الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

أطروحـــة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه العلوم

التخصص: المعجمية وقضايا الدلالة

إعداد الطالب(ة): غنية طيبي

عنوان الأطروحة

الخطاب اللّساني عند عبد الرحمان الحاج صالح
قراءة في المنهج والممارسة

المشرف: الأستاذ الدكتور صلاح الدين زرال.

جامعة: سطيف2

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم و لقب العضو	الرتبة	الجامعة	التخصص	الصفة
أ.د خالد هدنة	أستاذ	جامعة سطيف 2	لغويات	رئيسا
أ.د صلاح الدين زرال	أستاذ	جامعة سطيف 2	لسانيات	مشرفا ومقررا
أ.د زهر الدين رحماني	أستاذ	جامعة برج بوعريريج	معجمية وقضايا الدلالة	ممتحنا
د. فاطمة زياد	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 2	علوم اللغة	ممتحنا
د. شمون أرزقي	أستاذ محاضر أ	جامعة بجاية	علوم اللسان	ممتحنا
د. إسمهان مصرع	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 2	لغويات	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021-2022

شكر وتقدير

في عَــوالِمِ البحث: من جُــزئياته إلى كلِّياته، ومن فضائه الظاهر إلى مُتونه الخفيّة يظهر فضلٌ كالمنارة ينيرُ دربَ الباحثِ مُنذ اللَّبنة الأولى (بضبط العنوان)إلى النقطة الأخيرة ؛إنّه فضلُ الإشرافِ الحقِّ والتـــــــوجيه الفعَّال والدعم النصوح للبحث ولصاحبته، وهذا الفـضل موردهُ بالتأكيد الأستاذ المشرف الفاضل الدكتور :"صلاح الدين زرال" فلهُ مِنّي جزيل الشكر والعرفان والاحترام، لأنّه لم يدخّر جُهدا في مُساعدتي وتوجيهي وتشجيعي ، دعائي له بالصحة والعافية والتوفيق في عِلمه وعَمله.

كما نتوجــه بالشكر الجزيل أيضا إلى أعضاء اللجنة المناقشةِ؛ كُلّ باسمه، امتنانا لما بذلوه من جــهد في قــراءة هــذا البحث وتقويمه وتصويبه وإثــرائه، فلهم منّي كذلك أسْمَى عِبارات التقدير والعرفان.

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عُمرهما

إلى زوجي العزيز الكريم المحترم الأستاذ: **"بلقاسم شعبان"**

إلى كلّ قطعة من قلبي أنظر إليها فأرفع قلمي بحثا وعملا واجتهادًا وصبرًا: أبنائي الأعزاء الثلاثة **أنيس" "سيرين" "مُحمد نسيم".**

إلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم وأزواجهم

إلى كلّ من شارك من قريب أو من بعيد في إخراج هذا البحث في صورته النهائية.

إلى أساتذتي الأجلاء من قاعدة الهرم إلى أعلاه، لهم عظيم امتناني وكامل احترامي

إلى زملائي وأساتذتي في الدراسة وفي العمل

إلى أهل الفكر والعلم وبالأخص الباحث القدير المرحوم عبد الرحمان الحاج صالح .

إلى كلّ من أحبّه ويستحق محبّتي

إلى كلّ هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

مقدّمة

UNIVERSITE SETIF2

يستمدّ القولُ قوّته من قُوّة الفكرة التي يتضمّنها، ومن قوة الأسلوب والتعبير والحجة التي يعتمد عليها في نقله وتصويره وصياغته لتلك الفكرة –بما تحمله من إيحاءات ودلالات وأغراض سطحية أو عميقة –مباشرة أو غير مباشرة.

ومن هذا المنطلق القاعدي يحاول العلم على اختلاف أشكاله واختصاصاته أن يكون قويّا في ذاته؛ من خلال قوة تصوّراته وقضاياه ونتائجه، وكذا من قُوة مناهجه وأدواته ووسائله، ولكنّه أيضا يستمدُ كلّ هذا من قُوّة الظاهرة التي يحاولُ رصدَها وتبيان قيمتها وأهميتها، فهذه الأمورُ مُجتمعة تُعطي للخطاب العلمي شرعيتَهُ في الوجود من جهة، وقُدرتَهُ على التأثير والإقناع والثبات والاستمرارية من جهة أخرى.

لا يخرج علمُ اللّسان عن هذا المسار والتوجُّه والتحدّيد المفهوميّ والمنهجي في إطاره العام، وقد يكون أكثر العلوم حِرْصا على مُراعاة هذا المنطلق الأساس الذي يحاول أن يحتمي به لتجاوز بعض الشوائب الهُلامية التي تتعلق بظاهرة اللّسان البشري، والذي يصعب القبض على كُنْهِه وعلى كافة جوانبه وأسراره وملامِحِه وقضاياه، وهو ما يقتضي منه على خلاف سائر العلوم، الحرص أكثر على الجانب المنهجي وبشكل أدقٍّ على نوعية الخطابات التي يُنتِجها ويُرسِلها.

يسعى الخطاب اللّساني إلى تحقيق هذه الغاية منذ تأسيس اللسانيات علما قائما بذاته في بداية القرن العشرين على يد (فرديناند .دي .سوسير) و (نُوام تشومسكي)، وغيرهما من الروّاد الذين نَحَوا بالخطاب اللّساني منحى العلمية والضبط المنهجي، وذلك برسم الإطار النظري والمنهجي السليم لملامسة جوهر اللّغة وفق مقاربة أشدّ مُحايثة وأكثر عمقا، ومنذ ذلك الحين والخطاب اللّساني على اختلاف بيئاته ورُواده يسعى بدوره إلى شق طريقه نحو موازاة تلك الخطابات التأسيسية مستثمرا في ذلك طبيعة المعرفة اللّسانية الموجودة بمفاهيمها وآلياتها المنهجية.

في هذا السياق لا تختلف البيئة الثقافية العربية من حيث المجال والرؤية والغاية عن الذين سارعوا إلى ميادين هذا النشاط العلمي اللّساني الحديث، فقد عرفت من جهتها نشاطا لسانيا حيويا، وقد يكون أكثر سعيا نحو مسعى التحقيق والتأسيس، إذ لا يزال يبحث عن نفسه بين تلك الخطابات الغربية والخطابات التأسيسية الأخرى والمتعلقة بالخطاب التّراثي، فقد أصبح هذا التوجّه المجال المعرفي العام الذي غذّى البحوث اللّغوية العربية في العصر الحديث ، حيث جاءت في الغالب متضمنة لهذه الثنائية الفكرية ، إن لم نَقُلْ: الصراع الفكري بين الخِطاب اللّساني الغربيِّ الحديث وبين الخطاب اللُّغَوِيِّ التُّرَاثِيِّ القديم.

وضمن هذا المسار وكذا في خضم التحوّلات التي عرفتها الساحة الفكرية العربية ظهرت أعمال "عبد الرحمن لحاج صالح" مُمثَّلة في مجموعة من الخطابات تناولت في مُجملها هذه المفارقة المعرفية والتي جعلتنا –بالنظر إلى كثافة ما تضمنته من مفاهيم وقضايا فكرية ولغوية وعلمية ومنهجية–نخصُّه بقراءةٍ ونظرٍ في بحثٍ اخترنا وَسْمُهُ بـ: " الخطاب اللّساني عند عبد الرّحمن الحاج صالح، قراءة في المنهج والممارسة"

نسعى من خلال تتبع خطاباته إلى الوقوف عند إشكالية جوهرية تتمثل في "كيفية اشتغاله لسانيا وكذا مقوّمات خطابه اللساني بحثا عن إجابات لتساؤلات فرعية أخرى، نوجزها فيما يأتي:

- ما طبيعة المعرفة اللّسانية المتضمنة في خطاباته؟
- كيف أنتجها وتصوّرها؟
- كيف تلقّى الخطابات اللّسانية السّائدة التراثية منها والحديثة. وما هو الإطار المنهجي الذي سلكه في بناء خطابه اللّساني؟
- كيف مارس النشاط اللّساني من النظري إلى التطبيقي؟
- ما موقع خطابه اللّساني ضمن ما هو موجود في اللّسانيات الحديثة؟

تظهر معالم هذا البحث من خلال مُقاربته للمسائل المطروحة في التساؤلات السابقة، حيث يتّجِهُ نحوَ تحديدِ طبيعةِ المعرفة اللّسانية في أعمال "عبد الرحمن الحاج صالح "، وهي النَّوَاةُ الأساسيةُ التي توضّحُ لنا أهمية هذا الموضوع، إذ تُمثل هذه المسألة الفكرة الأساسية بل ثمرة البحث اللساني الذي اشتغل من أجلها عبر التاريخ؛ بحثًا عنها وعن نشأتها وتكوينها وكذا سياقات توليدها وتأسيسها ومن ثم تجريدها وتطبيقها.

وقد تطور هذا الانشغال ليُصبحَ تقْليدًا عِلْمِيًّا يجلب إليه جُلَّ الباحثين اللّسانيين بصفة عامة والأكاديميين بصفة خاصة الذين يبحثون عن حقائق ومفاهيم نظرية وتطبيقية تخصّ المعرفة اللسانية بشكل عام، كما تكمن أهمية موضوعنا هذا في نوعية القضايا والمسائل التي عالجها "عبد الرحمان الحاج صالح " في خطاباته المُتنوِّعة ،ومن ذلك واقع البحث اللّساني العربي الحديث وموقعه بين الخطابات الأخرى، بالإضافة إلى اهتمامه بقضايا فكرية وثقافية عامة ترتبط أساسا بمسألة العلاقة بين الذات والآخر: نحن والتراث، نحن والغرب.

وهُنا تكمنُ نُقطة الاستقطاب، حيث تقع الذات العارفة بين هواجس المعرفة حين تتراوح بين المغزى الذاتي والمغزى الموضوعي، وهو ما أثار اهتمامنا بهذا الموضوع لأنّه يعكسُ في اعتقادنا مجهودا فكريا مَلْمُوسًا عرضَ من خلاله الباحثُ تجربته الخاصة عن كيفية التعامل مع "واقع اللغة العربية" وعن آمال تطوير استعمالها وسبل ترقيتها وآفاق تعميمها، وما يرتبطُ بها من قدرة الباحث على ممارسة الخطاب اللّسانيّ بذائقة الناقد لما هو منجز على الساحة العربية وبنبرة الحِجاجِ لما يطرحه من بدائلَ ملمُوسَةٍ.

وبهدف إضاءة هذه الجوانب المهمة في البحث وتوضيحها، حاولنا من خلال قراءتنا للخطاب اللساني عند عبد الرحمان الحاج الصالح إبراز:

- دوره من خلال مجهُودَاته في تطوير البحث اللّساني العربي.
- المنهج المعتمد في تلقيه للمعرفة اللّسانية المختلفة المصدر (من التراث إلى الحديث).
- أساسيات الممارسة اللّسانية ومبادئها وشروطها في تصوره، ومدى حضورها في أعماله وأبحاثه.
- العلاقة بين الشقّ النظري والتطبيقي في الممارسة اللّسانية، وتحديد مدى تفاعل هذين الجانبين في خطابه.
- وأخيرا يسعى البحث في مجمله إلى تحديد توجّهه الفكري اللّساني العام، ومواقفه اتجاه مختلف الإشكالات والقضايا المطروحة للنقاش في الميدان العلمي اللّغوي.

يرتبط البحث العلمي بمُثيرات وأسباب تُوجّهه وتحرّكه وتسيرُ به نحو تحقيق مقاصد معينة، وقد لا يستطيع أن يتجرّد منها مهما حاول، فهي دوافعٌ وحوافزٌ خفية لا يكاد ينفكّ منها طيلة أطواره، وهو ما تشير إليه مضامينُه ومدلولاتُه المدعمة بأدوات حِجَاجِية تقلُّ وتكثُر وتتواتَرُ بحسب موضوع البحث وغايته وأهدافه.

أما عن موضوعنا هذا فإن أهمّ ما حفّزنا على اختياره وتناوله هو- ما يمكن أن نصرّح به بشكل مباشر هنا - ما نراه وما نحسُّه من وجود لبس وغموض أو ما يمكن أن نصفه بالتجاهل في الحديث عن الباحث (عبد الرحمان الحاج صالح) من قبل الدارسين والباحثين والمُثقفين بصفة عامة سواء داخل الوطن أو خارجه (الوطن العربي)، رغم ما قدّمه من إنجازات وإسهامات في مجال البحث اللّساني وكذا رغم إشرافه ومُشاركاته العديدة في مشاريع لغوية مَحلّية ودُولية، وكذا على الرّغم من إشرافه على تكوين وتأطيرِ الكثير من الطلبة والباحثين والأساتذة علميا وأكاديميا (تعليميا) في ميدان الدراسات اللّغوية، ولأنّ هذا في اعتقادنا يبعثُ على التشكيكِ في قيمة مُنجزاته اللّسانية وجهوده الفكرية، وإعادة الاعتبار للرجل يمرُّ – إذا- عبر تلمّسِ طبيعة خِطاباته اللّسانية وقيمتِها المعرفية.

فكانت الغاية بذلك تَبَيُّن هذا الأمر بنظرة موضوعية تنطلق ممّا سنتوصل إليه من نتائج وتحديدات، وهذا في الوقت نفسِهِ تحديدٌ لمكانتِهِ وللقيمة العلمية لأرائه ومواقفه اللّسانية كسبب آخر دفعنا إلى بحث هذا الموضوع.

إلى جانب هذا هناك سبب وجيه آخر كان وراء اختيارنا لهذا الموضوع وهو حدود معرفتنا في حقل اللّسانيات بصفة عامة، والدراسات المرتبطة بالتراث بصفة خاصة، وبذلك – بحثا عن الثراء في الموضوع– أردنا أن نُطلّ من خلال خطابه على هذين المجالين، خاصة وأنّه ترك لنا مُدونة ثريّة ومتنوعة تناولت هذا الموضوع من جوانب عدّة وزوايا مُتباينة، فهي جديرة بالبحث والدّراسة.

من أجل بلوغ ما سطرنَاهُ مُسبقا من أهداف وغايات، وتبعا لطبيعة الموضوع وإشكالاته وقضاياه، ارتأينا تقسيم البحث وفقا لما تُمليه علينا الضرورة المنهجية إلى قسمين: قسم نظري وآخر تطبيقي، مسبوقين بمدخل تمهيدي للبحث كلّه، ومتبوعين كذلك بخاتمة لذكر أهمّ النتائج المتوصّل إليها خلال أطوار البحث.

في البداية جعلنا من المدخل أرضية فكرية مفهوميّة للإحاطة بكلّ جوانب الموضوع ومصطلحاته وحدوده، فخصصناه للحديث عن اللّغة والخطاب اللّساني، وتطرقنا فيه إلى موضوع اللّغة بعدّها موضوعا ولّد – بفضل تطوّر البحث والتفكير فيه– المجالَ العلمي الخاص باللسان واللسانيات؛ أي العلم وموضوعه، حيث تُنتَج بفضل الرؤية العلمية والمنهجية (معرفة لسانية) حاملة لخصائص ومبادئ ثابتةٍ ومُستمرة قابلة للتلقي والبحث والتحليل والتطبيق، وهو ما يُنتِج من ناحية أخرى خطابات لسانية مُوازية تطرح معها إشكالات مُغايرة تتعلق أساسا بمسألة المنهج.

أما القسم النظري فقد تحدّثنا فيه عن اللّسانيات العربية بين التراث والتجديد، وفيه تطرقنا إلى واقع البحث اللّساني العربي الحديث من خلال آراء بعض الباحثين، حيث وقفنا خلال ذلك على الصّراع الموجود بين التراث والتجديد وكذا تداعيات التجاوز والحداثة.

في حين خصصنا الفصل الثاني للحديث عن اللّسانيات الغربية الحديثة من حيث أوّليات التأسيس والاهتمامات وكذا أبرز روّادها وكان على رأسهم (دي سوسير)، لننتقل بعد ذلك إلى مسألة التطوّر والاستمرارية في البحث اللّساني الحديث عند الغربيين خلال القرن العشرين.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّنا فضّلنا الحديث عن اللسانيات العربية قبل الحديث عن اللسانيات الغربية، وذلك يُعزى إلى طبيعة البحث ومجاله وموضوعه وهو ما ارتبط أساسا بغاية إبراز الواقع الراهن للسانيات العربية الحديثة بعيدا عن موضوع التأسيس، وكذا اهتمام البحث بسيرورة الخطاب اللّساني عند

"عبد الرحمان الحاج صالح" والذي اشتغل فيه من منطلق التراث كمرجعية فكرية إزاء الدرس اللّساني الحديث.

أمّا القسم التطبيقي فقد خصّصناه لقراءة الخطاب اللّساني عند "عبد الرحمان الحاج صالح" حيث تطرقنا فيه إلى أبرز القضايا النظرية والمنهجية والتطبيقية التي عالجها، بالإضافة إلى أشكال مُمَارساته اللّسانية، ومن ثم تفرّع الفصل إلى مَباحث جُزئية هي: عبد الرحمان الحاج صالح والمعرفة اللّسانية (العلم، المنهج، المصطلح)، موقفه من التّراث وكذا قراءته للتراث اللّغوي العربي، تلقّيه للدرس اللّساني الغربي الحديث وموقفه من هذا الوافد الجديد، وأخيرا تطرّقنا إلى أبرز جهوده النظرية والتطبيقية (التعليمية).

وختمنا البحثَ بخاتمة سجّلنا فيها أبرز النتائج المتوصّل إليها (في جانبيه النظري والتطبيقي).

وقد اعتمدنا في مقاربة هذه القضايا المطرُوحة للقراءة والبحثِ والرّصْدِ على المنهج الوصفي الذي نراه مُلائما لطبيعة الموضوع، من أجل الوقوف عند سمات الخطاب اللّساني عند "عبد الرحمان الحاج صالح"، وكذلك من أجل تحديد أبرز المفاهيم والتصوّرات والمواقف الواردة في خِطابه، وقد تخلّل وصف هذه الجوانب آليات التحليل (تحليل المضمون) والمناقشة والتلخيص.

يُعدّ موضوع "واقع البحث اللّساني العربي الحديث" وتحديد أبرز أعلامه، إلى جانب بحث اهتماماته وقضاياه النظرية والمنهجية، وكذا تحديد أنماط خِطاباته وأشكالها وخصائصها من أهم المواضيع التي تثير اهتمام الباحثين والدارسين وأهل الاختصاص بشكل عام، حيث يسعون في مُجمل ما يبحثون عنه إلى إبراز الأسس الابستيمولوجية وحيثيات إنتاج تلك الخطابات، وأساليب تكوين ونشأة المعرفة اللّسانية وتطويرها بالإضافة إلى الحديث عن أشكال الممارسة الميدانية للخطاب اللّساني العلمي.

وفي هذا الصدد ظهرت العديد من الدراسات والبحوث التي أثرت المكتبة اللّسانية العربية في هذا المجال، والتي كانت بالنسبة إلينا دراسات سابقة مُهمّة وثريّة اعتمدنا عليها مراجع علمية لبلوغ الحُجة فيما ذهبنا إليه في بحثنا هذا، ومن أهمّ تلك المراجع:

- مباحث تأسيسية في اللّسانيات، التفكير اللّساني في الحضارة العربية لـ: "عبد السلام المسدي".
- قضايا ابستيمُولوجية في اللّسانيات لـ:" حافظ إسماعيلي علوي وأمحمد الملاح".
- نشأة الدرس اللساني العربي الحديث لـ:" فاطمة الهاشمي بكوش".
- اللّسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية واللّسانيات العربية، أسئلة المنهج، و"في اللّسانيات العامة: تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها"، لـ: "مصطفى غلفان".

- معالم نظرية للفكر اللّغوي العربي، مقاربة ابستيمولوجية لـ: "رفيق البوحسيني".
- تأصيل النظريات اللّسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب لـ: "هدى صلاح رشيد".
- ابستيمُولوجيا اللّغة النّحوية، بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل لـ: "زكرياء أرسلان".
- الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللّسانيات المعاصرة، الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح أنموذجا لـ: "معالي هاشم علي أبو المعالي"، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، 2014.

يُمكن أن نشير هنا إلى أن دراستنا لموضوعنا هذا تختلف عن الدراسات التي اطلعنا عليها في كونها بحثا يحاول من خلال تميزه بتحديد المُدوّنة أن:

- يُسلّط الضوء على أبعاد الموقف المُتشدد والمُتعصب للتراث اللّغوي العربي من الباحث (عبد الرحمان الحاج صالح)، وكذا توضيح صور إلحاحه وإصراره على ضرورة التمسّك بالتراث للنهوض باللّغة العربية بفكره التأصيلي التراثي، وهو ما يتغافل عن ذكره الكثير من الدارسين.

- كما يُحاول البحث إبراز أوجه العلاقة بين الخطاب العلمي النظري والتطبيقي التعليمي في خطاب لساني مشترك.
- تميّز البحث في قراءته الوصفية بإبراز السمات العامة للخطاب اللّساني عند "عبد الرحمان الحاج صالح"؛ حيث اهتمّ بتحديد الرؤية المنهجية عند الباحث وأشكال ممارسته وتعامله مع علم اللّسان بصفة عامة، دون التطرّق إلى تناول المعطيات والمفاهيم والمباحث اللّسانية من صوت وصرف ونحو وبلاغة ودلالة.

وفي الأخير لا يسعنا إلاّ أن نتقدّم بالشكر الجزيل لأستاذنا الفاضل والمحترم "صلاح الدين زرال" تقديرا له ولأخلاقه العالية وتواضعه خلال إشرافه على البحث وتأطيره، وامتنانا وعرفانا لصبره الجميل ورحابة صدره، ولتعامله النبيل وتوجيهاته القيّمة وحرصه الحثيث على ضرورة مُواصلة البحث وإتمامه، على الرُّغمِ من كثرة مهامه البيداغوجية والإدارية، فله منّا أسمى عبارات التقدير والاحترام، كما نتمنى له دوام الصحة والعافية وكلّ التوفيق والسّداد في بُحوثه وعِلْمه ومَهَامِه.

كما نتوجّه بالشكر الجزيل أيضا إلى أعضاء لجنة المناقشة لتفضّلها بقراءة البحث وتقويمه وإثرائه، فلهم منّا جميعا الشكر الجزيل مسبقا ولاحقا.

والجديرُ بالذكر في الختام أن نشير إلى أننا كنّا نودّ ونتمنى أن نقدّم هذا العمل بشكل أفضل وبحلّة أجمل وبتحليل أعمق لو توفرت لدينا بعض الشروط والظروف، ورغم ذلك نتمنى أن يكون هذا العمل المتواضع –الذي سعينا فيه بكلّ حزم وإرادة الى تقديم الأفضل من خلال ملامسة جزئياته وكلّياته–لبنة أساسية لبحوث مستقبلية أخرى لنا ولغيرنا.

والله ولي التوفيق.

المدخل: اللّغة والخطاب اللّساني

تمهيد:

1 – اللّسان و اللّسانيات : حُدود المصطلح والمفهوم .

2 –المعرفة اللّسانية و المنهج العلمي.

3 –الخطاب اللّساني : المفهوم و الإشكالية.

4 – الخطاب اللّساني بين التلقّي و الممارسة.

5 – قراءة الخطاب اللّساني : سؤال المنهج ؟

المدخل: اللّغة والخطاب اللّساني

- **" تكلّم حتّى أراك "**

- سقراط -

(بشير خليفي، الفلسفة وقضايا اللغة،
قراءة في التصوّر التحليلي، ص32)

- **" إنّ جميع وسائل الفكر منحبسة في اللغة،
وإنّ الذي لم يفكر أبدا في اللغة فإنّه لم
يفكر أبدا "**

-هيدجر-

(بشير خليفي، الفلسفة وقضايا اللغة، ص49)

تمهيد:

تُمثل ثنائية (اللّغة واللّسانيات) مُسلّمة فكرية من مُسلّمات العقل العلمي –على الأقل منذ العصر الحديث–حين انتهى الجدالُ الفلسفي عن طبيعة اللّغة من جهة، وحين تمّ رسمُ حدود المعرفة اللّسانية من جهة أخرى، وقبل ذلك كانت مسألة اللغة الموضوع المعقد والمزدوج والذي لطالما ارتبط بمسألة الفكر والإنسان والوجود كلّه* ،لأنّ ظاهرة اللّغة في بعدها الوجودي والوظيفي تبرز بصفتها إحدى الظواهر الكبرى المستعصية على الفكر البشري لتعدّد أبعادها ومستوياتها، إذ لا يمكن للفرد اكتسابها أو ممارستها من دون جملة من الشروط الفردية منها والجماعية، الخاصة والعامة، التاريخية والآنية كذلك، العقلية(المجردة) والسلوكية(المادية).

واللّغة بهذا الشكل فضاء فكري كثيف يحتاج إلى قوّة التأمّل وإلى نظرة علمية شاملة تحيط بهذه الجوانب من أجل تحديد المنظومة المفهومية الداخلية الفاعلة فيها، وغير بعيد عن هذا الأمر نتج عن

---

* وممّا قيل عن هذا البعد المعرفي والعلمي (الأنطولوجي والأبستمولوجي) للغة وأهمية التفكير اللغوي ودوره في إدراك الحقائق نذكر:

-" وقد لا نكون مخطئين إن قلنا: إنّ للعالم توليفة واحدة من الخصائص البنائية، وهي توليفة من أشياء متفرقة إلّا أنّ واقع الأمر يشير إلى أنّ اللغة هي التي تقوم بتقسيم هذا البناء الضخم إلى توليفات مختلفة من أشياء متفرقة، وجوهر الأمر هنا يكمن في ضرورة الإقرار بالدور الفعّال للغة في تقديم تصنيفات للظواهر والخبرات التي نمرّ بها" [روجر فاولر، النقد اللّساني، تر: عفاف البطاينة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1 ،2012، ص 53،54.]

كما أصبح التفكير اللغوي –"جزءًا من أسسِ الفكر، وأنموذجًا للقياس والتطبيق، ومثالاً للبحث في مستويات الظاهرة الفكرية، وكلّ هذا جعلها تتبوأ مكانتها المشار إليها)أعلى المراتب(في منهجيات البحث الإنساني"[إبراهيم أحمد، أنطولوجيا اللغة عند هيدجر، ص19]

–" ليس من معرفة إلّا وهي مستقاة عبر مصفاة اللغة "[عبد السلام المسدي،العربية والإعراب ،مركز النشر الجامعي، تونس،دط،2003،ص09.]

البحث في طبيعة اللّغة وأبعادها المعرفية وخصائصها العلمية تيار من الوعي اللغوي والذي بدأ يتشكّل شيئا فشيئا مع ظهور فروع وتخصصات علمية شتّى حاولت -على اختلاف تصوّراتها ومنطلقاتها الفكرية- رصد المسألة من زوايا متنوعة وعلى مستويات متعدّدة *

وقد ساهم كلّ هذا في إنتاج معرفة لغوية تطورت عبر التاريخ لتؤسس لاحقا لما يُسمّى اليوم بالدراسات اللغوية أو اللّسانيات والتي جاءت لتسأل بنفسها عن نفسها؟وعن موضوعها؟وعن منهجها؟

1: اللّسان واللّسانيات: حدود المصطلح والمفهوم:

يرتبط البحث اللّساني في جوهره – كغيره من البحوث العلمية – برؤية مبدئية ترتبط بتحديد مجال البحث وموضوعه وكذا معالجة الحدود المنهجية التي تحيط بالقضيتين معا، بالإضافة إلى معالجة الحدود المعرفية التي تعطي لكلّ قضية (الموضوع والمجال) تعريفًا علميًا يُقيِّد للباحث اللّساني اهتماماته وممارسته النظرية والعملية.

فالحديث عن علم ما يقتضي أولا ومبدئيا طرح تساؤلات عن موضُوعه ومنهجه ثم اهتماماته أو مجالاته، ممّا يُمكِّن من تصنيف القضايا و الموضوعات من جهة من ثم تصنيف المجالات والتخصصات من جهة أخرى ، و المقصود هنا _ و بصفة خاصة _ أنّ قراءة نصّ معرفيٍّ ما يفترض أولا تحديد موضوعه ثم تصنيفه في الفلك المعرفي العام الذي ينتمي إليه، فحينما نكون أمام خطاب لساني **ما، فهذا يقتضي الحديث عن معادلة مصطلحية و مفاهيمية طرفاها " اللّسان " و" اللّسانيات "، وهذا الأمر كما يبدو شرطًا افتراضيا مسبقا ليتحوّل بعدها إلى قضية حتمية بعد المقاربة و التحليل؛ و هو حتميّ من منطلق الحديث عن الخطاب العلمي و موضوعه، أو بالأحرى _ و بصورة أدقّ _ بظاهرة و مجال البحث عنها / فيها، وبذلك يتضح لنا موضوع التخصّص ، ممّا يسمح للباحث تصنيف مختلف الممارسات و الأبحاث العلمية و المعرفية. وهذا كلّه _ حسب رأينا_ يُعطي للباحث والطالب والقارئ الحجة العلمية في تناول القضايا وتحليلها وتصنيفها وكذا تطبيقها واستثمارها.

---

* تتمثل هذه المستويات في:

– المستوى الأول: كونها ظاهرة خارجية موضوعية متداخلة، تخضع للدراسة العلمية (للتجارب والتحليل العلمي) ويمكن دراسة صيغها وتعابيرها وعباراتها ونحوها وصرفها، وتحليل تراكيبها وعلاقتها بعلم النفس والعلوم الأخرى.

– والمستوى الثاني: كونها أداة توصيل ومعرفة (نقل المفاهيم والمعارف من مجال إلى مجال)، كما أنّها تختزن الفكر والمعرفة.

– أمّا المستوى الثالث: فكونها المُكوّنَة للشعور الفردي ذاته، وترفعه إلى الوجود. [ينظر: سامي أدهم، فلسفة اللغة، تفكيك العقلي اللغوي،ص173.]

** ستكون لنا عودة إلى هذا الموضوع (مفهوم الخطاب اللّساني) لاحقًا.

وفيما يتعلّق بموضوع بحثنا " الخطاب اللّساني عند عبد الرّحمان الحاج صالح " فالمفترض هو تضمّن ممارسته وبحوثه اللغوية المختلفة لقضايا لسانية تمت مقاربتها وفق منهج معين لتصبّ في قالب لسانيٍّ محدّدٍ يندرج ضمن ما يُسمّى بعلم اللّسان.

وتماشيا مع مقتضيات البحث ومجاله وغايته ارتأينا التّطرق لموضوع اللّسان مفهوما وإشكالية، توخّاه كغرضٍ عِلمٍ قائمٌ بذاتِه هو "اللّسانيات"، ومكمن السؤال ها هنا ليس التعريف فحسب بل:

_ ما اللّسان بالنسبة للفرد المتكلّم واللّساني معًا؟

_ ما طبيعة اللّسان كموضوع حَظِي بالأولوية في الدراسة اللّسانية؟

_ ما المقصود بالدّراسية اللّسانية / البحث اللّساني؟

_ وأخيرا متى نقول عن هذا البحث أو ذاك إنّه بحث مُنتج لخطاب لسانيّ حقيقيّ؟

ومَا يُلاحظُ هنا: أنّنا آثرنا البدء بمصطلح " اللّسان " قبل مصطلح " اللّسانيات ". رغم ما يُثَار هنا من جَدلٍ حول هذا الموضوع، فاللّسان كمفهوم علميّ تحدَّد لسانيا أي تمّ ضبطه بعد تحديد اللّسانيات وضبط نفسها ثم ضبط موضوعها، بمعنى: اللّسان كموضوع علميّ يقع بعد علم اللّسان، لكنّه من جهة أخرى: كظاهرة يتمّ استقراؤها واستجلاء عناصرها من " اللّغة " كظاهرة بشرية تقع قبل اللّسانيات.

وتجاوزًا لهذا الأمر سنحاول الحفاظ على روح المنطق _ من زاوية ضيّقة _ لننظر في " اللّسان " ثم " اللّسانيات "، ولعلّ في هذا؛ نقع على ما يُمكن به سدّ الثغرة المعرفية والمنهجية ، وتوضيح المسألة بشكل أدق.

1-1 اللّسان*: من المتكلّم إلى اللّسانيّ:

- **"... فالتسمية والتعرّف والتمييز بين الأشياء والكائنات عمليات لا يُمكن أن تتمّ إلاّ استنادًا إلى نسقٍ صريح أو ضمنيّ، هو الذي يمنح هذه الأحكام التصنيفية معناها"**

(أمبيرتو إيكو: العلامة، تحليل المفهوم وتاريخه، ص9)

- **" فالذي يصنع الأمة وإلى مدى بعيد هو اللّسان "**

(ف.دو سوسير: محاضرات في اللّسانيات العامة، تر: عبد القادر قنيني، ص37.

كُلُنا نتكَلّم، و كُلّنا ندّعي المعرفة الحقّة لكلامنا، وفي هذا إحاطة استيعابية ذهنية لشكل الكلام ومضمونه، ولكن تبقى هذه المعرفة حبيسة الذّات المتكلّمة إذْ تُنمُّ عن أبعادها و مواقفها وعلاقاتها بالكلام ذاته الذي يحمل أفكارًا لا تخرج عن نطاق حياة المتكلِّم بكلّ عناصرها وآمالها ومفاهيمها، فهي إذن معرفة ذاتية خاصة، متميِّزة ومتغيّرة، لا تتعدّى حُدود الذّات في بعدها الفردي البعيد عن المفهوم الجماعي، وهذا يعني أنّها معرفة جزئية محدودة لا يحصل حولها الإجماع، وهذا مُسَوّغ منطقيّ و قويّ _ فيما نرى _ لتجاوزها من أجل معرفة تبدأ و تُنتج من حيث تنتهي هذه المعرفة الذاتية للكلام نحو معرفة تستوعب هذه الميزات بل النقائص من أجل توليد معرفة أعمّ و أشمل و أكثر ضبطًا، وهي تلك التي تحصُلُ من نظرةٍ فوقية للكلام والتي تنتجُ بدورها من نظرةِ ذاتٍ عارفة متخصصة و مُدْركةِ لِصوَرِ الكلام و عناصره ومستوياته وتحوّلاته ودلالاته المختلفة و تغيراته وثوابته.

وهذه كلّها مجالات وأبحاث تؤسّس لمجالٍ معرفيّ عام متخصّص ومستقلّ يقوده ليس الفرد المتكلّم للغته / لسانه الخاص، بل الفرد العارف باللّغة / اللّغات وأسرارها وهو اللّسانيّ أو الباحث اللّساني؛ فـ "اللغة ** بالنسبة للمتكلّم معايير تُرَاعَى وبالنسبة للباحث ظواهر تُلاحَظ، وهي بالنسبة للمتكلم وسيلة حياة في المجتمع، وبالنسبة للباحث وسيلة كشف عن المجتمع"[1]

---

* نقصد هنا تحدّيد مفهوم اللسان لسانيًا بعيدًا/ تجاوزًا عن التعريف المُعجمي.

** مصطلح "اللّغة" عند المشارقة يقابل غالبًا مصطلح "اللّسان" عند المغاربَة، وهذا مظهر من مظاهر أزمة المصطلح وبالتّالي أزمة اللّسانيات في الثقافة العربيّة، وعليه سنضطر في هذا البحث _ مرارًا _ إلى ذكر المصطلحين معًا في مواضع كثيرة.

[1] تمّام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط2، 1979، ص32.

يظهر " اللّسان " _ حسب هذا القول _ ظاهرة مُلازمة للفرد المتكلّم غير مستقلة عنه وعن إرادته، في تفكيره وحركيته وحياته، وفي المقابل يمثّل ظاهرة مستقلة منفصـلة عن اللّسانيّ الذي ينظر فيه ومن خلاله، وبهذا يمكن القول إنّ المتكلّم يُدافع عن لسانه من زاوية ذاتية ورؤية محدودة تحذوها التأمّلات العارضة الممتزجة بعالمه الخاص، في حين يُدافع " اللّساني " عن " اللّسان " _ محلّ الدراسة _ من زاوية عامة وبرؤية شاملة تُقيّدها _لاحقًا واستمرارًا _ قوانين البحث ونتائجه الثابتة والمقترنة بعالم البشر كافة.

ومن هنا: أن تكونَ لسانيًا يعني أنّك تتجاوز كونك متكلمًا لتتحدث عن ظاهرة " اللّسان " في خطاب مستقلّ عنك وعن عالمك الداخلي و الخارجي، فأنت الذات وهو الموضوع الذي يفرض عليك احترام استقلاليته، حتى و إن كانت جلّ خطاباتك تتعلّق به وترتبطُ بالبحث فيه وعنه، و به ومن أجله، ونتيجة لذلك يتحوّل المسار في الممارسة هنا من المتكلم إلى اللّسانيّ اللذان يشتركان في الاستعمال لكنّهما يتعارضان في الاهتمام فـ " على الرّغم من أنّ الممارسة اللّغوية مشتركة، إلاّ أنّ المتكلم و اللّساني لا يقتسمان مع ذلك نفس الاهتمام فيما يتعلق باللّسان، و عليه يتبيّن بأنّ مفهوم اللّسانيات يكمن أساسًا في هذا الاختلاف من حيث الاهتمام"[1].

يهتم المتكلّم بما يُعينه أو يخدمه في اللّسان، على خلاف ذلك يهتمّ اللّسانيّ بهذا الأخير بكونه أمرًا يشغل اهتمام الكلّ / الجماعة، وعليه " يدرس اللّسانيّ اشتغال اللّغة انطلاقًا من اللّغات الطبيعية، أو اللّسان بما هو في النهاية قضية / مسألة الجميع، كلّ متكلّم بإمكانه بصورة ما أن يدّعي بأنّه لسانيّ ! حين يبحث عن لفظة في القاموس أو يشك في تركيب معيّن أو تلفظٍ ما ... المتكلّم يستفهم غالبًا عن وظيفة اللّسان الذي يمارسه"[2].

وهكذا يتبيّن ضمنيا أن المتكلّم يرتبط بلسانه و يفكّر فيه وظيفيًا داخل الجماعة حيث ينتمي ويتواصل، إذ يتكلم لسانيًا بشكل سليم دون أن يُدرك ذلك ،وقد لا يُميّز بين بُنى كلامه و صيغ تعابيره ، و هو الأمر الذي ينطلق منه اللّساني لإدراك البُنَى التحتية لصوّر الكلام " فالمتكلم إذن يستعمله كنشاط عام دون أن يُميّز بين ما هو نطقي وما هو تركيبي و ما هو دلالي... و اللّسانيّ يراه كتلة مادية تعكس

[1]Nathalie Garric: Introduction à la linguistique, Mame imprimeurs, Tours, France, collection 03, ed 01, 2007, P4.

[2]Ibid, page 04.

في شكلها الخارجي نوعًا من التعقيد و التركيب"[1] بمعنى أنّ نشاط اللّسانيّ حول "اللّسان" يقع بعد نشاط المتكلم "باللّسان"، وهذا يعني أنّ: "اللّسانيّ يتعيّن عليه خلافًا للمتكلّم أن:[2]

1- يبني (يحدّد) موضوعه الخاص: حيث اللّسان بالنسبة للمتكلّم هو موضوع تفكير مفاجئ و أحيانًا يحدث بدون وعي، و بالنسبة للّساني فهو يقوم بتبني اللّسان وفق هيكل / بناءٍ مَا كموضوع للتحليل في حدّ ذاته ... فاللّساني لا يتناول صراحةً المُعطيات (الملفوظات) المسجّلة في الكلام... بل يكرّس جهوده في التجريد.

2- اعتماد/ تبني موقف خاص: بما أنّ استفهامات المتكلّم وتساؤلاته باتجاه اللّسان تبدو مرارًا في ارتباطها باهتماماته ، منها ما يكون من نمطٍ معياري ومنها ما هو تقريري، فاللّساني مدفوع نحو غاية وصفية؛ فهو لا يبحث تحت ضغط اجتماعي عن معيارٍ ما لتقييم الحدث اللّساني، بل ليصفه في وضعية انعكاس الفكر عن نفسه من خلال مجموعة من الأدوات التي تُحدّدها الممارسة اللّسانية.

3- استخدام مصطلحات خاصة : على الرّغم من أنّ المتكلّم مأخوذ في موقف ما وراء اللغة*، فهو يُمَارس حديثه اليوميّ باستمرار وهو غالبًا مطبوع بالذاتية والانفعالية، إلاّ أنّ اللّسانيّ يختَبِر حاجاته لتقييم وصفه باللّجوء إلى مصطلحات خاصة، ويؤسّس اللّساني لهذا النشاط لغة واصفة**.

---

[1] يُنظر: مصطفى غلفان: اللسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديدة المتحدّة، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص 111.

[2] يُنظر: Nathalie Garric: Introduction à la l'inguistique, P: 4,5,6 _

*يقع المتكلّم في موقف ما وراء اللّغة من مُنطلق كونه ذاتا مُنفصلة عن الموضوع (اللّغة/ اللّسان المستعمل)، فهو إذْ يُوَظِفْ لسانه: يُضَمّنُه أفكاره وتصوراته ومعانيه ومقاصده وعواطفه، وكل ذلك بمثابة مرجعيات خلفية تقع راء اللّغة بوصفها أداة تعكس تلك المواقف والمرجعيات بفعل نشاط لغوِ المُتكلّم.

**اللّغة الواصفة: Métalangage : حسب جينيت: "خطاب لغوي حول اللغة، وترتبط اللغة الواصفة بميزة اللغات الطبيعية المسمّاة (الانعكاسية réflexivité) التي تسمح لها بالكلام عنها بالذات، هذه الميزة (الخاصية) واحدة من الميزات التي تسمح بتحديد لغة طبيعية، و أنّ أيّ نظام آخر من العلامات في الواقع لا يمكن أن يتحدّث عن نفسه... إنّ اللّغة الواصفة هي اللّغة التي تفيد بالكلام عن لغة أخرى ووصفها أيضًا" [جويل جارد تامن، ماري كلود إيبار، معجم النقد الأدبي، تر: كامل عويد العامري، دار المأمون للترجمة و النشر، بغداد، ط1، 2013، ص273 .

فاللّغة الواصفة هي التي" تستعمل لوصف اللّسان وشرح سنن ما عن طريق اللّسان الذي لا يملك أيَّ مفتاح للتفكيك خارج ذاته، لا نتحدث عن اللّسان إلاّ بكلمات من اللّسان ذاته هذه الخاصية الفريدة هي للّسان بمثابة أداة تأسيس، ولا يعرف اللّسان نظامًا آخر إلاّ نظامه الخاص".

Voir :Jackie SchÖn : la linguistique, édition Milan ;Toulouse , France,2008, P 07.

4- احترام منهجية خاصة : في الوقت الذي ينشغل فيه المتكلّم بمسألة الفهم المتبادل إزاء المخَاطب، يذهب اللّسانيّ بعيدًا في البناء النظريّ لموضوعه و التعريف بالإجراءات الوصفية، حيث يجب عليه احترام منهجية علمية ، والتي تفرض عليه بعض المُتطلبات الابستيمولوجية لإعطاء الاعتبار لوظيفة اللّسان، لا تكتفي اللّسانيات بالوصف بل يجب عليها في ملاحظة الأحداث المنجزة أن ترتبط بالنشاط التفسيري و أخيرًا القيام بتصنيف مجموعة الوقائع للدّخول بشكل مثالي في إعداد نموذج أو نظريّة ما.

عبر هذه الشروط المنهجية و النظريّة يتكوّن نشاط اللّسانيّ الذي يسعى خلال أبحاثه العملية إلى تحديد الموضوع الفعلي لممارسته اللّسانية و الذي يتلخص في فكرة " اللّسان " كقضية يشتغل من أجل تحديدها و هيكلتها (نمذجتها) وذلك بتحديد مفهومها و تعريفها تعريفًا لسانيًا (علميًا) ثم كشف طبيعته (اللّسان) الداخلية ، والتي تنتهي إلى تحديد المؤهلات أو أسباب تأهيله للدراسة اللّسانية (العلمية) وكل هذا في إطار نظريّ و عمليّ عنوانه: علم اللّسان، وهي كلّها محطّات منهجية ترسُم منحى الممارسة اللّسانية و منهجها.

والبداية تكون بتحديد الموضوع أو مفهوم " اللّسان " لسانيًا؟

تحدّد موسوعة " لالاند " الفلسفية مصطلح "اللسان" بأنّه " نظام تعبير لفظي عن الفكر، يتضمن مصطلحًا ونحوًا محدّدين، ثابتين نسبيًا، يُشكلان مؤسسة اجتماعية مستديمة، تفرض نفسها على سكان بلدٍ، وتظلّ شبه مستقلّة عن إرادتهم الفردية"[1]

يقدم لنا هذا التعريف بعض الجوانب التي تحدّد "اللّسان" بالموازاة مع ظواهر تواصلية أخرى، فهو نظام مستقل وظيفته التواصل، وحداته ألفاظ لغويّة ، تتشَكَّلَ عَبرَ مصطلحات وقواعد نحوية اتفق عليها مجموع الأفراد الذين يؤسسون الجماعة و التي بدورها تفرض عليهم الخضوع لهذا اللّسان، ولا يمكن _ كما يبدو _الاستقلال بإرادتهم عن هذه المنظومة من منطلق حاجة نشاطهم اللّغوي (الكلام) إليها ف"الكلام (كلام الأفراد) عمل، واللّغة/ اللّسان* حدود هذا العمل، والكلام سلوك واللّغة معايير هذا السلوك، والكلام نشاط واللّغة قواعد هذا النشاط، والكلام حركة و اللّغة نظام هذه الحركة، والكلام يحسّ

[1] أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، تر: خليل أحمد خليل، ط2، منشورات عويدات، بيروت لبنان، باريس، 2001، ص 722.

*أشرنا سابقًا إلى أنّ لفظ " اللّغة" يُطلق عند بعض الباحثين في المشرق على ما معناه "اللّسان" ومنهم: " تمّام حسّان".

بالسمع نطقًا والبصر كتابة و اللغة تُفْهَمُ بالتأمّل في الكلام ...و الكلام قد يحدث أن يكون عملاً فرديًا و لكن اللّغة لا تكون إلاّ اجتماعيّة"[1].

بمعنى أنّ "اللّسان" باستقراء هذه الجوانب هو ما نفهمه و ندركه من الكلام المنطوق أو المكتوب؛ أي أنّه عبارة عن جانب معنوي مجرّد يتكوّن من معايير و قواعد تنظم السلوك المادي(الكلام)، وبوظيفته هذه اكتسب صفة القانون، و الذي تضعه الجماعة لتقيّد الأفراد و تُلْزِمهم باحترام تلك المعايير التي سنّتها عبر فترات زمنية متلاحقة و التي تُشكل ما يسمّى بالوعاء الثقافي الصارم، يكتسبه الأفراد دونما تدخلٍ لإرادتهم ، وبعبارة أخرى يُعدّ اللّسان كيانًا "يضم نظام المفردات والنحو في أيّ عصر من عصور تاريخ لغة معينة، و هو مجموع العادات اللغوية التي تتحقق بالكلام"[2] ،وبهذه الصورة يُصبحُ اللّسان اجتماعيًا و فرديًا في الوقت نفسه، لأنّه من جهة ناتج عن تواضع المجتمع، ومن جهة أخرى حاصل بتواصل الأفراد، وبذلك يعدّ (اللّسان) حسب "سوسير": "إنتاجًا مجتمعيًا حادثًا عن ملكة اللّغة وعن أنواع التواطؤ و الاتفاقات الضرورية التي أقرّها المجتمع وسنّها لكي تتأتّى ممارسة هذه الملكة عند الأفراد"[3]

ينتمي اللّسان حسب _ ما سبق _ إلى الجماعة الحافظة له تاريخيا ،لكنّه مُكوّن لا ينتمي إلى تاريخ محدّد، بل هو فوقه بمعنى: رغم وجوده التاريخي إلاّ أنّ الأفراد يمارسونه في الآن (الزمن الرّاهن) بعيدًا عن معطيات التاريخ و تأثيره، ورغم أنّ كلّ ما هو تاريخي يملك سلطة و قوّة نافذة إلاّ أنّه يحتاج باستمرار إلى فعل التنفيذ بتدخل فواعل عملية تُحوّل اللّسان من عالم الفوق و القوّة إلى عالم الممارسة والفعل، فالأفراد يملكون _ رغم القسر و العجز تجاه اللّسان _ قوّة موازية ضرورية وكافية لتجعل من اللّسان مُنفصلاً _ في لحظة ما _ عن التّاريخ و الجماعة معًا بفضل مباشرتهم لفعل الكلام عمليًا.

فاللّسان بالرّغم من كونه " نظام نظريٌّ مجرّد منفصل عن تاريخه وعن الواقع الخارجي، غير أنّ هذا النظام المجرّد يُمكن أن يجتلي و يتحقّق في الواقع الفعلي و يرتبط بما هو خارج اللّغة عندما تنقله

---

[1] تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها: ص 32.

[2] هيام كريدية، أضواء على الألسنية، مكتبة نرجس، بيروت لبنان، ط 1، 2008، ص 12.

[3] فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللّسان العام، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، ط2، 2008، ص 23.

من حيّز الوجود بالقوّة إلى حيّز الوجود بالفعل عن طريق الكلام و الاستعمال "[1] ومن أجل هذه الممارسة يُسّخر الأفراد ملكاتهم الذهنية ومؤهّلاتهم العقلية، والتي لطالما استعملوها في اكتساب اللّسان وحفظه ، ولاحقا في فعل الإنجاز والتجسيد في نشاط التواصل وهذا يعني أنّ "اللّسان": "سلبيّ و امتلاكه هو اشتراك لملكات الاستقبال الذهني و استعمال للذاكرة قبل كلّ شيء"[2]

وعليه غالبًا ما يُشبّه "اللّسان" بالرّصيد أو المخزون الذهني المحفوظ في الذاكرة أو أنّه حسب "دي سوسير": "ظرفية قد وضعتها ممارسة الكلام في الأفراد الذين ينتمون إلى جماعة واحدة، أو قل إنّ اللّسان عبارة عن نسق من القواعد النحوية الموجودة بالقوّة في كلّ دماغ أو بالضبط في أدمغة مجموعة الأفراد، لأنّ اللّسان يوجد عند كلّ فرد ناقصًا، ولا يوجد كاملاً إلاّ عند الجمهور"[3]

بهذا الوصف من "دي سوسير" يتحدّد اللّسان في مفهومه العام بالكنز و الذخيرة التي تقرّها الجماعة منظومةً مؤسّساتية تُنظّم نشاط الذّوات في تواصلهم اللّغوي أو هي" منظومة و تشريع اجتماعي في الوقت نفسه... ومظهري اللّسان _ المنظومة و التحقّق المادي لأفعال الكلام _ يشترطان بعضهما بشكلٍ متبادلٍ"[4] فالكلام ينطلق من منظومة اللّسان بوصفها معايير وقواعد تنظيمية، واللّسان يستدعي الأفراد المتكلّمين من أجل الظهور و الاشتغال، والتحوّل من المعنوي المجرّد إلى السلوك المادي الملموس بمعنى أنّ اللّسان رغم قوته و كفايته بنفسه نظريًا إلاّ أنّه كقدرة تفترض " قاعدة نفسية فيزيولوجية كما تفترض بيئة اجتماعية تُساعدها (القدرة) على النُموّ و الارتقاء"[5] في هذه البيئة الاجتماعية حيث يتواصل الأفراد يتجسّد اللّسان بعدّه مجموعة من المعايير المستقرة بصورة تجريدية في نفس الجماعة اللّغوية من جهة، وبعدّه كذلك مجموعة من قواعدٍ صارمةٍ تضبط باستمرار سلوك الفرد المتكلّم".[6] (حسب ما ورد في معجم اللّسانيات الحديثة)، فالأفراد يتواصلون باستئناس وبتفاهم مشترك نظرًا لتوفر شرط

---

[1] محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللّسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدّة، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص 67.

[2] أزوالد ديكرو وجان ماري، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللّسان، تر: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2007، ص 265.

[3] فرديناند. دي سوسير، محاضرات في علم اللّسان العام، تر: عبد القادر قنيني، ص 28.

[4] هربيرت بركلي، مقدمة إلى علم الدلالة الألسنية، تر: قاسم المقداد، دار نينوي للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، سورية، د.ط، 2013، ص 61.

[5] هيام كريدية، أضواء على الألسنية، ص 12.

[6] يُنظر: سامي عياد حنّا وآخرون، معجم اللّسانيات الحديثة، انجليزي، عربي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط 1، 1997، ص 78،79.

الاتفاق على السنن والمعايير، وبعيدًا عن ذلك يسود الغموض وتزول شروط تأسيس لما يسمّى بالجماعة، ولذلك يحرص الكلّ على الاستقامة في الكلام وفق إرشادات المعيار السائد أي اللّسان الذي يوصف بأنّه "النموذج المثالي الذي يوجه كَلامَ الأفراد والذي يحاول هؤلاء أن يظلوّا ضمن ضوابطه اللّغوية أو السلوكية لكي يكونوا مفهومين من سواهم"[1]

تؤكد النصوص السابقة في معالجتها لمفهوم "اللّسان" على خصائص تواترت مع كلّ مقاربة تحاول رسم حدّ مفهوميّ للّسان من خلال الإشارة إلى تشكّله وتكوُّنه ،فهو نموذج تأسّس اجتماعيا خارجا عن دائرة التّاريخ، ويتكوّن من مجموعة من المعايير القارة في أذهان الأفراد داخل جماعة مشتركة، فهو كمَا يصفه "رولان بارت" " مؤسسة اجتماعية ونسق من القيم... فهو عقد جماعي بالأساس ولا مناص من الخضوع لسلطته... وبديهيّ أنّ هذين الوجهين: الوجه المؤسّساتي والوجه النسقي هما مترابطان، فلأنّه نسق من القيم التعاقدية يقاوم اللّسان كلّ التغيرات التي يحاوِل الفرد وحده إدخالها، فهو بالتالي مؤسسة اجتماعية"[2]، ومن أجل فهم اللّسان، يتطلب الأمر فهم هذين البعدين الجوهريين في تشكيلهِ (النظام والبعد الاجتماعي).

وهو الأمر الذي يحتاج إلى إعمال العقل وكذا بَحث هذه الجوانب التي تبدو غير مُتناولَة بصفة مباشرة بالإضافة إلى استحضار خطوات البحث العميق من أجل كشف طبيعة اللّسان الداخلية التي تتلخص في كونها " ثروة مختزنة ...موزعة بشكل غير متكافئ، ثروة باطنية وخفية ومستورة، وهي أيضًا نسق نحوي أي نظام من العلامات والقواعد والأشكال موجودة بالقوة لا بالفعل... موضوع مجرّد غير قابل للإدراك بشكل مباشر، إذ لا ينقاد للملاحظة بسهولة ولا يتأتى إلاّ بواسطة التفكير"[3]

تشير خاصية الثروة هنا إلى تشعّب اللّسان و ثراء جوانبه و تعدّد عناصره من جهة و إلى أهميته ومكانته من جهة ثانية، فهو مكسب ثمين مخزّن بالقوّة و خفيٌّ و مُنسجم بفضل طابعه النسقي، ممّا يعني أنّه كنز ذهني يُدرك بالتجريد عن طريق البحث الواعي الذي يهدف إلى كشف طبيعة هذا النظام/النسق و كذا تحليل هذه الجوانب الاجتماعية و تأثيرها في وضع هذا النظام وكذا حفظه واستعماله وتطويره، و كلّ هذا يعكس هيكل اللّسان أو بنيته أو طبيعته الداخلية و التي تمثّل بالفعل الموضوع

---

[1] نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، سبتمبر، 1978، ص 88.

[2] محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، اللّغة: دفاتر فلسفية، ص 43.

[3] حنون مبارك، مدخل للسانيات سوسير، دار توبقال للنشر، المغرب، ط 1، 1987، ص 28.

الحقيقي للبحث اللّساني الذي يسعى في منتهاه إلى كشف هذه الطبيعة الجوهرية و تحديد عناصرها وتصنيفها ثم تفسير شكلها (صورها) وتحليل مجموع علاقاتها المختلفة، فالبحث اللّساني يتجاوز تقديم المفاهيم العامة إلى تفكيك الموضوع من أجل سنّ قواعد تُجردّه و تُعبرّ عن عالمه الداخلي، الذي تَحدّد أخيرًا بفضل بحوث لسانية بحثت كنه اللّسان، واستطاعت أن تُعطي حدودًا ملموسة للشيء المجرّد ،كما تمكنت من رسم إطار معرفيّ خاص لمقاربة هذه الظاهرة العامة التي تمّ استقصاؤها من تواتر أحداث الكلام عند الأفراد فـ " الألسنة هي الشيء الملموس أمام اللّغويين على سطح الأرض، اللّسان هو الاسم الذي يمكن إطلاقه على ما استطاع اللّغويّ استخلاصه من مراقبة مجموع الألسنة عبر الزمان وعبر المكان"[1]

يعني هذا أنّها ظاهرة ملموسة معينة ، تتمتّع بحقّ الوجود ؛أي أنّها ليست مجهولة أو غامضة ، فاللّساني هنا لا يبحث عنها بل ينصرف تفكيره نحو التفكير فيها لبحث خصائصها (مميزاتها و كشف طبيعتها وهو ما خَلُصَ في النهاية إلى وضع مقولة شائـعة عن اللّسان تُلخِّصُ أبعاده وخصائصه وبنيته وعناصره وهي: " اللّسان نظام من العلامات " وهي العبارة الثابتة في وصف "اللّسان" كمفهوم تأكدّ انتماؤه إلى خطّ زمنيّ ما لكنّه كيان موجود باستمرار في الحاضر فاللّسان "له جذور وتاريخ، ويشهد تحوّلات كبيرة، ومع ذلك فهو يستمر في نشاطه يوميًا و بالأخصّ صفته المتميزة والظاهرة وهو كونه يعتمد على الأصوات لإنتاج المعنى، أي اللّسان هو: نظام من العلامات" [2] وعليه يُمكن القول إنّ شرح هذه العبارة كفيل بالوقوف عند التحديد العلمي للّسان من خلال تفكيك مُكوّناتها، لِأنّ " اللّسان langue يُحدّد من حيث وظيفتُه بأنّه نظام تواصل خاص بالمجموعات البشرية، كما يُحدّد اعتمادًا على طبيعته بأنّه نظام تواصل من دلائل صوتية ثنائي التقطيع بحسب الوحدات المُفيدة(أي الوحَدات المعجمية) إلى مسـتوى الوحدات غير المفيدة (أي الصواتم)، وممّا يُذْكَرُ عادة من الخصائص المتوافرة في كلّ الألسن طبيعتها التواضعية واعتباطيتها و خطيتها"[3]

---

[1] لويك دوبيكير، فهم فردنياند دو سوسور وفقا لمخطوطاته، مفاهيم فكرية في تطوّر اللّسانيات، تر: ريما بركة، مكتبة الفكر الجديد، بيروت، لبنان، ط1، 2015، ص56.

[2] Jackie SchÖn: “La linguistique”, p17.

[3] روبير مارتان، مدخل لفهم اللّسانيات، ابستيمولوجيا أوّلية لمجال علمي، تر: عبد القادر المصيري، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 1، 2007، ص 208.

يُعَدُّ هذا النصّ مع نصوص أخرى- والتي لا يسمح المقام بذكرها كلّها -من جملة الخطابات اللّسانية التي تؤكّد _على اختلاف منطلقها وغايتها و تعبيرها _ على مضمون هذه المقولة (نظام من العلامات) بصفته محمولا مفهوميا للموضوع (اللّسان)، وكلّها خطابات تُجمِعُ على خاصية النظامية أو النسقية على العموم، ثم على تَجزُّءِ هذا النظام إلى عناصر ؛ هي وحدات أو علامات (لسانية) تشتغلُ وتنتظم داخل هذا النسق وفق علاقات ثنائية [ترابطية و سياقية] تضبطها جملة من القوانين أو القواعد التركيـبية (الصرفية و النّحوية) و الدّلالية من أجل تداوله في سياق ما بين أفراد المجموعة الواحدة ، قصد التواصل اللّساني المشترك، فاللّسان إذًا _ لسانيا _ هو: "عبارة عن نسق من الدّلالات التي تُعبّر عن المعاني"[1] وهو أيضا _ حسب ما ورد في "قاموس اللّسانيات" لـ:"جون ديبوا" _ "أداة تواصل، نظام من العلامات الصوتية خاص بأفراد جماعة لسانية مشتركة"[2]

وهو أيضا _ يضيف صاحب القاموس نفسه -عند اللّسانيين (مدرسة براغ والبنيوية الأمريكية وسوسير): "نظام من العلاقات، وبنحو أدقّ هو مجموعة من الأنظمة التي تربط البعض بالبعض الآخر، حيث لا تملك فيه العناصر (الأصوات الكلمات ...) أية علاقة مستقلة عن علاقة التماثل والتقابل التي تربطها"[3]

يواصل أصحاب " قاموس اللّسانيات" تحديد اللّسان لسانيًا مؤكدين على خاصية "النظام/ النسق"

حيث يُعرّف اللّسان في موضع آخر بكونه "نظام من العلامات، ويعود اشتغاله أصلاً إلى بعض القواعد، ومن حيث الإلزام، فهو عبارة عن سنن يسمح بحصول التواصل بين متكلّم و مستمع ما... واللّسان عند سوسير و البنيويين هو: النظام الذي ندرس فيه البنيّة من خلال المدوّنة، دراسة تنتهي إلى التصنيف لوحدات النظام"[4]، وخلاصة هذه الدراسة التصنيفية هي التأكيد من زاوية أخرى على خاصية الوحدة و الترابط لِأبعاد اللّسان وعناصره بفضل بنية ثابتة تحافظ على هيأتها بنفسها من خلال احترام سنن الترابط و التوزيع داخل إطار مضبوط مُكتفٍ بذاته ينظم نفسه بنفسه لذا يوصف اللّسان بأنّه "بنية،

---

1 فرديناند ، دي سوسير، محاضرات في علم اللّسان العام، تر: عبد القادر قنيني، ص 31 .

2 Jean Dubois et autres, dictionnaire de linguistique, librairie Larousse,éd,1980,Nanay , Frances, P 276 ,

3 Ibid, P 277.

4 Ibid, p280.

لا بل بنية نقيّة، اللّسان نظام مستقل"[1]، و بوصف آخر هو" نسق _ أي بنية _قابل للوصف التجريدي، وتحكمه مجموعة من العلاقات"[2]

و بالعودة إلى مقولة تعريف اللّسان الشائعة (نظام من العلامات) ، و مع هذه النصوص الشارحة أو المدعمة يتكوّن يقينٌ معرفيّ مفاده أنّ: اللّسان يتأسّس بتعالُق جانبين محوريين لا ينفصلان: هما الجانب الشكلي و تمثّله مجموعة القوانين و الأسس من جهة و عدد من الوحدات (العلامات) من جهة أخرى، ويمثل الجانب الثاني العنصر الدلالي الذي ينتج من انتظام الوحدات وفق النسق اللّساني المجرّد، و مسار كلّ هذا جملة من العلاقات داخل ما يُسمّى بالسنن، بمعنى أن اللسان كلّ منتظم وفق نسق معين، والمقصود بالنسق هنا "مجموعة من الاختلافات التي تقابل بين وحدات من نفس الطبيعة و عن نفس الوضع، وهذا ما يجعل من النسق كيانًا يحتاج إلى وحدتين على الأقل لكي يوجد"[3] وما يشكل هذا النسق هو مفهوم العلاقة الذي يسمح للوحدات بالنظام من أجل إنتاج اللّسان المؤهل لنقل الأفكار عبر الكلام الفردي في حلقات التواصل المختلفة، ويشترط هذا النسق عامل التناسق و الانسجام بين عناصره الجزئية، فالنسق يقوم على" علاقات محدّدة، تجعل منه نسقًا قائمًا بذاته على غرار وحدة منسجمة، فالانسجام داخل النسق هو شرط لازم حتى يعمل هذا الهيكل أو ذاك ."[4]

والنسق بدوره يتحوّل إلى شرط عام لضمان حركية اللّسان الذهنية وكذا لضمان تأديته لوظيفته العملية فهو "الذي يحدّد الذات المتكلّمة، إنّه يفرض عليها قواعد التأليف التي يجب إتباعها"[5]

وتجدر الإشارة هنا إلى الفرق الموجود بين مفهوم "النسق" ومفهوم "السنن"، فالسنن "على الرّغم من ارتباطه بالنسق، فهو من طبيعة مختلفة، إنّه على خلاف النسق يقوم بالرّبط بين نسقين مختلفين: نسق

---

[1] لويك دوبيكير، فهم فرديناند دو سوسور وفقا لمخطوطاته، ص 31.

[2] أمبيرتو إيكو، العلامة، تحليل المفهوم وتاريخه، تر: سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2007، ص 111.

[3] المرجع نفسه، ص 21.

[4] رفيق البوحسيني، معالم نظرية للفكر اللّغوي العربي، مقاربة إبستيمولوجية، المزهر نموذجًا، أفريقيا الشرق، المغرب، 2013، ص 114.

[5] أمبيرتو إيكو، العلامة، تحليل المفهوم وتاريخه، ص 118.

المدلولات ونسق الدوال... السنن يتأسّس بشكل اِعتباطيٍّ"[1] يوحي مفهوم النسق هنا بخاصيته الاعتباطية إلى أنّه من صنع أو تواضع أفراد المجتمع واتفاقهم على مبادئ مشتركة لاعتمادها في نشاط التواصل.

وفي هذا الصدّد يشرح لنا "تمام حسان" أبعاد اللّسان انطلاقًا من خاصيته النسقية (النظامية) وعلاقاته التبادلية و كذا وحداته داخل منظمة اِعتباطية (سنن) موّحدة حيث يقول: اللّسان "منظمة عُرفية للرمز إلى نشاط المجتمع، و هذه المنظمة تشتمل على عدد من الأنظمة يتألف كلّ واحد منها من مجموعة من "المعاني" تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيمية أي "المباني" المعبرّة عن هذه المعاني، ثم طائفة من "العلاقات" التي تربط ربطًا إيجابيا، و الفروق "القيم الخلافية" التي تربط سلبيًا بإيجاد المقابلات ذات الفائدة بين أفراد كلّ من مجموعة المعاني أو مجموعة المباني"[2]

يبدو لنا موضوع "اللّسان" حسب هذه الشبكة المعقدّة من القوانين و الوحدات و العلاقات موضوعًا شائكًا يصعب تحديده بدقة أو يتعذّر على غير ذوي الاختصاص الوقوف عند جوهره وكشف خصائصه وتحليل طبيعته، ممّا يستدعي وجود نظرة ثاقبة تفكّ شفرة الكلام بالتجريد و التحليل من أجل مقاربة حدود اللّسان الذي يبدو كما أشرنا "كتلة مادية تعكس في شكلها الخارجي نوعًا من التعقيد و التركيب"[3] وبذلك ينصرف عمل اللّساني قبل كلّ شيء إلى تفكيك هذه الكتلة الموحدّة لاستقصاء عناصرها الخفيّة (العلامات) والوقوف عند شروط* توظيفها وانتظامها وفق جملة من العلاقات داخل منظومة النسق

---

[1] أمبيرتو إيكو، العلامة، تحليل المفهوم وتاريخه ، ص 21.

[2] تمّام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 34.

[3] مصطفى غلفان، اللّسانيات البنيوية، ص 111.

*نقصد هنا: شروط تشكّل العلامة وأدائها لِوظيفة نسقية بعلاقة ما، وتتمثّل في أربعة شروط _ حسب "هربيرت بركلي" والتي من شأنها إظهار هذه العلاقات:

أ_ يجب أن تكون العلامة قابلة للإدراك من قِبل الحس، وهنا لابُدّ من الاحتفاظ بعدد من الثوابت وذلك بتكرار إنتاج هذه العلامة.

ب_ يجب أن تمثل أو تُعَيِّنَ شيئًا ما... كما أنّها تقوم بنقل المعنى إلى أبعد من ذاتها، ولها دلالة معيّنة.

ج_ ينبغي على العلامة أن تبقى دائمًا علامة بالنسبة لِأحد ما (مُنتجُها أو مُتلقِيها)، وفي حالة الألسن الطبيعية تتطلب العلامات مساهمة الفرد أو مجموعة من الأفراد الذين يستخدمونها ويفهمونها.

د_ يجب على أيّة علامة أن تنتمي إلى نظام من نُظمِ العلامات وهذا ينطبق بشكلٍ خاص على العناصر التي تتكوّن منه الألسن الطبيعية.

[يُنظر: هربيرت بركلي: مقدّمة إلى علم الدلالة الألسني، ص55، 56.

اللّساني، وكلّ هذا يسمح في الأخير حصر الخصائص العلمية لِموضوع "اللّسان" و الذي يتميّز لسانيًا (علميًا) بكونه:

_ نظام مستقل يُدرس بطريقة مستقلة.

_ موضوع متجانس، يؤسّسه نظام من الدلالات والرموز (العلامات) والأهمية هاهنا هي لاتحاد هذين الطرفين حيث تتحقّق الدلالة.

_ هو عبارة عن ترابطات ومجموعة ثنائيات تكوّنت نتيجة فعل التواطؤ والاتفاق، وهي حقائق محلّها الدّماغ.

_ هو موضوع قابل للتقييد الملموس عن طريق الكتابة... فاللّسان خزينة للصوّر السمعية والكتابةُ تجسيد وتمثيل لتلك الصوّر بشكل ملموس.[1]

وهو أيضًا:

_ جماعيّ وعامٌ.

_ موحّد ومنسجمٌ، مجردٌ ومستقلٌ بنفسه.

_ نموذج كليّ ومعيار لتجليات اللّغة.

_ نفسيٌّ غير مدرك.

_ نسق من العلامات والقواعد والأشكال النحوية.

وكلّ هذا جعله موضوعًا للمقاربة العلمية بفضل انسجامه وتآلفه وتناسقه فأصبح موضوعًا شاملا للّسانيات، وهكذا وبعد تحديد اللّسان علميا في مفهومه وقوانينه وخصائصه راح اللّسانيُّون يُدافعون عنه بعدّه موضوعا حقيقيا ووحيدا للدرس اللّساني، وأصبح محلّ إجماع هؤلاء على اختلاف طريقة دراسته

[1] يُنظر: فرديناند. دي سوسير، محاضرات في علم اللّسان العام، تر: عبد القادر قنيني، ص 31،30.

ومنهج مقاربته وأدوات تحليله ومسوّغ دفاعهم هذا كان من منطلق أنّه موضوع "قابل للاختبار والمعاينة المباشرة كما أنّه قابل للإدراك والتصوّر بكلّ موضوعية"[1]

يخضع اللّسان بصفته ظاهرة طبيعية للاختبار والمعاينة لأنّه شيء ملموس وموجود؛ أي أنّه بعيد عن الخيال والوهم، فهو ناتج عن استقراء أحداث الكلام الملموسة، ممّا يعني أنّه قابل لفعل الإدراك العقلي والتصوّر الذهني وهذا ضرب من أدوات الدراسة العلمية التي تعتمد على إعمال العقل وبناء التصورات في تجريد الظواهر وتحويلها إلى قوانين نموذجية وَبهذه الصورة يكون اللّسان؛ حسب دي سوسير: "الوحيد من بين أحداث اللّغة ووقائعها الذي أدخل نظامًا طبيعيًا للتصنيف"[2]

فكونه: نظاما مستقلا مُكتفيا بذاته أصبح موضوعًا لعلم اللّسان ،يعني ؛أنّه يمتلك في ذاته من الخصائص والشروط ممّا يضعه في موضع التقنين و تصنيف أجزائه و عالمه و كذا تفسير صُوَرِه على غرار بقية الظواهر الطبيعية ، و لهذا يتمسّك به اللّسانيُّون الذين يطمحون دومًا إلى تأهيل علمهم لمصاف العلوم الطبيعية الأخرى ، فمن أجل تأسيس دراستهم على أُسس علمية توجّب عليهم تحديد موضوعهم بدقة و حجتهم في ذلك أنّ اللّسان "هو كلّ في ذاته و مبدأ تصنيف و هذا "الكلّ" في حدّ ذاته، هو نسق دوال systèmes de signes خاصيته المميّزة الأساسية هي اِستقلاليته و "نظامه الخاص به" وهما شرطان ضروريان ليكون موضوعًا للّسانيات"[3] ، شرط الاستقلالية هنا هو شرط يُمكّن اللّسان من بناء عالمه الخاص و عدم التداخل مع ظواهر أخرى حيث يظهر عامل خلط المفاهيم و غموضها و صعوبة فرزها أو تصنيفها ممّا يستدعي تدخل أكثر من دراسة أو تخصص علميّ/ معرفيّ لمقاربة هذه الجوانب المُتداخلة، فغياب شرط الاستقلالية يجعل من اللّسان موضوعًا مُعقدًا و مستعصيًا على الدراسة العلمية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يُحيلنَا شرط الاستقلالية هذا إلى ضرورة تعالي "اللّسان" على عنصر الزمن و المكان و كذا الذّات ليبقى موضوعًا خارجًا عن دائرة هذه العوامل التي من شأنها أن تُعرقل دقة المقاربة العلمية أو تُؤثر في نتائجها و تجعلها ظرفية عرضية أو استثنائية وهو ما يتنافى مع المنظور العلمي للظواهر.

---

[1] يُنظر: مصطفى غلفان، اللّسانيات البنيوية، ص 79.

[2] Jakie SchÖn: “La Linguistique”, P 16.

[3] ماري آن بافلو, جورج إليا سرفاتي، النظريات اللّسانية الكبرى، من النّحو المقارن إلى الذرائعية، تر: محمد الراضي، المنظمة العربية للتّرجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2012 ، ص 110.

أمّا الشرط الثاني: "نظامه الخاص" فيتعلق بطبيعة اللّسان الداخلية والتي تلخّصها خاصية النسقية، ممثّلة في عناصر جزئية تحتاج لمجموعة من القواعد والعلاقات للبناء وللانتظام، وكلّ هذا يسمح بالتجريد العلمي لتلك الأسس والقواعد من أجل تعميمها لاحقًا.

وعليه ومن أجل كلّ هذا "ينبغي أن يكون موضوع اللّسانيات وهو "اللّسان" "كلاّ بذاته" أي يجب أن يكون نسقًا مُغلقًا مُشتَمِلاً على معقولية جوهرية"[1]

بهذا الشكل تأسّس "اللّسان" بمفهومه العام وبتحديده العلمي (طبيعته) وبتضمّنه لشروط المقاربة العلمية موضوعًا مستقلاً لتخصص علميّ اِسمه "علم اللّسان" أو كما يُوثِر الكثير تسميته "اللّسانيات"؟ فمَاذا عن مفهوم هذا المصطلح؟

[1] أوزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللّسان، تر: منذر عياشي، ص 264.

1-2: اللّسانيات: قراءة في تعريفات المصطلح:

"عن تشومسكي "... فدراسة الأنساق المكتسبة من أهم السبل المؤدية

إلى فهم الطبيعة البشرية، وإستراتيجية البحث المعقولة والوحيدة... هي

دراسة الأنساق، إذْ تكتسي دراستها أهمية ثقافية قصوى، لكونها

ميدانًا معقدًا قابلاً للدراسة، وخاصية مميّزة للجنس البشري،

ولكـونها أخـيرًا ترتـبط بكل مظـاهر الحياة الإنسانية"

[عز الدين البوشيخي: التواصل اللّغوي مقاربة لسانية وظيفية، 34].

_ **" اللّسانيات فكر"**_ "مصطفى غلفان"

يقتضي التعامل مع مفهوم مصطلح "اللّسانيات" – بتجاوز دلالته لغة _ الإحاطة بكل عناصر السياق العام المفترض حيث يوظّف هذا المصطلح الذي يستحضره الذّهن (القارئ/الباحث) معرفيًا ووظيفيًا وإبستيميًا، وبعبارة أخرى يفرض نفسه حين يتحدّث عن دراسة الظاهرة اللّغوية، وكذا في موقف الحديث عن مباحث ومستويات تناول هذه الظاهرة وكذا عن منهجية الدراسة وطبيعتها. بالإضافة إلى مكانة هذه الدراسة أو غاية التأمّل في اللّغة وهي المحطّات المعرفية التي من خلالها تتضح لنا حدود هذا المصطلح، فالبداية بالمفهوم العام ثم كونه علم أو نظريّة لمقاربة مباحث وإشكالات لغوية متنوعة، وصولاً إلى تحديد قيمة هذه الدراسة.

فعن دلالة المصطلح بشكل عام، تُعَرَّفُ اللّسانيات بأنّها: "مجموع الدراسات المتعلقة بكلام الإنسان"[1] وهو ما يتضمن جلّ الخطابات المُنتجة حول ظاهرة الكلام الإنساني بصفة عامة حيث يكون وظائفيا أداة تواصل تشتمل على ضوابط وخصائص تحافظ على سيرورة التّخاطب اللّغوي وبهذا توصف اللّسانيات أيضا بأنّها: " دراسة القوانين و المبادئ اللّغوية العامة التي تتجاوز حدود الأسس الخاصة و تحكم اِشتغال اللّغة البشرية"[2]، وبحث هذه الجوانب (القوانين والمبادئ المشتركة) يجعل من هذه الدراسة في مصاف البحوث العلمية العامة التي تنتهي في مسعاها إلى ضبط ما هو ثابت في الظواهر والعمل على تقنينه بشكل علمي، و هو ما أكسب عمليًا الممارسة اللّسانية صفة العلمية، و لطالما عُرّفت اللّسانيات

---

[1] لويك دو بيكير، فهم فرديناند دو سوسور وفقًا لمخطوطاته، ص 51.

[2] مصطفى غلفان، اللّسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، ص 25.

بالدراسة العلمية الموضوعية للّسان، و بوصف آخر هي: "الدراسة العلمية للّغة الإنسانية أو ذلك الفرع من المعرفة الذي يدرس اللّغات دراسة علمية"[1]

هذه التعريفات وأخرى؛ كلّها تركز على تبنّي المنهج العلمي من قبل اللّسانين في مقارباتهم للألسنة البشرية في إطار نظري كلّي "منسجم" ينتج عنه جملة من المفاهيم العامة حول كيان اللّسان وطبيعته، لذا نجد من التعريفات ما يركز على مفهوم التنظير المؤطّر علميًا أو ما يسمّى بالنظرية وهي الصفة الواردة في نصوص عديدة نذكر منها:

"مهمة النظرية اللّسانية اكتشاف الآليات والإجراءات البناءة التي تُنَظم إعداد اللّسان..."[2]

وفي تعريف آخر لـ: "مصطفى غلفان" هي:

"نظرية ذات طابع عام كما هو الشأن في العلوم الأخرى وبالتالي لها من المبادئ العامة التي يمكن تطبيقها على الألسن الطبيعية"[3]

وفي مقاربة أخرى للجانب النظري في الدراسة اللّسانية يقال عنها بأنّها: "نشاط لغوي وصفي موضوعه نشاطات لغوية، وغايته بناء نظرية يتم تناولها عبر تعدّد اللّغات الطبيعية"[4] ، يضاف إلى هذا تعريف آخر للباحث "زين كامل الخويسكي" حيث يُؤكد في تناوله لمصطلح "اللّسانيات و موضوع دراستها على مفهوم التنظير إذْ يقول: "موضوع علم اللّغة العام نظرية اللّغة ومناهج البحث فيها والأساس النظري لعلم اللّغة العام أنّ اللّغة ظاهرة إنسانية عامة تؤدي نفس الوظائف في المجتمعات الإنسانية على اختلافها"[5]، حيث يواصل تحليل مفهوم "النظرية"* في اللّسانيات ويقول: "وهذه النظرية ليست مجرد

---

[1] عاطف فضل محمد،مقدّمة في اللّسانيات، دارالمسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمّان، الأردن، ط1، 2011، ص 62.

[2] ماري آن بافلو, وجورج إلياس رفاتي: النظريات اللّسانية الكبرى، من النّحو المقارن إلى الذرائعية، ص 166.

[3] مصطفى غلفان، في اللّسانيات العامة، ص 196.

[4] مادلين غراويتز، مناهج العلوم الاجتماعية(الكتاب الأول، العلم والعلوم الاجتماعية)، تر: بسام عمّار، مطبعة طربين، المركز العربي للتعريف والترجمة، دمشق، سوريا، 1993، ص 386.

[5] زين كامل الخويسكي، يراع في علم اللّغة العام، دار المعرفة الجامعية، مصر، دط، 2009، ص 22.

*/ " النظرية بنيان من المفاهيم المترابطة والتعريفات والمقولات التي تقدّم نظرة نظامية إلى الحوادث –مع ما يقع تحت الاستقراء–بواسطة تحدّيد العلاقات بين المتحوّلات بهدف تفسير الحوادث والتنبؤ بها."

مأخوذ من كتاب [رفيق البوحسيني، معالم نظرية للفكر اللّغوي العربي، ص115.]=

فكر نظري فلسفي ولكنّها ثمرة الدّراسات المنهجية والتطبيقيّة في اللّغات المختلفة، فهي نتاج التحليل العلمي لأبنية لغوية مختلفة ونتاج معرفة السّمات الأساسية التي توجد في كلّ لغة من اللّغات الإنسانية"[1]

وهكذا وبمفهوم آخر لطبيعة نشاط "اللّسانيات" تشتغل هذه الأخيرة بأداة منهجية تقوم على التنظير لموضوعها، حيث تحاول وضع لبنات أساسية لتناول اللّسان ومقاربته _ ولطالما كان اللّسان نظامًا داخليًا ونسقًا فكريًا _ لذا تلجأ اللّسانيات بعد قراءة تحليلية للكلام إلى صياغة النموذج الذهني الذي يضبطُ ويُنظّم فعل التخاطب (الحدث اللّغوي)، بمعنى أنّها: "تعمل على بناء اللّسان كموضوع بالغ التجريد حيث يمكن توضيحه والتعبير عنه في إطار نظرية متجانسة"[2]

إن مسوّغ التوجّه النظري في الممارسة اللّسانية هو طبيعة موضوعها "اللّسان" الذي يوصف _ كما أشرنا سابقًا _ بكونه نسقا مفهوميا مجرّدا يرتبط بالدّماغ ، فهو نشاط عقلي يتأسّس وفق علاقات نظامية يتم تجريدها من ألسنة مختلفة، فالمفهوم النسقي للّسان هو ما فرض على اللّسانيات تبني هذا المسار المنهجي الذي يقوم مبدئيًا على بناء المفاهيم نظريًا/ ذهنيًا لوصف و تفسير بنيات مختلفة ثم التنسيق بينها " فالنظرية اللّسانية بناء عقلي يتوقُ إلى ربط عدّد من الظواهر المُلاَحَظة بقوانين خاصة تُكوّن مجموعة منسقة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير"[3]، فإذا كانت اللّسانيات تشتغل حول مادة الكلام من أجل تجريد السنن العامة فهي تحتاج باستمرار لبناء المفاهيم و التصوّرات داخل إطار معرفي منظمٍ يضمن شرط إقامة الوصف العلمي و تجريد الظواهر وكذا شرط التعميم[*] وهو ما يُؤكدّه "أمبيرتو إيكو" في قوله: "إنّ التعرّف على سنن ما يقتضي اتخاذ موقف نظري و هو موقف شبيه بصياغة فرضية،

=وهي أيضًا: "آلية نسقية تُنظم إطارًا مسبق الوجود، ولكنّه مفتقر للإجابات التي تجعله نسقًا متكاملاً، لا يقبل الزيادة أو النقصان" [المرجع نفسه، ص 124.] وهي كذلك: " معرفة أفكار أو حصيلة من التصورات ... كما تدّل على مفهوم النسقية أي وجود أفكار لها خصوصية ومرجعية، والنظريّة بناء تام ومكتمل، مشروطة بالنسقيّة. ويدلّ أيضًا على توسيع المفهوم ليسّمي عناصر مترابطة. [يُنظر: محمد الدغومي، نقد النقد وتنظير النقد العربي المعاصر، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1999، ص121_122_123.]

[1] زين كامل الخويسكي: يراع في علم اللّغة العام، ص 23.

[2] فلوريان كولماس، دليل السوسيولسانيات، تر: خالد الأشهب وماجدولين النهيبي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2009، ص 19.

[3] رفيق البوحسيني، معالم نظرية للفكر اللّغوي العربي، ص 124.

[*] عن اللّسانيات والنظريّة: وتأسيس المفاهيم والتصوّرات وبناء النسق اللّساني نظريًا وعقلانيا يُرجع إلى: منذر عياشي، اللّسانيات والحضارة، مساهمة في علم طرح القضايا وإنشاء المفاهيم، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2013، ط 1، ص 27،26،25.

وبالتأكيد على اللّساني قبل أن يتعرف على قوانين اللّغة، أن يأخذ في الحسبان مجموعة من السّلوكات اللّسانية الصحيحة، ولكنّه لن يكون بمقدوره الإمساك بشكل شُمولي بكل نسخ هذا السلوك... عليه في لحظة ما أن يقوم من خلال قفزة نوعية بالخروج من حقل تراكم الوقائع لكي يلج عالمًا آخرًا: عالم بناء النسق اللّغوي"[1]

ومن خلال ما سبق: يسمح لنا التأمل بالتأكيد على المفهوم العام لدلالة مصطلح "اللّسانيات" و الذي يرتبط أساسًا بعناصر فكرية/معرفية، و منهجية و التي تتمثل في المفاهيم :التصورات ،التجريد ، الأنساق العامة ،التنظير ، وفضاء اشتغال كلّ هذه القضايا هو العقل؛ أي أنّ اللّسانيات _ كما يصفها _ "مصطفى غلفان": "فكر"[2] وحجّة كلّ هذا هو قيامها على مبدأ تأسيس المفهوم نظريًا، و "مكان وجود المفهوم ليس في الأشياء أو في العالم الموضوعي و لكن في عالم "العقل" الذي يستطيع أن يجرّد تلك الأشياء واختزالها في خاصيات و علاقات تمنحها وجودًا تصوّريًا مجرّدًا، بالرّغم من غيابها أو انتفائها، مُحيلا عليها باستمرار بالرّغم ممّا يمكن أن يطرأ عليها من تحوّل و زوال وتعدّد"[3]، وهنا تبدو قدرات العقل على التجريد وإسهاماته الفعّالة في ابتكار المفاهيم وفي تخيّل النسق الناظم لها في علاقة بعضها ببعض، وعن العلاقة بين اللّسانيات _ كنظرية للمعرفة _ و المفاهيم ، يُضيف "محمد الدغومي" قائلاً: "المفاهيم هي التي تكوّن وجود المعرفة ونسق "النظرية"، ولولاها لمَا تحقّق التنظير ولا النظريات ولا المناهج"[4]

والنتيجة في الأخير: تأكيد لمقولة "النظرية والمنهج"[5] في تعريف اللّسانيات وحسبُ منهجها هنا –وهي تسعى في تنظيرها لبلوغ العلمية _ التقيّدُ بالوصف والابتعاد عن وضع سنن ومعايير مسبقة تسقطها بإذعان على الألسنة، ذلك أنّ " كلّ حكم قيمي/ معياري يتنافى مع الممارسة العلمية، ورغم أنّه بدون معيار لا يكون هناك لسان مَا، لكن اللّسانيات مع ذلك ليست ممارسة معيارية"[6]

يُشير هذا القول _ نوعيًا _ إلى تحرّر فكريّ في الممارسة اللّسانية، إذْ تهتم بوصف النماذج المتداولة فعليًا لتنطلق منها كمادة موجودة نحو أفق بنائية فوقية، وهي لا تشتغل عكس هذا المسار حيث تنطلق

---

[1] أمبيرتو إيكو، العلامة، تحليل المفهوم وتاريخه، ص 135.

[2] مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية، أسئلة المنهج، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2013، ص 14.

[3] محمد الدغومي، نقد النقد وتنظير النقد العربي المعاصر، ص 18.

[4] المرجع نفسه، ص 20.

[5] مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية، أسئلة المنهج، ص 15.

[6] Jakie SchÖn , «La Linguistique, P 04.

من هذا العالم الفوقي لتنزل به إلى الواقع وتبحث عن صور مادية له، فاللّسانيات بالأساس "رؤية وصفية أو تفسيرية للظواهر اللّغوية المدروسة دون إصدار الأحكام القيمية... فهي تتناول ما يقال فعلاً ولا تهتم بما ينبغي أن يقال"[1].

وفي اعتقادنا: هذا التميّز الذي تنفرد به اللّسانيات في تناول الظاهرة اللّغوية هو ما يُعطي لها الأهمية الفريدة التي تتمتع بها، كونها تجعل من كلّ أحداث الكلام مادة للدراسة ولا تلزمها أن تخضع أو توافق معيار ما وُضِع مُسبقا، فكلّ شكل من أشكال الكلام مهم بالنسبة لغايتها دونما أي اعتبار لعوامل مُفترضة أخرى تزيد أو تقلص من قيمة بحثها من خلال المساس باستقلالية موضوعها، واعتبارًا لهذا المبدأ، تُوصفُ اللّسانيات حسب "أندريه مارتيني" بـ" الدراسة العلمية للّسان البشري، إنّ دراسة ما تكون علمية حينما تتأسس على ملاحظة الوقائع، وتمتنعُ عَنْ أنْ تفترِضَ اختيارًا من ضمن هذه الوقائع باسم بعض المبادئ الجمالية أو الذهنية"[2]، فالجمال الصوتي مثلاً و بلاغة التعبير العاطفي أو درجة الاقتصاد في لسان ما أو الاعتقاد الخاطئ غير المؤسّس بأفضلية لغة على أخرى ترفضه اللّسانيات بما هي دراسة علمية فهي عند أهل الاختصاص وغيرهم نظام غير معياري (أو نموذجي) وهي الدراسة العلمية للكلام عند الإنسان.[3]

وهو التعريف العلمي الثابت لمصطلح "اللّسانيات" والذي استقر بالفعل منذ الجهود التأسيسية "لدي سوسير"، لكن رغم هذا لا يزال البعض مِمّن يُخطئون الفهم للّسانيات يجعلون من هذه الدراسة للّسان دراسة معيارية يقصدون بها: ذلك النشاط التقليدي normative الذي يستهدف معرفة صحيح الكلام وجيّده كتابةً ونطقًا، ووضع "قوانين" تُميّز صحيح الكلام من خطئه وجيّده من رديئه... وهو الوصف الذي خرج به "محمود السعران" في قراءة حول "علم اللّغة" في الثقافة العربية، ويرجع ذلك إلى عدم اتصال هؤلاء بالعلم الجديد عن قرب.[4]

---

[1] مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المغرب، ص 158.

[2] الطّيب الدبّة، مبادئ اللّسانيات البنوية دراسة تحليلية إبستيمولوجية، ص 27.

[3] ينظر: أندريه مارتينيه، مبادئ ألسنية عامة، تر، ريمون رزق الله، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1990، ص 10.

[4] ينظر: محمد السعران، علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط 2، 1999، ص 23.

والمطلوب هنا هو الفهم الحقيقي للدرس اللّساني بوصفه دراسة علمية تصف وتفسّر الحدث اللّغوي المتعدّد الظواهر والجوانب والذي تتداخل في تشكيل طبيعته جملة من العناصر والمكوّنات الدّاخلية والخارجية من وحدات وأنساق وعلاقات تظهر في صورة كليّة منسجمة تشتغل في إطار سنن عامة وتوظّف من أجل نقل الأفكار، وهي المباحث العملية التي تقف عند حدودها اللّسانيات كقضايا عملية تحدّد بدورها مهام اللّسانيات بصفة عامة؟

تهتم اللّسانيات _ كانشغال معرفي _ بمنظومة اللّسان الفكرية التي تتّسع مجالاتها لتشمل كلّ العوامل المساهمة في إنتاج واستعمال وكذا فهم اللّسان وهو ما يشكّل حقيقة مهام اللّسانيات التي تبحث أساسًا عن "اللّغة في مظهرها الأدائي ومظهرها الإبلاغي وأخيرًا في مظهرها التواصلي"[1]، وعن مهام اللّسانيات أيضا يُحدّثنا "عبد القادر الفاسي الفهري" بنظرة شمولية عن دور اللّساني الذي يتعيّن عليه أن "يبحث في خصائص اللّغات وطرق اكتساب الطفل لها حتى يصفها ويفسّر سمات التماثل بينها والتباين عن بعضها البعض، محدّدًا بذلك ما يندرج ضمن الكلّيات اللّغوية التي تكوّن "العضو الذهني" البشري الذي يتيح اللّغو، ودور اللّساني كذلك أن يُوفّر الأدوات التي تساعد مستعمل اللّغة على الانتقال من معرفة غير واعية للّغة إلى معرفة واعية ويعمل على تجديدها حتى تظلّ كافية وصفيًا وفنيًّا ومنهجيًا"[2]

تنقسم هذه المعرفة إلى مباحث فرعية تفرضها بنية اللّسان والتي تفكّك إلى مكوّناتها الجزئية الإفرادية والتركيبية في محور نظمي تحكمه جملة من العلاقات ممّا يعني أنّ اللّسانيات تتّخذ من الأداة المنهجية (الوصفية/ التفسيرية) التحليلية وسيلة لكشف نسق اللّسان المكوّن _ وفقًا لهذا _ من مستويات تحليلية والتي تمثل "المبدأ الذي شكّل منطلق كلّ مقاربة لسانية"[3]، وبتعبير آخر تهتم اللّسانيات عمليًا "برسم الأسس المنهجية للتحليل اللّغوي من جوانبه الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية"[4]

وعليه ترتبط مهام اللّسانيات بتحديد مستويات التحليل اللّساني، ثم بتفكيك هذه النظم إلى وحدات وظيفية جزئية تتحدّد قيمتها بعلاقاتها المختلفة داخل البنية، وبالتالي يبدو لنا أنّ منتهى الممارسة اللّسانية

---

[1] عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللّسانيات، ص 186.

[2] عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيات واللّغة العربية _ نماذج تركيبية ودلالية_، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 1985، ص 05.

[3] مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية، أسئلة المنهج، ص 56.

[4] زين كامل الخويسكي، يراع في علم اللّغة العام، ص 23.

هو ما يخلق النظام، بمعنى تحليل مفهوم العلاقة بين الوحدات (الإفرادية و التركيبية)، فقد يكون المنطلق هو العلامة(الوحدة) إلاّ أنّ ذلك يرتبط بغاية أخرى تظهر فيها العلامة و كأنّها عنصر سلبي يتحرّك من أجل غيره، وبهذه الصورة يقال عن اللّسانيات إنّها ممارسة "تتعهّد بدراسة العلامة لا من حيث هي غرض في ذاته ،ولا من حيث هي جزء بمفرده ،و لكن من حيث هي عُنصر مُكوّن لنظام متماسك"[1]

وهو المعنى نفسه عند "هربيرت بركلي" حيث يُدقّق في مهام الألسنية إذْ يقول: "من الواضح أنّ مهام الألسنية لا تكمن في دراسة العلامات إفراديا ولا في دراسة شكلها ودلالتها معزولة، لابدّ من الانطلاق من حقيقة أنّ العلامات تنتظم في منظومات الألسن وتستخدم كوسيلة اِتصال بين المجموعات الاجتماعية"[2]

في هذا الإطار المنهجي العام للّسانيات (تحديد مهامها) تواجه الدراسة اللّسانية أسئلة معرفية عامة تتعلّق بضرورة تحديد الغاية والهدف المعرفي لتجنب اضطراب المسار المنهجي وعشوائية اختيار الموضوع وغموض المقصد، فاللّسانيات عليها تجاوز سؤال لماذا؟ إيجابيًا بتحديد "الأهداف" المرجوة عمليًا من تحليل نسقية اللّسان في نظامه وعلاقاته ووحداته ومستوياته، ومن خلال هذه الأهداف التي ترتبط تحديدًا "بوصف الثوابت المنتظمة والملائمة وظيفيًا للسان ما أو لعدّة ألسن وصفًا منتظمًا وبأكبر قدر ممكن من الانسجام"[3]

تتحدّد الإجابة عن السؤال: "لماذا؟" بارتباطها نفعيًا بفوائد عامة تنجم عن كلّ مقاربة لسانية:

وعن تلك الفوائد يحدثنا "مازن المبارك":[4]

1_ كشف القوانين اللّغوية التي تسير وفقها اللّغة من حيث أداؤها لوظائفها و علاقتها بغيرها و تطورها و تفهمها و تذوّقها...الخ ويتم ذلك بـ :

أ _ الوقوف على حقيقة الظواهر اللّغوية وعناصرها وأسسها.

ب _ الوقوف على الوظائف التي تُؤديها اللّغة في مختلف مظاهرها.

---

[1] عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللّسانيات، ص 168.

[2] هربيرت بيركلي، مقدمة إلى الدّلالة الألسني، ص 58.

[3] المرجع نفسه، ص 62.

[4] يُنظر: عاطف فضل، مقدمة في اللّسانيات، ص 66.

ج _ الوقوف على العلاقات الداخلية والخارجية للّغة.

2 _ علم اللّسانيات يكشف عن عقلية الأمّة التي تتكلّم تلك اللّغة، كما يكشف عن تاريخها و ثقافتها وقيمها ...الخ.

3_ يمكننا بواسطة هذا العلم، كشف أي خلل تقع فيه اللّغة، فيسْهُل سدّه وإصلاحه و السير به في الاتجاه الصحيح ممّا يُناسب خصائصها و قوانينها ولا يعرضها للانحلال أو الاندثار.

وقد يسأل الباحث عن المغزى من دراسة هذه الجوانب، فيجد أن اللّسانيات تحدّد نفسها بنفسها وتصرّح على لسان علمائها بأنّها "تتساءل عن أحوال اللّغة وطرائق جريانها، لتصفها وتفسّرها وتكشف عن منطق تصريفها"[1]

فهذه التساؤلات التي تطرحها اللّسانيات تفتح الباب لظهور قضايا عامة ترتبط بمسألة اللّغة بشكل أو بآخر، منها ارتباطها بالذات المتحدّثة من خلال فكرها و كلامها، و كذا ارتباطها بحياتها المتشعبة الجوانب، ففي اللّسانيات" يمكن أن نتعلّم أشياء ذات دلالة عن المعرفة الإنسانية وعن اللّغة في الآن نفسه"[2] ، ذلك أنّ اللّغة _ كما يُؤكد أحد الباحثين _ لا " تعيش في فراغ، لابدّ لها من جماعة تستخدمها حتى تُصبح لغة، وهنا يهدف علم اللّغة العام إلى إيضاح الجوانب الحضارية المختلفة التي تُؤثر في حياة اللّغة و يحاول إيضاح عوامل انتشار اللّغات و موتها و عوامل التحديد اللّغوي و مشاكل الازدواج اللّغوي وغير ذلك"[3]

ولا ريب أنّ التعرّض لمثل هذه القضايا(الإنسان و لغته) يكتسي أهمية بالغة و قيمة معرفية نوعية وهو ما أكسب اللّسانيات المكانة المتميّزة و جعلها "تمتلك وضعا فريدًا بين العلوم... ذلك لأنّ اللّغة بطريقة ما ترجع إلى تجريدها الذي يمكن أن يكون الوسط الحيّ الذي يُؤخذ فيه بالحسبان مجمل الحياة الاجتماعية"[4] ، تكمن أهمية هذه المكانة التي تحتلها اللّسانيات في قيمة موضوعها بكلّ حيثياته و أطرافه

---

[1] حافظ إسماعيلي علوي، أمحمد الملاخ، قضايا إبستيمولوجية في اللّسانيات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009، ص 17.

[2] المرجع نفسه، ص 28.

[3] زين كامل الخويسكي، يراع في علم اللّغة، ص 24.

[4] مادلين غراويتز، مناهج العلوم الاجتماعية، ص 381.

المتشعّبة و التي تتضمنها الخطابات اللّغوية و "بما أنّه لا يوجد علم ناجح لمقاربة خطاب ما، نفهم الوضعية المركزية التي تحتلها اللّسانيات"[1].

ويكفي اللّسانيات شأنًا أنّها أصبحت اليوم عُنوانًا للدّراسات اللّغوية خاصة منها الحديثة و التي تتخذ من المقاربة العلمية للظواهر منهجًا طيعًا لها من أجل التطوّر و بلوغ نتائج علمية تفسّر لنا الحقائق الموجودة، وهي _ حسب وصف عبد السلام المسدي _عِلمٌ "يحتل دون أي مجادلة منزلة استثنائية ، فاللّسانيات ليست علمًا اجتماعيًا مثل سائر العلوم ولكنها العلم الاجتماعي الذي أنجز أعظم ضروب التقدّم بما لا نظير له، وهي وحدها قادرة اليوم أن تدّعي بجدارة صفة العلم لأنّها الوحيدة التي توصّلت إلى صياغة منهج إيجابي به تكشف طبيعة ما تتناوله بالدّرس... إنّ اللّسانيات قد أُوكِلَ إليها اليوم مقود الحركة التأسيسية في المعرفة الإنسانية"[2] ، وبمبالغة وصفية، يضيف "عبد السلام المسدي" قائلاً: "أضحت اللّسانيات قطب الرحى في التفكير الإنساني الحديث من حيث بلورة المناهج و الممارسات وأصبحت بذلك مفتاح كلّ حداثة"[3]

وبنظرة استفهامية بعيدة عن الشكّ في مصداقية هذه المواقف والآراء حول أهمية المعرفة اللّسانية في حياتنا _كباحثين علميين وأكاديميين _ نتساءل:

في حالة تبنينَا لِهذه النظرة الإيجابية، فالحال تفرض علينا مناقشة ما مدى علمية اللّسانيات؟ وما طبيعة المعرفة العلمية المُنتجة في حقل اللّسانيات؟

---

[1] Jean Dubois et Autres, dictionnaire de linguistique, P 303.

[2] عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللّسانيات، ص 11.

[3] المرجع نفسه، ص 13.

2-المعرفة اللّسانية والمنهج العلمي:

ـ"يسعى العلم إلى ضبط واستيعاب منطق الأشياء" ـ أوغستين كورنوت ـ

(رفيق البوحسيني،معالم نظرية للفكر اللّغوي العربي المعاصر ـ ص 33.)

-"يشتمِلُ العِلمُ على الكلّ من حيث المبدأ"-

(دليل محمد بوزيان: "رودولف كارناب" مسيرة وفكرًا موسوعة الأبحاث الفلسفية، ص582.)

تتعالى المعرفة بشتّى أصنافها و على اختلاف مراتبها و مجالاتها كلّما نحت منحى الدّقة والضبط المنهجي إلى جانب ثبت المصطلح وكذا تحديد المفاهيم و تأسيسها وفق أدوات منهجية نظرية و عملية تتحرّى الموضوعية وتهتم بالعلم متجاوزة لِكلّ ما من شأنه قصر النتائج و التأثير فيها أو توجيهها، وكلّ هذا من أجل مقاربة تجريبية تقوم على البحث و التجريد و التقنين/ الترميز، في إطار نموذجيّ/ قواعديّ يصف و يُفسر مرجع تلك المعرفة وفي مقاربة عامة ثابتة يُطلَقُ عليها "العلم" والناتج معرفة علمية قابلة للتعميم و التطبيق (التداول) لاحقا.

والمفترض في كلّ هذا هو درجة الوعي وعامل القصد وأسلوب البحث الإرادي في النشاط العملي للعلم الذي يوصف بأنّه "مجموعة من مَعارف وأبحاث على درجة كافية من الوحدة والعمومية، ومن شأنها أن تقود البشر الذين يتكرّسون لها إلى استنتاجات متناسقة لا تنجم عن مواضعات ارتجالية وعن أذواق أو اهتمامات فرديّة تكون مشتركة بينها، بل تنجُمُ عن علاقات موضوعية نكتشفها بالتدرّج ونؤكدّها بمناهج تَحقُّق محدّدة"[1]

يرتبط "العلم" _ حسب مضمون هذا النّص _ بوجود ظاهرة ما تُثير التساؤل وبوجود إرادة واعية تسعى لإيجاد إجابات مقنعة عبر رؤى وفرضيات تتمثّلُ في مجموعة من التصوّرات النظرية التي تبحث عن إمكانية التحقّق عمليًا بمعنى آخر؛ يُعدّ العلم" في آنٍ واحدٍ موقف تجاه الطبيعة وجملة من المعارف وأسلوب تفسير وعمل"[2] ومن خلال ذلك تحصل المعرفة العلمية والتي تكون كبديل مجرّد ونوعيّ يعبرّ عن المكوّن الطبيعي المادي بواسطة مفاهيم وأدوات ومصطلحات وأنظمة عامة تقع فوق الطبيعة

---

[1] أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ص 1249.

[2] فلاديمير كوركانوف، البحث العلمي، دار الحداثة، بيروت، ص 41، نقلا عن: مصطفى غلفان: في اللّسانيات العامة، ص 195.

وفي مفهوم المعرفة (العلمية) والذي يشرح لنا طبيعتها ومصدرها وماهيتها نجد:" المعرفة عبارة عن نسق من المعاني والمعتقدات والأحكام والمفاهيم والتصوّرات الفكرية التي يكوّنها الإنسان عن أي جانب من الجوانب الخاصة بالكون الذي يعيش فيه، ويعدّ الواقع هو مصدر المعرفة سواء كان هذا الواقع طبيعيّ أو بيئيّ أو اجتماعي، والمعرفة العلمية هي التي نشأت من خلال محاولات الإنسان السيطرة على الطبيعة بجوانبها الفيزيقية والاجتماعية"[1]

وحتى تنشأ هذه المعرفة وتتكوّن وتَنتُجُ _ علميًا _ تفرض على نفسها ولغايتها مسارًا منهجيًا تتقيدّ به بغية تحصيلٍ أصدق وأكثر شمولية في مقاربة مختلف الظواهر الطبيعية، ممّا يُثبتُ مصداقية المعرفة العلمية والتي لا تكون كذلك إلاّ باتباع خطوات المنهج العلمي الذي يجعل منها معرفة منهجية تُحمَلُ كتعريفٍ "للعلم"، إذْ يُقال:" العلم هو المعرفة المنهجية التي يكون محتواها بشكل مُلْزِم ثابتًا وصالحًا بصفة شمولية معًا"[2]

يُعدّ ارتباط المعرفة بالمنهج العلمي سببًا في علميتها وبالتالي سببًا في ضبطها وانتظامها وقبولها كمعرفة عامة يُجانبها الجدال الفلسفي الذي يُنقصُ من قيمتها ويَحُدّ من مكانتها، ومن جهة أخرى يسمح المنهج العلمي بإدراكٍ واضحٍ و منظمٍ للمعرفة العلمية والتي "لا تصبح علمية إلاّ بدءًا من اللحظة التي تنتظم فيها وتتعمّم، وكلّ ملاحظة معزولة "هي جوهريًا عديمة الفائدة" "[3] ،وبالأحرى يُعدّ كلّ هذا من أسس المنهج العلمي و بالتّالي المعرفة المحصّلة به، وهذا ما يؤكد أحدهم* حيث يقول: مُلخصًا مُقوّمات المنهج العلمي بثلاث هي:" الوضوح التام و الانتظام مع الثبات و الموضوعية"[4]

والمقصود هنا، أولا: ضرورة تنظيم عناصر المعرفة لتكون واضحة الحدود، ثم تثبيت الوقائع التي تتمّ ملاحظتها واختبارها وإخراجها على شكل نتائج عامة ثانيا، والأهمّ في كلّ هذا هو ضرورة التحلّي

---

[1] منصور أحمد عبد المنعم، بهاء الدين السيد النجار: المنهج (النظرية والنموذج والتحديات)، الهيئة المصرية لدار الكتب والوثائق القومية، ط 2، 2008، ص41.

[2] مادلين غراويتز، مناهج العلوم الاجتماعية، ص 44.

[3] المرجع نفسه، ص 120.

*الأستاذ: "دافيد كريستال" أستاذ علم اللّغة في جامعة ردنج بإنجلترا."

[4] نايف خرما، أضواء على الدّراسات اللّغوية، ص 101.

بالموضوعية وهي أهمّ ما يميز ويحدّد الموضوع العلمي والغاية من حيث ماهيته، ذلك أنّ "غياب الموضوعية يؤدي إلى كمية من الفروق بدءً من الوصف الخاطئ والرأي المتحيّز"[1]

وهي نقائص تتنافى مع ما يتطلّبه "العلم" من إثبات وتعميم واستمرارية.

ويُمكن من خلال ما سبق تحديد طبيعة المعرفة العلمية من خلال تحديد عناصرها والتي تتمثّل في:[2]

_ ملاحظات منظّمة دقيقة وموضوعية.

_ إجراءات تُستَخدمُ في إجراء الملاحظات (القياس، التجربة).

_ استنتاجات عامة تُبين العلاقات الترابطية والسببية منها.

بعد هذا الطرح المبدئي لماهية المعرفة العلمية و طبيعتها و شروطها في سياق حديثنا عن طبيعة المعرفة اللّسانية بالنسبة لعلمٍ حديثٍ عرف نفسه و موضوعه و منهجه بشكل شبه مؤكد، و لكن رغم هذا يرفض العقل أحيانًا _ إلى حدّ ما _ التصديق بتطابق الشرط العلمي مع المعرفة اللّسانية بالنظر إلى المُعطى اللّغوي و طبيعته و مكوّناته و كلّ حيثياته من جهة و بالنظر إلى الترامي اللامحدود لأطراف اللّغة وأبعادها الخارجية و التي يصعب الانفلات منها مهما كانت درجة الدّقة والموضوعية في الملاحظة والتحليل والاختبار (التجربة) وهو ما يطرح أمام العقل نفسه جملة من التساؤلات التي تستفهم حول ما مدى علمية المعرفة اللّسانية؟

أو بالأحرى و–بنظرة ضيقة –نقول: ما الذي يميّز المعرفة اللّسانية كمعرفة علمية؟ وهل يمكن الحديث عن شرط استمرارية هذه المعرفة رغم هيولية المعطيات اللّغوية من جهة ورغم تعقد تركيبة المُعطى اللّساني من جهة أخرى؟

ليس من الصعب إنكار فرضية السلب لهذه الأحكام، ولكن الأصعب هو تأكيد الفرضية الإيجابية لهذه التساؤلات:

---

[1] مادلين غراويتز، مناهج العلوم الاجتماعية، ص 405.

[2] يُنظر: منصور أحمد عبد المنعم، المنهج (النظرية والنموذج والتحدّيات)، ص 42.

بتجاوز الحديث عن الحالة الأولى حيث تكثر الإجابات ومردّها _ ربمّا _ عدم الاستيعاب الفعلي لحقيقة اللّسانيات منهجًا وموضوعًا، بالإضافة إلى تدخّل الأنا أو الذات التي ترفض دومًا الانفصال عمّا يُشكّل موضوعًا للدراسة اللسانية.

ومن أجل ذلك سنتحدث عن بعض الآراء التي تحاول باستمرار إثبات علميّة اللّسانيات من خلال وصف منهجها بالعلمي و تحديد غايتها بدراسة العموميات/ المبادئ أو الكلّيات ومن ذلك ما نجده عند "مصطفى غلفان" الذي يؤكدّ مرارًا على علمية اللّسانيات وهي الصفة التي يجعل منها حدّا تتميز بها، إذْ: "يُمكن القول بأنّ ما يُميّز اللّسانيات هو علميتها وموضوعتيها"[1]ممّا يعني أنّ اللّسانيات التحقت بمصاف العلوم حيث اتسمت بعد فترة من التأسيس بالصرامة و الدّقة حيال الموضوع "اللّسان" و الذي تحقق بفضل مناهج أكثر صرامة[2] وعن هذا نجد "عبد السلام المسدي" يشرح كيف تحققت علمية اللّسانيات و كيف استقلت بذاتها تمام الاستقلال و كان ذلك منذ أن "اِختط لنفسه (علم اللّسان) منهجًا يريد أن يُوصِله إلى شكلنة اللّغة، وفي نفس الوقت إلى علمنة المعرفة المتصلة باللّغة و المراد بذلك هو الوصول إلى صياغة البحث اللّغوي في قالب قوانين دقيقة"[3]

فاشتغال اللّسانيات على إيجاد القوانين العامة في تحليلها لموضوع اللّسان في ذاته و بنيته أو في نسقه العام، وكذا السعي نحو بناء نظرية معرفية حول اللّسان من أجل ذاته بدوافع موضوعية يُؤطّرها المنهج العلمي هو ما أسّس لعلمية الدّرس اللّساني و التي تتضمن: "دلالتان: العلمية بمعناها العام وتتمثل هنا في مجال اللّسانيات في كون اللّغة (الظاهرة العامة)/ ودراسة الألسن بصفة خاصة تستحق أن تكون موضوع اهتمام العلماء و أنّ مجموعة منسقة من الأحداث و النظريات أُقيمَت حولها، أمّا المعنى الضيق والخاص للعلمية فيُشيرُ إلى الموقف الذي يتبناه اللسانيون حاليًا إزاء موضوعاتهم...ومعنى القول بأنّ اللّسانيات علم بالمعنى الضيق أنّها تعالج موضوعًا نوعيًا (اللّغة المكتوبة واللّغة المنطوقة) وأنّها تستعمل إجراءات يُمكن توصيلها ووصفها بكيفية نسقية و قابلة للتبرير بالنسبة للمبادئ التي تُعلنُها"[4]

---

[1] مصطفى غلفان، في اللّسانيات العامة، ص 193.

[2] يُنظر : J, Dubois et autres: dictionnaire de linguistique, P, 303

[3] عبد السلام المسّدي، العربية والإعراب، ص 44.

[4] مصطفى غلفان، في اللّسانيات العامة، ص 195، 196.

يتضح لنا أنّ مسوّغ صفة العلمية في المعرفة اللّسانية هو تبنيها للمنهج العلمي القائم على منهجية الوصف و التفسير و التي يفرضها الموضوع اللّساني نفسه حيث تستدعي طبيعته _ حسب دي سوسير _ كشفها بالمنهج الآني (السانكروني) فاللّسان "عبارة عن نظام يمكن اعتبار جميع أجزائه من جهة تماسكها التزامني السانكروني بل ويجب اعتبارها من هذه الناحية"[1] ، والمنهج الوصفي في اللّسانيات يسمح بالإحاطة الشاملة لمعطيات الظاهرة المدروسة و كذلك يُتيح للباحث وصف العلاقات القائمة بين أجزائها من أجل كشف أوجه الترابُط النسقي الداخلي، ممّا يُنمُّ عن القوانين العامة المتحكّمة في إنتاج الألسن واستعمالها في دائرة التخاطب بين الأفراد و بذلك يُعدّ المنهج الوصفي آلية مُنتجة لمعرفة علمية حول اللّسان و الذي يتّجه نحو: "جهة الأفراد المتكلّمين و منظورهم، ويقوم المنهاج التزامني على جمع شهادات الأفراد، فلكي نعرف إلى أيّ حدّ يكون شيء ما حقيقيًا و واقعيًا تَعَيَّنَ أن نبحث عن مدى وجود هذا الشيء في وعي الأفراد و يتوفر في بحثنا هذا المبدأ الضروري لمعرفتنا قدرة الأفراد على إنتاج العبارات"[2]

ويَتدعّمُ المنهج الوصفي في اللّسانيات بمنهجية التفسير التي تسعى إلى إيجاد مُسوّغات البنية الصورية في الألسنة والتي تكشف عن البناء التجريدي للّسان، فبعد معاينة الواقعة اللّغوية وملاحظة أجزائها ووصف علاقاتها العمودية والأفقية، يتعيّن على الباحث _ تحت سؤال العلم _ البحث عن تفسير النتائج ذلك أنّ "المعرفة العلمية السليمة هي التي تسعى إلى تفسير الوقائع والتنبؤ بأخرى وليس إلى التصنيف والوصف فحسب، وإنّ أفضل نظريّة أو فكرة أو فرضية وأحسن نسق هو الذي تكون له أكبر قدرة تفسيرية".[3]

ومن خلال ما سبق يُمكن أن نجزم نسبيًا في مسألة علمية المعرفة اللّسانية طالما أنّها تتبنّى الشرط المنهجي في تحليل الظواهر اللّغوية المُسجلة ، فاللّسانيات كممارسة علمية تتوقّف على مدى احترامها للرؤية المنهجية السليمة، بمعنى أنّ "المهمّة العلمية للّسانيات تستلزمُ التوفّر على عدّة شروط، أولاً: يستلزمُ تحديد موضوعها [الألسنة]، وبعدها يستلزمُ أن تتبنّى طريقة لدراسة هذا الموضوع، وأخيرًا يجب

---

[1] فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللّسان العام، تر: عبد القادر قنيني، ص 131.

[2] المرجع نفسه، ص 135.

[3] مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية، أسئلة المنهج، ص 20.

ملاحظة أحداث اللّسان (تحصيلاً وتأويلاً) ومعالجتها وفق منهجية وتقنيات تُعرَضُ بوضوح... وتتلخص خطوات هذه المنهجية في:

أ: كلّ ممارسة علمية تبدأ بملاحظة المُعطيات ووصفها، وتستلزم هذه المرحلة التحلّي بالموضوعية.

ب: المرحلة الثانية للممارسة العلمية ترتكز على تفسير الوقائع المستخرجة لفهم قيّمها ووظيفتها، فالعناصر الخاصة الملاحظَة تُولّد قواعد، وشيوع القاعدة مرهون أو مرتبط بمدى خضوعها للتحليل، فهي تتأسّس على نمو التحليل"[1]، التحليل اللّساني منهجيًا على آليات عملية وصفية أو تفسيرية تقوم على الاستقراء والاستنتاج والاستنباط وكذا الاستدلال "فالظاهرة اللّغوية تستوجب بطبيعتها التوسّل بالمنهج الاستقرائي أولاً وبالذّات"[2]

ويهمّ الاستقراء هنا في معاينة أحداث الكلام وجَمع المعطيات اللُّغوية ثُمّ وصفها كمادة يُستقرأ منها الموضوعُ، والذي يُحلّل لسانيا بعد وصفه من أجل تفسير بنيته الصورية في عمل استنباطي لإيجاد القوانين العامة التي تحتكم إليها النماذجُ اللُّغوية، "فاللّساني الذي يُنشد إدراك المفاهيم العامة التي تبيح تأويل الأحداث المُستقاة من تحليل اللغات الطبيعية يجدُ نفسه محمولاً على تجاوز المنهج الاستقرائي بعد استخدامه ليتّكل على منهج الاستنباط"[3]، وبتحليل المعطيات اللّغوية بعد استقرائها واستنباط قواعدها التي تفسّر طبيعتها تنتهي هذه الممارسة إلى وضع القوانين العامة التي تتسم بالتجريد، فهي عبارة عن تصوُّرات نظرية فكريّة مستقلة عن المادة (اللّغة) المدروسة، ومسار كهذا هو علميّ بالتأكيد فكلّ ممارسة علمية هي "عملية تجريدية"[4]ويكون التجريد بـ" خلع الصفات عن الأشياء التي تتّصف بها"[5]

ويُعرّف التجريد العلمي على أنّه " سيرورة فكرية عامة...حيث ينتقل الفكر من إدراك عينيّ إلى فكرة مجرّدة...ولقد طوّرت العلوم المعرفية "نماذج تجريديّة" هي تمثلات عقلية تُخَزِّنُ بِمُوجَبِها الموضوعات بشكل رسيمَاتٍ"[6]،وبذلك ومن أجل صوغ المعرفة اللّسانية صياغة علمية تحاول اللّسانيات بإستمرار

---

1 Nathalie Garric, Introduction à la Linguistique, P, 12.

2 عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللّسانيات، ص 42.

3 المرجع نفسه، ص 43.

4 مصطفى غلفان، اللّسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، ص 20.

5 حلمي خليل، مقدّمة لدراسة علم اللّغة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011، ص 10.

6 جان فرانسوا دورتيه، معجم العلوم الإنسانية، تر: جورج كتورة، كلمة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدّة، ط 2، 2011، ص 206.

التطوير في مناهجها نحو بلوغ منتهى العلمية، وذلك بالتقيّد الصارم بالدّقة المنهجية من خلال اعتمادها على مبدأ التحليل والتجريد معًا وذلك أنّ موضوعها "أصبح في حاجة إلى مجهود تجريدي وتصوّري لكي تتمّ صياغته صُوريًا"[1]

والهدف كلّه في مسعى اللّسانيات بمسارها هذا هو بلوغ درجة التعميم وهو ما يعطي مصداقية إبستيمية للنتائج والتصوّرات التي تجرّد الظاهرة اللّغوية علميًا؛ أي أنّ التجريد والتعميم يَمثلان الجانب العقلي في مفهوم العلمية وهما من أدوات المنهج العلمي لوضع القوانين العامة.[2]

وحتى ترتقي النتائج إلى مستوى التعميم ينبغي أن يتوفّر فيها شرط القبول الطيّع في سائر الظواهر المتماثلة على أن تكون قوانين عامة تتميز بالشمولية و العمومية وهو ما يطلق عليه علميًا باسم الكلّيات أو العموميات، حيثُ يمثل مفهوم الكلّ (الكلّيات) و العام أو المشترك (العموميات) مبدأً من المبادئ الابستيمولوجية للعلوم، وما من علم يسعى نحو تحديد/ تعريف نفسه بنفسه داخل منظومة المعارف العلمية إلاّ واتّخذ لنفسه مَبدئا عامًا يقوم على بحث ما تقتسِمُه الظواهرُ المتماثلة و كذا ما يُنسّق بينها في حقل معرفيّ مُوَحّدٍ، ذلك أنّ استقرار العلوم و استمرارها يتطلّب و لو بشكل نسبيّ الثبات في النتائج، و هذا لا يكون إلاّ ببحث ما يعدّ من "العام" و "المشترك" بين الظواهر حيث عنصر التواتر و الديمومة و الصمود أمام المتغيّرات، والعلم في طبيعته هو ما ينتج معرفة عامة يحصل حولها الاتفاق بعد الاستدلال و البرهنة عليها، والمعرفة تكون كلّيّة "إذا كانت ثابتة لا تتغيّر و شاملة... فالكلّيّ إذا اقترن بالمعرفة أفاد الثبات و الشمول، وهو مع المنهج و النظرية يًفيد التوافق و الإجماع"[3] وهناك من يجعل من هذه الميزة كحدّ مفهوميّ يكشف عن طبيعة العلم و ماهيته أي أنّ "العلم البحت يتميّز بفضل العُمومية... ويشغُل العلم نفسه بخصائص الطبيعة الشاملة و الدائمة، وهو ما يوجّه اهتمام النّاس إلى ما هو مشترك يربط بينهم لا إلى ما يفصل بينهم".[4]

وقولنا مبدئيًا إنّ اللّسانيات علم، فهذا إقرار بعمومية نتائجها (قوانينها) و بكليّة معرفتها عن اللّغات

---

[1] مصطفى غلفان، اللّسانيات البنيوية، ص 20.

[2] يُنظر: حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللّغة، ص 10.

[3] محمد الأوراغي، نظرية اللّسانيات النسبية، دواعي النشأة، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط 1، 2010، ص 175.

[4] رالف بارتن بيري، آفاق القيمة، دراسة نقدية للحضارة الإنسانية، تر: عبد المحسن عاطف سلام، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، دط، 2011، ص 423.

الطبيعية التي تقاربها منهجيًا من أجل تحديد ما تشترك فيه هذه اللّغات في شكل قالب نموذجي تنصهر فيه كلّ الألسنة، والأصل في كلّ اللّغات هو تقاربها وظيفيًا من جهة وامتثالها لبنية ذهنية تُفسّرُها الطبيعةُ الإنسانية من جهة أخرى، وهي كلّها أبعاد تنتج عن مبادئ عامّة تشترك فيها كلّ الأنماط اللّغوية بوصفها وسائل تواصل بين الأفراد، ممّا يؤكّد لنا أنّ: "اللّغات البشرية ذات علاقات وطيدة وهي تنتمي جميعًا إلى ظاهرة التواصل البشري، فهي بذلك محكومة بقواعد كلّية جامعة تتناسب وكفايات المتكلّمين من نعومة أظافرهم... تقوم (هذه القواعد) بوظيفة ضبط المتغيّرات اللّغوية و تُثبتُ الوسائط والاختلافات فيكون تنوّع اللّغات البشرية عبارة عن وجوهٍ متعدّدة لعُملة واحدة... إنّ اللّغات البشرية مُزوّدة _ بالفطرة _ بمبادئ و قواعد كلّية تُناسب ملكات المتكلّمين قاطبة و تُساعدُ على هذا التقارب"[1]

تؤسِسُ هذه المبادئ المشتركة لمفهوم اللّغة الطبيعية مكوّنا إنسانيا عاما وهو بدوره يُؤسس لمعرفة كلّية يحصل حولها إجماع العـقل العلمي ، وتتمثل تحديـدًا جوانب هذه "الكلّية" في البُعد المادي والبُعد الصوري في اللّغات، حسب ما ذكرهُ "مصطفى غلفان" إذْ يلخص لنا الكلّيات اللّغوية في:[2]

_ كلّيات مادية: اشتراك اللّغات في بعـض الأصوات اللّغوية كـمادة صوتـية، وفي خصائصها المميّزة (الشفوية، الانفجارية، الاحتكاكية، بالإضافة إلى اشتراكها في بعض الجوانب التركيبية(المقولات الفعلية والاسمية والحرفية والوصفية)،وكذا في بعض الجوانب الدلالية التصوّرية(المعجم وبعض الرؤيا الدّلالية العامة).

– كُلّيات صُورية : في المبادئ العامة المتعلقة بتنظيم اللّغات من الناحية الشكلية (البنية السطحية والعميقة، مفهوم التحويل...).

_ ومن الكلّيات أيضًا: طريقة اكتساب الطفل للّغة والمراحل التي يَمُرُّ بها (الصوامِت ثم الصوائت ثم الأصوات الشفوية والأسنانية).

فهذه الكلّيات تؤكّد لنا تقارب اللّغات، فعلى الرغم من " اختلافها على مستوى القواعد الصوتية والتركيـبية تشـترك في كونها تحتـوي على بنيات منطقية عامة مشـتركة" [3]، وهـو ما يعكس طـبيعة

---

[1] عبد الرحمان بودرع، في اللّسانيات العامة واللّغة العربية قضايا ونماذج، دار كنوز المعرفة للنّشر والتّوزيع، عمّان، الأردن، ط1، 2016. ص 19.

[2] يُنظر: مصطفى غلفان، في اللّسانيات العامة، ص 33، 34.

[3] المرجع نفسه، ص130.

المعرفة اللّسانية ، حيث تتّسم بالعمومية و الشمولية أو الكليّة، و تسعى إلى "تجاوز تنوّع الألسن للوقوف على طبيعة اللّغة ذاتها، ومسلك اللّسانيات في ذلك يتمثل في البحث عمّا تشترك فيه الألسنُ، نَذكُر في هذا الصدّد الكلّيات اللّغوية"[1] ، و في هذا الإطار يذهب الباحث "عبد السلام المسدّي" في حديثه عن دور اللّسانيّ ومهامه إلى تأكيد مسألة كُلية المعرفة اللّسانية وعُموميتها إذ يقول : "عالم اللّسان يتجه صوب البحث عن الكلّيات وهي تلك النواميس العامة التي لا تفارق الظاهرة اللّغوية مهما تباينت عناصر المكان و الزمان وهُوية الناطقين"[2]

يملك الباحث العلمي والأكاديمي في مجال اللّسانيات اليوم ثروة معرفية هائلة عن علم اللّسان الذي رُسِمَت حدوده على الأقل من حيث الموضوع و المنهج و المهام* (الاهتمامات)، وهو إذ يسعى لِإستثمارها يعمدُ إلى التفاعل المعرفي موظفًا ما يخدم موضوعه من معطيات و بيانات لسانية لمقاربة الإشكالات المطروحة وتوضيح الرؤى ومناقشة المتغيّرات وكذا موازنة التصورات اللّسانية ومقابلتها وكذا موازنة المواقف اللّسانية ومقابلة بعضها ببعض، وكلّ ذلك يكون في إطار عمل يسوده فكر منهجيّ داخل ممارسة لسانيّة متعدّدة المجالات و الأهداف ليكون الحاصل في النهاية إنتاج خطابٍ يتضمن بدوره معرفة لسانية موازية و التي كثيرًا ما يحاول المخاطب (الباحث اللّساني) تجنب إثارة المسائل الفكرية اللّغوية التي قاربها علم اللّسان و نَظّر لها وأثبتتها الفرضيات اللّسانية على اختلاف مدارسها ومناهجها، وفي المقابل يكون (الباحث) مُطالب بالنظر في تلك الخطابات المنتجة حول كيفية التعامل معها؛ أي كيفية اشتغالها وانتشارها و تداولها و تطبيقها خاصة ، ويحاول طرح مسألة المنهج في مسألة التعاطي مع هذه الخطابات اللّسانية.

وقبل الحديث عن هذا تجدر الإشارة إلى مسألة: مفهوم المصطلح (الخطاب اللّساني) وإلى موضوعه تحديدًا.

---

[1] روبير مارتان، مدخل لفهم اللّسانيات، ص 24.

[2] عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللّسانيات، ص 178.

*هذا إذا استثنينا حدود المعرفة أو النتائج المتوصّل إليها والتي لا تزال في طور التّطوير والتحيين يومًا بعد يومٍ؛ لذا يتعذَر علينا حصرها بمفهوم الحَدّ.

3-الخطابُ اللّساني: المفهوم والإشكالية.

" ... أيّ علم بعينه إنّما يتحقّق في مُمارسته وفي خطابه من خلال موقف مادي"

[ديان مكدونيل: مقدمة في نظريات الخطاب، ص 123.]

" الخطاب العلمي ـ كغيره من الخطابات ـ يتحدّد تِبعًا للمخاطِب والمخاطَب ووضع الخطاب"

[عن عبد القادر الفاسي الفهري من كتاب: المنهجية في الأدب

والعلوم الإنسانية لعبد الله العروي وآخرين، ص 42.]

يُشير مفهوم الخطاب Discours إلى مفهوم الحديث حسب" موسوعة لالاند الفلسفية"، ويُوحي إلى كَونه:

أ -عملية فكرية تجري من خلال سلسلة عمليّات أوليّة جزئية ومتتابعة.

ب - بنحوٍ خاص تعبير عن الفكر وتطوير له بسلسلة كلمات أو عبارات متسلسلة.[1]

أي أنّ "مفهوم الخطاب" يتضمن في جوهره _كونه إنتاجا لغويا _حُمولةً فكرية ضمنيّة ومن ثمة فهو منتج لحمولة معرفية وناقل لها و" هذا المفهوم قد كان مستعملاً في الفلسفة الكلاسيكية حيث تقابل المعرفة الخطابية عن طريق تسلسل المعرفة الحدسيّة، وكانت قيمتهُ إذْ ذاك قريبة من اللُّوغوس (logos) اليوناني"[2]

وفي قاموس اللّسانيات ورد مصطلح "الخطاب" بمفهوم ينطلق من تشكيله اللّغوي من جهة ومن وظيفته من جهة أخرى، إذ يتطلب الأمر عنصر الأداء والاستعمال فهو "اللّغة حيث تُوضَعُ مَوْضِع اشتغالٍ"[3]

وبذلك يُعدّ المكوّن الوظيفي في مفهوم "الخطاب" مُكوّنًا أساسيًا يعطي له الميزة التعريفية بالنسبة لمصطلحات أخرى قد تتداخل معه في المفهوم (النّص) مثلاً، فقيمة "الخطاب" هنا تقاس بالوظيفة أي

---

[1] يُنظر: أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ص 287.

[2] باتريك شارودو، دومنيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، تر: عبد القادر المهيري، حماد صمّود، دار سيناترا، تونس، 2008، ج 2، ص 180.

[3] J. Dubois et Autres, dictionnaires de linguistique, P 156.

شرط التداول أو الاستعمال وهو ما جعل البعض يعرّفه بأنّه "الاستعمال بين النّاس لعلامات صوتية مُركبة لتبليغ رغباتهم أو أرائهم في الأشياء"[1]

ولذلك يؤخذ الخطاب بمدى اشتغاله / استعماله بين الأفراد و كأنّه نصّ لغوي أو تركيبة لغويّة (بنية) اشتغلت في موقف ما حيث الحضور الفعّال والمهم للمنتج (المخاطِب) والمتلقي (المخَاطَب)، وتتجسّد الفعالية في التفاعل الكامن في المضمون أو المعرفة شأن التخاطب ،بهذا يعرّف الخطاب أيضًا حسب ما ورد في الموسوعة النظريّة الثقافية بكونه مصطلحًا "يعني في اللّغويات الطريقة التي يتمّ بها التأليف بين العناصر لكي تشكّل نظامًا للمعنى... فهو وسيلة لإنتاج المعنى و تنظيمه ضمن سياق اجتماعي، و هكذا تكون اللّغة مفهومًا أساسيًا في نطاق هذه الرؤية"[2]

بمعنى أنّ الخطاب اللّغوي مفهوم حسب "اللّغويات/ اللّسانيات" يتحدّد تبعًا لطبيعته الداخلية وهو البعد اللّغوي والذي يتأسّس وفق نظام معين مهيأ وظيفيًا لنقل الفكر (المعنى) في دارة تواصلية تتكوّن من عناصر التواصل اللّغوي: المرسل والمرسل إليه والرسالة والسنن والمرجع (السياق الاجتماعي) وبهذا الشكل يُنظر للخطاب على أنّه "أفكار وُضِعت في نُظُمٍ محدّدة من التعاقب، منتجة لِأثار محدّدة (طرح القضايا، نقدها، حلّها) هي بمثابة نتيجة لذلك النظام... والخطاب ليس أكثر أو أقل من سياقٍ مِنَ المعاني"[3]

والمعاني تختلف _ طبعًا _ باختلاف الموقف و القصد وتتغيّر بتغيّر منتجِها (المخاطِب) لتضفي سمة ما من سمات النسق الفكري العام على شكل الخطاب و أبعاده و مقوّماته و مقاصده، وعليه يكون للخطاب حسب "ميشال فوكو" : "منطق داخلي و ارتباطات مُؤسسة فهو ليس ناتجًا بالضرورة عن ذات فردية، بل قد يكون خطاب مؤسسة أو مدّة زمنية أو فرع معرفي ما"[4]، و"ميشال فوكو" يتحدّث في موضع

---

[1] باتريك شارودو، دومنيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ص 181.

[2] أندرو اِدجار وبيتر سيد جويك، موسوعة النظرية الثقافية، المفاهيم والمصطلحات الأساسية، تر: هناء الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ط 1، 2009، ص 289.

[3] ديان مكدونيل، مقدمة في نظريات الخطاب، تر: عز الدّين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، ط 1، 2001، ص 133.

[4] ميشال فوكو، نظام الخطاب، تر: محمد سبيلا، دار التنوير للطباعة والنشر، لبنان، ط 1، 1984، ص 09، نقلا عن: معالي هاشم علي أبو المعالي، الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللّسانيات المعاصرة، عبد الرّحمان الحاج صالح أنموذجًا (أطروحة دكتوراه) جامعة بغداد (كلية التربية للبنات)، 2014، ص 169.

آخر عن جوهر الخطاب وعن طبيعته والتي يُلخصها في وجود عنصر التنظيم والكيفية إلى جانب عنصر المعرفة التي ترتبط بالمنتج من جهة وبالسياق من جهة أخرى، وعليه "يُؤلفِ الخطاب "صيغة منطقية" وهذا يعني أنّ أشكال الخطاب تُعدّ بمثابة أساليب دالة أو كاشفة لطريقة التنظيم الدّقيق للخبرة البشرية في صورة لغة، ومن ثمة تؤلف هذه الأشكال الخطابية أنماطًا للمعرفة، ومن المهام الأساسية لأي خطاب بوصفه صيغة منطقية ألاّ يقتصر على القيام بدوره الجامع (أي الاحتواء أو الاستمالة) بل يقوم إلى جانب ذلك بدوره المانع (أي الاستبعاد) وهذا معناه أنّ الصيغ المنطقية تزوّدنا بالقواعد التي تصوّبُ بها ما يعدّ معرفة مثلاً ضمن سياقٍ معيّن، في نفس الوقت الذي تنصّ فيه صراحة على ما لا يُعَدُّ معرفة ضمن ذلك السياق... قدرة مجال الخطاب على أن تكون له مُهمّة قمعية"[1]،يُشير هذا القول _ حسب قائله _ إلى أبعاد عملية أخرى للخطاب الذي يكتسب سياقيًّا دور العامل المؤثّر و الموجّه حيث يتحلّى بسلطة فاعلة و نافذة لموقفها إذْ يدرك بقوة الفعل حدود المعرفة الصائبة من عدمها.

و الخلاصة هو أنّ مفهوم مصطلح الخطاب ينمّ عن حمل معرفة على معرفة وتتعدّد أشكاله بتعدّد وجهي المعرفة؛ المعرفة الأولى (المبدئية) والمعرفة الثانية المتحدّث بهَا، وبهذا التأصيل المفهومي يُصبح مصطلح "الخطاب اللّساني" _ محلّ بحثنا _ دالاً على ذلك الإنتاج اللّغوي (الخطاب) الذي يُنتجُ معرفة وصفية أو تحليلية أو نقدية حول المعرفة اللّسانية المُنتَجة في مجال "علم اللّسان" ، وبعبارة أخرى يُقصد بالخطاب اللّساني ذلك الخطاب الذي يتحدّث عن اللّسانيات ويتناول موضوعها ومنهجها و اتجاهاتها وتاريخها و مستقبلها (آفاقها)، ويصدر عن منتجٍ فاعلٍ مُدركٍ لحقيقة المعرفة اللّسانية التي ينقلها _ قارئًا وشارحًا ومُحللاً ومؤصلاً وربما ناقدًا _ في رسالة خطابية موجهة لفاعِلِ آخر يتوقّع تلقي معرفة جديدة بنائية نوعية لمُجمل التساؤلات المتعدّدة التي تحمل العقل على إنتاج المعرفة فهمًا واستيعابًا وإدراكًا.

ومن أبرز من استعمل هذا المصطلح "الخطاب اللّساني" بهذا المفهوم نجد ما ذكره "مصطفى غلفان" في وصفه للاِتجاهات اللّسانية العربية إذْ يقول: "نقصد بالخطاب اللّساني الخطاب الذي تعكسه الكتابات اللّغوية التي تستند نظريًا و منهجيًا إلى المبادئ التي قدّمتها اللّسانيات في مختلف اتجاهاتها الأوروبية والأمريكية منذ مطلع القرن العشرين"[2] ،وكأنّ صاحب النّص هنا يحصر المعرفة اللّسانية بالإنتاج الغربي الذي اشتغلت حوله اللّسانيات العربية بالشرح والتقديم والاستثمار نظريًا ومنهجيًا، ومن جهة أخرى نجد

---

[1] أندرو إدجار، موسوعة النظرية الثقافية، ص 289، 290.

[2] مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية، أسئلة المنهج، ص 60.

UNIVERSITE SETIF2

"عبد السلام المسدي" يعرّفه بقوله: "الخطاب اللّساني تعبير علمي يتسلط فيه العامل اللّغوي على ذاته ليؤدي ثمرة العقل العاقل للمادة اللّغوية"[1]

يرتبط الخطاب اللّساني حسب هذا القول بموضوع "اللّغة" حيث يتناولها بالدراسة والتحليل لوصف أشكالها وتفسير ماهيتها والتعرّف على طبيعتها، وتمييزه الخطاب اللّساني هنا هو تأكيد على تلك الإنتاجات اللّسانية التي تأسّست منذ تطوّر البحث اللّساني الحديث، وهذا ما يؤكده مضمون النّص القائل بأنّ "الخطاب اللّساني كان حين ظهوره في بداية القرن العشرين آخر ما انضاف إلى الخطابات التي تتخذ اللّغة موضوعًا لها"[2]

يبدو لنا أنّ "الخطاب اللّساني" مصطلح مركب يسير في اتجاهين: اتجاه أول مبدئي يتعلّق بإنتاج خطاب حول اللّغة كظاهرة طبيعية وبشرية، واتجاه ثاني يكون بالحديث عن الخطاب الأوّل، وهو ما نجده في شرح "عبد السلام المسدي" الذي يُوظّف مصطلح الخطاب في "علم اللّسان" عندما ناقش موضوع المعرفة الموضوعية واللّغة المحمولة (في خطاب العلم)،ففي سياق حديثه عن علمية علم اللّسان، استهل حديثه عن مفهوم الوضع والحمل والعلاقة بينهما، وكذا حضورهما في التحليل العلمي حيث يقول: "المحمول هو دومًا و بالضرورة خطاب لغوي، فإذا كان الموضوع ذاته خطابًا لغويًا، فإنّ صياغة المحمول عليه تُنْشِئُ خطابًا حول الخطاب فَتَشْتَقُ لغة من لغة، فتكون لغة محمولة على لغة موضوعة"[3]

فلغة الموضوع هي الخطاب اللّغوي التواصلي، واللّغة المحمولة هي وصف لهذا الموضوع بلغة ثانية تقوم على التنظير والتفكير والتأويل وهي اللّغة المنتجة للمعرفة، وبالتالي هي لغة الخطاب اللّساني أي أنّ "اللّغة المحمولة هي خطاب علم اللّسان"[4]، وقريب من هذا المفهوم للخطاب اللّساني، يَرد هذا المصطلح في كتاب "نظرية العلامات عند جماعة فيينا" حيث يشير إلى وجود مستويين من "اللّغة": لغة الموضوع و"اللّغة الخطابية" والتي وُصِفَت بأنّها اللّغة الفوقية، وبذلك تكون "لغة الموضوع هي التي

---

[1] عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللّسانيات، ص 54.

[2] محمد محمد العمري، الأسس الابستيمولوجية للنظريّة اللّسانية البنيوية والتوليدية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2012، ص 19.

[3] عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللّسانيات، ص 40.

[4] المرجع نفسه، ص 41.

تكون موضوعًا لدراسة، أمّا اللّغة الفوقية أو اللّغة الشارحة فهي التي تتمّ فيها صياغة النظريّة الخاصة بلغة الموضوع"[1]

وفي استعمال آخر لهذا المصطلح، نجد صاحب كتاب "البحث اللّساني الحديث في العراق" يُوظّف تسمية "الخطاب اللّساني العربي" للدّلالة على نوعين من الدراسة هما: دراسة الأصوات اللّغوية ونقد النظرية النحوية التقليدية، حيث يقول: "أمّا المسار الآخر الذي كان مهمّا لتصدير الخطاب اللّساني، فهو نقد النظرية النحوية العربية. وتقويمها منهجيًا، وليس خافيًا أنّ هذا الاتجاه كان محاولةً لوضع التفكير النحوي في إطار اللّسانيات التي تقدم لدارس اللّغة إمكانية التفكير والتأمّل في مادتها وبنائها والمناهج التي تحكمها"[2]

يعني الخطاب اللّساني هنا الاشتغال حول اللّغة ومفاهيمها ونظرياتها داخل حقل اللّسانيات، فهي تمثل له المصدر المعلوماتي _ معرفيًا ومنهجيًا _ أي أنّ الخطاب بهذه الصورة عمل بحثيّ يقوم على دراسة عملية تقدّم لنا شيئًا موجودًا شرحًا أو تأويلاً أو نقدًا في ضوء ما تغذّت به من آليات نظرية ومنهجية من الفكر اللّساني الحديث.

وبهذا الشكل تتحدّد لنا أبعاد الخطاب اللّساني ومستوياته أو مراتبه التي تتحدّد تبعًا لطبيعة الموضوع و كذا شكل الخطاب (سننه) و مقاصده، فنحن أمام ثلاث مراتب للّغة: أداءً و توظيفًا و المقصود هنا: مرتبة الأداء اللّغوي التواصلي الذي تليه مرتبة الدراسة لِهذا المستوى، ثم أخيرًا مرتبة اللّغة الناظرة للمستوى الثاني، ينتمي المستوى الثاني إلى مجال علم اللّسان بكلّ فروعه واتجاهاته ،في حين يهتمّ المستوى الثالث بالنظر في المعرفة اللّسانية المنتجة، و الحاصل خطابات لسانية واصفة و مفسّرة، مُؤولة و ناقدة "فكما تتساءل اللّسانيات عن أحوال اللّغة و طرائق جريانها لتصفها و تفسرّها، وتكشف عن منطق تصريفها...، تتساءل ابستيمولوجيا اللّسانيات عن هذا الخطاب (الميتالغوي) ذاته بقصد الكشف عن

---

[1] محمد عبد الرّحمان جابري، نظرية العلامات عند جماعة فيينا، رودولف كارناب نموذجا، دراسة وتحليل، دار الكتاب الجديد المتحدّة، لبنان، ط 1، 2009، ص 174.

[2] حيدر محمد جبر، البحث اللّساني الحديث في العراق، في النصف الثاني من القرن العشرين، مكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، ط1، 2012، ص 40.

أصوله و منطقه واستلزاماته و مناهج تحقّقاته ، لذلك كان من الطبيعي أن تفرز الممارسة اللّسانية خطابًا ابستيمولوجيًا موازيًا يُسائل ويُفسّرُ و يَكشفُ و يقوّم وينتقد..."[1]

نفهم من هذا أنّ اللّسانيات تنتج خطابًا لسانيًا عن الخطاب اللّغوي التواصلي، وطبيعة لغتها تنحصر في تعاليها التجريدي أو الميتالغوي، والذي يشكل بدوره موضوعًا لخطاب اِبستيميٍّ ينظر في معرفته ومنهجه وعلاقته بالخطاب الأول، ويمكن تصوير حركية "الخطاب" وسيرورته في حقل اللّسانيات وفق هذا الشكل الذي تصورناه وعنوناه بـ" مستويات تشكّل الخطاب اللّساني ":

[1] حافظ إسماعيلي علوي، أمحمد الملاخ، قضايا إبستيمولوجية في اللّسانيات، ص 17.

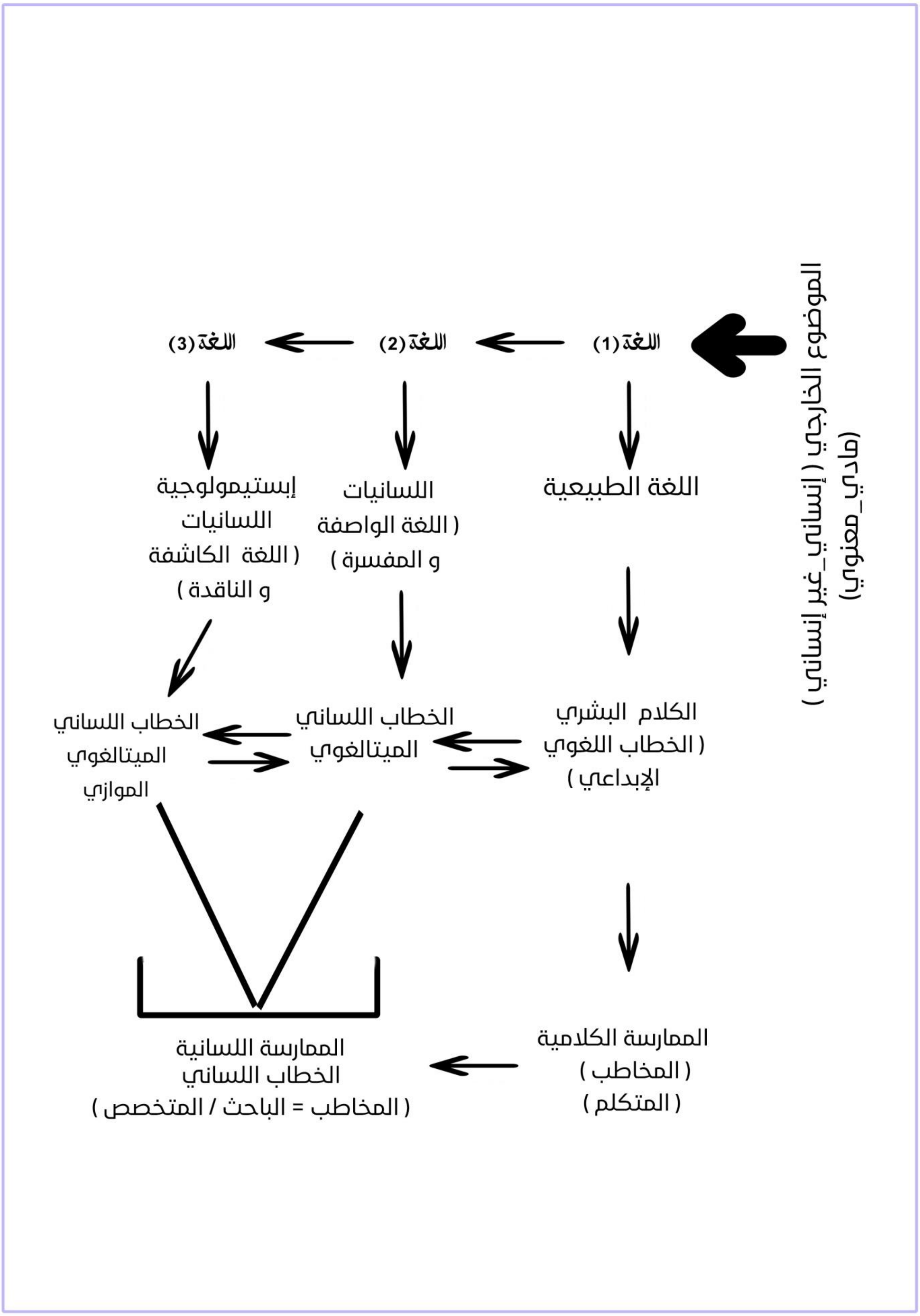
الموضوع الخارجي (إنساني_غير إنساني)
(مادي_معنوي)
اللغة (1)
اللغة (2)
اللغة (3)
اللغة الطبيعية
اللسانيات
(اللغة الواصفة
و المفسرة)
إبستيمولوجية
اللسانيات
(اللغة الكاشفة
و الناقدة)
الكلام البشري
(الخطاب اللغوي
الإبداعي)
الخطاب اللساني
الميتالغوي
الخطاب اللساني
الميتالغوي
الموازي
الممارسة الكلامية
(المخاطب)
(المتكلم)
الممارسة اللسانية
الخطاب اللساني
(المخاطب = الباحث / المتخصص)

وفي ثقافتنا العربية نجد توظيف مصطلح "الخطاب اللّساني العربي" تحديدًا حسب ما يُقدّمه "مصطفى غلفان" دالاً على تعدّد أشكال هذا الخطاب تبعًا لتعدّد موضوعاته وإشكالاته ممّا يرتبط بالمادة التي يبحث فيها أو يشتغل بها، "والموضوع في خطاب اللّسانيات العربية أحدّ الأشياء التالية:

_ النظريات اللّسانية مبادئها ومناهجها وأعلامها وما يتصل بها من مفاهيم ومصطلحات.

_ التراث اللّغوي العربي كتصورات وطرائق تحليل ومفاهيم ومصطلحات.

_ اللّغة العربية الفصحى القديمة أو الحديثة أو إحدى لهجاتها "[1]

يوضح لنا هذا التصنيف أنّ مرجعية الخطاب اللّساني العربي تتمحور في إشكاليتين: ترتبط الأولى بدراسة المعرفة اللّسانية الموجودة والتي يتلقاها الفرد العربي (الباحث المختص) سواء من الغرب أو من التراث، في حين تتعلق الثانية بمقاربة العربية على اختلاف مظاهرها ومستوياتها في ممارسة تحليلية لكشف خصائصها وسننها.

وبتعبير آخر يتراوح النشاط اللّساني العربي في إنتاج خطابات تعكس لنا هذه المرجعية من جهة والتأسيسية من جهة أخرى فالخطاب اللّساني يقع بين فعل التلقي ونشاط الممارسة، وبين هذا وذاك نتساءل عن:

كنه هذه المرجعية وأوجه نقلها وتقديمها في خطاب معرفيٍّ مؤسسٍ لمصطلح اللّسانيات (العربية)؟ وكذا كيف تؤسس الممارسة اللّسانية حول اللغة العربية لخطاب لساني (علمي)؟

والخلاصة: كيف تتأسّس هوية الخطاب اللّساني العربي بين نشاط التلقّي وفعل الممارسة؟

---

[1] مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية، أسئلة المنهج، ص 61.

4 –الخطاب اللّساني بين التلقّي والممارسة:

"اللّـسانيات قــولٌ وعــمــلٌ"

(محمد الأوراغي: أسئلة اللّغة _ أسئلة اللّسانيات_، ص181).

تُطرح إشكالية الممارسة اللّسانية (بالمفهوم العلمي) في مواقف يشوبها نوع من التوتر وعدم الضبط على المستوى المعرفي و المنهجي معًا، وفي الثقافة العربية لا يزال الباحث يُعاني من صعوبة عدم تحديد هوية الخطاب اللّساني _ الصافي _ الذي يُؤْخذ به في الدراسة والتحليل من أجل فهم المعرفة اللّسانية وإدراك المفهوم اللّساني العام وكذا من أجل مُلامسة جوانب الاختبار و التجربة، وكلّ ذلك أنتج بدوره خطابات مُوازية غامضة حاولت أن تجد أسباب علمية لإقرار هويّة الخطاب اللّساني العربي، وهو ما يعكس الواقع من خلال تعدّد أشكاله، ممّا يُعزى أساسًا إلى عدم فرز المفاهيم العلمية، وهذا ناتج عن تعدّد مرجعيات الخطاب من جهة وكذلك ناتج عن سوء التعامل مع هذه المرجعيات، وكلّ هذا أدّى إلى ظهور صراعِ في الخطاب اللّساني بين فعل التلقي وفعل الممارسة، ومقاربة هذه الإشكالية نابع من الرّغبة في البحث عن مُسوّغات و سبل التأسيس والتطوير ثم التصنيف، فالوصول إلى وضع حدّ لهذا الصراع يُمكّنُ الباحث و القارئ اللّساني _ ولو نسبيًا _ من طرح إشكالات أخرى تتعلق تحديدًا بمسألة تكوين المعرفة اللّسانية و بحث أوجه استثمارها ممّا ينعكس بشكل إيجابي على مساعي تطوير اللغات وترقيتها، وبالتالي إيجاد بُنى فكرية جديدة للعقل العربي (اللغوي) لينتقل من مرحلة التلقي إلى مرحلة الممارسة، أي ممارسة اللّسانيات في سياق الإبداع العلمي بعيدًا عن التطبيق اللّساني المباشر وغير المباشر لخطاب الآخر، ذلك أنّ "أهمّ شيء يمكن أن يعرّف لنا اللّسانيات هو ممارسة اللّسانيات نفسها و قراءة الأعمال التي تُنجز في إطارها"[1]

و "مصطفى غلفان" الذي كثيرًا ما نجده يعالج هذه الإشكالية في ثنايا كتبه المتعدّدة يشير في مواضع مختلفة إلى تنوع الخطابات اللّسانية العربية الناتجة عن المزاوجة بين فعل التلقي وفعل الممارسة، حيث يعدّد لنا أشكال الخطاب اللّساني العربي بحسب الموضوع المعالج، إذْ يصنّفه إلى: لسانيات التراث

[1] مصطفى غلفان، في اللّسانيات العامة، ص 199.

ولسانيات الأداة[1]؛ أي أنّ ممارسة اللّسانيات أو الكتابة اللسانية عند العرب _كما يسميها _ تُظهر لنا ضمنيا، أنّ الخطاب اللّساني العربي يتمحور حول:

1- لسانيات: مادتها الفكر اللّغوي عند القدماء والتي حُصِلَت حديثًا بفعل التلقي.

2-لسانيات مادتها اللغة العربية؛ دراسةً وتحليلاً انطلاقًا من مبادئ اللسانيات الحديثة.

وهنا يتضح ارتباط الخطاب اللّساني سياقيا بمادة فكرية تمّ نقلها من فترة إلى أخرى بالتلقي التّحييني المستمر لها من جهة، وعبر الارتباط بظاهرة اللّغة كأداة للتواصل والبحث والتفكير من جهة أخرى.

وفي موضع آخر يعود (مصطفى غلفان) ليُقَدّم _ في خطابه اللّساني عن اللّسانيات العربية _ تصنيفًا آخر بحسب الموضوع من جهة وبحسب المرجعية الفكرية من جهة أخرى _ حيث يُصنف الخطاب اللّساني العربي إلى:

_ خطاب موضوعه لسانيات تمهيدية.

_ خطاب موضوعه لسانيات تراث.

_ خطاب موضوعه لسانيات العربية (لسانيات الأداة).

وهو يقصد بالنّوعين الأوّلين الخطاب الناتج عن تلقي الفكر اللّساني القديم أو الحديث قصد نقل النظريات اللّسانية الحديثة وما تُقدمه من "مبادئ جديدة في دراسة اللّغة البشرية بصفة عامة ومناهج تحليل اللّغات الخاصة"[2] بالإضافة إلى نقل القديم (التراث) من أجل "تأويل التصورات اللّغوية العربية القديمة من منظور البحث اللّساني الحديث ... ومن ثمّة إخراج التراث في حُلّة جديدة "[3]

أمّا النّوع الثالث (لسانيات العربية) فالمقصود به الخطاب الآني النّاتج عن الممارسة اللّسانية بعينها بعيدًا عن فعل التّلقي، وذلك باِتخاذ (اللغة العربية) موضوعًا للدارسة حيث "يتّمُ النظر إلى اللّغة العربية في اللّسانيات العربية باِعتبارها نسقًا صوريًا أو وظيفيًا يُمكن وصفه/ أو تفسيره"[4]

---

[1] يُنظر: مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية، أسئلة المنهج، ص 61.

[2] المرجع نفسه، ص62.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] المرجع نفسه، ص، ص 62،63.

تبعًا لما ذُكر أعلاه يمكن تقسيم النشاط اللّساني العربي إلى:

خطاب لساني ناتج عن فعل التلقي، وخطاب لساني ناتج عن فعْل الممارسة، حيث ينشط العقل العربي باحثًا عن إطار معرفيٍّ يُكوّن فيه مَبْحثًا لسانيًا يقوم على مبدأ الأخذ والاستثمار والاشتغال عمليًا من أجل مجاراة الفكر اللّساني العام، ولطالما كان "الإمتثال إلى دستور اللّسانيات النظرية الذي قوامه البحث في الكلّيات اللّغوية قد قَاد إلى توجيه البحث اللّساني نحو التساؤل عن الكلّيات النحوية بمجرّد المعرفة الجديدة الوافدة من التاريخ"[1]

يعني أنّ بناء صرح "العلمي" في الخطاب اللّساني العربي لعِلْمٍ له منهجه وموضوعه منوطٌ بمدى التّفاعل و التلاحم بين المفاهيم السابقة التي يتلقاها الباحث؛ إذْ تفرض نفسها باِستمرار و تتطوّر بفعل الممارسة، والنتيجة أنّ الخطاب اللّساني هو عمل (ممارسة) يتمّ من خلال إعادة إنتاج المفاهيم السابقة أو الموجودة قبلاً وهو ما يشكل مرجعية فكرية يستمد منها الخطاب اللّساني– قيد الإنتاج– مادته وأصوله و مناهجه و قيمته، وكمثال عن هذا ما ذكره أحد الباحثين في سيَاق حديثه عن مهمة اللّسانيات العربية والتزاماتها التي يتوجب عليها أن "تُثْبِتَ شرعية وجودها من خلال نقد النظرية النحوية العربية من حيث هي النظام القائم لوصف اللغة العربية أولاً، و أنْ تُقَدّم تلك النظرية الغربية التي بنت عليها وجودها من خلال الدعوة إلى (الوصفية) التي هي نتاج محض لهذه النظرية الغربية ثانيًا"[2]

يعني هذا أنّ شرط إمكان اللّسانيات العربية ينحصر في عامل الإفادة من المرجعية المعرفية المرتبطة بمختلف الخطابات اللّسانية الوافدة من التراث ومن الفكر الغربي معًا. ممّا يضمن للخطاب اللّساني العربي تغذية راجعة كفيلة بعد قراءة هذا الآخر كما يقول الباحث "حسن الملخ" بـ " دخول الباحث العربي إلى عالم الإنتاج اللّساني ليصبح العرب والناطقون بالعربية مُسهمين حقيقيين في الإنتاج اللّساني العالمي طرحًا وتطويرًا"[3]

---

[1] عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللّسانيات، ص72.

[2] فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدّرس اللّساني العربي الحديث، دراسة في النشاط اللّساني العربي، إيتراك للنّشر والتوزيع، مصر، ط1، 2004، ص99.

[3] حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة، أسئلة اللسانيات، حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية، ص329.

ليكون بذلك الخطاب اللّساني العربيّ الذي _ تَزَوَّدَ بحجة تأسيسية _ إنتاجًا جديدًا يبحث عن طور آخر يتمثل أساسًا في مرحلة الوعي بضرورة الممارسة بالمساهمة في إنتاج الفكر و توليد رُؤى جديدة والتي تُزوّد بدورها حقل اللّسانيات بإسهامات فاعلة تُعطي لها حجة المشاركة في تفعيل الفكر اللّساني العام وتطويره، وكأنّه يتجاوز بذلك مرحلة التلقي إلى مرحلة العمل (الممارسة) من منطلق مقولة العقل العلمي الذي يربط عبر الحتمية الجانب النظري بالجانب العملي "فكل علم إذا انفصل عن العمل لا يدوم طويلاً، إذْ الجدوى قاعدة المعرفة"[1] كما يُؤكد ذلك الباحث "محمد الأوراغي".

ومن خلال ولوج اللّسانيات مرحلة الممارسة نحو إنتاج معارف جديدة في خطابات حيّة تتخلص بها من تبعية الآخر ومن سلبية النقل والتلقي، وهو ما حدث مع اللسانيات العربية التي كثيرًا ما ركزت على الجانب النظري حسب "محمد الأوراغي" الذي يرى أنّ "المنقول من اللّسانيات إلى الوطن العربي فمحصور في قسمها النظري، بينما قسمها العملي تُرِكَ هناك، وبذلك انفصلت اللّسانيات نهائيًا عن ميادين العمل... و العلم بدون عمل عُمره قصير حتما، وكلّ علم لا يستند إلى قاعدة "اعلم لتعرِفَ كيف تَعلَم" اِنطوى إلى الترف الثقافي الخالي من المردود"[2].

وعليه يُصبح الخطاب اللّساني العربي أمَامَ تحدٍّ منهجيّ قبل كلّ شيء من أجل إحقاق نفسه بشكل ملموس بانتقاله من خطوة التلقي إلى ممارسة العلم نفسه "فالمطلوب اليوم من الكتابة اللّسانية العربية المساهمة في إغناءِ التنظير اللّساني العام أي الانتقال من مرحلة الاستهلاك إلى مرحلة الإنتاج الذي يساهم في إغناء البحث اللساني العالمي وليس العربي فحسب"[3]، وفي هذا الصدّد نجد الباحث "عبد السلام المسدي" يتحدث عن كيفية ممارسة النشاط الألسني وفكّ الصراع بين التلقي السلبي الذي يكون بالنقل من الفكر الغربي والنشر للفكر العربي القديم،وتجاوز هذا يكون بفعل الإِستيحاء الذي يستفيد ويُفيد، فالمطلوب منّا ومن أجل أن نمزج بين الموقفين مزجًا فكريًا مُجدّدًا وخلاَّقًا لنشاط لسانيّ مستقِلّ أن "نستوحي لنخلق الجديد سواءً عبرنا المكان لننقل عن الغرب أو عبرنا التاريخ لننشر عن العرب الأقدمين"[4]

---

[1] حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة، أسئلة اللسانيات، حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية ، ص175.

[2] المرجع نفسه، ص181.

[3] مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ص، ص283،284.

[4] عبد السلام المسدي، الفكر العربي والألسنية، مجلة: أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، مركز الدراسات الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية (الجامعة التونسية)، ع 19،13، ديسمبر، 1978، ص21.

UNIVERSITE SETIF2

،لكنه بموقفه هذا يوقع القارئ/ الباحث العربي في مأزق آخر، فهو من جهة يؤكد على استمرارية مقولة النقل والنشر، ومن جهة أخرى لم يوضح لنا آليات هذا الاستيحاء (منهجيًا)، فمن أجل خلق هذا الجديد:

_ ماذا ننقل وننشر بالضبط؟

_ كيف نشتغل منهجيًا ونظريًا؟

_ ما طبيعة المعرفة (حدودها) المنتجة في هذا الخطاب الجديد؟

مقاربة هذا الإشكال ينبغي أن تكون في إطار منهجي توجهه المفاهيم العامة والقضايا اللّسانية الكبرى التي ترتبط بكلّ منهجٍ، فسواءً تعلق الأمر بإِستثمار المرجعية المعرفية المنقولة من الآخر أو تعلّق بتوجيه غاية الخطاب اللساني العربي نحو تحليل ودراسة بنية اللغة العربية ذاتها، فذلك يجعلنا نعتقد أنّ الخطاب اللّساني يندمج فيه فعل التلقي والممارسة مهما كان المنهج والموضوع.

فحينما نتحدث عن نشاط التلقي الذي سيكون بالقراءة وبإعادة القراءة والتأويل فالنتيجة ستكون كتابة خطابات لسانية متنوعة، وهي بالتالي ممارسة بشكل ما.

وفي حالة دراسة اللغة (العربية) كموضوع للتحليل اللّساني فستكون نتيجة الدراسة تطبيقًا لمقولات منهج لساني ما، تَلَقَّاه الباحث ووظّفه، أي أنّه في ثنايا ممارسته يطبق الخطاب الذي تلقاه بشكل ما لتتأكّد من جديد مقولة التلقي والممارسة.

والخلاصة هي أنّ الخطاب اللّساني هو ممارسة فكرية بمنهج لساني ما تذوب فيه مقولة التلقّي، بمعنى أنّ الخطاب يتطلب الوعي بالممارسة وبشروطها العلمية وبأبعادها التأسيسية سواءً استفادت من المفاهيم الموجودة (التلقي) أو تجاوزتها بالبحث عن عامل الذات من خلال مقولة الموضوع والمنهج (موضوع الدراسة ومادتها وكذا منهج المقاربة).

وبرؤية محدودة يمكن القول: إنّه في الخطاب اللّساني العربي تميل فيه كفّة "التلقي"، وهو ما يثيرُ لدينا إشكالية أخرى تتطلب النظر فيها، ويتعلّق الأمرُ بالتساؤُلِ عن آليات التلقي؟ وأدوات القراءة؟ أو بالأحرى منهج قراءة هذه الخطابات اللّسانية الموجودة سابقًا من جهة؟ وكذلك: منهج قراءة الخطابات الجديدة المولّدة بعد الممارسة اللّسانية؟

5- قراءة الخطاب اللّساني : سؤال المنهج؟

"...خيرٌ أن تتركَ البحثَ عن الحقيقة من أن تبحث عنها بغير طريقٍ أو منهج"

[ديكارت: مقالة الطريق/ ترجمة جميل صليبا، ص11

ورد في كتاب: محمد عبد الكريم الرديني:"منهج البحث الأدبي واللّغوي" ص125]

يتضمن الخطاب اللّساني _كما أشرنا سابقًا _ معرفة بنائية أنتجتها معرفة مرجعية سابقة/ أو موجودة يتم اللّجوء إليها باِستمرار، بحيث لا ينفك البحث اللّساني عن العودة إليها من خلال النظر وإعادة النظر فيها بحثًا عن مصادر علمية جديدة أو اكتشاف معارف جديدة غامضة وغير معروفة(غير مكشوفة)، أومن أجل تثمين تلك المعارف و العمل على نشرها أو نقلها، وقد يكون من أجل هذا كُلّه، ليكون بذلك الخطاب اللّساني خطابًا عن خطاب يُنظَر إليه قراءة وتأمُّلاً و تفكيرًا، ولطالما كان الخطاب مفهومًا "يتأسس بصفة عامة على شبكة علائقية من التفاعلات و التأثيرات العميقة بين التفكير المُنظم والتخيّل اللّامحدود وبين ضرورات التبرير وآليات العمل والبراكسيس، يعني ذلك أنّ القول يُولّد حتمًا من أحكام التأمّل و النظر ومن ضرورة الفعل وتبرير الممارسات اليومية للكائن الاِجتماعي".[1] ،وبنقل هذا المفهوم إلى مجال اللّسانيات يُصبح مفهوم الخطاب اللّساني عملاً فكريًا وَلَّدتُه الممارسة الباحثة في إطارٍ منظم تحكمهُ جُملة من الآليات والتقنيات تنطلق من فعل القراءة وتنتهي إلى عمليات التبرير والشرح و التفسير، والقراءة بهذا الشكل آلية ومُمارسة لا مناص منها أثناء التعامُلِ مع الخطاب اللّساني بغض النظر عن موضوعه و تاريخه (زمن نشأته و انتمائه/ ظهوره)، والمقصود أنّ: كلّ بحث لساني يَسْعَى إلى فعل التحليل والوصف والتصنيف يعتمد على فعل القراءة أو إعادة القراءة، فهي مفتاح لفهم الكتابات اللسانية.

وبالنسبة لإشكالية القراءة بذاتها بعدّها آلية من آليات البحث اللساني فإنّها تحضر بقوة في حقل اللسانيات العربية إن لم نقل أنّ جلّ الخطابات اللسانيات العربية الحديثة ناتج عن فعل القراءة وإعادة القراءة سواءً للموروث أو للفكر الغربي، فالخطاب اللساني العربي وهو يصارع من أجل التأسيس والانوجاد جاء ليبحث عن شرعية علمية أو تاريخية تتيح له تحقيق مكسب الاشتغال والممارسة، وعلى وجه

---

[1] فتحي التريكي، نشوء المفهوم والفكرة والمقولة وسيرورتها في مختلف التشكيلات الخطابية، مجلة تأسيس القضية الاصطلاحية، بيت الحكمة، قرطاج، 1989، ص107، نقلا عن:

صلاح الدين زرال، الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القُدامى حتى نهاية القرن الرّابع الهجري، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط 1، 2008، ص21.

الخصوص تبرزُ إشكالية القراءة بأكثر حدّة حين تحضر مقولة التراث الذي يرمي بثقله الفكري ويجلب العقل العربي من أجل قراءته وإعادة قراءته بطريقة أو بأخرى، إلى حدّ شعور المتتبع لواقع اللّسانيات العربية بأنّ "موضوع العمل اللّساني فيها إنّما هو إعادة قراءة التراث اللّغوي وتأويله تأويلاً جديدًا في ضوء ما تقدّمه اللّسانيات من نظريات "[1] ، وفي هذا الشأن نجد "عبد السلام المسدي" يُبالغ في إلحاحه على ممارسة فعل القراءة للتراث إذْ يجعل ذلك مظهرًا من مظاهر اكتمال المعرفة اللسانية أو مظاهر اكتمال اللسانيات كعلم مستقل متكامل وهو إذْ يشرح لنا أهمية القراءة ودورها في تحديد البُعد التاريخي للعلوم ونشأتها، يُعمّم حضور فعل "القراءة" حتى في الثقافة الغربية التي عمدت إلى ممارسة القراءة من خلال العمليات الاستبطانية من أجل كشف الخط الدياكرونيكي لتطوّر الفكر اللّساني و الذي يتبين فقط بنشاط القراءة وهو عمل يفضي في النهاية إلى تأسيس علم اللّسان واكتماله والذي يربطه بشروطٍ اِستهلها بذكر شرط الثبت المصطلحي والأمارة هي صناعة القواميس اللّسانية المختصة، وعن المظهر الثاني أشار إلى ضرورة ضبط الفلسفة الابستيمولوجية للعلم و تحديد التأسيس و بيان طبيعة المعرفة لمضامين العلم ومناهجه و أخيرًا تحدّث عن أهمّ المظاهر المتمثلة في مقولة التراث و كيفية فرض نفسه بالنسبة لموضوع تأسيس العلم واكتماله حيث يقول: " أمّا المظهر الثالث من مظاهر اِكتمال اللّسانيات فيتجلّى في الحركة الاستبطانية التي تشهدها الدراسات التاريخية و المحاولات التنظيرية العامة"[2]

ويشرح "المسدي" هذا المظهر بإسهاب إذْ يربطه بفعل القراءة، وفي خلال عرضه لهذه الإشكالية يشير إلى أبعاد هذه القراءة _الاستبطانية_:"...فإذا بهم يعكفون على قراءة التراث اللّغوي القديم يذهبون في ذلك مذهبين: أولهما مذهب القراءة المجردة التي تهدف إلى تسليط مقُولات الفكر اللّساني المعاصر على التراث اللّغوي القديم ...وهذا المنهج ينطلق من إقرار أنّ التفكير اللساني الحديث قد بدأ فعلاً مع سوسير ... أمّا المذهب الثاني فيتمثل في محاولة عديدٍ من اللّسانيين قراءة التراث اللغوي الغربي بحثًا عن منطلق الحدث اللساني المعاصر ورجوعًا بالنظريّة إلى روّادها الحقيقيين قبل سوسير وقد قاد هذا المنهج بعض اللّسانيين إلى نقض ما تواضع عليه المعاصرون من ربط الحدّث اللّساني بسوسير"[3] وفي موضع آخر، نجد "المسدي" يواصل حديثه عن دور القراءة و أهميتها في الحفاظ على سيرورة الفكر اللّساني و اِمتداده عبر التّاريخ حيث يقول: "تعدّ قراءة التراث تأسيسًا للمستقبل على أصول الماضي بما

[1] مصطفى غلفان، اللسانيات العربية، أسئلة المنهج، ص215.

[2] عبد السلام المسّدي، التفكير اللّساني في الحضارة العربية، ص14.

[3] المرجع نفسه، ص14،15.

يسمح يبعث الجديد عبر إحياء المكتسب، إلاّ أنّ قراءة التراث منهج لا يعوزه التأسيس الألسني في حدّ ذاته، فكل قراءة _كما هو معلوم في الألسنية العامّة _ هي تفكيك لرسالة قائمة بنفسها، وما التراث إلاّ موجود لغويٌّ قائمَ الذات بِاعتباره كتلة من الدوال المُتراصفة، وإعادة قراءته هي تجديد لتفكيك رسالته عبر الزمن، وهي (القراءة) بذلك إثبات لديمومة وجوده"،[1] تكتسي "القراءة" بهذا الشكل قيمة علمية جوهرية في مجال اللّسانيات، إذْ تمثل الممارسة اللّسانية بعينها كونها المنتج للخطاب اللساني الذي يُبْنى على المعارف اللسانية المختلفة (الخطابات اللسانيات الأخرى) والسؤال المطروح هنا:

_ على قدر هذه الأهمية: تطرح إشكالية أخرى تتعلق بسؤال المنهج؟

وبعبارة أخرى: كيف تكون القراءة؟ أو كيف تشتغل بعدّها آلية؟ وما منهجها؟ وما هي شروطها؟

وأخيرًا ما طبيعة المعرفة التي تنتجها هذه القراءة المنهجية؟ بمعنى كيف تبنى معرفة عن معرفة أخرى في ضوء تعَدّد أشكال المنهج المفترض؟

يُعَدُّ حُضور "مقولة المنهج" في فعل القراءة شرطًا من شروط تفعيلها أولاً ثُمَّ تحديد مسارها و مراحلها ثانيا ،و كذلك عاملا أساسيا لتحقيق الأهداف المرجُوة وضمان صدق النتائج التي يتم التوصّل إليها من منطلق كون المنهج عبارة عن "جملة العمليات العقلية التي يقوم بها العالم من بداية بحثه حتى نهايته من أجل الكشف عن الحقيقة والبرهنة عليها _ حسب محمد عابد الجابري _ وهو كذلك في أعمّ معانيه وسيلة لتحقيق هدف وطريقة محدّدة لتنظيم النشاط، وهو كوسيلة للمعرفة طريقة للحصول على ترديد ذهني للموضوع قيد الدّراسة، وتكمن أكثر الشروط الجوهرية للتطوّر الناجح للمعرفة في التطبيق الواعي لمنهجٍ علميّ"[2]

والقراءة بعدّها ممارسة علمية، فهي بحدّ ذاتها منهجية تتأسس على خطوات وتقنيات تعمل على تأطير العمل و تنظيمه نحو تحقيق الأهداف المرجوة ،بمعنى آخر هي آلية عملية تقتضي لِنفسها منهجًا معينًا تتبناه (بغض النظر عن هويّة المنهج وطبيعته)،وكلّ ذلك من أجل مُلامسة البعد العلمي في قراءة موضوع المعرفة ودراسته، والموقف هنا يجعلنا نستحضر بعض المفاهيم عن المنهج وأهميته حتى نُضفي

---

[1] عبد السلام المسدي، الفكر العربي والألسنية (مجلة أشغال ندوة اللّسانيات واللغة العربية)، ص21.

[2] يُنظر: يوسف وغليسي، الخطاب النقدي عند عبد الملك مرتاض، نقد، بحث في المنهج وإشكالياتُه، إصدارات رابطة إبداع الثقافية، الجزائر، 2002، ص16.

على اختيارنا هذا حُجة عقلية تُفسِّرُ لنا تصوّر البُعد المعرفي في قراءة الخطاب اللّساني، ومن مفاهيم المنهج مِمَّا يوضح تصوّرنا هذا نذكر: ما ورد في تعريف المنهج عن أصحاب منطق بورويال بأنّه: "فن التنظيم الصحيح لسلسة من الأفكار العديدة إمّا من أجل الكشف للحقيقة حيث نكون بها جاهلين، أومن أجل البرهنة عليها للآخرين حيث نكون بها عارفين"[1]،وعن ارتباط المنهج بتنظيم الأفكار و بتقنية الكشف عن الحقائق والوقائع يذكرُ "ديكارت" في كتابه: "Discours de la méthode" حسب ما ورد في "معجم العلوم الإنسانية" "المبادئ التي تساعد العقل في العلوم، يستند هذا المنهج إلى مسيرة عقلانية وتحليلية في تفكيك الأفكار المُركبة وجعلها أفكارًا بسيطة"[2] وهو ما يتضمن _ حسب المرجع نفسه _ مفهومًا للمنهج باِعتباره جملة من "تقنيات التقصّي الخاصة بالبحث"[3]

وعن ارتباط المنهج بالتنظيم والكشف وبالأفكار من جهة، وبعنصر "الهدف" من جهة أخرى نجد مفهومًا آخر له حسب ما ينقله: "مُنذر عياشي" من بعض المعاجم الأجنبية إذ يقول: "المنهج "طريقة لِعَرضِ الأفكار ولِاكتشاف الحقيقة إلى آخره، وذلك تبعًا لمبادئ مُعينة ومن خلال نظام معيّن يدلّ على وجود إجراء للعقل منظّم... وهو أيضًا إجراء عقلانيّ وإجراء مُنظّم للعقل بغية الوصول إلى هدف معين"[4]، وهو كذلك تلك "الإجراءات التي نستخدمها لِاكتشاف الحقيقة أو لإثباتها"[5]

يمكن أن نؤكد من خلال هذه المفاهيم الجزئية في تعريف "المنهج" أنّه نشاط فكريّ مُنتج للمعرفة بواسطة آليات وتقنيات ذهنية وعملية وهو ما يجعل منه "منظومة متكاملة تبدأ بالوعي والرؤيا المشكّلتين لروح المنهج وكنهه اللامرئي، وتنتهي بالعناصر اللازمة لتحقيق تلك الرؤيا وذلك الوعي من خلال

---

1 محمد علي عبد الكريم الرديني وشلتاغ عبود، منهج البحث الأدبي واللّغوي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط 1، 2010، ص154.

2 جان فرونسوا دورتيه، معجم العلوم الإنسانية، تر: جورج كتورة، ص1021.

3 المرجع نفسه، ص1021.

4 Larrousse, Dictionnaire de La langue Française, Paris 1994, P 1149.
نقلا عن منذر عياشي، مناهج اللّسانيات ومذاهبها في الدّراسات الحديثة، مجلة ثقافات، جامعة البحرين،2005،ع15-16، ص13.

5 Les Dictionnaires MARABOUT université, la philosophie, Tome2, Paris, 1972, P 463.
نقلا عن: المرجع السابق، ص13.

الكشف والفحص والدرس والتحليل والبرهنة للإثبات أو النفي"[1]

ومهما يكن "المنهج" المعتمد في تقصّي الأفكار والحقائق فعليه أن يكون ذا بُعد إنتاجيٍّ بشكل مستمرٍ فهو "ليس قالبًا ولا سلعة، وللمنهج بما هو مفهوم أو مفاهيم مرجعية وتقنية وتعني ممارسة، إذْ يجب إعادة إنتاجه وليس تعلّم المنهجية بالاستظهار الحميد أو التغنّي"[2]، وبفضل اقتران مقولة "المنهج" بمقولة "المعرفة" نجد من يُعرفه مُختصِرًا الطريق بوصفه بـ "نوعٍ من المعرفة المُتنامية بإِستمرار"[3]

يقتضي الأمر هنا _ ونحن نتحدّث عن إشكالية المنهج وارتباطه بفعل القراءة في التعاطي مع الخطابات اللّسانية الحديث عن ضرورة تحديد نوع المنهج _ ولو من منظور المقاربة _ و بالتالي تحديد الأدوات و الآليات و الاستراتيجيات المُثلى في قراءة هذه الخطابات، وذلك من أجل بلوغ الهدف المرسوم، وهو الوقوف عند طبيعة المعرفة في الخطاب اللّساني من خلال كشف موضوعه وعلاقاته مع الخطابات اللّسانية الأخرى، بالإضافة إلى الحديث عن مقتضيات اِعتماد منهج دون غيره، وكذا إمكانية تعدّد المناهج و نحن نقرأ خطابات متعدّدة و مختلفة من حيث الموضوع و حيثيات الإنتاج، فمن أجل قراءة سليمة للخطاب اللّغوي يُشترط على القارئ: "تأسيس نظرٍ يقوم على استثمار عُدَّةٍ مفاهيمية تنتمي إلى أحياز القول الابستيمولوجي المعاصر، بحيث تكون القراءة واعية بحدودها و شروط اشتغالها، كما ترتبط بموضوع له خصوصياته التي تقتضي التأمّل في الجهاز الواصف قبل الانتقال إلى تفكيك الممارسات الخطابية"[4] فالأمر هنا يتطلب بإِستمرار حضور الوعي بكل تداعياته من أجل قراءة ابستيمية تنظر في معرفة ما لتُعيد إنتاجها بشكل أو بآخر، وقبل ذلك يفترض من فعل القراءة كذلك النظر في آلياته وأدواته وغاياته لكي يتأهّل علميًا لممارسة عملية التفكيك، فليس كلّ قراءة بمنهجها ووسائلها صالحة لهذه العملية بل "هناك ضرورة منطقية تُجبر صنفًا لسانيًا على استخدام منهج مخصوصٍ وهو يتناول بالدراسة الموضوع الذي ارتضاه"[5].

---

[1] عباس الجراري، خطاب المنهج، منشورات النادي الجراري، ط 2، 1995، ص40_41، نقلاً عن محمد الدغومي: نقد النقد، وتنظير النقد العربي المعاصر، ص142.

[2] المرجع نفسه، ص143.

[3] موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية _ تدريبات عملية _ تر: بوزيد صحراوي وغيره، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 47.

[4] حافظ إسماعيلي علوي، أمحمد الملاخ، قضايا إبستيمولوجية في اللّسانيات، ص 33.

[5] المرجع نفسه، ص 294.

والحق أنّ مسألة المنهج في أيّ عمل كان تعتبر من المبادئ الأساسية لِإكتمال الممارسة في إطار تنظيميٍّ تتحكم فيه مقولة النظام والغاية والتخطيط وحتى السياق العام المحيط بالممارسة من كلّ جوانبها، وذلك حتى يأتي "الفاعل" أو صاحب المنهج على كافة أبعاد العمل (الممارسة) وعلى كلّ جزئياته وكلّياته مع تحديد مبدأ القيمة أو المكانة، والتي تتميز فقط مع ما يقابله داخل السياق العام.

و لذلك تُعدّ عملية انتقاء المنهج الخطوة الرابعة في كلّ ممارسة تصبو نحو أفق المقاربة أو الدراسة أو البحث بصفة عامة ناهيك إذا تعلق الأمر بمجال العلوم، فمقاربة خطاب لساني ما و قراءته في ضوء ما يزخر به المقام من ثراءٍ مفاهيميٍّ وزادٍ معرفيّ وافرٍ، يجعل منها مَهَمَّة مُعقدة بفعل تعدّد الرؤى والتصوّرات والغايات ، وكذا بفعل صراع الخطابات و تداخلها وانجذابها حينًا وانفصالها أحيانا أخرى، وهذا كلّه يُحيّن إشكالية منهج القراءة باِستمرار، حيثُ يفرز لنا فيما بعد صراعُ الخِطابات صراعًا آخر بين المناهج، فـ "زمن الحوار الخصيب بين المفهومات والنظريات والايدولوجيا والإيمان بشرعية القراءات المتعدّدة، حَرِي بنا أن نُؤمِن بأهمية تعددية المناهج النقدية وحقها في الحوار و الحياة بعيدًا عن المصـادرة أو محاولة فرض منهج أحادي يزعم لنفسه القدرة المطلقة على حلّ إشكالات الثقافة المتنوعة في مجالات العلوم الاجتماعية والطبيعية"[1].

وفيما يخص التعامل مع الخطاب اللساني _ تحديدًا _ تطرح القراءة إشكالية معرفية جوهرية تتمثل _ حسب "مصطفى غلفان" _ في مدى مراعاة هذه القراءة لمبادئ المعرفة اللّسانية كمنطق منهجي لمقاربة الخطابات بالشرح والتأويل، حيث يقول: "إنّ إشكالية إعادة القراءة من حيث هي تأويل جديد للنصوص القديمة تطرح على اللّسانيات العربية تساؤلات منهجية كبرى في مقدّمتها علاقة القراءة نفسها بالتحليل اللّساني الحديث الذي تتحدّد طبيعته في دراسة بنيات اللّغة العربية صوتيا وصرفيًا ودلاليًا"[2]

ولَئِن كانت مسألة القراءة وإشكالية المنهج مسألة عامة، فإنّ حضورها في ثقافتنا (اللّسانيات العربية) أكثر بروزًا بل أكثر تعقيدًا بالنظر إلى المعطيات العامة التي تحيط بالممارسات اللّسانية العربية والتي تُعاني من التأسيس ولطالما تبحث عن ذلك، ومن أجل ذلك يَطرح هذا المسار السؤال الذي يعيد طرح

---

[1] فاضل تامر، اللغة الثانية، في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقد العربي الحديث، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط 1، 1999، ص238.

[2] مصطفى غلفان، اللسانيات العربية، أسئلة المنهج، ص، ص 99،100.

نفسه في كلّ مرة: ماذا نقرأ؟ وكيف نقرأه؟ ولماذا؟ نقرأ التراث أم الفكر الغربي؟ أم هما معًا؟ وكيف يكون ذلك؟

وبما أنّ الفكر (العقل) العربي كثيرًا ما يؤمن بكلّ ما هو غربي بحجة التطوّر والصدق المعرفي، فإنّه يقف متوترًا اتجاه تراثه، ومع إحساسه بالانتماء التاريخي وبضرورة العودة إليه نجده يدافع فن فكرة حتمية قراءة التراث؟ والسؤال: كيف؟ والإشكال هنا هو سؤال المنهج؟

وفي ظلّ الاعتقاد بإكتمال المعرفة العلمية الوافدة من الغرب وبأحقيتها في الوجود بداعي الحداثة يتساءل الكثير: هل يمكن قراءة هذا التراث بالفكر اللّساني الحديث؟ أم أنّ ذلك سيطرح إشكالاً آخر: وهو التنافر المعرفي بين التراث والفكر الغربي؟

وبالتالي استحالة هذه القراءة ممّا يعني البحث عن منهج آخر يُؤخذ من لدن هذا التراث؟

وعن هذا الوضع برزت آراء وتصورات متشعبة ناقشت مسألة المناهج الملائمة لقراءة هذا التراث ، حيث كثرت تلك التي تؤمن بالهروب إلى تبني المناهج الغربية وقد أدّى هذا إلى عدم الاستقرار وغياب التنسيق فنتج عنه نوع من الفوضى ،وهو ما ذهب إليه الباحث "صلاح الدين زرال " الذي يصف هذا الوضع "بالفوضى" ،حيث يقول: "قراءة التراث في ضوء المناهج الغربية تنتجُ لنا الفوضى"[1]، ومن أجل تجنب هذه الفوضى، يشير إلى ضرورة قراءة التراث في ضوء منهج يتمّ انتقاؤه وفق شروط منهجية محكمة، ومن أجل ذلك يحتاج القارئ أولاً إلى معرفة "الأدوات التي يقرأ بها التراث حتى يتمكن من إثبات إمكانية قراءة هذا التراث قراءة عصرية أولاً"[2].

فالباحث هنا يعطي شرعية لقراءة ما، بمنهج ما للتراث بشرط التحكم في أدوات ذلك المنهج حتى ترتقي القراءة بمسارها وأهدافها إلى التصوّر العصري في التعاطي مع النصوص المعرفيّة، ودون ذلك تقع القراءة في سلبية العمل المُضاد الذي قد يُحمّل النصّ أكثر من طاقته (معرفة ومنهجًا) ومن ذلك ما يصفه "محمد أركون" بالقراءة القائمة على التأويل والاستنطاق والتي تُمارسُ نوعًا من "الانتخاب والانتقاء ونزع النصوص من سياقها التاريخي ثم إعادة زرعها في سياق جديد وإسقاطها على الماضي (إلى الوراء)

---

[1] صلاح الدين زرال، الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجري، ص14.

[2] المرجع نفسه، ص17.

وعلى المستقبل (إلى الأمام) وعن التأويلات الحرفية أو الباطنية والمبالغات المعنوية"[1].

يُعلّق "مصطفى غلفان" على هذا القول، وهو إذْ يستشهد به للحديث عن نوع القراءة التي تعتمد على منهج التأويل والاستنطاق، يقول: "الاستنطاق يتم عادة بعزل النصوص عن أسبقيتها الأصلية"[2] فهو يؤكد أنّ القراءة بهذا الشكل سلبية إذْ تعرّي النص من حلّته التاريخية وظروف إنتاجه، ممّا يعني ضمنيًا الدعوة إلى تجاوز هذا النوع من القراءة نحو بديل آخر يمكّن القارئ من اِحترام خصوصية كلّ خطاب معرفيّ بموضوعه و غايته وظروف / سياق إنتاجه، وفي ظلّ صعوبة القبض على هذه المعطيات الخارجية وغير الحاضرة، والتي تحتاج إلى إعمال الفكر من أجل البحث والتحقيق و التأويل، يقترح الكثير قراءة هذا التراث في ضوء المناهج المعاصرة، بمعنى الاستفادة من مُعطيات المناهج اللّسانية الحديثة لمقاربة النصوص القديمة، وبعد ذلك محاولة التوفيق بين الاثنين لتتحوّل الغاية بهذه القراءة في المقام الأول، إلى التوفيق بين التصورات القديمة و مضامين الدّرس اللّساني الحديث.[3]

وهذا يعني أنّ هذه القراءة تفترض مبدئيا تواجد عنصرين أو مفهومين أو خطابين مستقلين/ منفصلين تُحاول القراءة مدّ الجسر المعرفي بينهما من باب المقارنة بينهما كآلية منهجية، بمعنى أنّنا "يمكن القول إنّ القراءة بمعنى إعادة النظر في فكرٍ قديمٍ قصد فهمٍ وتقييمٍ جديدين، تقوم على المقارنة بين فكرين: فكر لغوي قديم وفكر لساني حديث سواء أَصُرِحَ بهذه المقارنة أم لم يُصَرَّحْ بها، فالقراءة تقتضي حتمًا تواجد عنصرين هما: التراث اللّساني العربي والنظريات اللّسانية الحديثة"[4]

ومن أجل تحقيق الأهداف المسطرة والغاية المرجوة من اعتماد هذا النوع من القراءة _ والتي تبدو وكأنّها الإمكانية الوحيدة المُتاحة _ ينبغي أن تتقيد بشروط علمية تتيح للخطاب اللساني المنتجَ الاشتغال في ضوء ما تفترضه العلمية من أسس موضوعية تقوم على الوعي الفكري بكلّ المعطيات والأفكار

---

[1] محمد أركون، الفكر الإسلامي، قراءة علمية، مركز الإنماء العربي، بيروت، لبنان، 1978، ص 33، نقلاً عن: مصطفى غلفان: اللّسانيات العربية الحديثة، ص147.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] يُنظر: مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية، أسئلة المنهج، ص214.

[4] علي العشي، مفهوم القراءة الجديدة للتراث اللّساني العربي وما يتعلق به من قضايا منهجية من خلال بعض النماذج، مجلة الحياة الثقافية، ع44ن أكتوبر 1987، تونس، ص141، نقلاً عن: مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية أسئلة المنهج، ص188.

والمضامين اللّسانية، وحتى يَتوفر كلّ هذا ينبغي أن تكون القراءة واعية وناقدة وهو ما يقتضي "القيام بنوع من النقد المُزدوج: نقد الموروث و المستورد و تمحيصهما على حدّ سواء، أي أنْ ننظر بفكر ناقد وواع للتراثين اللّغويين العربي و الغربي"[1].ونحن نعتقد هنا أنّ إشكالية النقد أوالقراءة الناقدة تطرح إشكالات منهجية و معرفية من نوع آخر؟ ثم كيف ننتقد الفكر الغربي: في معرفته اللّسانية؟ أو في منهجه؟

قد تكون المُقارنة بين الخطابين أنسب حلّ في القراءة من أجل الحفاظ على المنظومة الفكرية للخطابين معًا، في حين قد يسقط النقد هنا _ خاصة للقارئ المبتدئ _ في مَتاهة الانتقاء أو الانتخاب _ حسب "محمد أركون" أو في مَتاهة الإقصاء لخطاب أوجده التاريخ وله الحق في القراءة طالما أنّه خطاب يحمل مضمونًا فكريًا ما، فالنقد كآلية أو كمنهج لقراءة نتائجه نسبية وقد لا تصلح للتعميم _ كأهمّ مبدأ في المنهج العلمي ونحن نقرأ الخطاب اللّساني العلمي _ وهذا ما جعل أحدهم يقول: "إنّ عمليات النقد مفيدة، ولكنّها غير كافية، ولكي نمضي قُدمًا في طريقنا يقتضي الأمر الانطلاق من موقف آخر، والبدء من الأشياء التي تستبعدُ في المعتاد، كالتناقض، و الصراع، و الوجود المادي والاجتماعي لألوان المعرفة، والخطابات، والوعي"[2] ولعلّ أهمّ شرط يمكنه أن يحقق لنا النّجاعة في فعل القراءة بغض النظر عن المنهج المُعتمد هو "الموضوعية" في اختيار المنهج واستعمال آلياته وأدواته أولاً، وفي التعامل مع الخطابات وانتقائها للدرس والتحليل والمقارنة والنقد ثانيًا، و هذا يسمح بإنتاج خطابات لسانية سانحة لبناء معرفة علمية مؤكدة نقارب بها مختلف الخطابات، وعن القراءة الموضوعية نجد الباحث "صلاح الدين زرال" يتحدّث عن كيفيتها حين تناول قضية المنهج في قراءة التراث، حيث عرض علينا موقف "نصر أبو زيد" الذي يقول: إنّ القراءة التي نأمل في تحقيقها هنا هي القراءة الموضوعية الحقّة، التي لا تغفل المنطق الداخلي الخاص للتراث من جهة، ولاَ تتعامل معه بمعزل تام عن الوعي المعاصر من جهة أخرى، هي قراءة لا تخلعُ عن عبد القادر الجرجاني أزياءه ومفاهيمه لكي تكسوه أزياءً جديدة وتخلع عليه مفاهيم معاصرة، وهي قراءة لا تزعم لنفسها الانسلاخ عن الحاضر الرّاهن بكلّ همومه الفكرية الثقافية"[3]

---

[1] مصطفى غلفان، اللسانيات العربية أسئلة المنهج،ص51.

[2] ديان مكدونيل، مقدّمة في نظريات الخطاب، تر: عز الدين إسماعيل، ص127.

[3] نصر حامد أبو زيد، مفهوم النظم عبد القاهر الجرجاني، قراءة في ضوء الأسلوبية، مجلة فصول، المجلد الخامس، العدد الأول، 1984، ص11، نقلاً عن: صلاح الدين زرال، الظاهرة الدلالية، ص 19.

والقراءة بهذه الصورة تُعطي لكل معرفة حقّها في التخاطب علميا وفق ما يحيط بها من عناصر تفرض نفسها كعوامل ضرورية في الممارسة القرائية، وهذه القراءة يدافع عنها الباحث "صلاح الدين زرال" في تعليقه على النّص السابق، كونها تسمح بقراءة النّص من "خلال الحفريات في تربة كلّ رؤية أو بصيغة أخرى قراءة كلّ رؤية وفق تصوّر العالم"[1]. وغياب هذه الآلية في القراءة تؤدي _ يضيف قائلا _ إلى "عزل النّص عن بنيته الحضارية ووعيه الثقافي"[2].

وينتهي الباحث في معالجته للقراءة الموضوعية إلى الحديث عن عوامل تحقيق ذلك، ممّا يلزمنا ويدفعنا إلى "التثبت و التأني في اختيار المنهج الملائم و المقارنة المواتية، وهذا لا يتأتى إلاّ داخل النظام المعرفي المعين، سواءً أكان هذا خاصًا بالتراث أم بالنظريات الغربية "[3]، وكأنّ العمل هنا يتوجه نحو التركيز على جوهر النصوص بعينها من قراءتها في ذاتها أي قراءة هذا التراث _ حسب ما يراه "عبده الراجحي" _ قراءة منه و إليه "قراءته من الداخل بأدواته، ممّا سيساعد في بناء نظرية كاملة في البحث العلمي وفهم أسس و خلفياته الأنطولوجية و الابستيمولوجية التي كانت وراء وضعه "[4]

وبهذا تصبح القراءة التي تتحلّى بالوعي العلمي للممارسة اللّسانية والتي تقوم على الموضوعية في اِنتقاء المنهج المناسب لطبيعة الخطاب وموضوعه وتاريخه وانتمائه، قراءة تقدّم البديل اللّساني الذي بإمكانه تجاوز إشكالية المنهج في اللّسانيات العربية من جهة ، بالإضافة إلى إيجاد حلّ للصراع الثقافي و الفكري والمنظومة اللّسانية العربية من جهة أخرى ،ومن أجل فكّ كلّ هذا نجد من يقترح منهجية بديلة تقوم على استغلال كلّ المعطيات و الأدوات والآليات في سبيل التعاطي الأمثل مع الفكر اللّساني بصفة عامة ومع التراث بصفة خاصة. ومنهم "أحمد المتوكل" الذي يقترح منهجية عملية لقراءة التراث العربي (الدّلالي) وهي منهجية تقوم على مراحل ثلاث:

_ أولاً: استخلاص من مختلف علوم اللغة العربية أهمّ مقوّمات التنظير العربي القديم للدلالة.

_ ثانيًا: تحدّيد معالم منهجية عامة لمقارنة النظرية الدلالية العربية القديمة بالنظريات اللّسانية الحديثة.

---

[1] صلاح الدين زرال، الظاهرة الدلالية، ص19.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] المرجع نفسه، ص31.

[4] عبد الوهاب صديقي، مقال: أوراق لسانية نقدية: قراءة في تصوّرات العرب المعاصرين لطبيعة العلاقة بين لسانيات التراث واللّسانيات الحديثة، مجلة: اللسانيات العربية، العدّد الأول، جانفي 2015، المملكة العربية السعودية، ص37.

_ ثالثًا: محاولة استكشاف إمكانيات عقد حوار معرفي بين النظرية الدلالية العربية المستخلصة والنظريات التي قورنَت بها، حيث يُبيّن من خلال ذلك مدى الاستثمار المُتاح للنتاج اللّغوي العربي القديم في التنظير اللّساني الحديث بوجه عام.[1]

ومن جهته نجد لـ" حافظ إسماعيلي علوي" وغيره اقتراحا آخر لمناهج قراءة الخطاب اللّساني والمتمثلة في:

أ _ مناهج فيلولوجية: فحص النصوص والوقوف على آليات النقد اللّغوي والتحقيق للمضمون والتنقيب عن النصوص الغائبة التي تترك أثرها في الكتابات الحاضرة بين يدي الفيلولوجي، وربط المعارف بالحضارة.

ب_ تاريخ الأفكار: وهو علم يُعنى حسب "ميشال فوكو": بالمُبادلات التي تتمّ بين الميادين المعرفية وهجرة الأفكار بين بعضها البعض، وذلك من خلال إبراز كيف تنتشر المعرفة وتكون مناسبة لولادة مفاهيم فلسفية وتفصح عن نفسها أحيانًا؛ أي دراسةٌ وبحثٌ عن المساطر الحجاجية الابستيمولوجية التي تثوي وراء المعارف.

ج _ الاستدلال البنيوي: ويكون الاهتمام هنا بالأدوات المنتجة للمعرفة وليس بمنتجاتها، أي حصر التحليل في البنية الداخلية للمعرفة.[2]

وليس بعيدًا عن هذا، نجد "الفاسي الفهري" يُميّز بين نوعين من القراءة للتراث:

_ قراءة تقف عند شرح المادة الموجودة في التراث وتنظيمها.

_ قراءات تحاول أن تنتقل بما هو موجود في هذا التراث بغية عصرنته والخروج به إلى الحاضر.[3]

ولتوضيح موقفه هذا في تصنيف قراءات التراث، يذكرُ في موضع آخر مُستنكرًا القراءة التي تعتمد على فكر الآخر (الغرب) لمواجهة التراث لما لذلك من سلبيات تقع على الممارسة اللّسانية التي تزيغ عن الخطاب اللّساني الحق من جهة وكذا لتنافر الفكر بين القديم و الحديث معرفيًا وتاريخيا و هو يقول:

---

[1] يُنظر، حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة، أسئلة اللّسانيات، ص41-42.

[2] يُنظر، حافظ اسماعيلي علوي، أمحمد الملاخ، قضايا إبستيمولوجية في اللّسانيات، ص32.

[3] مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية، أسئلة المنهج، ص109.

"طبعًا مواجهة الفكر اللّغوي القديم بالفكر اللّساني المعاصر يؤدي إلى نوع من اللاتاريخية والأناكرونيزم (anachronisme) إذْ يضطرنا إلى الحكم على فكر نشأ في ظروف معرفية و تكنولوجية معينة بمقاييس عصر وصل فيه العلم والتكنولوجيا إلى نتائج لم يعد ممكنًا معها أن نأخذ بتحاليل القدماء رُمتهَا، بل يمكن فقط أن نستأنس بها، وأن نأخذ بعض الجزئيات فيها"[1]

وهو يدعو هنا إلى احترام عامل الزمن وعدم تجاوز معيار التاريخ في التحليل، فكل خطاب وليد زمانه، ولا يمكن ممارسة سياسة الحكم عليه بمعايير تنتمي إلى غير هذا التاريخ، فذلك أمر مجحف في حقه إن لم نقل إقصائي له، ويؤكد ذلك في قوله: "تحليل أي خطاب من الخطابات العلمية يحتمّ علينا أن نسلّم بأنّنا إزاء خطاب يمكن أن يفيد في وضع خطابيّ معين، وفي وضع فضائيّ زمني معين ضمن شروط وقيود دلالية معينة"[2].

وما يمكن قوله في الختام عن قراءة القديم بالفكر الحديث هو أنّها قراءة منهجية قد تنتج لنا معرفة لسانية إذْ تكشف لنا عن المقاربات العلمية بين الفكرين ممّا يثبت قيمة التراث كفكر تمهيديّ يُؤسس للحديث بالنظر إلى أسبقيته زمنيًا، إلاّ أنّ ذلك لا يعني اعتباره خطابًا علميًا يُضاهي ما توصل إليه العقلُ في العصر المعاصر، ثم إنّ هذا النوع من القراءة يُعدّ قضاءً على هوية خطاب أنتجه العقل في ظرف ما فاصطبغ بمعطيات ذلك الظرف و حيثياته، و النتيجة أن نقرأ التراث كما هو و نتلقى الفكر الغربي بمعرفته بمنهج واعٍ يسمح بالاشتغال اللّساني وصفًا و تفسيرًا و تحليلاً ونقدًا دونما تعسّفٍ فكري يُبعد الخطاب عن الحقيقة اللّسانية.

خلاصة:

تتحرك اللغة – بصفتها ظاهرة طبيعية إنسانية– في فضاءات عدّة وحقول شتّى، فهي تحضرُ في عالمنا أداءً تواصليًا وممارسة علمية في خطابات لغوية ولسانية يُضَمِّنُهَا المتكلّم المخاطبُ رسالة تعكس أفكاره ورؤاه الوجودية وتنقل كذلك تصوّراته عن عوالمه الداخلية في تقاطعها مع الموجودات الخارجية وتعالقها معها، لينتج بذلك خطابه اللغوي المتجذر في بيئته المحلّية والمحمّل بروح أمّته في تميزها الثقافي

[1] الفاسي الفهري، اللّسانيات واللغة العربية، ص61.

[2] عبد القادر الفاسي الفهري، أساسيات الخطاب العلمي الخطاب اللساني، نقلاً عن: العروي وآخرين، المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية، ص60.

وبُعدها الرمزي، وبذلك شكلت اللغة وعاء لفكره ومستودعا لذاكرته ، ومع أهمية ذلك لم يكتف بوظيفتها الإبداعية وطاقتها التخزينية ،بل سعى إلى الاستفادة من طبيعتها المتحرّكة ومن مداركه العقلية النامية، وبشكل تدريجي ازدادت فعالياته العقلية والمنهجية فأخذ يُشَكلُ بها معرفة لسانية في إطار نسقيٍّ مُحكم، ليُنْتجَ بها خطابات علمية تتضمن معرفة لسانية، ترتبط بسياق إنتاجها وتتفعَّلُ في سياق تلقيها وقراءتها، باستخدام أدوات النظر فيها، وإعادة الإنتاج في خطابات مُوازية تُستثمَرُ لاَحقًا لفهم المعرفة اللّسانية وتفسيرها وتأويلها وتطبيقها.

الفصل الأول: اللّسانيات العربية بين التّراث والتجديد

- تمهيد.
- 1-اللسانيات العربية المصطلح والمفهوم.
-2-واقع اللسانيات العربية الحديثة من خلال أراء بعض الباحثين.
- 3-اللسانيات العربية الحديثة وصراع الهويّة:

أ-اللسانيات العربية ومسألة التراث: قراءة في الموضوع.

ب-اللسانيات العربية وتداعيات التجديد.

- خلاصة.

الفصل الأول: اللّسانيات العربية بين التراث والتجديد.

" تصل النظرة العلمية الجديدة بين الإنسان المعاصر والمأثور من حكمة القدماء"

[روبرت م.أغروس، جورج ن.ستانسيو : العلم في منظوره الجديد،

تر : كمال خلايلي، ص129].

تمهيد:

يُنتَجُ الخطاب اللسانيّ – كما أشرنا سابقا* – في سياقٍ تفاعليٍّ تتداخل فيه معارف ومفاهيم موجودة/ سائدة يُسجلها التاريخ عبر الفترات الزمنية المتعاقبة، ويدركها العقل بالتلقي والقراءة وإعادة الإنتاج من خلا ل إعادة توظيفها أو تطويرها نحو توليد معارف ومفاهيم جديدة، والأمر نفسه بالنسبة للخطاب اللساني العربي الحديث الذي تغذّيه مرجعيات معرفية متعدّدة تنتمي إلى القديم في صورة التراث كما تنتمي إلى الفكر الغربي الحديث.

تكاد الممارسات اللسانية بأشكالها المتنوعة لا تخرج عن هذا الإطار العام الذي أصبح أرضية فكرية تؤطر أعمال الباحثين العرب المحدثين وتُوجّه آراءهم ومواقفهم في فضاء معرفيّ مشحون، تتجاذبه قضايا فكرية عامة، تَمثّلها البحثُ اللسانيُّ موضوعا ومنهجا وغايةً ، بداية بمسألة تحديد مجال الممارسة اللسانية من حيث المصطلح والمفهوم ، ثم من حيث الاهتمامات والمجالات وهو ما يعطي صورة لواقع هذه الجهود والأبحاث العلمية، وصولا إلى تحديد هوية هذه الممارسات التي باتت تشتغل من أجل مغزى التأسيس بحثا عن ذاتها بين المعطى التراثي التاريخي وبين تداعيات التجديد والحداثة.

* ناقشنا هذا الموضوع في جزء المدخل تحت عنوان: الخطاب اللّساني بين التلقي والممارسة.

1- اللّسانيات العربية :المصطلح والمفهوم:

«كلّ اللّغات تعيش مخاض تولّد الدّوال عندما تقتحمها مدلولات مستحدثة
بصرف النّظر عن سعي الجهاز اللّغوي إلى استيعاب المدلول الجديد»

[عبد السلام المسدي: قاموس اللّسانيات عربي-فرنسي/ فرنسي-عربي ص 20]

يُشير هذا المصطلح من خلال مُكوّناته: اللّسانيات/ العربية إلى الدراسة العلمية والموضوعية للّغة الإنسانية (العربية وغيرها) دراسة عامة تقوم على نمذجة اللّغات وبحث قوانينها وكشف أنساقها المختلفة في أشكال صورية تحكمها العموميات و الكلّيات المشتركة، واللّسانيات بمفهومها الحديث -كما نعلم- من العلوم الغربية التي تم نقلها إلى الثقافة العربية عن طريق نشاط الروّاد الأوائل الذين تلقّوا الدرس اللّساني في مختلف الجامعات الغربية (كمال بشر، محمود السّعران، تمام حسان ...وغيرهم)، فبفضل هؤلاء انتشر الفكر اللّساني بالتّرجمة والممارسة العملية من خلال دراسة اللّغة العربية بتوظيف المناهج اللّسانية ونقلها إلى القارئ العربي، وهذا النشاط في مجمله يطلق عليه عموما: بمصطلح اللّسانيات العربية.

لكن هذا المصطلح عرف توتّرًا و وضعًا غير مستقرٍ و لم يلقَ الإجماع عند الباحثين اللّسانيين العرب مما انجرّ عنه واقعٌ مضطربٌ اِنعكس سلبًا على البحث اللّساني ككلّ و هو ما جعل اللسانيات عندنا «تعاني مبدئيا ما تعانيه العلوم المُقترضة من مشكلات متعددة»[1]، و أبرز هذه المشكلات مشكلة التسمية أو ما يطلق عليه أزمة المصطلح، و في المجال اللساني تظهر هذه الإشكالية بحدّة طالما أن قضية الاصطلاح ترتبط باللغة و عن اللغة من جهة ، بالإضافة إلى صراع المفاهيم بين هذا الدّرس الوافد الجديد و الدرس التراثي القديم من جهة أخرى، ومن مظاهر كلّ ذلك « اختلاف الدارسين عندنا حول المصطلح الرئيس الدّال على هذا العلم أي اللّسانيات، فلقد بلغت المصطلحات المعربة أو المترجمة لمصطلح Linguistique ثلاثة وعشرون مصطلحا وفق ما أورده عبد السلام المسدي»[2]، و في هذا الصدد و في إطار فرض تسمية دون أخرى يؤكّد « مصطفى غلفان » أن مصطلح اللسانيات مبدئيا نقصد به ذلك الفكر اللّساني الذي ورد إلينا من الثقافة الغربية عن طريق الترجمة أو النقل أو النشر، فهو بذلك يرفض ضمنيا تسمية البحث اللغوي العربي القديم بمصطلح اللّسانيات حيث يقول « أما في

[1] أحمد محمد قدّور، اللّسانيات وآفاق الدرس اللّغوي، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 2001، ص 13.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الثقافة اللغوية العربية الحديثة فإن اللّسانيات ليست استمرارًا للبحث اللغوي العربي القديم بل وردت إلينا نتيجة الانفتاح المعرفي الذي عرفه العالم العربي منذ منتصف القرن التاسع عشر»[1]

وكأن بالباحث "مصطفى غلفان" يضع مصطلح اللسانيات العربية إزاء المدلول القاضي بأن النشاط اللساني العربي هو الذي أُنتج حديثا بغض النظر عن المادة اللسانية أو موضوعها أو سياقها، وإثر ذلك تتعدد المصطلحات الدالة على هذا المفهوم في الثقافة العربية والتي يذكر منها: «الدراسات اللغوية العربية الحديثة، اللغويات العربية الحديثة، الدرس اللساني العربي الحديث، التفكير العربي اللساني، اللسانيات العربية، لسانيات العربية»[2]، بنظرة تأملية لهذه المصطلحات ومكوناتها تتبين لنا أمور مختلفة تسم لنا طبيعة النشاط اللساني العربي وتوضح لنا ضمنيا اهتمامات اللسانيات العربية الحديثة من جهة، بالإضافة إلى اختلاف النظرة إلى اللسانيات بصفة عامة من حيث الموضوع والممارسة من جهة أخرى، فمن ناحية هي تسميات تنم عن جدّة اللسانيات إذ يطلق عليها بالدرس اللساني، حيث يشير هذا المفهوم إلى التوجه التطبيقي للسانيات بعد فعل التلقي والتوظيف أي التلقين والتعليم والتطبيق، ومن ناحية أخرى يشير مصطلح اللغويات إلى إشكالية جوهرية موازية تكرّس أزمة الاصطلاح وأزمة الموضوع كذلك، حيث يظهر الاختلاف جليًا في تبني الموضوع الحقيقي للممارسة اللسانية العربية أهو اللغة أم اللسان؟ وقد يكون الاختلاف هنا ناجم عن سوء الترجمة والنقل إلى اللغة العربية: أي نقل مصطلح "Langue " وهو موضوع اللسانيات إلى العربية وترجمته أحيانا بالمقابل العربي: اللّغة أو اللّسان .

أما مصطلح " التفكير العربي اللّساني" فنراه حسب التعريف السابق للسانيات العربية عند "مصطفى غلفان" غير مناسب بالنظر إلى أبعاد تسمية "التفكير" التي تشير ضمنيا إلى البدء والسبق في البحث اللّساني إن لم نقل «دلالة الإبداع في الأفكار اللّسانية» وهو مفهوم ينطبق أكثر على إبداعات الخليل بن أحمد الفراهيدي في وضع بحور الشعر وتفعيلاته مثلا، أو على مفاهيم النظم بين الألفاظ والمعاني عند "عبد القاهر الجرجاني"، وهو المصطلح الذي يُجانبه المنطق ويتحاشى ذكره أثناء الحديث عن النشاط اللّساني الحديث الذي يقوم على أفكار ومادة لسانية سائدة، وأمّا مصطلحا "اللسانيات العربية" و"لسانيات العربية" وهما الأكثر شيوعا مع هيمنة المصطلح الأول – حسب "مصطفى غلفان"–فإننا نعتقد أنّهما الأقرب والأنسب للدّلالة على ما يقتضيه المفهوم العام لمصطلح " اللّسانيات".

---

[1] مصطفى غلفان، اللسانيات العربية، أسئلة المنهج، ص 16.

[2] المرجع نفسه، ص41.

والأكيد أنّ هذا الواقع (تعدّد المصطلح لمفهوم واحد و في بيئة مشتركة لغويا مبدئيا) انجرّ عنه خلط على مستوى المفاهيم حيث كان من المفترض التواضع والاتّفاق على منهجية عملية من أجل تحديد المصطلح بدقة علمية حتى تستقيم الإحالات الدلالية للمصطلح ،مما يمكّن من فهمٍ حقيقيٍ للدرس اللّساني وكذا ممارسته بأسلوب آلي يتجاوز كلّ العقبات التي من شأنها الحدّ من بلوغ الأهداف الأساسية و الفعلية لعلم اللّسان على المستوى النظري و التطبيقي، و لكن تبدو هذه الإشكالية مستمرة إلى يومنا هذا، فرغم حصول الإجماع على تبنّي مصطلح "اللّسانيات" في نهاية القرن العشرين* إلّا أنّنا لازلنا نشهد تواتر هذه المصطلحات و أخرى، و بالأخص يبقى الصراع قائما بين مصطلح "اللّسانيات" و مصطلح "علم اللّغة" و هما الأكثر استعمالا مع ملاحظة الاختلاف بين "المغرب العربي" حيث يرد كثيرا توظيف المصطلح الأول، في حين يميل أهل الاختصاص في المشرق العربي إلى استعمال المصطلح الثاني "علم اللّغة " رغم الاختلاف البيّن بين دلالة المصطلحين، وعن دلالة مصطلح "اللّسانيات العربية" و مفهومه يذهب"مصطفى غلفان" إلى أنّه مصطلح يشير مبدئيا إلى كلّ « الكتابات العربية التي لها صلة بموضوع الدرس اللغوي العربي قديمه وحديثه »[1]، يمكن وصف هذا التعريف بأنه الغربال الذي يغطّي شمس الحقيقة المعرفية والتي كان على " مصطفى غلفان" أن يحجب بتعريفه هذا ولو نسبيا الأزمة المطروحة، فهو من جهة يقول بأن مصطلح "اللّسانيات" يطلق على الفكر اللّغوي الوارد إلينا من الغرب نافيا بذلك اِستعماله للدّلالة على البحث اللّغوي القديم، لكنّه بقوله هذا يؤكد تأزّم الوضع حيث يذهب إلى أن مصطلح "اللّسانيات" يقصد به الدرس اللّغوي القديم والحديث دون أن يقدّم لنا منافذ ملموسة للخروج من هذا الوضع نحو ثبتٍ علميٍّ لدلالة المصطلح.

ولا يسعنا في هذا الموقف إلّا أن نقول بأن اللّسانيات العربية الحديثة أضحت مجالا ضائعا أضاع سبيله بنفسه حِينَ غفل عن جدوى تحديد المصطلح بدقّة وعن غاية الاهتمام بالتعريف العلمي للنشاط اللّساني على مستوى التسمية أو على مستوى المفهوم، وهو ما نجم عنه ضياع الغاية من اللّسانيات وانفلات الجدوى من تطبيق الدرس اللّساني العام والخاص، ذلك أن اللّسانيات كعلم أقيم صرحُها بعد تحديد موضوعها ومنهجها، وآلية كل ذلك وضع مصطلحات خاصة بها « فالمصطلحات في كلّ علم

---

* حصل الإجماع على تبني مصطلح "اللّسانيات" منذ انعقاد ندوة اللّسانيات بتونس عام 1978، يُنظر: أحمد محمد قدّور، اللّسانيات وآفاق الدرس اللّغوي، ص14.

[1] مصطفى غلفان: اللّسانيات العربية، أسئلة المنهج، ص 43.

من العلوم هي بمثابة النواة المركزية التي يمتد بها مجال الإشعاع المعرفي و يترسّخ بها الاستقطاب الفكري»[1].

والأمر يتعقّد أكثر بالنسبة لعلم اللّسان الذي يرهن مجال فهمه واستيعابه بتحديد مصطلحاته خاصة في الثقافة العربية، حيث يحضر عامل التعدّد الثقافي والحضاري جرّاء امتداد الفكر القديم وحضوره بقوة وكذلك جرّاء الفكر الدخيل – حسب البعض – وسلطته وقوته وحداثته، وكلّ ذلك أفرز صراعًا مفاهيميا ساهم بشكل مباشر في عرقلة مسألة تكوين المصطلح المناسب وتأسيسه، وعن هذا الوضع المتأزّم يقدّم لنا الباحث «أحمد محمد قدّور» مقاربة لأهم الأسباب التي أدت إلى توليد هذه المشكلة والتي قسّمها إلى أسباب ترتبط "بالمصطلح العلمي العربي المحدث" بصفة عامة وإلى أسباب أخرى تتعلّق بالمصطلح اللّساني بعينه، نذكر منها:

– تحكم الوضع الفردي الاجتهادي في نشاط بناء المصطلح ووضعه.

– عدم الاتفاق على منهجية مشتركة في التعامل مع المصطلح.

– غياب فعالية التنسيق والعمل المشترك، وعدم الالتزام بخطة واحدة.

– تعدّد جهات التوجيه والمرجعية العلمية المعتمدة.

وفيما يخص المصطلح اللّساني تحديدًا يضيف:

– كثرة ما يُنشر مما أفرز بلبلة وتشتّتا.

– تعدّد مصادر المصطلح واختلافها.

– سوء استعمال المصطلحات اللّسانية إذ لا يُلتزم في ذلك بالمفاهيم المتفق عليها عند أهل الاختصاص.

– حداثة اللّسانيات ومصطلحاتها.

– اتساع المجال المعرفي للّسانيات ممّا فرض تعدّد الاستعمال، وهو ما أفرز لاحقا تضخّم الجهاز المصطلحي للّسانيات عددًا ونوعًا.[2]

والحال تحملنا هنا على تجاوز هذه المشكلة مرغمين وقسريا – في بحثنا هذا–نحو تحديد مفهوم مصطلح «اللّسانيات العربية» من أجل الوقوف عند اهتماماتها واتجاهاتها وواقعها:

---

[1] عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، ص126.

[2] يُنْظر: أحمد محمد قدّور، اللّسانيات وآفاق الدرس اللّغوي، ص 23،24،25.

أ-لسانيات العربية: وهي التي تتّخذ من اللّغة العربية موضوعا لدراستها ووصفها وتفسير بنيتها ومعرفة أسرارها وكشف طبيعتها أو هي التي «تهدف إلى الاشتغال باللّغة العربية ووصفها في نسقها القديم أو نسقها الحديث أو نسقها الوسيط»[1].

وبعبارة أخرى هي اللّسانيات التي" تتخذ من اللّغة العربية موضوعا وهدفا في مختلف مستوياتها"[2] وهذا يعني: أن هذا المصطلح يشير إلى الدراسات اللّسانية التي تدرس اللّغة العربية مادةً وموضوعًا ويسمّيها "الفاسي الفهري" بلسانيات الظواهر والتي تسعى على لسانه إلى «محاولة بناء أنحاء (أو أجزاء منها) للغة العربية الحالية، أو للهجات العربية الحالية، إلّا أنّ قليلًا جدّا من الأبحاث ما اهتم بنحو اللغة العربية القديمة، وهذا الاتجاه برمّته غير منتشر على كلّ حال في العالم العربي، بل جل متزعميه يوجدون في الغرب، أو درسوا هناك»[3]

يوحي هذا النص في عمقه إلى أهمية تحديد موضوع الدراسة في اللسانيات العربية التي تبدو وأنّها تعاني من صعوبة التأسيس وتحديد المفاهيم، إذ وقعت في صراعٍ بين الباحثين في بناء الأنحاء اللغوية بين العربية الحالية وبين العربية القديمة ، وهو تصوّر يجعلنا نقف موقف تساؤل من المسألة ؟ إذ ما نعرفه جميعا ولعلّ الأكثر وهو المتداول في البحوث العلمية الأكاديمية الحالية: أنّ العربية الحالية هي الفصحى، وهي تقريبا صورة للعربية القديمة، وتقريبا معظم الأبحاث هي مقاربات وتحليلات لهذه اللّغة، بالإضافة إلى نفور أهل الاختصاص- على الأقل في الوقت الراهن- من دراسة اللّهجات العربية لأسباب أو لأخرى و بذلك، ما يمكن قوله هنا هو الاكتفاء بتعريف لسانيات العربية ممّا يعني أنّها دراسة للعربية المكتوبة وليس المنطوقة وهي الفكرة التي ترفضها - نسبيا- اللّسانيات التي تمنح الأولوية للصوت المنطوق قبل الصوت المكتوب.

و انطلاقا ممّا سبق يمكن أن نعرّف مصطلح "لسانيات العربية" بالدراسة العلمية و الموضوعية للسان العربي في ذاته و من أجل ذاته، لكن هذه الإحالة الدلالية تبقى محدودة و غير مطلقة، و ذلك يعزى لا إلى مصطلح اللسانيات بل إلى إشكالية اللغة العربية موضوعا للدراسة اللسانية، وهنا إشكالية أخرى تطرح للنقاش انطلاقا مما هو سائد في الثقافة العربية حيث تمثل اللغة العربية من بين أبرز مقوّمات

---

[1] مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية، أسئلة المنهج، ص46.

[2] مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية الحديثة، ص 34.

[3] عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، ص 59.

الذات العربية حيث يقاس بها الانتماء و الولاء في أبعادهما الحضارية و التاريخية ، الروحية و الدينية، و حتى الفكرية، حيث تصنف الأفكار إلى عربية (أنتجها العقل العربي) وإلى أجنبية (من إنتاج الآخر) ، وأحيانا يكون ذلك مبالغة غير مبررة – علميًا – حين يقدَّس كلّ ما هو عربي – والعربية عنوان كلّ ذلك– ومن مظاهر كل ذلك اعتقاد البعض بقدسيّة العربية و اختلافها عن بقيّة اللّغات و تميّزها بل وانفرادها بخصائص نوعية أحيانًا، و هي كما نرى كلّها قضايا ذاتية تناهضها اللسانيات بما هي علم كلّي وعام، فاللّسانيات وهي تحاول النظر في اللّغة العربية بموضوعية تامّة تجد في سبيلها عقبات جمّة تُعقد من مأموريتها، و من ذلك صعوبة الفصل بين الذات و اللّغة، و هو الشرط الأول للعمل التجريدي في التفكير اللّساني العام، فعلى الرغم من ارتباط اللّغة بالذات و بالواقع أيضا يجب أثناء الممارسة العلمية فصلها وعزلها من أجل وصفها و تحليلها في مقاربة علمية تجعلها في مرتبة واحدة مع سائر اللّغات، وحينئذٍ يتمّ كشف طبيعتها و خصائصها و قوانينها التي تشترك فيها مع تلك اللّغات، وكما يقول أندري مارتيني: « عندما نرى كم هو طبيعي و مفيد للإنسان أن يحدّد بين لغته و الواقع، نكتشف مدى الجهد العقلي الذي وجب بذله للفصل بينهما وجعل كل واحد منهما موضوع دراسة»[1]

و ماهو مسلّم به هو كون اللّغة العربية لغة بشرية وظاهرة طبيعية، ممّا يعني أنّها ظاهرة عامّة كلّية تحتاج باستمرار لوصف خارجي– عبر تحديد فكري – أداته المنهج اللّساني، وأمام هذا الوضع لا يمكن مطلقا نكران العلاقة بين اللّغة العربية والبحث اللّساني الذي يرمي في مداه الأقصى وصف الألسن البشرية بهدف كشف طبيعتها وبحث علاقتها بالفكر، وبالتالي بالإنسان، عبر استقصاء النماذج اللّسانية المختلفة، و في هذا السّياق نجد " عبد السلام المسدي "يُشيدُ – بثقة و ثبات – باللّغة العربية و إمكاناتها العالمية لتكون نموذجا لسانيا يُمثّل بقية الألسنة حيث يقول بأنّ اللّسانيات علم : « يقف اليوم في منعطف حاسم إذ يمرّ بلحظة معرفية حرجة ذلك أنّه يبحث عن أنموذج من الألسنة الطبيعية يمدُّه بما لا تستطيع اللّغات العالمية السائدة الآن أن تمدّه به على الوجه الأكمل، وإنّنا لعلى يقين جازم بأن اللّغة العربية مؤهلة تمام التأهيل للاضطلاع بهذه المهمّة الدقيقة»[2]

وما نراه هاهنا هو ضرورة إحقاق العلم (اللّسانيات) أولًا لأنّ الإشكال لا يكمن في اللّغة العربية بحدّ ذاتها فهي لغة طبيعية كسائر اللّغات، كما أنّ اللّسانيات تدرس اللّهجات واللّغات الراقية والبائدة والحيّة وحتى اللّغات المبتذلة على حدّ سواء، دونما أيّ تمييز طالما أن هذه الأشكال اللّغوية تستعمل

---

[1] أندريه مارتيني، مبادئ ألسنية عامة، ص 05.

[2] عبد السلام المسدي، العربية والإعراب، ص 63.

لنقل الأفكار في حلقات الكلام (التواصل)، وطالما أنها عبارة عن أنساق و أنظمة تكوّنها مجموعة من الوحدات (العلامات) تنمّ عن العالم الفكري للمتخاطبين، فالمشكلة إذن تكمن في المنهج والآليات والطرائق من جهة ، وفي شروط التطبيق والمقاربة / التحليل من جهة أخرى، ولعلّ أبرز هذه الشروط هو التحلّي بالموضوعية إزاء العلم أولًا ثمّ إزاء الموضوع ثانيا، وبهذا الشرط تبطل حجّة أولئك الذين يرفضون اللّسانيات من باب عدم ملاءمة قوانينها و نماذجها للّغة العربية ، وهم يرون – حسب مصطفى غلفان– أنّ« تطبيق النظريات اللّسانية المعاصرة على اللّغة العربية ليس أكثر من إسقاط نحو الانجليزية على نحو اللّغة العربية»[1].

وبالنظر إلى كنه هذه الحجّة و طبيعة المعرفة اللّسانية التي تتميّز بالشمولية والمشتركة ندرك الطابع الذاتي في هذا الموقف طالما أن اللّسانيات تدرس القوانين العامة المستنبطة من خلال دراسة ألسنة مختلفة، واللّسانيات المكتوبة باللّغة الفرنسية أو الانجليزية أو العربية لا يعني بالضرورة أنّها تقنين لتلك اللّغات فحسب، فقد تختلف لغة الوصف عن لغة المادة المدروسة ، لكن تبقى النتائج ثابتة علميا طالما تحرّت قوانين المنهج اللّساني العام و بهذا لا يوجد مسوّغ علمي لنكران العلاقة بين اللّسانيات و اللّغة العربية ذلك أن اللّسانيات كما يقول "مازن الوعر":« عبارة عن قوانين ومعايير مستنبطة من دراسة اللّغات البشرية المتساوية، وهذه المبادئ و القوانين إنّما هي أكثر دقة وشمولية وعلمية من تلك القوانين التي تخص كلّ لغة من لغات العالم، ولا يمكن للعربية أن تكون طفرة خارجة عن هذا القانون العلمي للفهم إلّا إذا أراد المرء تقديسها وعزلها عن حركة الحضارة الإنسانية»[2]، و في الحقيقة: لا يُعقل من الناحية العلمية وضع فجوة بين لغة بشرية و بين دراستها دراسة علمية ، والسّعي لمقاربتها وفق مبادئ تشترك فيها مع عدد من اللّغات، واللّغة العربية « بصفتها عربية لا يعني أنها تنفرد بخصائص لا توجد في لغات أخرى، بل لا نكاد نجد ظاهرة في اللّغة العربية إلّا ووجدنا مثيلا لها في لغة أو لغات أخرى»[3] وما يترجم هذا التصوّر هو كونها لغة طبيعية نسقية تواصلية تُوظّفُ صوتيا و دلاليا وفق نظامٍ قواعديّ يضمن لها شرط تبادل الأفكار في إطار ما يسمّى بدارة التخاطب، أي أنّها تُستعمَل علاماتيا للتدليل على المخزون الفكري للناطقين بها، ولا يمكن أن تتنافى مع مقولة اللّسانيات التي تؤكد أنّ اللّغة نظام من العلامات تستعمل لنقل الأفكار، وتطبيق اللّسانيات على اللّغة العربية من شأنه أن يساهم في «إغناء

---

1 مصطفى غلفان، اللسانيات العربية، أسئلة المنهج، ص 33.

2 حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة، أسئلة المنهج، ص 33.

3 نعمان عبد الحميد بوقرة، الدراسات اللّسانية في المملكة العربية السعودية، دراسة وصفية تأصيلية في ضوء التلقي العربي للمناهج اللّسانية الحديثة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1،2011، ص 20.

لسانيات العربية في وصفها الجديد للّغة العربية وبالتّالي تزويد الثقافة العربية بمعين نظري ومنهجي جديد بعيدًا عن أي إسقاط أو تقليد أعمى »[1]، وإثر هذه المقاربة اللّسانية تتطوّر اللّغة العربية حيث تمدّها بتصورات نظرية و عملية عن طبيعتها و حقائقها و بآليات منهجية جديدة مما يسمح لاحقا بتكوّن معرفة لسانية خالصة تجعل منها نموذجا لسانيا عاما.

ب-اللّسانيات العربية: هي لسانيات تهتم بوصف النشاط اللّساني حول لغة من اللّغات وهي «ذات طابع مجال مختلف وأوسع إذ يمكن أن تشمل ما هو مكتوب من اللّسانيات الأجنبية، وقد نقصد باللّسانيات العربية ماهو موجود من تصوّر عربي للظاهرة اللّغوية»[2]، أي أنّها لسانيات تشتغل تقريبا بالتنظير العام عن اللّغات وتشمل: «كلّ ما يكتب في اللّسانيات باللّغة العربية سواء تعلق الأمر باللّسانيات العامة أو لسانيات العربية أو لسانيات لغة من اللّغات الطبيعية»[3]

فهذا المصطلح يشير إلى مختلف البحوث والخطابات اللّسانية التي تتضمن معرفة لسانية تتعلق إمّا بالمبادئ العامة أو بنتائج تطبيق اللّسانيات على اللّغة العربية أو بالحديث عن الإنتاج اللّساني في الثقافات الأخرى من خلال وصفه أو تحليله أو نقله (ترجمته) إلى الثقافة العربية وهنا يمكن أن نميّز -حسب ما يذهب إليه حافظ إسماعيلي علوي وأمحمد الملاخ-في الكتابات اللّسانية العربية بين ثلاثة خطابات:[4]

1- كتابة نقدية عامة: موضوعها الكتابة اللّسانية العربية بشكل شمولي، حيث يُهتمُّ في هذا الصنف باللّسانيات العربية في عُموميتها دون تمييزٍ بين نماذجها واتجاهاتها.
2- كتابة نقدية خاصة :تتجه صوب أحد الاتجاهات اللّسانية أو أحد اللّسانين، كأن يتناول البحث واقع الدرس الصوتي عند العرب أو التطرّق إلى بعض الجهود والممارسات اللّسانية عند باحث لساني معين (أحمد المتوكّل، أحمد مختار عمر، الفاسي الفهري، المسدي، عبد الرحمان الحاج صالح ...وغيرهم).

---

1 مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية، أسئلة المنهج، ص 37.

2 مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية الحديثة، ص 34.

3 مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية، أسئلة المنهج، ص 47.

4 يُنْظر: حافظ إسماعيلي علوي، أمحمد الملاخ، قضايا إبستيمولوجية في اللّسانيات، ص 187 وما بعدها.

ويمكن إدراج في هذا الصنف ما يسمّيه البعض باللّسانيات التمهيدية والتي تهتم بشرح ونقل ما «تقدّمه النظريات اللّسانية الحديثة من مبادئ جديدة في دراسة اللّغة البشرية بصفة عامة ومناهج تحليل اللّغات الخاصة... قصد تيسير المعرفة اللّسانية للقارئ العربي وتقريبها منه»[1]، ومن ذلك تبسيط مفاهيم البنيوية والوظيفية والتوليدية والتحويلية والتداولية.

3- كتابة لسانية نقدية مؤسّسة: و تهدف إلى إعمال النظر في الكتابة اللّسانية العربية ومثل هذه الأعمال نذكر: جهود رياض قاسم الذي تتبّع جهود اللّغويين في لبنان (البحث اللّغوي الحديث في العالم العربي)، وكذا جهود الفاسي الفهري في كتابه: اللّسانيات و اللّغة العربية بالإضافة إلى كتاب "مراجعات لسانية" لـ" حمزة بن قبلان المزيني "و"مصطفى غلفان" من خلال مؤلفه " اللّسانيات العربية الحديثة " و " اللّسانيات العربية أسئلة المنهج"، هذا و يضاف إليها كل أعمال عبد الرحمان الحاج صالح في وصفه للجهود اللّغوية عند العرب.

من خلال ما سبق يتبيّن لنا أن مصطلح "اللّسانيات العربية" يدلّ على ما يمكن تسميته بالخطاب اللّساني العربي الذي يتضمن معرفة لسانية عامة أو خاصة تقوم على رؤى ومواقف لسانية تنتمي إلى البيئة الثقافية العربية أو غيرها، وبعبارة أخرى كلّ ما ينتج عن اللّسانيات عند العرب بغض النظر عن موضوع البحث (الخطاب) اللّساني.

---

[1] مصطفى غلفان: اللّسانيات العربية، أسئلة المنهج، ص 62.

2-واقع اللّسانيات العربية من خلال آراء بعض الباحثين:

«تكمن الأزمة عندما يظهر تناقض في سيرورة المطابقة بين النظرية والتجربة...ولكن الأزمة هنا هي أزمة الفلسفات، لا أزمة العلم، لأنّ العلم سرعان ما يجد في داخله وسائل حلّ مشكلات تطوّره حتّى وإن اقتضى منه ذلك إعادة بناء جذرية لأسسه ومبادئه»

[محمد هشام: تكوين الممارسة الابستيمولوجية عند باشلار، ص 111]

تتحدّد ملامح البحث اللّساني من خلال نتائجه وتأثيرها ، ومن خلال فعاليته ميدانيا من جهة ، وكذا من كُثرة اِستعماله واتساع رقعة ممارسته وتوظيفه من جهة أخرى ، ومن مظاهر كلّ ذلك تطوّره ورُقيه على المستوى الفكري (النظري) أو التطبيقي، ومرآة ذلك هو تقدّم و تطوّر مختلف المجالات التي تستفيد ممّا يتوصل إليه البحث اللّساني و نخصّ بالذّكر: تطوّر اللّغة ورقيّها ثبتًا واستعمالًا وانتشارًا، تطوّر المجال التعليمي و ازدهاره، نموّ الوعي اللّغوي و الفكري – على مستوى الإنتاج والتلقي معًا – لمختلف الخطابات اللّغوية(السياسية، الدّينية، الإعلامية، الاجتماعية، التربوية والبيداغوجية...إلخ) الإقبال النّوعي على دراسة و قراءة هذه البحوث لما لها من آثار ايجابية و مقنعة علميًا و عمليًا في حياة الفرد والجماعة و حتّى الدّول ككلّ، و كلّ هذه الأمور يعكسها لنا الواقع المباشر الذي يقدّم لنا – من خلال ملاحظته واستقراء ملامحه ووصف معطياته– صورة لمستوى الدّرس اللّغوي/ اللّساني العربي ، أو ما يعبّر عنه بواقع اللّسانيات العربية، و هو الموضوع الذي نَوَدُّ النظر فيه من خلال آراء بعض الباحثين – في التخصّص– و لعلّ ما يبرّر لنا الحديث عن هذا الموضوع ما يعانيه الباحث أو القارئ العربي بصفة عامة من توتّر– غير مبرر و غير مفهوم أحيانًا –في مجال البحث اللّساني في الثقافة العربية لأسباب كثيرة تختلف باختلاف المواقف، أو بالأحرى تختلف من باحث لآخر* .

يتحدث " إسماعيلي علوي وأمحمد الملاخ " عن هذا الواقع بوصفه بالسلبي أحيانا وبالمعاناة أحيانا أخرى، ومظهر كلّ ذلك هو غياب الجدّية والممارسة الفعلية للنشاط اللّساني «وأكثر الدّراسات التي طُبقت على أنّها دراسات حديثة هي في الواقع دراسات تقليدية تُساق فيها المعلومات والنظرات والآراء، دون

---

*وحسبنا هنا ونحن نذكر آراء بعض الباحثين نسبية آرائهم التي لا تعبّر سوى عن تصوّراتهم الخاصة، وذكرها لا يعني–في الغالب – الاعتقاد بها بقدر ما يعني نقل الواقع على لسان أهله، بمعنى أنّنا – وفي إطار هذا البحث – وعلى محدودية المعرفة اللّسانية المحصّلة لدينا وكذا عدم الإحاطة بمجمل البحوث اللّسانية العربية على كثرتها، يتعذّر علينا – على الأقلّ في الوقت الراهن–الحديث عن هذا الواقع برأي خاص وثابت بحجة علمية.

غربلة أو تمحيص... وكأنها فقدت عُنصر التجديد»[1]، ومن السمات السلبية لإنتاج العرب المحدثين يذكر:

– ما يسمّى بالسرقات: أي ترجمة المفاهيم من لغة أجنبية ما، ثمّ نسبه إلى نفسه دون الإشارة إلى المصدر الأساس أو ترجمة ما ترجمه الآخرون وادّعاء الملكية له.

– الترجمة غير الجيّدة: وذلك نتيجة " لعدم الإلمام الكافي بالعلم أو عدم القدرة على صياغته بلغة عربية سليمة وكذا الفوضى في استعمال المصطلحات".

– الادّعاء بأسبقية الحديث عن موضوع ما، أو التفكير فيه وصياغته بصورة ما والحقيقة هي عكس ذلك فهو لا يعدو كونه استلابا من هنا وهناك.

– التّشكيك في الآخرين وتغيير المواقف بسرعة دون أن يكون ذلك نتيجة لاقتناعٍ.[2]

وعن واقع اللّسانيات والتحدّيات التي ينبغي مواجهتها من أجل إحقاق نفسها وتطوير ذاتها وموضوعها ومنهجها يذكران جملة من الحقائق منها:

أ– تعاني اللّسانيات العربية من إشكالية التراكم، حيث لا تزال الأعمال اللّسانية العربية حبيسة الظواهر الموصوفة التقليدية سواءً في التركيب أو الصرف أو المعجم أو الدّلالة، وهي كلّها معطيات ظلّت تتراوح في : « دائرة المعطيات المكررة، والمتداولة، ولم تستطع النفاذ إلى معطيات جديدة »[3]، ممّا فوّت فرصة مُواكبة التطوّرات الراهنة التي تشهدها اللّسانيات حديثا من خلال التقاطع المعرفي الذي تشكّله مع مجالات علمية أخرى كعلم الأحياء و العلوم المعرفية والرياضيات و المعالجة الآلية للّغة، وهو التقاطع الذي جعل اللّسانيات تجدّد حقل الاكتشافات ومجالات التفسير وتعيد بناء تصوّراتها– فلا مجال هنا للكلام المكرّر – حسب رأي " اسماعيلي علوي و أمحمد الملاخ".

ب–واقع آخر تعاني منه اللّسانيات العربية حديثا وهو الاشتغال بشكل انفرادي وغياب التنسيق والعمل الجماعي في إطار ما يسمّى بالعمل المؤسساتي المنظّم ضمن المخابر والغرف العلمية وغيرها من التنظيمات التي من شأنها دفع عجلة التطوّر الذي ينتج عنه المصادقة على الموضوع (المدوّنة) والمنهج

---

[1] حافظ إسماعيلي علوي، أمحمد الملاخ، قضايا إبستيمولوجية في اللّسانيات، ص 188.

[2] يُنظر: المرجع نفسه، ص 196.

[3] محمد عابد الجابري: التراث ومشكل المنهج، ص 71، نقلا عن: حافظ اسماعيلي علوي، وأمحمد الملاخ، قضايا إبستيمولوجية في اللّسانيات، ص 304،305.

والآليات والأهداف والآفاق بصفة مشتركة، وهو ما يسمّى بالتقاليد المؤسّساتية لممارسة العلم وهي (التقاليد) التي «لم ترسّخ بالشكل الكافي في المجتمعات العربية لأسباب هيكلية وتنظيمية وتكوينية ومادية وسياسية...».

ولا يمكن للسانيات العربية أن تتموقع في راهنية البحث اللّساني المعاصر إلّا ضمن هذه الخريطة المعرفية الجديدة لكي يكون لها إسهام ذا دلالة – يضيف الباحثان –.

ج- تتطلّب كل ممارسة لسانية الإحاطة بالمرجعيات العلمية و المعرفية و الفلسفية التي سبقت المفاهيم والمعرفة والنتائج الحالية من أجل الوصول إلى تحديد أمثل لأبعاد المعرفة المنتجة وتفسير صحيح لها و لأدواتها و قوانينها، ويعدّ هذا الاستحضار المعرفي من أدبيات الممارسات العلمية على اختلاف تخصصّاتها وهو الجانب الغائب في الممارسة اللّسانية العربية – حسب رأيهما- ممّا يجعلها تنخرط «انخراطا سطحيا» في إنتاج المعرفة اللّسانية وبذلك أصبح البحث اللّساني العربي «مبتورًا» لأنّه أضحى غير قادرٍ على التطوير الذي يأتي من « القدرة على الامتلاك المعرفي للخلفيات الاستدلالية الكامنة وراء إنتاج الآلة الواصفة » في اللّسانيات العربية، فنحن اليوم عندما نتلقى الدرس اللّساني فنحن نتلقى المعلومة النهائية المباشرة دون الإشارة إلى أصولها التاريخية، الأنطولوجية وإلى خلفياتها المعرفية التي سبقتها ومن ذلك نذكر : مفهوم النسق، البنية ، النظام، الإسناد، العامل، الحذف، التعدّي، الدلالة السياقية و غير السياقية...الخ [1]

وعن الموضوع نفسه (واقع اللّسانيات العربية) نجد "عبد السلام المسدي "يصف لنا الخطاب اللّساني العربي بأنّه خطاب يُعاني من التخلّف مُقارنة بالخطاب اللّساني الآخر إذ يقول: «يُلاحَظُ باستغراب وحيرة تخلّف ركب الفكر العربي في حلبة عُلوم اللّسان»[2]، وهو إذ لم يذكر مستوى التخلّف وموضوع التأخر: في المعرفة؟ أم في المنهج؟ أو النتائج والممارسة ككلّ؟ يُؤكد ضمنيا على تبعية الخطاب اللّساني العربي للفكر الآخر، وفي تحسّسه ومقاربته لهذا الموضوع يُقدّم لنا بعض العقبات التي تسببت في هذا الوضع وعرقلت مسار البحث اللّساني العربي والتي نذكر منها:

---

[1] يُنظر: حافظ اسماعيلي علوي، وأمحمد الملاخ، قضايا إبستيمولوجية في اللّسانيات، ص 305-309.

[2] عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللّسانيات، ص 231.

– موقف الباحث العربي تجاه التراث إذ يعدّه إرثا مكتملا شاملا لا يحتاج لإعادة النظر، فالشخص العربي عموما بحكم تعقيداته الحضارية والثقافية لديه «رؤية من القداسة تجاه لغته النوعية وتجاه عملية درس اللّغة ذاتها كما نشأ سياج من المحظورات ترسّخت بموجبه عُقد الاستغناء» [1]، وهذا (العائق) سببه هو: «عدم تيسّر الاطلاع على حقائق علوم اللّسان في العصر الحديث» [2]

– الخلط بين الوصفية والمعيارية في المعرفة اللّسانية، وتمسّك العرب بالنظرة المعيارية المتوارثة منذ القديم (فقه اللّغة) مع العلم بأنّ «اللّسانيات تنبذ كلّ موقف معياري من اللّغة فهي تُمسك عن إصدار الأحكام وعن التقييم سواءً ما كان منه في ذلك مدحًا أو تهجينًا، لأنها لا تستند إلى تصنيفات الخطأ والصواب، ولا إلى مقولة الحسن والقبيح»[3] ويُعزَى هذا الأمر إلى تقديس التراث من جهة وتقديس اللّغة العربية من جهة أخرى، وذلك خوفا من التطوّر والانسلاخ والزيغ عن الأصل والتاريخ والحضارة.

– السبب الآخر الذي ساهم في إعاقة النهضة اللّسانية في أوساطنا العلمية والأدبية والثقافية وحتى الرسمية، هو عدم فهم موضوع بل مادة اللّسانيات، فظنًّا منهم بأنّ اللّسانيات تهتم أولًا وآخرًا باللّهجات ونظرًا لتحسّسهم من هذه المسألة وخوفًا على قُدسيّة نمطهم اللّغوي الموروث غضُّوا البصر والبصيرة عن اللّسانيات [4]

– أمّا المعضلة الجوهرية التي تُعيق نهضة البحث اللّساني العربي – حسب المسدي –ف «تتمثل في لغة البحث اللّساني العربي...فكثير من البحاثة العرب في حقول اللّسانيات يعمدون عن وعي واختيار إلى الكتابة بلغة أجنبية وتكاد هذه الظاهرة أن تكون عامة»[5] ويصفهم "المسدي" بمن «لا ينتصر له فكر سليم بل هو في إحدى منزلتين إمّا قاصر الظّن وإمّا غير خالص السّريرة»[6]

من خلال هذه الآراء " للمسدي" يتّضح لنا مدى تأزّم الوضع، إذ يَطرح لنا إشكالا ثقافيا قبل أن يكون منهجيًا علميًا، فهو يُلمّح إلى ضعف العربية وعدم تأهيلها للممارسة العلمية عند أولئك الذين يختارون عن وعي اللّغات الأخرى كما أنّه يُعمّم هذه الظاهرة وكأنّنا هنا نتحسّس نوعا من التعصّب أو

---

[1] عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللّسانيات ، ص 232.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] المرجع نفسه، ص 233.

[4] يُنظر: المرجع نفسه، ص 235.

[5] المرجع نفسه، ص 236.

[6] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

التهجّم (النقد) غير البناء واللّاعِلمي في وصفه لهم بالقصور من جهة وتشويش في السريرة من جهة أخرى، وهي أحكام ذاتية لا يمكن أن تتأسّس على أدلّة علمية. فعلى قدر أهمية لغة البحث، تبقى وسيلة لنقل الأفكار وتقديمها في هيئة علمٍ كُلّي وعام يهم كلّ البشرية بغض النظر عن انتمائهم اللّغوي، كما أنّ بحث اللّسان بحثا علميا وتقنينه وتعميم النتائج لا يتأثر بلغة الكتابة طالما أنّ المعرفة المنتجة سليمة ولا يمكن أن يكون هذا تهرّبًا من المسؤولية وسعيا نحو نيل الرّضى من غيره «سادة العلم» كما يرى![1]

وقريبًا من رأي " المسدي" في مقاربة أسباب تخلّف ركب اللّسانيات العربية نجد الباحث "خليفة الميساوي" يصف لنا ما كتب في مجال الدّراسات اللّسانية العربية بأنّها: « كُتُب في أغلب الأحيان تكرّر بعضها أو تقدّم ما جاء في اللّسانيات الغربية من أفكار جاهزة يغلب عليها سوء الفهم و عدم دقة الترجمة، و بذلك بقيت الدراسات اللّسانية في الوطن العربي ضعيفة لا تلبّي حاجة اللّسان العربي إليها في معالجة قضاياه الداخلية و تطبيقها على المجالات الإبداعية و الاجتماعية الأخرى، و لهذه الأسباب يبقى اللّسان العربي يُعاني من مشكلات رئيسية عطّلت تطوّره ودراسته دراسة علمية موضوعية».[2]

فالباحث "خليفة الميساوي" يؤكّد هنا على تبعية الدرس اللّساني العربي لغيره، وكذا على ضعف الإنتاج في هذا المجال وكلّ ذلك انعكس سلبًا على اللّسان العربي الذي يحتاج إلى مقاربة علمية تنبع من جوهره وعالمه الخاص، وفي إطار المعرفة اللّسانية العامة والشاملة.

ومن علماء اللّغة ممّن تحدّث عن واقع الدراسات اللّسانية العربية " محمود السعران" الذي يعترف بالواقع المتأزّم للدرس اللّغوي العربي حين يدعو إلى جملة من الحلول من أجل النهوض بهذا الدّرس، وفي سبيل ذلك ينبغي:

– أن تكون الكتابة باللّغة العربية ولن يكون ذلك إلّا " بوضع مصطلح هذا العلم بالعربية "، ذلك أن اللّغة ترتبط بالفكر وبنمطه وطريقته، فتبنّي مصطلح ما يعني تبني بطريقة آلية لمفاهيمه ومعانيه. ممّا قد يوقع الباحث العربي في متاهة الخلط و الفوضى و البلبلة – على حد تعبير "محمود السعران»–"فعلم اللّغة يتضمن تصوّرات لم تقم في أذهان لُغويِّي العرب و قد لا يصلح التعبير عنها بمصطلحات عربية تَرَسَّخَت

[1] يُنظر: عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللّسانيات، ص 237.

[2] خليفة الميساوي، المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم، ص، 25،26.

دلالاتها و تطوّرت، و قد يكون من الخيّر تجنّب استعمالها حتى لا يختلط معناها الأصيل بالمعنى الحديث الذي يُراد أن تدل عليه »[1]

– ومن الصعوبات التي على الباحث العربي أن يذللها – كما يقول – "إزالة الأوهام" الراسخة في عقولنا نتيجة دراستنا لجوانب من النشاط اللّغوي العربي القديم، ومن هذه الأوهام:

- أن القارئ العربي سيشرع في قراءة هذا العلم الجديد وفي ذهنه "مسلّمات" لا يسلّم بها هذا العلم.
- عدم التمييز بين الدّراسة الوصفية والدّراسة التاريخية للّغة.
- ومن أخطر الأوهام (حسب السّعران): التصور الخاطئ للعامية وابتذالها مقارنة بالفصحى، وعدم قابليتها للدّراسة اللّغوية بحجّة أنّها "منحطّة" أو صورة فاسدة من الكلام العربي " الفصيح" " الصحيح" ... إلخ
- ومن الأوهام العظيمة: عدم التفريق بين «النّحو» و «اللّغة» التي يدرسون نحوها [2]

يبدو لنا الوضع من خلال هذه المقاربة لأهمّ صعوبات البحث اللّساني العربي وعقباته أنّ الأمر أكثر تعقيدا، إذ يرتبط بالجانب المنهجي قبل المعرفي، ذلك أن عدم القدرة على التمييز بين المنهج العلمي الوصفي واختلاطه بالمعياري من جهة وصعوبة تحديد الموضوع الحقيقي للدّرس اللّساني ومادته من جهة أخرى أفرز ما يُسمّى بالبلبلة المعرفية، وأمام حدود اللّسانيات وشروطها الصارمة لم يستطع بعد البحث اللّساني العربي – وفي ظلّ غياب هذه الشروط–أن يرتقي بنفسه إلى مجال مضاهاة الفكر اللّساني العام. وهو ما تسبّب في ضعفه وتخلّفه وعدم قدرته على مواكبة المستجدات اللّسانية، بالإضافة إلى عامل التهميش الذي يعانيه إذ يعتبر من العلوم الكمالية – حسب ما يذهب إليه الباحث " الطيب البكوش"–والذي يرجع أسباب هذا الوضع إلى: [3]

– غياب النظرة الاستراتيجية وعدم أخذ البعد التنموي للدراسات اللّسانية بعين الاعتبار في مستويات القرار المحلّي والإقليمي.

---

[1] يُنظر: محمود السعران، علم اللّغة، مقدّمة للقارئ العربي، ص 31-35.

[2] يُنظر: المرجع نفسه، ص 35-38.

[3] يُنظر: حافظ اسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللّغة، أسئلة اللّسانيات، ص 74.

– نقص الترجمة الجيّدة التي تمكّن من مواكبة التطوّر العلمي.

– ضعف الجانب التنظيري الذي يُسهم في التأسيس العلمي والمعرفي.

– غياب المشغل اللّساني ضمن المشاغل السياسية العامة وفي صلب المخططات الإنمائية.

يمكن تلخيص هذه الأسباب في مشكل الوعي وغياب الإرادة وعدم الاكتراث من جهة، و كذلك في مشكل سقوط عنصر القيمة لدى الفرد العربي بصفة عامة، وهي مشاكل على الأصح عقبات تعاني منها المجتمعات العربية في كافة المجالات و الميادين و بالأخص مجال العلم و تمثّلاته النظرية والتطبيقية خاصة، و هو ما نجم عنه تضييق دائرة العلم و انحصارها على ذوي الاختصاص فحسب، وليس أدّل على ذلك من واقع البحث اللّساني العربي و الذي على الرغم من ارتباطه بشتّى العلوم وبنمط التفكير وبعامل اللّغة – التي تمثّل معلما من معالم نهضة الدول و مقوّماتها و ثوابتها– وكذا ارتباط كلّ ذلك بحياة الأفراد والمجتمعات في مختلف مظاهر الحياة العلمية و الثقافية والتعليمية والحضارية إلّا أنّ الأمر بقي حبيس الرفوف والمكتبات والمدرّجات و الندوات والملتقيات...الخ، دون مدّ جسر التفاعل إلى المحيط الخارجي حيث ينعكس فيه مستوى البحث و تظهر آثاره في مقاربة مشاكل الواقع وقضاياه وأحداثه، فإحداث هذه التوأمة المشتركة بين البحث اللّساني والمحيط العام يحتاج إلى نضج في مستوى الوعي وفي مستوى الإرادة السياسية التي تؤطّر و تنظّم و تخطّط و توفّر مختلف الإمكانات البشرية و المادية و كلّ ما يمكن المساهمة في عملية ترقية مثل هذه البحوث التي من شأنها أن تحسّن من مستوى التّفكير النّوعي الذي يشتغل باستمرار من أجل مقاربة أسئلة الواقع واستفهاماته التي لا تكاد تنتهي مطلقا، وتعدّ العودة إلى هذا المستوى (الميدان) من أجل التفكير والعمل معًا: الرّهان الذي ينبغي أن يتبناه النشاط اللّساني في البيئة العربية و هو ما يدعو إليه " عبد القادر الفاسي الفهري" صراحةً في قوله: « لابد للّسانيين الشباب أن يتشبّثوا بالمنهج العلمي و البحث العلمي وأن لا يخالجهم شك في أن الثورة المعرفية والثورة العلمية هي المخرج الوحيد من التخلّف و التدهور، و أنّ لهم مكانًا في هذه الثورة... ويمكن لشبابنا وعلمائنا أن يلعبوا دورًا هامًا في هذه القاطرة التي يمكن أن تحوّل المجتمع من مجتمع جهل وتخلّف و فقدان للقيم إلى مجتمع متشبثٍ بهذه القيم »[1]

[1] حافظ اسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللّغة، أسئلة اللّسانيات، ص 154.

ولعلّ بهذا التوجّه العلمي تحدث النقلة النوعية في الخطاب اللّساني العربي الذي يحتاج فعلا إلى رؤية جديدة تأخذ بعين الاعتبار عوامل الأزمة ومسبباتها، وتراعي في الوقت نفسه متطلبات الواقع وتحدّياته في سبيل إعادة تنشيط حركية اللّسانيات العربية بما يساهم في تجاوز الأزمة التي عرقلت إلى يومنا هذا حدوث النهضة وانطلاقها.

يعالج " مصطفى غلفان" هذه الإشكالية (واقع اللّسانيات العربية) بإسهاب في ثنايا مؤلفاته العديدة من خلال قراءة في آراء و مواقف لسانية لمجموعة من الباحثين اللّسانيين العرب، وخلال ذلك يعرض لنا قراءته الخاصة وتصوّره للموضوع و إشكالاته المختلفة، وفي كلّ موقف ومقام يصف فيه الخطاب اللّساني العربي يشير إلى واقعه المتوتر مُرجعا ذلك إلى أزمة في الأسس والمنطلقات والقواعد المنهجية حيث يقول: «إنّ المشكل الذي تعاني منه العديد من الدراسات اللّغوية العربية هو افتقادها الأساس المنهجي الذي يفترض أن يُستَمَّدَ من النظرية اللّسانية العامّة »[1]

فالباحث هنا يعترف بتأزم الوضع وتعقّد مسألة الدّرس اللّساني العربي الذي يفتقد إلى أهمّ شرط من شروط التأسيس و هو ما يرتبط أساسا بالمنهج أو العمل المنهجي والذي ينظّم النشاط اللّساني بداية من تحديد الأسس والمنطلق مرورا بتحديد الموضوع و الغاية من دراسته وصولا إلى وضع القواعد العامة للممارسة اللّسانية، فالعمل الذي يستند إلى منهج واضح ومضبوط على مستوى المفاهيم و المصطلحات والآليات يستحيل معه الانحراف الفكري والوقوع في متاهة الضياع في إشكالات معرفية تُفقد ذلك العمل الأساس الواقعي و المنطقي، فاللّسانيات العربية في غياب تبنّيها للمنهج المؤسّس علميًا – حسب مصطفى غلفان – تبقى تُعاني بين الأخذ و الردّ دون التوجّه المُباشر نحو تحديد مسارها اللّغوي وموضوعها المفترض دراسته، و من أزمات كلّ ذلك: « ادّعاء العلمية أو المنهجية، وهذه الظاهرة تأخذ أشكالًا متعددةً من متصوّر خاطئ للفرضيات العلمية إلى تصوّر خاطئ لما يُعتبر تطبيقا ما »[2]

وإذا افترضنا مسبقا بأن علم اللّسان العام قد تأسّس على أسس علمية بصفة مطلقة، فالنتيجة أنّ البحث اللّساني الخاص للغة من اللّغات عليه الانقياد بهذه الأسس حتى وإن كان ذلك قسريا و بتكييفها حسب ما يقتضيه واقع اللّسان الخاص و يُعدّ هذا من الشروط المنهجية لقيام ما يسمّى باللّسانيات العربية مع ما يتطلبه ذلك من العقلنة في التعامل مع علم اللّسان العام من جهة و مع الموروث اللّغوي من جهة

---

[1] مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية، أسئلة المنهج، ص 07.

[2] المرجع نفسه، ص 13.

أخرى، فالمفترض علميًا هو أن يكون « الاختيار الفكري والمنهجي الذي يناسب وضعنا اللّغوي الراهن و يجب أن يؤخذ بعد التمحيص أيّا كان المصدر والمنطلق »[1]، والتمحيص هنا عمل فكري بحدّ ذاته، يتطلب التوفّر على قدرٍ معيّن من أدوات منهجية وعملية تسمح بإجراء نقد علميّ لأسس الفكر في مرجعياته ومبادئه العامة، فاللّسانيات منهج وعمل في الوقت نفسه ؛أي أنّها منهج نظري يستفيد من النماذج اللّغوية المختلفة، و هو منهجٌ عمليّ يُحاول اختبار جدواها وإمكاناتها النظرية والمنهجية بالنسبة للّغة العربية حسب "مصطفى غلفان" الذي يؤكّد في مواقف عدّة أن اللّسانيات العربية إذ تعاني من غموض الممارسة فذلك يُعزى إلى غموض في المنهج، مما خلق أزمةً حقيقية، مظهرها المباشر هو التبعية الفكرية وعدم الاستقلالية، فلا يزال الخطاب اللّساني العربي يبحث عن نفسه و يسعى إلى تحديد نفسه بتجاوز الخطاب المزدوج، والخطوة الأولى في هذا المسار هو ضرورة تحديد المنهج وكذا تحديد الموضوع الفعلي للدّرس اللّساني العربي بمعنى أنّ « شرط إمكان وجود لسانيات عربية مرتبط نظريا ومنهجيا بمدى قدرتها على اكتشاف الموضوع الخاص بها و هو اللّغة العربية أو إحدى لهجاتها باعتبارها معطى قابلًا للتحليل والبحث فيها»[2]

والحديث عن إشكالية المنهج والموضوع هو حديث عن العلم وعن أسسه ومساره ومبادئه، فالعلم يتأسّس منهجيا ويتحرك بأدوات عملية صارمة في خطوات ينظّمها المنهج بمعطياته وخصائصه وغايته، والنهاية هي الوقوف عند مبادئ كليّة و ثابتة تمثل شروطا وقواعد عامة تسمح بمعالجة القضايا المطروحة ومقاربتها انطلاقا ممّا تطرحه هذه الأخيرة من تساؤلات و إشكالات تستدعي بنفسها العقل ليفكر فيها ويجد إجابات مبرهن عليها علميا تكشف لنا عن طبيعة الموضوع الحقيقي المدروس ، وبعيدًا عن هذا المسار يصعب الحديث عن العلم وعن قيامه في قطر من الأقطار ، والشأن نفسه بالنسبة للبيئة العربية التي تحتاج إلى إعادة النظر في طريقة تناول القضايا والظواهر الموجودة أولا ثم البحث عمّا يُشكل فعلا قضية شائكة تحتاج إلى النظر وإلى إعادة هيكلتها وتأسيسها وتنظيمها وتطويرها وفق ما يتطلّبه السياق العام، و لعلّ هذا المسار أنسب وأكثر ملاءمة للبحث اللّساني العربي الذي يتوجب عليه أولا و قبل كلّ شيء أن يتحسّس الإشكالات المطروحة في الميدان ليطرح في شأنها إشكالات موازية و تساؤلات علمية تؤدي إلى فتح المجال لبحثها علميًا ،و هو ما يسمح لاحقا بتأسيسٍ فعليٍّ لخطاب لساني علمي، ذلك

---

1 مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية، أسئلة المنهج، ص 53.

2 المرجع نفسه، ص 66.

أنّ« الإحساس بالإشكالات (حسب باشلار) هو ذاته علامة متميّزة للفكر العلمي الحقيقي، والمعرفة تبدأ بالتساؤل عن طبيعة الأشياء، ليس ذلك التساؤل العقيم عن الأصل والفرع للأشياء و لنشأتها وإنّما التساؤل عن كنه الموضوعات التي تبدو ملامحها ذات أبعاد إشكالية»[1]

ووفق هذه الرؤية، ونظرا لغيابها في البحث اللّساني العربي يصف "مصطفى غلفان" واقع اللّسانيات بالأزمة وبالضعف، كما يصفها في موضع آخر بالغموض وببعيد المنال وكذا بالبعد عن حقيقة علم اللّسانيات وأيضا بالعزلة، حيث يقول: «اللّسانيات في ثقافتنا العربية ما تزال ترفًا فكريا ... ما يزال البحث اللّساني نوعا من الألغاز والكلام غير المفهوم ومجالا محدودا لا يدخله إلّا قلة قليلة من الدارسين»[2]، هو واقع يزداد في التأزّم يوما بعد يوم في ظل غياب الوعي بالأزمة وبانعكاساتها السلبية على التفكير اللّساني من جهة ،وعلى مستوى الموضوع (اللّغة المدروسة) من جهة أخرى، ولا أدلّ على ذلك النفور الجماعي من ولوج هذا التخصّص باسم " عدم جدوى مثل هذه الدراسات"، فعلى مستوى الجامعة مثلا حيث النخبة و حضور العقل المفكّر الذي من المفترض إثارة الإشكالات و تحفيز العقل للاشتغال من أجل خلق جوّ فكريّ يسوده منطق البحث العلمي القائم على مبدأ التنسيق وضبط الأعمال والغايات وتحديد الأطر الكبرى وفق متطلبات الواقع و تحديات العصر وكذلك وفق منطق التّطور العلمي العام يبقى هذا المطلب مفقودًا في البحث اللّساني العلمي والأكاديمي و هو ما تسبب في توتره و ضياعه بين سلبية التراكم و غياب الجدية ، وأحيانا يصل به الأمر إلى متاهة الاستهزاء بعامل القيم و هو ما انجرّ عنه تزايد المطلب المادي و الكمّي في التقييم و التصنيف، و لا حبّذا هذا الوضع و نحن أحوج الأمم إلى إعادة بعث روح التفكير العلمي الجاد والنّوعي ذي النجاعة والفعالية من أجل إعادة بناء أفق جديدة للبحث اللّساني في البيئة العربية ، تلك الأفق التي تبدو منغلقة على ذاتها لأسباب عديدة يرجِح أبرزها "مصطفى غلفان" فيما يلي: [3]

– عدم تحديد الموضوع الوحيد للّسانيات (اللّغة العربية في ذاتها ولذاتها) في صورتها الراهنة إذ «إنّنا لا نجد تعاملا فعليا مع اللّغة العربية في وضعيتها الراهنة ومعطياتها الجديدة... إنّ الكتابة اللّسانية

---

[1] يُنظر: مصطفى غلفان، اللّسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، ص 18.

[2] حافظ اسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللّغة، أسئلة اللّسانيات، ص 254.

[3] يُنظر: مصطفى غلفان: اللّسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ص، ص 23،24.

العربية ما فتئت تتناول نفس المعطيات والوقائع باعتمادها نفس الأمثلة والشواهد الموجودة في كتب النحو القديمة».

– النظرة غير الموضوعية للّغة العربية (تقديس الذّات للعربية).

– ربط الموروث اللّغوي العربي بأحدث النظريات اللّسانية.

– غياب الإطار المنهجي المنسق في العمل والبحث اللّساني.

– التجاهل لأحدث التطوّرات في مجال الفكر اللّساني عند الغرب.

– الاهتمام بقضايا خارجية هامشية لا تُعدّ من صميم البحث اللّساني (مسألة نشأة النحو، أساتذة سيبويه...الخ)

من خلال هذه القراءة من "مصطفى غلفان" لأهمّ أسباب تخلّف البحث اللّساني العربي، نلمس الواقع المرير الذي يعاني منه البحث اللساني العربي والذي نراه أكثر تأزّما ممّا وصفه، فالقول بأنّ سبب الأزمة عائد إلى النظرة السلبية للّغة العربية من خلال تقديسها ودراستها وفقا للنّماذج النحوية القديمة بعيدا عن معطيات الدرس اللّساني الحديث عند الغرب تصوّر لا يحيط بعمق القضية، ذلك أنّ هذه الأسباب على تعدّدها لا يمكن أن تكون السبب الرئيسي وراء تأزم البحث اللّساني العربي ، فالإشكالية أعمق وأشدّ تعقيدا إذ ترتبط في الجوهر بالجهاز المفاهيمي الكلّي عند الفرد العربي وبشخصيته التي تأثرت على مرّ السنين بقواعد الإملاء الروحي و الفكري و الوجداني و بالترسيخ السلبي لمفاهيم العقل والذات والآخر والحرية الفكرية وكذا لشروط ممارسة الحياة، وأحيانا سيادة موضوع المغالطات الفكرية والعلمية لشتّى أنواع الأفكار والمفاهيم والاعتقادات والسلوكات المادية والنوعية، كلّ هذا أنتج واقعًا مُزريا صادَر ضوابط التفكير العلمي السليم للعقل العربي الذي تحوّل إلى أداة تُؤمن بما يُملى عليها بشكل سلبيّ ممّا جعله يصاب أحيانا بالعمى الفكري الذي يعرف الحقائق لكنّه يرفض إحقاقها وينفر ويتهرّب من مناقشتها بل و يبقى عاجزا عن ذلك، وفي داخله راحة ذهنية و درجة من الرّضى بهذا الواقع، وهو الوضع الذي جعل من الفرد العربي لا يؤمن بنفسه و بإمكاناته و قدراته في البحث والعمل و التفكير وإيجاد الحقائق وكشفها بنفسه دون اللجوء إلى الآخر، هذا الأخير يكون في صورة القديم الموروث أو الجديد عند الغرب وهذا بعينه أزمة حقيقية يصعب فكّ شفرتها – على الأقلّ في الوقت الراهن وفي المجال اللّساني تحديدًا –.

إنّ تغيير هذا الوضع من أجل تجاوز الأزمة يتطلّب تغليب العقل في التعامل مع المواقف والإشكالات المطروحة بغية إعادة بناء الشبكة المفاهيمية العامة والتي تحتاج إلى إعادة النظر في أسس التفكير وأسس الممارسات الفكرية (العمل) على الصعيد الثقافي والسياسي والإيديولوجي والفلسفي

والاجتماعي والنفسي، وهي تقريبا المجالات والمنطلقات العامة التي تؤطّر وتوجّه الفكر اللّساني بصفة عامة، و كلّ ذلك يكون بفتح الحوار الجاد حول إرساء القواعد العامة لهذه المجالات بما يسمح بتكوين الفرد الفعّال المنتج للفكر قبل كل شيء، ذلك أنّ بلوغ هذه الغاية يسمح من جهة أخرى بمنْهَجة الحياة بكلّ معطياتها و عناصرها فكريا وعمليا، و هذه مسألة أخرى وإشكالية فرعية أخرى تفرض نفسها بقوة إذ تُعدُّ بمثابة الأساس القاعدي لبناء الفكر وتكوين المفاهيم وترسيخها وتلقينها للأفراد بأساليب منهجية تخضع لسلطة الضبط و التقييم و التنظيم من أجل ضمان النتائج، فالأساس المنهجي معيار عام و مبدأ ضروري للنشاط العقلي أو السلوك المادي، والتفكير بدون منهج يُنتج فكرًا تائها لا يعرف الحدود، ويجهل البداية و النهاية، و لعلّ هذا الأساس هو ما ينقص البحث اللّساني العربي الذي ضيّع شرط الأساس المنهجي حينما ضيّع نفسه بين ثنايا فكر الآخر، ممّا دفعه إلى أسلوب الاستهلاك المباشر للنتائج الموجودة والنظريات السائدة دون الاهتمام بكيفية التأسيس والتكوين، وعن هذا الأمر يتحدّث "مصطفى غلفان" في قراءته لواقع اللّسانيات، عن أسباب أخرى تتعلّق تحديدا بأسس فكرية ومنهجية و يوجزها فيما يلي: [1]

– هيمنة سلطة لغوية عتيقة اكتسبت مناعتها من التاريخ.

– بنية فكرية عامة غرضها الابتعاد على الوضع المتخلّف لواقع اللغة العربية.

– تبرير التبعية اللّغوية للقديم أو للغرب من خلال مقولة «صعوبة النحو والعربية».

– أزمة الفكر العربي عامة والمتجلّية في البحث المستمر عن الهويّة.

ولعلّ هذا السبب الأخير (البحث المستمر عن الهوية)– حسب اعتقادنا الخاص– أقرب الأسباب وأصحّها في تبرير ما يُعاني منه فعلا البحث اللّساني عندنا، و هو مظهر من مظاهر الفكر العربي عموما الذي يعاني – حسب محمد عابد الجابري – من: « هيمنة التراث على العقلية العربية...و حضور الغير بشكل مكثف في حياتنا الفكرية... والغير هنا هو الغرب »[2]، و بالحق يكاد جلّ الباحثين اللّسانيين العرب يجمعون على أن هذه المسألة (الصراع بين القديم الموروث والجديد المنقول هي السمة البارزة للنشاط اللّساني العربي الحديث ، ويجعلونها إشكالية عصرية ترمي بأبعادها السلبية – على الدوام– على منظومة البحث اللّساني العربي وتجعل منه مجالًا يبحث باستمرار عن مكانته وهويته، ذلك أنّه لا يزال يعاني من عامل الشكّ في ذاته إذ يلجأ في كل مناسبة إلى غيره باحثًا عمّا يُمكّنه من مواجهة مختلف

---

[1] يُنظر: مصطفى غلفان: اللّسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ص 27.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المواقف معتبرًا ذلك مُسوّغا نفعيًا (براغماتيا) يسمح له بالتفكير والإنتاج (العمل) في قضية من القضايا المطروحة، وضمن هذا السياق العام نشأت اللّسانيات العربية الحديثة، وهو ما تذهب إليه الباحثة "فاطمة الهاشمي بكوش" حيث ترى أن نشأة اللّسانيات العربية اِرتبطت بجدلية العلاقة بل الصراع بين الأنا والآخر وهي (اللّسانيات) بالضرورة نتاج هذا الإشكال الثقافي (الأنا/الآخر)، ومظهر من مظاهره [1].

يمكن القول: إنّ هذا الجوّ الفكري والثقافي السائد والذي تأثرت به اللّسانيات كثيرًا هو الذي وجّه مسارات البحث اللّساني وتحكّم في ممارسات الباحثين وأثّر إلى حدّ ما في طبيعة الخطابات اللّسانية المنتجَة والتي رغم ضوابط المعرفة اللّسانية العامة وصرامة شروطها إلّا أنّها لم تستطع الخروج عن مسارين أو اتّجاهين: اِتجاه يُنصف التراث إذ تنحصر جلّ مقولاته تقريبا في شرح هذا الأخير والعمل على تبسيطه و إعادة بعثه وإحيائه، واتجاه ثانٍ فضّل تجاوزه من أجل تبنّي الفكر اللّساني الغربي بداعي الحداثة وحتمية التجديد، ونظرًا لحضور هذه المسألة بقوة في أعمال كثير من اللّسانيين العرب وإصرارهم في كلّ موقف على إثارة هذه القضية من جهة، و نظرًا لموضوع بحثنا الذي يحاول النظر في الخطاب اللّساني عند " عبد الرحمان الحاج صالح" والذي كان خطابه تتويجًا لهذه الإشكالية، ارتأينا الحديث عنها بغية الوقوف عند تصوّر أنصار التراث لطبيعة الخطاب اللّساني من ناحية و كذا محاولة ملامسة أسباب دعوة الفريق الآخر لتجاوزه بحجة تداعيات الحداثة والتطوّر العلمي من ناحية أخرى.

---

[1] يُنظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللّساني العربي الحديث، ص 03.

3-اللّسانيات العربية وصراع الهوية:

3-1: اللّسانيات العربية ومسألة التراث: قراءة في الموضوع:

[عن فيرث: «لقد نشأت الدّراسات الصوتية ونمت في أحضان لغتين مقدّستين العربية والسنسكريتية»]

(بشر كمال، دراسات في علم اللّغة، القاهرة، 1973، ص 59)

يرتبط الخطاب اللّساني بطبيعته بمادة معرفية موجودة بالقوة، تُشكّل له ما يمكن تسميته بالتمثّلات، والتي يستحضرها في كلّ موقف يثيره و يدفع به- لسبب أو لآخر - إلى الدّفاع عنها وتعزيزها وبناء معارف وتصوّرات جديدة، حيث يشعر في كلّ مناسبة بالحاجة إلى العودة إليها وبضرورة التقيّد بها بحكم الانتماء الفكري والثقافي أو الامتداد التاريخي والحضاري وأحيانا الإيديولوجي، ممّا يشكّل بالنسبة له (الخطاب) أو صاحبه بنيةً أو نسقًا فكريا عامًا ورثه عن عقل سابق أنتج له تلك التمثّلات في صورة أرضية معرفية قاعدية تحيط به حيثما كان، و يشعر بالانجذاب اللاواعي نحوها ،ليجد نفسه في حيّز تلك الحمولة الموروثة: يحويها ويحتويها، يفكر بها وعنها، يشتغل فيها ومن أجلها، يسعى للحفاظ عليها من خلال إعمال الفكر فيها بالنظر والقراءة والتحليل والشرح والنقد والمقارنة بغية تثمينها وتقييمها وتحيينها و في سبيل تطويرها وتوريثها.

وفي هذا الإطار وضمن هذه الأبعاد يشتغل كثير من اللّسانيين العرب المحدثين الذين وجّهوا بصيرتهم واهتمامهم صوب التراث الفكري واللّغوي العربي، وجعلوا منه مرجعًا بل مصدرًا وموضوعًا وهدفًا لممارستهم اللّسانية، تلك الممارسات أنتجت خطابات تضمنت جوهريا قضية علاقة البحث اللّساني العربي بالقديم أو التراث، وعن تداعيات هذا التوجة نحو التراث وأسبابه، وعن موضوع وأهداف ومهام ما يُسمّى بـ "لسانيات التراث "فضّلنا تقديم قراءة عن المسألة من باب مقتضى البحث وموضوعه، والبداية تكون بتحديد مفهوم التراث وأهميته.

تحيل كلمة "تراث" حسب معجم العلوم الإنسانية إلى: «إرثٍ ضاعَ أصلُه، وضاعت في ليل الزمان، إنّ التراث هو ما نقومُ به أو ما نعتقده، لأنّ الأجداد فعلوه أو آمنوا به»[1]

يمثّل التراث حسب هذا النص فضاءً عمليًا و مجالًا عقائديا يبرّر للإنسان في الحاضر سلوكاته و توجّهاته الفكرية، ورغم أنّه غير موجود بالنسبة لهذا الإنسان ولا يعرف مصدره ولا نشأته بسبب ضياعه

[1] جان فرانسوا دورتيه، معجم العلوم الإنسانية، تر: جورج كتوره، ص 214.

عبر التاريخ ،إلّا أنّه بحكم الممارسة الآلية يشعر بحضوره المستمر وبامتزاجه بقوة في حياته الآنية، وهذا يكفي –حسبه– ليثبت حقيقته ووجوده، فالفعل يُنمُّ عن التحقّق ،والاعتقاد يُحيل إلى الصرامة والوجوب والثبات و الديمومة وربّما التقديس، ولعلّ هذا الجانب (الاعتقاد) أصعب، كونه مرتبط بالروح والعقل معًا، وكلّ ما ينبع عنهما يُصبح أمرًا ثابتًا و مُقدّسًا يصعب على العقل إزاحته والتّصرّف فيه من جديد، ومن هذه الزاوية تكتسي قضية "التراث" أهميتها في الوجود وقيمتها عبر الزمان والمكان، ولذلك يُوصف التّراث بأنّه « أداة مريحة لتثبيت كلّ إرث ثقافي لم يتطرّق الشكّ إلى أصالته، فالتقاليد الوطنية والإقليمية و الإثنية والعائلية هي تقاليد لا يمكن المسّ بها، ذلك أنّه يُعتقد أنّها تحمل هويّة من يملكها، أو هي تمثّل حياتهم الجماعية »[1]، ويمكن النّظر إلى مسألة التراث – حسب هذا التصوّر– بنظرة نفعية حجاجية، ذلك أنه ذريعة يُثبت بها الانتماء التاريخي على الصعيد الثقافي والحضاري، يبدو الارتباط هنا واضح بين الفعل/ الأثر سواءً كان ماديا أو نوعيًا من جهة، وبين الزّمن (التاريخ) من جهة أخرى، وكلّ شيء يحدث داخل دائرة الزمن قُيِّد في صفحات التاريخ الذي يمتد قسريًا إلى الزمن الرّاهن، وبالتالي يعرّف "التراث" بكونه منتوجا ثقافيا بكلّ أبعاده (الحضارية والدينية والاجتماعية...) يمتدّ أثره عبر الخط الزمني بفعل التناسل الفكري (الذهني) والوجداني والفعلي لدى البشر، وهذا يعني أن التراث يتضمّن فكرة السبق الزمني إذ ينتمي إلى مرحلة انتهى مداها، على أن آثاره جرّها الزمنُ إلى الحاضر، فهو« في الحدود العامّة ينتهي بالأصل إلى مرحلة، أو مراحل تاريخية سابقة من الوجود الاجتماعي في المنطقة حتّى وإن امتدت فعاليته – على نحو من الأنحاء– إلى المرحلة التاريخية الرّاهنة »[2]

وقد يتركّز عنصر الزمن في مقولة التراث إلى حدّ الكثافة قد تصعب عملية فرزها وتصنيفها لتحديد البداية أو النهاية، وهو ما يخلق ما يُسمّى بالتراكم (الزمني)، وهو ما يذهب إليه "محمد أركون" حسب ما ينقله الباحث "رفيق البوحسيني":« يُمكن النظر إلى أيِّ تراث على أنّه مجموعة متراكمة متلاحقة من العصور والحقب الزمنية، إنّ هذه القرون المتطاولة متراتبة بَعضها فوق بعضها الآخر كطبقات الأرض الجيولوجية أو الأركيولوجية »[3] و ما يمكن فهمه هنا هو قوّة التراث و صلابته و قدرته على المقاومة

---

[1] جان فرانسوا دورتيه، معجم العلوم الإنسانية، تر: جورج كتوره، ص 215.

[2] رفعت سلام، بحثا عن التراث العربي، "نظرة نقدية منهجية"، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط1، 1989، ص 235.

[3] محمد أركون، الفكر الإسلامي، قراءة علمية، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، 1997، ص 10، نقلًا عن: رفيق البوحسيني، معالم نظرية للفكر اللغوي المعاصر، ص 28.

ضدّ جميع المتغيرات الطبيعية والإنسانية على مرّ السنين، وكأنّه طاقة مستمرة تحيط بالإنسان الذي يجد نفسه محاصرا بتراثه من خلال سلوكاته الفكرية والمادية، وما نفهمه كذلك هو وبِعُمقٍ البصيرة هو درجة قيمة مُكوّن " التراث" في تكوين الإنسان، أو بالأحرى شخصيته التي تُبنى على عناصر متشابكة موزّعة على مرّ الأيام يكتسبها الإنسان على شكل مفاهيم إدراكية بفضل حياته الجماعية، فالتراث إذن حضارة و مجد إذْ يُمثّل الماضي الذي يُعدُّ حاضرنا نتيجة لآثاره ووقائعه ومخلّفاته المتراكمة ، وهو بهذا الشكل « ذخيرة قوميّة يمكن اكتشافها و استغلالها و استثمارها من أجل إعادة بناء الإنسان وعلاقته بالأرض و هما حجرا عثرة اللتان تتحطّم عَليهما كلّ جهود البلاد النامية في التطوّر والتنمية... التراث هو الماضي»[1]

بالإضافة إلى عنصر الزمن نجد حضور الإنسان بعقله وفكره، و كذا حضور "المكان" كفضاء مادي ليكمّلا معًا عناصر "التراث" أو العوامل التي أنتجته [الإنسان، الزمن، المكان] ،ونظرا لطبيعة هذه المكوّنات أو العناصر يمكن لنا أن نختزل مقولة التراث في المُكوّن " الإنساني" بصفته العامل الذي يؤثر في العناصر الأخرى، لنقول عنه بأنّه: « عمل أو إنجاز إنساني خالص ، الإنسان هو الصانع وهو السيّد و هو المُتَمَثَّل وهو المُورّث للآتي من بعده »[2] و لعلّ هذا الارتباط بين الإنسان والتراث هو ما أكسب هذا الأخير قيمة معرفية جديرة ببحثها وجعلها موضوعا للدّراسة والاكتشاف.

و بهذه القيمة المُضَافة نجد حديثا بليغا عن التراث في "الموسوعة النظرية الثقافية" والذي مفاده أنّ: « الأعمال المدرجة في التراث الفني المعتمد تُمثّل أرقى مظاهر التعبير عن لغة معيّنة أو عن شخصية ثقافية أو أمّة ما...وبما يتضمنه التراث من أفكار مسبقة عن طبيعة الذاتية الإنسانية والإبداع الإنساني »[3] ،وما كانت هذه القيمة لتتأكّد لولا اقتران التراث بتجربة الإنسان و بحياته السابقة و بماضيه حيث ينقل لنا التصوّرات الإنسانية السابقة والإبداعات الفكرية الخالدة التي تركت بصماتها في ذاكرة التاريخ، و هذا كلّه يسمح بفهم الإنسان بكلّ مظاهره وأبعاده عبر مختلف العصور، وهذا مسوّغ كافٍ لفكّ شفراته و كشف أسراره، و الحكم نفسه بالنسبة للتراث العربي الذي يصفه "عبد السلام المسدي" بأنّه

---

[1] يُنظر: كميل الحاج، تصدّع العقل العربي المعاصر أو الصدام الصاعق مع الحداثة في الواقع المعرفي والسياسي والثقافي والحضاري العربي، ص 157.

[2] – المرجع نفسه، ص 167.

[3] ينظر: أندرو إدجار وبيتر سيد جويك، موسوعة النظرية الثقافية، تر: هناء الجوهري، ص، ص 163،164.

« ذو عُمق إنساني على مستوى التاريخ الأشمل ... (لأنه) انبنى على استيعاب الروافد السابقة إيّاه، إذ قد استفاد من كلّ ما توفر لديه عندئذٍ من مناهل التراث الإنساني: تمثّل ثمار المواريث الهندية والفارسية واليونانية... وبذلك اكتسب بُعدًا إنسانيًا كان به حلقة تواصل و اِمتداد على مساق الحضارة البشرية »[1]

وعلى أهمية وقيمة التراث إذ يساهم في البناء الحضاري والفكري للإنسان كما يساهم في الحفاظ على إنسانيته على امتداد العصور، نجده يمارس من جهة أخرى سلطة قوية على إرادة الإنسان الذي يسعى دائما إلى مطاوعته من أجل فهمه وإدراكه والقبض على حدوده، ولن يكون له ذلك إلّا بالإقبال عليه ومواجهته وتحليله وتصنيفه، وهنا تتبين له أشكال التراث وأنواعه ومستوياته.

وبالنسبة للتراث اللّغوي (العربي) فإنّنا نقصد به ما أنتج باللّغة العربية عن لغة الضاد من قبل اللّغويين والنّحاة القدامى الذين ضبطوا العربية الفصحى وقعّدوا قوانينها وظواهرها بعد وصفها وتحليلها. فكان هذا التراث «إمّا معطيات اللّغة الموصوفة، وإمّا مفاهيم وصفية أو أصول وتأمّلات»[2]

فالقدماء كان لهم نظرٌ في لغة القرآن وتأمّلٌ في نموذج "العربية"، فسجّلوا في ثنايا آثارهم الفكرية واللّغوية آراءهم وملاحظاتهم وتأويلاتهم، وعن هذه الحقائق يتحدّث "مصطفى غلفان" على لسان "الفاسي الفهري" حيث يقول: جاء التراث" إمّا معطيات اللّغة الموصوفة، هي هنا اللّغة العربية القديمة، قد تكون صالحة في حالة السعي لبناء نَحوٍ لهذه اللّغة القديمة، وإمّا أنّه نسق من المفاهيم الوصفية التي تُشكّل نسقا فكريا قابلا لأن تكون موضوعا لتأريخ الفكر»[3]

يحتاج الإنسان باستمرار إلى عمليات التأصيل و البحث عن أنطولوجيا المسار الفكري سواءً اللّغوي أو العلمي بصفة عامة أو حتّى الفلسفي، لما لذلك من أهمية في فهم ما هو موجود، فلا مناص للباحث العلمي و هو يناقش مسألة من المسائل الفكرية المطروحة أمام السؤال العقلي أن يبحث عن جذور الإرهاصات والبداية الأولى و التّطوّر والنتائج و الظروف و العوامل التي غذّت الإنتاج الفكري السابق، وهذا كلّه يعطي مصداقية للتأويلات المنهجية والمعرفية للبنى العلمية الحالية، فبحث الروافد الأولى يضع الراهن في أرضية سليمة تبنى عليها المعارف والعلوم، و لعلّ من أجل هذا يلجأ الكثير من

---

[1] عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللّسانيات، ص 32.
[2] عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيات واللّغة العربية، ص 60.
[3] مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية، أسئلة المنهج، ص 110.

الدارسين و الباحثين (في مجال اللّغة خاصة) إلى التراث الذي يمثّل بالنسبة إليهم : تاريخ و مرجع ومصدر حسب ما يذهب إليه "أحمد المتوكل" إذ يشرح ذلك في قوله:

– التراث تاريخ يُمثّل حقبة هامة من تطوّر الفكر اللّغوي الإنساني ... ويحصل التعامل معه في اتجاهين

أ–إمّا أن يكون حاضرًا في تحصيل المعارف اللّسانية الحديثة.

ب–أو أن يُرجع إليه على سبيل تأصيل ما أُكتُسِب من هذه المعارف.

– التراث مرجع: يُرجع إليه لتقديم ولتغذية الحُجج اللّغوية ودعمها.

– التراث مصدر : بمعنى اتخاذ التراث مرجعا للبحث (الوظيفي) العربي الحديث، وذلك بتفعيله ثم توظيفه واستثماره بالأخذ منه كلّما دعت الضرورة إلى ذلك.[1]

الإشكال المطروح هنا: هل هذا مسوّغ عقليّ مُقنع للجوء إلى التراث (اللّغوي) وجعله الأصل الذي يغذّي لنا أفكارنا عن اللّغة وظواهرها وقوانينها؟ وهل يستطيع الباحث أن يكتفي – في مجال بحثه اللّغوي–بمعطيات هذا التراث؟ أم أنّ هذا العمل والقصد تتحكّم فيه رغبات ودوافع ذاتية هي حبيسة إرادة الباحث وتوجّهاته ومعتقداته؟ ، في هذا الشأن نجد "المسدي" يُبالغ في تعظيم المقصد نحو التراث حيث يقول: « التراث العربي جزء من التراث الإنساني فهو إذن ملك مشاع بين رواد المعرفة البشرية، و حرام أن يظلّ مغلقَ الأبواب أمام بصائرهم، فبقراءتنا للتراث العربي لا نقدّم فحسب خدمة لميراثنا ولا نقدّم جميلا لذواتنا فقط، و إنّما نغدق على الفكر الإنساني بوابلٍ من الإسهام، فتتحوّل علاقتنا بعلم اللّسان الحديث تحوّلا طبيعيا من مركز الخصيم إلى موقع النصير »[2]

يبدو لنا التراث –حسب هذا النص–بمثابة المعلم التاريخي الذي يظلّ شاهدًا باستمرار على العطاء الإنساني والذي نلجأ إليه على الدّوام من أجل تقديم العرفان – حسب المسدي–ممّا يُشعرنا بالفخر والاعتزاز ليس على المستوى الشخصي(الذوات) فحسب بل حتى على المستوى العام إذ ننقل لهم هذه التجربة التي تستطيع المشاركة في إنتاجية البحوث العلمية الحديثة، وحينئذ يمكن الحديث عن التموقُع الإيجابي للتراث (العربي).

وقد يكون هذا الأمر من أهم المسوّغات و أبرزها من بين تلك الأسباب العديدة التي تجعل أهل الفكر بصفة عامة يعودون إلى الماضي و يتمسّكون بما ورثوه من أسلافهم ممّا قد يفكّ عنهم صراع

---

[1] يُنظر: حافظ اسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللّغة، أسئلة اللّسانيات، ص، ص 44–45.

[2] عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللّسانيات، ص 34.

الهوية الذي يعاني منه "العرب" على غرار بقية الشعوب و هم يواجهون مسألة الحداثة ، وعن هذا يضيف " عبد السلام المسدي " موقفا آخرًا يُؤكّد من خلاله إمكانية تحوّل التراث إلى بديل نوعيّ أمام تداعيات الحداثة و اضطراب أفُقها، حيث يقول: « إنّ مقولة الحداثة عند العرب اليوم أغزر طرافة وأكثر إخصابا إذ تتنزّل لديهم متفاعلة مع اقتضاء آخر يقوم مقام البديل في التفكير المعاصر، وهذا الاقتضاء مداره قضية التراث من حيث هو يدعوهم اليوم إلى "قراءته" »[1]

وإثر ذلك تتحوّل الممارسة الفكرية التي تستند إلى "التراث" منطلقا ومرجعًا معرفيًا إلى عمل تأسيسي يسمح بالمبادرة إلى فتح أفقٍ جديدة تقوم على مبدأ الاستثمار على الموجود من أجل بناء أطرٍ جديدة يحذوها التجديد والتطوّر، فالعودة إلى التراث و قراءته والانطلاق منه قد يكون أيضا سببًا في بناء المستقبل و ليس تأخيرا له، حسب "المسدي" الذي يدعم موقفه هذا في موضع آخر حين يقول بأن مقولة التراث « تستند عند عامة المفكّرين العرب إلى مبدأ ثقافي منه تستسقي شرعيتها و صلابتها في التأثير و التجاوز، وهي بهذا الاعتبار لحظة البدء في خلق الفكر العربي المعاصر والمتميّز، فلا غرابة أن تعدّ قراءة التراث تأسيسًا للمستقبل على أصولِ الماضي بما يسمح ببعث الجديد عبر إحياء المكتسب» [2]

والحقيقة أن التراث بمكانته و قيمته لا يحتاج إلى التذرّع بأسباب مقنعة من أجل العودة إليه، فحمولته الفكرية وأبعاده الإنسانية أمر يتعدّى منطق الاستدلال و تقديم الحُجج، ممّا يفرض على العقل على الدّوام توجيه الاهتمام من محاولة كشفه و إثباته و تأكيده إلى كيفية جعله عنصرًا من عناصر الحاضر و عاملًا من عوامل بناء المستقبل خاصة إذا تعلّق الأمر بالتراث النوعي (الفكري) الذي يقف العقل إزاءه موقف الإذعان و الرضى، و بالأخص إذا تعلّق الأمر بالتراث اللّغوي و لاسيما والمادة اللّغوية (مادة الممارسة اللّسانية) لا تزال مستمرة منذ القدم، والمقصود هنا تحديدا " استمرارية اللّغة العربية في ثقافتنا"، فالموقف إذن يفرض علينا أن نسخّر التراث « لخدمة الحياة في الحاضر والمستقبل لا أن يكون ضمن المعروضات التي توضع في المتاحف، وبما أنّ الثقافة الإنسانية تتميّز بخاصة التواصل فإنّ المساهمة التي يقدّمها شعب ما في التراث الثقافي تُصبح جزءًا من التراث الثقافي الإنساني»[3]

---

[1] عبد السلام المسدي، التفكير اللّساني في الحضارة العربية، ص 11.

[2] عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللّسانيات، ص، ص 29،30.

[3] جعفر دك الباب، النّظرية اللغوية العربية الحديثة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ط1، 1996، ص 22.

ومن أوجه تسخير التراث في الحاضر وتفعيله في الحياة الراهنة و بالأخصّ في مجال العلوم هو اتخاذه شريكا فعّالا في فعل الحوار الابستيمولوجي للفكر الحديث والمعاصر من حيث عدم إقصائه من جهة ومن خلال تسخير فضاء خاص به ليشتغل و يفيد بفعل نشاط التأثير والتأثّر من جهة أخرى، وسواء كان ذلك بالإيجاب أو بالسلب فإننا لا يمكن مطلقًا أن ننكر الفكرة القائلة بأنّ: « العلم الجديد وهو تطوّر "للعلم" القديم لا يقضي على القديم إنّه يؤرّخ له، و لا يزال يستوحيه و يستهديه... و هذا هو الشأن في "علم اللّغة" الحديث، إنّه و هو المنهاج الجديد في فهم اللغة و دراستها يوصي بدراسة جهود الأقدمين و التنقيب فيها لتأريخها التأريخ الصحيح و لاستحيائها واستهدائها»[1].

فإذا كان للتراث وجودٌ تاريخيٌّ مستقلٌ ، فإن إحضاره المستمر بعث على التفكير بل هو الفكر بعينه و سمة ذلك أنّ الإنسان الباحث و المفكّر يجد في هذا المخزون مثيرًا موضوعيًا أو ذاتيًا يستهدي به في مجال العلوم لإيجاد أجوبة قد تغيب عن التفكير الرّاهن، و قد يتعقّد الأمر حين يبرز الاعتقاد بكمالية التراث و باستواء مظاهره و اكتمال نتائجه، و هنا لا يجد أهل الفكر بُدًّا سوى في محاصرة هذا التراث من أجل الإحاطة بمعطياته ونتائجه، و هو المسعى الذي أفرز في الدّراسات اللّغوية – على وجه الخصوص– ما يسمّى بلسانيات التراث التي اتّخذت من مسألة التراث موضوعًا و هدفا، وهو ما تجلّى في مختلف الممارسات اللّسانية العربية الحديثة و التي أسّست لنفسها منهجا خاصا من أجل بلوغ غايات متعدّدة عملت على تحقيقها و تجسيدها نظريا وعمليًا، و عن هذه الأهداف و الغايات نجد مقاربات لسانية مختلفة تنظر في طبيعتها و مقاصدها، والتي سنحاول أن نوجز أبرزها في مايلي: *

أ–تأصيل البحث اللغوي:

شكّل خيار العودة إلى الماضي خيارًا استراتيجيا عند كثير من اللّسانيين العرب الذين فضّلوا مناقشة المفاهيم اللّسانية معرفيًا ومنهجيًا انطلاقًا من الإرهاصات الموجودة سابقا والتّي تُشكّل بدورها بالنسبة إليهم المسار البنائي لهرمية المعرفة اللّسانية، ممّا يعني أن فهم القضايا الراهنة مَنُوط بفهم مباحثها وأطوارها وعناصرها في التراث، فالبحث في الجديد – بهذه الصورة– يتطلّب الإطلالة على القديم، وذلك

---

[1] محمود السعران، علم اللّغة، مقدّمة للقارئ العربي، ص 27.

* تحديد الغايات والأهداف هنا كان تِبَعًا لما تمّ استقراؤه من بعض النصوص أو الخطابات اللسانية العربية الحديثة.

بهدف التأصيل و الإثبات، وعليه كانت غاية البحث في التراث « البحث عن أصالة التراث اللّغوي وإثباتها بكلّ الوسائل »[1]

و على تعدّد هذه الوسائل و اختلاف أشكالها يتّفق أصحاب هذا التوجّه اللّساني حول مركزية الفكر اللّغوي القديم و أولويته في الدراسة، كونه يمثّل المرجع الوجيه الذي منه توالدت المباحث اللّغوية المختلفة و لا مناص – بالنسبة إليهم– من اللّجوء إليه بحثا عن الأصالة فذلك بحثٌ عن الحقيقة، فهم يرون أنّه لا « يمكن قيام أيّ حركة لسانية حديثة في التاريخ الحديث إلّا إذا استهلت أعمالها و مناهجها من النبع الأصلي لهذا التراث اللّغوي بأبعاده الصوتية و النحوية و الدّلالية»[2] و كأنّهم يبحثون عن أنفسهم (ذواتهم و فكرهم و تاريخهم) في ثنايا التراث الذي يتحوّل من وسيلة إلى غاية في ذاته.

ب–تقييم التراث وتأويله:

قد يكون الهدف الأسمى من بحث التُراث وكشف أبحاثه وقضاياه وتصنيف معارفه وشرحها وتبسيطها هو البحث عن المكانة الحقيقية لهذا الفكر التراثي وهو ما يفرز لنا قراءة تقييمية تضع التراث بعد المساءلة الفكرية في موقع محدّد إزاء ما يقابله ويناظره من أبحاث وأفكار في التاريخ الزمني للفكر اللّغوي، وقد يكون ذلك بشكلٍ تفاعليٍّ كما يذهب إلى ذلك "مصطفى غلفان" في حديثه عن أهداف لسانيات التراث حيث يصنّف لنا ثلاث غايات تُرجى من قراءة التراث وهي: –قراءة تفاعلية، قراءة تمجيدية، قراءة إصلاحية:

– القراءة التفاعلية: وهي التي «تحاول إعطاء النظرية اللّسانية العربية القديمة مكانتها اللائقة بها في إطار مراحل الفكر اللّغوي الإنساني لخلق نوع من التفاعل بين الفكر القديم والنظريات اللّسانية الحديثة القائم على الأخذ والعطاء والقرض والاقتراض بينهما»[3]

– القراءة التمجيدية: تهدف هذه القراءة إلى أن «تُنوّه بالتراث اللّغوي وتضفي عليه هالة من العظمة واضعة إيّاه في درجة علمية أعلى من النظريات اللّسانية الحديثة»[4]

[1] مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية الحديثة، ص 149.

[2] مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية، أسئلة المنهج، ص 96.

[3] مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية الحديثة، ص 137.

[4] المرجع نفسه، ص 138.

– القراءة الاصلاحية: حيث «تستهدف تخليص النّحو العربي من الشوائب والمعوّقات العالقة به من تجريد وتعليل وحذف وعامل وتقدير» [1]

وقد ارتأينا نحن ضم هذه الغايات الثلاث فيما أسميناه بغاية التقييم للتراث وتأويل فصوله وقضاياه، فمن خلال القراءة التفاعلية يصنّف التراث القديم وفق أوجه تفاعله مع النظريات اللّسانية الحديثة؛ أي وفق ما يساهم به في بناء الفكر اللّساني العام ويكون ذلك بنشاط الاستحضار والشرح والتأويل.

أمّا القراءة التمجيدية: فهي تقييم للتراث الذي يُنظر إليه بنية التفاضل والتعالي بحكم السبق التاريخي وكذا بالنظر إلى مستوى الإبداع المبكر لأبرز القضايا اللّسانية، ومحاولة إثبات ذلك من خلال الاستدلال على استمرارها وصمودها وثبوتها، وأخيرًا تهدف القراءة الاصلاحية إلى تقييم التراث وذلك بغربلته من أجل ملامسة الماهية والجوهر والحقائق المستورة في خبايا التراث.

فهي إذن – كما يبدو لنا – كلّها مواقف ترمي إلى تقييم التراث فكريًّا مقارنة بنظيره الفكري في علم اللّسان الحديث، و نعتقد أن المنهج هاهنا لن يخرج عن الوصف و التحليل و التأويل، و بالنسبة لجدوى مثل هذه المقاربات للتراث اللّغوي العربي تكمن في معرفة المفاهيم اللغوية الأصيلة في البحث اللّغوي العربي القديم ف« التأويل المعقول للّغويات العربية القديمة تنشأ حين نتجه بالتحليل إلى الشرط التاريخي و المعرفي العام الذي انبثقت منه التآليف القديمة، بحيث يمكن الكشف عن دلالة المسمّى "علم العربية" انطلاقا من الامتياز المعطى للّغة العربية لامتلاكها خصائص عقلانية جعلت منها لغة الإعجاز القرآني... فالغاية إذن إقامة مفاهيم تصلح لتعليل الظواهر ومساطر استدلالية عامة صالحة للتحليل »[2]

والنتيجة إذن؛ أن التراث معرفة وفكر يحتاجان إلى فعل الإدراك العقلي بغية عقلنة التعامل معه من جهة، وبغية إدراك قضاياه وإشكالاته المتوارثة جيلا بعد جيل.

ج–التوفيق بين التراث القديم والفكر اللّساني الحديث:

يكاد البحث (الخطاب) اللّساني العربي الحديث لا يخلو من الإشارة إلى مرجعين مختلفين له، ويتعلّق الأمر بالتراث اللّغوي العربي و بالنظريات اللّسانية الغربية الحديثة، و هو ما جعل بعض المهتمين بالتراث يبحثون عن مسالك قراءته في ضوء المناهج اللّسانية الغربية الحديثة، وأحيانا ينقلون هذه الأخيرة و يستحضرون معها مفاهيم التراث و مسائله، وكأنّهم يُفكِّرون في هذه بتلك، فكانت غاية لسانيات التراث –على وجه الخصوص – إنشاء ومدّ أواصر فكرية بين القديم و الحديث من خلال عقد توافق معرفي

---

[1] مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية الحديثة ، ص139.

[2] حافظ اسماعيلي علوي، أمحمد الملاخ: قضايا إبستيمولوجية في اللّسانيات، ص 46.

بين العالمين من أجل خطاب لساني يشتغل و ينشط في سبيل خلق فضاءٍ توافقي بين مفاهيمهما وأبحاثهما، وأصحاب هذا الاتجاه يؤمنون بإمكانية التكامل بينهما فـ« يصحّ وضع فاصل معرفيّ بين العمل اللّساني القديم والحديث، البحث اللّساني الحديث هو امتداد للبحث القديم يتعامل معه ويتحاور وإيّاه »[1]، وحسب هذا التصوّر الذي أدلى به الباحث " أحمد العلوي" نفهم أنّ الفكر اللّساني يستمر وفق فكرة التطوّر الحتمي مع شرط التناسب والتناسق والتكامل وعدم التناقض، فالأفكار الحديثة تُبنى بشكل من الأشكال على الأفكار القديمة، وهي الفكرة التي يؤمن بها أنصار التراث من أجل إيجاد دافع علمي يخوّل لهم تبنّي قضية إحياء التراث كموضوع مستقلّ للعمل اللّساني، وهو أيضا المسعى الجوهري الذي يرمي إليه خطاب لسانيات التراث والذي يكمن في « التوفيق بين مضامين التراث اللّغوي وما تقدّمه اللّسانيات من نظريات»[2]

ومن أمثلة ذلك: النظر في مسألة اللفظ والمعنى والعلاقة بينهما وشرح لأهمّ مفاهيم هذه المسألة لسانيا ودلاليًا بتقريب آراء القدامى ممّا هو شائع عند المحدثين، ومن ذلك أيضًا مناقشة مسألة العامل في اللّغة ومفهوم الجملة وعناصرها وأحكامها بالطريقة نفسها.

ورغم وضوح هذا المسعى، إلّا أنّ في الأمر نظر وبحث واستفهام! فالإشكالية تطرحها النظرة التوفيقية بين عالمين يتنافران زمنيًا، علاوة على اختلاف الظروف وتغيّر الشروط العامة المحيطة بهما، وبعبارة أخرى، هل المنهج التوفيقي منهج يحتكم في جوهره إلى ضوابط علمية ثابتة؟ ومن ناحية أخرى: كيف يمكن أن نوفّق بين عالمين نجهل عنهما خفايا الإنتاج والبحث والتأسيس؟!

وعليه سؤال مطروح من جهة أخرى: حول شكل الخطاب اللّساني التّوافقي؟ وكيف ستُنتج وتُبنى معرفته اللّسانية: من القديم نحو الحديث؟ أو العكس؟ دون تجاوز مسألة التفاضل هنا التي تُطرح بشكل حتمي بينهما؟ هذه التساؤلات وأُخرى قد تُؤثر على درجة علمية الخطاب اللّساني المُنتج وهو ما يجعله – نسبيا – يزيغ عن الموضوع الحقيقي للبحث اللّساني العام.

وفي الأخير ما يمكن أن نجمله قولا عن لسانيات التراث وعن أهدافها وغاياتها يصبّ في قالب التصنيف لا غير بالنسبة إلى اللّسانيات العربية الحديثة ، وما يجدر بالباحث أو القارئ فعله هو التحلّي بالموضوعية والتقيّد بالنظرة العلمية إزاء التراث أولًا وإزاء القراءات المُنجزة عنه ثانيا ،والتي لا تعبّر سوى عن آراء ومواقف أصحابها، وعليه حسب اعتقادنا الخاص و النسبي نقول إن: رغم ثُبوت عامل

---

[1] حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي: أسئلة اللّغة، أسئلة اللّسانيات، ص 20.

[2] مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية الحديثة، ص 135.

الإيجاب في الاهتمام بالتراث – قراءة و تأويلًا و تصنيفا – من أجل تأكيد قيمة التراث و مكانته بالنسبة لمسار نشأة وتطوّر الفكر اللّغوي عبر التاريخ إلّا أنّ هذا التوجّه كثيرا ما يصطدم بالواقع الحداثي الذي يفرض على الفكر العام الإيمان بفكرة التطوّر وبضرورة التجاوز مسايرةً للمستجدّات والمتغيّرات، والتي تنعكس بشكل مباشر على المستوى اللّغوي والمعرفي والمنهجي، وأمام هذا الوضع و مع تمسّك هؤلاء بالتراث و الدّفاع عنه و رفضهم– أو بالأحرى– تجاهلهم ومُجانبتهم للجديد – لسبب أو لآخر– ظهرت فئة موازية من الباحثين و أهل الفكر في التخصص ينظرون بتحفظ تجاه هذا التوجه اللّساني، حيث يتساءلون عن المنطلق المعرفي في مسعاهم هذا، فهم يرون أنّ « ضياع العقل العربي في قراءة تراثه قد تحكّمت في قدرته على الانتشار في الوجود، و تحكّمت في دهشته و أسئلته المحدّدة مسبقا، إذ كيف لهذا العقل الذي حطّمه التراث أن يحقّق نهضته انطلاقا من التراث نفسه »[1]

وكلّ شيء (فكر/ عمل) ينطلق من قُدسية "المعيار" فهو رسم لحدود نشاطِه و حكمٌ مسبق على أمر واقعه وآفاقه، وإذ نحن هنا نتحفّظ من هذا الرأي الوارد في النّص والقاضي بسلبية التراث – بشكل مطلق – و بوقوفه كحجر عثرة في طريق النهضة الفكرية العربية، فنحن نستطيع أن نجزم أنّ السبب لا يكمن في التراث نفسه بقدر ما يكمن في المواقف الذاتية نحوه والتي جانبت الموضوعية في التعامل معه إلى درجة إطلاق صفة الكمال و القُدسية عليه، ممّا جعل العقل العربي يؤمن و بكلّ اعتزاز بتعالي التراث و بخلوده، ولا مجال للنّقاش في المسألة، وهو ما خلق نوعا من التوتر و التأزم في واقع البحث اللّساني العربي حسب أحد الباحثين الذي يرى أن هذا الواقع المزري مردّه عقدة التفوّق ؛أي «الوهم بالتفوّق العربي في دراسة اللّغة، و هو ما يؤدي إلى وهم آخر يتمثّل في أنّه لا يمكن لأحد أن يتجاوز ما أنجزه العرب الأقدمون في دراسة النظام النحوي للّغة العربية »[2]

وقد أفرز هذا الوضع فكرا سطحيا في البحوث اللّسانية العربية الحديثة، ومظهر ذلك التمجيد المستمر لمعطيات التراث اللّغوي الذي ينقل بالشرح والتأويل مع الحرص الدائم على عقد مقارنة بينه وبين الفكر اللّساني الحديث مع حضور مبدأ المفاضلة، وهو ما أسقطهم في متاهة ترف الممارسة اللّسانية غير الجادة، و هذا الباحث اللّساني " الفاسي الفهري" يصف هذه الممارسات منتقدا و يقول: إنّ

[1] حافظ إسماعيلي علوي، أمحمد الملاخ، قضايا إبستيمولوجية في اللّسانيات، ص 62.

[2] حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة، أسئلة اللّسانيات، ص 57.

« العناية بتراثنا داخل أوساطنا هي من قبيل الإطراء والمجاملة، و ليست هناك دراسات عميقة تحاول قراءة هذا التراث و توظيفه التوظيف المطلوب »[1]

وفي الأخير وأمام جدلية الماضي والحاضر، وصراع التراث مع الجديد والتجاذب بين القديم والحديث، يتساءل الفكر المُحايد عن إمكانية تجاوز هذا التراث نحو بديل نوعيّ يفرضه منطق التطوّر؟ وعن إمكانية إحلال هذا الجديد محلّ التراث؟ وما مدى شرعية المواقف التي تبنّت هذا التوجه الجديد بداعي الحداثة؟

[1] حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة، أسئلة اللّسانيات، ص 98.

3-2 اللّسانيات العربية وتداعيات التجديد:

— «أينما كان المرء يُصوِّبُ وجْهَه في العالم الجديد للمعرفة العلمية إلّا وكان يجدُ الجدّة في كلّ شيء والثورة في كلّ جانب: عالمٌ جديدٌ لا مكان فيه لمن أراد أن يَخلُد إلى يقينيات الماضي ومُطلقاته، لأن العلم لا يعرف المُنْتهى والأبَدي».

[محمد هشام: تكوين الممارسة الابستيمولوجية عند باشلار، ص 19]

— «العقل كالمظلّة لا يعمل إلّا مفتوحًا، فإذا غُلِّق توقف عن العمل، وعلينا أن نفتح عقولنا حتّى لا نموت».

[كميل الحاج: تصدّع العقل العربي المعاصر أو الصّدام الصاعق مع الحداثة، ص 110]

لا يمكن فصل فكر الإنسان وسلوكه عن الحياة التي يُمارسها، والتي يتأثر بمعطياتها ويُؤثّر فيها، في تكوينها ومصيرها، فالحياة في جوهرها حركة دائبة تصنعها أحداث تُنجز وتتطوّر باستمرار وتتغيّر بتغيّر المجالات والميادين والمفاهيم، وكذا تتصاعد بتصاعد عُنصر الزمن، والزمن في ماهيته حركة لا تعرف السّكون، فإن تحقّق ذلك فهو زوال وفناء وموت للفكر والزّمن والإنسان ذَاته.

وعليه لا يمكن – من جديد – تصوّر إنسان لا يؤمن بهذه المعادلة، فهي تخترقه و تدفعه نحو التطوّر و التغيّر (التقدّم) رغما عنه، و لا أدلّ على ذلك اختلاف إنسان اليوم عن إنسان الماضي فكرا وسلوكا، و كلّ ذلك من مُنتجات العقل، و النتيجة أنّ العقل في جوهره متطوّر يحيا في وسط مُحايث يميل بطبعه لصنع آفاقه أكثر من ارتباطه بمُخلّفات ماضيه مهما تسامت أهميةً و قيمةً، وتِبعا لذلك يُصبح الإنسان حدثا رهينا لما يَنتُج عَنْه من أفعال و أقوال، و كذلك هو رهينة لما يَحدثُ له في الوقت الحاضر، بما يعني أنّه مُعطى من مُعطيات حداثة الزمان و المكان، ولا يستطيع النفاذ خارج هذه الدائرة الحيوية، و هو مُجبر على المسايرة و المُطاوعة، وكلُّ ذلك يعكسه بفكره و أعماله، و لعلّ هذا هو المطلوب من أجل البقاء.

وضمن هذا السيّاق المفومي العام نفهم كرونولوجيا تطوّر الفكر اللّغوي منذ بدايته كإرهاصات أولى إلى تأسيس نظريات لسانية في العصر الحديث، هذا المسار الذي فرضه السياق التطوّري للحياة و الوجود دفع الفكر اللّغوي نحو تبني موقف التجديد والتّقدّم، و قد يكون هذا المحمل حتميّ على الباحثين العرب على وجه الخصوص إذ وجدوا أنفسهم مجبرين على مطلب التطوّر، وأحيانا مُضطرين إلى التجاوز لما اعتقدوا سابقا أنّه مكسبا ثابتا و كاملا ، والنتيجة المباشرة هي ظهور خطابات لسانية عربية حديثة

وضعت في صلب اهتماماتها و أهدافها تطوير البحث اللّساني العربي لما يستجيب لتداعيات الحداثة ومُقتضيات العصر.

وبالنظر إلى التطوّرات المُذهلة والمُتسارعة التي عرفها المجال العلمي في العصر الحديث، أصبح من الضروري التفكير مَليّا في كيفية تحقيق هذه الوثبة في الثقافة العربية التي بقيت ردحا من الزمن وهي تتأمّل ماضيها وتتغافل عن مصيرها، وقولنا هذا ليس ضد هذا الماضي الذي- بالحق-أوجد فعلا حضارة إنسانية خالدة لا يمكن محو آثارها، بقدر ما هو إحساس موضوعي بحلول الأوان لانطلاق نهضة عربية شاملة لمختلف المجالات والتخصّصات، وإذ نحن نتساءل هنا عن أنماط هذا التطور وأشكاله؟ وكيف يمكن تحقيق التقدّم والتجاوز؟ فنحن نستحضر مقولة " باشلار" التي تشير إلى أنّ:«المعرفة العلمية تكون قابلة على الدّوام لإعادة بناء نفسها في كلّ لحظة، وما إعادة البناء هذه سوى التصحيح نفسه، بما هو تجاوز لنظام مَفاهيمي معيّن إلى نظام مفاهيمي آخر أكثر قدرة على مقاربة الموضوع »[1]

فإذا كان العلم يُبنى على معارف سابقة فإنّه ينظر فيها أولا من أجل فحصها و تحليلها والوقوف عند مدى ملاءمتها لمقاربة ما يستجد من الظواهر السياقية الراهنة، و في الغالب يجد العقل نفسه أمام ظواهر جديدة تُطرَح أمام سؤال العلم وتختلف عن مثيلاتها في الماضي، و هنا يلجأ للمنهج العلمي القائم على الفرضية والاختبار نحو إيجاد مقاربة جديدة تناسب طبيعة هذه المتغيّرات، ممّا يعني تجاوز للنموذج التقليدي الذي وعلى الرغم من سلامته إلّا أنّه يقف عاجزًا عن إيجاد حلول للمواضيع الحديثة، و الحل هنا يكمن – و كما يقترحه دائما "باشلار" الذي تحدّث عن مسار تكوّن المعرفة العلمية- في " التصحيح" الذي يقوم على تجاوز وتفكيك المفاهيم السابقة، وهو ما يسمح بتكوين مفاهيم علمية جديدة، والتي تتحقق فقط بـ« الموازاة مع عملية تفكيك مفاهيم قديمة... والمفهوم العلمي لا يمكنه أن يتكوّن إلّا حين يكون قادرًا على تقويض مفاهيم قديمة لم يعدّ بإمكانها إنتاج مقاربة دقيقة للموضوع »[2] ،وقد يقترب مفهوم التقويض هنا من مفهوم "الهدم" لما لم يعد قادرًا على الاشتغال العلمي أو لم يعد بإمكاننا توظيفه علميا نظرا لقصوره في معالجة الإشكالات المطروحة في الوقت الراهن، و ربّما هذا ما جعل "باشلار" يصف العلم بأنّه تطوريّ نشأ في الكثير من الأحيان من عامل الطفرة أو القطيعة التي تحدثها الثورات الفكرية ضد المفاهيم السابقة، وهو ينفي بذلك أن يكون العلم استمراريًا للأفكار الماضية التي فقدت الشرعية في

[1] محمد هشام، تكوين مفهوم الممارسة الابستيمولوجية عند باشلار، إفريقيا، الشرق، المغرب، 2006، ص 69.

[2] المرجع نفسه، ص، ص 70،71.

التوظيف و الاشتغال بحكم ارتباطها بعوامل إنتاجية ظرفية معيّنة، و تتبعا لذلك فإنّ: «الفكر العقلاني يكون دائما على استعداد لإعادة البدء... لإعادة التشكيل و حسب، و لكن أيضا وبالأساس لإعادة البناء و التنظيم »[1]

و الحقيقة – فيما نراه صائبا– أن هذا الرأي يحوز على فكرة صادقة تجد منفذا لأهل الفكر دونما اعتراض، ذلك أنّنا وبشكل موضوعي نؤمن بأن خلخلة الفكر يكون دوما على وقع محفّزات محايثة تكون بعيدة عن الإحاطة المعرفية الموجودة سابقا، وعليه ينبغي أن ننطلق مما يفرضه الواقع الرّاهن من إشكالات تدعو إلى ثورات حقيقية معرفيا ومنهجيا من إيجاد مسالك و آليات جديدة تتيح تكوين المعرفة على أسس بنائية جديدة قد تتعارض مع الماضي لكنّها في المقابل تتيح فرصة البدء على حدّ تعبير "باشلار" الذي يؤكد أنّ: «العلم يتقدم من خلال قفزات اللاستمرار، وهو يضعنا أمام ثورات حقيقية لا أمام تطوّر مستمر »[2]

وما يبرر هذا المسار هو حركية العقل ونشاطه الدائم والمستمر، والذي لا يعرف النهاية، فالعقل يشتغل دوما من أجل خلق فضاءات علمية جديدة تسمح له في كلّ مرة بوضع لبنات أساسية لدخول مرحلة غير معهودة في التفكير العلمي والتأسيس المعرفي المختلف والمنفرد بقوانينه ونتائجه، وهنا يضيف "باشلار" شرطا آخر لتكوين هذه المعرفة وهو الليونة والمرونة في التفكير التي تقود حتما إلى إعادة البناء والتشكيل والمراجعة المستمّرة للنتائج المحقّقة والمكتسبة [3]

ولعلّ مبدأ الانتفاضة الفكرية في سبيل التقدّم و التطوّر العلمي ناتج أيضا عن الرغبة الفعلية في تحقيق هذه النقلة، ذلك وأنّه في حال توفر شروط البناء والبحث وأسباب إعادة التشكيل والتقويض بعيدًا عن حضور الإرادة اللازمة لتفعيل وتجسيد هذه الثورة فإن ذلك سَيعرقل حتما هذه الوثبة، و موقف كهذا يؤمن بأنّ: « طبيعة العلم لا توجد في تقدّميته و لكن في أسباب تقدّميته ... إنّ العالِم المتأخِّر ينجح في فعل ما فشل العالِم المتقدّم في فعله أو يعمل نفس الشيء بطريقة أحسن... و إنّ كلّ تقدّم في العلم يفتح مجالات جديدة »[4]

---

[1] محمد هشام، تكوين مفهوم الممارسة الابستيمولوجية عند باشلار، ص 167.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 256.

[4] رالف بارتن بيري، آفاق القيمة، دراسة نقدية للحضارة الإنسانية، ص 408،409.

إنّ الإيمان بفكرة التطوّر وفق هذا المفهوم تحوّل إلى مسعى كلّ الشعوب و مطمح لها أملا في وضع نفسها في مصاف الدول الرائدة حضاريا ومعرفيا، وذلك تجنّبا لمخلفات التأخّر العلمي التي ستنعكس حتما على كافة المجالات، وهو حال المجتمع العربي أيضا بل ربّما يكون الأكثر طلبًا لهذا المسعى بحكم واقعه أولا و بحكم إشكالاته الثقافية و الحضارية المتداخلة والمعقدة، والتي جعلت منه وسطا تتجاذب فيه عوامل التطوّر و التأخّر معا، فهو مجتمع وجد نفسه أمام تحدّيات جمّة تفرض عليه اتخاذ مواقف صارمة لفكّ مسببات الوضع، والتي نجد في مقدّمتها إشكالية الحداثة التي انتقلت إليه، وقد ازدادت حدّتها حينما اصطدمت بمقولة التراث وهو ما أفرز صراعًا بينهما (الأصالة/المعاصرة) ، فالحداثة قد شكّلت « قفزة جوهرية في تطور البشرية...امتدّت آثارها و تداعياتها إلى هذه المنطقة (العربية) حتى أحدثت هزّة كبيرة للذّات المحلّية و زعزعة لصورة الأنا الحضارية، منذ تلك اللّحظة بدأت رغبة جامحة في التغيير تختلط مع رغبة قوية في توليد الذات »[1] .

وإنّنا لنعتقد أنّ هذه الرغبة في التغيير و التطوّر للذات – بكل أبعادها– منوط أو بالأحرى مرهون باعتناق عقيدة الحداثة بكلّ عناصرها خاصة المجال العلمي و الثقافي فيها، بالإضافة إلى السعي نحو التجاوز لمثبطات هذا التغيير و التي تتمثّل أساسا في المكوّن الثقافي التراثي، أو على الأصحّ في أسلوب التعامل معه وطريقة تناوله وتوظيفه، وعليه ومن أجل تحقيق غاية التقدّم فالأمر يتطلّب استحداث ميكانيزمات جديدة تمكّن العقل العربي من إعادة بناء منظومته الفكرية ، أو كما يقول أحدهم إنّ :«الحياة العربية لا يمكن أن تنهض، ويبدع الإنسان العربي إذا لم تتهدّم البنية التقليدية للذهن العربي و تتغيّر كيفية النّظر والفهم التي وجهت الذهن العربي و ما تزال توجّهه »[2]

وبتخصيص الحديث عن موضوع اللّسانيات تحديدا فإنّه و بهدف التطوّر وضرورة التجاوز، وباسم تداعيات الحداثة فإنّه يتعيّن على البحث اللّساني العربي أن ينصاع – وفق مبادئ علمية و منهجية– لما يتطلّبه العصر في المقاربات العلمية للظواهر الطبيعية ، ووفق ما يطرحه الواقع من إشكالات راهنة ترتبط أساسا بمعطيات الحياة في الحاضر وبآفاقها في المستقبل ، وفي مقدّمة هذا المسار يقع الموقف من اللّغة العربية في الصدارة، بحيث ينبغي تجاوز المقاربة التقليدية لها، وبكلّ موضوعية محاولة إعادة صياغة لسانية جديدة للّسان العربي ، شريطة أن نخضعه لميزان الموضوع / الذات، بمعنى يتوجب على أهل الاختصاص إبعاد كلّ ما من شأنه تقييد أو توجيه الرؤى أو المقاربات الجديدة له، سواءً كانت

---

[1] كميل الحاج، تصدّع العقل العربي المعاصر أو الصّدام الصاعق مع الحداثة، ص 123.

[2] رفعت سلام، بحثًا عن التراث العربي، ص 30.

مفاهيم تراثية سابقة أو قيود ذاتية ثابتة، والمعنى أنّه و من أجل رفع هذا التحدّي في تجاوز التراث ينبغي أن «ننظر إلى اللّغة والتراث وتاريخنا الخاص مواد منفصلة عنّا ... ونتوصل حينها، أو سنكتشف حالا أو سنعي لأول مرة ذواتنا الحقيقية المطابقة لمركزها في الوقت الراهن في الآن والمكان»[1]

من خلال هذا المنطلق القاعدي في البحث اللّساني، ستكون اللّغة أمام بناء نموذج عصريّ يتوافق مع ما يحتاج إليه الفرد فعلا، والذي يتحرّك وفقا لحاجاته وانشغالاته و ظروفه نفعيا/ براغماتيكيا، وبكلّ وعي يبحث عن ذاته في لغته الجديدة، كما يبحث عن لغته في حاجاته و طموحاته (المعاني و المقاصد ...الأساليب و الصيغ، القواعد و الأحكام)، ولهذا على الباحث اللّساني أن يُنتج خطابات لسانية تقوم على استيعاب هذه العوامل و الشروط ، بل ويضع في مركز اهتمامه وهو يوجّه هذه الخطابات حاجات الفرد المتلقي الذي ينتظر منه فكّ العزلة المعرفية عن لغته حتى يستطيع توظيفها في مجالات عدة (فنون ،علوم، سياسة، دين ...الخ) دونما شعور بالقصور ، ولعلّ هذا هو المبتغى الذي يجده الباحثون مسوّغا للتجاوز و التطوّر، و ذلك بإعادة بعث و تفعيل نشاط الدرس اللّغوي باستمرار، فهم يرون أنّ اللّغة حركية و حيوية في طبيعتها ولا يمكن قبضها بنموذج ثابت لا يتغيّر وهذا ما يشرحه لنا "الفاسي الفهري" في قوله : « وواضح أنّ اللّغة العربية قديمة أو حالية، توجد مستقلّة عن النحو الذي يمكن أن يبنيه اللّساني لوصفها، وواضح كذلك أنّنا لا ننتظر من أيّ لسانيّ قديم أو حديث أن يصف العربية بما لا يدع مجالًا للحاجة إلى وصفها مرة ثانية، فمهما كانت قيمة الأنحاء التي وصفها القدماء أوالمحدثون لهذه اللّغة أو لغيرها، فإنّ هناك حاجة إلى إعادة بناء أنحاء أخرى »[2] .

يمكن لنا انطلاقا من مضمون هذا النص أن نصف اللّغة بأنّها وظيفية من جهة وبأنّها ظاهرة مطلقة من جهة أخرى ، فهي وظيفية بحكم ارتباطها بالمتكلّم و بحاجاته و أغراضه في الزمن و المكان الذين يحيطان بهما (المتكلّم و اللّغة معًا) و بذلك فهي متغيّرة غير ثابتة تخضع لتغيّرات هذه المعطيات، و هي مطلقة كونها تمثّل عنصرًا من عناصر الوجود ،فهي مكوّن لا يموت بموت الناطقين بها ، قد ينكمش استعمالها، ويتقلص انتشارها لكن إعادة دراستها وبحثها وبعثها كفيل بجعلها مكوّنا مُطلقا لا يعرف النهاية، وهوما يفتح المجال أمام الدراسات اللّغوية للبحث المستمر غير المحدود ، وهذا مسوّغ آخر يدفع بأهل الاختصاص إلى تجاوز فكرة نهاية الدرس اللّغوي (العربي) و اكتمال فصوله عند القدماء

[1] عبد الله العروي، العرب والفكر التاريخي، دار الحقيقة، بيروت، 1972، ص 186، نقلا عن: مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية الحديثة، ص 133.

[2] الفاسي الفهري، اللّسانيات واللّغة العربية، ص 53.

وفي هذا السياق يقول أحدهم إنّ : « دراسة اللّغة من الدّراسات التي ينبغي أن تكون بغير نهاية، وكذلك تكون بمكافآتها بغير نهاية أيضا »[1].

لا يسعنا هنا و نحن نتحدّث عن الانتقال من التراث إلى مرحلة جديدة تقوم على تأسيس جديد للدّرس اللّساني العربي الحديث بتداعيات الحداثة وباسم التطوّر وضرورة المواكبة، إلّا أن نقول بأنّ الخطاب اللّساني العربي – في حدود اطّلاعنا– لا يزال يعاني من هذا الصراع الذي أنهك ذويه بين الشعور بالولاء للماضي و الرغبة الدفينة في التخلّص من القديم بحجّة عدم ملاءمة معطياته لمتطلبات الحاضر، فبقي بذلك هذا الخطاب ينتج معرفة تعيد لنا المفاهيم السابقة في ثوب الحديث، و تتحدّث عن الجديد على ضوء القديم لتتكرّس أزمة الهوية وعدم تحديد ملامح التأسيس الفعلي لخطابٍ لسانيّ علميّ قائم الذات، و هذا ما جعل "الفاسي الفهري" يصف لنا الوضع قائلا:« إذا استقرينا تاريخ اللّسانيات العربية القصير نجد أنّها واجهت بالفعل إشكال التجديد، و لكن جلّ اللّسانيين العرب لم يأتوا بالجديد المطلوب... فأولى العقبات في وجه التجديد في الدرس اللّساني العربي كانت من جهة الاشتغال على اللّغة العربية الفصيحة، و من جهة أخرى عدم الاهتمام الكافي بالبحث في اللّهجات»[2].

يبدو أن الأمر الذي عرقل مطلب التجديد حسب النص يرتبط بإشكالية عدم تحديد الموضوع الحقيقي للدرس اللّساني وكذا عدم وضوح المعطيات التي ينبغي وصفها لسانيا ، بالإضافة إلى إشكالية المنهج الذي بقي متراوحا بين المنهج المعياري الذي يصف النموذج المعروف "اللّسان العربي الفصيح" و بين منهج المحدثين الذي يؤمن بأولوية اللهجات واللّغات المنطوقة في المقاربة اللّسانية، وهو ما يؤكده في موضع آخر حيث تحدّث عن أزمة المنهج و المادة و الموضوع في الدّرس اللّساني وما يخلّفه ذلك من أزمة في الفهم و الإدراك، و هذا تحصيل حاصل لأزمة العلم في الوطن العربي بصفة عامة، ومضمون قوله يمسّ روح المسألة، حيث يقول:« و مشكل المعطيات جرّ عليهم مشكل المنهج، فاستعمالهم لمعطيات القدماء جعلهم في كثير من الأحيان سجناء مناهج القدماء... مع أنّه لا ضرورة منهجية و لا منطقية تفرض الرجوع إلى فكر الماضي و تصنيفاته و مفاهيمه لمعالجة مادة معيّنة، وقد

---

[1] جورج سارتون، تاريخ العلم والإنسيّة الجديدة، ص 215.

[2] الفاسي الفهري، اللّسانيات واللّغة العربية، ص 52.

أدّى هذا ببعضهم إلى تبنّي مواقف غريبة تخلط بين وصف اللّغة العربية و قراءة التراث النحوي العربي»[1] .

إن هذه المواقف التي تسجّلها مثل هذه الآراء في قراءتها للخطاب اللّساني العربي الحديث تُعدُّ من المآخذ السلبية التي قد تجعل القارئ العربي والباحث اللّساني في وجه الخصوص مضطرب الرؤى ومشتّت المقصد والمسعى، فاقدا للمعرفة وضائعا بين الآليات المنهجية المعروضة، والتي تمتد من أحقية التراث في الاستمرار وفي المقابل تصطدم بمقولة اللااستمرار في المسار العلمي، وفي ظل العجز الواضح لإيجاد البديل عن الاتجاهين تتكرّس الأزمة و الصراع، و لربّما كان الحلّ الظرفي المفترض في مجال اللّسانيات تحديدا هو الاشتغال على « خطاب لسانيّ يتجاوز كلّ هذه الإشكالات العميقة من قبيل الصراع بين لسانيات التراث واللّسانيات الحديثة ليُسهم في معالجة اللّغة العربية من منظور اللّسانيات وديداكتيكا اللّغات، حتّى تؤدّي وظيفتها المتمثّلة في تطوير الإنسان و فكره »[2].

وإنّه لإشكال جوهريّ في الثقافة العربية يحتاج فعلًا لقراءة جادّة من أجل إيجاد حلول ناجعة تكفل السُّبل الملموسة لتحقيق التطوّر والتجديد على مستوى المفاهيم والممارسات، وعلى مستوى التفكير العلمي بصفةٍ عامة لاستيعاب كلّ المعطيات دونما إقصاء لمنظومة فكرية كانت ولا تزال تثبت جدارتها في مقاربة إشكالات لغوية ومعرفة علمية ثرية في العصر الحديث.

وفي الختام ما يجدر بنا قوله للمفكرين العرب هو: هل يستطيع العقل العربي أن يكون مثل العقل الألماني الذي خاطبه "هيجل" قائلا له: «ما أطلبه منكم هو أن تكون ثقتكم بالعلم كبيرة وإيمانكم بالعقل أعظم، الثقة والإيمان بأنفسكم، وأن تكون لديكم الشجاعة حيث تبحثون عن الحقيقة، والاعتقاد في عظمة الروح، هذه هي الشروط الضرورية لدراسة التراث»[3].

فإن كان هذا التراث مقولة مفروضة فلتكن دراسته من أجل إعادة البحث عن الفكر الضائع و الذات المفكرة و المبدعة من باب التجديد ، وعلى ضوء مفاهيم العلم الحديث، وهو ما يسمح بتجاوز العقبات كما يسمح بتكوين عقل لا يؤمن بما لا يمت بصلة للشرط العلمي و ضوابطه من أفكار وقوانين وممارسات

---

[1] الفاسي الفهري، اللّسانيات واللّغة العربية، ص 52.

[2] عبد الوهاب صديقي، أوراق لسانية نقدية، قراءة في تطوّرات العرب المعاصرين لطبيعة العلاقة بين لسانيات التراث واللسانيات الحديثة، مجلة اللسانيات العربية، ص 55.

[3] عزيز الحدادي، أزمة الفكر العربي وأسئلة الميتافيزيقا، إفريقيا الشرق، المغرب، د. ط، 2014، ص 126.

ذاتية ،ويعدّ هذا المبدأ إيذانا ببروز فكرة إمكانية تجاوز التراث و تتويجا لخطاب لسانيّ لا يتناقض مع مبادئ العلم الحديث ، و طبعًا هذا لن يتحقّق إلّا بـ« الثقة بالعلم و الإيمان بالعقل و الاعتقاد في عظمة الروح...و هي ثلاث صور لحقيقة واحدة و هي الذات المفكرة ...ثم إنّ الهدم الأنطولوجي هو لحظة أساسية في كلّ بناء جديد، لذلك فإن العقل العربي مطالب بأن يُهيئ نفسه لهذه الهزّة التي تستهدف كينونته »[1]

وفي الأخير نقول: إن مغزى التطوّر والتجديد في أشكال الخطاب اللّساني العربي الحديث وفي مضامينه، يبقى ملمحًا من ملامح الممارسات اللّسانية العديدة التي بادر بها أهل الاختصاص سعيًا منهم للحفاظ على خصوصيات الذات المفكّرة والمستقبلة معًا، من أجل محاولة خلق فضاءٍ علميٍّ حقيقيٍّ يتحرّر من ضغوطات الماضي ومن إغراءات الجديد، وبين هذا وذاك يظلّ التفكير العلمي السليم هو الضامن الوحيد لبناء منظومةٍ فكريةٍ لسانيةٍ عربيةٍ حديثةٍ ومستقلّةٍ.

---

[1] يُنظر: عزيز الحدادي، أزمة الفكر العربي وأسئلة الميتافيزيقا، ص 127.

الفصل الثاني: اللّسانيات الغربية الحديثة: قراءة في موضوع التأسيس المفهومي والمنهجي.

- تمهيد.

1) -اللّسانيات الغربية الحديثة: الأوّليات والاهتمامات.

2) -سوسير والمعرفة اللّسانية.

3) -لسانيات القرن العشرين: بين القطيعة والاستمرار.

- خلاصة.

الفصل الثاني: اللّسانيات الغربية الحديثة، قراءة في موضوع التأسيس المفاهيمي والمنهجي.

– تمهيد:

إذا كان للخطاب اللّساني العربي الحديث انجذاب تاريخيّ و قويّ للمرجعية اللّغوية التي تلقّاها من التراث الفكري العربي القديم، فإن ذِكر و مُعالجة هذه المسألة دائما يكون بالتوازي مع وجود قوة فكرية أخرى هي اللّسانيات الغربية التي – و كما أشرنا سابقا – لا يمكن الحديث عن علم اللّسان وعن واقعه في بيئتنا الثقافية دون الإشارة إلى هذا الوافد العلميّ الجديد الذي يفرض نفسه بقوة ،بحكم حداثته من جهة، و بحكم نتائجه و تطوّراته و ضوابطه من جهة أخرى، و هو ما جعله مرجعًا معرفيًا حاضرًا باستمرار في البحوث اللّسانية العربية الحديثة بكلّ أشكالها و مُستوياتها، وانطلاقا من هذه الفكرة سنُحاول أن نقف عند أوّليات هذا العلم واهتماماته مع الإشارة إلى أبرز الفاعلين في تأسيسه وتطويره، وكذا الإشارة إلى عامل الاستمرار والتطوّر في سياق التأثّير والتأثّر خلال القرن العشرين.

1- اللّسانيات الغربية الحديثة: الأوّليات و الاهتمامات .

• وعن " هيرقليطس":« الألفة الخفية خير من الألفة الظاهرة » إن الألفة الخفية هي تلك التي يوحي بها العلم، مُمثلة في كل المُجانَسات الكونية الجميلة الشّتيتة الصوّر، والاتّساقات التي ترسمها مُعادلاتنا التفاضلية بما فيها من بلاغة وبراعة، والمفصّلات الأنيقة التي تتناول التركيب والوظيفة، يجلوها البحث العلمي في جميع الميادين ويسلّط عليها الأضواء يوما بعد يوم بوفرة لا تكَاد تنفُذ».

[جورج سارتون: تاريخ العلم والإنسيّة الجديدة، تر: اسماعيل مظهر، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،1951م، ص 99، 103 (على التوالي)]

لعلّ من أصعب الأمُور في المجال العلمي تحديدُ البدايات الأولى لظهور الأفكار والمفاهيم والتي تحوّلت لاحقا إلى قضايا وموضوعات تدورُ حولها رؤى معرفية يُنتجها البحث العلمي في لحظة زمنية معيّنة في شكل نظريات واتّجاهات معرفية ومناهج علمية تتعدّد وتختلف باختلاف كنه القضايا والموضوعات والاكتشافات، وإنّه ليصعب الأمر أكثر حينما يتعلّق الأمر بالبحث اللّغوي وبتحديد تطوّره بل بدايته و تأسيسه كعلم قائم بذاته، و مردُّ ذلك هو طبيعة الموضوع اللّغوي من جهة، وكذا التحوّلات والتغيّرات المتداخلة ، بالإضافة إلى العوامل المتشابكة التي عرفها مسارُ التأسيس والاستقلالية، والتي يصعب فرزها و تصنيفها من أجل معرفة لحظة البدء الحقيقية والتي يُرجّح ارتباطها بالعصر الحديث بالنظر إلى توفر بعض العوامل التاريخية العامة، والتي وجهّت البحث العلمي العام صوب الاهتمام بقضايا عامة ومشتركة يشتغل عليها العقل البشري على اختلاف مجال البحث (من حيث المادة والموضوع و المنهج)، فكأنّما الأمر هنا يشير إلى توفّر مناخ فكريٍّ مشترك وعام يضمُّ و يربط جميع أطياف البحوث المعرفية و اتجاهاتها ، و يدفعها أيضا نحو الاهتمام المشترك و الذّي تمَثّل أساسا في قضية إعادة البناء لأُسُسِ هذا المناخ في صورة متسّقة منسجمة بعيدة عن عالم التفكّك والانعزال (الانفراد) والتنافر لعناصره ومكوّناته ، فبرز البحث مُعزّزا لما يربط هذه العناصر ، و جامعا للضوابط الداخلية التي تسمح بتشكيل الصورة الكليّة لهذا العالم و ما يحويه من أنظمة جزئية أو فرعية.

وقد تساءلنا هنا وفقا لهذا المنطلق عن أوليّات الدّرس اللّساني الحديث الذي لا يهمّنا فيه العنصر الزمني بقدر اهتمامنا بالحافز أو العامل المباشر الذي أحدث النقلة النوعية في مسار التأسيس والاهتمام، حيث يُعزَى العامل الأساسي في مسار التأسيس إلى التحوّل النّوعي في جوهر الاهتمام الذي انتقل إلى دراسة الظواهر العامة المشتركة، حدث ذلك خلال القرن التاسع عشر، وهو ما يؤكده الباحث "جورج مونين" في قوله: « لا يزال "علم اللّغة العام" أحدثُ عهدًا من علم اللّغة بمعناه المعروف وهو ما نشأ في مطلع القرن التاسع عشر »[1] أي أن "علم اللغة العام" أو ما يُصطلح عليه عند الأغلبية " اللّسانيات" أقيم صرحه بعد تحديد مجاله و مهامه بل وهدفه الذي اختص أساسا بالبحث عن " العام" بمعنى الاشتغال حول القضايا اللّغوية العامة، وهي التي يتفق عليها عامةُ الناس من خلال حضورها وتكرارها في خطاباتهم اللّغوية، وهي أيضا تلك القواسم المشتركة بين جميع اللّغات أو تلك القوانين المجرّدة العامة التي تشترك فيها الألسنةُ البشرية كافة.

و الحقيقة أن كلّ ماهو عام مطلوبٌ ، لأنه يَلقي الإجماع و الاتفاق، و هذا ما يكرّس له عموميته و يصنع له الثبات، ومن ناحية أخرى كلّ ماهو ثابت مؤهل لخلق فضاء من التنظيم و الانسجام حول نفسه، ذلك أنّه مستقر فاستقرّت معه عناصره و تحدّدت وظائفها بشكل مقيّد و وفق قواعد علمية تعمل من أجل الحفاظ على سيرورة هذا الفضاء المنسجم الذي اكتسب بنية ظاهرية (صورية)، تبدو وكأنها منغلقة على نفسها تُعرَفُ فقط من صورتها المنسجمة التي لا تقبل في تشكيلها ما يخرّب لها نظامها وانسجامها فيؤثر على علاقتها الداخلية ووظائف أجزائها المُتداخلة، هذه صورة لعالم النظام الذي أصبح الكلُّ يحذو حذوه ، والجميع يتحرّاه ويسعى إليه ،حتى تحوّل إلى عنوان كُلّ تفكيرٍ و مُمارسةٍ، والإنسان بطبعه يميل إلى الشيء العام، و الثابت و المنظم، و يجنح بعقله قبل فعله إلى الحفاظ على دوامه واستقراره من خلال العمل على كشفه و معرفته و إدراك أسراره بُغية الإحاطة بقوانينه في إطار مُقاربات علمية متعددة المجالات و مُختلفة الأشكال.

وفي إطار هذا السياق العام اتّسع الاهتمام بكلّ ما هو عام و شامل خلال القرن التاسع عشر، خاصة بعد فترة زمنية عُرفت بفترة التوتّر المفاهيمي والانفلات الفكري الذي عرفته شتّى المجالات بسبب مخلّفات الصراعات و الحروب، هذا الوضع الذي أفرز عالما مُشتّتًا يبحث بين أجزائه و مُكوّناته عمّا يمكن له أن يجمع أواصره، و لا يمكن تحقيق ذلك إلّا بخلق علاقات تُنَسّق بين تلك الأجزاء ، وبواسطة

---

[1] جورج مونين، تاريخ علم اللّغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، تر: بدر الدين القاسم، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 1972، ص 01.

قوانين عامة لا تخضع لسلطة الجزء بل تخضع الأجزاء لها جميعًا، فأصبحت مَقولة "العام" مقولة العالم، و بدأت تظهر وتتجسّد في مختلف الميادين و بالأخص في المجال المعرفي والعلمي، فالأمر المؤكد هنا أنّه في « نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين بدأ يتشكّل مفهوم التنظيم المرتّب لموضوعات الطبيعة و المجتمع في مختلف العلوم الطبيعية والإنسانية » [1] .

وطبعا علم اللّسان من العلوم التي تبنّت بقوّة هذه المقولة حيث راح يُؤسس لأفاقه الجديدة بالعمل على إرساء هذا المبدأ العام في التفكير اللّساني الحديث، والذي أصبح يشتغل من أجل مفهوم "النظام" أو "النسق" كموضوع حقيقي يُستقرأ بالمنهج العلمي من الخطابات اللّغوية المتعدّدة الأشكال، وتبعا لذلك « حاول الخطاب اللّساني أن يجد لنفسه موقعًا بين الخطابات العلمية المعاصرة، وكان أول تَحرّك له هو ذلك الذي اِتّجه نحو دحض و تفنيد الخطاب اللّغوي التقليدي ... و بخصوص عملية التفنيد لم يجد اللّسانيون المعاصرون عناءً كبيرًا في الكشف عن تهافت كلّ المقاربات التي لم تشتغل على مفهوم النسق» [2]، وعليه يمكن القول إنّ معيار التصنيف العلمي للبحوث العلمية هاهنا : هو مدى احتكامها لمقولة العام و مقولة "النسق" أيضًا ، وهو –كما يبدو– شرط مبدئي للتأسيس العلمي بالنسبة إلى البحوث والمقاربات في حقل التفكير اللّساني، و هي النقطة التي أحدثت – تقريبا– تغييرا جذريا في نمط الاِشتغال اللّساني و في مجاله و اهتماماته وكذا أهدافه، بحيث أصبح لا يتحرّك إلّا من أجل « تفسير الظواهر و التنبؤ بها من خلال البحث الشمولي عن الخصائص الثابتة وغير المُتحوّلة، إنّ أساس الفكر العلمي الحديث يقوم على اعتبار العالم بنية منظّمة و منتظمة» [3]

قد يبدو لنا الأمر هاهنا أنّ قيام صرح هذا العلم كان بفعل الاهتمام المفاجئ بفكرة النظام و عناصره وعلاقاته، لكن الحق – وباحترام أصول العلم؛ نشأته و تطوّره – فإنّنا نكاد نجزم بأنّ هذا الاهتمام وهذا التغيّر في الموضوع و نمط الاشتغال فيه قد عرف أوليات سابقة كانت له بمثابة مفاهيم بنائية اِستفاد منها هذا العلم الوليد الذي لم يجد – أمام أهمية هذه المفاهيم و قيمتها– بُدًّا سوى في الأخذ بها واستحضارها في مسعى التأسيس و البناء، و من ذلك تلك الأفكار و القضايا اللّغوية التي تكوّنت حولها أراء و وُجهات نظر امتدّ أثرها بشكل طويل المدى في نظريات علم اللّسان الحديث، ومن أمثلة ذلك ما كان سائدا حول اللّغة عند الباحث "باول هارمان" الذي يشير إلى أنّها (اللّغة): « ضفائر من روابط

---

[1] زينايدا بوبوڤا، يوسف ستيرنين، اللّسانيات العامة، تر: تحسين رزاق عزيز، ص 28.

[2] محمد محمد العمري، الأسس الابستيمولوجية للنظرية اللّسانية البنيوية والتوليدية، ص 33.

[3]– مصطفى غلفان، في اللّسانيات العامة، ص 247

مُتضامّة ، مُكوّناتها الأكثر جوهرية هي ترابطات بين تصوّرات صوتية وتصوّرات دلالية. ولا يمكن لتلك التصوّرات وترابطاتها أن توجد هكذا معيّنة وواقعية إلّا في رؤوس الأفراد، فكلّ العمليات النفسية تتمّ في العقول الفردية وليس في أي مكان آخر»[1].

وفي القول: إشارة إلى مفهوم العلامة اللّغوية (الدليل اللّساني) وإلى وجه الترابط المنسجم بين أجزائه الصوتية والدّلالية، هذا الترابط الذي يكون في أدمغة مجموع الأفراد، ممّا يَنمُّ عن الطابع النفساني للعلامة واللّسان ككلّ، وهي كما تبدو أفكار استوحاها اللّسانيون من بعده وعلى رأسهم " فرديناند.دو سوسير" الذي أسّس نظريته اللّسانية على مفهوم العلامة والنّظام واللّسان كموضوع مجرّد يُقارَب بالمنهج العلمي.

ومن المفاهيم المهمّة أيضا في علم اللّغة والتي أشار إليها "باول هارمان" والتي استفاد منها مباشرة "سوسير" وطوّرها في نظريته: مفهوم دارة التخاطب وعناصرها ومسارها الذي يتطلّب «بادئ الأمر أن يرتبط تصوّر ما بشيء ماديٍّ، وبمساعدة هذا فقط يمكن أن يؤثر فرد أ في فرد ب، وقد أثار الصوت الذي أنتجه فرد أ لدى فرد ب التصوّر ذاته، أو على الأقل تصوّرًا مشابها بشكل كافٍ، فإنّه يمكن أن يتحدث عن فعلٍ إخباريٍّ لغويٍّ: ناجحٍ» [2] .

إنّ الفكرة التي لا يمكن نكرانها هنا هي أنّه من الصعب إثبات عدم تأثر البحث اللّساني الحديث بالأوليّات السابقة والتي مهدّت لتأسيسه كعلم قائم الذات، و إنّما نحن ذكرنا هذا المثال فقط و ليس على سبيل الحصر كون الفضاء هاهنا لا يسع ذكر كل الأمثلة الموجودة * ،والموقف هنا يسمح لنا بالإشارة إلى حضور هذه الأوليات كمرجعيات ثابتة تعدّ كإرهاصات سابقة يحاول الكثير من الدارسين رصدها من أجل تحديد مدى مساهمتها في تأسيس اللسانيات وفي استغلالها، كالتساؤل الذي تطرحه صاحبة كتاب " مناهج العلوم الاجتماعية" حول ما إذا كان " سوسير" قد استفاد من هذه الأفكار القبلية؟ خاصة تلك المفاهيم العلمية عند " أوغست كونت"، والتي تتلخص في: [3]

– تحديد قواعد المنهج الاجتماعي (التعميم، التجريد، الخبرة، (التجربة) و (الممارسة).

---

[1] كلاوس هيشن، القضايا الأساسية في علم اللّغة، تر: سعيد حسن بحيري، ص، ص37،36.

[2] المرجع نفسه، ص 38.

*- قد يحتاج البحث عن هذه الخلفيات إلى بحث مستقلّ، لأنّه من الصعوبة تتبع هذه الحفريات فهي تحتاج إلى كفاءة عالية لإثباتها، بالنظر إلى تسترها وإخفائها عند كثير من الباحثين، وأمثلة ذلك: ونحن نقرأ لِدِي سُوسير، لا نكاد نعثر في مؤلفه على إشارة إلى الجهود السابقة رغم ما يثبتُهُ قراؤه ودارسوه، وغايتنا ها هنا هي تأكيد حُضور عنصر "المرجعية" وكذا عامل التأثير والتأثّر في كلّ خطاب لسانيّ مهما كان مستواه وزمانه.

[3] يُنظر: مادلين غراويتز، مناهج العلوم الاجتماعية، ص 121- 123.

- ظهور فكرة السكون والدينامية في دراسات علم الاجتماع.
- حديثه عن خصوصية الوقائع الاجتماعية.
- حديثه عن التناسق العقلي كشرط لإحداث الوحدة الإنسانية، حيث ربط ذلك بفكرتين جوهريتين هما: مفهوم النظام، ومفهوم شمولية الواقعة الاجتماعية.

إضافة إلى هذه الإسهامات عند "كونت" في تأسيس علم الاجتماع و سؤال التأثير – معرفيا ومنهجيا– في البحوث اللّسانية من بعده، نجد إشارة أخرى إلى مفاهيم إرهاصية عند العالم الاجتماعي "دوركايم" الذي أثّر بشكل فعّال و مباشر في تصوّرات "سوسير" حول طبيعة اللّغة و أبعادها الاجتماعية، و من مثل ذلك حضور فكرة الوعي الجماعي الذي يقصد به آنذاك « مجموع الاعتقادات و المشاعر المشتركة لمتوسّط أعضاء مجتمع ما، وهذا المجموع يشكّل نظاما محدّدًا له حياته الخاصة »[1] تُعَدّ هذه الأفكار التي ينقلها هذا النّص من أهمّ الأبعاد المعرفية للّسان البشري كموضوع للدراسة اللّسانية الحديثة، فهو اجتماعي ناتج عن تواضعهم المشترك الذي أنتج بدوره أُسُسًا تنظيمية لضبط خِطاباتهم اللّغوية وهو ما يُسمّى بالنّظام اللّساني الذي يتّسم بالاستقلالية و الشمولية.

و هكذا – و على قلّة هذه الأمثلة المأخوذة في هذا السياق– يمُكن أن نعتبر أنّ هذه المفاهيم السّابقة كانت بمثابة عوامل وأسباب تأسيسية لعلم اللّسان الحديث الذي استثمرها بحنكة اِبستيمية ليُعيد صياغتها في قالب علميّ جديد اتخذ لنفسه منهجًا جديدًا لإعادة بناء هذه التصوّرات القبلية، هذا المنهج الجديد بالنسبة للّسانيات، يُرجَحُ أنّه كان بدوره سائدًا في العلوم الأخرى، فتأثرت به و كان بمثابة عامل آخر من عَوامل التأسيس ف « مع قدوم علم النفس وعلم الاجتماع في نهاية القرن التاسع عشر تتمُّ عملية إعادة نظر ستقود إلى علم اللّسانيات الحديث الذي يجد في كتاب محاضرات في علم اللسانيات العام لمؤلفه السويسري فرديناند دوسوسير Ferdinand de Saussure 1916،شَكْلَه الأكثر كمالًا»[2]

إنّ ما نفهمه في مسار تأسيس علم اللّسان الحديث هو اِرتباطه وتأثره بالمُناخ العام السائد خلال القرن التاسع عشر إلى غاية القرن العشرين، فلولا توفّر هذا الجوّ الديناميكي الذي عرف تحوّلات فكرية نوعية سمحت بخلق إرادة فعلية وأسباب حقيقية للتفكير الجاد والصارم في ظرف مُناسب توفرت فيه شروط مُلائمة للعمل، شروط معرفية وأخرى منهجية، وهو ما دفع بأهل الفكر اللّغوي حينذاك إلى رسم منحى جديدا لعلم اللّسان والذي حرص على:

---

[1] مادلين غراويتز، مناهج العلوم الاجتماعية ، ص 129.

[2] المرجع نفسه، ص 384.

أ–إبعاد كُلّ مالا يتّفق مع طبيعة " العلم" ومن ذلك:

– التصنيفات العامة للّغات.

– البحث في نشأة اللّغة، لأنه ضرب من الميتافيزيقيا حسب " فندريس".

– إهمال المشكلات المتعلّقة بتقويم اللّغة.

– التخلّي عن الفكرة الجديدة التي ظهرت وهي إنشاء لغة عالمية، لأن ذلك ضرب من الرُّؤى والخيالات.

ب–وبعد ذلك السعي نحو تحديث علم اللّغة وذلك:

– بتبنّي الدراسة الوصفية بدلًا من التاريخية مع عدم إهماله.

– التخلّص من الاعتماد على الفلسفة والمنطق.

– ظهور التأثر بالدراسات الاجتماعية والنفسية خاصة في تفسير بعض الظواهر اللّغوية.

– إدراك غالبية المحدّثين لوجهي علم اللّغة وهما: العام والتطبيقي. [1]

تأسّس علم اللّسان – حسب هذا الطرح–بعد التجاوز لبعض المرجعيات وإثبات أخرى مع تجديد في التناول والرُّؤية بعد تبني المنهج الوصفي العلمي الذي وضع لنفسه أهدافا مُغايرة لتلك التي كان يسعى إليها علمُ اللّغة التقليدي، وكلّ ذلك حدث في سياق ظروف إنتاجية ساهمت في تحقيق هذه المستجدات والتي يُلخّصها «أحمد المتوكل» في النقاط الآتية:

– من حيث ظروف الإنتاج: توافر اللّسانيات من المحيط العلمي والاستفادة من مختلف العلوم (الرياضيات الحديثة، علم النفس خاصة، والاكتشافات التكنولوجية كالحاسوبيات).

– من حيث الموضوع: كان بتجاوزِ حدود اللّغة الواحدة إلى الاهتمام باللّغات على اختلاف أنماطها، بالأحرى الملكة اللّسانية التي تتميّزُ بها الكائنات البشرية.

– ومن حيث الهدف: سعت اللّسانيات الحديثة إلى إقامة " نحو كلّي" يضطلع برصد خصائص اللّسان الطبيعية بوجه عام.

– تبني المنهج العلمي القائم على بناء نماذج خاضعة لقواعد الاستنباط وقوانين الصّوْرَنَة العلمية.[2]

يظهر جليّا أنّ تأسيس اللّسانيات الحديثة كان مُتعدّد الأسباب والعوامل حيث تنوعت بين تحويل في الموضوع والمنهج، وتجاوز لما هو سائد قبلًا دونما إلغاءٍ أو دحضٍ، بل بإعادة النظر في إطار إعادة البناء والتطوير. معنى ذلك أنّ: اتخاذ من موضوع اللّسان كموضوع للدراسة، وكذا التخلّي عن فكرة

[1] ينظر: محمود السعران، علم اللّغة، مقدّمة للقارئ العربي، ص 28 وما بعدها.

[2] حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة، أسئلة اللسانيات، ص 40.

الاهتمام بلغة القوم (اللغة الواحدة) نحو البديل العام والمشترك أي تعدّد الألسنة، بالإضافة إلى الرؤية العلمية للظواهر والتي تأثرت بها واستفادت من مبادئها من خلال نتائج تطبيقها في مختلف العلوم، هو ما سمح بتوفير المناخ الفكري لظهور أولى الجهود التي عُدّت من اللبنات التأسيسية الأولية لعلم اللّسان الحديث، ويتحدّث الدّارسون هنا عن جهود كلّ من " فرديناند.دي سوسير" و" دي كورتيناي" و " ويتني".*

ومن أبرز الجهود الأولى نجد أعمال "دي سوسير" الذي يرد اسمه في الغالب في كلّ مرّة يتحدّث الفكر اللّساني عن نفسه، فيذكره قبل فترة التأسيس حين كان ينتمي إلى النّحاة الجدد واللّسانيات التاريخية، ويركز الحديث عنه خلال فترة التأسيس وحتّى بعدها يظل اسمه موجودا عند أولئك الذين استلهموا تقريبا جلّ آرائه ومواقفه اللّسانية ناهيك عن حضوره القوي في ثقافتنا العربية، وعليه فالحديث عنه يحتاج إلى خطابٍ مستقلٍّ.**

و ما نشير إليه هاهنا هو الإسهام الأوّل لتأسيس اللّسانيات الحديثة التي ترتبط حسب الكثير بإِسم "سوسير"، وهو ما عبر عنه "جورج مونين" حيث يقول:« علم اللّغة العام قد ظهر إلى حيّز الوجود منذ أن وضع فرديناند دي سوسير كتابه المسمّى "محاضرات في علم اللّغة العام" » [1]

و ما ينبغي أن نعترف به – كقرّاء و باحثين وكطلبة – هو أنّنا لا يمكن قراءة المصنّفات اللّسانية التي تناولت تاريخ اللّسانيات، و تطور المعرفة اللّسانية موضوعًا و منهجًا، إلّا و وجدنا اسم " فرديناند دي سوسير" في كلّ ثنايا تلك المصنفات، ذلك أنّه وكما يوصف : " هو أبو اللّسانيات الحديثة " بمعنى أنّ ميلادها ينسب إليه ، ويمكن الاستشهاد هنا بأحسن وصف عن تأسيس اللّسانيات وارتباطه باسم سوسير ماجاء به "جورج مونين" في قوله: « و لا يسعنا أن نصف بكلمة واحدة علم اللّغة بعد 1900 و أن نقول : و أخيرا جاء سوسير Saussure .... ولئن كانت أبرز سمات القرن العشرين هي العودة إلى علم اللغة العام، أي النظر في عموميات اللّغة وهي التي اِمتنعت على القرن التاسع عشر»[2]، وكأن بالدرس اللّساني كان يتخبّط في معاناة وأزمة تسبّب فيهما الابتعاد عن الموضوع الحقيقي للدراسة اللّسانية

*- هذا لا يعني مطلقا أنّ تأسيس اللسانيات ارتبط فقط بهذه الأسماء وإنّما ذكرها هنا بالنظر إلى كثرة الإشارة إلى جهودهم وبالأخص " دي سوسير" بمعنى أنّه هناك أسماء أخرى لا تقل شأنًا في هذه المساهمة، والموقف لا يسمح طبعًا بذكرها جميعا نظرًا لطبيعة الموضوع أساسًا.

**- انطلاقا من مركزية أفكار دي سوسير في الدرس اللّساني الحديث خصصنا مجالا مستقلا للحديث عنه وعن معرفته اللّسانية.

[1] جورج مونين، تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، ص 02.

[2] المرجع نفسه، ص 224.

وكذا غياب المنهج العلمي في المقاربات اللّغوية، فجاء "سوسير" وكان مخلّصًا له إذْ أنقذه من الضياع في الجزئيات التي حرمت الدرس اللّغوي من التطلّع إلى أفق التطوّر والاستقلالية.

هذه الأفق التي عرفت التجسيد بفضل أفكار " سوسير" بعد تأكيده لأولوية العموميات على الجزئيات، وأولوية وصْفِها علميًا بدلًا من تتبعها تاريخيًّا، فكانت هذه الانطلاقة الملموسة لتأسيس الدرس اللّساني الحديث، ومن الأسماء الأخرى ممّن كان لهم الأثر الفعّال في تأسيس الدّرس اللّساني الحديث نجد " بودوان ديكورتيناي" الذي يشهد له التاريخ بأعماله وآرائه الحاسمة، والمهمّة، وقد ورد وصف أحدهم له: بأنّه إلى جانب " دي سوسير": «الملهمان المباشران للبنيوية المعاصرة» [1]

والبنيوية هي التيار اللّساني الذي ظهر في القرن العشرين بتأثير من أفكار سوسير –وغيره – النظامية والعلاقات والشّكل والثبات في اللّغة، ويبدو أن حتّى " دي كورتيناي" كان له من التصوّرات – في تلك الفترة – ممّا أدّى إلى ظهورها، ومن أمثلة أفكاره نذكر:

– فهمه للظواهر اللّغوية على أنّها نتيجة نشاط الدماغ بأقسامه المختلفة.

– أهمية دراسة اللّغة الحيّة بدلًا للّغات المنقرضة بالنسبة للعلم.

– اِكتشافه للفونيم ونظامه.[2]

– اِنتباهه إلى فكرة النّظام، حيث حدّد مفهومه " كمجموعة أقسام مرتبطة فيما بينها بعلاقات المعنى والشكل والصوت".

– تعميمه لفكرة النظام ليشمل كُلّ العناصر اللّغوية " الصوتية والصرفية والدّلالية" والتي تتكدّس–حسبه–في مجموعات وصفوف.[3] إلى جانب " سوسير" و " دي كورتناي" *يذكر الدارسون اسمًا آخرًا كان من المؤسسين الأوائل للدرس اللّساني الحديث بفضل آرائه القيّمة في تغيير مسار اللّسانيات، وهو اللّغوي الأمريكي " ويتني" " Whitney" الذي يقول عنه "جورج مونين": «لن يتيسّر لنا فهم التغييرات الطارئة على علم اللّغة بعد 1900، إذا نحن قصرنا على أوروبا بحثنا في سبب هذه التحوّلات، ويتطلب

---

[1] بيريزين ف.م، تاريخ الدّراسات اللّسانية، تر: فتيحة قنيش، ص 242.

[2] يُنظر: زينايدا پوپوڤا: اللّسانيات العامة، ص 28–29.

[3] يُنظر: بيريزين، ف.م: تاريخ الدّراسات اللّسانية، تر: فتيحة قنيش، ص، ص 212، 213.

*من أجل أفكار أخرى لـ: "دي كورتناي" وكذا فضله في البنيوية والوظيفية خلال القرن العشرين: يُنظر: جورج مونين، تاريخ علم اللّغة، ص، ص 225،226.

اللّغوي الأمريكي ويتني (1827–1894) هنا أعظم الانتباه، نظرًا لأثره في علم اللّغة الأمريكي، ولأن أفكاره قد اِنتشرت في أوروبا اِنتشارًا سريعًا» [1]

و المعروف أن التاريخ لا يصمت ضد الحقائق، و يشهد لكلّ من يساهم في رسم خطوطه في كلّ المجالات، فيقيّد له ذلك، لتكون بصمة خالدة يقرّ بها العقل في كلّ زمان، و يستشهد بها في المواقف المناسبة، و ما هذا إلّا إثبات لقيمة الإسهامات التاريخية من ناحية كما تعدّ مفتاحا للاستزادة المعرفية من أجل البناء والتطوير في المجالات المعرفية المختلفة و نتيجة لذلك، و في كلّ مرّة نفتح صفحات تاريخ اللّسانيات إلّا ووجدنا لمسات هؤلاء الذين تأبى الذاكرة التاريخية تجاهلها أو نسيانها – إلّا نادرًا في حال المواقف المقصودة– و من أمثال هؤلاء – كما أشرنا– "ويتني" الذي تُعدّ لمسته قارة بفضل جهوده و آرائه اللّغوية و التي يُذكر منها الموضوعات التالية: « (مفهوم الإشارة، الوظيفة اللّغوية لهذه الإشارة، التمييز بين اللّغة الشفهية والأشكال الأخرى للتفاهم، نوعية التحليل اللّغوي، اكتساب التعبير اللّغوي، تحليل البنيات اللّغوية) و التي تشكل قوائم تفكير اللّغويين في القرن العشرين»[2]

إلى جانب هذه القضايا اللّغوية والتي تُعدّ من صميم البحث اللّساني، يضيف " الطيب دبة " إسهامات أخرى له والتي هيّأت لمبادئ اللّسانيات البنوية الأوروبية والأمريكية:

– قوله بفكرة التواطؤ الاجتماعي في تفسير كيان اللّغة.

– نظرته للّغة على أنّها نظام système من الأصوات ذو مضمون معقول ومن أقواله: «ليست أي أبجدية مستعملة (يقصد الأصوات البسيطة للّغة ما) سديمًا بل هي نظام متّسق من الألفاظ تحكُمُه علاقات في كلّ الاتجاهات».

– اِعتقاده بأن اللّغة واقعة اجتماعية، وهي أشبه ما تكون بمؤسسة اجتماعية.[3]

والملاحظ أن هذه الأفكار* هي من التصوّرات التي شكّلت جوهر قضايا اللّسانيات الحديثة التي لا تؤمن إلّا بفكرة كون اللّغة ظاهرة اجتماعية، وبالتالي فهي ظاهرة عامة يحكمها قوام مشترك صارم وبشكل قسري يتمثّل في النظام/ النسق، هذا النظام الذي يشتغل وبشكل وظيفيّ وفق علاقات متبادلة تجمع بين عناصر مختلفة.

---

[1] جورج مونين، تاريخ علم اللّغة، ص 226.

[2] المرجع نفسه، ص 227.

[3] يُنظر: الطيب دبة، مبادئ البنوية، ص، ص 38،39.

*تدعيما لهذه الآراء، ينظر: بيريزين.ف.م، تاريخ الدّراسات اللسانية، تر: فتيحة قنيش، ص 242.

ويعدّ (النظام) المقولة التي أجمع عليها هؤلاء الباحثين وغيرهم كمفهوم وليد أدّى إلى هذه الثورة المعرفية في تاريخ اللّسانيات، فكان الاهتمام المشترك بين الباحثين، ولم يكن حبيس المجال اللّساني فقط، بل كان سمة من سمات الحياة العامة ينادي بها الإنسان منذ نهاية القرن التاسع عشر** وبمعنى آخر كانت «أهمّ ميزة طبعت المعرفة البشرية في العصر الحديث هو تخلّصها التدريجي من «المعرفة العادية» المتولّدة عن الاستعمال المباشر للملكات الذهنية، لفائدة «المعرفة النسقية»» [1]

ولعلّ سبب هذا التحوّل لصالح المعرفة النسقية هو تغيير الرؤية من النظرة المباشرة بالتطبيق المباشر للملكات الذهنية مما ينتج " معرفة سطحية/ عادية " إلى نظرة ثاقبة تقوم على إعمال الفكر بالتجربة والتحليل والاستنباط والتجريد لخفايا الظواهر، أي استخلاص واكتشاف الخصائص الخفية والجوانب الداخلية التي تشكّل صورة الظواهر الخارجية، والحاصل بعد ذلك " معرفة عميقة/ نسقية" تغيّر لنا التنظيم العام للظاهرة المدروسة.

ومنهج كهذا هو منهج علميّ يتحرّى ماهو ثابت ناتج عن أسس تنظيمية غير متحوّلة، فكانت المعرفة المؤكدة معرفة نسقية علمية عامّة، وعليه أصبح شعار البحث العلمي خلال العصر الحديث مؤمن بالفكرة القائلة: «لكي تكتمل معرفتنا عن العالم ينبغي أن نبحث عن "بنية" النظام، أي العلاقة بين مفردات النّظام» [2]

هذا يعني أن العالم بكلّ ظواهره مبنيٌّ على أنظمة مختلفة هي التي تتحكم في كُليّته وفي صُورته وفق علاقات داخلية تضمن له هيكلة وظيفة مكوّناته، ومعرفة هذا العالم يقتضي معرفة هذه التفاصيل

**ورد في معجم العلوم الانسانية مفهوم لفكرة التنظيم التي اتّسم بها القرن التاسع عشر، وذلك بتحديد سماته العامة: «إنّ أولى سمات التنظيم هي وجود رسالة معلنة يجب أداؤها: العناية، التربية، الإنتاج، الدفاع عن مثال معين...إلخ، أمّا السمة الثانية فهي توزيع المهام تبعا لوظائف متخصصة، أما السمة الثالثة فهي حضور تراتبية وقواعد شكلية تُواكب العمل، ينتج عن هذا الهيكل المشترك منطق خاص بالعمل الوظيفي، وصور سلوك معيّنة إلى جانب آليات مشتركة إلى حدّ ما، ولذلك تتشابه التنظيمات كلّها، وإن قليلًا» [يُنظر: جون فرانسوا دورتيه: معجم العلوم الإنسانية، تر: جورج كتورة، ص 270.]

– وخلال شرحه لبروز فكرة التنظيم: قدّم مثالا بمبادرة "فريدريك تايلور (1856–1915) كأهم من وضع أسس التنظيمات من خلال وضعه لـ: «التنظيم العلمي للعمل» حيث يشير بالتنظيم العلمي في المهام، وهو تنظيم يقوم على تقسيم صارم للعمل: تقسيم أفقي (يرتبط الواحد بمهمة محدودة ووحيدة) وتقسيم عمودي (الادارة تصمّم النشاطات لكل واحد ويكتفي العمال بالتنظيم) [ينظر: المرجع نفسه، ص 271].

[1] حافظ اسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي: أسئلة اللغة، أسئلة اللسانيات، ص 171.

[2] ميلكا إيفيتش، اِتجاهات البحث اللّساني، تر: سعيد عبد العزيز مصلوح، ص 100.

التنظيمية التي تتجلّى في ظواهر طبيعية متنوعة: (علم الفلك، مجال الحياة الاجتماعية و نظامها الخاص، عالم الانسان ونظامه، عالم الحيوان وأنظمته...) بالإضافة إلى الأنظمة الوضعية كالنظام السياسي، النظام الاقتصادي، النظام التربوي المؤسساتي، النظام اللّغوي ...إلخ، و على تعدّد هذه الظواهر توزّعت الأفكار و المفاهيم والبحوث العلمية التي ترمي إلى تجريد قوانين هذه الأنظمة، وفي كلّ ذلك تأكيد لنظامية العالم/ الكون التي لا يمكن الانفلات منها أو الخروج عن نطاقها، و هذا ما جعل « بعض الفلسفات التي ظهرت في بداية القرن العشرين تدعو إلى البحث في القوانين العلمية المجرّدة للظواهر باعتبار أن الكون يُبنى على النظام، وأصبح البحث عن قواعد البنية النظامية للظواهر الكونية منهجًا متبعًا في شتّى العلوم من بينها اللسانيات»[1] .

فاللّسانيات كمقاربة علمية للظاهرة اللّغوية، و في إطار هذه الفلسفة الموجودة، لا يمكن أن تخرج عن المجال العلمي السائد في تلك الفترة، فكان لزاما عليها تبنّي هذه المقولة التي كان لها الفضل في علمية البحث اللّساني، وهو ما أدّى إلى تأسيسها كعلم قائم الذات يحدّد نفسه بنفسه، و طبعًا تحقق ذلك بعد أن اِتفق أصحابه على ضرورة تبنّي مقولة "النظام" المجسّدة في اللّسان البشري، و كذا اِنتهاج المنهج العلمي القائم على الوصف والتجريد للقوانين العامة والثابتة والقابلة للتعميم على مختلف الألسنة البشرية من جهة أخرى، فكان كلّ هذا من أبرز العوامل المباشرة في تأسيس اللّسانيات الحديثة التي قامت على مبادئ مشتركة بين اللّسانيين على اختلاف مناهجهم و تياراتهم اللّسانية التي ظهرت خلال القرن العشرين.

[1] خليفة الميساوي ، المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم ، ص22،23.

2-سوسير والمعرفة اللّسانية:

«إن قراءة سوسير أصبحت هي الأخرى مُشكلة منذ 1957».

[جورج مونان: سُوسير أو أصول البنيوية، تر: جواد بنيس، ص 27]

– « **Saussure:« Quiconque pose le pied sur le terrain de la langue peut se dire qu'il est abandonné par toutes les analogies du ciel et de la terre»** »*

(Saussure¸ note 10¸ p 38= 1267 F Engler)

[René Amacker: Linguistique saussurienne¸ Librairie Droz¸ Genève- Paris]

يصعب الحديث عن "سوسير" بل ويتعقّد أكثر حينما يرتبط بشرح نظريته اللّسانية ** والتي لا تزال تمثّل بالنسبة للفكر اللّساني بصفة عامة الحلقة المفقودة التي لم تُغلق بعد حدودها إلى يومنا هذا، إذ بقيت أطرافها تشدّ إلى عالمها كل فكرة ابستيمية عن المعرفة اللّسانية منهجيا ومعرفيا لتصطدم بإجابات تبدو وكأنّها الحدُّ، ولكن سرعان ما تتحول إلى استفهامات تستدعي تفعيل البحث من جديد من أجل الطرح الفكري والمناقشة العلمية عن ماذا؟ وكيف؟ ولماذا؟، ماذا قال عن هذه المسألة أو تلك (الظاهرة)؟ وكيف اشتغل؟ ولماذا اِتّخذ هذا النمط والأسلوب دون آخر؟

يرتبط السؤال الأوّل هنا بتحديد الظواهر الجديرة بالدّراسة و الاستقراء و التجريد اللّساني وهو ما يصبُّ في خانة « اللّسانيات و موضوعها » ، و يتعلّق السؤال الثاني بمسألة المنهج و المنهجية، و هما

*- بمقاربة دلالية تشير هذه المقولة إلى أنّ: « كلّ من يضع قدمًا في مجال اللّغة يمكنه القول بأن كلّ المقايسات الموجودة بين السماء والأرض قد تخلّت عنه » أي بمعنى: إن الدخول إلى البحث في مجال اللّغة هي مغامرة كبرى، هو بحث على أرضٍ متحركة، و كلّ معالم النجدة تختفي، فالخطاب اللّساني لا يقبل المقايسة، نظرًا لانعدام خطاب معياريٍّ كونيّ: مُشترك قد يحلّ مشكلة اللغة و يفكّها، فلا شيء في الكون يمكن أن يساعدنا على فكّ ظاهرة اللغة، و كذا مسألة البحث فيها بما تتمتع به من حيوية وحركية مزدوجة (في الدال و المدلول معًا).

**- من أصعب ما خشينا الحديث عنه في بحثنا هذا هو " سوسير و فكره اللّساني" كمرجعية للمعرفة اللّسانية بصفة عامة و للخطاب اللّساني العربي على وجه الخصوص، و تُعزى هذه الصعوبة إلى عدّة عوامل: يأتي في مقدّمتها تعدّد القراءات لجهوده و ظهور قراءات جديدة لمخطوطاته ، ومن ناحية أخرى تعود هذه الصعوبة إلى الأسلوب (المنهج) اللّولبي في عرضه لأفكاره، إذ كلّما قرأت عن فكرة /قضية إلّا و استدعى ذلك التفكير في قضايا أخرى ممّا ينجرّ عنه بالنسبة لي الكثافة المفاهيمية والتي تحتاج إلى عمل بحثيّ مُستقل، و عليه سأكتفي هاهنا بذكر أبرز الأفكار /الآراء التي رأيت أنّها تُمثل الخطوط العريضة لمعرفته اللّسانية حسب ما قرأنا عنه في كتابه و في المراجع المعتمدة و المتوفرّة، وهذا حتّى لا نحكم بالسلبية على القراءات الأخرى .

العاملان اللّذان يُبرّران وِجهة اللّسانيات المعرفية واختصاصها وكذا أقسامها وأبحاثها ومجالاتها؛ أي بآلية البحث اللّساني ومُستوياته المختلفة وأخيرًا يتعلق السؤال الثالث بغاية اللّسانيات و مهمتها و هو ما يفسّر لنا المنطق اللّساني وأبعاد المقاربة اللّسانية، وبتعبير آخر: تُصنّف المعرفة اللّسانية التي عرضها "سوسير" في مُحاضراته إلى تحديد العلم (اللّسانيات) بتحديد منهجها واستقلاليتها وهو ما ارتبط آليا بتحديد موضوعها وخصائصه ثم تحديد منهجية العمل أو التحليل اللّساني، و خلال كلّ ذلك حديث عن المنطلق و الغاية و الأهداف.

وقبل عرض هذه الخطوط لا بأس أن نشير أو أن نُذكّر بذلك التمجيد أو الإقرار المطلق بفضل "سوسير" في تأسيس اللّسانيات و تطويرها كعلم قائم بذاته، هذا التمجيد الذي نكاد نلمسه و بشكل مكرّر في جل الخطابات اللّسانية، و من ذلك ما ورد في قاموس "اللّسانيات" من اتّفاقٍ و اعترافٍ بأن:« منزلة اللّسانيات كدراسة علمية للّغة قد أصبحت مضمونة منذ نشر دروس في اللّسانيات العامة لـ: " فرديناند دي سوسير" عام 1916، منذ هذا التاريخ كلّ الدّراسات تُصنّف حسب الظهور "قبل" أو "بعد" دي سوسير » [1].

يمثّل "سوسير" حسب هذه الإشادة وبفضل قوة فكره ونوعيته مَعْلما بارزا يستوقف الباحث اللّساني ليسأل عن أثره ووقعه في صنع الفرق المعرفي للفكر اللّساني قبله وبعده، أي بين القديم والحديث.

إنّ مثل هذه الاعترافات و التي قد لا تحتاج إلى التأكيد، لا تُمنَح إلّا لذواتٍ خارقة في زمانها، استطاعت أن تخترق بخطابتها الفكرية منطق التفكير العلمي الذي يُثبَت بالبرهان و التجريد و التعميم، و هو ما نجده في منهج "دو سوسير"، الذي أكسبه الميزة العلمية الفريدة والتي جعلت الدارسين يُشيدون ويجلّون ما قام به من نقلٍ لنمط التفكير و العمل من علوم أخرى إلى علم اللّسانيات و تحديدًا من مجال الفيزياء و الكيمياء حيث تحدّث عن الطبيعة المركبة للوحدات اللّسانية و كذا استلهامه المفاهيم من علم

[1]Jean. Dubois et autres: Dictionnaire de linguistique, p 300.

الحساب و الرياضيات والمنطق ممّا أسهم في تكوين الفكر اللّساني، وبالخصوص في حديثه عن العمليات التي يقوم بها علم اللّسانيات وهي بالضرورة عمليات منطقية رياضيّة [1] *.

ومن تجلّيات هذا كلّه ذلك الجانب الملموس في منهجه والذي لامسه الدّارسون بشكل مباشر في ممارسته اللّسانية التي أقرَّ فيها منهجا علميًا قارًّا تجاوز به تلك الرّؤية التطوّرية للوقائع اللّغوية التي تبدو صعبة القبض وهي في حالة الحركة والتحوّل من حالة إلى حالة، ومن زمن إلى آخر، بشكل تعاقبيّ تغيب و تحجب عنه بعض الحقائق، و قد تسقط فيه/ منه بعض الحلقات بفعل أو بآخر، ممّا يسمح بدخول عنصر التأويل و البحث عن المفقود و كشف الغامض بصورة تطرح احتمالية التقريب والنسبية، وهو ما يتنافى مع مبدأ العلم الذي يسعى لمقاربة وقائعه الملموسة برؤية تقوم على الملاحظة المباشرة والتحليل المُحايث الذي يسمح بكشف العلاقات والقوانين بأسلوب واضح و بسيط ممّا يُفضي إلى نتائج منطقية ترفض عُنصر الريب و التأويل و الغموض، والنتيجة هي معرفةٌ لسانيةٌ علمية منهجها علميّ قائم على مُلاحظة ووصف الظواهر الحيّة الراهنة/الآنية، يجمع بين أجزائها فضاء التزامن والسكون، وعلى أساس هذا الوعي المعرفي – كما يُصرّح "عبد السلام المسدي" – أقام " سوسير": « نقده المنهجي و ذلك عن طريق اِشتقاق ثُنائية الآنية و الزمانية التي هي في نظرنا واسطة العقد في كامل تفكيره » [2]

و بتعبير آخر تمكّن "سُوسير " من إدراك – و بكلّ وعي علميّ دقيق – ضرورة البحث عن البديل النوعي في المنهج اللّساني من أجل تحقيق مبدأ العلمية في حقل الدّراسات اللّغوية مع تجاوز تلك العقبة التاريخية التي وإن كانت ضرورية و مُهمّة في فهم بعض الخفايا وحيثيات اللّغة إلّا أنّها تعزل المقاربة اللّسانية عن بقية التيارات العلمية بسبب منهجها و خصائصها و نتائجها الجزئية والنسبية، و إثر ذلك كان خطابه اللّساني كلّه حافلا بالنداء إلى تبنّي المنهج الوصفي/ الآني، و مُسوّغ هذا النهج الجديد يُعزى إلى طبيعة الظاهرة اللّغوية والمتمثلة أساسا في كونها كتلة من « العلامات التي تُشكّل منظومة، والعلامات

---

[1] يُنظر: مختار زواوي، دو سوسير من جديد، مدخل إلى اللّسانيات، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2017، ص 157، 158.

*في هذا السياق، يذكر "جورج مونان" موقفا آخر عن سوسير يؤكد من خلاله تأثّر" سوسير" بالمنطق والرياضيات في تصوّره للعلامة والبناءات الدقيقة جدّا للّغات وبالالتقاء المأمول أو المحلوم به بين اللّسانيات والمنطق والرياضيات. [يُنظر: جورج مونان، سوسير أو أصول البنيوية، تر: جوان بنيس، ص 40].

[2] عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللّسانيات، ص202.

توجد في الوعي بصورة تزامُنية في الوقت نفسه، و يمكن دراستها في الاستطيطيقًا (علم السكون) فقط ، لهذا يجب أن يكون علم اللّغة تزامُنيا »[1]

وبهذا يمكن القول إنّ " الرغبة السوسيرية" في علمنة المعرفة اللّسانية وتطويرها وجعل علم اللّسان علمًا قائما بذاته يحذو حذو العلوم الطبيعية الأخرى دفعه إلى إقرار المنهج الوصفي الذي يشرح مُعطياته ومفاهيمه ومقولاته في مواقف عدّة نلخص أبرزها فيما يلي:[2]

- يختص هذا المنهج بدراسة العلاقات بين الأشياء المتواجدة في الآن، ممّا يمنع كلّ تدخّل للزمان.
- يفرض هذا التمييز بين الآني والتاريخي على عالم اللّسان فرضا ضروريا،لأنّ اللّسان نظام قيمي محض.
- لا نستطيع أن نصف اللّسان ولا أن نضع قواعد ومعايير صالحة للاستعمال إلّا إذا اتخذنا موضعنا في حالة معينة.
- اللّسان نظام يمكن اعتبار جميع أجزائه من جهة تماسكها التزامني السنكروني، بل ويجب اعتبارها من هذه الناحية.
- عندما نتحدث عن قانون التزامن السانكروني فإننا نعني ضربًا من الترتيب ومبدأ للانتظام، والحالات السكونية التزامنية أيًّا كان نوعها تختص بنوع من الانتظام.
- يختص علم اللّسان التزامني بدراسة العلاقات المنطقية والسيكولوجية إذْ تربط هذه العلاقات الحدود المتقاربة في الوجود (وتشكّل نسقًا) ارتباطًا يكون بالصفة التي تراها عليه الجماعة ويُدركها وعيها الجماعي (ضميرُها الجمعي).
- الخصائص العامة للدّلالة يمكن أن نعتبرها جزءً داخلاً في هذه الدّراسة التزامنية، وكلّ ما يُسمّى "بالنحو العام" ينتمي إلى حقل التزامن، لأن هذا النحو يختص على سبيل الحصر بأحوال اللّسان التي تُبنى عليها مختلف العلاقات.

الملاحظ في هذه المفاهيم عن المنهج الآني هو حضور مقولات علمية عامة وثابتة من مثل: المعالجة الآنية للمكوّنات الحاضرة وكذا حضور مفهوم العلاقة، ومفهوم النّظام والترتيب والنسق، بالإضافة إلى حضور فكرة المنطق والواقع ممّا يعني حضور فكرة الصدق والتحقق للمعرفة اللّسانية،

---

[1] زينايدا يوبوڤا، اللسانيات العامة، ص 29.

[2] يُنظر: فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللّسان العام: تر: عبد القادر قنيني، ص 21 وما بعدها.

وهو ما يتّفق تمامًا مع شروط العلم ومبادئه، فشرط تحقق الملاحظة للوقائع الظاهرة أمر ضروري في الممارسة العلمية، هذه الأخيرة التي تهتم بالأساس المنهجي أكثر من اهتمامها بالنتائج حسب ما يؤكده " غاستون باشلار" الذي يرى أنّ: «البحث العلمي لا يهمّنا بالنتائج التي يتوصّل إليها، ولكن يهمّنا بطرق الاستدلال التي اعتمدت فيه للوصول إليها»[1].

وهي القناعة التي اشتغل عليها " سوسير" من أجل إعطاء الصبغة العلمية للمنهج اللّساني الذي جعله آليًا يبحث عن تكوين المعرفة المنهجية القائمة على مقولة " العلاقة " كأبرز مفهوم يطرحه العلم، هذا الأخير الذي يعرّفه "باشلار" بأنّه «ليس درسًا في "الأشياء" ولكنّه يهتم فقط بمعرفة العلاقات ووصف الظواهر... والظاهرة ليست سوى شبكة معقدة من العلاقات»[2].

إنّه لمن المنطقي اختصاص العلم ببحث مسألة العلاقة في الظواهر المدروسة من منطلق عدّة عوامل و مسوّغات، و لعلّ أهمها كون العلم يشتغل حول القوانين الخفية التي تضمن بناء التشكيل النسقي لتلك الظواهر، هذه القوانين بذاتها تكوّنت إثر دخول الأجزاء في علاقات تبادلية تضمن لها حياة الاشتغال من جهة و هو ما يفسّر حضور عنصر الوظيفة الذي يبرر لها من ناحية أخرى كيان الظاهرة و قيمتها، و هكذا تعدّ المفاهيم العلمية من مثل : الأجزاء (المكوّنات/ الوحدات) ، العلاقة، الوظيفة، القوانين، الترتيب، النظّام، النسق من المقولات المعرفية التي من المفترض مبدئيا اتخاذها كعناصر تجريدية يتم بحثها و صياغتها وفق خطوات منهجية مضبوطة يتحرّى فيها الباحث الملاحظة و الوصف و التحليل و البناء، و في إطار هذه الشبكة المفاهيمية أقيم صرح اللّسانيات الحديثة بمنهجها الآني الذي أقرّه "سوسير" و من تأثر به من بعده، و منهم " أندريه مارتيني " الذي يؤكد من جهته أنّ « وحدها وجهة نظر ألسنية تزامنية بحتة تستطيع أن تُظهر وقائع هذه الأخيرة (يقصد هنا اللّغة) في تجرّدها عن حاجات الإنسان المتغيّرة التي تتطلب في كلّ لحظة إعادة تكييف العدّة الألسنية »[3].

وهكذا و بعد هذه الرؤية المنهجية المستحدثة من قبل " سوسير" في اللّسانيات أصبح لهذه الأخيرة فضاء مستقلٌ و خاصٌ بها، ويمكن القول إنّه و بشكل واضح تمّ تحديد مجال البحث اللّساني كبحث علميّ مستقلّ بمنهجٍ خاص حقَّق له معرفة علمية تكاد تُضاهي في الدقّة و التجريد و العمومية المعارف

---

[1] محمد هشام، تكوين مفهوم الابستيمولوجية عند باشلار، ص 28.

[2] المرجع نفسه، ص 78.

[3] أندريه مارتيني، مبادئ ألسنية عامة، ص 6.

في مجالات علمية مجاورة، و قد يكون هذا هو المسعى الخفّي الذي اشتغل من أجله " سوسير" الذي ومن أجل هذه الخطوة ميّز مجال اللّسانيات من بين تلك الفروع المتداخلة، والمقصود هنا الدّراسة السيميائية و علم النفس وبالأخص علم الاجتماع.

تُعدّ اللّغة كظاهرة عامة موضوعًا تتنازعُ فيه معارف علمية عديدة وتتجاذب أطرافه بين البعد الرمزي والاجتماعي والذهني (النفسي) والثقافي فيها. و هذا ما جعل لزامًا على البحث اللّساني تعيين اختصاصه و فرز مُعطياته، وهو ما يدفع تلقائيا بتحديد الموضوع الحقيقي الذي ينبغي على البحث اللّساني دراسته و كشف طبيعته و خصائصه، وهي الخطوة المهمّة والبارزة في فكر "سوسير" الجديد الذي عكف على مقولة دراسة اللسان في ذاته ومن أجل ذاته كموضوع حقيقيّ و وحيد لعلم اللّسان وهو التحديد الذي « أعطى اللّسانيات وضعها statut الابستمولوجي باعتبارها علمًا مستقلًا عن غيره من العلوم الاجتماعية من جهة (علم النفس، علم الاجتماع، والأنثربولوجيا)، والعلوم اللّغوية الأخرى من الفيلولوجيا و النحو من جهة ثانية » [1].

وأولى خطوات هذا التحديد بدأه "سوسير" من الطبيعة الرمزية العلاماتية أو المفهوم السيميولوجي للظاهرة اللّغوية، حيث وضع هذه الأخيرة في إطارها العام أو في بعدها الكلّي والشامل، ذلك أنّ اللغة وبصفة عامة تشترك مع أنظمة أخرى في كونها «نسق من الدلالات التي تعبّر عن المعاني، ومن ثمّة يمكن مقارنته بالكتابة وبالأحرف الأبجدية وبالطقوس الرمزية، وبأشكال الآداب وسلوكها، وبالإشارات المتعارفة عند الجنود»[2]

أدرك سوسير هذا التداخل المفهومي والوظيفي بين مختلف هذه الظواهر التي تحتاج إلى تخصص معرفيّ مستقل لدراستها والذي لم يتحدّد بعد بل تنبأ به كعلم سيتأسّس مستقبلًا و يكون اختصاصه تناول حياة العلامات المختلفة و يكون شاملًا لما هو لغوي و غير لغوي، و ما قام به " سوسير" هو الفصل المنهجي الذي أثمر عن موضوع خاص باللسانيات التي تنصب فقط على ما هو لغوّي مع الحفاظ على الطابع الرمزي (التدليل) من منطلق أنّ « المشكلة اللّغوية إنّما هي أولًا و قبل كل شيء مشكلة "سيميولوجية" و معنى هذا أنّ اللغة تنتمي إلى تلك المجموعة الكبرى من "الأنظمة الرمزية" التي تتألف

[1] مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 154.

[2] يُنظر: فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللّسان العام، تر: عبد القادر قنيني، ص 31.

منها الثقافة » [1] ، و ضمن هذا السياق العام تحدّد مجال البحث اللّساني كعلم فرعيّ، و جزئي ينتمي إلى " السيميولوجيا"، و بما أنّ النّظام اللّغوي هو الأهمّ والأكثر استعمالا يصرّح " سوسير" بمركزية اللّسانيات التي تعدّ « العلم السيميولوجي الأكثر تقدّمًا » [2]

إلى جانب تحديد مكانة اللّسانيات بمنهجها و موضوعها أمام " علم العلامات" يضيف " سوسير" علمًا آخرًا تأسّس آنذاك و قد تأثّر بمنهجه و منحاه العام، و هو علم الاجتماع الذي أسسه " دوركايم" * ومن أثر ذلك في فكر سوسير ما يذهب إليه من أنّ: « لكلّ قانون اجتماعي خاصيتان أساسيتان: إنّه أمريّ و عام، و في هذا الصدد يطرح السؤال: هل تستجيب قوانين اللّسان لهذا التعريف، يجيب بكيفية شبه قاطعة: " القانون السانكروني يُفرَض على الأفراد من خلال الإلزام الذي يُمثّله الاستعمال الجماعي" » [3]

ومع أن اللّغة مُؤسسة اجتماعية كما يصفها "سوسير" متأثرا "بدوركايم" إلّا أنّها تختلف عن بقية المؤسسات من منطلق فرضية الاعتباطية، في حين تتأسس باقي المؤسسات الإنسانية كلّها على العادات والقوانين، وعليه تختلف مؤسسة اللّغة وتتميّز بسيمات متعددّة [4] جعلت من موضوع اللّسانيات يستلزم لنفسه منهجًا خاصًا مناسبًا لطبيعته هذه.

ومن العلوم الأخرى التي تأثّر بها "سوسير" والتي وجد فيها مفاهيم متداخلة مع موضوع اللّسانيات: علم النفس العام، ومن تلك المفاهيم النزعة النفسية (الذهنية) وحضورها بقوة في التشكيل الداخلي لبنية اللّسان، والتي تظهر أساسًا في العلاقة الجدلية بين وحدات أو بين أجزائها (الدوال والمدلولات) وتفسيرها بالصور الذهنية التي تحضر وتشتغل على مستوى الذهن سواءً في بُعدها الفردي أو الجماعي.

وإذا كان "سوسير" قد استفاد من آراء "فرويد" فإن تأكيد هذه النزعة استمرّ بقوة وامتدّت إلى غاية إقرار " تشومسكي" بالفكرة نفسها، حيث يقول: «يجب ألّا يتحدّث المرء عن "علاقة" بين اللّسانيات وعلم

---

[1] إبراهيم زكريا، مشكلة البنية، ص 45.

[2] ميشال أريفيه، البحث عن دو سوسير، تر: محمد خير محمود البقاعي، ص 68.

*- عن وجه هذا التأثر بأفكار "دوركايم" في الطابع الاجتماعي للّغة ومنحى الاستقلال لمنهجي اللسانيات وعلم الاجتماع يُرجع: إلى: كتاب " سوسير"، وكتاب مادلين غراويتز، مناهج العلوم الاجتماعية، ص 384، وكتاب جورج مونان، سوسير أو أصول البنيوية، ص 30 وما بعدها.

[3] جورج مونان، سوسير أو أصول البنيوية، ص 33.

[4] يُنظر: جورج مونان، سوسير أو أصول البنيوية، ص 32، 33.

النفس،لأنّ اللّسانيات جزء من علم النفس...اللّسانيات هي دراسة اللّغة، أمّا علم النفس فهو دراسة المنفعة (البراغماتية) من اللّغة، ولا يبدو أنّ هذا التميز ذو أهمية كبيرة لأنّه لا يمكن لأيّ علم أن يجعل نفسه مهتمًّا بالطريقة النافعة والمفيدة لشكل من أشكال المعرفة دون الاهتمام بطبيعة نظام تلك المعرفة» [1]

إنّ الشيء البارز هنا والملفت للانتباه، وفي خِضم هذه المنظومة المفاهيمية التي تحيط بموضوع الدّراسة اللّسانية من كلّ الجوانب والأبعاد (الرمزية والاجتماعية والنفسية...إلخ) هو ذلك الإدراك القوي والنظرة العلمية المنهجية النافذة التي مكنّت "سوسير" من عزل الخصائص اللّسانية وتمييزها لتكون موضوعًا فريدًا وحقيقيًا لعلم اللّسان.

فهو إذْ يعترف بصعوبة المهمّة بالنّظر إلى تداخل علم اللّسانيات في اختصاص السيميولوجيا، وكونها جزء من علم النفس المجتمعي ومن ثمّ يندرج في علم النفس العام *، فإنّه توصل إلى تحديد مهام عالم اللسان الذي « تقتضي مهمته أن يحدّد ما يجعل من علم اللّسان نسقًا خاصًا ضمن مجموعة الأحداث و الظواهر الدلالية »[2]

وما يمكن تأكيده هنا هو التأثير القوي لتلك النزعة العلمية التي تشبّع بها ونشأ عليها والتي ساعدته على قوة التحليل ودقته في معالجة موضوع اللسانيات، وهذا بدوره مكنّه في الأخير من الإقرار بأنّ الرؤية المنهجية هي التي تخلق الموضوع في المجال اللساني – على خلاف العلوم الأخرى – ففي اللسانيات «نحتاج فيها إلى تحديد المنهج ثم الموضوع ثانيا، أي أن وجهة النظر هي التي تخلق الموضوع، بحسب

---

[1] مازن الواعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية، ص181،182.

* – يمكن تصور مخطط عام لمجال اللّسانيات ومكانتها المستقلة ضمن هذه الفروع العلمية المختلفة وفقا للشكل الآتي:

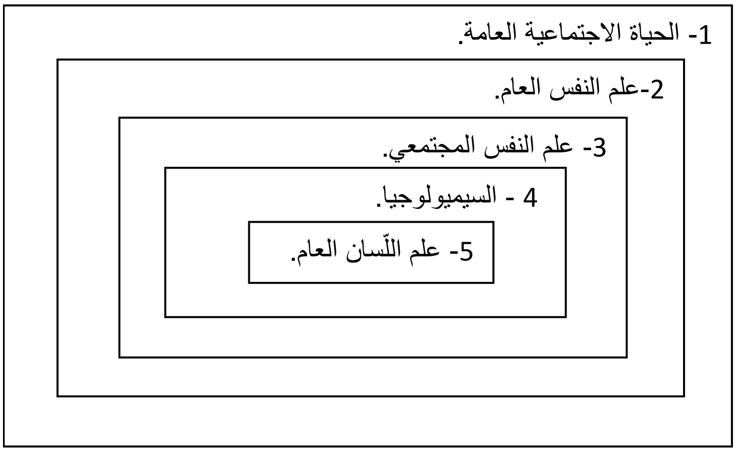

[2] فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ص32.

تعبير "سوسير":

« C'est le point de vue qui crée l'objet ».[1]

والنتيجة هي أنّ المعرفة اللّسانية التي أخرجها "سوسير" عن اللّسانيات وموضوعها كانت علمية طالما أنّه اِنطلق من المنهج العلمي السانكروني الذي سمح له ببناء نموذج لساني على أسس علمية قارة أدّت في الأخير إلى تحديد الموضوع وكشف طبيعته وخصائصه وسِماته.

وهكذا فمن مقولة المنهج والعلم إلى مقولة الموضوع وقوانينه، العامة، أصبح اليوم الباحث اللّساني يعرف وجهة بحثه وهدفه والتي تنحصر في نسقية اللّسان كنظام من العلامات تستعمل لنقل الأفكار.

ومن أجل معرفة لسانية حول هذه المقولة يعمد الباحث على تحليلها لسانيا ليقف في الأخير على جملة المقولات اللّسانية التي تشرح لنا صورة اللّسان وخصائصه وأبعاده الكليّة وفي مقدّمتها: اللّسان صورة وشكل وله جانب مادي.

اللّسان كذلك نسق وظيفيّ تخلقه مجموعة من العلاقات والثنائيات، وحدته العلامة اللّسانية التي تتميز بخصائص متميّزة بدورها من مثل الخطية (البعد الزمني) والاعتباطية بالإضافة إلى مفهوم القيمة لها وللّسان ككلّ، وهذه الأخيرة التي تكتسبها الوحدات بعلاقات التجاور الأفقي والعمودي في ثنائية إجرائية أخرى.

عرض لنا " سوسير" هذه الأفكار في صورة ثنائيات تقابُلية حاول من خلالها الإحاطة باللّسان فكريًا وعمليًا، بمعنى أنّه يحدّد لنا الجوانب الداخلية والخارجية/ الذهنية والمادية الظاهرة، ولخّصها في: تقابل: اللسان/ الكلام، الدال/ المدلول، الاستبدال/ التركيب، وفي كلّ مستوى حديثٌ عن أبرز السّمات وأهم الفوارق، وعن أوجه العلاقة المتبادلة بين طرفي كلّ ثنائية.

والبداية بثنائية اللّسان والكلام وما تفرضه من أبعاد علمية ومنهجية في الظاهرة اللّغوية التي يحدّد فيها مستوى الملكة كظاهرة عامة langage، وهي خارجة عن الضبط العلمي وتصنيفه.

[1] يُنظر: مصطفى غلفان، اللّسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، ص 148.

والمستوى الثاني هو ما ينتمي إلى الجماعة (البعد النوعي العام)، و هو عام و ثابت سمّاه باللّسان " langue" و هو ما يمثّل موضوع علم اللّسان، يقابله الجزء الفردي في الاستعمال اللّغوي، أو ما يطلق عليه بالكلام "parole " .

تشتغل اللّسانيات حول اللّسان كشكل (صورة) وكنسق، وهما المفهومان الجوهريان المحدّدان له، وارتبطت جلّ المفاهيم اللّسانية بهما من مثل: العلامة اللّسانية، العلاقة، القيمة، السانكرونية، النظام...إلخ، فاللّسان إذن كما يقول سوسير: "صورة وليس مادة" ومبرّر ذلك أنّ «الوحدات اللغوية لا قيمة لها إن هي أخذت بمعزل عن الوحدات الأخرى الموجودة معها...وما يهمّ اللّساني البنيوي ليس المادة التي تتكوّن منها الوحدات، بل الصورة، والمقصود بالصورة العلاقات التي تجمع العناصر»[1]

لذلك يتمظهر "اللّسان" في نموذج كلّي منظّم لا قيمة للجزء فيه بمفرده إلّا في علاقته مع غيره وفق روابط نسقية تُعطي للّسان ترسيمة مُعقدة تتكوّن من الجانب الصوتي و الفكري اللّذان يتركّبان في تزاوج نسقيٍّ و « يُنتِجُ هذا التأليف أو هذا التزاوج صورة لا مادة »[2] *، و ما ينتج هذه الصورة (الشكل) هو الميكانيزم العقلي (الذهني) لدى الإنسان المفكر، فاللّسان إبداع، و نشاط ذهنيّ يعتمد على آليات باطنية تُظهر لنا البعد الفكري أو تلك الطاقة الإنتاجية التي يلجأ إليها المتكلّم و التي تسمح له بتوظيف رصيده اللّغوي الذي اكتسبه قسريًا واحتفظ به آليًا في دماغه، يستعمله في مناسبات تواصلية مختلفة معتمدًا في ذلك على تركيبات تقوم على علاقات استبدالية و نظامية مُختلفة، تتجسّد في صُور كلامية (خطابية) مُنسقة تُدْرَك على شكل صورة شاملة لا أثر فيها للوحدات الجزئية، إلّا في اشتغالها الثنائي داخل النسق الشمولي العام، وبذلك يكون مفهوم النسق (النظام) المفهوم المركزي الذي ضبط المنظومة الفكرية اللّسانية عند "سوسير"، فالنسق الذي يُبنى وفق علاقات الاختلاف والتعارض بين وحداته التي تكتسب قيمة داخل النسق ذاته، و لا قيمة لها (بمادتها و شكلها) إلّا في تجاوُرها و علاقاتها، والحقيقة أن الشيء لا يتميّز و لا يتحدّد بذاته و بمفرده ؛أي أنّ صفة الانعزال للشيء (العلامة) تجعله ذا قيمة سلبية رغم ما يملكه

---

[1] يُنظر: مصطفى غلفان، اللّسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، ص 180.

[2] فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ص 168.

* «تقتربُ فكرة الشكل هنا من سلسلة كبيرة من التصوّرات في العلوم الإنسانية: ترسيمة، رسم عام، نمط، فئة، نموذج» [ينظر: معجم العلوم الإنسانية، ص 509]

«واللّسان شكل وليس مادة... التي ترتبط بمفهوم الجوهر الذي يشير إلى مفهوم الغالب، غير المتغيّر، الجوهر الباقي لشيء ما، العلة الحقيقية». [كلاوس هيشن، القضايا الأساسية في علم اللغة، تر: سعيد حسن بحيري، ص 62]

من عنصر الهوية، إلّا أنّه يحتاج إلى هوية أخرى حتّى ينوجد ويعرّف نفسه ويتميّز ويدرك خصائصه التي تبرز بوضوح في تعارضه واختلافه معه داخل السياق نفسه، و بشكل حضوريّ سانكرونيّ، وعليه يكون اللّسان – بهذه الصورة – التي تتضمن نسقًا من القيم الخالصة و لا شيء يحدّده بعيدًا عن الحالة المؤقتة لأطرافه – كما يُشير "سوسير"[1]

ينبنى الكلام على مفهوم النسق، وتتمحور المعرفة اللّسانية حول فكرة النسق كذلك ، فلا يُمكن إيجاد خطاب لسانيّ مبْتورٍ من تقديم جزئيّ أو كليّ لموضوع النسق وعلاقاته ووحداته، ووظيفة كلّ ذلك، و بعبارة أخرى تُبنى المعرفة اللّسانية حول تجريد النموذج النسقي للظاهرة اللّغوية، و هو الموضوع الحقيقي لعلم اللّسان الذي تغدو مهمّته – حسب "سوسير"– ليس بحث النسق ذاته فقط، لانّ ذلك أمر بديهيّ بل تجاوز هذا للسؤال عن سبب و كيفية "ترابط الكلّ" ممّا يقود الباحث إلى عمق اِشتغال النسق اللّساني بفضل مفاهيم الاختلاف والتعارض والقيمة والمادة والشكل التي حضّرها وهي مفاهيم إجرائية بدون استعمالها يكون مفهوم النسق "كليشيهًا" بدون وزن كبير ومرادفًا للتصنيف كيفما كان [2]

وتجنبا لهذا التصنيف السلبي يتعيّن على الباحث اللّساني أن ينتقل من فرضية " النسق" الموجودة سلفًا إلى الاهتمام بآلية اشتغاله وكيفية توزيعه للوظائف المختلفة بين عناصره، وكذا بحث مستويات التشكيل النسقي المختلفة.

و تفكيك مقولة النسق بهذا الشكل تجعل البحث يقف عند " العلامات" اللّسانية ووظائفها وخصائصها وطبيعة علاقاتها المختلفة التي تمتد أفقيا و عموديًا، وهذا بالضرورة يسمح بكشف الأنظمة اللّسانية الفرعية من صوتية و تركيبية و دلالية (سياقية)، ممّا يعني أن العمل اللّساني ينتقل من مقولة المفهوم النظري المجردّ إلى الاشتغال حول الجانب التطبيقي (المادي) أو التمظهر الكلامي (العلاماتي) و كلّ هذا المسار يسمح بكشف المقولات اللّسانية التي جاء بها سوسير من: منهج سانكروني إلى استقلالية ودقة العمل اللّساني الذي تحقق بتحديد موضوع البحث وتخصيصه بمنظومة اللّسان البشري كشكل وكعلاقات وكقوانين إلى مقولة لسانية أخرى هي منهجية التحليل اللّساني ومستوياته التي تتوزع

---

[1] يُنظر: جورج مونان، سوسير أو أصول البنيوية، ص 83.

[2] يُنظر: المرجع نفسه، ص 84.

دلاليا ولغويا على المستوى الذهني – غيابيا – كما تتوزع نظميا (تركيبًا) على مستوى الخطاب (داخله) بشكل حضوري/ ظاهري.

هذا يعني أنّ العمل اللّساني يتواتر بين مستوى الكلام إلى اللّسان ومن اللّسان إلى الكلام، بآلية تتراوح بين التجريد والتحليل والوصف والتركيب، وهي آلية تؤدي إلى الوقوف على سمات اللّسان البشري بكلّ حيثياته من "قيمة" و"اعتباطية" وخطيّة " و"انتاجية" و"اجتماعية" و"استقلالية" مع فرز للخصائص الداخلية والخارجية.

و من أجل تقريب هذه المفاهيم كلّها وظّف "سوسير" تشبيها – راقيًا– عبّر من خلاله عن تقارب صورة منظومة اللّسان بصورة لعبة الشطرنج، التي تصنعها رقعة ثابتة تتحرك فيها القطع بشكل حضوري (سانكروني) وفق قواعد سُكونية آنية تضبط أوجه العلاقة بين القطع، هذه الأخيرة التي تكتسب قيمة من خلال وظيفتها أولًا و من خلال تميّزها وعلاقتها مع بقية القطع المختلفة في مادتها ونشأتها وشكلها ممّا لا يؤثر مطلقا في نظام اللُّعبة إلّا في حالة المساس بقواعدها وموقعها داخل الرقعة مع إمكانية استبدال القطع بشرط الحفاظ على الشروط نفسها التي يُشترط أيضًا مبدأ الاتفاق حولها بين أكثر من لاعب مستوعب لقوانين اللّغة و خاضع لها بشكل قسري.

تبدو لنا الصورة واضحة بين منظومتين مختلفين تجمع بينهما مركزية النسق ومفهوم العلاقة والقيمة بين الوحدات على المستوى الداخلي، هذا الفضاء الأخير الذي أصبح ورشة عمل اللّسانيات وبالأحرى: اللّسانيات الداخلية التي تدرس اللّسان في ذاته ومن أجل ذاته.

في ختام هذا التصوّر الموجز لأبرز المفاهيم المعرفية التي تتكوّن منها المعرفة اللّسانية لدى "سوسير" نودّ أن نشير إلى سمة هذه المعرفة من جهة، والتي تعطي لنا سمة وملمح التفكير اللّساني عند "سوسير " – من جهة أخرى –حسب ما نعتقد أنّه صنع له التميّز، والذي من المفترض تواجده عند كلّ مفكّر وباحث في مجال ما.

فالذي يلفت الانتباه و نحن نقرأ "سوسير" هو الانسجام الكبير و التناسق البارز في أفكاره، بالإضافة إلى شعور القارئ بروح الجدية والصرامة المنهجية في طريقة عرضه لمختلف أرائه رغم ما يستوقفنا في كلّ مرّة من تعقيدات معرفية و منهجية تتعلّق أساسا بالتداخل المفاهيمي بين القضايا اللّسانية، وكذا الشعور أحيانا بعدم اكتمال التحديد المعرفي لآرائه ممّا يفتح مجالات واسعة للتفسير و التأويل المختلفين،

و كما يقول أحدهم: «طالما كان الحديث عن سوسير صعبا... في كلّ الأحوال يراودنا شعور بأنّنا نسير باستمرار في حقل من الألغام، والصعوبات، و المخاطر تزداد اليوم، وآية ذلك أنّ هناك: زئبقية المنهج السوسيري بالإضافة إلى واقعة الظهور المتدرج للنصوص السوسيرية، وكذا تكاثُر الأعمال التي تُخصّص لمعالجة تلك النصوص و تنوّعها »[1]

من خلال هذا الاعتراف، نستطيع الوقوف على عدّة نقاط تصوّر لنا ملامح الفكر السوسيري اللّساني منها:

- الحضور القوي والمؤثر لشخصية "سوسير" عقلا وسلوكا في خطابه اللّساني.
- المُستوى المعرفي العالي لنوعية آرائه (نظريته) منهجيا ومعرفيًا.
- صعوبة بناء معرفة لسانية واضحة وبسيطة، وهو ما ارتبط بتعقيد الموضوع اللّساني من جهة*، بالإضافة إلى صعوبة إدراكها وفهمها وهوما ارتبط بآراء "سوسير" وطريقة عرضه لها من جهة أخرى.
- ثراء المعرفة اللّسانية المقدّمة في خطاب "سوسير" اللّساني والذي يبدو واضحا من كثرة النصوص المعالجة للقضايا اللّسانية.
- الالتزام بالمنهج العلمي واحترام مبادئه ممّا أفرز سِمة الانسجام و عدم التناقض، وهو ما يظهر في الترابط الفكري في كلّ ثنايا خطابه اللّساني فـ« كلّ فقرة من فقراته ليس لها معنى إلّا في علاقاتها بالفقرات الأخرى»[2] ، فقارئ "سوسير" يضطر للإتيان على جلّ آرائه حتى يفهم المقصود من مفهوم ما، ففهمُ المنهج السانكروني وأولويته يُثبت طبيعة الموضوع اللّساني « اللّسان كنظام وكشكل وكعلاقات»، وتحليل مفهوم العلاقة يؤدي إلى سانكرونية النسق وثبُوته في حالة مؤقتة معيّنة، وبين هذا وذاك يحضر مفهوم القيمة والعلاقات الاستبدالية والتركيبية داخل وخارج الخطاب.

وحول كلّ هذه المادة تشتغل اللّسانيات الداخلية من أجل شرح صورة اللّسان الباطنية في ذاته ومن أجل ذاته، وكأنّ المعرفة اللّسانية كانت موجودة على شموليتها وكلّيتها في ذهن "سوسير" (موضوعًا

---

[1] ميشال أريفيه: البحث عن فرديناند دو سوسير، تر: محمد خير محمود البقاعي، ص 175.

* يعترف" سوسير" بنفسه بصعوبة هذا الجانب في علم اللّسان حيث يقول: «تظهر لي اللّسانيات الآن كلّها كأنّها نسق هندسي... لا توجد ولا يمكن أن توجد تعابير بسيطة للمفاهيم اللّسانية» [ينظر: جورج مونان، سوسير أو أصول البنيوية تر: جواد بنيس، ص 37]

[2] ميشال أريفيه، البحث عن فرديناند دو سوسير، ص 64.

ومنهجًا وغايةً) فراح يبحث لها عن صورة أكوستيكية وستاتيكية لخلق نموذج معرفيّ لنظريته التي صوّرها في شكل هندسي أو سُلّم هَرميّ متصاعد تتحكم فيه روح باطنية خفية يغذّيها المنهج العلمي وقوّة الإدراك والصرامة المنهجية (العمل اللّساني)، ففي كلّ مرّة، ومع كلّ قضية جديدة يؤكد بشكل أو بآخر وجود تلك الروح الباطنية واشتغالها بطريقة ديناميكية وهو ماتصوّرناه وفقًا للمخطط الآتي والذي وسمناه بـ" البنية النسقية للمعرفة اللّسانية عند فرديناند دي سوسير" ومن خلاله حاولنا توضيح مسار تشكّل المعرفة اللسانية عند "سوسير" مع الإشارة إلى الشبكة المفهومية وكذا النسق الفكري العام الذي ضبط من خلاله علم اللّسان وموضوعه ومستوياته وعلاقاته بشكل توالديّ وعلائقيّ:

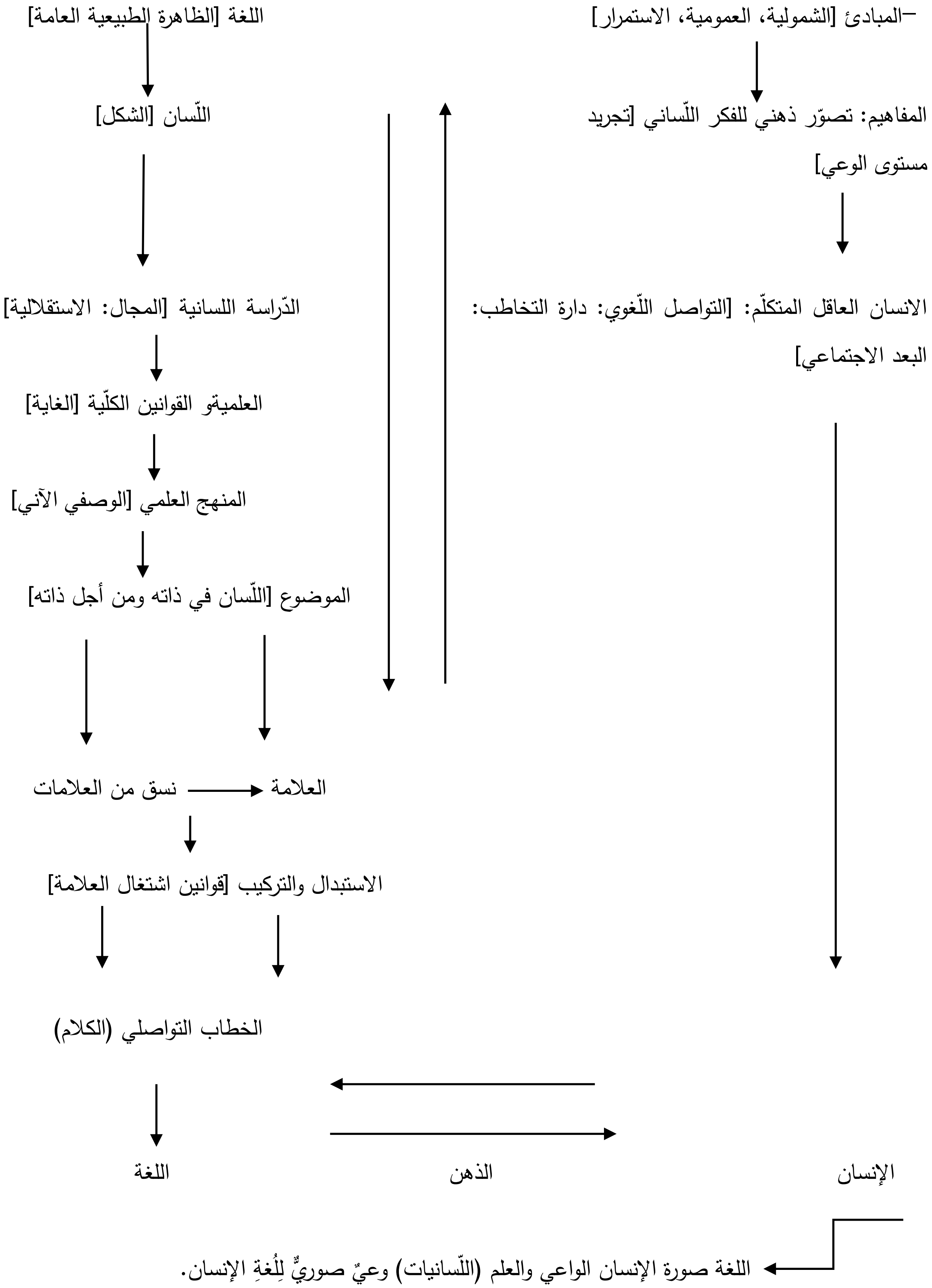
-المبادئ [الشمولية، العمومية، الاستمرار]
المفاهيم: تصوّر ذهني للفكر اللّساني [تجريد مستوى الوعي]
الانسان العاقل المتكلّم: [التواصل اللّغوي: دارة التخاطب: البعد الاجتماعي]
اللغة [الظاهرة الطبيعية العامة]
اللّسان [الشكل]
الدّراسة اللسانية [المجال: الاستقلالية]
العلميةو القوانين الكلّية [الغاية]
المنهج العلمي [الوصفي الآني]
الموضوع [اللّسان في ذاته ومن أجل ذاته]
العلامة
نسق من العلامات
الاستبدال والتركيب [قوانين اشتغال العلامة]
الخطاب التواصلي (الكلام)
الإنسان
الذهن
اللغة
اللغة صورة الإنسان الواعي والعلم (اللّسانيات) وعيٌ صوريٌّ لِلُغَةِ الإنسان.

3-لسانيات القرن العشرين: بين القطيعة والاستمرار.

- **«تاريخ اللّسانيات المعاصرة تاريخ يجمع بين القطيعة والاستمرار»**

[محمد محمد العمري: الأسس الابستيمولوجية للنظرية اللّسانية البنيوية والتوليدية، ص27]

- **«كلّ الأقوال العلمية هي أقوال بنيوية» -كارناب-**

[بريجيته بارتشت: مناهج علم اللّغة من هرمان باول إلى ناعوم تشومسكي، تر: سعيد حسن بحيري ص 174]

تتوالد الخطابات اللّسانية بشكل بنائيّ، مُعتمدة في ذلك على مقولة التأثير و التأثّر، التي تحافظ لها على التطوّر الأنطولوجي للمعرفة اللّسانية، والتي تبنى بدورها على قضايا وأفكار ومفاهيم وفرضيات يُقرّها البحث اللّساني في متنه ومنهجه، وبتعبير آخر تُنتَجُ في كُلّ زمن خطابات لسانية مُختلفة، الأشكال والمنطلقات والاتجاهات والغايات، تشتغل من أجل نقل تلك القضايا والمعارف سواءً أكان نقلا استمراريا بالتعزيز والتطوير والشرح والتطبيق أم كان ذلك نقلا تجاوزيا بإحداث قطيعة و دحض ورفض، بحجّة ظهور بديل معرفيّ أثبت ملاءمته بشكل أنسب في مقاربة الظواهر اللّغوية، ممّا يعني عدم كفاية السابق أو بحجّة تداعيات منطق العلم الذي لا يؤمن إلّا بالتطوّر الموازي لتطوّر مظاهر الحياة و تغيّر أشكالها المختلفة – من ناحية أخرى-، ومن مقولة التأثير والتأثر إلى مقولة الاستمرار والانقطاع نحاول في هذا الصدد (المقام) طرح قضية التماسك النسقي للخطابات اللّسانية خلال القرن العشرين بشكلّ تفاعلي تتقارب فيه الرؤى المنتَجة والتصوّرات المطروحة حول طبيعة المعرفة اللّسانية العامة و المشتركة من حيث الموضوع والغاية على الأقلّ، و قد يكون المقصود هاهنا: إثبات ظاهرة النسق العلمي المفترض للبحوث اللّسانية و الذي يُؤطر بشكل تنظيمي حركة التفكير اللّساني ممّا يفرز أعمالًا وخطابات لسانية متقاربة نسقيًّا لا يهمّها في ذلك عنصر الذات أو السياق أو المقام – الزماني و المكاني- كما لا تجد حرجًا في مقولة التقليد والنقل إن كان ذلك يساهم في فهم المعرفة اللّسانية وإدراكها وتطويرها بقدر ما يهمّها الحفاظ على روح المنطق في التفكير اللّساني العام.

وعليه كان المبتغى – من خلال معالجتنا لهذا العنصر– ليس الحديث عن تلك الاتجاهات أو المدارس اللّسانية المختلفة التي ظهرت وتطوّرت في رحاب هذا القرن بقدر ما نرمي إلى الإشارة إلى كيفية تطوّر البحث اللّساني الحديث بعد "سوسير" في أوروبا وأمريكا بناءً عل مفاهيم توالدت شيئا فشيئا من خلال نشاط الاستمرارية ونشاط التلقي والممارسة للخطاب اللّساني الذي يهدف في النهاية إلى دراسة اللّغة الإنسانية ومقاربتها وكشف طبيعتها نظريًا وإجرائيا في مجالات مختلفة.

فاللّسانيات في أوروبا خاصة تؤمن بأحقية الفكر التقليدي في الوجود، حتّى و إن دعت الضرورة– أحيانا– إلى تجاوزه فذلك لن يكون أبدًا بمنطلق ذاتيّ و بداعٍ التجاوز السّلبي أو الإقصاء التعسّفي أو الدحض غير المبرر، وبالأحرى حافظ الفكر اللّساني الأوروبي على مُناصرته للمفاهيم السابقة وللهويّة المعرفية الأصلية* بإعادة طرحها بطريقة أو بأخرى، سواءً معرفيا (النقاش المعرفي) أو منهجيًّا أو حتى على مستوى المصطلح/ التسمية، وذلك بتسخير أدوات فكرية و علمية حديثة تمّ استحداثها نتيجة لتطوّر العقل و صقله بالعلم المتقدّم.

و الخلاصة هي أنّ اللّسانيات خلال هذا القرن كانت فكرًا مُتطوّرًا عن أسس ومنطلقات ومرجعيات سابقة، فكان الاختلاف منحصرًا فقط في تغيّر عنصر الزمن و المعطيات و الشخصيات والمتطلبات والمعتقدات والسياسات والأدوات المعرفية، ممّا استدعى إعادة الطرح بموضوعية دونما تعقيد أو تكابر أو قداسة أو تصنيف أو إقصاء لما يملك حق الوجود في الساحة الفكرية، ولا أدلّ على ذلك اختراق فكر "دي سوسير" – بمفاهيمه و تصوّراته– لفكر اللّسانيين من بعده شكلًا و مضمونًا، مُصرحًا به أو مخفي بتحفظ ما، و هو ما نحاول تحديدًا ملامسته – في هذا الصدد– من خلال الوقوف عند الخطوط العريضة للمناخ المعرفي العام للدرس اللّساني الحديث من حيث الموضوع والمنهج.

هذا الأخير (المناخ المعرفي) الذي يعطي لنا صورة عامّة ومشتركة عن طبيعة الخطاب اللّساني و التي تُبنى أساسًا على مقولة التلقي وإعادة الإنتاج بشكل أو بآخر، وهو ما يتجلّى في ممارسات

* قد يكون هذا المظهر التطوري للمعرفة العلمية في علم اللّسان ظاهرة استثنائية مقارنة بالمعرفة العلمية في العلوم الأخرى خاصة التقنية منها والتي تتطور أساسا بعد حدوث قطيعة إبستيمية مع ما هو موجود سابقا، وهو ما يؤدي إلى ظهور قوانين جديدة تفسّر الظواهر الطبيعية المختلفة [حسب ما يذهب إليه باشلار].

وقد يكون سبب هذا الاستثناء هو طبيعة الموضوع اللساني(اللغة) الذي ينفرد بخصائص تتسم على العموم بنوع من الثبات والاستقرار ومظهر ذلك هو المكون العقلي (الذهني البشري) والذي تقريبا تتحكم فيه ميكانيزمات قارة.

نظرية وعملية تنقل وتحمل وتحافظ على جوهر الخطاب اللّساني العام الذي يبحث في "اللّسان" منذ تأسيس اللّسانيات الحديثة ف: «السوسورانية تتكلّم عنه باعتباره نسقًا، والبلومفيلدية تتكلّم عنه باعتباره مهارة تُكتسب بالتلقي والتعلّم، والتشومَسْكَانية تتكلّم عنه باعتباره تجلّيا من تجلّيات ملكة فطرية في الإنسان هي اللّغة»[1]

فالعمل على وصف مقولة "اللّسان" وتفسيرها، شَكّل ما يُسمّى بالحقل المعرفي المشترك للبحوث اللسانية في العصر الحديث، وهو ما جعلها تتقاسم غالبًا الاهتمامات والأهداف بغض النظر عن المنهج المعتمد والأدوات الموظّفة في مقاربة موضوع "اللّسان" وتحليله.

و في هذا الصدد يتحدّث "عبد السلام المسدي" عن التوجّه العام للّسانيات المعاصرة، حيث يُلخصُ مسارها هذا في البحث عن قضيتين مهمّتين بارزتين في مختلف التيارات اللّسانية التي جعلت من حتمية المقاربة العلمية لقوانين اللّسان البشري كظاهرة عامة، القضية المشتركة التي أسست لما يمكن أن نسمّيه ب"النسق المعرفي العام" للّسانيات الحديثة و التي «تأسّست حسبمّا يُفضِي إليه الفحص الأصولي (الابستيمولوجي) على ركيزتين أساسيتين لا تخلوان من تَناقضٍ: تتمثل الأولى في النظر في اللّغة من حيث هي ظاهرة بشرية عامّة (تحسُّس نواميس الكلام بقطع النظر عن تجسّده النوعي في أيّ لغة ما)، و تتمثّل الثانية في السّعي إلى إدراك الموضوعية العلمية في تشريح الظاهرة اللّغوية»[2]

تشير القضية الأولى إلى مسألة موضوع التحليل اللّساني والذي يتمثّل أساسا في القوانين الكلامية العامّة والمُشتركة بين مختلف الألسنة البشرية، وتشير القضية الثانية إلى مسألة المنهج الذي يتحرّى الموضوعية والدقّة العلمية في استقراء تلك القوانين وتحسُّسها.

والباحث إذ يثير هنا قضية المنهج في اللّسانيات الحديثة فهو يربطه بالبحث الأصولي "الابستيمولوجي" ممّا يعني البحث عن حفريات المعرفة اللّسانية للقضايا اللّغوية من أجل النظر في أصول تكوّنها و نشأتها وتطوّرها مع إدراك حقائقها ونتائجها وأبعادها المعرفية في كلّ حين، هذه الأخيرة (الأبعاد الإبستيمية للمعرفة اللّسانية) تتحدّد حسب "المسدي" في كشف العلاقة الباطنية بين "اللّغة"

---

[1] محمد محمد العمري، الأسس الابستيمولوجية للنظرية اللّسانية البنيوية والتوليدية، ص 27.

[2] عبد السلام المسدي، التفكير اللّساني في الحضارة العربية، ص 16.

و"الفكر" *، حيث يؤكد على اهتمام اللّسانيين المعاصرين « بقضية الأبعاد المبدئية للظاهرة اللّغوية مركّزين عنايتهم خاصة على علاقة اللّغة بالفكر، و متطرقين بذلك إلى دور اللّسانيات في فك إشكالية نظرية المعرفة و الإدراك » [1]

و لعلّ توجّه اللّسانيين نحو فكّ شفرة العقل البشري في بُعديه الفكري واللّغوي هو ما أعطى لبحوثهم العلمية وخطاباتهم اللّسانية صدًى معرفيًا امتدّ أثره إلى مجالات عدّة، و النتيجة تحقيق قيمة ومكانة ملموسة بين العلوم التي أصبحت تنظر إلى اللّسانيات كمصدر معرفيّ يُزوّدها بحقائق قيّمة حول" نظرية المعرفة والإدراك"، هذه الأخيرة التي تمكنّت من بنائها بعد مُساءلة علم اللّسان لنفسه حول طبيعة معرفته، وعن مكوّناتها و أصولها و أبعادها، ليتمكّن في الأخير من معرفة نفسه بنفسه، وكان ذلك بفعل ارتباط اللّسانيات بموضوع النقد والأبستمولوجيا التي أصبحت «ضرورة منهجية لتطوّر اللّسانيات نفسها إن هي أرادت أن تبلغ مستويات عُليا من الكفاية، و هي ضرورة تنبُع من طبيعة التغذية الراجعة المميّزة للممارسة العلمية لحظة مساءلة العلم لأسسه و مبادئه» [2]

إنّ مُساءلة العلم لنفسه يجعل منه مراقِبا و ناقدًا و مُفكّكًا وحريصا على بناء معرفة ثابتة و صادقة لا يرفضها الزمن، وهو ما يضمن لها حق الاستمرارية، يؤمن بها العقل العلمي ويوظّفها وينطلق منها –بمنهج بنائيّ تأسيسيّ– نحو أُفُق علميةٍ جديدة، فالمعرفة التي تنظر في نفسها، وتبحث عن ذاتها وفي نتائجها و حقائقها تكون دومًا محلّ بحث و تطوّر وتقييم و إعادة بناءٍ وتصحيحٍ لمبادئها وأسُسها وفق

*– على امتداد الزمن شكّل هذا الاهتمام (العلاقة بين اللّغة والفكر) القضية الجوهرية لدى اللّغويين والفلاسفة والبلاغيين، فنجدها في صلب النحو السانسكريتي، وكذا التفكير الفلسفي اليوناني، وفي البحوث اللّغوية العربية، وصولا إلى الدراسات اللّغوية خلال القرنين: التاسع عشر والعشرين، وقد يكون السؤال المطروح حول خلفية هذه المسألة هو: كيف يفكّر الإنسان؟ وكيف يتحدّث الإنسان؟ وبين هذا وذاك: كيف يستطيع الإنسان التفكير والكلام في الآن نفسه؟ و "المسدي" هاهنا وهو يناقش حضور هذه المسألة – كانشغال عام وشمولي–في الخطابات اللّسانية المختلفة يؤكد على "العودة" إلى المنهج التأمّلي / الفلسفي القائم على التجريد كأحد أهمّ مظاهر التطور المعرفي والمنهجي في الخطاب اللّساني الحديث، وعن هذا يقول: «هكذا نفسّر عودة المشاغل اللّغوية ذات الطابع التجريدي "الفلسفي" إلى حقل الدراسة اللّسانية حتى أصبحت تتبوّأ منزلة محورية في تفكير اللّسانيين المحدثين، وهذه الظاهرة تمثّل بدون أي شكّ تحوّلا أصوليا في قواعد علم اللّسان الحديث» [ينظر: عبد السلام المسدي، التفكير اللّساني في الحضارة العربية، ص 16]

[1] المرجع نفسه، ص 17

[2] حافظ إسماعيلي علوي، أمحمد الملاخ، قضايا إبستيمولوجية في اللّسانيات، ص 106.

ما يفرضه الواقع المُعطى الذي يعكس لها مدى صدقها و مدى قابليتها للتمثيل والتطبيق، هذا كلّه يُمثل تغذية راجعة تتجّه باتجاه عكسيّ نحو المعرفة العلمية، و هو ما يمكن توضيحه بالمخطّط التالي:

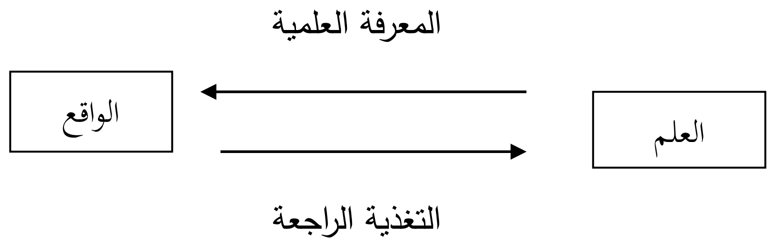

و عليه تكمن أهمية المساءلة المنهجية للعلوم انطلاقا من معطيات التغذية الراجعة في أنّها تكفلُ المراجعة المستمرة والدائمة لنتائج البحث العلمي، وهذا بدوره يسمح –كما أشرنا سابقا– بتطوّر العلوم واستمراريتها، و لن يتحقّق ذلك إلّا بفعل فرز النتائج وتمييزها حسب متطلبات المنطق العلمي الذي ينظر في مُلاءمة النتائج والقوانين من عدمها، قد يكون هذا المسار المنهجي الذي تبنته اللّسانيات في مطلع العصر الحديث هو الذي سمح بتطوير نفسها بنفسها، فحين نظرت اللّسانيات في منهجها ومعرفتها و النتائج المحقّقة توصّلت في الأخير إلى مراجعة نفسها انطلاقا من تغذية راجعة مستمدّة من معطيات مختلف العلوم و كذا معطيات الواقع الاجتماعي و اللّغوي والثقافي بصفة عامة.

و من نتائج هذه الإبستيمية في علم اللّسان أن وضع لنفسه حُدودًا علمية صعبة التّجاوز – إلى يومنا هذا– و من أبرز ذلك ما توصّل إلى تأسيسه بالمنهج البنيوي، حيث قدّم تصوّرات ورؤى متميّزة مع مراجعة منهجية جادّة للمعرفة اللغوية السائدة، و قد تحدّثنا سابقا عن فضل "دي سوسير" في تأسيسه الإبستيمي للمعرفة اللّسانية الجديدة التي حدّدت لاحقا باسم "البنيوية"، هذه الأخيرة التي أصبحت كتيار منهجيّ من جهة، و كمصدر معرفي من جهة ثانية، بل كمعلم فكريّ شموليّ ميّز العصر الحديث، من ناحية أخرى، و هذا "رولان بارت" يتحدّث عن هذا الأمر واصفًا إيّاها بأنّها:« ليست مدرسة ولا حتّى حركة... لأن أغلب المؤلفين الذين ارتبطوا عادة بهذه الكلمة لا يشعرون أنّهم مرتبطون فيما بينهم برابطة التعاليم أو المعركة، إنّها مجرّد معجم، إنّها قبل أيّ شيء آخر نشاط إنساني، يتعدّى مجال التحليل الذهني، فالإنسان البنيوي هو الإنسان الذي لا نحكم عليه ولا نعرفه بأفكاره، و إنّما بطريقة تصوّره وإدراكه للأشياء، أي الطريقة التي يتمثّل بها الأشياء والوقائع كبنية»[1] .

[1] مصطفى غلفان، اللّسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، ص40.

و كأنّ بـ "رولان بارت" يجعل من البنيوية نشاطًا عقليا / ذهنيا يشتغل بآليات منهجية باطنية غير واضحة، ومظهرها الوحيد هو الصورة أو الشكل النهائي ذو أبعاد مادية، وعلى هذا، لا يكمن سؤال البنيوية في طبيعة هذا الشكل بل في آلية بنائه بحثًا عن طُرق تمثّله كصورة ثابتة للعيان ، وجوهر العمل هنا هو الاشتغال المنهجي القائم على التأمل و التحليل والتجريد للظواهر الطبيعية المختلفة من جهة، و ما يتخلّل ذلك من تصورات ابستيمية تؤوِل لنا المبادئ المعرفية لحالات المتخيَّل الباطني للنموذج الموجود على مستوى الذهن من جهة أخرى، منطلق البنيوية هو المستوى المادّي نحو الإدراك الذهني للظواهر، وذلك لتحديد الشروط الواجب معرفتها من أجل كشف ما هو خفي، و هي مستعدّة في كلّ مرّة لإعادة النظر في أدواتها وآلياتها حتّى تتوصّل إلى وضع القوانين العلمية الواصفة و المفسّرة للبنى الشكلية المعطاة، فالبنيوية التي «تبلورت كاتجاه منهجيّ إبستيمولوجيّ يهتمّ بتحليل بنية الظواهر الإنسانية و كشف علاقاتها الموضوعية ويريد أن يضفي على البحوث الإنسانية طابعا من الدقّة والضبط، يُمكّنها من اللّحاق بركب العلوم الطبيعية » [1]

يعدّ عاملا الدقّة والضبط من أهمّ عوامل انتشار الفكر البنيوي وتعميمه في مختلف الميادين والمجالات التي تتّفق على ضرورة المقاربة النظامية وأولوية التحليل النسقي للجزئيات التي تنصهر أمام الكلّ، فالعبرة في آلية البناء وكيفيته، وليست في البناء ذاته لأنّه تحصيل حاصل، ونشاط العقل يبرُز في توظيف الآليات وتغييرها وتنظيمها واستبدالها وتوزيعها وفق مبدأ الملاءمة النسقية.

تبدو هذه الأفكار كتصوّرات منهجية مبدئية تتقاسمها كلّ العلوم *، وأساسا اللّسانيات بمختلف اتجاهاتها و بقيادة أعلامها الذين آمنوا بهذه الرؤى العامّة و الثابتة و المستمرة ** ، والتي حرصوا على

---

[1] سالم يفوت، فلسفة العلم المعاصرة ومفهومها للواقع، ص 221.

* – وضمن هذا المضمون يقول "غريماس": «ليس هناك مبدئيا ما يعارض توسيع المناهج البنيوبة لتطبّق على الوصف الشامل لحقول الرمزيات الثقافية والاجتماعية المغطّاة بالدال اللساني، والتي تُفهمُ عبره» [نص مأخوذ من المجلة الفرنسية المعاصرة رقم 03، 1956، ص 91، من مقال عنوانه الرهينة السوسيرية، نقلا عن ميشال أريفيه، البحث عن فرديناند دي سوسير، تر: محمد خير محمود البقاعي، ص 71.]

**تتمثّل هذه المبادئ العامّة في:

– الثوابت: فالبنيوي يبحث دوما عن الثوابت، عن الاستمراريات، بل عن تنظيم اللّغة، مع تفضيل البُعد التزامُني (اللاتاريخي).

– الأشياء المحجوبة: تعتبر البنيوية مملكة اللاوعي، إذ من خاصية البنى أن تكون مخفية تحت مساحة الأشياء.

– اللّغة: هي موضوع التحليل المفضل عند البنيويين=

حضورها تقريبا في جلّ خطاباتهم اللسانية العديدة منذ الفكر التأسيسي للمعرفة اللسانية عند "دي سوسير"، الذي و إن كان فكره موزّعًا بين ثنايا محاور و دروس لمحاضرات تعليمية متباينة، إلّا أنّه تمكّن من خلق ميكانيزمات إبستيمية وحّد بها بين مختلف القضايا اللّغوية، و جعل منها مفاهيم جزئية تؤول إلى مجال واحد أو مشترك في صورة قوانين عامّة تستقرّ في أدمغة المجموع من الأفراد على اختلاف انتمائهم اللّغوي، هذه الفكرة ألهمت من جاء من بعده من باحثين و مفكّرين الذين طوّروا من أبعاد هذه المعرفة الموحدّة و التي رسمت معالم الخطاب اللّساني في القرن العشرين، و الذي كان بنيويا بالدرجة الأولى، حيث اتّسم بالتقارب المنهجي و المعرفي في معالجته للمسألة اللغوية محافظا في ذلك على مفاهيم "سوسير" اللسانية، خاصة فيما يخص موضوع اللّسان وأجزائه الصوتية و الدّلالية و القواعدية و ما يضمّ كل هذه المستويات من أنساق وعلاقات بنيوية، وعليه يمكن القول إنّ: «ما بقي مشتركا بين أتباع سوسير هو فكرة أنّ الوحدة اللّسانية بوجهيها الصوتي والدّلالي تحيل دائما إلى كلّ الوحدات الأخرى: إنّه لا يمكن التّعرف على العلاقة و لا فهمها من غير الدخول في اللعبة الاجمالية للغة »[1]، وهي الفكرة التي تشير إلى نظرية العلامة اللسانية بكلّ مفاهيمها العامّة *، والتي تحوّلت لاحقا إلى منطلق التحليل اللّساني عند جلّ اللّسانيين المحدثين الذين يُجمعون – على اختلاف مشاربهم في أوروبا وأمريكا – على أنّ "سوسير " أوّل من زوّد اللغة البشرية بأسس نظرية سليمة– حسب ما يقرّه "بلومفيد"–
وكونه أوّل من فطن إلى أنّ اللغة نظام مغلق له قواعده الخاصة، وأنّها بالتالي نسق مستقل يتخذ منه أفراد اللّسان الواحد وسيلةً للتواصل – حسب ما يؤكده جاكوبسون، هيلمسليف، تشُومسكي، مارتيني.[2]

وكما نرى، لا يجد هؤلاء – و هم كأبرز روّاد للفكر اللّساني الحديث– حرجًا في الاعتراف بقيمة الفكر الأوّلي عند سوسير، و لم يجدوا مانعًا من بناء أفكارهم و تصوّراتهم انطلاقا من المفاهيم السوسيرية السابقة و التّي تمثّل بالنسبة إليهم أبجديات الممارسة اللّسانية، فجاءت خطابتهم وأعمالهم اللّسانية بنائية لا تؤمن بفكرة الإقصاء أو التهميش، فعكفوا – بنزعتهم الاستمرارية– على تطوير مناهجهم اللّسانية المستحدثة؛ من وظيفية ونسقية و توزيعية و حتى توليدية تحويلية، و قد كان الجامع بينهم هو فكرة أن

= –القواعد الأولية: فكرة أن اللّغة نظام مكوّن من عناصر (مورفيمات وفونيمات) ترتبط فيما بينها بمبادئ التكامل والتعارض. [ينظر: جان فرانسوا دورتيه: معجم العلوم الإنسانية، تر: جورج كتورة، ص 152].

[1] أوزوالد ديكرو، جان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، تر: منذر عياشي، ص41.

* أبرز هذه المفاهيم العلاقة بين الدال والمدلول، العلاقة، القواعد الكليّة (النسق الشامل)، الثنائيات، فكرة القيمة، التحليل المُحايث...إلخ.

[2] يُنظر: إبراهيم زكريا، مشكلات فلسفية، مشكلة البنيوية، دار مصر للطباعة، 1990، ص 52.

العلم يُبنى و يُؤسس على أوّليات و منطلقات لا يمكن صرف النظر و الفكر عنها إذ تقتضي الضرورة الأخذ بها توظيفًا أو تطويرًا و ربّما انتقادًا، هذا كلّه يشكل ما يسمّى بمبادئ اللّسانيات الحديثة، و فيما يأتي سنحاول أن نقف عند أبرزها من خلال آراء أهمّ الباحثين اللّسانيين وأعمالهم خلال القرن العشرين.

من أبرز الاتجاهات اللّسانية الحديثة التي حافظت على طبيعة الخطاب اللّساني العلمي بمبادئه المنهجية والمعرفية نجد حلقة براغ الوظيفية التي تأثرت بأفكار "سوسير " و«اقتنعت بالمطالبة ببحث لغوي تزامني وفهم اللغة على أنّها نظام بُني لذاته، تترابط فيه أجزاؤه المفردة ترابطًا غير مستقل، نظام من العلامات له علاقة بأنظمة علاماتية أخرى»[1]، وهي جملة من الأفكار التي شكلّت صلب المعرفة اللّسانية السوسيرية، بداية بتبني المنهج الوصفي إلى تحديد الموضوع باللسان كنظام علاماتيّ مستقل يشتغل في نسق كلّي شامل.

ولئن كان المنطق من هذه الآراء النظامية البنيوية، فإنّ مجالات البحث في حلقة براغ انفتحت من خلال علاقة النظرية البنيوية بوظيفة اللّغة على مجال واسع، فبالإضافة إلى اهتمامها بالنطاق الداخلي لعلم اللغة، اتّسع بحثها لتناول علاقات اللّغة بالواقع غير اللّغوي، كما امتدّت أبحاث النظرية البنيوية إلى كلّ مستويات النظام اللّغوي، وإلى علم الدلالة، وعلم اللهجات ومشكلة لغة الكتابة.

وبعبارة أخرى، اهتم البراغيون ببعض المكمّلات التي سمحت لهم بتوظيف النظام اللّغوي بشكل دينامي وذلك بربطه بالأبنية المُحيطة به، لتكون هذه الحلقة: الاتجاه الوحيد الذي راعى الواقع غير اللّغوي[2] من خلال بحث موضوع الوظيفة والهدف من البنى اللغوية داخل السياق اللّغوي و خارجه.

و في إطار هذا الانشغال البنيوي، جاءت أعمال الباحث: "تروبتسكوي" تأكيدًا على هذا المنطلق السوسوري، و الذي وظفّه في شرح أفكاره في مجال الدراسة الصوتية الوظيفية و من ذلك اِعتماده على ثنائية اللّسان/الكلام باعتباره تمييزًا بين ماهو عام (أي مجرّد) وثابت وما هو ملموس ومُتغيّر، ومن نتائج تأثره بهذه الثنائية تحديده لطبيعته الدال، حيث ميّز فيه: ما يتعلّق باللّسان، و ما يتعلّق بالكلام، وهو ما أدّى به إلى التمييز بين اختصاصين أو علمين: أحدهما يدرسّ الأصوات باعتبارها كلامًا (علم الأصوات

---

[1] بريجيته بارتشت، مناهج علم اللّغة من هرمان باول حتّى ناعوم تشومسكي، تر: سعيد حسن بحيري، ص 119.

[2] ينظر: عز الدّين مجدوب، المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، دار محمّد علي الحامي للنشر والتوزيع، تونس، ط1 1998، ص 85.

Phonétique) ، والآخر يدرس الأصوات باعتبارها لسانًا أو فونولوجيا "phonologie" [1]*، فتحديد الوظيفة الصوتية يكون داخل النظام، و ذلك بتحليل الفروق الدلالية للأصوات في بنية اللّسان المعنيّ.

وفي تحديده لهذه الفروق والوظائف الصوتية (فونولوجيا) يستفيد "تروبتسكوي" مرّة أخرى من نوعي العلاقات الذين اكتشفهما "سوسير" في النظام اللّغوي: وهما العلاقات السياقية و العلاقات الجدولية، فبناءً على هذه الأخيرة أقرّ الوظيفة التمييزية، وبناءً على العلاقات السياقية أقرّ الوظيفة التفارقية [2] .

إلى جانب "تروبتسكوي"، و ضمن المفاهيم الوظيفية لحلقة براغ، برز العالم "جاكوبسون" الذي أسهم بشكل كبير في تطوير الدراسات اللّسانية الحديثة بفضل منهجه الفعّال في التفكير والعمل معا، إذ كان يُفكّر فيما هو موجود من أفكار لسانية لينطلق منها من أجل العمل على استثمارها وتطويرها، فقد كانت :« تصوّرات الآخرين ومواقفهم من القضايا المدروسة دائما منبع إلهام لهم ودافعا نحو أفكار وتحليلات، بل و نظريات جديدة »[3] ، وهذا يعني أنه من الباحثين الذين يُثمّنون الخطابات المعرفية الموجودة و يؤمنون بقيمتها العلمية، فهي تمثّل بالنسبة إليه أوليات و منطلقات فكرية يتطلب من الفكر الراهن استيعابها بشكل إيجابي حتى يحافظ الخطاب العلمي على مساره البنائي و التفاعلي معا، لذلك نجده « يستند إلى الماضي ليحتضن الحاضر في كلّ امتداده، فهو عندما ينظر إلى الماضي يستخرج منه بعض العناصر ليحلّلها ويحدّدها بطريقة تمكنه من أن يجد في تحليل العنصر الأوّل النسخة اللازمة لاختبار العنصر التالي»[4].

---

[1] ينظر: عز الدّين مجدوب، المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، دار محمّد علي الحامي للنشر والتوزيع، تونس، ط1 1998، ص 85.

*- في تطبيقه لنظرية "دي سوسير" يصوغ "تروبتسكوي" مباحثه الصوتية في حلقة براغ انطلاقا من التمييز بين اللّسان و الكلام حيث يقول: « فاللّسان لا يمكنه أن يوجد دون عمليات الكلام الحسيّة بحيث تستلزم عملية اللّسان و عملية الكلام إحداهما الأخرى » و تبعًا لذلك و باستثماره لنظرية العلامة كذلك، يقسّم الدال إلى: الدال على مستوى اللّسان الدال على مستوى الكلام، وانطلاقا من هذا يميّز بين الصوت son كمُعطى فيزيائي و موضوعي (و هو ما ينتمي إلى الكلام)، و بين الصوت كوحدة وظيفية لها دور تلعبه من خلال العلاقات التي تجمعها بغيرها من الصوتات داخل نسق محدّد (و هو ما ينتمي إلى اللّسان)، يُسمّي "تروبتسكوي" العلم الذي يدرس المستوى الأوّل بالأصواتية phonétique، و يسمّي العلم الذي يدرس المستوى الثاني بالصّواتة phonologie ،[ينظر: مُصطفى غلفان، اللّسانيات البنيوية، منهجيات و اتجاهات، 19-20]

[2] يُنظر: عز الدين مجدوب، المنوال النحوي، ص85،86.

[3] مصطفى غلفان، اللّسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، ص 250.

[4] فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، ص 28.

وبهذا يحرص "جاكوبسون" على تجنب السلبية في قراءته للماضي، كلّ فكرة أو قضية تُختبر وتحلّل لتكون كبنية أساسية للبحث عن سُبل تطويرها، فكان منهجه عمليًا وهو يتعاطى مع مُعطيات الماضي، حيث يجعل منها أداة للعمل والاختبار والتحليل النوعي. وهو ما يسمح بالضرورة بإنتاج خطابات معرفية مؤسسة علميا على منهج تطبيقي إجرائي محض، و من ذلك مثلا – وكما تشرح "فاطمة طبال بركة"– عندما يعود إلى الماضي فذلك بُغية الانطلاق نحو تأسيس المفهوم الجديد، فهو « يستند إلى مبادئ دي سوسير لا ليتبنّاها كما هي،بل ليبني انطلاقا منها مبادئ تتمتع بشخصيتها المتفرّدة و دقتها وثباتها، فهو ينطلق مثلا،من نظرية التواصل عند دي سوسير ليُطوّر فيها ويُخرجها بشكل مميّز وإطار جديد » [1]

تأثر "جاكوبسون" بفكرة "سوسير" عن دارة التخاطب/ الكلام ،والتي تتكون من شخصين على الأقل، تتواتر بينهما بشكل تبادليّ: الدّوال و المدلولات أو الصور الصوتية / السمعية و الصور المفهومية في مخطط ثنائي تطوّر لاحقا ليصبح عند جاكوبسون مخططا تواصليا ذا ستّة عناصر وظيفية* ، يتّخذ مفهوم الوظيفة هنا في التفكير اللّساني عند "جاكوبسون" وحلقة براغ بصفة عامّة شكل المركز أو النواة التي تشرح لنا الطبيعة الحقيقية للّغة الإنسانية، و التي تُشير ضمنيا إلى مفاهيم جوهرية في تكوين اللّغة،

---

[1] فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، ص 28-29.

*– تتمثل هذه العناصر التواصلية الستة حسب "جاكوبسون" في: المرسل، المرسل إليه، مرسلة(الخطاب)، المرجع (السياق)،الاتصال،الشفرة(نظام رموز) وقد جعل لكل عنصر وظيفة لغوية ترتبط به ،وهي على التوالي:

- الوظيفة التعبيرية أو الانفعالية (fonction émotive).
- الوظيفة الندائية أو التأثيرية (fonction conative).
- الوظيفة الشعرية (Fonction poétique).
- الوظيفة المرجعية(Fonction référentielle) .
- وظيفة إقامة الاتصال (fonction phatique) .
- وظيفة ما وراء اللغة (الواصفة): (fonction métalinguistique)

[يُنظر : فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، ص 66-67].

و يُنظر: مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية، منهجيات و اتجاهات، ص 231- 232]

– وتجدر الإشارة هنا إلى أولوية وظيفة التواصل وأهميتها عند "جاكوبسون" حيث يجعل منها كأهمّ الوظائف المنوطة باللّغة، وهي تظهر على شكلين:

- التواصل بالكلام (Communication orale).
- التواصل بالكتابة (communication écrite).

[ينظر: فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، ص49].

وقد طوّر جاكوبسون من فكرة التواصل، ليميّز بين نوعين: التواصل الخارجي وفيه يكون المرسل والمرسل إليه شخصين مختلفين، والتواصل الداخلي وفيه يكون المتلقي والمرسل شخصا واحدا [يُنظر: المرجع نفسه، ص 40]

ومن ذلك مفهوم القصدية في استعمال اللّغة، و هذا بدوره يُحيلنا إلى حُضور شرط الوعي أو العقل في التواصل اللّغوي، ممّا يعني أن اللّغة – كمظهر بشري– هو نشاط عقلي/ ذهني مجرّد، صُورته نسق عام يوجد في أدمغة المجموع من المتكلّمين.

ومن ناحية أخرى، يحيل مفهوم الوظيفة هنا إلى البعد الاجتماعي في اللّغة، فهي استعمال وتبادل واتّفاق على السنن والمضامين بين الأفراد، أوهي نظام من العلامات تستعمل لنقل الأفكار*، بل هي نشاط هادف مشحون بعنصر التأثير والتغيير بفعل سلطة القوانين المشتركة، وكذا بفعل مُكوّن "الفكر" الذي يمارس سلطة التأثير و توجيه الرأي والتصوّر لدى الأفراد قيد التواصل المشترك، فاللّغة ليست مجرّد وسيلة تستعمل عشوائيا من دون مقاصد ضمنية تتحكم في طرق التواصل وأساليبه، وهو ما ينعكس في بنية الخطاب شكلا و مضمونًا، ومن أجل ذلك يتوزّع هذا الملمح الوظيفي على كلّ عناصره و مُستوياته، بداية من الأصوات الجزئية إلى البنية التركيبية و الدلالية الكلّية، وهي الفكرة الأساسية التي نادى بها علماء براغ وتحديدًا "جاكوبسون" في وصف اللّغة و تحليلها، و في الأخير: « فاللّغة لا يمكن تفهّمها و لا شرحها إلّا من الأغراض التي تخدمها » [1]

وهكذا يظهر مبدأ الوظيفة كشرط أساسيّ في التحليل اللّساني الذي تتحدّد بنيته انطلاقا من طبيعة الوظائف اللّغوية ووسائل تحقيقها والتي تُحدِث تغييرات هامة في البنيات الصوتية والصرفية والتركيبية والدّلالية، وبهذا الشكل يصبح اللّسان عند الوظيفيين نسقا وظيفيًا[2].

تلخص لنا هذه العبارة الأخيرة قضايا لسانية عديدة آمن بها البنيويون والوظيفيون، وعلى رأسهم "جاكوبسون" الذي راح يشتغل على تطويرها لتصبح من الأسس والمبادئ العامة و المشتركة لمختلف الخطابات اللّسانية خلال القرن العشرين، فالاشتغال على مقولة النسق هو اشتغال على فكرة النظام والبنية و عناصرهما (قواعدهما) مع ما يتضمّنه ذلك من مفاهيم لسانية فرعية تتمثل أساسا في مفهوم العلاقة و كذا مفهوم البنائية، و هذا كلّه يُمثّل الموضوع الوحيد و الحقيقي للتحليل اللّساني، و من ناحية أخرى تشير مقولة "الوظيفة" إلى مسألة المنهج و آلياته العملية في تحليل النسق اللّساني.

---

* استوحى جاكوبسون من هذه الفكرة "السوسيرية" مفهوما جديدا للّغة البشرية ومُحتواه أنّ: «اللّغة وسيلة تواصل وفكر»، [ينظر: مصطفى غلفان، اللّسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، ص 224.]

[1] كلاوس هيشن، القضايا الأساسية في علم اللغة، تر: سعيد حسن بحيري، ص 97.

[2] ينظر: مصطفى غلفان: اللّسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، ص 224–225.

فيما يخص مسألة "الموضوع" و تحليله وفقا لمبدأ العلاقة، فقد طوّره "جاكوبسون"عن آراء "سوسير" ليتوسّع فيه إلى مجالات أخرى غير لسانية، حيث نجده «يتحدّث عن العلاقة بشكل عام بين الصورة و المضمون، و في كلّ ماهو سيميائي أو يتضمّن وظيفة سيميائية، ليكتسب مفهوم العلاقة أبعادا جديدة تجاوزت حدود اللّغة واللّسانيات، وتجد لها مكانا مركزيا أيضا في الأدب والشعرية والفنون التشكيلية... وها هو "جاكوبسون" يقول: «أنا لا أؤمن بالأشياء * بحد ذاتها، بل أؤمن بالعلاقات القائمة بينها » [1]

يمثّل مفهوم العلاقة–إذًا–المكوّن الوظيفي الذي يصف لنا البعد الحقيقي للّغة إذ تستعمل كوسيلة وكغاية من أجل مقاصد معيّنة، يظهر مُكوّن العلاقة في المستوى الأول (الوسيلة) في وظيفة أجزائها وأدواتها داخل النسق الخطابي التواصلي المشترك (العلاقات بين الوحدات الصوتية والصرفية والتركيبية والدّلالية)، ويظهر من جهة أخرى مُكوّن العلاقة بين اللّغة في حدّ ذاتها وبين الغايات السياقية الخارجية التي تؤدّيها.

وبمنظور تحليلي آخر، يقتضي مفهوم العلاقة وجود أكثر من عنصرين اثنين داخل النسق اللّغوي أو غير اللّغوي، و هذا ملمح آخر من ملامح التفكير اللّساني عند "جاكوبسون"، وهو تفكير قائم على مبدأ الثنائية الذي يشرح لنا من خلاله أهم القضايا (العامة) في التحليل اللّساني والذي تصوّره « ضمن منهجية ثابتة ترتكز على اكتشاف أزواج من العلاقات تعمل ضمن جدلية ثنائية محصورة » [2]، فمن مفهوم العلاقة إلى مفهوم الثنائيات انطلق "جاكوبسون" من آراء "سوسير" ليطوّر منهجه التحليلي لكلّ ما يحمل دلالة تواصلية سواءً كان لغويا أم غير لغويٍّ، و من أهمّ الثنائيات التي بحثها: ثنائية: دال/ مدلول، تزامن/تعاقب، علاقات سياقية/ علاقات جدولية، الانتقاء/التوظيف، و يعدّ ما قام به "جاكوبسون" من تحليل و تطوير و تطبيق و تعميم إلى مختلف المجالات، عمل بارز قلّ نظيره في مسار الدرس اللّساني الحديث– حسب ما يصفه "مصطفى غلفان" و فاطمة طبال بركة– [3]

---

* تتحدّد قيمة هذا الشيء و تتميّز – على اختلاف طبيعته وهويته–(رمز لغوي أو غير لغوي، صورة سيميائية، شكلا ماديا، و بنظرة تعميمية قد يكون فردا، و قد يكون شيئا معنويا كالأفكار – مثلا–) من علاقته بغيره حينما يخرج من عزلته السلبية إلى الحياة الوظيفية (الايجابية)، حيث يدخل في الشكل (الصورة) متجاوزا عالم المادة، و الشكل يبنى وفق علاقات جزئية وكلّية ، داخلية وخارجية.

[1] مصطفى غلفان، اللّسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، ص 251.

[2] فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، ص 33.

[3] ينظر: فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، ص، ص 33_39، وينظر: مصطفى غلفان، اللّسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، ص 251–252.

من أوجه التطوّر اللّساني الذي جاء به الخطاب اللّساني الوظيفي عند البراغيين (جاكوبسون) هو توزيع مفهوم الوظيفة على النسق وعناصره وعلاقاته المختلفة، وكذا تطويره (مفهوم الوظيفة) وتعميمه على ثنائية المنهج اللّساني: التزامن/التعاقب، فأصبح "اللّسان" يدرس في بُعديه المقارن والتعاقبي وليس التزامني فقط، وأصبح البحث عن تاريخ الوقائع اللّغوية يستهدف تحليل النسق أيضًا، و ما هو تزامني لا يُلغي ما هو تعاقبي، وإنّ أفضل وسيلة لمعرفة ماهية لسان معيّن و طبيعته هو التحليل التزامني للوقائع الراهنة التي تقدّم موادا كاملة يمكن الاشتغال عليها، بالإضافة إلى تحليله كنسق وظيفيّ قابل للتطبيق أيضا في دراسات الحالات الماضية بالألسن، وعليه على اللّسانيّ أن يأخذ بعين الاعتبار مفهوم التزامن دون إلغاء مفهوم الحركة والتطوّر للوحدات اللّغوية، وأن يعالج ذلك متحرّيًا مفهوم النسق والوظيفة، وأن يكون كلّه وعي بأنّ المرحلة الراهنة دخلت مرحلة الشروع في الزوال، وأن يعي كذلك مرحلة التكوّن، فالعناصر الأسلوبية المُصنفة كعناصر قديمة ومهجورة لا يمكن إقصاؤها من اللّسانيات التزامنية[1].

ما يمكن تأكيده هنا هو استمرارية قواعد الممارسة اللّسانية التي حافظ من خلالها "جاكوبسون" وزملاؤه في حلقة براغ على طبيعة المعرفة اللّسانية القاضية بحصر موضوع البحث اللّساني في مسألة "اللّسان" بِعدّه نسقا عاما له ضوابطه وأحكامه سواء كان موضوعا للدراسة التزامنية أو للدراسة التعاقبية مع تحديد أشكال التحليل اللّساني في عنصر الثنائيات وما تقتضيه من علاقات وظيفية مختلفة بين وحدات اللّغة ومستوياتها اللغوية وغير اللّغوية.

إن شمولية هذه القضايا وعموميتها جعلها تمتد بنفسها إلى مختلف التيارات اللّسانية الأخرى والتي نجدها تحت المنحى نفسه في تأسيس المعرفة اللّسانية (موضوعا و منهجا) حيث التزم البحث اللّساني بذلك بإنتاج خطابات تُكرس حق الأولوية لبحث الثوابت و القواعد المشتركة، وكذا لأولية التحليل الوصفي العلمي في مقاربة الوقائع اللّغوية من أجل كشف المبادئ العامة المترفعة عن تلك الاختلافات و التنوعات التي يفرزها الواقع المتغير، وكلّ ذلك بُغية بناء نموذج لسانيّ مُوحّد لجميع الألسنة على اختلاف هويتها الزمنية أو المكانية، وهو نموذج يخضع له جميع الأفراد من منطلق الشعور بوحدة الطبيعة الإنسانية في جانبها المادي و المعنوي (السلوك اللغوي و التفكير الذهني)، ولعلّ أبرز من اشتغل على هذا المسعى

[1] حول تطوّرات هذه المفاهيم اللّسانية (النسق، الوظيفة، التزامن الحركي) ينظر: مصطفى غلفان، اللّسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، ص، ص 219_224.

الخفي مدرسة كوبنهاجن والتي تُعرف باسم الجلوسيماتيكية والتي سعى رُوّادها منذ البداية إلى « توضيح كُلّ ما هو دائم و ثابت ومتطابق وهام لأيّ علمٍ ومنها اللّسانيات »[1]

ولئن كان هذا المسعى غاية التفكير اللّساني في الأساس، فإنّ رائد الجلوسيماتيكية و مؤسّسها الفعلي «هيالمسليف» كان الأبرز ممّن اشتغل حول هذا المبدأ العام إذ كان الأكثر اندفاعًا نحو تكريس مقولة " العام و المشترك والثابت والشامل"، و بالمختصر نحو إثبات أولوية مقولة "العالمية" كأفق جوهريّ تشتغل من أجله اللّسانيات، فكلّ خطاب لساني من بعد ذلك عليه أن يلتزم بهذه الحدود لبناء معرفة لسانية كلّية لا تعترف بعامل التنوع والاختلاف، ولا تُقرّ بعنصري الزمان والمكان، و قد يكون الهدف الخفي من هذا الالتزام بهذه القيود هو الإبانة عن العوامل الخفية، الذهنية والمجرّدة المشكّلة لحياة التميز عند بني البشر في بعدها المادي الخارجي أو المعنوي الداخلي، واللذان تعكسهما اللّغة بشكل أو بآخر، هذه الأخيرة التي تشكّل المعرفة العلمية حولها منطلقا تأويليًا و تفسيريا لمكونات الطاقة الإبداعية العامة التي خلقتها وجَسّدتها في صُور وأشكال متنوعة تحمل في بنياتها تساؤلات جمّة عن جوهر تلك الطاقة الخفية و قوّتها، و يتعلق الأمر هنا بقوة العقل البشري المتميّز والدال بنفسه على تميّز بني الإنسان ذاته الذي يتمظهر بكلّ تجلياته في السلوك اللّغوي.

و عليه جعل "هيالمسليف" بحث اللّغة وتنظيرها وتجريدها علميا من وسائل بحث البنية التحتية الفكرية للمجتمعات ككلّ، و هذا ما صرّح به بشكل مباشر في ختام كتابه "مبادئ نظرية اللّغة"، بعد أن بَيّنَ حدود النظرية اللّسانية ومنطلقها منهجيا ومعرفيا، وكذا أبعادها العملية و العلمية، و جعل كلّ ذلك أفقًا ..أخيرًا وعامًا وثابتًا ينتهي إليه الخطاب اللّساني العلمي، حيث يقول*: «... لقد قامت النظرية اللّسانية عند نقطة انطلاقها على المُحايثة، جاعلة من الثبات و النسق و الدلالة الداخلية هدفها الوحيد، وهذا ما يبدو على حساب التقلّبات والفروق الدقيقة وعلى حساب الحياة و الواقع الملموس الفيزيائي والظواهري،... إنّ اللّغة بمعنى أرقى من الذي منحته لها اللّسانيات إلى الآن، قد استعادت موقعها المحوري في مجال المعرفة، و بدلا من تطبيقات التعالي، فعلى العكس قد أعطتها المُحايثة قاعدة جديدة أكثر متانة...إن النظرية اللّسانية تدفعها الضرورة الداخلية إلى الاعتراف ليس فقط بالنسق اللّساني في خطاطته و في استعماله، في مجمله و في فرديته، بل كذلك بالإنسان و المجتمع البشري الموجود خلف

[1] بيريزين ف. م، تاريخ الدّراسات اللّسانية، تر: فتيحة قنيش، ص 295.

*- لقد تعمّدنا نقل هذا النص الطويل بأكمله حتى نُبيّن ما ذهبنا إليه قبل ذلك (تحديد الحدود المنهجية والمعرفية والأبعاد العملية والعلمية للنظرية اللّسانية).

اللّغة، ومن خلال اللّغة مجال المعرفة البشرية بأكمله، بذلك تكون النظرية اللّسانية قد بلغت الهدف الذي كانت تسعى إلى تحقيقه: " Humanitas et universitas" » *[1]

يتضمن هذا النص المفاهيم النظرية و العامة التي حرص "هيالمسليف" على حضورها و عمل على إثباتها، فخلق لها نسقا فكريًا كلّيًا و شاملا ممتدًّا عبر جزيئات خطابه اللّساني الذي عرض فيه أبرز مفاهيمه مُتوخيًّا – منذ البداية – الحفاظ على النسقية ممّا يقتضي عدم التناقض بين الآراء والأفكار المعروضة، فكلّ فكرة يعالجها إلّا و ترمي به إلى فكرة جديدة، وهذه الأخيرة إلى فكرة أخرى في صورة تتسّع فيها شبكة المفاهيم اللّسانية بشكل علائقيّ مُعقّدٍ إلى حدٍّ ما، ومن أجل ذلك و بهدف بلوغ الغاية التي سطّرها منذ البداية نجده حريصا أكثر من غيره على ضبط العمل اللّساني إذ نلاحظه يتحدّث كثيرًا عن ضوابط النّظرية اللّسانية بحدّ ذاتها مُحدّدًا طبيعة المعرفة فيها و منهجها و أبعادها و آفاقها ليفضي به الأمر إلى ضبط موضوعها و تحديد أدوات تحليله وعناصره، و كلّ ذلك يسير في نظام ثابت تتنامى فيه هذه المفاهيم اللّسانية مشكّلة في الأخير مبادئ نظرية اللّغة: " Prolégomènes à une théorie du langage"و هو عنوان كتابه الذي يُصنَّف من أهم المراجع العلمية لكلّ خطاب لساني عام.

والذي ضمّنه –كما أشرنا –الخطوط العريضة للنظرية اللّسانية العامة مُوزّعة على محاور رئيسية تمثلت أساسا في موضوع العلاقة بين اللغة ونظرية اللّغة والنزعة الإنسانية والواقع، وكيفية التعاطي مع هذه القضايا بالمنهج العلمي الإمبريقي مع عرض أهداف النظرية وآفاقها التي تتجلّى في نتائج التحليل الاستنباطي والصوري للوقائع اللّغوية نحو بناء نسق شامل من التعريفات المتناسقة (غير المتناقضة) والشاملة والبسيطة، وكلّ ذلك سينتهي حتما إلى بلوغ الأفق الأخير الذي ذكره في نصّه السابق.**

---

[1] لويس هيلمسلاف، حول مبادئ نظرية اللّغة، تر: جمال بلعربي، منشورات ضفاف، بيروت، لبنان، ط 1،2018، ص 139-140.

* يُشير المترجم هنا إلى أن هذه العبارة وردت في النص الأصلي، وفي الترجمات التي راجعها باللّغة اللاتينية، أمّا نحن فقد عدنا إلى ترجمة أخرى للكتاب نفسه، حيث وجدنا ترجمة لهذه العبارة ب: «الإنسانيات والكلّيات» [لويس هيالمسليف: مداخل لنظرية اللّغة، تر: يوسف اسكندر، مراجعة حسن ناظم، الناشر جامعة الكوفة، دراسات فكرية، توزيع دار الرافدين، بيروت، لبنان، ط1، 2018، ص 167].

** – سنحاول هنا – وفق قراءتنا الخاصة–أن نقف عند الملامح العامة لخطابه اللّساني العلمي وفقا لما ذهب إليه، ووفقا لقراءات باحثين لسانيين له، وهذا بغية تحديد سمات الممارسة اللّسانية في جانبها المعرفي والمنهجي بغض النظر عن جزئياتها وأدوات تحليلها للموضوعات، وهو المسار الذي توخينا الحديث عنه منذ البداية في بحثنا هذا حيث كان الهدف الوقوف عند طبيعة المعرفة المنتجة في الخطاب اللّساني.

و ممّا ذهب إليه "هيالمسليف" – لتحديد هذا الإطار العام للّسانيات والتي يشترط في تأسيسها الاستقلالية في مُعالجة موضوعها بمنهج علميٍّ صارم يمكّنها من القبض على المُعطيات اللّغوية المتغيّرة– نذكر قوله: « يجب علينا أن نتصرف بطريقة مختلفة لكي نبني علمًا للّغة، وهو العلم الذي لا يمكن أن يكون علمًا تابعًا و لا علمًا فرعيًا، فعلى اللّسانيات أن تسعى إلى تناول اللّغة ليس كتراكم للظواهر غير اللّسانية (على سبيل المثال فيزيائية و فيزيولوجية و سيكولوجية و منطقية و اجتماعية) وإنما ككلّ يكتفي بذاته، كبنية بذاتها، بهذه الطريقة فقط تستطيع اللّغة بذاتها، أن تصبح موضوعا للمعالجة العلمية و تتوقف عن مراوغتها للباحثين و عن إفلاتها عن ملاحظتهم »[1] .

تعدّ ضرورة الاعتماد على المنهج العلمي المستقلّ بمفاهيمه و أدواته الشرط الوحيد الذي يسمح للباحث اللّساني بالجمع بين التراكمات المائعة و المتقلّبة في المدوّنة اللّغوية من أجل العمل على تحديد المكوّن اللّساني (العلمي) الثابت فيها، و هي ضرورة تسمح له كذلك من جهة أخرى ببناء نظرية علمية عامّة يكون القصد منها – عمليّا – هو« الارتقاء باللّسانيات العامة إلى مصاف العلوم الدقيقة التي تتميّز بقدر كبير من التجريد والرمزية، أي العلوم المجرّدة من كلّ واقع فعليٍّ في بنيتها الأساسية، مثل الرياضيات، الفيزياء، و بعض فروع علوم الطبيعة »[2]،وستكون المعرفة المنتجة بذلك معرفة علميّة مجرّدة يعبّر عنها بشكل صوريّ يضع مركز اهتمامه بلوغ الشروط العلمية المحكمة وفق آليات الضبط المنطقي، و هو ما يسمح بتحقيق الانسجام والثبات والعموم في النتائج والقوانين التي تُسّن بكلّ دقة وموضوعية، و "هيالمسليف" و بنوع من المغالاة في المناداة لملاءمة هذا المنهج في علم اللّسان العام نجده بكلّ حزم و إصرار يُقبل على صياغة نظريته اللّسانية « بلغة رياضية رمزية، وهذه اللّغة الرمزية المجردة هي ما بات يعرف بالصّورنة la formalisation،وهي أعلى مراتب الدقّة العلمية و الموضوعية لأنّها تضمن عدم الإحالة إلى الذاتيّ الذي يختلف باختلاف النّاس المدركين »[3]

و قد يكون الهاجس المعرفي الذي كان يصبو إليه من خلال تبنّيه لهذا المنهج الصوري في معالجة القضايا اللّسانية هو التّرفع عن سلبية الاختلافات والتقلّبات التي تؤثر سلبًيا على إمكانية تحقيق التقارب و الانسجام بين الأفراد (على مستوى أراءهم و مواقفهم وتصوّراتهم و تأويلاتهم للأحداث و المفاهيم والتي

[1] لويس هيلمسلاف، حول مبادئ نظرية اللّغة، تر: جمال بلعربي، ص 14.

[2] ابن شمّاني محمد، النظرية الغلوسيماطبقية وتجلّياتها في الدرس اللّساني العربي، مقاربة إبستيمولوجية، الناشر جامعة الكوفة، توزيع دار الرافدين–بيروت، لبنان، ط1، 2019، ص 137–138.

[3] المرجع نفسه، ص 117–118.

تنعكس في الحدث اللّغوي)، و طالما يمكن القضاء على هذه الفروقات نحو بلوغ الوحدة و التناسق، فالأجدر هو التقيّد بالمنهج العلمي الصارم و المؤسس على مبادئ الاستنباط الصوري و الذي ينطلق من الأعلى (العام/ الكلّي) كمقدّمات افتراضية أولية، و من أجل ذلك اشتغل على « وضع نسقٍ فرضيٍّ استنباطي للّسانيات »[1].

و في إطار اهتمامه الزائد بتحديد مهام نظرية اللّغة وأهدافها من خلال تحديد شروطها المنهجية نجده يتحدّث و بتركيز شديد عن آليات هذه الممارسة العلمية والتي حصرها في منهج تجريبيّ امبريقيّ يعتمد أساسا على «المواد التجريبية»، وهو منهج يمثّل المبدأ الإجرائي لكلّ نظرية تريد أن «تكون وفية لهدفها»، حسب "هيالمسليف"، ويتوقف هذا المبدأ الإجرائي على تحقيق ثلاثة مطالب أساسية وهي: الوصف غير المتناقض و الشمولية (الوصف المستوفى) و البساطة، مرتبة بهذا التسلسل حسب الأهمية حيث يقول: « يجب على الوصف أن يكون خاليا من التناقض (متسقا مع ذاته)، و يكون شاملا و في أبسط ما يمكن، و يكون لشرط عدم التناقض الأسبقية على شرط الشمول، و شرط الشمول الأسبقية على شرط البساطة » [2]

والملاحظ هنا هو الوعي الكامل بطبيعة الممارسة اللّسانية العلمية التي تقتضي من المنظر/الباحث معرفة "الحدود" قبل كلّ شيء فنراه وهو ينظّر للنظرية اللّسانية يسعى بإلحاح إلى ضبطها منهجيا من خلال ضبط أدوات العمل العلمي و خطواته، و هذا يُنِمُّ عن الإدراك والاستيعاب لمدى أهمية مركزية التفكير في الجزئيات الدقيقة لأبجديات المنهج في عملية الوصف اللّساني، حيث يعطي قيمة مضافة لقضية ترتيب مبادئ التحليل، و فيها يجعل من مبدأ عدم التناقض الأهم لبناء نظرية عامة وذلك لما له من دور في الحفاظ على التفكير النسقي من جهة وكذا لتحقيق هدف النظرية اللّغوية في بلوغ هدف الكليّة والشمولية في وصف الوقائع و تفسيرها من منطلق المفترض المستنبط الشامل والمتناسق، وعليه يشير – في أكثر من موقف – إلى أنّ النظرية اللّغوية تهدف عمليا إلى « بلورة منهج إجرائي خال من التناقض وشامل لمواضيع معطاة ذات طبيعة مفترضة، و على النظرية أن تكون منسقة حيث تسمح لنا بمعرفة كلّ المواضيع الممكن تصوّرها ذات الطبيعة المفترضة نفسها، ولا تقتصر فقط على معرفة

---

[1] ابن شمّاني محمد، النظرية الغلوسيماطبقية وتجلّياتها في الدرس اللّساني العربي، مقاربة إبستيمولوجية، ص 137.

[2] لويس هيلمسلاف، حول مبادئ نظرية اللّغة، ص 20.

المواضيع المحدّدة بحيث توفر الأدوات و الإجراءات التي تقبل الاستعمال مع أية احتمالات (نصوص) كانت » [1] .

فهو بهذا يفتح أفق النظرية اللّسانية – بمنهجها هذا و نتائجها الصارمة – إلى أبعد حدّ يمكن بلوغه – إذ يوسّع من دائرة مجاله النظري والتطبيقي لتتكفل بمقاربة مختلف النصوص المتشابهة (أبجديا) والمختلفة عنها (من لغة أخرى)، فبفضل هذا الأفق الذي تترصّده المعرفة اللّسانية يمكن الحصول على « رصيد من المعرفة التي نطبّقها من جديد على نصوص أخرى، تلك المعرفة بطبيعة الحال لا تتعلق أساسا و لا جوهريا بالإنجازات أو النصوص التي استخرجت منها، و إنّما تتعلّق بالنسق أو اللّغة (اللّسان) التي وفقًا لها تمّ بناء جميع النصوص ... فبفضل المعرفة اللّسانية التي تحصّلنا عليها نصبح قادرين على أن نبني بالنسبة للّغة نفسها كلّ النصوص التي يمكن أن نتصوّرها أو التي هي ممكنة نظريًّا»[2]

فإذا كانت مقولة "النسق الذهني" في شكله الصوري هي الموحّدة للطبيعة الإنسانية في سلوكها اللّغوي/ التواصلي مع ما يتضمّنه من تساؤلات معرفية (فكرية) فهو "هيالمسليف" يذهب إلى أبعد ما يمكن في تصوّره هذا للحديث عن نصوص ستظهر لاحقا بمختلف اللّغات، ليجعل من مقاربتها الشرط الأساس الذي تتحرّاه النظرية اللغوية التي ينبغي «أن تكون قادرة على أن تفعل الشيء نفسه بالنسبة لأيّ نصّ مصمّم بأية لغة أخرى... وعلى اللّساني مثل أي مُنظّر آخر أن يأخذ احتياطاته ويتوقّع كل الإمكانيات القابلة للتصوّر بما فيها التي لم يختبرها هو نفسه ولم يحققها، وعليه أن يشملها في نظريته بحيث تكون النظرية قابلة للتطبيق على النصوص واللّغات التي لم يصادفها في ممارساته بهذه الطريقة فقط يستطيع أن يقيم نظرية للّغة تكون قابليتها للتطبيق مضمونة» [3]

قد تكون هذه الرؤية الشاملة و البعيدة الأفق المخرج العملي لتوحيد المعرفة في الخطابات اللّسانية ليقرّ بذلك البحث اللّغوي ككلّ بإمكانية تعميم الدرس اللّساني و تطويره بخطى ثابتة بحيث لا يكون هنالك مجال للعزلة المعرفية بدعوى خصوصية الألسنة و نسبيتها، فالجوهر هنا هو الإنسان بعقله و بآليات تفكيره المستمّر و الذي يخضع للطبيعة نفسها، هذه الأخيرة التي تجلب لنفسها جميع المسارات والخطوط العريضة للتصوّرات والمفاهيم والنظريات لتصبَّ في صُلبِها واصفة إيّاها ومُفسرة لها في سياقاتها المختلفة، الموجودة في الحاضر أوالمتوقعة مستقبلاً، وقد شكل الاشتغال على هذا المستوى الهدف المحوري للنظرية

---

[1] ينظر: لويس هيلمسلاف، حول مبادئ نظرية اللّغة، ص 24-25.

[2] المرجع نفسه، ص 25-26.

[3] المرجع نفسه، ص 26.

الغلوسيماطيقية التي «تضطلع من أجل أن تمتلك الخاصية التنبؤيّة، وأن تكون لها وظيفة توقّعية أي هدف مستقبلي »[1] .

يرتبط هذا الهدف في الأساس بمبدأ «العام» و«الشامل» في بناء النظريات العلمية التي تُبعد من محاورها مبدأ الاختلاف والشاذ والخاص، وهو ما يُعدّ من أساسيات التفكير العلمي الذي ينطلق من مبدأ الانسجام والتناسق وهو ما يقتضي ضمنيا «عدم التناقض» في إطار التحليل التجريبي الذي وضعه «هيالمسليف» كمبدأ «يتماشى مع المنهج الاستنباطي الخالص ومناسبًا للمنهج العلمي الذي يعتمد الوصف والتفسير والتنبؤ العلمي»[2].

كما يتماشى كذلك مع الهدف الابستيمولوجي الذي انطلق منه لصياغة نظريته وهو ضرورة الحفاظ على التفكير النسقي الذي يتدرج به المنظر و هو يبني من تصوراته _ بطريقة تجريدية_ شكلاً صُوريًا مفترضًا يتضمن نسقًا من التعريفات، وهي المهمّة الرئيسية للنظرية _ على حدّ تعبيره _ هذه الأخيرة التي ينبغي أن توضّح _عن طريق التراجع إلى الخلف قدر الإمكان _ المُقدمات الخاصة باللّسانيات، ولهذا الغرض تضع نسقًا من التعريفات ،و يجب أن تشترط على نظرية اللّغة أن تحترسَ قدر الإمكان من أية ميتافيزيقا... يُستحسن أن نعطي للتعريفات التي تصلح كمقدّمات لتعريفات أخرى ، والتي تتقدمها تعريفات هي الأخرى صِيغة تكون صُورية خالصة وفي الوقت نفسه واضحة[3].

إن حرصه المُركّز هذا على تحديد شروط صياغة عامة للّغة جعله من المنظرين القلائل الذين يدركون ابستيميًا طبيعة المعرفة اللّسانية وقيمتها العلمية ، ولئن كان هذا طموحا وأفقا، فقد حاول تجسيده في الواقع عن طريق طرحه لجملة من المبادئ الإجرائية والآليات والتعريفات والمصطلحات للتحليل اللّساني، من خلال انتقاله من الحديث عن مسألة المنهج إلى تحديد مسألة "الموضوع" و الذي حدّده بما سمّاه بالنسق والمُحايثة، وهي مسألة تمخضت بطريقة آلية عن تبنيه للمنهج الاستنباطي الصوري والتجريدي هذا الأخير الذي توخّى به منذ البداية البحث عن الثابت في اللّغة، و يوضح هذا قائلا:« إن النظرية اللّسانية التي تبحث عن البنية الخالصة للّغة من نسق خالص من المقدمات الصورية، عليها بالضرورة و هي تأخذ في الحسبان و باستمرار تقلّبات الكلام و تغيّراته، أن ترفض منح الدور الأهمّ لتلك التقلّبات و التغيّرات، و عليها أن تبحث عن الثبات الذي لا يكون مُتجذّرا في واقع

[1] ابن شماني محمد، النظرية الغلوسيماطيقية وتجلياتها في الدرس اللّساني العربي، مقاربة إبستيمولوجية، ص153.

[2] المرجع نفسه، ص 158.

[3] ينظر: لويس هيالمسلاف، حول مبادئ نظرية اللّغة، تر: جمال بلعربي، ص 29-30.

موجود خارج اللّغة، ثباتٌ يجعل من اللّغة لغة، أيًا كانت تلك اللّغة... و عندما نعثر على هذا الثبات و نصِفُه، علينا أن نسقطه على الواقع.»[1]

لقد شكّل البحث عن هذا الثبات الموجود في اللّغات موضوع النظرية اللّسانية والتي تسعى بمنهجها الاستنباطي الصّوري وبمقدّماتها المفاهيمية المتناسقة إلى ملازمة المعطيات اللّغوية متجاوزة متغيّراتها. التي تنفلت من الباحثين وتجعلهم يزيغون عن الموضوع المفترض، وعليه ينبغي على النظرية أن «تتفادى وجهة النظر المتعالية المهيمنة، و تبحث عن معرفة محايثة للّغة حيث هي بنية خاصة لا تتبنى إلّا على نفسها، أن تبحث عن ثبات داخل اللّغة نفسها و ليس خارجها» [2]

يعدّ هذا الطرح طرحًا بنيويا في شكله العام، إذ ارتبط بموضوع باطني مُستقل يجعل من اللّغة لغة ، يقتضي لنفسه – من أجل بنائه و تحديده– رؤية داخلية وهو ما سمّاه بالمحايثة التي تهدف إلى دراسة و استجلاء العناصر الداخلية للوقوف عند العلاقات البنائية التي سمحت بتشكيل النسق العام وفق أنظمة و قواعد معيّنة، وهذا كلّه دعم لأفق ضبط البحث في اللّسانيات المستقلّه بمنهجها العلمي وموضوعها العملي، وهو ما طالب به " هيالمسليف" ليجعل منها « علما قائم الذات موضوعه اللّسان في ذاته، ومن أجل ذاته، وبالعودة إلى بنيته الداخلية وهو ما أسماه "هيالمسليف" باللّسانيات المحايثة "linguistique immanente"» [3]، و هي اللّسانيات التي تتجه بنيويا إلى دراسة اللّسان باعتباره نسقا من العلاقات دونما تعرض لظواهره الكلامية المتغيّرة و الخارجية.

وتعدّ هذه النظرة المحايثة لموضوع النسقية في الألسنة البشرية هدفا مباشرا للنظرية اللّسانية حسب " هيالمسليف" حيث يؤكّد: « إنّ هدف نظرية اللّغة هو أن تتحقق من أطروحة وجود نسق دائم للإنجاز ، و وجود ثبات خلف التقلّبات» [4] وهو ما يمثّل موضوع الدراسة في اللّسانيات الداخلية التي وضعها "دي سوسير" الذي سبق إلى توضيح طبيعة المعرفة اللّسانية حيث أكّد في أكثر من موقف بأنّ موضوع اللّسانيات هو « اللّسان في ذاته و من أجل ذاته»، وهي المقولة التي شكّلت صلب الخطاب اللّساني و موضوعه خلال القرن العشرين، و قد تكون الجلوسيماطيقية الأشدّ تمسّكا بهذا الطرح السوسيري إذ جعلت منها « فرضية نسقية جوهرها العلاقات وهدفها فرضية المحايثة » [5]

---

[1] لويس هيالمسلاف، حول مبادئ نظرية اللّغة، تر: جمال بلعربي، ص 17.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 28.

[3] مصطفى غلفان، اللّسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، ص 259.

[4] لويس هيلمسلاف، حول مبادئ نظرية اللّغة، ص 19.

[5] ابن شمّاني محمد، النظرية الغلوسيماطيقية وتجلّياتها في الدرس العربي، ص 162.

الجدير بالإشارة هنا – قبل الحديث عن كيفية تصوّره لموضوع اللّسانيات وحصره في "اللّسان" وعلاقاته الشكلية– هو هذا التأثر بالسلف وتحديدًا تأثره المباشر بالفكر السوسيري الذي كان بالنسبة له نقطة انطلاق في بنائه للنظرية اللّسانية و هو ما خلق ما يسمّى بالنسق العلمي العام والمشترك للخطاب اللّساني الحديث حيث تطوّر نسقيًّا مُتخذًا من الأفكار السابقة لبنة مرجعية وتأسيسية ونواة مركزية ساهمت بشكل أو بآخر في رسم صورة ثابتة للمعرفة اللّسانية، ف "هيالمسليف" يقرّ بتبعية آرائه لما سبقه، ولا يجد في ذلك حرجًا و هو يعترف بفضل الخطابات اللّسانية السابقة، و في هذا الصدد يقول: « وسوف نعتمد في البناء إلى حدّ كبير على المواد التجريبية نفسها التي اعتمد عليها البحث اللّساني السابق، وهي مواد عندما نقوم بإعادة صياغة شكلها ستمثل موضوع النظرية اللّسانية، وعلينا أن نعترف صراحة بديننا نحو الماضي كلّما كانت هناك نتائج قد بلغها آخرون قبلنا، وهناك لسانيّ وحيد يمكن أن نعتبره وبلا منازع، إنّه السويسري فرديناند دي سوسير»[1]

إنّ تثمين الجهود السابقة و الانطلاق منها ثمّ تطويرها لصياغة رؤى جديدة في البحث اللّساني ساعد "هيالمسليف "على بلوغ نتائج قيّمة مكّنته من إعطاء نفس جديدة للّسانيات المعاصرة بعد استيعاب المفاهيم المعطاة في محاضرات "سوسير" الذي استثناه بحق الاعتبار؛ نظرًا لما قدّمه من تصوّرات جديدة حول المعرفة اللّسانية العلمية في المستوى المنهجي و المعرفي (تحديد موضوع اللّسانيات)،هذا السبق الذي جعل منه دينا لا يمكن نُكرانه أو تجاوزه، إذ يعطي له حقّ الاستمرارية من خلال دعوته إلى اعتبارها و تبنّيها في كلّ انطلاقة للتنظير اللّساني الجديد، و في هذا السياق نجد "ميلكا إفيتش" تتحدّث عن تمسّكه الملح بنظرية "سوسير" حيث تقول :«لم تصرّ مدرسة على الانتماء بجذورها إلى مذهب "دي سوسير" كما فعلت مدرسة هيلمسليف، و كان له دون غيره فضل المناداة بـ "دي سوسير" مُؤسسا للبنيوية اللّسانية»[2]، وفي هذا السياق أيضا، وتأكيدا لهذه التبعية الفكرية، يقول "غريماس" فيما نقله "مصطفى غلفان"« إنه المتمم الحقيقي لسوسير، وربّما الوحيد الذي عرف كيف يجعل تصورات سوسير واضحة ويُعطيها صياغة نهائية»[3]

قد يكون هذا الوصف صائبا بالنظر إلى الجدية والصرامة التي يتحلّى بها "هيالمسليف" وهو يصوغ نظريته بطريقة علمية و يُدقّق فيها على أبسط الجزئيات التي ستساهم بالنسبة له في بناء النسق الفكري

[1] لويس هيلمسلاف، حول مبادئ نظرية اللّغة، تر: جمال بلعربي، ص16.

[2] ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللّساني، تر: سعد عبد العزيز مصلوح، وفاء كامل فايد، ص 324.

[3] مصطفى غلفان، اللّسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، ص 256-257.

العام لنظريته، وهو نسق مرتبط بالمفاهيم اللّسانية العامة التي أقرّها "سوسير"، هذه الأخيرة (المفاهيم) التي سعى إلى إخراجها في صورة أبسط و أوضح – بتحفُّظ ما – وفقا لمبدأ عدم التناقض الذي اعتمده في منهجه الامبريقي، وهذا ما جعل الكثير من الدارسين يصفون أفكاره كتتمّة لـ "دوسوسير" بل أكثر من ذلك؛ الغلوسيماطيقيون هم سوسيريون جُدد، وربما وصف بعضهم الغلوسيماطيقية بالنظرية التي حقّقت لسانيات دوسوسير فعليا» [1].

فإذا كان "دي سوسير" قد وضع ركائز البنيوية، فإن البحث اللّساني الذي تلاه عمل على تثبيت هذه الركائز، وذلك بشرحها وكذا تطويرها من خلال تبسيط مفاهيمها وتحديد منهجها ومعالجة قضاياها نظريا وعمليا (تطبيقيا)، وهو ما ظهر عند الوظيفيين وغيرهم، و على وجه الخصوص عند المدرسة الجلوسيماطيقية التي « يمكن أن تكون أهميتها بالنسبة للبنيوية الأوربية في أنّها تُؤصّل نهج دي سوسير في حدّة ودقة لا يمكن التوصل إليها ثانية، ووضعت بذلك معايير لعلم اللّغة الأوربي لا يمكن أن يتجاهلها طالما أنّها ينظر إليها بوصفها بنيوية من خلال إرث دي سوسير[2].

تثبت لنا هذه الصورة العامة فكرة "الاستمرارية" في البحث اللّساني الذي لا يمكن أن ينطلق من فراغ وهو ما ينتج عنه خطابات تتصل بطريقة ما بهذا الرأسمال الفكري المتراكم*، ومبرر هذا الاتصال يتمثل أساسا في القيمة العلمية للنتائج المتوصل إليها سابقا، والتي لا يزال "الموضوع اللّساني" ذاته –بطبيعته و خصائصه– يفرضها ويطلبها، ولا يمكن بأية حال تغييرها أو دحضها، في حين يقتضي الأمر غالبا التمسك بها واستحضارها بهويتها الأصلية أو بصورها الجديدة المتطورة عنها، و" هيالمسليف" إذْ يرى أنّ البنيوية تعمل وتشتغل على هذه المعطيات نفسها، والموروثة من الماضي يقرّ بالأهمية التاريخية لهذه الأبحاث التي تفسح المجال لأعمال جديدة لتسجيل الاتصال أو القطيعة، فأهمية دراستها تكون لهدف مزدوج الفهم والمعارضة [3].

يمكن أن نفسّر تمسكه هذا بالماضي وإقراره بالأهمية التاريخية للمفاهيم الفكرية السابقة بإرادته الحثيثة لإضفاء الشرعية (العلمية) لتصوراته الجديدة في نظريته التي أراد أن يصوغها بشكل صارم

[1] ابن شمّاني محمد، النظرية الغلوسيماطيقية، ص 123.

[2] كلاوس هيشن، القضايا الأساسية في علم اللّغة، تر: سعيد حسن بحيري، ص 128، 129.

* – عبارة استخدمها، إسماعيلي علوي، أمحمد الملاخ، في كتابهما قضايا إبستيمولوجية في اللّسانيات، ص72.

[3] ينظر: حافظ اسماعيلي علوي، أمحمد الملاخ، قضايا إبستيمولوجية في اللّسانيات، ص 72.

ومعقد أحيانا، ومن أجل ذلك راح يثبت للمتلقي أن خطابه اللساني مستمد من أرضية فكرية ثابتة تتضمن معرفة مثبتة ولها قيمتها ومكانتها داخل النسق المعرفي العام للّسانيات.

ومن أوجه ارتباط خطابه بفكر "سُوسير" هو انطلاقه في تحديد موضوع اللّسانيات من فكرة/ثنائية اللّسان و الكلام حيث تأكدّ أنّ «ما ختم به سوسير موقفه في دروس اللّسانيات العامة "هو اللّغة (اللّسان)" « الموضوع الوحيد والحقيقي للّسانيات والتي تدرس من و لأجل ذاتها» أمسى أساسا للنظرية الغلوسيماتيكا»[1]،فاللّسان هو موضع الثبات ومجاله، وهو ما تبحث عنه النظرية اللّسانية عند" هيالمسليف" بهدف التحقق من وجود نسق دائم للإنجاز، ووجود ثبات خلف التقلّبات التي تمثل واقعا متحركا خاضعا لنظام ثابت مجسّد في اللّسان باعتباره كلّ منتظم تكون فيه البنية اللّغوية هي المبدأ السائد [2]، ومن مبادئ التحليل لهذه البنية، و من أجل الوقوف على هذا الثبات أيضا والموجود داخل اللّسان كنسق متماسك، يتحدّث عن موضوع آخر مستمد من نظامية اللّسان (في ذاته أي في بنيته الداخلية)، وهو مبدأ العلاقات أو كما يُسمّيها بـ: "الترابطات" و هي تلك « المستمدة من نسق اللّغة و ليس من إنجازها »[3] .

إن تصوره هذا لنسقية اللّسان والتي تتشكل عبر علاقات ترابطية مختلفة تجمع بين الوحدات اللّسانية يبرر تبنيه للمنهج الاستنباطي الصوري الملائم لتحديد شكل هذه العلاقات المجردّة من جهة، كما يثبت من جهة أخرى مقولة التأثير بأفكار سوسير ، لبناء تصوره حول أهمية هذه الارتباطات التي بفضلها يمكن تعريف الموضوع قيد الفحص – على حد تعبيره– و تبعا لذلك يعطي لها الأولوية في التحليل، وحول هذا يصرح أنّه « منذ دي سوسير، وفي كثير من الأحيان يتم التأكيد على وجود ترابطات... فكلّ شيء يشير إلى أن دي سوسير الذي كان يبحث عن العلاقات في كلّ شيء، و يؤكد على أنّ اللّغة شكل وليست خامة، يعترف بأسبقية الارتباطات في اللّغة » [4] .

فالبحث اللّساني، عليه أن يتحرّى عن آليات اشتغال هذه العلاقات و عن قوانينها المجرّدة ممّا يحقق ما يُسمّى بالشكل الصوري للألسن، و في غياب هذه الأطروحة (أطروحة وجود مبدأ العلاقات) تتفكك الألسن و تتناثر أجزاؤها في صورة يفقد كلّ عنصر قيمته ودوره (وظيفته) حين يفقد علاقته مع الآخر، وبذلك تزول فكرة الكلّ الشامل الذي يبني نفسه بتوزيع الوظائف على الأجزاء في فضاء تتقابل

---

[1] بيريزين ف.م، تاريخ الدراسات اللّسانية، تر: فتيحة قنيش، ص 292.

[2] يُنظر: مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، ص 266.

[3] لويس هيالمسلاف، حول مبادئ نظرية اللّغة، تر: جمال بلعربي، ص 33.

[4] المرجع نفسه، ص 32–33.

فيه هذه الأجزاء و بعبارة أخرى تعدّ " العلاقة" أساس بناء الألسن، ولربّما كانت الفكرة التي آمن بها " هيالمسليف" هي أنّ «العلاقات هي التي تُوجِد الأشياء، هذه الأشياء والكيانات المادية وما يوجد بينهما من عناصر وأقسام لا توجد إلّا بمقتضى ما يوجد بينهما وبين أقسامها من علاقات مجرّدة»[1]، وكما –أشرنا سابقا– يرتبط موضوع العلاقات بموضوع آخر ناتج عنه، وهو قضية « الشكل و المادة» المطروحة بدورها في محاضرات "دي سوسير"، و قد تأثر بها بشكل مباشر "هيالمسليف" الذي يقرّ بأنّ اللّسان «يمكن أن نعدّه شكلا خالصا مجرّدا في استقلال عن حدثه الاجتماعي » [2].

و إقراره هذا يُعزى إلى الخلفية العلمية الدقيقة في أعماله، فالشكل* بمفهومه المجرّد يتضمن خصائص علمية موجودة داخل اللّسان، و هو ما يسمح بمقاربته بمنهج علمي صوري بعيد عن المؤثرات الخارجية (الصوتية والدلالية) ، و كلّ ذلك مرتبط أيضا بموضوع الثبات الذي جعلت منه النظرية اللّسانية موضوعًا وهدفًا، وهو أيضا مرتبط بأفق الكلّيات / العموميات في اللّسانيات من ناحية أخرى ، وعليه انطلق (هيالمسليف) من هذه الفرضية بكلّ مقتضياتها لبناء تصوّراته الجديدة « بإعطائها الصبغة الرياضية المنطقية كي تبلغ درجة عالية من الدقّة وكذلك التجريد الذي يؤهلها لأن تصبح مفاهيم قابلة

---

[1] ينظر: عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، ص 94.

[2] ابن شمّاني محمد، النظرية الغلوسيماطيقية، ص 124.

* – «الشكل عندهم هو ما يطلق على وحدات النظام اللّساني المجرّد والشكل هو كمية مجرّدة، لأنّه يعيّن جميع التواليف الممكنة لعلامة لغوية بعينها، ويتمّ اكتشاف مدى الإمكانات الفعلية للتوليف. باستخدام الإحلال والاستبدال المنتظم لكلّ علامة لغوية في سياق معيّن بهدف التحقق من العلامات التي يمكن لها أن تشغل السياق والعلامات التي يمتنع عليها ذلك» [ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، تر: سعيد عبد العزيز مصلوح، وفاء كامل فايد، ص 332.]

ومن الجدير ذكره هنا هو الصورة الجديدة التي طوّرها "هيالمسليف" لهذه الثنائية (الشكل/المادة) ليتحدث عن: شكل التعبير ومادته، وكذا مادة المحتوى وشكله، وهو من أهم المنجزات التي تم إدخالها إلى البحث اللساني، وقد حدّدهما بالشكل الآتي:

	التعبير	المحتوى
مادة	الجانب الصوتي الفيزيائي من اللغة	الواقع الحي في ذاته (الأشياء، البشر ومجمل العالم من حولنا)
شكل	التصوّر النفسي لمادة التعبير، أي كيف نستقبل ونتصوّر علامة اللغة في التواصل.	التصوّر النفسي لمادة المحتوى، أي كيف نستقبل ونتصور الواقع الحي من حولنا

وقد حدّد هيالمسليف موضوع اللّسانيات: «شكل التعبير في علاقته بشكل المحتوى» [ينظر: المرجع نفسه، ص 327] [كلاوس هيشن: القضايا الأساسية في علم اللغة، ص 36.]

للتعميم»[1]، و معلوم منطقيا أن ما يُعمَّمُ هو قانون ثابت و ملائم يَخْضَعُ طواعية لمبدأ التطبيق، فالقوانين في اللّسانيات تملك شرعية التعميم و التطبيق بحكم علميتها، و ما يتوجب على الباحثين من بعد ذلك هو جعل من هذه الفكرة ؛القضية المفترض حضورها في خطاباتهم اللّسانية و هو ما يتجسّد بكل احترافية في الخطاب الجلوسيماطيقي عند" هيالمسليف" الذي انطلق من نواة صلبة و هي أنّ « اللّسان شكل وليس مادة» كفرضية أساسية في أعماله، و قد أفرزت بدورها فرضية أخرى هي النسقية والمحايثة التي صاغها في برنامجه.

انطلاقا من هذه النواة أو المقدّمة (الفرضية) المبدئية تحدّث عن موقع نظريته وقيمتها بالنسبة للواقع المادي الذي تُعبّر عنه، حين أثار إشكالية التأثير والتأثّر بينهما؛ أيّهما يُؤثر على الآخر: النظرية على الواقع أم العكس؟

تَمَسُّكًا بمبدئه العام، وبمنهجه الاستنباطي الخالص، يُرجّح الاحتمال الأوّل إذ يصف النظرية اللّسانية بصفة عامة بالاعتباطية الاصطلاحية المستقلة والبعيدة عن الواقع اللّغوي الحقيقي، هذا الأخير الذي يتصوّره من منظور مذهبه اللّساني «كنظامٍ صوريٍّ مُجرّدٍ خَالصٍ مبتدعٍ من لدن اللّساني نفسه، بقصد التحكّم فيه عن طريق التنظير ومن ثمّ المقدرة على تبسيطه»[2]

إنّ ما نفهمه من مذهبه هذا هو الإرادة القوية و الخفية التي دفعته لمثل هذا الموقف، إذ يُلِحُّ على أسبقية النظرية اللّسانية وعلى قيمتها وعلى قوة تأثيرها و ليس العكس، و كأنّ به يبحث عن بناء مثاليّ للواقع من (مُنطلق المفترض) والعالم المبني نسقيا نظريا بصورة مجرّدة (ذهنية) وبشكل اعتباطيّ محض، فالعلم بهذا المسار المنهجي يُنتج خطابا معرفيا لا يمكن دحضه، إذ يملك قوة التطبيق والإنجاز والتأثير، و هو ما يسمح بفحص الواقع و قياس مدى مطابقته للعلم، كما يسمح بتعديله، و إعادة بنائه و توجيهه طالما أنّه واقع غير منسجم، و هو ما يعني التحكم في العالم (الواقع اللّغوي) و تسييره وفقا للرؤى الموضوعة والمفترضة سلفًا.

بنظرة موضوعية ومسؤولة، يمكن أن نقرأ كلّ هذا بتحفّظٍ نوعيٍّ لما ترمي إليه هذا الآراء من أبعاد وآفاق، ذلك أننا – نسبيا–نراها تتنافى مع هدف اللّسانيات ومبدئها وغايتها، فهي تصبو إلى الوصف الشامل للوقائع اللّغوية دونما تدخل في نموذجها ونسقها ممّا يدخل في المعيارية التي ترفضها اللّسانيات،

---

[1] ابن شمّاني محمد، النظرية الغلوسيماطيقية، ص 125.

[2] كارل بوبر، منطق البحث العلمي، ص172–173،نقلا عن: ابن شمّاني محمد، النظرية الغلوسيماطيقية، ص 176.

ومن جهة أخرى: كيف يمكن التحكّم في نظامية الألسن البشرية المختلفة وفي سيرورتها ومحاولة إخضاعها لنموذج صوري مفترض؟ فهذا يحمل في طيّاته تناقضا ضمنيا، من باب خاصية الحركة والتطوّر والإنتاجية (الإبداعية) التي تتميّز بها الألسن يضاف إلى هذا: التعدّد والاختلاف على المستوى اللّهجي، وكذا التباين على مستوى التصوّرات ومستويات الإدراك والوعي الفكري الذي ينعكس حتما على العلاقة بين المدلولات والدوال اللّسانية.

فعلى القيمة الإيجابية لطموح شامخ كهذا إذ يجعل من الممارسة اللّسانية سلطة مؤثرة تعسفية تتحكم في العالم (الواقع)، إلّا أنّ ذلك صعب التحقق، فالإشكال هنا يتعلق بموضوع معقد له علاقة بالإنسان ذاته، الذي ينفلت من كلّ سلطة و قوة تسعى إلى إخضاعه و ضبط سُلوكاته الذهنية (الفكرية) و المادية (اللّغوية)، و ربّما هذا ما جعل الكثير ينفر من هذه النظرية الهيالمسلافية حيث يتصوّرها البعض على أنّها: «نظرية في المعرفة و ليست نظرية لسانية أو أنّها نظرية مجرّدة فهي تصلح للحقل الرياضي أكثر ممّا هي صالحة للحقل اللّساني»[1] الصعب المراس .

إنّ ما قام به "هيالمسليف" في برنامجه الغلوسيماطيقي وهو يضع الأسس النظرية والعملية لمعالجة اللّسان، يُعدّ حدثا علميا فريدًا ومتميّزًا في تاريخ تكوين المعرفة اللّسانية، وقد لا يُقارن إلّا بما قدّمه "دي سوسير" قبله و "تشومسكي" من بعده –كما يرى ذلك مصطفى غلفان–، وكان تميّزه هذا نتيجة لنوعية الأفكار الجديدة * التي جاء بها على المستوى النظري والمنهجي، حيث «حقّقت قفزة نوعية في الدراسة العلمية للظواهر اللّغوية تجاوزت عصرها»[2].

يمكن أن نؤكد هاهنا أنّ السّر في تميّزه يكمن أساسا في تحلّيه بالجديّه والصرامة في العمل، وهو ما ترجمه وأثبته بتعلّقه المتين بمسألة المنهج العلمي، هذا الأخير الذي أفرز له معرفة لسانية عامة ثابتة دقيقة و شاملة ودائمة (مستقبلية)، من أجل تحقيق هذه الآفاق البعيدة اشتغل منذ البداية على وضع

---

[1] ينظر: ابن شمّاني محمد، النظرية الغلوسيماطيقية، ص 179.

* تتمثل تلك الأفكار الجديدة في:

– طابع الابداع الذي يميّز إنتاج اللّسان البشري وفهمه.

– تبني المنهجية الاستنباطية.

– الدعوة إلى البحث في القضايا اللغوية العامة التي تخص جميع الألسن البشرية، وليس لسانا محدّدا وهو ما يُعرف بالكلّيات اللّغوية Universaux linguistique.

– التأكيد على الجانب المنهجي في بناء النظرية اللّسانية.

– الاهتمام بالمضمون في التحليل اللّساني. [مصطفى غلفان: اللّسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، ص 306]

[2] مصطفى غلفان، اللسانيات البينوية، منهجيات واتجاهات، ص306.

آليات نظرية ومنهجية وفق مبدأ الاستنباط الذي ينطلق من مفترض صوري بحثا عن إمكانية تحقيق الملائمة القائمة على مبدأ التنبؤ والتفسير للنصوص الموجودة والمحتملة، وقد فتح بأفقه هذا «مجالا تفسيريا مجرّدا في اللّسانيات بوجه عام، وهو ما تحقق بالفعل في لسانيات تشومسكي التوليدية التحويلية التي اضطلعت ببناء نظرية لسانية على قدر كبير من الكفاية التفسيرية و من ثم التنبؤية» [1]، وبعبارة أخرى و بمنهجه البنيوي الاستنباطي استطاع "هيالمسليف" أن « يمهّد الطريق للّسانيات تشومسكي ، باعتبار تشومسكي من أبرز اللّسانيين الدّاعين إلى إنشاء نظريات لسانية على وفق ما تقتضيه الطريقة الاستنباطية، و هو ما أضفى على هيلمسليف طابع الأصالة في أعماله اللّسانية»[2] .

وإن كان هذا قضية مفترضة للتسليم بها، فإن السؤال المطروح يتعلّق بكيفية التأثير ؟ وعن طبيعة المعرفة اللّسانية المُنتجة في الخطاب اللّساني عند تشومسكي؟

وبعبارة أخرى نقول: إنّ العمق الفكري والتصوّرات المنهجية العميقة للّساني هيالمسليف فتحت آفاقا جديدة للبحث اللّساني الحديث والمعاصر، حيث لا يُؤمن إلّا بالمعرفة العلمية ذات البعد العام والشامل والثابت والكلّي الذي تتقاسمه جميع الألسنة البشرية على اختلاف تمظهراتها وتجلّياتها الخارجية، وإن كان السؤال هنا غير مطروح عن رائد الخطاب اللّساني الجديد الذي تبنّى هذه القضايا والتصوّرات في ثورة علمية جديدة والتي تُنسب إليه (نوام تشومسكي)، فإنّ السؤال يُطرح – ونحن نتحدّث عن الخطاب اللّساني بين الاستمرار والقطيعة– عن الجديد الذي تصوّره هذا العالم ؟وعن طبيعة المعرفة اللّسانية المتضمّنة في خطابه ؟ وعن علاقة كلّ ذلك بالمعرفة اللّسانية السائدة؟*

إنّ المكانة التي يحتلّها " نوام تشومسكي" في الساحة العلمية والثقافية بصفة عامة** تجعلُ منه مَعْلَما مُوجِّها لمسار الخطابات اللّسانية الحديثة و المعاصرة ، إذ ينتهي إليه الكلام إن لم يُستهل

---

[1] ابن شمّاني محمّد، النظرية الغلوسيماطيقية، ص 155.

[2] المرجع نفسه، ص138،139.

*- المقصود هنا هو محاولة التركيز على إبراز الروابط الفكرية التي استمرت في الخطاب اللّساني الحديث والمُعاصر مع تجاوز – كما ذكرنا سابقا– الحديث عن الآليات والأدوات المنهجية والإجرائية للتحليل اللّساني (عند هذا العالم أو ذاك)لأنّ هذا الأمر يتطلب منّا تخصيص فضاء بحثي خاص (مستقل)، لذا ومن أجل مُطاوعة موضوع بحثنا وأهدافه المسطّرة منذ البداية ، سنُحاول ذكر المفاهيم المُستحدثة (منهجيا ومعرفيا) وبحث علاقتهما بالمفاهيم السابقة مع تحديدِ السّمات العامة لطبيعة المعرفة اللّسانية حتى لا نَخرجَ عن موضوع الخطاب اللّساني الحديث موضوعه وخصائصه وآليات ممارسته وتطويره.

** من خلال ما قرأناه عن "تشومسكي" سواء في كُتبه الخاصة أو تلك التي تناولته بالدراسة والتحليل أو في بعض المُحاورات (المناظرات)– لفتَ انتباهنا اتساع الدائرة الفكرية لأعماله واهتماماته لتشمل كلّ الجوانب الحياتية التي تتعلق=

به أو العكس؛ حيث يكون مُنطلقا بطرح أفكاره وتصوراته كنواة وكإشكالية للبحث والمُمارسة والمُعالجة، وهي مكانة نلمسها من خلال الإشادة بها في مناسبات عدّة ، سواء في مقدمات المترجمين لكتبه أو الكتب اللّسانية المختلفة أو في مختلف البحوث العلمية والأكاديمية _ بصفة عامة_ وهذا " نيل سميث" يقول في مقدمته لكتاب "آفاق جديدة في دراسة اللّغة والعقل" «أظهر تشومسكي قُدرة مذهلة على وضع أفكاره ضمن منظور تاريخي أوسع وعلمي عام ... وهناك جانبان لما هو جديد، فمن ناحية أولى : ثمّة أنواع جديدة من الأدلّة لأجل المواقف القديمة ،ومن ناحية ، ثمة الآن إمكانية لطرح الأسئلة التي كان من المستحيل سابقا صوغها ، ونحن لا نمتلك بعد أجوبة على هذه الأسئلة ،لكن القدرة على طرحها هي بحدّ ذاتها تقدّم مثير»[1].

يصعب على الباحث أو المفكر/العالم أن يجد لنفسه مكانة وسط تراكمات فكرية رائدة وسائدة يقرّها التاريخ ويرفض العقل تجاوزها ببساطة، وهو ما يدفعه بإذعان إلى الإقبال عليها من أجل التأمّل والتحليل للإحاطة بها واستيعابها وإعادة ترتيبها أو بنائها نحو إيجاد صيغ جديدة لإخراجها وإعلانها من جديد بآليات منهجية تتعدّد بتعدّد المقاصد والمنطلقات الفكرية والآفاق المنتظرة التي تحدّد وجهة الباحث وهو يتتبّع حفريات القضايا الدفينة في الذاكرة المعرفية (التاريخية)، وأساس كلّ هذا هو التأمّل وطرح السؤال؟ فهي خطوة أوّلية لصوغ الإشكالات وبناء المعلومات وطرحها للنقاش بطريقة أو بأخرى؟

وقد يتغيّر كلّ شيء بعد هذه الخطوة، فنوعية السؤال المطروح والفرضية المُقترحة سَتُحدّد لاحقا نوعية الإجابة أو ترسم إلى حدّ ما طبيعة المعرفة المتوصّل إليها، فطرح السؤال دال على اشتغال العقل، و"نوام تشومسكي" كان له تصوّر عام حول اللّغة بل الإنسان اللّغوي ككلّ، لذا راح يبحث عن أصول هذه القضية مُستعينا بأدوات علمية من أجل بناء نظرية تخدم الإشكالات التي ستطرح لاحقا ، وقد كانت أهم قضية شغلته هي الإنسان في بعده العقلي واللّغوي ، متسائلا عن العلاقة بين هذه المحاور وكيفية اشتغالهما وأبرز خصائصهما معا ، ويذهب الكثير إلى أنّ سبب" ذيوع شهرة تشومسكي ترجع إلى أرائه

= بالإنسان من قريب أو من بعيد، فنجده وهو يتحدّث عن اللّغة وما يرتبط بها من فكر وعلم وممارسة(سلوك) يتحدّث عالِما (لغويا)، وفيلسوفا ومُفكرا سياسيا واجتماعيا وثقافيا ،روحيا واقتصاديا، والحقّ أن عزل هذه الجوانب الحيوية هو فعل انتحاري للّغة، ذلك أن دراستها وتجريدها وفهمها علميا كان بغاية تشكيل رُؤية صادقة (حقيقية وفعلية) للعالم يكون قِوَامُها الضبط العلمي الموضوعي العام والثابت ، ولعلّ هذا سبب النظر في خطاباته اللّسانية –تحديدا– من أجل معالجة الجوانب المهمّة التي اتخذها بحثنا كإشكالية أولية(طبيعة المعرفة اللّسانية وأبعادها المختلفة).

[1] نعوم تشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللّغة والعقل، تر: عدنان حسن، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سورية، ط1، 2009، ص 14.

التي أعلنها أخيرا حول طبيعة العقل الإنساني وعلاقته باللّغة، أكثر ممّا ترجع إلى تحليلاته الفنية في علم اللّغة من حيث هو علم له منهجه المستقل"[1].

لقد شكلت أراؤه الحديثة حول اللّغة من هذا المنظور نقطة تحوّل جديدة في البحث اللّساني بعد تلك التي أحدثها "دي سوسير" وهو ما نجم عنه ثورة فكرية غيّرت منطق التفكير والتصوّر في الخطاب اللّساني الذي أصبح متعلّقا أكثر بقضية " العام" و"الشامل" و"الثابت" من منطلق الاشتراك في المبدأ أو النواة الأولى، ألا وهو الإنسان ، وتحديدا مكوّنه الحيوي/الطبيعي (الفطري)، العقل/الدماغ، لتتغيّر بذلك ملامح اللّسانيات مع "نوم تشومسكي" التي " تجرأت على البحث في الإنسان من خلال اللّغة بعد أن كانت مقيّدة ببحث اللّغة من خلال الإنسان"* [2].

يرتبط هذا التغيّر بالتغيّر الإبستيمي في الرؤية والتصوّر للقضايا وللظواهر التي طرحها "تشومسكي" للنقاش في إطار بُحوثه اللّغوية ، فبعد أن جعل من الإنسان وخصائصه الطبيعية البيولوجية [العقلية تحديدا] مدخلا لدراسة اللّغة وفهمِها، اتّخذ منهما– متأثرا بالمنهج العلمي– موضوعا قابلا للتصوّر النظري والتجريد العلمي ، مثله مثل بقية الظواهر المدروسة في علم الرياضيات أو علم الأحياء وغيرهما، ورغم وجود تلك الآراء التي تنادي بنسبية نتائج العلوم الإنسانية واللّغوية وعدم دقتها إلّا أنّ "تشومسكي" استطاع أن يبرهن على أنّ اللّغة يمكن دراستها دراسة علمية محضة، وأساسا هو يفنّد هذه المزاعم ولا يُؤمن بفكرة وجود موضوع علمي وآخر غير علمي، ذلك أنّ نوعية النظرة إليه والطريقة المُتخذة للتعامل معه وتحليله هو ما يحدّده ويكشف عنه، فالعبرة تكمن في طبيعة الموقف منه، وفي الآليات المنهجية المتبعة لا في الموضوع نفسه، لذا نجده يؤكّد على أنّ " مفهوم العلمية يحدّده البناء النظري والخطوات المنهجية التي يتبنّاها العالم في مقاربته للموضوع لا الموضوع .. فلا يوجد موضوع علمي وموضوع غير علمي، ولكن توجد منهجية علمية ومنهجية غير علمية ... ففكرة العلمية أو الحياد تجاه الموضوع موقف منهجي لا

---

[1] جون ليونز، نظرية تشومسكي اللّغوية، تر: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ط1985، ص 207.

*- بالنسبة ألينا يكون الرقي والتميّز حليف كلّ خطاب يستهدف الإنسان بحدّ ذاته في تجلّياته المختلفة، وكلّ ما هو إنساني فهو مفروض بحكم الاشتراك والثبات والاستمرارية والتعالي على مظاهر التشتت والاختلاف، لذا يعدّ التفكير العلمي إنساني مهما اختلفت مناهجه ونتائجه، ومن هذه الزاوية قيل:" إنّ فلسفة تشومسكي هي فلسفة إنسانية، لأنّها تجد استجابة تلقائية في نفوس هؤلاء الذين يؤمنون بالإخاء الإنساني ونبل الحياة الإنسانية وكرامتها" [جون ليونز، نظرية تشومسكي اللّغوية، تر: حلمي خليل، ص36].

[2] عبد السلام المسدي، العربية والإعراب، ص10.

خاصية ذاتية ملازمة للموضوع"[1] **، وبهذه الرؤية العلمية تمكّن " تشومسكي" من إحداث نقلة بارزة على مُستوى المفاهيم والتصوّرات اللّغوية في الخطاب اللّساني الحديث ليتمّ بذلك إثبات أهمية المنهج في الممارسات الفكرية العلمية والعملية (الإجرائية)، فالمنهج القائم على التفكير المنطقي يُفضي إلى مقاربات علمية تقضي على احتمالات الغموض واللّبس في فهم الوقائع وتأويلها .

ومن أجل البرهنة على علمية الموضوع اللّغوي، استعان "تشومسكي" بالمفاهيم العلمية لبعض العلوم المتطورة ونقلها إلى ميدان اللّغة وعلومها:" ولعلّ الخطوة الثورية التي خطاها "تشومسكي" بالنسبة لعلم اللّغة هي أنّه أخضع العلوم الرياضية والمنطقية ووظّفها في دراسة اللّغات الإنسانية دون اللّغات المصطنعة"[2].

ومن النتائج الملموسة التي أفرزتها هذه الثورة العلمية أنْ ولّدت عهدا جديدا للّسانيات كعلم تجريدي يقوم على آليات منهجية صارمة تتّجه عمليا نحو تحقيق أهداف عامة للنظرية اللّسانية والتي تحدّث عنها "تشومسكي" في مواضع عدّة ،و قبل الحديث عن تلك الأهداف، تجدر الإشارة أوّلا إلى ملامح المنهج العلمي في النظرية التوليدية والتي طالما ركّز عليها وهو يُقدّم للعالم نظريته وأفكاره الجديدة ،وهي ملامح تتلخّص في المنهج التفسيري الذي جعله كفاية* منهجية جوهرية يشتغل من أجلها البحث اللّساني الذي " حاول تشومسكي أن يسير به في الاتجاه العلمي مُتجاوزا حدود الوصف اللّساني التصنيفي الذي اعتمده الدرس اللّساني البنيوي وقد تأثّر بالتوجه العلمي العام الذي يؤمن بضرورة ارتباط النشاط العلمي بالتفسير، هذا الأخير الذي يعدّ معيارا للحكم على القيمة العلمية للنظرية منطق الاكتشاف العلمي"[3].

---

[1] نعوم تشومسكي، اللّسانيات التوليدية من التفسير إلى ما وراء التفسير، تر: محمد الرحابي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1،2013، ص30.

** ونحن نتساءل هنا هل يتفق في هذه الفكرة مع ما ذهب إليه دوسوسير حين قال:" وُجهة النظر هي التي تخلُق الموضوع"؟

[2] جون ليونز، نظرية تشومسكي اللّغوية، تر: حلمي خليل، ص132.

*- في ثنايا حديثه(تشومسكي) عن هذه الكفاية (التفسيرية) يذكرها بالتوازي مع كفايات أخرى ترتبط معًا ويتقيّدُ بها التفكيرُ العلميُّ في النظرية اللّسانية وهي: كفاية الملاحظة، الكفاية الوصفية [حول مفهوم هذه الكفايات الثلاث وشرحها، ينظر: نعوم تشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللّغة والعقل، ص41،40. مصطفى غلفان، اللّسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي، مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2010، ص23،22. حافظ اسماعيلي علوي، أمحمد الملاخ، قضايا إبستمولوجية في اللّسانيات، ص97. جودت جرين، علم اللّغة النفسي، تشومسكي وعلم النفس، تر: مصطفى التوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ط، 1993، ص 40 ،43 و 47 ،48.

[3] مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص18.

إنّ المنهج الذي لا يُقدّم تفسيرا للظواهر الخارجية والذي لا يتوصّلُ إلى كشف حفرياتها وأسبابها وخصائصها الخفية، والذي لا يستطيع إعادة بناء تلك الصورة النموذج التي سمحت بتشكيل هذه الظواهر ومكنتها من الظهور لا يمكن –حسب أصول التفكير المنطقي – أن يكون منهجا علميا، فأن تُفسِّر يعني أنّك تقف أمام الوقائع الملموسة وقفة نقشٍ وحفرٍ وفحص وتحليل للجزئيات والعلاقات بحثا عن الحقائق الدفينة التي تخفيها المعطيات الموصوفة ،وفي هذا الصدد يقول" تشومسكي " :« هناك حقائق كثيرة عن اللّغة والسلوك اللّغوي، تتطلب تفسيرا لا يكتفي بالقول إنّ هذا الخيط (الذي ربّما لم ينتجه أحد) جملة أو ليس جملة ومن المنطق أن نتوقع من أنظمة القواعد أن تفسّر بعض هذه الحقائق»[1] وهذا يعني أن بحث الحقائق وكشف مبادئها وقواعدها أسلوب معرفي يتطلب – بحكم خضوعه للمنطق – الكثير من القيود المنهجية الصارمة التي تتحرّى الموضوعية أوّلا، وتتجاوز المظاهر المتعدّدة الأشكال ثانيا، وبالتالي تتجاوز الاختلافات السطحية الظاهرة، والحقائق في طبيعتها قضية ثابتة ومشتركة وتلقى – غالبا – الاتفاق، وحينما تفسّر هذه الطبيعة وتصاغ في شكل مبدأ عام يكون مصيرها التأكيد والاستمرار ،ولا أدلّ على ذلك سوى تكرار حدوث تجلياتها واستمرار تداولها بين الذوات، ومن هنا يمكن أن نقول عن اللّغة بأنّها كيان يُخفي وراءه طبيعة مبهمة تفرضُ على العقل تدبّرها ووصف معطياتها أوّلا ثم تفسير شكلها بحثا عن القانون العام الذي أوجده(الكيان)،وهو ما اهتمت به اللّسانيات التوليدية التي تريد حسب قول تشومسكي:« وضع قواعد نحوية كلّية قويّة ومعبّرة قدر الطاقة عن طبيعة اللّغة بحيث تصمد هذه القواعد أمام الاختبارات النقدية كما تُقدّم تفسيرا للظواهر التي أثبتت صحتها الدراسة الوصفية» [2] *

و هكذا شكّل اعتماد المنهج التفسيري نقطة تحوّل عميقة في التفكير اللّساني الحديث الذي أصبح لا يُعْنى بشكل اللّغات بعينها ،بقدر عنايته بعوامل إنتاجها واكتسابها وتطوّرها، بل بعوامل تقاربها

---

[1] نوم جومسكي، البنى النحوية، تر:يُؤيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة ،بغداد ، العراق ،ط1، 1987، ص113.

[2] جون ليونز، نظرية تشومسكي اللّغوية، تر: حلمي خليل، ص 203.

*– وفي موضع آخر يؤكد تشومسكي أن البحث اللّساني يتحرك منهجيا من أجل وصف الظواهر اللّغوية لكنه يتجاوز ذلك من أجل كشف طبيعتها الداخلية. بتفسير قواعدها وخصائصها المشتركة بين اللّغات، حيث يقول: «على النحو الكلّي أن يبين أن مبادئه وقيوده غنية بما يكفي لإقامة وصف كاف لتعدّد اللغات وتنوعها فيما بينها وداخلها (الكفاية الوصفية)، ومن جهة أخرى عليه أن يُبين أن هذا الاختلاف والتنوع الظاهرين يُخفيان وراءهما تماثلا بين اللّغات يتمثل في خضوعها لمبادئ عامة ومشتركة» [ينظر: نعوم تشومسكي، اللّسانيات التوليدية، من التفسير إلى ما وراء التفسير، تر: محمد الرحالي، ص 16].

و تماثلها؛ أي بروابطها المشتركة بين البشر عامة، فكان تَغيّرا في المنهج و في الموضوع معا، ووفقا لهذه الرُّؤى والفرضيات حُدّدت مهمة اللّسانيات وأهدافها في «بناء نظرية للّغة الإنسانية، وهذا بالنسبة لجُومسكي هو ما يجعل من هذا الدّرس علمًا»[1] ، و المقصود هُنا هو: أن علمية اللّسانيات مشروطة ببحث العام المرتبط أساسا بالإنسانية، و الأصل في العلم أن يكون عامّا، لذا من المفترض في اللّسانيات بحث المبادئ العامة و المشتركة للّغات، بمعنى ربط المعرفة اللّسانية بتحديد الخصائص الإنسانية في اللّغات، و بعبارة أخرى، ترتبط معرفة اللّغة بالخواص الأحيائية أو الطبيعية (البيولوجية) للّغات و التي يشترك فيها جميع البشر (الأسوياء)، لأنّ اللّغة في نظر تشومسكي عضو طبيعي من أعضاء الإنسان الطبيعية مركزها: العقل/ الدماغ ،لذلك يؤُكد مرارا على وجود « قواعد كليّة تُولّد اللّغات الطبيعية تُمثّل جزءًا من تكوين الإنسان الأحيائي، و على اللّساني أن يشتغل في بحث هذه القواعد، لقد دعا إلى أن يتحوّل تركيز اللّساني من المَلفوظات الناجزة أو اللّغة الخارجية إلى اللّغة الداخلية » [2]

ووفقا لهذا التصوّر الجديد الذي دعا" تشومسكي" إلى ضرورة تَبنّيه في الدّرس اللّساني ومُقاربته بالمنهجية العِلمية التي لا تَرْمي سوى إلى تفسير الظواهر المُسجّلة نحو بناء نظرية عامة تتحدد مهامها على غرار بقية العلوم في الوصف ثم التفسير و أخيرا التنبؤ بوقائع أخرى في المستقبل ، تكون مماثلة وخاضعة للمبادئ العامة نفسها الموضوعة سلفا، فالتفسير آلية علمية تُساعد على وضع القوانين التي تُمكننا من التنبؤ (العلمي)، وهذا بدوره يُمكّننا من تقييد الإجابات و الافتراضات لمختلف الأسئلة المحتملة في ميدان اللّغة الإنسانية، وبهذا حصر "تشومسكي" مهام اللّسانيات و أهدافها بعد تحوّل اهتمامها إلى بحث البنى الداخلية للّغات الموجودة في العقل/الدماغ في « تبرير أنظمة القواعد، فنظام القواعد للغة (ل) هو في جوهره نظرية (ل) و كلّ نظرية عملية لابد أن تعتمد على عدد محدود من المُلاحظات، وتحاول تفسير الظواهر هذه، ثمّ التكهن بظواهر جديدة عن طريق صياغة قواعد عامة »[3].

بهذه الآليات المنهجية التفاعلية و التي تنتهي حتما إلى فهم علمي لطبيعة اللّغة الإنسانية استطاعت لسانيات "تشومسكي" أن توجه الخطاب اللّساني الحديث نحو ملامسة آفاق كانت تبدو بعيدة المنال في سنوات خلت، تمثلت أساسا في الوصول إلى فهم المكوّنات العقلية المُنتِجة للّغة كمكوّن عضوي للإنسان،

---

[1] -مرتضي جواد باقر، مقدّمة في النظرية القواعد التوليدية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2002، ص 19.

[2] - نعوم تشومسكي، بُنيان اللغة، تر: إبراهيم الكلثم، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2017، ص 11.

[3] نوم جومسكي، البنى النحوية، تر: يؤيل يوسف عزيز، ص 69.

وعليه تغيرت النظرة إلى اللّغة من كونها نظام من العلامات اللّسانية المنجزة في الخطابات التواصلية إلى فهم أكثر تجريدي لها بتصويرها على أنّها طاقة عقلية أو ملكة عقلية تنتج وفق ميكانيزمات داخلية دماغية وصفها "تشومسكي" بالفطرية، و من أجل هذا وُصِفت النظرية التوليدية بالذهنية « لأنّها تهدف إلى توضيح الطبيعة الذهنية للنشاط اللغوي عند المتكلمين»[1]، وهو ما أصبح ميدان البحث في اللّسانيات التوليدية التي حددت أهدافها في :« اكتشاف مبادئ كليّة تحكم بنية اللّغة واستعمالها، و فهم خصائص العقل البشري، ممّا يجعل مشروع تشومسكي يندرج في إطار برنامج عقلاني يراهن على إقامة مجموعة من القواعد الصورية التي ينبغي أن يخضع لها عالم البنيات الممكنة »[2].

لقد ساعد هذا الطرح على تفسير ظواهر مختلفة عن اللّغة، إذ قدّم للسائل إجابات فيما يخص ماهية اللغة وطبيعتها وجوهرها، كما قدّم للباحث توجيهات علمية حول موضوع عوامل اكتساب اللغة ونموّها السريع لدى الأطفال الذين يفهمون و ينتجون عبارات لغوية لم يتعرضوا لها من قبل، هذه المسألة جعلت" تشومسكي" يؤكد على وجود ملكة فطرية بعيدة عن التجربة المادية، وهي التي تسمح للطفل باكتساب النظام اللّغوي و تعلّمه في ظرف وجيز، و بناء على هذا يحاول عالم اللغة حسبه أن «يكتشف ماهية المعرفة التي يكتسبها الطفل، و ما هي الخواص الفطرية للعقل/ الدّماغ التي تكون مسؤولة عن سيرورة نمو المعرفة هذه... إنّ عالم اللّغة سوف يستخدم بشكل مناسب تماما الاستنتاجات حول الخواص الفطرية كيفما تمّ اشتقاقها لأجل وصف المعرفة التي تمّ إحرازها » [3]

تسعى هذه المحاولة أو المهمة المنوطة بعالم اللّغة في جوهرها إلى معرفة الآليات الذهنية الأولية عند الإنسان (الأطفال تحديدا) التي تسمح له باللّغو بشكل صحيح و سليم بغض النظر عن التجارب اللّغوية التي يخوضها، وما يوحي إليه هذا التصوّر هو وحدة هذه الآليات و اشتراكها عند جميع الأطفال (الأسوياء)، وعليه تكون اللّسانيات التي أسّسها "تشومسكي" علما بمنهجه و بموضوعه، إذ يتصف بالعالمية و الشمولية، ولا مكان للخطاب المنعزل الذي يشيد بالنسبية وبالتميّز، والذي يأخذ بالتنوع الأبجدي موضوعا لتفسير خصائص اللّغات الطبيعية، هذا التنوع الذي يصفه "تشومسكي" بأنّه تنوّع «لا يمكن أن يكون أكثر من مظهر سطحي، كانت هذه استنتاجات مُفاجئة مُفارقة، لكن لا يمكن إنكارها،

---

[1] مصطفى غلفان، اللّسانيات التوليدية، ص 32.

[2] حافظ اسماعيلي علوي، أمحمد الملاخ، قضايا إبستيمولوجية في اللّسانيات، ص 83-84.

[3] نعوم تشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللّغة والعقل، تر: عدنان حسن، ص 134.

إنّها تطرح بشكل صارخ ما أصبحت المشكلة المركزية للدّراسة الحديثة للغة، كيف يمكننا أن نبرهن أن كلّ اللغات هي تنوعات على تيمة واحدة » [1] * .

يعدّ هذا الانشغال تأكيدا على ضرورة اللّجوء إلى التفسير من جهة، وإيذانا بحصر موضوع اللّسانيات في مُكوّن داخلي طبيعي مشترك بين جميع البشر وهو المُسمّى بالملكة اللغوية التي أصبحت موضوعا جوهريا تَؤول إليه جلّ التحليلات اللّسانية عند الباحثين اللسانيين المتحمسين أكثر في ممارساتهم العملية لإنتاج خطابات علمية عالمية طالما أنّهم يُعالجون قضية عامة ترتبط بالإنسان، وهذا دافع – في الواقع– يسمح بتطوير الفكر اللّساني باستمرار حيث يُبقي على مجالات البحث مفتوحة نحو بلوغ أدق التفاصيل في فهم طبيعة هذا الكائن من خلال فهم عقله ونمط تفكيره و مُستوى ذكائِه من بوابة هذه الملكة التي اشتغل عليها النحو التوليدي كنظرية حُدّدت علميتها في مسارها هذا على مستوى الموضوع و المنهج معا، فعلى « المستوى الموضوع أصبح مجال الدراسة اللسانية هو اللغة الداخلية أي المعرفة اللّغوية الممثلُ لها في ذهن المتكلّم و الموجودة ماديا في دماغه، و على المستوى المنهجي دُمجت اللّسانيات في مجال العلوم الطبيعية » [2]، و بهذا تغيّرت صورة الخطاب اللّساني الحديث الذي اقترب أكثر نحو ما يسمّى بنظرية المعرفة اللسانية التي تهتم أكثر بالجانب الإبستيمي لفهم طبيعة المعرفة بصفة عامة و ذلك بتحديد الخصائص العلمية في اللّغة من كلّ جوانبها المحتملة للوصف و التحليل والتفسير، من النشأة (التكوين و الاكتساب) إلى التطوّر (التعلّم و النّمو) إلى التواصل (الاستعمال والتوظيف الناجح)، و كلّ تطوّر فكري يعقبه تغيّرٌ في المفاهيم و التصورات من جهة، و تغيّرٌ في النتائج و القوانين من جهة أخرى، وهذا حال فكر " تشومسكي" الذي عبّر عن هذا بقوله: « لقد كان التحوّل في الأهمية تحوّلا من السلوك أو ما ينتجه السلوك إلى حالات العقل/ الدماغ التي لها دور فيه، و إذا

---

[1] نعوم تشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللّغة والعقل، تر: عدنان حسن، ص40.

*– وبعد هذا التساؤل تُواصل التساؤل بدورنا: هل فعلا يمتلك البشر هذه الملكة ويشترك فيها جميع الأطفال؟ وكيف يُمكن الوصول إليها (وصفيا وتفسيريا)؟ بل كيف يُمكن إثبات وجودها في ظل التنوعات والفروقات الفردية والجماعية التي سجّلها البشر؟ وفي حالة تمكّن العلم من إثباتها والبرهنة على وجودها فعليه أن يجيب على السؤال المطروح على الدوام: لماذا يختلف الأفراد في نمط التعبير والتفكير والفهم والتأويل حول تيمة واحدة؟

ونحن نعتقد أنه على اللسانيات أن تُعيد النظر في إشكالاتها وآفاقها وتكون مرنة في خطاباتها العلمية حول هذه القضايا المُعقدة التي حاول التوليديون تبسيطها لمجرد اعتقادهم «بأنّ البشر يمتلكون عُضوا متخصصا مُكرّسا لاستعمال وتفسير اللغة، دعونا نسمّيه "ملكة اللّغة" يمكننا أن نعتبر ملكة اللّغة مشتركة بين الأنواع [البشرية]، تلبس حالات تختلف بطرق محدودة باختلاف التجربة» [المرجع نفسه، ص357].

[2] نعوم تشومسكي، اللسانيات التوليدية، من التفسير إلى ما وراء التفسير، تر/ محمد الرّحالي، ص 10.

ما رغب المرء أن يركز اهتمامه على هذا الموضوع الأخير فإن الأهمية الرئيسية تصبح معرفة اللّغة، طبيعتها و أصولها و استخدامها، و لهذا فالأسئلة الثلاثة الرئيسية التي تطرح نفسها هي كما يلي:

– ما الذي تتألف منه معرفة اللغة؟

– كيف تُكتسب معرفة اللغة؟

– كيف تُستخدم معرفة اللغة؟» [1]

وانطلاقا من هذه الأسئلة، أسس تشومسكي نظريته اللسانية جاعلا منها دراسة نحوية لنظام المعرفة اللغوية داخليا على مستوى العقل/ الدماغ، وهو ما يؤكده في أكثر من موضع* ليصل في النهاية إلى التأكيد على أنّ اللسانيات هي مقاربة علمية لبِنية الذهن حيث يقول: «... إنّ دراسة اللغة تُشكّل جزءً من مقاربة عامة: الوصف التمحيصي لبنية الذهن» [2]

إنّ الحديث عن هذه القضايا (العقل/ الدماغ، الذهن) هو حديث عن موضوع الكلّيات المعرفية حول الانسان بعينه، وهنا نتساءل مرة أخرى: ماذا كان يقصد "تشومسكي" من انشغاله هذا؟ هل كان يقصد فهم الإنسان وطبيعته وتفكيره وسلوكياته من بوابة اللّغة؟ أم كان في سريرته مغزى فلسفي وعلمي آخر؟

إلى حين بحث هذا الموضوع مستقبلا، سنكتفي هاهنا بالقول أنّه – و كما يتراءى لنا– يحاولُ أن يثبت للعالم أن جوهر الإنسان هو واحد عند الكلّ رغم اختلاف تصوراته وتصرفاته وأيديولوجياته وأفعاله و أقواله، وتبعا لذلك ولّد من خلال أعماله الكثيرة (اللّغوية و الفلسفية و السياسية) خطابات فكرية في قالب لساني جسّد من خلالها المفهوم الحقيقي للممارسة اللّسانية إذ حدّد لها هدفا أساسيا ممثلا في:«بناء نظرية استدلالية خاصة بتركيب اللّغة الإنسانية، بحيث يمكن تطبيقها على جميع اللّغات و ليس على اللّغات التي نعرفها فحسب بل و على جميع اللّغات المحتمل أن نعرفها... أي بعبارة أخرى إنّ علم اللّغة ينبغي أن يكون عاما وشاملا و محدّدا للخصائص الأساسية للّغة الإنسانية » [3]

---

[1] نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها، تر: محمد فتيح، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1993، ص 54.

*- وعن جملة ما قاله عن هذا الموضوع: «قضايا النحو هي قضايا نظرية العقل حول اللّغة المبنية داخليا، ومن ثم قضايا حول بنى الدماغ/ الذكاء» [المرجع نفسه، ص82]، ويضيف قائلا: «إنّ دراسة النحو التحويلي حوّلت مركز الاهتمام من السلوك الفعلي أو الممكن من نتائج السلوك إلى دراسة نظام المعرفة التي تكمن وراء استخدام وفهم اللغة... وكان التحوّل إلى دراسة معرفة اللغة المحصلة داخليا في العقل/ الدماغ» [المرجع نفسه، ص 83]

[2] N.Chomsky, Essais sur la forme et le sens. P 48-49

نقلا عن مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص 218.

[3] جون ليونز، نظرية تشومسكي اللّغوية، تر: حلمي خليل، ص 236.

وإذا كان خطاب كهذا تأكيدا على طبيعة المعرفة اللّسانية التي تتسم بالتعميم والمُرونة (الملاءمة) إذ تطبق على النماذج اللّغوية الراهنة والمستقبلية كذلك، فإنّه من ناحية أخرى يُؤكد على أن مُنتهى العلوم و مَقصدها الأخير هو الإنسان بحدّ ذاته وبأبعاده المختلفة، فكلّ خطاب علميّ عليه أن يستهدف الحقائق الظاهرة السطحية و الخفية العميقة لهذه البؤرة، وكلّ ذلك من أجل كشف حقيقة إنسانيته رغم تغيّر أحواله و سلوكاته و علاقاته (المادية و المعنوية) و تكوينه و تطوّرات أفكاره و تصوّراته ...الخ، هذه الجوانب التي تعكسها اللّغة بشكل أو بآخر، فالمقصد الجوهري إذن هو بحث الثابت عند هذا الانسان بواسطة بحث المعرفة اللّغوية و كشف خصائصها و قواعدها، و في حديثه عن معرفة اللّغة، كنواة (كفرضية) للبحوث اللغوية نجده يثير مسألة « الجوهر الثابت على أنّه العقل وأحداثه، فاللّغات الخاصة تستخدم آليات متنوعة، بعضها راسخ في القوة العقلية الإنسانية و بعضها الآخر اعتباطي عرضي، و ذلك للتعبير عن الفكر الذي هو شيء ثابت عبر اللغات...و قد ظهر النحو العام: علم و فن أو تقنية تبرز كيف تحقق لغات ما المبادئ العامة للعقل الإنساني » [1]

وعليه – و إلى حدّ ما- يُمكن أن نقول إن الخطاب اللّساني عند تشومسكي هو خطاب علمي لأنّه تَحرّى بالمنهج العلمي بحث موضوع الكلّيات العامة و المشتركة بين اللّغات، و فَوقَ هذا يُمكن وصف خطابه بالعلمي الإنساني، كونه حدّد آفاق دراساته في مقاربة الطبيعة الإنسانية في اللّغات أو بالأحرى بحث خصائص اللغات كحالة عقلية ذهنية يشترك فيها بني الإنسان، وهكذا كانت الفرضية التي انطلق منها التوليديون هي القول بـ « أنّ السلوك الإنساني عندما يكون كلاما فإنّه ينضوي على مبدأ عقلي يرتكز على معرفة بالقواعد مُضمرة، و بالأصول مُحتجبة و بالضوابط مُستترة » [2]

ليس من الصعب الأخذ بهذه الفرضية و العمل بها والحفاظ عليها كإشكالية جوهرية للبحوث اللسانية المختلفة طالما أنّنا نؤمن بوحدة التكوين الداخلي للإنسان ، المتكلم، المستمع، وهي الإشكالية التي تسمح لتلك البحوث بالسموّ إلى مصاف البحوث العلمية من خلال توليدها لمعارف عامة و كليّة، وهي السمّة التي توصف بها اللسانيات التوليدية ، وهو ما أطلق عليه "تشومسكي" مصطلح "النحو العام أو الكلّي" والذي وصفه بالمقولة التي :« تنفتح على ضربين من القراءة: الأولى تفسير اللّغة من خلال مقولات

---

[1] نعوم تشومسكي، المعرفة اللّغوية، طبيعتها وأصولها واستخدامها، تر: محمد فتيح، ص51.

[2] منذر عياشي، اللسانيات والحضارة، ص23.

الطبيعة و الدماغ أو الضرورة و الآلة، أمّا الثانية فإنّها تُفسّر الوقائع اللّغوية من خلال مَقولات العقل والثقافة أو الحرية و الإبداع أو التوليد أو التحويل» [1]

وإذا كان موضوع اللسانيات عند التوليديين هو الملكة اللّغوية بتمثلاتها المذكورة في النص السابق فهذا يعني أن النحو التوليدي علم عام يهتم بدراسة الكلّيات اللغوية المشتركة بين اللغات، و يعني أيضا من ناحية أخرى و كما وصفه مؤسسه بأنّه « نظرية اللّغات الإنسانية المبنية داخليا»[2] و بهذا أصبح الخطاب اللّساني الحديث بعد أفكار تشومسكي خِطابا مُوجها نحو العالم ،إذ يفسّر له البنية الذهنية لألسنته دون استثناء، و ذلك بوصف الجوانب الفكرية والعقلية للأداءات اللّغوية المُتنوعة والتي تفسّر علميا بوجود ملكة ذهنية تُمثل الحالة الفطرية الأولية للغات، وهو ما أصبح الموضوع الفعلي للّسانيات التي لم تعد تهتم بالمعطيات اللّغوية الخارجية بل أصبح موضوعها « التمثيل الذهني لهذه المعطيات أي الملكة اللغوية التي يُعدُّ النحو الكلّي نموذجا لها » [3]

يحتاج الباحث (المتلقي خاصة) – وهو يدرك جليا ارتباط الملكة اللّغوية كموضوع للدرس اللّساني بمقولة النحو كدراسة و كمنهجية أو كفرع من اللّسانيات أو كتمثيل لها بشكل عام – إلى إيجاد صورة أو ملامح العمل النحوي الذي يبدو أنّ "تشومسكي" – وهو يقدّم لنا هذه الجوانب – لم يخرج عمّا نعرفه عن طبيعة المعرفة النحوية حيث يقول، حسب ما ينقله "مصطفى غلفان" من كتابه Aspects de la théorie syntaxique : « هو آلية تقوم بتعداد جمل لغة ما بكيفية يكون الوصف بنيويًا، و هو أيضا نسق من القواعد تسنِد وصفا بنيويا للجُمل بكيفية واضحة و مُحدّدة » [4]، و هذا يعني ضمنيا أن اللّغة ترتكز جوهريا على نسقٍ من القواعد العامة مُمثل في مؤهلات فطرية مجسدة في ملكة داخلية عقلية، والسبيل إلى تفسير أشكالها و خصائصها هو الدرس اللساني النحوي ،هذا الذي لطالما حدّد موضوعه بالقواعد اللغوية، ونظرًا لأهمية هذا الجانب، كونه مُنتهى التحليل اللساني وغايته ، نجد " تشومسكي" لم يفته الحديث عن هذه القواعد ،والتي نَفَى أن تكون « قواعد لنوع ما من القوائم اللانهائية لموضوعات

---

[1] نعوم تشومسكي، اللغة ومشكلات المعرفة، تر: حمزة بن قبلان المزيني، دار توبقال، المغرب،1990، ص21،20، نقلا عن حنيفي بناصر، مختار لزعر، اللسانيات منطلقاتها النظرية وتعميقاتها المنهجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط،2009، ص66.

[2] نوم تشومسكي، المعرفة اللّغوية، ص82.

[3] نعوم تشومسكي، اللّسانيات التوليدية، من التفسير إلى ما وراء التفسير، تر: محمّد الرحالي، ص 25.

[4] يُنظر: مصطفى غلفان، اللّسانيات التوليدية، ص 28-29.

صورية أو أحداث مُمكنة، بل هي قواعد تشكّل أو تؤلف اللّغة كمواد الدستور أو قواعد الشطرنج، فهي ليست قائمة من الحركات بل لُعبة، أي نظاما خاصا من القواعد »[1]

إنّ الملاحظ، و نحن نتأمل أفكار " تُشومسكي" اللّسانية من خلال خطاباته العديدة هو الحضور الجليّ لمفاهيم لغوية كانت سائدة منذ زمن أثارها القدماء من فلاسفة و لغويين و علماء آخرين (في مجالات علمية أخرى)، وهو الأمر الذي يضع خطابه اللّساني ضمن السياق الذي أخذنا به للحديث عن طبيعة المعرفة اللّسانية في الخطاب اللّساني الحديث و الذي اعتمدنا فيه على فكرة التطوّر والاستمرار و فكرة البناء للمفاهيم العلمية اللّسانية و حضورها كقضايا عامة و جوهرية للفكر اللّساني منذ بوادر التأسيس إلى ما وصلت إليه اللّسانيات الحديثة و المُعاصرة التي دأبت على العودة إلى تلك الأفكار السابقة و إعادة طرحها بشكل أو بآخر (على اختلاف المنطلق و الهدف و المنهج) لتولّد من جديد في صور جديدة، مُعلنة عن ميلاد أبحاث و نظريات تبدو سطحيا و كأنّها ثورية، و لكنّها في العمق المفاهيمي والمنهجي تُنبئ عن اتصالها بالقديم، كما تنمّ عن تطور بشكل بنائي مُستمر، وفي هذا الصدد وحول أهمية استثمار المعطيات السابقة « قامت المقدّمات الابستيمولوجية في النحو التوليدي لتحديد طبيعة هذا الرأسمال من الأفكار المُتراكم على وجه الدّقة في المرحلة ما قبل المعاصرة، و تثمين قيمة هذا الإسهام ، و إيجاد الوسائل الكفيلة باستثماره لتطوير و دراسة اللغة »[2].

يصعب كثيرا الفصل بين حلقات نشأة المفاهيم اللّسانية وتكوينها وتطوّرها عبر الزمن، وتصعب معها عملية التجاوز والدحض والبحث عن البديل الجديد دون إعادة طرح المسائل السابقة، وفي الوقت الذي يتحفظ بعض الباحثين من الإشارة في أعمالهم إلى هذا الموضوع، ويتجنّبون الحديث عن فكرة التأثّر بالسلف وبأفكارهم، نجد "تشومسكي" يتحدّث صراحة عن أهمية إعادة تناول بعض الأسئلة المطروحة سابقا، ومن ذلك التساؤل حول بنية الذهن وخصائصه والمتمثل في: كيف يمكن أن يكون لديك استعمال لا محدود لوسائل محدودة؟ وعند عدم توفر الإجابة يقول: «سمح هذا بالرجوع إلى الأسئلة القديمة وإعادة صقلها بشكل يُمكنّك من محاولة الإجابة عنها، لقد كان الأمر أشبه بالتقاء القضايا التراثية لدراسة اللغة مع التطوّرات الجديدة في العلوم الصّورية، الأمر الذي أدّى إلى توضيح الأفكار الأساسية، أتاح اجتماع هذين الأمرين إمكانية تدشين ميدان النحو التوليدي»[3]

---

[1] نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها، ص 88.

[2] حافظ اسماعيلي علوي، أمحمد الملاخ، قضايا إبستيمولوجية في اللّسانيات، ص 72.

[3] نعوم تشومسكي، بُنيان اللّغة، تر: إبراهيم الكلثم، ص 35.

وبهذا نعتقد أنّه أكثر ما يمكن أن نستدّل به على ما ذهبنا إليه في تطوّر المعرفة اللسانية بشكل يثبت أنّها معرفة بنائية تتجاوز فكرة التراكم و إشكالاته المتعددة، هو ما نجده في لسانيات "تشومسكي"، الذي انطلق من أوليات ومرجعيات سابقة غذّت خطاباته اللسانية، و من ذلك عودته إلى المفاهيم اللغوية عند "ديكارت" و نُحاة بورروايال وهمبولدت وغيرهم*، و هي مفاهيم تتعلق أساسا بمسألة العقل واللغة و التفكير و كذلك بفكرة وجود خصائص (علاقات) عامة تشترك فيها جميع الألسنة البشرية التي تحكمها سنن داخلية يخضع لها المتكلّمون و يتلقونها بشكل قسري (وراثي من قبيل الفطرة أو الطبيعة –حسب تشومسكي–) و يكيّفونها بالإبداع و الخلق و التوليد و التحويل و أدوات أخرى حسب تجاربهم الخاصة المختلفة باختلاف بيئاتهم و مجتمعاتهم و عاداتهم (نظمهم) التواصلية.

إنّ تمسّك تشومسكي بهذه الأفكار التي عمل على تطويرها وصقلها برؤيته الذاتية ومنهجه العملي الخاص جعله يكرّس لمفهوم "الخطاب اللساني" الذي يتلخص في مقولة التلقي للمعرفة اللسانية وإعادة إنتاجها في ممارسة علمية تختلف صورها باختلاف الرؤى والمنهج والغاية.

ولعلّ هذا الأمر هو الذي جعل الكثير من الباحثين يصنّفون خطابه اللساني ضمن التوجه العميق للأبحاث اللسانية العامة ألّا و هو التفكير (البحث) البنيوي، رغم ما يشيرون إليه من تغيّر في طريقة معالجته و اختلاف آرائه حول البنية و قضاياها، إلّا إنّ اهتمام لسانياته التوليدية بالقواعد الشكلية للبنية الداخلية بعيدًا عن القضايا الدلالية يؤكدّ ما ذهب إليه هؤلاء الباحثون من أنّه بنيوي التّوجه، إذ كان يدعو إلى « ضرورة دراسة فونولوجيا أيِّ لُغة و نحوها بطريقة شكلية خالصة دون الرجوع إلى النواحي الدلالية لأنّه كان يرى أن اللغة وسيلة للتعبير عن المعنى و من الممكن – بل و من المرغوب فيه– وصف هذه الوسيلة و دراستها دون الاعتماد على الوظيفة التي تقوم بها و الدلالة جزء من وظيفة اللغة،

---

*– حول هذا الموضوع: يُفصّل مصطفى غلفان ويورد لنا هذه المنطلقات والمرجعيات، بداية بتأثّر تشومسكي بأفكار ديكارت حول اللغة وطبيعتها الفطرية وهو القائل بـ: «وجود بنيات لغوية تصورية ومجرّدة جاهزة للاستعمال عند الانسان»، بالإضافة إلى أفكار أخرى تتعلّق بأهمية التفكير المجرّد عند الانسان بواسطة العقل، وكذلك ارتباط اللغة بالعقل.

ويذكر أيضا تأثره بآراء مدرسة نحو بور رويال فيما يتعلق بالنحو العام أو الكلّي ومن أفكارهم وجود« تطابق عام وكامل بين البنيات المنطقية والبنيات اللغوية ... فاللغات رغم اختلافها على مستوى القواعد التركيبية تشترك في كونها تتوافر على بنيات منطقية وعقلية ومشتركة بين البشر».

– كما تأثر بالفيلسوف "همبولدت" الذي استوحى منه فكرته المتعلقة بالإبداع أو الخلق اللّغوي وكيف أنّ المتكلم بواسطة اللغة يستطيع أن يُولّد ما لا حصر له من الجمل انطلاقا من قواعد محدودة العدد... ويذكر تشومسكي أن مفهومي البنية العميقة والبنية السطحية قريب جدا من مفهوم البنية الداخلية والبنية الخارجية عند همبولدت» [ينظر: مصطفى غلفان، اللّسانيات التوليدية، ص 05–10]

بمعنى أنّها مرحلة ثانية تعتمد أولا على القواعد النحوية، كما أنّها خارجة عن علم اللغة بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح » [1]

وما نفهمه هنا: أن "تشومسكي" بتفكيره التوليدي لم يتخلّ عن مبادئ البنيوية المرتبطة أساسا بفكرة العلاقات والقواعد والنظام والنسق الداخلي المستقلّ المجرّد والتي شبهها بالدستور أو لعبة الشطرنج كما فعل قبله "سوسير" حيث يبدو أنّه تأثّر بآرائه اللّسانية ونقلها عنه ليتحدّث بطريقته الخاصة عن البنية الداخلية والملكة اللغوية.

ونتيجة لوجود هذه الروابط الفكرية بين التيار البنيوي والتيار التوليدي يوضّح الدّارسون أنّ مواقفه التي كان يوجّهها للبنيوية كانت خاصة بالبنيوية السلوكية وليست الأوروبية، وحول هذه الفكرة يكتب "مصطفى غلفان" قائلًا: «... وحتى تشومسكي حين وجّه انتقادا للبنيوية فهو يقصد البنيوية اللّسانية البلومفيلدية وليست تلك المنبثقة من أعمال حلقة براغ حيث يقول: وأنا شخصيا تعلّمت الكثير من هذه البنيوية الأوروبية ومن رومان جاكوبسون على الخصوص» [2][*]

---

[1] جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، تر: حلمي خليل، ص 72.

[2] مصطفي غلفان، البنيوية، منهجيات واتجاهات، ص37.

[*] و من المفاهيم البنيوية التي استفاد منها تشومسكي و على وجه الخصوص مفاهيم سوسير: التمييز بين اللسان والكلام، حيث طوّر هذا المفهوم معرفيا و منهجيا حين أعطى لهذه الثنائية أبعادا معرفية جديدة بداية باستبدال التسمية ب: الكفاءة/ الأداء أو (القدرة/ الانجاز)، و هي الثنائية التي أثراها بمفهوم جديد هو: « المعرفة الحدسية التي تسمح لكلّ فرد بأن يحكم ما إذا كانت جملة ما بعينها ممكنة أو غير ممكنة في لغته الأصلية... و تفترض وجود نشاط إبداعيّ لدى الذات المتكلّمة، يتعارض مع الطابع السلبي الذي كان دي سوسير ينسبه إلى اللغة » [ينظر: إبراهيم زكريا، مشكلة البنية، ص 65.]
ومن المفاهيم المهمة التي استفاد منها: أولوية علم اللسان على علم الكلام، فالنحو التوليدي – كما يقول: كلاوس هيشن: «لم يستق بنموذجه الكفاءة، والأداء. التقسيم الثنائي القديم إلى اللغة و الكلام فقط، بل استقى معه في الوقت نفسه أيضًا تصوّر استقلال و أسبقية علم الكفاءة لـ: علم اللغة، في مقابل علوم الأداء » [ينظر: كلاوس هيشن، القضايا الأساسية في علم اللّغة، تر: سعيد حسن بحيري، ص 220] ونتيجة لهذا التأثر واستمرارية هذه الأفكار البنيوية في الخطاب اللساني الحديث والتي تؤمن بأولوية الكلّ على الجزء الذي يدخل في علاقات مختلفة ووظائف متعددة من أجل بناء هذا الكل في صورة نسقية = ثابتة ومستقلة يؤكد أحدهم أنّ:" القاسم المشترك بين بنيوية سوسير وتوليدية تشومسكي هو القول بأنّ معرفة العام سابقة على معرفة الخاص".[محمد محمد العمري، الأسس الإبستمولوجية للنظرية اللّسانية البنيوية والتوليدية ،ص27.

المجالات، أنتج "تشومسكي" خطابا لسانيا علميًّا كرّس فيه ضوابط الممارسة العلمية للسانيات، التي لطالما كُرست لمبادئ العام (الكلّ)، و لمفاهيم "المشترك" ولمقولة "الجوهر الثابت"، وهو ما تُرجم في مقولات النسق الذهني المجرّد والمستقل والثابت والمشترك بين اللغات، و بذلك أصبح « الأساس الفلسفي الأول للسانيات المعاصرة هو الإيمان بضرورة بناء الأنساق، وهي عملية لا يمكن أن تكون إلّا عملية عقلية...لقد أمكن للسانيات المعاصرة أن تخوض في أمور لا يمكن أن توجد إلّا في العقل من مثل البنية والقدرة اللغوية والمتكلّم المثالي» [1]

خلاصة:

ما يمكننا أن نؤكده في نهاية هذا الفصل هو التزام الخطاب اللّساني الحديث والمعاصر بقضية النسق وصور تشكيله وبنائه وفق قواعد داخلية ثابتة مرتبطة بملكة العقل، والذي ينتهي في الأخير إلى الوقوف عند عتبة الهدف الجوهري للبحث اللساني ألا وهو: الإنسان في بعده الفكري وسلوكه اللغوي، وهي الفكرة الضمنية التي شهدنا حصول الثورة اللسانية على أساسها – بشكل أو بآخر–منذ أوليات التأسيس إلى آفاق التنبؤ بأبعادها المستقبلية.

[1] محمد محمد العمري، الأسس الابستيمولوجية للنظرية اللسانية البنيوية والتوليدية، ص 41.

الفصل الثالث: الخطاب اللّساني عند عبد الرحمان الحاج صالح: قراءة في الموضوع، المنهج والممارسة.

- تمهيد.

1- عبد الرحمان الحاج صالح والمعرفة اللسانية.

2- عبد الرحمان الحاج صالح والتراث اللغوي.

3- عبد الرحمان الحاج صالح واللسانيات الحديثة.

4- جهوده في تطوير البحث اللساني العربي الحديث وترقية اللغة العربية.

- خلاصة.

- الفصل الثالث:

- الخطاب اللّساني عند عبد الرحمان الحاج صالح: قراءة في الموضوع، المنهج والممارسة:

•«لكي يجد المرءُ آذانا صاغية داخل المدينة العلمية ينبغي أن يتكلّمَ علميّا لغةَ العلوم»

["باشلار". من كتاب: [زكرياء أرسلان، إبستيمولوجيا اللّغة النحوية، ص 29]

•«إنّ البحث العلمي و إنّ كان يرمي في مستوى الدولة و الأمّة إلى تحسين أحوال الناس، إلّا أنّه ميدان من النشاط قائم برأسه، أهدافه القريبة الخاصة به هي الاكتشاف المستمر والخلق والإبداع في جميع ميادين المعرفة»

[عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 178]

تمهيد:

يتساءل الباحث اللّساني وهو يقرأ و يتلّقى جملة من الخطابات اللسانية، عن حقيقة المعرفة اللّسانية، و عن مصدرها ومرجعياتها وأصولها وإشكالاتها و مسارها وآفاقها ...إلى غير ذلك من الأسئلة التي يطرحها بل و يصطدم بها بقوة و هو يقف أمام فضاء كثيف من النظريات والمعلومات والقراءات التي يصعب تصوّرها و إدراكها و فهمها و تمثّلها و تصنيفها، و هو ما يدفعه للتساؤل مرة أخرى عن المنهج الأمثل لبحث هذه القضايا الفكرية، و عن السبل المناسبة والأدوات الملائمة للتعامل مع هذه الخطابات المعرفية حول المعرفة اللسانية المُنتَجة سواءً منها الموجودة سابقا (في الماضي) أو التي تمّ تطويرها حديثا أو حتى المتوقعة مستقبلا.

كلّ هذه الأسئلة و أخرى تُعَالَجُ – في عمل موازٍ– لتفرز ممارسات و أبحاثا تتضمن مقاربات نظرية و منهجية حول الإشكالات المطروحة في الساحة العلمية والتي تشكّل في عمقها بعدا ابستيمولوجيًا يكشف لنا عن المنطلق الفكري والهاجس العلمي الذي يدفع الباحثين – على اختلاف أهدافهم و غاياتهم– نحو انتقاء المسار المنهجي المناسب لممارساتهم وقراءاتهم وفقا لما يرونه ملائما لإبراز مواقفهم وتصوّراتهم و مدركاتهم، والعمل على تأكيدها و إثباتها ومنحها قوة إقناعية لدى الجمهور القراء والباحثين الدارسين، و تبقى النتائج المحصّلة كفيلة برسم هذه الصورة المتوقعة.

وضمن هذا السياق العام يمكن إدراج أعمال الباحث " عبد الرحمان الحاج صالح" الذي نقرأ له خطاباته اللسانية لتمثُّلِ مواقفه وآرائه حول الخطابات والأبحاث اللغوية السائدة (عند العرب قديما، وعند الغرب حديثا)، مُحاولة منا كشف طبيعة المعرفة اللسانية التي أنتجَها من خلال القضايا التي تناولها وتواترت بكثرة في خطاباته المتنوعة، وكذا مُحاولة لكشف سمات المنهج الذي اتّخذه وسيلة لقراءة المنتوج اللّساني الذي امتد عبر التاريخ، من التراث العربي إلى الدرس اللّساني الحديث، و بين هذا وذاك: لنقف عند جهوده و إسهاماته في وضع ملامح و آليات تطوير البحث اللساني العربي نظريّا وتطبيقيّا (تعليميًّا).

وتجسيدا لهذا المسار حاولنا الوقوف عند أبرز القضايا التي شكلّت وعيه اللّساني من خلال وصف مقولاته عن المعرفة اللسانية من حيث المصطلح والمفهوم وكذا طريقة تعامله معها و نقلها وتوظيفها، بداية من المعرفة التّراثية، التي تساءل عن أصولها و تطوّرها و سماتها إلى المعرفة الحديثة التي اتّخذها منبعا منهجيا في ممارساته لتأكيد مواقفه ومُعتقداته حول التراث، وصولا إلى جهوده وتوصياته لتوظيف هذه المعرفة الأصيلة والحديثة لتطوير اللغة العربية و ترقيتها، و كلّ هذا عبّر عنه في مدونة ضخمة فصّلها في سلسلة مصنفة تتكوّن من ثمانية كتب علمية. *

I- عبد الرحمان الحاج صالح والمعرفة اللّسانية:

1- تحديده لمفهوم "علم اللسان" :

أ-مفهوم مصطلح "علم" والمعرفة العلمية:

في تحديده لمفهوم هذا المصطلح أشار " عبد الرحمن الحاج صالح" إلى مسألة مُهمّة تتعلّق بأهمية تحديد المصطلح العلمي وضبطه ضبطًا يبلغ معه الباحث " الحدّ" في فهم دلالته ومضمونه، و لن يتأتّى

* تتمثل هذه المدونة المعتمدة في هذا الجزء التطبيقي لقراءة الخطاب اللّساني عند عبد الرحمان الحاج صالح في:
- بحوث ودراسات في علوم اللسان.
- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1-ج2.
- السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة.
- منطلق العرب في علوم اللسان.
- الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية.
- البنى النحوية العربية.
-النظرية الخليلية الحديثة -مفاهيمها الأساسية-.

ذلك – حسب ما يؤكده – إلّا بالتحلّي بالنظرة العلمية التي تؤدي إلى الفهم الصحيح وتجنّب اللّبس والغموض في تحديد المفاهيم، و في هذا يقول: « والحقّ أنّ مثل هذه التّحديدات لا يستطيع أن يجد فيها من لا إلمام له بالعلوم الدقيقة و التجريبية – سواءً كان عربيا أو غير عربيّ– خصوصا إذا لم يتحفّظ كلّ التحفظ في حمل الألفاظ على محملها الصحيح غير ما يجده عوامُ الناس في مضمون كلماتها وذلك لأنّ هذه الكلمات قد سارت و دارت على ألسنة الكافة من الناطقين دورانا عظيما فبكثرة ابتذالها ودورانها صارت تدلّ على معانٍ عديدة غير محدّدة و لا مُحصَّلةٍ » [1]

وهذا يعني أن خروج المصطلح من دائرة تخصصه العلمي يُفقده سمته العلمية ليتحوّل بذلك إلى مجرّد تسمية أو كلمة عامّة يتداولها عامّة الناس من دون أهل الاختصاص، و ليس هكذا تُبنى العلوم و تتأسّس، فالضبط العلمي من شروط ولوج مجال البحث العلمي الذي يتميّز من خلال تميّز مصطلحاته بالصرامة المنهجية والحرص الشديد على الدقة في وضع المصطلح و ما يرتبط به من مفاهيم ومدلولات، و من مزايا هذا العمل تحصين العلوم وكسر خطر تمييع مصطلحاتها وأفكارها و معارفها وهو ما عبّر عنه "عبد السلام المسدي" في حديثه عن خطر المصطلح في كلّ فنّ حيث يؤكد أن دور « السجل الاصطلاحي هو الكشف المفهومي الذي يقيم للعلم سوره الجامع وحصنه المانع، فهو له كالسّياج العقلي الذي يُرسي حرماته رادعًا إيّاه أن يلابس غيره، و حاظرًا غيره أن يلتبس به» [2]

وغيرُ خاف خطورة هذا الأمر عن ذهن "عبد الرحمان الحاج صالح" الذي أدرك أهمية هذا البعد المعرفي في وضع المصطلح العلمي وضرورة تحديده بطريقة علمية دقيقة –وليس هذا إلّا دليلا على حسّه العلمي– فمن أجل ذلك نجده من أكثر الباحثين حرصا على ضبط مصطلح "علم اللسان" إذ نظر إليه – بأسلوب علميّ–في جُزئيه/ عنصريه: "علم" و "اللّسان" سعيًا منه للإحاطة بكل جوانبه المختلفة، المنهجية والموضوعية (منهج البحث: الوصف، التفسير...، وكذا موضوع العلم ومادته).

والبداية بتحديد مفهوم مصطلح " العلم" في نظرية المعرفة الحديثة حيث استهل تقديمه لهذه المسألة بشرح مقولة "أرسطو" عن طبيعة المعرفة العلمية التي وصفها بـ " الكليّة" فالعالم عنده "إنّما علم الكُلّي" ومعنى ذلك حسب ما قدّمه "عبد الرحمان الحاج صالح" هو ضرورة تجاوز "معرفتنا للجزئيات" إلى إدراك علاقاتها في إطار الكلّ، وبيان ذلك في قوله « فالمعرفة العلمية كفعل من أفعال الإنسان هي

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللسان، موقع للنشر، الجزائر، د، ط، 2007، ص 21.

[2] عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص 52.

إدراك الأشياء لا في أفرادها وأعيانها فحسب... بل في داخل أجناسها و أنواعها و بالنظر إلى المفاهيم المجرّدة التي تشترك فيها.»[1]

فالبحث الذي لا يلامس البعد " الكلّي" في معرفة الظواهر وفهمها لا تكون له كينونة في عالم الفن والعلم، والمسعى هو تجاوز النظر في الأجزاء والوحدات والأفراد والنظر في وظيفتها وقيمتها في إطار المجموعة أو الكلّ الذي يكون عنوانا معرفيا عامًّا يحفظ لها أدوارها ونظامها، ويكون بذلك مدخلا منهجيا لتحليل تلك الأشياء والأعيان، ويمكن تشبيه "الكلّي" هنا بالضوء الذي تنعكس أشعته على الأجزاء لنراها وندركها بواسطتها فتتوضح للعيان سماتها وحدودها داخل حلقة الضوء المشعة.

و من جهة أخرى، و هو يشرح لنا مفهوم الكلّي يقابله بمفهوم "العام"، إذ جعل الأولَ مفهوما فلسفيا يختلف عن دلالة مصطلح "العام" الذي ربطه بالمفهوم العلمي، فقد دلّ الكلّي على: «"المحمول على كثيرين"، أمّا إذا استعمل بمعنى العام فهو وصف للظواهر التي تطّرد و تستمرّ في الزمان و المكان»[2] و المعنى أنّ المعرفة " الكليّة" تتصف بالعُموم في مسار تأسيسها العلمي، ولكي تتحقق سلطة المعرفة العلمية " الكليّة" عليها أن تجد لنفسها شروطًا ثابتة تخضع لها الظواهر في الوجود بشكل مرن وسلس وأولى هذه الشروط: شرط العمومية و الشمولية الذي غيّر من مفهوم مصطلح "العلم" ليدلّ على «المعرفة العلمية المنهجية التي يكون محتواها بشكل ملزِم، ثابتا و صالحا بصفة شمولية معًا» [3]

وقد عبّر "عبد الرحمان الحاج صالح" عن هذا الشرط مشيرًا إلى أهميته وفائدته لكشف الحقائق حيث يقول مؤكدًا على البعد الكلّي أو العامّ في المعرفة العلمية بأنّه بُعْدٌ: «مُتحقّق في الأوصاف المستمرة التي يُسمّيها العرب أصولًا، فكلّ مفاهيم العلم مبنية على هذا الأساس سواءً كانت مشاهدة أو استنباطًا أم قانونًا أم مبدأً فكلّما ارتفعت في درجات العموم والاطّراد كانت أفيد وأعرب للحقيقة.»[4]

والجدير بالذكر هنا هو الحرص الشديد من "عبد الرحمان الحاج صالح" على عملية ثبت المصطلحات العلمية وإعطائها حقّها من الدّراسة والتأمّل حتّى تتحدّد معرفيا بدقة، وكثيرا ما يذكرها

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، ص 22،23.

[2] يُنظر: المرجع نفسه، ص 23.

[3] مادلين غراويتز: مناهج العلوم الاجتماعية، الكتاب الأول، العلم والعلوم الاجتماعية، تر: سام عمّار، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، سوريا، ط1، 1993، ص 44.

[4] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، ص 25.

بالمناقشة والتحليل مع إجراء مقابلة بين المصطلحات التي تنتمي إلى سياقات معرفية مختلفة ، ومن ذلك ما عمد إليه هنا إلى ذكر مصطلحات عربية تتداخل مع مفاهيم " الكلّ" و " العامّ" وتلتبس معها دلاليّا، ومن ذلك ذكره لمصطلح "الباب" و"الجنس"، وسبب هذا – حسبه –هو امتزاج المفاهيم اليونانية بالعربية. *

و بهذا يمثّل مبدأ "العموم" و "الاطّراد" أول شرط في حصول المعرفة العلمية وفق ضوابط صارمة تحتكم إلى شرط أساسيّ آخر و هو "الموضوعية " و الابتعاد عن الذاتية، أي ضرورة الفصل بين الذات و الموضوع، و عن خطورة هذا الشرط و أهميته يقول: « ... فالخطر الذي يُهدد المعرفة الصحيحة ناتج عن نشاط الذوات، إذ ربّما لا يميّز بين ما هو راجع لها – أي إلى نشاطها الخاص بها– و بين ما هو راجع إلى موضوع نشاطها في نفسه ؛أي الأعيان في أنفسها، فقد يدخل الباحث في موضوع بحثه من الأوصاف و الأحكام ما لا يوجد فيه على الحقيقة بل يرجع إلى ذاته هو »[1]

لقد أدرك " عبد الرحمان الحاج صالح" ما لهذا الشرط من أهمية قصوى في تحصيل المعرفة العلمية والتأثير فيها (في نتائجها و حقائقها)، فكثيرا ما يصعب إدراك المفاهيم و القوانين العلمية، وكثيرا ما يتعقد الأمر على الباحث في ممارسة نشاطه العلمي،وكلّ هذا يُعزى إلى صعوبة التخلّص من الذات ومن سلطتها و هواجسها وهو ما يدفعه إلى النظر في الموضوع العلمي في إطار نوازعه الذاتية وأحكامه الشخصية المسبقة، وقد يكون هذا الأمر الأكثر تواجدا في البحث اللّساني العربي الذي يعاني الباحث فيه من هذه المسألة و هو يعالج " اللّسان العربي" معالجة علمية تفترض مسبقا الفصل بين الذات الباحثة و بين علاقاتها بهذا اللسان، لكن هيهات يتحقق هذا الشرط و يتعمّم ولعلّ هذا المأزق هو ما دفع "عبد الرحمان الحاج صالح" ليتناول "شروط" الممارسة العلمية(اللّسانية) حتّى يبيّن حدود هذا العلم (علم اللّسان) من حيث المصطلح والمفهوم وهذا كفيل بالنهوض به وتطويره خاصة في البيئة العربية.

يُواصل مناقشة مفهوم مصطلح " العلم" لينتقل إلى ذكر مصادر المعرفة العلمية والتي لخصها في منبعين هما:

*- يكاد يكون هذا الأسلوب (المقابلة والمقارنة بين المصطلحات والمفاهيم والآراء) خاصة بين الفكر الحديث (عند الغرب) والفكر العربي عند القدماء السمة البارزة في منهج عبد الرحمان الحاج صالح، ويبدو ذلك جليا من خلال أعماله المختلفة التي سنقف عند أبرز القضايا اللسانية فيها لتوضيح هذه المسألة.

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، ص 24.

«الملاحظة (مُشاهدة الأعيان وتصفحها وتتبعها) وكذا الاختبار أي؛ إجراء العمليات العقلية على محصول المعاينة»[1] وهما –كما يقول–الحسُّ والنظر عند العرب قديمًا.

يدرك "عبد الرحمان الحاج صالح" هنا طبيعة المعرفة العلمية ويؤكّد على أبعادها ومناهجها وآليات حُصولها وتوليدها انطلاقا من مرجع يُدرَكُ بالحسّ إلى تجربة تعتمد على عمليات ذهنية، ويصف بذلك المعرفة العلمية بأنّها: «اختبارية عقلية أو تجريبية نظرية، فهي نتيجة لسلسلة من العمليات التحويرية والتنظيمية يُقيمُها العقل على مادة الحواس، وهذا بعينه ما قاله النحاةُ العربُ بالنسبة للمعرفة النحوية فقد قالوا: «إنّ النحو هو معقول عن منقول»[2] *

وفي شرحه لطبيعة المعرفة العلمية مُؤكدًا على طابعها العقلي الناتج عن عمليات الوصف والتعليل والتجريد وهو ما يُفضي لزومًا إلى بناء القوانين، يُقدّم جملة من المبادئ تخص المنهج والقانون العلميين وهي:

– مبدأ التجربة بعد المعاينة. – مبدأ الحتمية واللزوم. – مبدأ العليّة أو السببية.

وبعد ذلك يقدّم لنا صياغة للقانون العلمي وفق شكل نموذجي يتضمّن صفاته الجوهرية[3]:

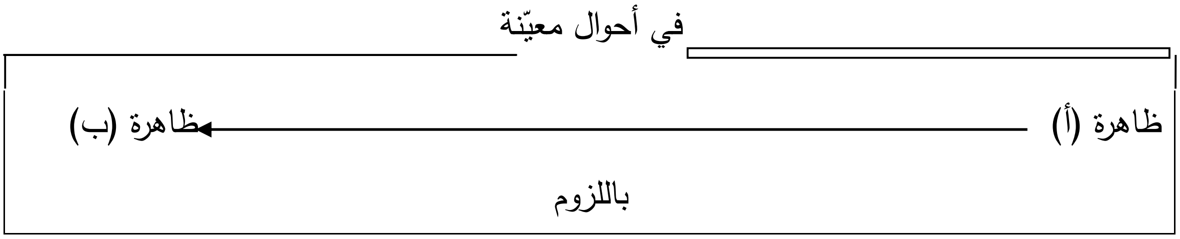

[1] المرجع السابق، ص 25.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

*- تبدو لنا جليا ملامح منهج عبد الرحمان الحاج صالح –وهو يقدّم لنا خطابات معرفية عن دلالات المصطلحات العلمية وتقديم المفاهيم والأفكار اللّسانية – وهو منهج يعتمد على قراءات توفيقية بين القديم والحديث، إذ لا يَتوانى عن مقابلة المفاهيم الحديثة بما يُماثلها من التراث، وهو ما يوحي ضمنيا إلى اعتقاده الراسخ بأصالة الفكر اللّغوي العربي القديم وهي الفكرة التي ستتضح لنا أكثر في مواقف كثيرة وخطابات عديدة، حاولنا قراءتها بشكل أو بآخر، وفي كلّ مرّة تتأكد لنا هذه الفكرة.

[3] يُنظر: المرجع نفسه، ص 27.

فمن خلال الملاحظة والتجربة وإعمال العقل يتوصّل العالم عن طريق التحليل والاستقراء والاستنباط إلى صياغة القانون العلمي العام الذي يجرّد تلك الموجودات المنقولة ويعلّل بأحداثها ويكشف علّتها وسرّ حُدوثها وبذلك يتمّ تحويل المنقول إلى المعقول بكيفية يستسيغها العقل ويطمئن لها الفكر وهذا هو التفسير العلمي المُنتظم[1].

إنّ هذه الرؤية العلمية لدى " عبد الرحمان الحاج صالح" مَكّنتهُ من إدراك الحقائق، و تقديم المعرفة على أصولها و مبادئها و شروطها، و يوحي حِرصُه هذا إلى تشبّعه بالنزعة العلمية التي تُساعده على إدراك الأمور والإشكالات على حقائقها من جهة، كما يوحي إلى جهوده الحثيثة من أجل إعادة بناء مسار التفكير العلمي في مجال البحث اللّساني العربي الحديث ،حيثُ تبنّى – بإرادته القويّة و الفردية– مسؤولية إعادة بعثه وتطويره وفقا لمنظوره و تصوّراته من جهة أخرى، فلا سبيل إلى ممارسة علمية فعلية من دون تفكير سليم يقوم على منهج علمي تُصاغ على إثره قوانين عامّة /كليّة ، وهو المسار الذي عرفته اللّسانيات الحديثة في نهضتها وتأسيسها على يد مجموعة من الباحثين والعلماء وكان أبرزهم سوسير، هيالمسليف، تشومسكي...وغيرهم الذين كشفوا عن الأسس العلمية للمعرفة اللّسانية التي تتحصّل بآليات منهجية تصف وتفسّر جملة العلاقات والروابط المجرّدة التي تشكّل الهيكل العام للظواهر، ويمكن حصر مكوّنات المعرفة العلمية في: الظاهرة، العلاقات، الوصف، التعليل(التفسير)،التجريد، القوانين، التعميم.

فالمكوّن الأول هو الظاهرة أو الحس والمكوّن الأخير هو القانون وبينهما يكون المنهج (بأدواته المختلفة) أو النظر، فالعلم بهذا الشكل ما هو إلّا قانونا عِلميا يصل بين الوجود والعقل، و«القانون العلمي ليس في الحقيقة سوى التعبير الرياضي الرمزي عن الصلاحية الدائمة والمستمرة المنتظرة من العلاقات المتكرّرة والتي هي علاقات تَوصَّلنا إليها من ملاحظتنا للظواهر لذا يصبح من الواضح والجليّ إذن أنّ القوانين تُستمّد من الظواهر»[2]، ويكاد يحصل إجماع على مركزية مُكوّن " العلاقة" في " مفهوم القانون العلمي" ومن ذلك نذكر ما يذهب إليه الكثيرُ في وصف القوانين بأنّها العلاقات الضرورية التي تُشتَق من طبيعة الأشياء، وهذا ما يُؤكده أيضا "نيوتن" حين حدّد القانون بالعلاقة بين الأشياء [3]

[1] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 29.

[2] سالم يفوت: فلسفة العلم المعاصرة ومفهومها للواقع، ص 204.

[3] يُنظر: مادلين غراويتز: مناهج العلوم الاجتماعية، ص 104.

ينهي "عبد الرحمان الحاج صالح" تحليله لطبيعة المعرفة العلمية ليختم بتأكيد سماتها و ماهيتها، فهي معرفة عامة (كليّة) تَنتجُ عن نقل المحسوس إلى المعقول وفق شروط معيّنة تعلّل لأشكال العلاقات و النظائر التي تفسر حدوث الأنظمة والأنساق (السنن) مُصاغة على شكل قوانين، فهي معرفة معلّلة تجريبية إجرائية، و هي السمّة التي تميّزها عن المعارف الأخرى و منها المعرفة الفلسفية، و في هذا الصدد يفرّق بين "العلم" و "الفلسفة" ،حيث يشير إلى اشتراكهما في الموضوع و دراسة الظواهر المحسوسة إلّا أنّهما يتميّزان في المناهج و طرق البحث « ويظهر الفرق بينهما بوضوح باستعمال العلم لنوعين من المناهج لا تلجأ الفلسفة إليهما حسب ما نلاحظه من مسالك أبحاثها وهما: إجراء التجارب بوسائل موضوعية وفعّالة، الاستنتاج الصوري على شكل عمليات جبرية منطقيّة منظّمة»[1]

وفي نهاية عرضه لماهية المعرفة العلمية وخصائصها والفرق بينها وبين المعرفة الفلسفية والذي أراد من خلاله أن يوضّح اختلاف المعرفة اللّسانية عن فلسفة اللّغة من منطلق تجاوز الأولى لخطوات الملاحظة والتأمّل والنقد إلى عمليات التحليل الاستكشافي والاختباري بوسائل عقلية وموضوعية، وهو ما يجب أن يدركه القارئ والمبتدئ إدراكا جيّدا ويتفهمّه حق الفهم –حسب توصياته–

وهكذا يبيّن ويؤكد لنا من خلال عرضه هذا:

– أهمية الرؤية العلمية والتحلّي بها في التعامل مع المصطلحات العلمية.

– ماهية "العلم" وضوابطه وشروطه وكيفية إنتاج المعرفة العلمية العامة (الكليّة) والتعبير عنها بقوانين عقلية.

– يُعبِّر القانون العلمي عن العلاقات المجرّدة والتي يتمُّ ملاحظتها ووصفها بمنهج علميّ قائم على التعليل والتفسير والتجربة، لشرح كيفية الانتقال من المحسوس إلى المعقول.

– تختلف المعرفة العلمية عن الفلسفة من حيث المنهج والغاية ومن ذلك اختلاف علم اللسان عن فلسفة اللغة.

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، ص 31.

ب-مفهوم "اللّسان" وقضاياه الدلالية:

ينتقل «عبد الرحمان الحاج صالح" إلى تحديد مفهوم مصطلح "اللّسان" كموضوع للدراسة العلمية وهو المكوّن الثاني من مصطلح "علم اللّسان" وقبل شرح مفهومه وتحديد ملامحه الدلالية وقف عند "التسمية" ليبيّن أسباب اختياره لمصطلح "لسان" بدلا من مصطلح "لغة" وبالتالي تبنّي مصطلح " علم اللّسان" بدلا من "علم اللغة" كترجمة للمصطلح الأجنبي "Linguistics" وقد برّر اختياره هذا بعدّة أسباب، يأتي في مقدّمتها:

- الاختلاف بين لفظ "لغة" و "لسان" حيث يذهب إلى أنّه: لا ضيرَ في تبنّي تسمية علم اللغة لو تطابقت دلالة كلمة لغة على الدوام مع دلالة كلمة (لسان)، بمعنى أنّها (كلمة: لغة) تحمل دلالات أخرى فرعية تدفع الباحث إلى تجنّبها من باب الموضوعية وطبيعة المعرفة العلمية التي تفترض لنفسها تحديد المصطلح بدقّة، وكذا الاشتغال على ما هو ثابت وعام ومشترك.

- تدل كلمة " لسان" عنده على ما قصده "ابن جنى" في تعريفه لـ: اللّغة وهي «أصوات يُعبّر بها كلُّ قوم عن أغراضهم"، لكن كلمة "لغة" لا تدلّ دائما على هذا المدلول، بل تستعمل أيضا للدلالة على معاني فرعية أخرى هي:[1]

- المفهوم الناتج عند مقابلتها لكلمة (نحو) مقابلة الشيء لقسيمه، وكذا مقابلتها للعربية (= علم اللّسان العربي) مقابلة الخاص للعام، وهناك من يُسمّي علم اللغة بـ"علم متن اللّغة" تمييزا عن علم العربية، وهي كلّها تسميات مختلفة لا تشترك في الدلالة على ما تدل عليه كلمة "لسان ".

- المفهوم الناتج من مقابلتها لكلمة (اصطلاح) خاصة في التحديدات اللّغوية، فاللّغة بهذا المعنى هي المفردات المبتذلة عند جميع الناطقين؛ أيّ اللّغة غير الفنيّة.

- الأداءات والفروقات الجماعية (القبلية) للّسان العربي، أو الكيفيات الجزئية والمحلية في أداء اللّغة العربية (لغة أهل الحجاز، لغة هذيل...الخ).

- هذا بالإضافة إلى دلالتها على المفهوم نفسه لكلمة "لسان" الذي لا يَدلّ إلّا على معنى واحد وهو

[1] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 36 وما بعدها.

المعنى المقصود في تسميته (بعلم اللسان).

أمّا فيما يخصّ مفهوم (اللسان) كموضوع علميّ فقد نظر فيه " عبد الرحمان الحاج صالح" بكلّ عناية وتركيز، وبنظرة أقلّ ما يمكن أن نقول عنها بأنّها شمولية دقيقة ومفصّلة تضمنت أدقّ التفاصيل عن ماهيته و مُكوّناته وأبعاده ووظائفه، و قبل عرض هذه التفاصيل أثار إشكالية عميقة في البحث العلمي في ميدان العلوم الإنسانية وهي "مسألة الموضوعية" وصعوبة التخلّي أو التخلّص من بعض الملامح الفردية (الذاتية) التي تحول بين الظواهر الإنسانية وبين الناظر فيها، و قد يكون الإنسان نفسه هو الإشكالية بسبب صعوبة انفصاله عنها و ذلك يُعزى إلى الألفة و العادة حسب (عبد الرحمن الحاج صالح) و هو ما يؤدي على حدّ تصريحه إلى تخدير الوعي و الشعور بصفة عامة و الحاسّة العلمية بصفة خاصة [1] .

والحقيقة أن " الموضوعية" والتخلّص من "الذاتية" من أصعب الأمور التي يواجهها الباحث، فالمعلوم أنّ النفس بكلّ هواجسها ومعطياتها تمارس سلطة قاهرة وقسرية على الإنسان، فتوجه أراءه وتُغيّر من مواقفه وتعدّل سلوكاته وترسم مخططاته على الرغم من حضور ملكاته العقلية التي تكتفي أحيانا بفعل المراقبة والتنظيم، وقد يخلق هذا الصّراع مأزقا حقيقيا يعاني منه الإنسان/الباحث وهو يسعى إلى إدراك وجيه للموضوعات ودراستها دراسة علمية توصله إلى نتائج ومعارف علمية عامة يمكن لأي عقل تقبّلها واستساغتها.

وعليه من أصعب المشكلات التي تعرقل مسار البحث العلمي هو مشكلة "الموضوعية" وقد يكون «من المستحيل تصوّر الموضوعية الكاملة، فهي تدلّ على فقدان للاهتمام مؤسف، ولكن غياب الموضوعية يؤدّي إلى كمية من الفروق، بدءًا من الوصف الخاطئ والرأي المتحيّز» [2]

ولعلّ المخرج الوحيد من هذا الصراع هو التمسك بالمنهج العلمي والتقيّد التام بضوابطه وأحكامه ممّا يكفل ولو نسبيا الخروج عن إطاعة الذات والإفلات من أوهامها المستعصية على القبض العلمي، وبعبارة أخرى تبقى «أفضل وسيلة للنضال ضدّ الذاتانية هي تطبيق المنهج العلمي»[3] وهو المسلك الذي

---

[1] ينظر: المرجع السابق، ص 39.

[2] مادلين غراويتز: مناهج العلوم الاجتماعية، ص 405.

[3] المرجع نفسه، ص 408.

رآه "عبد الرحمان الحاج صالح" مناسبا للتخلّص من النزعة الذاتية في دراسة "اللسان" وراح يتساءل عن الأحداث والمفاهيم التي يمكننا أن نصبغ عليها صفة اللسانية ونقطع عليها بأنّها موضوعًا حقيقيًا لعلم اللسان؟ وماذا يجب استبعاده عنها؟ و قبل الإجابة عن هذه التساؤلات فضل الحديث أولا عن المفاهيم السلبية في "اللسان " و التي لا تعزى إلى علم اللسان وهي ما يجب استبعاده و تجنّبه في الدراسة والبداية بـ: [1]

– استبعاد الظواهر والمعاني المجازية والتركيز على تناول المعاني الحقيقية.

– ثم استبعاد الظواهر التي لا تعدّ في ذاتها لغوية كبعض الظواهر النفسية والاجتماعية والمنطقية والأدبية.

فالجدير هنا هو "دراسة اللسان منه وإليه "وهو ما دعا إليه "عبد الرحمان الحاج صالح" متأثرا بمذهب سوسير، أي البحث عن السمات والصفات اللازمة والأصيلة في اللسان «وخير الوسائل في ذلك هو النظر في العلاقات التي تربط بين الأحداث اللغوية المختلفة، أي النظر في مراتب عمومها وخصوصها ومواضيع تلاقيها وتفرّقها» [2]

و أخيرا بعد استبعاد هذه الجوانب غير اللسانية تثبت عند الباحث (اللسانيّ) الظواهر اللسانية التي تحدّد لنا اللسان علميا و الذي يكون مفهومه حسب ما ينقله " عبد الرحمان الحاج صالح" عن "أندري مارتيني" قائلا: « إنّ اللسان هو أداة تبليغ يحصل على مقياسها تحليل ما يخبره الانسان على خلاف بين جماعة و أخرى، و ينتهي لهذا التحليل إلى وحدات ذات مضمون معنوي و صوت ملفوظ و هي العناصر الدّالة في المعنى (monèmes) و يتقطّع هذا الصوت الملفوظ بدوره إلى وحدات مميّزة ومتعاقبة: العناصر الصوتية (أو الوظيفية) و يكون عددها محصورًا في كلّ لسان، و تختلف هي أيضا من حيث ماهيتها و النسب القائمة بينهما باختلاف الألسنة » [3]

في شرحه لهذا النص اعتمد " عبد الرحمان الحاج صالح" على آليتين هما: شرح المصطلح و تبسيط المفاهيم، وكذا العودة بهذه المفاهيم و ربطها بما يتوافق مع تلك التي ذكرها العرب قديما، و الملاحظ

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 39 وما بعدها.

[2] المرجع نفسه، ص 41.

[3] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، ص41.

هنا أنّه – و هو يقدّم لنا خطابه حول النصوص المنقولة– يعتمد في نقلها و شرحها على خبراته ومدركاته دون الاستعانة بمراجع علمية أخرى –إلّا نادرًا– فهو يتحدّث بكلّ ثقة عن فهمه الخاص للموضوعات المنقولة: يقدّم، يشرح، يؤكد و ينفي، ينتقد، يقارن، يصنّف و يصوّب...مُحاولا في كلّ مرة العودة إلى التراث العربي، معتقدا أن هذا الأمر يعطي له حجة دامغة لتأسيس مفاهيمه و يمنح مصداقية تاريخية لتصوّراته.

وبالعودة إلى هذا النص الذي وقف عند كلّ تفاصيله وحيثياته مستغلا في ذلك المتن والهامش معًا، نجده يعتمد – في شرح المصطلحات–على التحليل والتفكيك والاستنتاج، ومن ذلك شرحه لمصطلح "أداة تبليغ" الذي يحلّلها إلى:

– أداة ← الأداء ← وظيفة ← بجهاز ما.

– التبليغ ⇐ التخاطب ⇐ مجموعة من الأفراد ⇐ تبادل الأفكار (دلالة)

⇐ ↖ نظام من الأدلة والعلامات

↙ اللغة تواضع (اصطلاح)

يصنف هذه الصفات والملامح إلى عامّة وخاصّة، فبعضها موجود في كلّ النظم الاجتماعية العامة لكنّها لا تجتمع إلّا في اللسان وهي ملازمة له.

ويلخص الصفات الملازمة للغة فيما يأتي:

– التبليغ بواسطة جهاز دلالي يتكوّن من الأدلة والعلامات.

– قدرة اللغة على تحليل الواقع: فالكلام هو صوت مرسل ومعنى يتضمن معلومات إخبارية تحصل بالتجربة سواءً كانت حسية أم ذهنية، فواضع اللغة –كما يضيف شارحًا–يقوم «بتخصيص بعض المخارج

الصوتية إزاء المعاني فإنّه يجري على مادة الصوت تحليلا علاجيا يتبعه بالضرورة تحليل آخر مزامن له يجريه على المعاني» [1]

ويفضي تحليله هذا إلى أن اللغة تتكوّن من: أدلة والتي بدورها تتكوّن من مادة هي قوامها ومحلّها وهو ما يُسمى بالدال، وتتكون أيضا من مضمون يحلّ محلّ هذا المحلّ، وهو المدلول، وميزة اللسان هنا أنّ داله عبارة عن صوت ملفوظ ناتج عن حادثة في المخارج والأحياز الصوتية الإنسانية، وقد تكون هذه الصفة الصوتية (الفيزيولوجية) أهمّ شيء في اللغة، وهي ميزة تتضمن بعدًا خاصًا بها، من جهة أخرى هو البعد الزمني أو ما يسمّى بالخطية وهي أبرز خاصية للعلامة اللسانية.

صفة أخرى ملازمة للغة هي التقطيع المزدوج، أي تحليل اللغة إلى مستويين هما: التقطيع الأوّلي الذي يقع على مدرج الكلام، وينتهي إلى الوحدات الدّالة على المعاني الإفرادية، وهي الكلم، أمّا التقطيع الثانوي فيخصّ هذه الكلم ويفضي إلى العناصر الصوتية غير الدّالة وهي حروف المباني.

يتكوّن اللسان من تداخل هذين المستويين بشكل عميق ليصبح بنيانًا مرصوصا ذا انسجام واعتدال و ارتباط قويّ، و هذا ما يعطي له القدرة على أداء وظيفته الأساسية و هي التبليغ ، فأهمّ شيء في اللسان –كما يؤكد عبد الرحمان الحاج صالح– و أخص صفاته هي الصورة الأدائية، والتي تنتج عن تأليف أجزائه و تعاضدها، و هذه الصورة هي البنية اللسانية التي يتخذها اللساني كموضوع لدراسته، فهدف اللساني إذًا هو الكشف عن أسرار البنية اللسانية و مجاريها سواءً كان ذلك في زمان واحد من تطوّر اللسان أم في أزمنة كثيرة متتابعة [2]

وفي ختام قراءته هذه لنص " مارتيني" عن مفهوم اللسان نسجّل الملاحظات الآتية:

– كما سبقت الإشارة: تركيزه الشديد وحرصه على تقديم المصطلحات العلمية في كلّ جزئياتها وكلّياتها وسياقاتها المختلفة وأبعادها المفاهيمية (المعرفية) سواء في المتن (حيث يقدّم تصوّراته وأراءه) أو في الهامش (حيث يعلّق ويقارن من أجل إزالة اللبس والغموض والتداخل مع مصطلحات أو مفاهيم أخرى.

– قلةّ الاعتماد على المراجع العلمية في تحليلاته وتعليقاته، وكذا حضور الثقة الكبيرة وهو يعلن في

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 43.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 45.

مواقفه في كلّ مرة وهي قيمة مضافة إلى أعماله تنمّ عن معرفته الشاملة وإدراكه الواسع وعلمه الدقيق بالموضوعات والإشكالات المطروحة حتى التي هي قيد الدّراسة.

و ما يمكن ملاحظته أيضا: اعتماد أسلوب المقارنة و المقابلة بين ما يذكره من مفاهيم جديدة وبين ما يقابلها من التراث العربي، ومن ذلك نذكر: مقابلته مصطلح phonème بـ "حرف المبنى" عند العرب و هو يقابل "حرف المعنى" بمفهومه العام القديم، أي العنصر الدال على معنى، و قد تطوّر هذا المفهوم فصار يدل بعد سيبويه على تقابل الاسم و الفعل (الهامش رقم 44، ص 41)، بالإضافة إلى العودة إلى النظم التواصلية التي عرفها العرب قديما (الكتابة و الإشارة و العقد و الخطاب) ومقابلتها بالنظم التواصلية المعروفة حديثا (الهامش رقم 47، ص 42). وكذلك ذكره في موضع آخر أن مفهوم العناصر الدالة وغير الدالة هي نفسها عند سيبويه وغيره وهي: الكلمة والكلم (الهامش رقم 49، ص 44).

يتضح لنا من خلال ما سبق تعامل "عبد الرحمان الحاج صالح" مع مصطلح "اللسان" من حيث التسمية و المفهوم: دقة النظر و قوّة التركيز و سعة المعلومة، وكذا حضور ملامح التفكير العلمي من خلال عملية التجريد و التحليل و التدرج في بناء المعلومة و الوصول إلى النتيجة المتوقعة للإشكال العلمي الذي ينطلق منه في خطابه، و أكثر ما يدل على هذا ذلك المخطط الذي وضعه ورسمه بإبداع وبدقة متناهية عن مفهوم "اللسان" والذي ترجم فيه « المجال المفهومي الدلالي للفظ "اللسان"» ، حيث أحاط بكل جوانبه العلمية وغير العلمية ، وعناصره الداخلية والخارجية و بخصائصه الباطنية (الخفية) والظاهرة وكذا بمسالكه المباشرة و غير المباشرة و أيضا بمستوياته الفردية والمركبة و بعلومه وفروعها ليصل في الأخير إلى تحديده علميا؛ أي تحديد الجانب الموضوعي فيه والمؤهل للدراسة اللسانية المحضة، وقد ضمّ كلّ هذا في صورة مترامية الأطراف ومعقدة مؤشرا فيها إلى كلّ جانب أو خاصية من اللسان بأسهم تفاعلية تشير إلى علاقات مركبة ومعقدة (ثنائية أو ثلاثية)، وقد ذكّرنا هذا بسمة التعقيد في اللسان وكذا خاصية الازدواجية وهو ما سبق إليه " سوسير" في محاضراته.

ومن أجل الوقوف عند خطابه هذا الذي جرّد فيه مفهوم اللسان وأبعاده وخصائصه في شكل مخطط نحاول تتبع مسار بناء تصوّراته وأفكاره التحليلية والتصنيفية:

المخطط: *

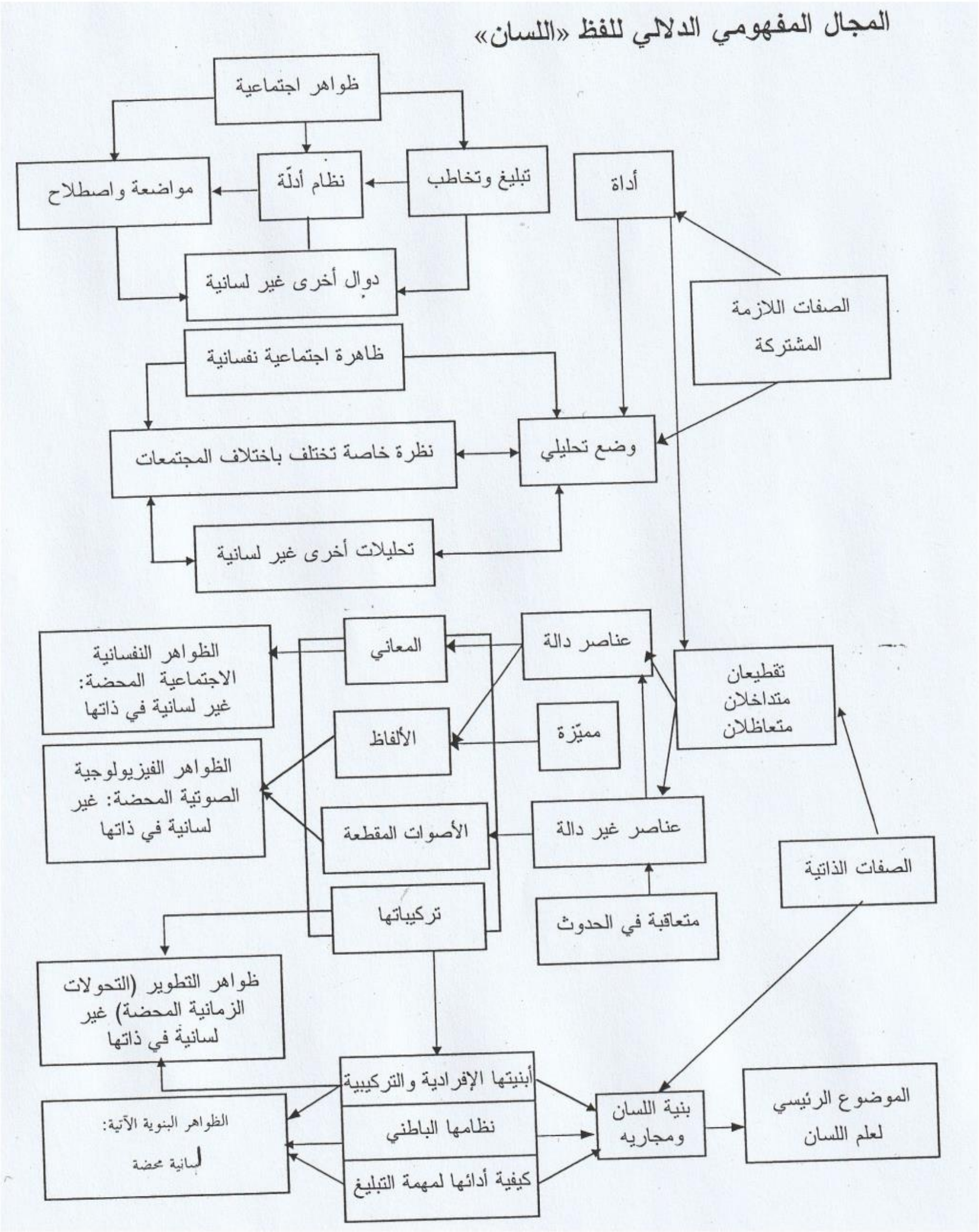

في قراءتنا الخاصة لهذا المخطط الذي يمثل خطابًا لسانيًا رمزيا نُسجل مايلي:

* المخطط مأخوذ من كتاب: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص46.

– استهل تحليله "للسان" بذكر السمة الجوهرية فيه وهي كونه ظاهرة اجتماعية إذ تمثل البعد الثابت فيه والملمح الدلالي الذي يبدأ التحليل منه وينتهي إليه.

– بتفكيك هذا البعد القاعدي نجد ثلاثة مفاهيم أساسية تمثل خصائص اللّسان وهي: النظام، التواصل، التواضع (الاصطلاح) وقد ربط بينها بعلاقات استلزامية، كلّ خاصية تقتضي وتتضمن خاصة أخرى:

فالتواصل يقتضي وجود نظام من الأدلة، وهذا معًا يقتضيان الاتفاق بين أفراد الجماعة للتبادل والتفاهم المشترك داخل دورة التخاطب (الكلام)، وكلّ ماهو متفق عليه بإجماع فهو قانون (نظام) يدخل حيّز التداول بإذعان ويتجسّد في شكل التواصل اللغوي.

– يشترك اللسان –كنظام ترميزي– مع الأنظمة التواصلية الأخرى في خاصية التخاطب و التبليغ (الوظيفة): تمنح هذه الصفة قيمة مميّزة و فريدة إذ ترتبط بالمقاصد والدلالات التي تفسّر لنا تعدّد التحليلات و الرؤى لمستعملي اللسان حين يوقّعون على تحليلات فكرية تتضمن أبعادًا اجتماعية و نفسية تتغير بتغيّر الذوات ، و بحسب انتمائهم البيئي و الذهني و الإيديولوجي، وطبعًا وجود هذه الصفات في مفهوم اللسان أمر ضروريّ لفهم دلالاته و قاعدة بياناته للتعريف به كنظام تواصليّ اجتماعيّ (إنساني) قبل كلّ شيء، لكنّها أبعاد بعيدة كلّ البعد عن جوهر اللسان كموضوع حقيقي لعلم اللسان.

– في شقّ ثان من تحديد المجال الدلالي للفظ " اللسان" يشير إلى الصفات الذاتية فيه و التي ينفرد بها و يتميّز عن سائر الأنظمة التواصلية: و هي خاصية "التقطيع المزدوج" و قد عبّر عنها بـ " تقطيعان متداخلان متعاضدان" ، وهما العناصر الدالة و غير الدّالة، تتمثل هذه العناصر معا في المعاني كظواهر نفسانية واجتماعية، إلى جانب بدائل صوتية و لفظية كظواهر فيزيولوجية، وهي كلّها تخضع– إلى حدّ ما– لإرادة الذوات المتكلّمة، وبعبارة أخرى يمكن القول: إن هذه الجوانب تندرج ضمن المفهوم الدلالي للفظ "الكلام" عند "سوسير" من حيث كونها متغيّرات لا تدخل في اللسان و بنيته، لذا فهي ظواهر غير لسانية في ذاتها، و هذا ما جعلها تخرج عن اهتمامات اللسانيات، والملاحظ هنا هو تأثره التام بالخطاب اللساني الغربي (عند سوسير و مارتيني) حيث يؤيده في هذه المسألة من منطلق عدم إمكانية إخضاع هذه الجوانب للتحديد العلمي وفقا للقانون العلمي الذي تحدّث عنه (عبد الرحمان الحاج صالح) سابقا، فليس هناك إلى يومنا هذا قانون ثابت و صارم يقبض لنا على هذه الظواهر النفسية والاجتماعية ويفسّرها و يجرّدها ويعمّمها بما يسمح بالتنبؤ بها مستقبلًا.

– وثاني هذه الصفات الذاتية المميّزة هي "بنية اللسان ومجاريه" والتي حدّدها "عبد الرحمان الحاج صالح" في ثلاثة أمور (مكوّنات) أساسية تتمثل في: الأبنية الإفرادية والتركيبية– النظام الداخلي–كيفية الأداء.

حدّد العنصر الأوّل في جانبين أو مستويين وهما: الظواهر غير اللسانية في ذاتها أي بنية الألفاظ، والجمل كظواهر مادية فيزيائية خاضعة لمنطق التطور بفعل عامل الاستعمال والتأثر بعامل الزمان والمكان، وجانب (مستوى) آخر ينتمي إلى بنية اللسان بحدّ ذاته ممثلا في صورة تركيب تلك الأصوات والجمل وفق قواعد وإملاءات لسانية (صوتية، صرفية، تركيبية)، تمثّل هذه الجوانب البنيوية ظواهر لسانية حقيقية، أيّ أنّها تدخل في بنية اللسان ومجاريه، كما يعبّر " عبد الرحمان الحاج صالح "، وفي توضيح هذه المجاري نقترب هاهنا من مفهوم العلاقات الاستبدالية والتركيبية داخل الخطاب وخارجه والتي حدّدها "دي سوسير" في ثنائياته اللسانية المشهورة.

أمّا المكوّن الثاني في بنية اللسان و مجاريه فقد تحدّث عن نظامها الداخلي الثابت و غير المتحول، إشارة منه إلى المنظومة النسقية لاشتغال اللسان و التي تكشف عن أسراره و قواعده و أحكامه، والتي يتم استنباطها بواسطة آليات الوصف والتفسير من أجل تحديد شبكة العلاقات الدّاخلية التي رسمت صورة و مجرى المكونات اللسانية و كيفية تعاضدها صوتيا (لفظيا و تركيبًا) و دلاليّا وسياقيا، و نتيجة كلّ هذا هو تحديد صورة اللسان الوظيفيّة التي ترتبط أولا و أخيرا بمهمة التبليغ، وبعبارة أخرى اتحاد البنية و الوظيفة، فاللسان بهذا الشكل تمثيل بيانيّ دلاليّ و وظيفيّ يشتغل داخل نسقٍ كلّيّ تتوزع فيه الأدلة والمدلولات والوظائف و القيم في شبكة معقدة محكمة النسج و التأليف، ليتأكد ما وصف به اللسان سابقا (في شرح مارتيني) من أنّ « أهم شيء في اللسان و أخص صفاته هو إذًا الصورة الأدائية التي يختص بها هو وحده، و التي تنتج عن تأليف أجزائه و تعاظلها و هذه الصورة هي البنية اللسانية التي يتخذها اللساني كموضوع لدراسته»[1]

بهذا الشكل إذن قدّم لنا "عبد الرحمان الحاج صالح" خطابا فنّيا عن اللسان لخص فيه ملامحه وخصائصه ومكوّناته ومجاريه ووظائفه، بداية من تحديد التسمية وصولا إلى تحديده كموضوع علمّي للدراسة اللسانية، وهو ما لم يخرج في تحليله عمّا وضعته الخطابات اللسانية السابقة وخاصة عند "سوسير" الذي حدّد موضوع اللسانيات بـ: اللسان البشري في ذاته ومن أجل ذاته.

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 44، 45.

وما يمكن أن نشير إليه في الأخير هو الإضافة التي أضافها إلى ما وضعه "سوسير" حين أشار إلى أن الموضوع الرئيسي لعلم اللسان هو بنية اللسان ومجاريه [في المخطط] والتي جعلها ففي ثلاثة أمور: الأبنية ونظامها وكذا وظيفتها (التبليغية) وهو ما يجعلنا نتساءل: هل تجاوز عبد الرحمان الحاج صالح مفاهيم البنيوية إلى الوظيفية؟

2-اللّسانيات وطبيعة المعرفة اللّسانية:

لم يكن من الصعب تحديد مفهوم علم اللسان عند "عبد الرحمان الحاج صالح" الذي نظر في المصطلح وتأمّله ففككه وحلّله ليتوصل بكلّ عبقرية إلى وضع نسق مفاهيميّ لعرض أفكاره وبناء وتصوّراته بالتّدرج، حيث تحدّث أولًا عن المنهج ليبيّن لنا أن المعرفة اللسانية علمية، ومن أجل أن يثبت ذلك قدّم صورة دقيقة لمفهوم اللسان متضمنة لخصائصه العلمية البحتة، وبرهن على أنّه موضوع علميّ حقيقيّ* ، ليصل في الختام إلى بناء مفهوميّ لعلم اللسان والذي تحدّث عنه في مواضع مختلفة، نقف عند أبرزها فيما يأتي:

- علم اللّسان « الدراسة العلمية للّسان»[1]

- «من أهمّ العلوم الإنسانية وأوسعها مجالًا وأكثرها نفوذًا ونجوعًا، لا بالنسبة إلى ما كان عليه فيما مضى فقط، بل بالنسبة إلى ما استفادته العلوم الإنسانية الأخرى من تجديد عميق بتطبيقها لمناهجه الخاصة على مواضيع أبحاثها» [2]

- «... ويعدّ الـ Linguistics من جملة العلوم الدقيقة والتجريبية»[3]

- مفهوم مصطلح: Linguistique génerale " اللّسانيات العامة":

---

*- يُعرّفُ الموضوع العلمي على أنّه عبارة عن اجتماع خواص طرائقية نركبّها، فهو بمثابة نقطة تقاطع علاقات متكرّرة أي مجموع العلاقات التي تمدّها بالبارامترات الثابتة المحدّدة لهذه الخواص... إن الموضوع العلمي اسم منطقي نحمل عليه خواص نعرفها عن طريق علاقات متكرّرة، و هي علاقات مركبّة فالنشاط العلمي إنجاز و إخراج الواقع انطلاقا من شروط نظرية، و ليس استخراجا لهذه الشروط من الواقع مباشرة، فالتصوّر العلمي إنبجاس معرفيّ».

[سالم يفوت، فلسفة العلم المعاصرة ومفهومها للواقع، ص 205].

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، ص 21.

[2] المرجع نفسه، ص7.

[3] المرجع نفسه، ص11.

«الدراسة الموضوعية للظواهر اللّسانية العامّة الوجود منها والخاصة، وذلك من خلال الألسنة الخاصة بكلّ قوم والغاية منها الكشف عن أسرارها وقوانينها سواء كان في مستوى النظام المُتواضع عليه أم في مستوى الكلام، وكيفية تأدية المتكلمين لوحداته وتركيباته في المُخاطبات (الشفهية والكتابية)، ومقصودهم الأسمى هو أن يصفوا آليات اللّسان الوصف العلمي الدقيق» [1]

– «إنّ الدّراسة العلمية للبنى اللّغوية هي من أهمّ ما تتكفل به بالدّراسة علوم اللّسان الحديثة» [2]

يتضح لنا من خلال هذه النصوص أن "عبد الرحمان الحاج صالح" في تعريفه للّسانيات يركز كثيرا على مسألة المنهج العلمي، ممّا يدلّ على رغبته في التأكيد على أنّ طبيعة المعرفة اللّسانية هي علمية بحتة، و حتى لا يلتبس هذا المفهوم مع غيره من الدّراسات التي تهتم بدراسة اللّغة بشكل أو بآخر ذكّر للقارئ بالفروقات الدلالية بين كلّ من فقه اللّغة، علم اللّغة و علم اللسان* الذي خلص إلى تحديد موضوعاته مقارنة بالدراسات الأخرى، إذ جعله تخصصا علميّا حديثا يبحث في الأحداث اللّسانية بمنهج علمي بحت؛ أي:

– بالموضوعية المطلقة. – بمشاهدة الظواهر اللغوية.

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، ص 174.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص 03.

*- تطرق إلى هذه الفوارق القائمة بين هذه الدراسات حيث عرف فقه اللغة على أنه أحد فروع علم اللغة وموضوعه هو الفوارق اللغوية التي تنتج عن التفريغ الدلالي وتشعبات المعاني.

علم اللغة قديمًا: هو علم أوضاع المفردات، وهو أيضا علم الموضوعات اللغوية وكذا علم الألفاظ المعيّنة السماعية. وحديثا عندنا: له نفس المفهوم الذي عدّه القدامى من علماء العرب، وعند غيرنا فهو ترجمة حديثة لكلمة Linguistique وهو ما نسمّيه نحن (علم اللّسان). [ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 22-26].

ونجد معالجة لهذا الموضوع عند كثير من الباحثين، منهم: محمد حسين آل ياسين: الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث، ص 427، 428، 431.

– تمام حسان، الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، ص236 .

– نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص 15 وما بعدها.

وتقريبا جلّهم يتفقون مع ما ذهب إليه "عبد الرحمن الحاج صالح" إذ يجمعون على أن علم اللسان علم حديث النشأة قائم بذاته يتميز عن الدراسات السابقة (فقه اللغة، علم اللغة، فيلولوجيا) من حيث المنهج وكذا الاهتمامات والغاية (الموضوع العلمي).

- بالاستقراء الواسع المستمر. - بالتحليل الإحصائي.

- باستنباط القوانين العامة. - باستعمال المثل والأنماط الرياضية اللائقة.

- بتعليل هذه القوانين وجعلها منقولة -بناء النظريات العامة الفعّالة القابلة للتطوير [1]

وتبقى مسألة المنهج أهمّ ما يجعل من اللّسانيات عِلما قائما بذاته وبالتالي مختلفا عن الدراسات اللّغوية الأخرى، فهو يدرك بكلّ وعي معرفي أن المنهج هو العامل الوحيد الذي يصنع الفارق بين أنماط التفكير وأشكال الممارسات وكذا بين أنواع الخطابات المعرفية وبالتالي بين المعارف المحصلّة والمولّدة.

والجدير بالإشارة هنا هو موقفه العام والواقعي من "اللسانيات" التي وإن كان يشيد بجدارتها وتأثيرها القويّ على مختلف العلوم* بفضل ما امتازت به من أسس منهجية علمية وكذا بفضل ما توصلت إليه من نتائج حول المعرفة اللّغوية بكل أبعادها وجوانبها النفسية والاجتماعية والتاريخية والرمزية (السيميائية) وهي الأبعاد الإنسانية بصفة عامّة ** ،إلّا أنّه يدعو إلى العقلانية في التعامل مع مسألة "علم اللّسانيات" و أن لا نقف إزاءها موقف التمجيد والهرولة نحوها بدون عقل وإدراك و تمييز، فالمطلوب التحلّي بالموضوعية والواقعية والتزوّد بما يُمَكّننا من تحقيق الإيجابية في التلقي والنقل والممارسة، ولا سبيل لتجسيد هذا إلّا بالتقيّد التام بمعطيات المنهج العلمي وبإجراءاته وخطواته وشروطه، حيث يقول: « لا نُعطي اللّسانيات أكثر مما تستحقه من الأهميّة، فلماذا تريد أن يكون دورها أهمّ من أخواتها في العلوم الإنسانية ثم قد تكون اللّسانيات الغربية عائقا ونعني بذلك لا المناهج الحديثة التي تسير عليها فهي جيّدة

---

[1] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 25.

*- نجد مثل هذا الموقف عند " عبد السلام المسدي" في قوله: «منبع الثورة المنهجية في علوم اللّسان، إذ من الحقائق التي غدت مقرّرة في عصرنا أن المعرفة الإنسانية مدينة إلى اللّسانيات بفضل كثير سواءً في مناهج بحثها أو تقدير حصيلتها العلمية» [عبد السلام المسدّي، النقد والحداثة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1983، ص 32.]

** تُعدّ العلاقة بين العلوم (ومنها اللّسانيات) والإنسان المسألة النواة التي ينطلق منها الكثير (علماء، باحثين، دارسين، مفكرين...إلخ) حيث يكون المسعى هو التأكيد على أنّ منتهى العلوم هو الإنسان الذي يمثل مكمن المعرفة ومُنتجها وسببها وغايتها، وعليه قيل بأن: «كلّ العلوم إنسانيات، وكلّ الإنسانيات تتضمن معرفة».

[كريم موسى، فلسفة بول فييرابند، الفلسفة الغربية المعاصرة، موسوعة الأبحاث الفلسفية، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2013، ج2، ص 156].

ما دامت قابلة للتطوّر بل نعني النظريات الكثيرة و المُتضاربة و تصبح مثل المذاهب الدينية تُبنى على الإيمان و الاعتقاد أكثر ممّا تُبنى على التجربة و الاستدلال » [1]

نلمس في قوله هذا دعوة صريحة إلى ضرورة التحلّي بالنزعة العلمية في ممارسة النشاط اللّساني سواءً في التحليل الإجرائي أو في تلقي الخطابات ونقلها ونشرها، فالمسعى هو ممارسة جادة، والنتيجة: معرفة علمية مُحصّلة وبالتالي علم قائم بذاته.

و من البديهي التسليم بهذا لأنّ « العلم بغير حكمة شيء تافه» [2]، و كأنّه يحث على تجنب العبثية في البحث اللّساني التي تؤدي إلى كثرة الأعمال و المؤلفات دون معنى أو قيمة علمية تُذكر عدا ترتيل الخطابات المعروفة، و هذا ما استنكره " عبد الرحمان الحاج صالح " خاصة عند المَشْرقيين الذين وصفهم بمحدودية رؤاهم اللّسانية إذ على كثرة وضع مؤلفاتهم، فهم لا يتجاوزون عرض و نقل مادة لسانية مُعيّنة دونما فحص أو نقد، ولمعالجة هذا الوضع يقترح أن يهتم بهذا الأمر أهل الاختصاص المؤهلون للممارسة النقدية الموضوعية وكذا القادرون على إنتاج معرفة حقيقية ، فحسب "عبد الرحمان الحاج صالح" لا يزدهر العلم في بلدٍ ما لم يأت فيه أهل الاختصاص منه في ذاك البلد بأفكار أصيلة و من ذلك إتيانه بنقد موضوعي أصيلٍ للنظريات الحالية و يكون أكثر تأثيرا على غيره إذا أتى بالبديل[3]

إنّ تعلق "عبد الرحمن الحاج صالح" "بالمنهج العلمي" واضح، ويتجلّى لنا ذلك أكثر من خلال تركيزه الشديد والمُتكرّر على هذه المسألة في ثنايا القضايا المختلفة التي تناولها ولعلّ أبرزها: تطوّر علم اللّسان ونشأته بين القديم والحديث.

[1] حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة، أسئلة اللّسانيات، حصيلة نصف قرن من اللّسانيات في الثقافة العربية، ص 94-95.

[2] جورج سارتون، تاريخ العلم والإنسية الجديدة، تر: اسماعيل مظهر، ص 289.

[3] ينظر: حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة، أسئلة اللسانيات، ص 87.

II- عبد الرحمان الحاج صالح والتراث اللغوي:

1- موقفه من مسألة التراث:

تثير مسألة البحث عن الأصل والماضي اهتمام البشر كافة، إذ يدركون قيمة ما يتحصّلون عليه من حفريات الأمور في تأصيل حياتهم وبناء ذواتهم ورسم ملامح خططهم المستقبلية في مجالات مختلفة؛ العلمية منها والأدبية والفنية والتاريخية وغير ذلك من المناحي التي يحضر فيها الفكر باحثا متأملا ناقدًا، مُستنتجًا ومُؤسسًا، فالفكر لا ينمو في فراغ يملؤه العدم، وهو حال علم اللّسان الذي لا يخرج عن هذا الإطار العام، وقد يكون من أكثر العلوم حاجة إلى تلك الحفريات والأصول، وهنا تظهر الحاجة وبإلحاح إلى ما يسمّى بـ " التأريخ للعلم" الذي يُعدّ «تأريخًا لعمل العقل في جهة من جهاته، تظهر به أوليات الفعل التحليلي في الظاهرة، بما قدّمه العقل من فروض» [1]

وبذلك يُعدّ الالتفات إلى الخلف: وقوفٌ على عتبات معرفة خامة تُخفي أسرارا عن مكنون عقلي تشكّل في ظروف معيّنة وبتأثير عوامل خاصة دفعت الإنسان في تلك الحقبة إلى النظر والتحليل وتقديم فرضيات نظرية ومنهجية، حاول من خلالها اختراق عالم المادة والظاهرة الذي كان يحيط به ويرمي بثقله على وجوده.

والإنسانُ في الزمن الراهن مسكون كذلك بهاجس المعرفة وفضول الاكتشاف والتعلّم مثله مثل القدامى، فهو يرى في الماضي ذخيرة وعمادا لحاضره ومستقبله، و بالتالي تُمثّل العودة إلى ذلك التراكم الفكري ضرورة حتمية في وقته الحاضر من أجل فهم الكثير من القضايا والإشكالات التي يطرحها الواقع، ولا يغيب هذا الأمر عن اهتمام أغلب العلماء والباحثين اللّسانيين الذين كثيرًا ما نلاحظهم يدعون إلى استكشاف الماضي من أجل تأسيس الحاضر، لأنّهم على يقين بأن: «علم اللغة لم يأت من فراغ بل ورث القضايا والأفكار التي ناقشها الفلاسفة وأهل المنطق و اللّغويون منذ أقدم الأزمان »[2].

و قد لا نبالغ إن قلنا إن اللّسانيات الحديثة ما هي إلّا إعادة صياغة المفاهيم القديمة و تقديمها في صور ونماذج أكثر تنظيما و ضبطا و دقة ،خاصّة على المستوى المنهجي، و غالبا ما يلجأ الدارسون في مجال البحث اللّساني إلى الاستشهاد بأقوال الأولين أو الاكتفاء بها في تحليلاتهم و أبحاثهم مما يدلّ

---

[1] ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، تر: سعد عبد العزيز مصلوح، ص 01 (المقدّمة).

[2] زينايدا يوپوفا، اللّسانيات العامة، تر: تحسين رزاق عزير، ص 15.

على القيمة العلمية للفكر المتقدم من جهة ، كما يدل على استمرارية المعرفة اللّسانية وتطوّرها بشكل نسقي غير متقطع من جهة أخرى، وجُملة هذه الأفكار يؤكدها البحث اللساني الحديث نذكر منه ما ذهب إليه "مصطفى غلفان" في تأكيده على أنّ الكثير من " الكتابات المتعلقة بتاريخ اللّسانيات عربية و غربية على السواء لا يمكن استيعابها إلّا بالعودة إلى مثل هذه المنطلقات الابستيمولوجية والإشكالات المرتبطة بها" وهو ما يُثبت أن علم اللّسان نشأ بفعل التفاعل والاستمرار عبر مراحل زمنية متتابعة، والعلماء في كلّ جيل لا يبدؤون من فراغ بل من خلال ما ورثه علمُهم، و اللّسانيات اليوم عبارة عن نتاج لماضيها، و لا يمكن فهم الحديث عن اللسانيات إلّا من خلال الإطار التاريخي للبحث اللساني والشروط العامة التي أنتجته أي في ضوء الممارسات اللّغوية السابقة [1]

وضمن هذا العنوان العام للممارسة اللّسانية ينتج "عبد الرحمان الحاج صالح" خطابات لسانية كثيرة تسير كلّها في هذا المنحى، والبداية بقراءته للتراث اللغوي الإنساني عند الغرب والعرب معًا حين ناقش مسألة تطوّر علم اللّسان الحديث، ونحن بدورنا سنقف عند حيثيات خطابه اللساني حول هذه المسألة لنتبيّن مواقفه وتصوراته.

يُقسمّ " عبد الرحمان الحاج صالح" أطوار نشأة علوم اللّسان إلى مرحلتين، هما: علوم نشأت قبل القرن التاسع عشر و علوم ظهرت خلال هذا القرن و استمرت في التطوّر إلى القرن العشرين، وكعادته، قبل أن يقدّم للقارئ المادة العلمية المُنتقاة، يحرص كثيرا على تقديم مبررات مُعالجته لها و الاهتمام بها أولا، و كذا استحضار السياقات المعرفية التي أحاطت بها و ساهمت في إنتاجها، و كلّ هذا يساعد القارئ حتما على فهم مقاصده و أهداف خطاباته، كما يضع القارئ في صورة شاملة (نظرة شمولية) عن حفريات ولادة الأفكار اللّسانية و تطوّرها، و يمكن اعتبار هذا حُجة علمية يستعين بها "عبد الرحمان الحاج صالح " في تقديم تصوّراته نقدًا أو وصفا أو شرحا أو تفسيرا أو مقارنة من أجل إثبات مواقفه وتوجّهاته، و اعتماده على هذا الأسلوب في نقل الخطاب و نشره يدلّ على حنكته العلمية من جهة، وعلى سعة معارفه و رصيده العلمي و الفكري من جهة أخرى، ولنا فيما يأتي ما يثبت هذا، فعن موضوع النشأة و التطوّر لعلم اللسان، يستهلّ حديثه بالإشارة إلى ضرورة العودة إلى الماضي واستحضار المفاهيم

[1] ينظر: مصطفى غلفان، في اللّسانيات العامة، ص 91، 95.

القديمة، بل حتمية معرفة "ما طرأ في العصور السالفة من البحوث و أسرار اللّغات" فهذا في نظره منهجٌ قيّم، و قد برّر لهذا بالتأكيد على طبيعة المعرفة اللسانية التي تتميز بالتطوّر والتوالد والبناء.

حيث يؤدي الانقطاع عن الجذور القديمة في المباحث اللسانية إلى قصور في إدراك طبيعة المفاهيم اللسانية الحديثة وقيمتها، وعليه تمثّل العودة للبدايات بمثابة المفتاح و الأصل و المبدأ، حيث يعلّل ذلك بقوله: « لأن المفاهيم التي بُنيت عليها هذه النظريات لم تنشأ من العدم، بل هي نتيجة لتطوّر طويل استمر عدّة قرون، فكم من مفهوم كان يُظن أنّه جديدٌ، و تبين للباحث بعد رجوعه إلى التراث اللّساني أنه قديم جدّا »[1]، و في مقاربته لهذه الحقائق و لتأكيد أهميتها، – رغم جنوح الكثير إلى دحض هذه المفاهيم التقليدية – يُثير مسألة منهجية تتعلّق بِسُنّة النشأة والتطوّر في حقل العلوم التي تمرّ بحركية غير ثابتة تتحكم فيها عوامل الانتفاضة، الجمود، التقليد، الثورة، التقدّم، التأخّر، كلّ هذا مع استمرار مُعضلة " الأوهام" و كذا "مُعضلة الرغبة في السيطرة و الاستبداد" وهما الصفتان اللتان تؤثران سلبا على مطمح التطوّر والتقدّم و ذلك بسبب دحض "الآراء السليمة" الناتج عن مشكلة الأوهام التي و للأسف –كما يشرح– من الصعب تجاوزها بسبب ارتباطها بالإنسان نفسه، وبالذهنيات والتي تتحوّل إلى تَمثُّلات ثابتة تعرقل بشكل أو بآخر عملية بناء المعارف بناء علميا موضوعيا، ومن المبررات الوجيهة أيضا التي قدّمها "عبد الرحمان الحاج صالح" ليُبيّن سبب اهتمامه بهذا الموضوع هو الردّ على من ينفي صفة العلمية على البحوث القديمة حيث يقول: « والذي حملنا بصفة خاصة على تحرير هذا الموجز التاريخي هو موقف علماء اللسانيات في القرن العشرين إزاء التراث الإنساني، فأكثرهم صاروا ينفون صفة العلم من كل نظرية أو رأي أو اكتشاف سبق ظهور الدراسات اللّغوية (في القرن التاسع عشر) »[2]

يُبرر لنا سبب هذا النفي والدحض بجهل الباحثين بالبدايات والمبادئ الأولى وصعوبة تحديدها من جهة، وهو ما نجم عنه تعذر تحديد علم اللّسان التحديد العام منهجا و موضُوعا، بالإضافة إلى عدم التمكن من التقييم العلمي للنظريات المذهبية و ما يتبعها من مناهج التحليل، إنّ هذا الدحض والرفض لكلّ ما هو ماضي، بحجة افتقاره إلى البعد العلمي والسعي نحو الانتصار للأفكار الجديدة والمذاهب الحديثة هو وقوع في الأزمة نفسها، والعمل على تكريسها من خلال حصر الاستكشافات الجديدة في الزمن الراهن و التسليم بعجزها وعدم مُلاءمتها للمستقبل ، والحقيقة أن "العلم" مهما اختلفت مناهجه

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 47.

[2] المرجع نفسه، ص 48.

ومذاهبه و مهما تعددت مواضيعه و أهدافه فإن حقائقه و معارفه ما هي إلّا نتيجة لحركية دائمة و لرحلة طويلة و مستمرة، و قد يكون هذا الاعتقاد الراسخ عند "عبد الرحمان الحاج صالح" هو ما جعله يناصر لفكرة " ضرورة العودة إلى الماضي لتحديد البدايات الأولى من أجل فهم سليم للجديد، وقد يكون العلم الراهن كلّه من الماضي، ولعلّ تسميته لتلك البحوث القديمة بمصطلح " العلم" أكبر دليل على موقفه هذا وفي هذا السياق، يستحضر نصّا "لجورج مونان" يتحدث فيه عن " تحديد تاريخ اللّسانيات" والتي يشير إلى صعوبة تحديد نشأتها الأولى، فمن الممكن أن يقال أنها نشأت في القرن الخامس قبل الميلاد أو في سنة 1816 مع بوب (Bopp) أو في سنة 1916 مع سوسير، أو سنة 1926 مع تروباتسكوي أو في سنة 1956 مع تشومسكي.

يُؤيد " عبد الرحمان الحاج صالح " هذا الرأي مع تحفّظ عميق ومُبرّرٍ – إلى حدّ ما–حين وصفه بالقصور أو النقص إذ أقصى علوم اللّسان عند العرب قديما، وهي المرحلة التي يمكن عدّها بالفعل البداية الحقيقية لنشأة اللّسانيات، فلو اطّلع على ما أنتجه العرب في تلك الحقبة (ق 2 هـ) لأدّى ذلك إلى اعتبار تلك الجهود: مبدأ انطلاق الدراسة العلمية للّسان [1]

يمكن القول هنا إن هذه الفكرة تُمثل النواة التي صنعت الخطاب اللّساني عند "عبد الرحمان الحاج صالح" وغذّته، حيث نلمسها في مواضع مختلفة من خطاباته اللّسانية، وقد شكلت من جهة أخرى نسقا معرفيا ساهم في رسم معالم فكره اللّساني الذي جنح به – غالبا–إلى التراث والعمل على تقييمه وتثمين بحوثه وأفكاره، فكان المنطلق عنده دوما هو «أن علم اللّسان لم ينشأ من العدم»[2].

وبمبالغته هذه نجده يصرّ في كلّ مرّة على علمية البحوث القديمة بداية بزمن وضع التصوير الرمزي و اختراع الحرف المخطوط أو الكتابة الرمزية للأصوات اللّغوية* يعدّ هذا العمل إبداعا عقليا ينمّ عن خاصية التفكير لدى الإنسان القديم الذي استطاع أن يحدّ من خطر زوال حياته بكلّ عناصرها

---

[1] ينظر: المرجع السابق، ص 48.

[2] المرجع نفسه، ص 49.

*- قدم لنا نماذج من أنماط هذا التصوير الرمزي القديم (الكتابة الهيروغليفية المصرية، الأبجدية الفينيقية، الأبجدية الأوغاريتية، نموذج للخط السومري، نص بالخط المسماري.[يُنظر: عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث و دراسات في علوم اللّسان، ص 56،60] و المُلاحظ هنا إقصاؤه للتصوير الرمزي و للأبجدية القديمة عند الأمازيغ في شمال إفريقيا قبل الميلاد، رغم أنّها نماذج كانت تعبّر عن المعاني و الأفكار، كما تعبّر عن نشاط عقلي آنذاك حسب ما شرحه ونحن نتساءل هنا عن سبب تجاهله لمثل هذه المحطّة التاريخية من الإبداع (اللّغوي)؟.

(الاجتماعية و الحضارية) بتقييد أفكاره و اهتماماته و تخليد أيامه الغابرة حين سلّمها إلى حافظة الزمن، وهو ما ساهم في حفظ تاريخ تلك الأمم الغابرة، و بذلك يمثل هذا الإبداع في وقتنا الحاضر من مفاتيح استكشاف حياة تلك المجتمعات وتفكيرها وطرق تعبيرها وتواصلها وطبيعة معانيها ومقاصدها وتحليل مُستويات الأداء فيها، وكلّ هذا يمثّل علما حقيقيا حسب "أنطوان ميي" (Antoine Meillet) الذي تأثر به "عبد الرحمان الحاج صالح" حين أكّد أنّ « الذين اخترعوا الكتابة وحسّنُوها هم في الحقيقة من أكبر اللغويين، بل هم اللذين ابتدعوا علم اللّسان »[1] ، وهو مذهب صائب إذ يؤيده كلّ ذي عقل يفكّر في طريقة التعريف بالنفس و بأساليب التبليغ عند ذلك الإنسان الأولي الذي قدم لنا تحليلا مبدئيا للغة حين قسّمها إلى مستويين: مستوى الشكل و مستوى المضمون، أو في المجمل: صورة بيانية لمكوّنات الخطاب اللغوي في بُعديه الرمزي والدلالي، مع ما تتضمنه هذه الصورة من علاقات بين المستويين و هو أمر بالغ الأهمية في مجال البحث اللّساني.

وللوقوف عند القيمة العلمية لهذه الاختراعات والتي يمكن اعتبارها كمنطلق حقيقي لبداية ظهور التفكير العلمي اللّساني يتحدّث عن جهود « أبي الأسود الدؤلي » في عملية وضع النقاط في اللّغة العربية و هي محاولة –كما يصفها– علمية حقيقية و حركة فكرية مُتميزة إذ توفرت فيها مبادئ المنهج العلمي من مشاهدة موضوعية للأحداث، أي الملاحظة و الاستقراء و الاستنباط و التحليل للمادة اللّغوية (و هي هنا النص القرآني) و إنّه لأمر خطير في تاريخ البحث اللّساني الذي لم يكن ليرى النور والتطور و الاستمرارية لولا تلك المبادرة الأولى لوضع نظام من الرموز الخطّية لضبط نص القرآن وتصحيح قراءته.

والسؤال المطروح هنا: إلى أي مدى يُمكن الاقتناع بهذا المذهب؟ وبهذه الإشادة بحضور المنهج العلمي وشروطه عند القدماء ومن بينهم (أبي الأسود الدؤلي)؟ يصعب علينا أن نُنكرَ قيمة هذه المبادرة ودورها في بزوغ أوليات التفكير اللّغوي عند العرب، لكن في الوقت نفسه يصعب علينا أكثر إسقاط المنهج العلمي بكلّ ضوابطه وكلّياته و أنساقه على هذه الجهود المُتقدّمة، و ربّما "عبد الرحمان الحاج صالح" يُدرك هذا، لذا راح يستدرك موقفه بتحفظ نوعي حيث يقول «لا يجوز أن نقول بأن علم اللّسان

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 52.

قد عرف مفهومه و ثبتت أقدامه و اكتملت فنونه و نظرياته و مناهجه في هذا العصر الطاعن في القدم، لأنّه ينبغي لكل ذي دراية أن يميّز بين أطوار نشوء العلوم وأطوار نضجها واكتمال مادتها ووسائلها »[1]

إنّه لأمر وجيه و ضروري – إذن– أن يلتفت الباحثُ إلى تلك المُحاولات والأسس الأولى التي بادر بها القدماء الأوّلون من أجل الوقوف عند أسرارها و مَنهجها ومسائلها، لكن هذا لا يعني التسليم باكتمال نتائجها وموضوعها ومادتها من الناحية العلمية، على أنّ هذا المسلك يُثبت ما أكّده "عبد الرحمان الحاج صالح" عن طبيعة المعرفة اللّسانية والعلمية بصفة عامة ،والمتمثلة في صفة التطور والاستمرار و بأنّها معرفة بنائية تراكمية تعرف في كلّ مرحلة و مع كلّ جيل عهدا جديدا من المحاولات الجادة بأدوات منهجية أكثر تطورا و تقدّما، تعمل على ربط المفاهيم القديمة بالمستجدات و كذا بالرّهانات المستقبلية التي يطرحها العقل في شكل أسئلة مفتوحة وإشكالات معقدة، كلّ هذا يتحرك في مسار تموجي تتصادم فيه فترات من التقدّم والتأخّر، الأخذ و الردّ، النقل والإبداع...الخ .

و هذا هو حال نشأة البحث اللّساني و تطوّره عبر الزمن ،حيث نجد أثرا له في الخطاب اللّساني الحديث العربي منه و الغربي مثل ما حفل به –بقوة– "الخطاب اللّساني عند " عبد الرحمان الحاج صالح" الذي يُبين لنا مدى تعلّقه بالتراث، هذا التعلّق الذي تحوّل إلى رغبة دفينة حرّكت فكره نحو ممارسات لسانية ثريّة عرّف من خلالها بطبيعة المعرفة اللّسانية بكونها أولا علمية موضوعية و ثانيا هي معرفة بنائية تراكمية تنشأ بفعل التداخل الفكري و المنهجي بشكل أو بآخر، فالمعرفة اللّسانية كغيرها من الأفكار و الأبحاث والنظريات والظواهر الاجتماعية « لا تتطوّر تطوّرا مُتسلسلا على خيط مستقيم كأن لا تظهر نزعة إلّا بزوال غيرها و لا تزول إلّا بظهور نزعة جديدة و هذا غير صحيح »[2] ، نفهم هنا أن المعرفة اللّسانية لا تتكون بشكل آلي ولا تحدث بشكل تقطعي كأن تظهر فكرة و تكتمل ثم تنتهي لتعلن عن ظهور فكرة جديدة و هكذا، بل الأمر يسير بشكل تفاعلي (التأثير و التأثر)، ففي حضن الأفكار و رَحِمِها تولَدُ أفكار وأفكار، وهذا يعني أنّها معرفة لا تحدث بشكل طفرات مفاجئة تسبب قطيعة ابستيمية بين حقبة وأخرى (مثل ما ذهب إليه غاستون باشلار) أو مثل ما يدّعيه " أوجست كونت" الذي نقل "عبد

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 53.

[2] المرجع نفسه، ص 118.

الرحمان الحاج صالح" موقفه مُستنكرا إيّاه، فهو يرفض ما ادّعاه "كونت" من أنّ « الفكر الإنساني يتطوّر على خط مستقيم من الفكر الديني إلى الفكر الميتافيزيقي إلى الفكر الايجابي أي العلمي في نظره »[1]

يُعلّق عليه واصفا إيّاه بالقول: «الساذج كلّ السذاجة وقد دحضه الكثير إذ أنّ التطور الفكري والحضاري للإنسان ليس كما يزعمه متدرجا متسلسلا، فقد يرقى في هذا المستوى في زمان قصير جدّا، ثم قد يحصل له استقرار لمدة طويلة بل وتراجع وانحطاط وجمود، وكم من فكرة ظهرت في غابر الزمان لم يلتفت إليها بعد حتى ظهرت من جديد في عصرنا الحاضر»[2]

وفي موقفه هذا تتأكّد نظرته إلى المعرفة اللّسانية بأنّها علمية وبنائية (تراكمية تطوّرية/ استمرارية) من جهة وتتأكّد مواقفه اتجاه التراث من جهة أخرى، وقد شكّل كلّ هذا (معًا) النسق الفكري العام للخطاب اللّساني عند "عبد الرحمان الحاج صالح " الذي جسّده في أعمال ومؤلفات قيّمة ساهمت بحق في إثراء مكتبة اللّسانيات العربية.

2-قراءته للتراث اللغوي الغربي والعربي: آراء وتصوّرات:

بعد عرضه لقيمة التراث وأهميّة العودة إليه نتساءل ها هنا، كيف قرأ هذا التراث الإنساني (اللّغوي)؟ وكيف نقله إلى القارئ العربي على وجه الخصوص؟

نخصّ حديثه هنا عن البحث اللّغوي عند الهنود واليونان والعرب- قديما-وهو البحث الذي وصفه بالعلمية وبالإبداع وبالخطورة، وبتوّفره على مفاهيم وأدوات معرفية كثيرا ما تساعدنا على فهم ما استُجدَّ في ميدان علم اللّسان الحديث.

استهل خطابه عن هذا الموضوع بذكر إنجازات الهنود بعدّه أقدم ما وصل إلينا في هذا المجال، وقد وصف فكرهم بالعلمية والشُمولية والدقة، ومن مجمل ما أورده لتأكيد هذه الأوصاف نذكر[3]:

- ارتباط بحثهم باللّغة السنسكريتية المقدّسة حيث أتى عليها من جميع وجوهها: لفظا ومعنى إفرادا وتركيبا.

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، ج1، ص 14، وج2، ص 59.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، ج1، ص 14.

[3] يُنظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، ص61،62،63،64.

– أقدم ما وصل إلينا عن هذا: كتاب المثمن للنحويِّ:" پانيني" الذي يُشير إلى أنّ أكثر ما يقوله في كتابه كان قد سبقه إليه عدد كبير من النُّحاة الهنود (تأكيد ودعم موقفه حول استمرارية المعرفة اللّسانية وتطوّرها وكذا تكريس قيمة الفكر السابق وقيمة الأصل)

– ترتبط صفة العلمية عندهم من طبيعة المنهج المعتمد إذ أسّسوا دراساتهم على المُشاهدة والاستقراء لتصفح جزئيات كلامهم ومجاريه في المشافهة، وقد وصف البعض هذا المنهج بالبنيوي.

– وبفضل منهجهم هذا تمكّنوا من وضع مفاهيم لسانية ثابتة من مثل تحديد " الوحدة" وهو المفهوم الذي ينتهي إليه التحليل ويتميّز بالاستقلالية وعدم التبعية، وأكبر منها نجد الجملة (لها بداية ونهاية بالوقف عند انتهاء المعنى)، وتعرّفوا أيضا على مستوى الكلم والمفردات مع تحديد خصائصهما (اللواحق، الإدراج...الخ)، وتوصّلوا أيضا إلى تحليل البنية الداخلية للمفردة مع تميّز فصولها (أسماء، أفعال، أدوات) وحدّدوا بذلك: المادة الحرفية الثابتة والزائدة في المفردة، أحصوا الأصول الفعلية وغير الفعلية، حدّدوا العلامة العدمية، وكان تحليلهم ينتهي إلى تحديد مستوى الوحدات غير الدالة (القطع الصوتية الصغرى المتناهية العدد).

وفي نقله لأطوار الخطاب يعتمد "عبد الرحمان الحاج صالح" على الوصف والتحليل، والمقارنة خاصة بين هذه الجهود وجهود العرب الأولين، وقد تبدو الغاية هنا هي تحديد المكانة الفعلية لكلّ خطاب إلا أن الهدف البعيد هو محاولته بل إقرار – ضمنيا- بأصالة البحث اللّغوي العربي القديم، ومن أوجه تلك المقارنة، ما ذكره عن الفرق الكمّي في الانجازات وعدد الأسماء المشهورة (حيث أحصى العلماء: ما يقارب الألف كتابا، أما النحو العربي فقد أحصى السيوطي 2209 شخصا ممن ألّف أو كان له كلام في اللّغة والنحو حتى القرن 09هـ، في حين تمّ إحصاء ما يقارب الألفين في اللّسانيات الغربية) ، وما تركيزه على هذه القضية إلّا ليبيّن مدى تفوق العرب – قديما- في هذا الميدان حتّى و إن لم يكن لهم السبق في الظهور.

وفي موضوع آخر يُقارب بين ما قاله الهنود عن الوحدات اللّغوية الأساسية: التابعة أو اللاحقة، والوحدات المستقلة المُستغنية بنفسها، وما قاله العرب (سيبويه) عن الاستغناء. وكذا حين ماثل مسألة المادة الحرفية الثابتة والزائدة عند الهنود بمسألة حروف الزيادة في العربية وعلامات الإعراب، وكذلك

تحديد العلامة العدمية عند الهنود والتي قال بأن الخليل هو أوّل من استخرج مفهوم الصفر بعد أن أدرك دوره في العدد فطبّقه في علوم العربية.

ومن دون تقديم إثبات زمنيٍّ حول هذه المسألة، تبدو غايته واضحة في إبراز قيمة إسهامات العرب قديما من حيث الموضوع أولا والزمن ثانيا، ويختم خطابه ومقارنته بقوله: «إنّ ما بلغته اللّسانيات الهندية لم تبلغه الحضارة اليونانية اللاتينية في البحث اللغوي فلسفيا كان أو نحويا، تعليميا أو نظريا، اللّهم إلّا فيما أخذته من اللّسانيات العربية» [1]

وهكذا استطاع "عبد الرحمان الحاج صالح" –بقدرة استيعابية هائلة وبأسلوب وصفي دقيق، وبأسلوب مُوجز مُبهر وبنظرة شُمولية ومُفصّلة –أن يحيط تقريبا بأبرز إسهامات الهنود من حيث الموضوع والمنهج وبدون الإحالة المرجعية يقنع القارئ بما ينقله، وهذا الأسلوب لا تجده إلّا عند باحث متخصص مُتمكّن من مادته وعلمه، ومُدركا لطبيعة الممارسة العلمية بكلّ مُتطلباتها المنهجية.

يواصل " عبد الرحمان الحاج صالح" نقله لأهم انجازات الأولين لينتقل إلى الحديث عن إسهامات اليونانيين في مجال العلوم اللّسانية، وعلى عكس تأثره الكبير بجهود الهنود، نلحظ في خطابه عن اليونانيين نوعا من التريّث في الحكم عليه بالمنهجية العلمية وقد يكون السبب ارتباط أبحاثهم بالمنطلق الفلسفي، حيث نقل أخبارهم وآراءهم بأسلوب وصفي إخباري، وبين فِينَةٍ وأُخرى يعتمد على أسلوب المقارنة بين ما ذهبوا إليه وما ورد عند العرب قديما أو مقارنته مع ما توصّل إليه البحث اللّساني الحديث: ومن ذلك نذكر:

– إشارته إلى جهودهم في مجال الكتابة و الخطّ و ما قاموا به من اختراع علامات المصوّتات أي اختراع الكتابة الألفبائية، و هو ما أفضى إلى تحليل كامل لمدرج الكلام، و في هذا المجال توصلوا إلى وضع طريقة تحليل جديدة حين قَسّمُوا أصوات اللغة إلى" aphôna " و " phoéenta" وهو التحليل الذي صار أساسا لكل تحليل تعالج به اللغات الأوربية وعمادًا لكلّ نظرية لغوية عند علماء أوروبا وقد عبّروا عن اتحاد هذين المكونين في الكلام بمصطلح "syllabé"*.

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 68.

*- يقابل الحاج صالح هذه المصطلحات بما جاء به الاصطلاح النحوي العربي في القديم، صامت، صائت، مقطع (ينظر: بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 70، 71).

– وممّا أشاد به "عبد الرحمان الحاج صالح": مناقشتهم لمسألة الأسماء ونشأتها وطبيعة علاقاتها مع مُسمّياتها: هل هي طبيعية؟ أم من تواطؤ وتواضع البشر؟ وهي المسألة التي نشأ حولها جدال فلسفي وعلمي استمر إلى قرون طويلة، حيث أدّى هذا النقاش إلى طرح مجموعة من المفاهيم حول الأسماء وخصائصها وأنواعها وعلاقاتها بالدلالة وقد «التحمت بها مسألةٌ أخرى خطيرة على مثل خطورتها، وتنحصر في هذا السؤال: هل الألفاظ مَوضُوعة على نظام محكم تتناسب صيغها وموادها في انسجام مُحكم وفق قوانين معقولة تنم عن مُثلٍ وأنماط يُحمل بعضُها على بعض، أم أنّها طبيعية متغيرة غير مستقرة تخضع لأي قانون كان؟»*

– و يبدو أن "عبد الرحمان الحاج صالح" ركّز على هذه المسألة لتأكيد أهميتها أولا إذ تُعدُّ القضية الجوهرية في البحث اللّساني حيث ترتبط بفكرة النظام (النسق)، و أيضا بفكرة التناسب التي تعني تكافؤ الصيغ لتكافؤ أصناف الكلمات التي صيغت عليها، وهو المفهوم المستمد من فكرة التناسب في القانون الرياضي و الذي شكله[1] : $\frac{أ}{ب} = \frac{ج}{د}$

يتقارب هذا المفهوم مع مفهوم القياس عند "العرب" حسب كثير من الدارسين ممن يذهب إلى حدوث تأثر بين النحو العربي و المنطق اليوناني، وهو الأمر الذي يرفضه " عبد الرحمان الحاج صالح"، وما استحضاره لهذه المسألة إلّا ليؤكّد موقفه هذا ،ليشير إلى أن القياس الموجود عند " سيبويه" و" أبي إسحاق" بعيد كلّ البعد عن مفهوم التناسب عند اليونانيين، فالقياس في النحو العربيّ يقترب أكثر من الرياضيات الحديثة، و خطابُه ها هنا بيّنٌ وواضحُ المقصد إذ لا يُفوّت فرصة إلّا وأكّد موقفه من التراث العربي الذي يمجّده بقداسة – لكن بحُجج إقناعية علمية– ليثبتَ علميته وأصالته.

– ومن الآثار القيّمة أيضا التي يحفظها تاريخُ نشأة اللّسانيات عن الحضارة اليونانية التأليف في النحو والوصول إلى وضع مصطلح صناعة النحو (Tekhné grammatika) والذي يعني «الفن الذي يعلّم

* اهتم العرب أيضا حسب ما ينقله عبد الرحمان الحاج صالح، ببحث هذه المسألة حيث تحدّثوا عن طبيعة المناسبة بين اللفظ ومدلوله وقد تفرع النقاش لبحث مسألة "نشأة اللغة" خلال (ق2هـ)، هل هي إلهام وتوقيف أم تواضع وإصلاح؟ [يُنظر : بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 72]

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، ص 73.

القراءة والكتابة ومن ثم اللّغة، ويعني أيضا المعرفة المتعمقة لكلّ ما هو راجع إلى اللّغة بحسب الاستعمالات الشائعة عند المؤلفين نظما ونثرا» [1]

من خلال مفهوم "النحو" عندهم يستنتج " عبد الرحمان الحاج صالح" جُملة من المُلاحظات حيث وصفه بالنحو التعليميّ، وبأنّ غايته لا تتعدّى إكساب المعرفة اللغوية للمادة اللّسانية، و باعتمادهم على النصوص القديمة يرى أن هذه الصناعة كانت تمهيدا أوليا لظهور البحث الفيلولوجي في أوروبا، وهنا يعود إلى البيئة العربية وعلومها لينفي وجود هذا المنهج عند نُحاتها، وليؤكد أفضلية العرب وأسبقيتهم في اعتماد المنهج القائم على المُلاحظة والوصف والاستقراء للمدوّنة الراهنة (القرآن الكريم، إنشاد الشعر الجاهلي و الأموي، كلام فُصحاء العرب)، وهو المنهج نفسه المعتمد في علم اللّسان الحديث.

و من أبرز إسهاماتهم أيضا – حسب "عبد الرحمان الحاج صالح" – تحديدهم لمستويات تحليل اللغة، بداية بالمستوى الصوتي، حيث تعرّفوا على أقسام الحروف وحدّدوا بعض خصائص الأصوات بحسب نطقها في مدرج الكلام، ويبدو لنا أن "عبد الرحمان الحاج صالح" أقلّ تعجبا وانبهارا ممّا أبداه عند حديثه عن الدراسات الصوتية عند الهنود والعرب، و قد يكون الأمر عائدا إلى قلّة شأن ما توصّل إليه اليونانيون في هذا المجال مقارنة بغيرهم، أما المستوى الثاني فقد تعرّضوا لمستوى أقسام الكلم وحدّدوها في ثمانية: الفاصلة، الاسم ،الخالف، الكلمة، المشبّه بالاسم والكلمة، تابع الكلمة، أداة الإضافة، الرباط[2]، و في هامش تعليقه على هذه الأقسام، يشير إلى وجود بعض هذه المفاهيم عند العرب (المشبه بالاسم، تابع الكلمة، أداة الإضافة)، وبهذا نلمس إلحاحه الضمني على ثراء التراث اللّغوي العربي وأصالته.

أمّا المستوى الثالث، فهو مستوى التراكيب أي بحث أحوال الكلم في الجملة، وقد تمكّنوا من وضع مفاهيم نحوية (القوانين وعللها، تفضيل الشواهد النثرية على الشعرية، الاهتمام بالمعنى وبدور الكلمة في الجملة...الخ)، وقد تطوّرت هذه المفاهيم واستمرت في الاستعمال والتطبيق في الدرس الروماني للغة اللاتينية)، وكذلك أخضع نحاة أوروبا من بعدهم كلّ ما لاحظوه في لغاتهم الخاصة للمفاهيم التي اطلعوا عليها في كتب الرومان، بل واستمر هذا الإسقاط المنهجي إلى العصر الحديث وهو الأمر الذي تحفّظ منه " عبد الرحمان الحاج صالح" ووصفه بالقصور إذ ابتعد عن مُواكبة المستجدّات الراهنة وعدم موافقتها

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، ص 77.

[2] المرجع نفسه، ص79.

لمقتضيات العصر[1] ، وهذا على الرغم من إيمانه بقدسية التراث وبأهميته في فهم كلّ/بعض المفاهيم الحديثة.

وبهذا العرض الوصفي والإخباري يختم حديثه عن أبرز انجازات الهنود واليونانيين في علم اللّسان، والذي نراه هامشيا في خطابه اللّساني العام مقارنة بحجم وغزارة ما قدّمه ونقله عن التراث العربي الذي جعل منه مُنطلقا فكريا ومرجعية معرفية لخطابه اللّساني ،واتخذ منه حُجة ودليلا علميا ومنهجيا لممارساته وأعماله، بالإضافة إلى جعله معلما لبحث ظواهر اللّغة العربية لتطويرها وترقيتها وهو ما نحاول توضيحه، فغايتُنا هاهنا تكمُن في الوقوف عند بعض أقواله و مواقفه المتواترة – في المدّونة– من أجل تبيّن صورة التراث في خِطابه.

استهل حديثه هنا بالتذكير بمسألة " اختياره لمصطلح اللّسان" بدلا من مصطلح "اللّغة" وهو ما أرجعه إلى عدّة أسباب منها:

– عمومية دلالة لفظ " اللّغة" في مقابل خصوصية دلالة لفظ " اللّسان".

– كون النحاة وغيرهم من العلماء العرب يُطلقون غالبا على مفهوم الدراسة العلمية لظاهرة اللّسان بصفة عامة لفظ " علم اللّسان" [2]

و من أجل الردّ على شكوك بعض الباحثين والقراء ممّن يتحفّظون على تسمية جهود العرب قديما بـ "علم اللّسان" ، وحول صدق دلالة هذا المصطلح (عند النحاة القدماء) على المدلول نفسه لعلم اللّسان الحديث، يستحضر لنا "عبد الرحمان الحاج صالح" نصّا من كتاب" إحصاء العلوم" للفارابي، وقد وصفه بأنّه من أهمّ النصوص التي وصلتنا عن مفهوم هذا العلم عند العرب، والذي يقول فيه صاحبه: «علم اللّسان في الجملة ضربان: أحدهما حفظ الألفاظ الدّالة عند أمّة ما، وعلمُ ما يدلّ عليه شيء منها، والثاني "علم قوانين تلك الألفاظ " ،والقوانين في كلّ صناعة أقاويل كليّة، أي جامعة ، ينحصر في كلّ واحد منها أشياءٌ كثيرة ممّا تشتمل عليه الصناعة، حتى يأتي على جميع الأشياء التي هي موضوعة للصناعة أو على أكثرها، وتكون مُعدّةً إمّا ليُحاط بها ما هو من تلك الصناعة لِئَلَا يدخل فيها ما ليس

[1] يُنظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، ص 81.

[2] المرجع نفسه، ص 83.

منها أو يَشذ عنها ما هو منها، وإمّا ليمتحن بها ما لا يؤمن أن يكون قد غلط فيها غالط ، و إمّا ليسْهُلَ بها تعلّم ما تحتوي عليه الصناعة وحفظها...» [1]

في شرحه لهذا النص يُثبتُ للقارئ أصالة البحث اللّساني عند العرب من حيث الموضوع والمنهج وكذا المصطلح ودلالته، وقد كان "عبد الرحمان الحاج صالح" هنا ذكيا في توظيفه لهذا النص بالنظر إلى حجمه المعرفي في التعريف بجهود الأوائل في التأسيس لعلم اللّسان، فعلى خلاف حديثه عن جهود الهنود واليونان حيث ذكر متفرقات عن أبرز إنجازاتهم، فضّل هنا نقل هذا النص(المُطول) الذي من خلال جزئياته يعرض بعض التفاصيل التأسيسية من خلال بعض المفاهيم التي لا يزال يُقرّ بها علم اللّسان الحديث، ومن ذلك نذكر:

– علم اللّسان وأقسامه، (عام وخاص).

– موضوع علم اللّسان: اهتمامه بالقوانين وهي أقاويل كلّية أو عامة وجامعة (إشارة إلى الوصف والتجريد والتعميم)

– اللّسان أيضا في مفهومه العلمي: هو صناعة تشتمل على جملة من القوانين (منهج علميّ).

– تكمن الغاية من وضع الصناعة (القوانين) في التنظيرِ والتعليمِ.

– تعمل الصناعة على حفظ اللّسان، (معيار لتحديد الصواب والخطأ وقد يكون المفهوم هنا يشير إلى المنهج المعياري).

– تشتمل الصناعة على ألفاظ دالّة (مُفردة ومُركبة).

– لعلم اللّسان عند كلّ أمّة سبعة أجزاء: علم الألفاظ المفردة، علم الألفاظ المركبة، علم قوانين الألفاظ (مفردة ومركبة) وقوانين تصحيح الكتابة وقوانين تصحيح القراءة وأخيرا قوانين تصحيح الأشعار (جانب نظري وجانب تطبيقي/ تعليمي).

وحسب مضمون النص وأبعاده المعرفية يتّضح أنّ العرب توصلوا –في زمن مبكّر–إلى تأسيس فعليّ لدراسة عامّة وشاملة تتوخّى بحث القوانين الكليّة، كما توصّلوا إلى تحديد علم اللّسان الخاص

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، ص83.

(باللّغة العربية)، وبذلك يصف "عبد الرحمان الحاج صالح " هذه النظرة من " الفارابي" بالأولى والفريدة من نوعها حيث «لم يسبق لنا أن رأيناها عند النّحاة المتقدّمين من غير العرب ولا مَنْ جاء بعدهم من النّحاة الأوروبيين في القرون الوسطى حتى القرن الثالث عشر حين تمكّنوا من الاطّلاع على تآليف العرب وخصوصا هذا الكتاب» [1]

وقد يكون هذا هو السبب الخفي وراء إدراج هذا النص ليُدافع عن مبدئه و يقينه حول أصالة التراث العربي و أسبقيته التاريخية، ويُدعّم موقفه هذا أيضا بما ذكره حول الترجمة اللاتينية لمصطلح " علم اللّسان" الواردة في هذا الكتاب بمصطلح Scientia Lingue لمصطلح علم اللّسان، و هي العبارة التي تدل على مضمون Linguistique، وهي تسمية لم يسبق مجيئُها قبل ذلك التاريخ (القرن الثاني عشر ميلادي) في نص يوناني أو لاتيني أو أي نص آخر، و حول هذه التسمية (والتي تبدو مُناسبة للدلالة على موضوع العلم دون منهجه) نجد " عبد الرحمان الحاج صالح" مُضطرب الفكر نوعا ما إذ يمجّدها، وبالتالي تمجيد ما كانت تدل عليه من جهود لغوية مُبهرة بادر بها العرب قديما، لكنه في الوقت نفسه ينفي أن تكون تلك المفاهيم التي تحدث عنها الفارابي مصدرا لكل ما يُوجد الآن في علم اللّسان الحديث. ويضيف من جهة أخرى – وبشيء من المبالغة –أنّه أوّل مفهوم كان يمكن أن تنطلق منه Linguistique فيما بعد [2]

من خلال ما سبق ومن خلال تأكيده المستمر لمقولته: " إن علم اللّسان لم ينشأ طبعا من العدم" يدرك القارئ كإدراكه هو: أنّ اللّسانيات الحديثة كعلم قائم بذاته تأسس وتطوّر بفضل تلك الجهود الغابرة في الزمن، على أنّه لا يمكن أن يجزم أيّ باحث على أنّ اللسانيات الرّاهنة هي نفسها الموجودة عند القدماء ،خاصة من الناحية المنهجية، فالبحث اللغوي القديم كان يفتقر إلى نسق فكري وعلمي عام وشامل يأتي على جميع الظواهر بأدوات منهجية موضوعية تتسم بالشمولية و التجريد والتعميم ، ورغم استقرار هذا المنطق عند الباحثين وأهل الاختصاص إلّا أنّنا نجد "عبد الرحمان الحاج صالح" يُصرّ على تسمية تلك الجهود القديمة بمصطلح " علوم اللّسان" عند العرب و بالأحرى نجده يكرس جل أبحاثه لتوضيح هذه المسألة و إثباتها والعمل على شدّ عقول هؤلاء المنكرين والمشككين نحو اعتناق هذه العقيدة، ومن أجل ذلك راح يبحث لنفسه عن أدوات ملموسة لإثبات دعوته ولم يجد لذلك سبيلا سوى

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، ص 86.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 87، 88.

الانتقال من تأكيد أصالة التراث إلى تأكيد عِلميته، وبعبارة أخرى حصر خطاباته اللّسانية المتأخرة لهذه القضية، فراح يقرأ ويستقرئ بتمعن شديد وبتحليل مُفصّل المدونة الفكرية (اللغوية) عند النحاة العرب الأوائل منهم خاصة، فقد تساءل عن المنهج المعتمد عند هؤلاء؟

فكانت أسئلته الضمنية تتمحور حول:

– ماذا درس هؤلاء (المدوّنة) وكيف تحصّلوا عليها (معايير تحديدها)؟

– كيف درسوا (المدوّنة) (طرق التحليل وآليات استقراء المدوّنة وكيفية وصفها)؟

لا يجد "عبد الرحمان الحاج صالح" بُدًّا ولا حرجا في الإصرار على علمية التراث اللّغوي العربي، و لا يُضيّع أيّة فرصة تُتاح له للإدلاء بذلك سواء بشكل مباشر أوبطريقة موحية غير مباشرة، فالفكرة غير قابلة للنقاش بالنسبة إليه، لأنّه حكمٌ ثابتٌ و مؤسس على أدلة علمية جعلته واثقا من مركزية الفكر التراثي في الخطاب اللّساني الحديث، و كذا من ضرورة و حتمية العودة إليه لإيجاد الحلول التي نبحث عنها في دراسة اللّغة العربية نظريا و تطبيقيا (تعليميا واستعمالا)، والسبب أننا نجد فيه مالا نجده في الدرس الحديث، حيث يصرح قائلا: « مُعطيات العلوم العربية القديمة تُساوي أو قد تفوق من بعض جوانبها النظريات الحديثة» [1].

فلا سبيل للنهوض بواقع اللغة العربية إلّا بالعودة إلى تلك المعطيات التي حفل بها التراث العلمي العربي والذي عكف على كشفه و استقرائه فقال: « هناك تراث و تراث: طالما نادينا إخواننا اللغويين إلى الرجوع إلى التّراث اللغوي العلمي الأصيل ،و مازلنا إلى يومنا هذا، و نحاول أن نقنع الناس على ضرورة النظر فيما تركه أولئك العلماء الفطاحل الذين عاشوا في الصدر الأول من الإسلام حتى القرن الرابع الهجري و تفهّم ما قالوه وأثبتوه من الحقائق العلمية التي قلّما توصل إلى مثلها كلُّ من جاء من قبلهم من علماء الهند واليونان و من بعدهم كعلماء اللّسانيات الحديثة في الغرب»[2] .

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 176، ونجد مثل هذا التأكيد على علمية التراث العربي وتفوقه على اللسانيات الحديثة في موضع آخر من كتابه: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص45،46.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 168، 169.

لقد شكّل هذا الإبداع العلمي عند العلماء العرب الأوائل في مجال البحث اللّغوي دافعا قويا للباحثين لخوض غمار هذه " الحقائق العلمية" التي وجدت لنفسها مكانة متميّزة بين نظيرتها، سواء قديما أو حديثا، وإذا كان هذا إثبات لقيمة التراث ، فهو إثبات لطبيعة المعرفة اللّسانية التي تتسم بالتراكمية والاستمرارية من جهة ، و هو إثبات كذلك على اطّلاع الغرب على التراث العربي القديم من جهة أخرى، و في هذا الشأن برزت آراء –إدعائية– وبمبالغة نوعية تُؤكد ارتباط اللّسانيات الحديثة بالبحث اللّغوي العربي القديم ، و هناك من يصرح – بشكل واضح– و يقول: « ... بل نُسوّغ لأنفسنا أن نمضي إلى أبعد من ذلك فنقول إنّ كلّ نظرية لسانية ظهرت في العالم الغربي إنّما هي مدنية للفكر التراثي الذي سبقها بشكل أو بآخر ... ولا يمكن أن تكون طفرة مَسبوقة بعدمٍ... وهذا ما ينطبق على التراث العربي عامة بعدّه جُزءا من التراث العالمي و لاسيما أنّ حضارة العرب إنّما هي حضارة الكلمة، حضارة النّص، و قدّم العرب جهودا جبّارة في خدمة اللّغة، و الكشف عن أسرارها، ونظروا إلى كل جوانبها نظرة شاملة، فتوصلوا إلى أدق التفاصيل التي توصلّت إليها النظريات اللّسانية[1].

يتبيّن من خلال مثل هذه الاعترافات بفضل العقل العربي في إرساء قواعد البحث اللّغوي في القديم مدى ارتباط الدرس اللّساني الحديث بالقديم، وكذا ضرورة بل إلزامية العودة إلى هذا التراث والأخذ به وكشف أسراره ومعرفة مفاهيمه ونتائجه الفكرية والمنهجية ممّا يُساعد على فهم كثير من القضايا اللسانية الحديثة، و قد لا نذهب بعيدا –حسب روّاد التراث– إن قلنا بأنّ فهم الحديث متوقّفٌ على فهم القديم، وهؤلاء كُثر من العرب وغيرهم، وهذا مستشرق فرنسيٌّ: " هنري لوسل" يقول– مؤيدا الفكرة – بأنّ « اللغة العربية و الحضارة الإسلامية تُزوّدان الدارسَ لهما بنظرة جديدة إلى العالم»[2]

من الوجيه التسليم بتلك الجهود و بدورها المعرفي و المنهجي في وضع – ربّما– ملامح التفكير العلمي في فهم الظواهر اللّغوية و الدلالية من خلال بحث بعض القضايا الفكرية المرتبطة بمسألة تحليل الألفاظ و مدلولاتها المعجمية و السياقية و قواعد توظيفها في التواصل، ومن ثم وضع بعض أسس العمل التجريدي من خلال تقنين تلك الظواهر والتعبير عنها بقواعد و رموز لغوية تكشف عن علاقات

[1] هدى صلاح رشيد، تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2015، ص 26، 27.

[2] عثمان أمين، فلسفة اللغة العربية، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1965، ص 9.8، نقلا عن هدى صلاح رشيد، النظرية اللّسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، ص 28.

داخلية بين أجزاء وأنساق البنية اللغوية، و هو ما يسمح بوصف وتفسير (تعليل) مجاري الكلام وأبنيته في الخطاب – حسب ما يذهب إليه " عبد الرحمان الحاج صالح" .

إن مثل هذا العمل المنظم و المتدرج في النظر والتحليل بأسلوب منهجيّ شامل لبنية اللغة العربية عند القدماء لا يمكن تجاهله أو تجاوزه – عن قصد أو بغيره– بالنظر إلى قيمة ما توصّلوا إليه من ناحية وبالنظر إلى أسبقيته زمنيا من ناحية أخرى، و كلّ هذا جعل من التراث مرجعا بل مصدرا للدرس اللساني الحديث، و بعبارة أخرى، تمثل « بحوث العرب الأساس الذي بنى عليه الغربيون مستحدثاتهم في مختلف الدراسات اللغوية ، و هي – إن نسبت إلى علماء الغرب في مظهرها الحالي – فإن الناظر في جوهرها، يلمح فيها الأصل العربي الذي نمت و تفرعت من جذوره ، والفضل –كما يقولون– لمن بدأ الطريق الشاق» [1]

و على نهج هؤلاء الرواد التراثيين سار " عبد الرحمان الحاج صالح" الذي ساهم بممارساته العلمية في تأسيس ما يُسمّى بلسانيات التراث التي تعمل – وفقا للمنهج الابستيمولوجي والتأصيلي للمعرفة اللّسانية– على كشف الأسس العلمية للبحث اللّغوي عند القدماء، و ذلك من أجل تحديد خصائصه و موضوعاته ومناهجه وأهدافه، و كذا من أجل تحديد قيمته العلمية من خلال ربطه بالبحث اللّغوي الحديث سواء عن طريق التوفيق أو المقارنة و المقابلة، و هذا بعض ما قاله عن هذه المسألة (علمية التراث و فضله وقيمته معرفيا ومنهجيا خاصة): « إن الدراسة العلمية للبنى اللّغوية هي من أهمّ ما تتكفل به بالدراسة علوم اللّسان الحديثة و هي أيضا من أهم ما تطرّق إليه وأبدع فيه علماءُ العربية من جيل الخليل و تلميذه و كلّ من سار على منهجهما»[2] ، و يضيف واصفا ما جاء في كتاب "سيبويه" بأنّه :« تحليل علميّ لأنّه دراسة موضوعية " لمجاري كلام العرب" كما ورد على ألسنة العرب و كما سمعه و جمعه العلماءُ من قبله و في زمانه... فهو عملٌ علميٌّ لأنّه وصفيّ تحليليّ و تصنيفيّ وتفسيريّ لهذه المجاري من جهة، و محاولة لضبطها بضوابط دقيقة من جهة أخرى» [3]، يُتابع وصفه لهذا الإبداع

---

[1] عبد الغفار حامد هلال، علم اللغة بين القديم والجديد، القاهرة، ط4، 2002، ص 31، 32، نقلا: عن هدى صلاح رشيد، تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، ص 29.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص 03.

[3] يُنظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

مُبرزا فضل التراث و تميّزه عن الدراسة اللّسانية الحديثة، وبشيء من التفصيل يتحدّث عن التميّز المنهجي " خاصة عند سيبويه" و الذي يكمن في الجمع بين جانبين من الدّراسة العلمية للّغة و هما:

- النظر في اللغة كظواهر.

- النظر فيها كنظام ضوابط.

وهي النظرة التي لم يستطع أي جيل من العلماء غير العرب إلى غاية الآن أن يجمعوا بينهما [1]

والمعنى هنا: أن العرب قديما درسُوا لغتهم الخاصة بمنهج علمي صارم تقيّدوا فيه بأبجديات التفكير العلمي، والموقف هنا يدفعنا للتساؤل عن مدى صدق تصوّره هذا في قراءته للتراث من جهة وعن مدى إمكانية البرهنة على هذا الحكم من جهة أخرى؟

لا نخال أنّ هذا الأمر عسير على باحث فذّ ذي حسّ علمي و نظرة ثاقبة " كعبد الرحمان الحاج صالح" الذي أدرك خطورة المهمة و أهميتها، فراح يعكف على قراءة البحوث اللّغوية عند العرب قديما متفحصا ومحللا ومستنتجا ليدرك في الأخير سرّ ذلك التميز وليقدّم أيضا أدلّة و إجابات عن التساؤلات المطروحة حول قضية "علمية التراث العربي" حيث تمكّن من إثبات حكمه و وصفه من خلال تحديده و تتبعه للخطوات المنهجية المتبعة عند علماء العربية قديما خاصة الأوائل منهم (سيبويه وأستاذه الخليل)، فتحدّث في هذا الصدد عن: النظر في اللغة بطريقة عقلية (ذهنية)، انطلقت من الملاحظة في جزئيات اللّغة و في علاقاتها و أنظمتها، فحلّلوا و وصفوا و فسروا إلى غير ذلك من الضوابط المنهجية التي يلخصها في قوله عن اعتمادهم على الوسائل و المناهج التحليلية الخاضعة : « لمبادئ علمية محضة أهمها الموضوعية المُطلقة ، و هو الخضوع التام للسماع و مشاهدة الوقائع اللّغوية ثم تطبيقهم لمبدأ الأكثرية في الباب أو في الاستعمال و تطبيقهم لها في توثيق الرواية ثم استنباط الأصول وتوسيعهم القياس إلى قياس رياضي – عند الخليل خاصة– و تفسيرهم الشامل لكلّ شذوذ عن هذه الأصول »[2]

تحدّث في خطابه هذا عن سمات المنهج العلمي عند العرب قديما والمتمثلة في: الملاحظة، التحليل والوصف والتقنين، التعميم، التفسير، التجريد، الاستنباط، بالإضافة إلى توفّر شرط: الموضوعية والشمولية

---

[1] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص 04.

[2] المرجع نفسه، ص 279.

(العمومية)، و كذلك أشار إلى الأسس العلمية و الأدوات الإجرائية لتطبيق هذه الخطوات العلمية والمتمثلة في السماع، القياس، مع الحرص على ضوابط النظر والعمل الميداني أي مُلاحظة الواقع (المُشافهة و الأخذ بالأكثر تواترا و استعمالا)، و كلّ هذا مكّنهم من وضع أصول ثابتة للغة العربية أو بالأحرى تجريدها و تقنينها في قواعد عامة.

وبفضل تلك الأدوات العلمية وكذا التوصل إلى تلك الأصول تمكّن العرب قديما من تأسيس ما سمّاه " عبد الرحمان الحاج صالح" بعلم اللّسان، هذا الأخير الذي اهتم به في جُزئياته وكلّياته وخصّه بخطاباته اللّسانية ليبيّن للباحثين و القراء وغيرهم حقيقة علمية تلك الجهود بتقديم أدلة وحجج مُقنعة تثبت مدى تمكن العقل العربي من أبجديات التفكير العلمي، وبالفعل لم يكتف "عبد الرحمان الحاج صالح" بالوصف و الإشادة و الدّفاع الذاتي بل عمل بأسلوب تحليلي و بتركيز مقصود في خطاباته على بحث الأسس العلمية التي تأسّس على إثرها البحث اللغوي عند العرب قديما والذي يُسميه بالنظرية الخليلية القديمة والتي تأسّست على ضوابط علمية تمثلت في المشاهدة أي ملاحظة الواقع، السماع و القياس، وقد أطلق عليها: أدوات التحليل العلمي في النحو العربي القديم و قد رتّبها كالآتي: التمسّك المطلق بالواقع المُشاهد (و تناول فيه: دور المشاهدة و العناية بالسماع اللّغوي وأولويته على القياس) ،التمسك بالظاهر، و أخيرا القياس اللّغوي. وهي كلّها تُمثّل أو تُشير إلى ملامح المنهج العلمي المعتمد عند القدماء: *

* يذهب البعض إلى أنّ المنهج العلمي المعاصر يستمد أصوله وقواعده وأدواته من تلك التي سبق إليها القدماء وبالأخص علماء العربية قديما " فعلى الرغم من انتساب المنهج الوصفي إلى دي سوسير ...إلاّ أن العرب القدماء قد انتهجوا هذا المنهج، وأهم مظاهر الوصف في الدرس اللغوي العربي القديم تتجسد في:

1-الاعتماد على اللغة المنطوقة: لأن العلم يهتم بوصف الظواهر اللغوية كما هي موجودة بالفعل وليس كما ينبغي أن تكون.

2-اعتمادهم السماع والاستقراء 3-احتكامهم إلى الأداء. 4-الاعتماد على القياس.

5-تناولهم الظواهر اللغوية على أساس شكلي. 6-تحديد البيئة الزمانية والمكانية: التي تدرس خلالها اللغة.

7-تحديد مستوى الأداء: أي تحديد طريقة الأداء التي يسلكها المتكلمون وفي كل لغة طريقة مختلفة في التعبير، ولكلّ طريقة لغة تلائمها. [يُنظر: هدى صلاح رشيد، تأصيل النظريات اللسانية الحديث في التراث اللغوي عند العرب، ص 13، 143].

3-ملامح المنهج العلمي وأدواته التحليلية في التراث اللّغوي العربي:

أوّلا: التمسّك المُطلق بالواقع المشاهد: يمثّل الواقع بظواهره ووقائعه وأحداثه مرجعا ماديا لقوانين العلم وأصوله وبهذا المبدأ انطلق العرب قديما في التنظير للّغة العربية حين تحسّسوا ظواهرها و جمعوا مدونتهم الواقعية والموضوعية من الميدان عن طريق الاستماع إلى الأهالي من البدو وغيرهم ، بالإضافة إلى مدونة القرآن الكريم كأهمّ نص واقعي، فكانت وسائلهم في ذلك علمية وصفية تحليلية تفسيرية لظواهر هذه المُدوّنة ونظامها اللساني دونما افتراضات مسبقة (بعيدة عن الواقع الموجود)، وقد عالج "عبد الرحمان الحاج صالح " هذه " المفاهيم الأساسية" للتحليل اللّغوي العلمي في النقاط الآتية:

أ-المشاهدة الحسّية: حيث يقول: «إنّ العناية بالحسّ والتمسك به والمشاهدة المباشرة من جهة أخرى، عند النحاة خاصة والعلماء العرب عامة كانت كبيرة جدا في ذلك العصر ولم يُسبقوا في ذلك في أيّة حضارة أخرى في القديم» [1]

يُؤكد "عبد الرحمان الحاج صالح" في قوله هذا أصالة الفكر العلمي في العقل العربي إذ يصفه بالإبداع (الخلق والإتيان بالجديد من العدم)، وإذا تجاوزنا مبدأ التحفّظ هنا لقلة معارفنا عن الحضارات الأخرى فإنّنا يقينون بثبوت هذه العناية بمُعاينة الظواهر بشكل مباشر وعدم اللجوء إلى الروايات والتأويلات والنقل غير الموثوق و الوصف الوهميّ ، وهو ما أبعدهم عن مغالطات المجهول ومساوئ الغامض، كما مكّنهم من إثبات الحقائق وبلوغ اليقين ودفع الشك، وفي هذا الصدد يستشهد بأقوال " لابن جنيّ" الذي يقول:« وإن حكّمنا بديهة العقل وترافعنا إلى الطبيعة والحسّ فقد وفيّنا الصنعة حقها » [2]

والمقصود أنّ اللّغة العلمية وهي هنا لغة النحو ولغة الصناعة (كما يسمّيها ابن خلدون والفارابي) هي لغة موازية تماما للّغة الطبيعيّة، و بينهما عقلٌ وحسٌّ يُدركان الحدود بينهما بواسطة المُعاينة والمُشاهدة والمُلاحظة المباشرة للّغة في ألفاظها وتراكيبها ونظامها واستعمالاتها مع الأخذ بعين الاعتبار تغيّر السياقات والمَقامات (المواقف والأغراض)، فالنحو العربيّ بهذا الشكل لم يخرج مُطلقا عن المتن اللّغوي - بكلّ مُكوّناته- المُخزّنِ في أدمغة الناطقين باللّسان العربي الأصيل فهذا دليل على حضور المنهج

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، ص 95.

[2] ابن جني، الخصائص، ج1، ص 53، نقلا عن منطق العرب في علوم اللسان، ص 95.

الوصفي وغياب المعيارية وإطلاق الأحكام وإسقاط الضوابط اللغوية والقوانين على اللغة العربية المدروسة.

وقد تحول هذا إلى أصل من أصول بناء اللغة النحوية (اللسانية) عند النحاة الأوائل خاصة، هذا ما يعبّر عنه بالمُساوقة وهي «المطابقة بين اللّغة النحوية الواصفة واللّغة الطبيعية الموصوفة...(أي) مُسايرة اللّغة النحوية في صياغة ألفاظها والتأليف بين وحدات تراكيبها ما هو متأصّل في اللغة العربية من ضوابط الصياغة وشروط التأليف»[1]

يُمكن القول إنّ من أهمّ مزايا هذا العمل المُمنهج هو تحرّي المصداقية والابتعاد عن الغموض والأوهام في التنظير، فالعلم هو ترجمة للحقائق والوقائع بعيدا عن الخرافات والميتافيزيقيات، وبما أن العلم بمثابة صناعة وخدمة وإنتاج فإن ثماره و نتائجه ينبغي أن تكون وفقا لأفق التوقّع ولا سبيل لذلك إلاّ بتوخي البساطة والوضوح، وهو ما سيُسَاعد على الأخذ به استعمالا وتوظيفا (تطبيقا) من قبل المستقبلين أو الجمهور المُستهلك والمتلقي، وقد يكون هذا البعد (توخّي غاية التقبّل والاقتناع بالعلم/ لغة النحو) هو المقصود من وراء الحرص على تطبيق المُشاهدة الحِسّية المُباشرة وبعبارة أخرى كان الهدف من هذه المُساوقة – حسب صاحب هذا المُصطلح ودلالته– هو: « جعل مضامينها قريبة من إدراك المُتلقي لأن تبليغها إليه تمّ بما عَهِده من وسائل التواصل اللغوي و آلياته ... و كذلك تسهيل اكتساب القدرة التداولية في تلقي هذه اللّغة النحوية، فالمتلقي بفضل هذه المسايرة لم يكن ليحمل عبء إدراك أنماط القوانين المتحكمة في صياغة ألفاظ هذه اللغة »[2] ،وهكذا أصبح العلم بالعربية (أو باللّغة الطبيعية) مُنطلقا عند النّحاة وشرطا يجب التقيّد به في وصفها وتقنينها.

ب–السماع اللّغوي: العناية به وتصحيحه

لقد أدّى السماع اللّغوي دورا بارزا في حفظ الموروث الإبداعي القديم ونقله، وهو من حيث المفهوم «ما ثَبُت في كلام من يُوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه (ص)،

---

[1] زكريا أرسلان، إبستيمولوجيا اللّغة النحوية، ص 189.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 189، 190.

وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة...فهذه ثلاثة أنواع لابُدّ في كلّ منها الثّبوت» [1]

يُعدّ السّماع اللّغوي الأداة المنهجية المهمّة عند العلماء العرب قديما إذ لجؤوا إليها لتحديد المدونة اللغوية المرجحة وفقا لشروط وأسس علمية للتحليل اللّساني، حيث تمكّن العرب من جمع «أعظم مُدوّنة شهدها تاريخ البشرية»[2] و هي المُدونة التي وقع عليها المنهج العلمي وصفا واستقراءً وتحليلا وتقنينا، والملاحظ ها هنا هو العناية الكبيرة من " عبد الرحمان الحاج صالح" بالسّماع اللغوي الذي خصّه بالحديث في أكثر من موضوع (مُؤلف) حيث أظهر من خلالها دور هذا الأسلوب في إضفاء صفة العلمية على منهج البحث اللغوي التراثي عند العرب، لذا نجده يصفُه في كلّ موقف بـ (العلميّ) وقد يكون السبب –كما قلنا– « بدافع إظهار ما تميّز به الموروث النحوي العربيّ في جانب السماع من علمية تُضاهي النظريات اللغوية الغربية – و أحيانا تفوقُها–، و قد غابت هذه الحقائق النحوية عن أذهان كثير من الباحثين » [3]

وتجاوزا لمسألة تحديد المدونة (النصّ محلّ السماع) والتي صنفها "عبد الرحمان الحاج صالح" إلى: نصوص محفوظة، نصوص حرّة عفوية و هي النصوص التي تضمنت القرآن الكريم، كلام العرب دون الحديث النبوي الشريف (عنده طبعا) * ونودّ التركيز هنا حول موقفه من قضية السماع و مدى علاقة

---

[1] جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، ط2، 2006، ص 149، نقلا عن: معالي هاشم علي أبو المعالي، الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللّسانيات المعاصرة، الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح أنموذجا، ص 250.

[2] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللّغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص 251.

[3] معالي هاشم علي أبو المعالي، الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة، الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح أنموذجا، ص 250.

*- تجدر الإشارة هنا إلى قلة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند كثير من العلماء (الأوائل منهم خاصة) وأيضا عند " عبد الرحمان الحاج صالح" الذي عزف عن ذكر هذا الأمر اقتداءً بالنحويين الأوائل وهناك من يُرجع هذا العزوف عن ذكر الحديث كمصدر ثالث للاستشهاد (مصدر السماع) لأمرين هما:

– أن المحدثين أجازوا نقل الحديث بالمعنى ولم يتقيّدوا باللفظ.

– وقوع اللّحن في بعض الأحاديث، لأنّ في الرّواة من ليس عربيا بالطبع ولا علم له بصناعة النحو.

[يُنظر: فاضل السمرائي، ابن جني النحوي، دار عمار للنشر والتوزيع، ط2، 2009، ص 29، نقلا عن معالي هاشم علي أبو المعالي، الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة، الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح أنموذجا، ص 251.] =

هذا الأخير بشرط العلمية و هو الذي كان يبحث عن هذه الصفة في صفحات التراث ليصل إلى الحكم القاطع بثبوت علمية التراث انطلاقا من استقراء أدواته العلمية بداية من المشاهدة (الملاحظة) الحسية و كذا السماع اللغوي الذي يصفه بالسلوك العلمي بالنظر إلى توخّيه " الموضوعية" والثقة والدقّة، والصدق حين يقول: « إنّ هذا السلوك العلمي هو الذي يمنع الباحث من أن يقول بهواه لأن هذا الهوى من المُحال أن يشاركه فيه جميع العلماء المعاصرين له و السابقين عليه ، فهذا هو أصحّ ما يمكن أن يُوثق به خبر و أنجع وسيلة لتحقيق الموضوعية » [1] ، ويضيف قائلا ومؤكدا صفة العلمية في السماع العربي: « و كان عملهم هذا علميا بحتا من حيث الموضوعية و من حيث دقة المناهج التي ساروا عليها »[2].

يبدو موقفه من السماع اللغوي العربي واضحا حيث يصفه بالعلمية بالنظر إلى ضوابطه وشروطه خاصة " الموضوعية" أثناء التحرّي الميداني، بمعنى الابتعاد عن الذاتية في نقل المسموع من قبيل استحسان كلام دون غيره أو تفضيل بعضٍ على آخر، أو أسلوبٍ بدلا من غيره إلّا بما يمليه السماع المباشر للموثوق منهم ومن لغتهم، و ها هنا نجد "عبد الرحمان الحاج صالح" كثيرا ما يُشير إلى الشروط التقنية والمنهجية لهذه العملية و ممّا قاله نذكر: « إنّ هذا المسموع كان لا يجوز للّغوي أن يمسّه بتغيير أو زيادة إطلاقا فإن جاز أن يزيد في حجمه بإضافة ما سمعه من معطيات جديدة فلا يتم ذلك إلّا بإجماع العلماء على صحته »[3]

ومن الشروط أيضا الإجماع والقبول من طرف الجميع (اللّغويين) «وكلّ ما يُسمع من المُعطيات فيبقى موضوع شك مالم يحصل هذا الإجماع على عدم الاعتراض، وعلى هذا فالسماع عند العرب هو دائما سماع جماعي». [4]

=وهذا ما ذكره: الأستاذ "محمد خان" الذي نقل عن العلماء سبب تركهم الاستشهاد بالحديث لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول (ص) إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكليّة وإنّما كان ذلك لأمرين (السابقين الذكر) [يُنظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، ط1، القاهرة، 1976، ص 52، 53، نقلا عن محمد خان، مدخل إلى أصول النحو، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، دط، دت، ص 18]

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللّغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص 374.

[2] المرجع نفسه، ص 398.

[3] المرجع نفسه، ص 273.

[4] المرجع نفسه، ص 274.

ومن أجل هذا اهتم العلماء بمسألة التصحيح والتأكيد من الموثوق بهم ومن كلامهم، وكذلك عمدوا إلى التحقيق والابتعاد عن التصديق وتقبّل المعطيات بشكل مباشر، فكان أسلوبهم علميا قائما على «التحرّي الميداني للتأكّد من اتساع الاستعمال قبل كلّ شيء مع كثرة المستعملين» [1]

و المقصود هنا –حسب وصف عبد الرحمان الحاج صالح– أن سماعهم كان علميا، وقد استمد علميته من تقنياته المعتمدة وهي الموضوعية، التحرّي، الإحصاء، الحصر...الخ، و قد عزّز موقفه هذا في موضع آخر حيث يشير إلى كون السماع من « الأولويات في البحث عن الشواهد وجمع المادة اللّغوية واشترطوا فيه السعة (سعة المسموع) و الكثرة أي ؛ كثرة التواتر والاستعمال أثناء إحصائها وكذا شرط الثقة بالإضافة إلى شرط الاستعمال المُباشر وهو الأخذ بكلّ حيثيات السياق (الخطاب وأحواله) ذلك أن الكلام كان يُنظر إليه على أنّه ألفاظ و معان وأغراض (مقاصد) يتم مشاهدتها أو يُسجلها الباحث أو يستنتجها من حال الحديث و القرائن » [2]

ويرجح " عبد الرحمان الحاج صالح" هنا أن توفّر هذه الشروط في السماع عند العرب قديما هو الذي جعل منهجهم علميا، كما « ساهم ذلك في ظاهرة الإبداع والاختراع العلميين، وحين زالت زال هذا الإبداع والتفكير العلمي بسبب عدم الاهتمام بالتحقيق و قُبول كلّ ما يُسمع و يُرى » [3]، وكأنّه هنا يُؤكد أنّه لا علم إلّا علم الأوائل، وعدا ذلك فهو بحث لغوي زاغ عن أصول المنهج العلمي بسبب التخلّي عن بعض الأبجديات المطلوبة في المُمارسات العلمية من مثل التحرّي والمُشاهدة والأخذ بالعام والأكثر استعمالا، ممّا يُولّد الثقة والصدق والموضوعية في الحصول على المُدونة أولا ثم دراستها وتقنينها ثانيا ، و لعلّ هذا ما دفع هؤلاء الأوائل (على حسب وصف "عبد الرحمان الحاج صالح" إلى تقديم السماع و تفضيله على القياس، وهو ما اعتبره أداة أو خاصية ثالثة من خصائص التمسّك بالواقع المُشاهد، وقد استشهد بموقف ابن جني و سيبويه في تفضيلهم السماع على القياس، وهذا أدلّ شيء على تمتّع هؤلاء الأوائل (الفطاحل) بالنزعة العلمية ، والسبب في نظره يُعزى إلى سببين (عاملين) يرتبطان باللّغة بحدّ ذاتها أوّلا وبالمنهجية العلمية في التعامُل معها ثانيا، حيث يقول: « أما كيان اللّغة فهو نظام من الأدلّة

---

[1] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللّغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص 275.

[2] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص 96، 97.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 98.

يَثبُت بثبوت مستعمليه فلا كيان للغة من اللغات إلّا بوجود مرجع اجتماعي (جماعة الناطقين بها) أو مرجع نصّي أو كلاهما» [1].

فاللّغة –حسب شرحه– مُواضَعَات ينطلق منها الباحثُ في الجمع والوصف والتصنيف والتحليل، واللغة العربية – مادة الدراسة و موضوعها– أُخذت من النص القرآني ولغة القوم الناطقين بها وقد كان ذلك مرجعا ثابتا مُتواضعا عليه وليس معيارا مفروضا، وعن المنهجية فقد كان مُنطلقها المُلاحظة ومُعاينة الظاهرة قبل النظر فيها ،وهي كلّها مفاهيم علمية تُضاهي تلك المفاهيم اللّسانية العلمية عند " سوسير" الذي أكّد على: المنهج الوصفي في مُعاينة مظاهر الكلام البشري كافة مع إعطاء الأولوية للمنطوق على المكتوب وكذا مفاهيم ثُنائية الكلام واللّسان التي تشير ضمنيا إلى مجموع الناطقين باللّسان كنظام مُتواضع عليه، ولولا تشبّع عبد الرحمان الحاج صالح بمبادئ اللسانيات الحديثة وبمناهجها لما استطاع إدراك خصائص المنهج اللّغوي عند العلماء العرب قديما.

ثانيا: التمسّك بالظاهر عند علمائنا القدامى:

يواصل "عبد الرحمان الحاج صالح" وصف ملامح المنهج العلمي عند العلماء العرب قديما ليتحدّث هنا عن الواقعية والمصداقية في عملهم والابتعاد عن التأويل والبحث عن اللاموجود، أو بالأحرى حرص العرب بالظاهر كما هو دون تغيير أو تعديل، وهذا قول لـ" ابن جني" ينقله ليثبت هذا: « فأمّا الظاهر فهو ما نراه و لسنا ندع حاضرا له وجه من القياس لغائبٍ ليس عليه دليل»، فهذا الظاهر هو الموجود أي الواقع كما تدركه الحواس بلا تأويل أو بدون تدخّل وساطة وهذا عينه منهج علمي غايته توخي الأمانة والصدق ومطابقة الواقع أثناء المعاينة (الملاحظة المباشرة) و كذا أثناء إصدار الأحكام و وضع الحقائق، وهو ما جعلهم يبالغون في التمسك بهذا الظاهر(الواقع) حيث يرفضون إعمال العقل في حمل بعض الظواهر على أخرى؛ أي تجنّب اللجوء إلى القياس إلا عند الضرورة وتأكيد أولوية السماع، فكان همّهم الوحيد هو معاينة مجرى اللغة وكيفية تصرّف عناصرها وتركيبها ولا يهمهم ماهيتها و ماهية عناصرها [2] .

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص 104.

[2] يُنظر: المرجع نفسه، ص 108.

ولتحديد قيمة هذا الملمح العلمي عند القدماء ، يُقابله بمفهوم الظاهراتية phenomenologia، عند الفيلسوف المعاصر " إدمون هوسرل" (E.Husserl) حيث يقول:« ولا نبالغ إذا قلنا بأنّ التمسك الشديد بالظاهر عند النحاة الأولين مثل الخليل و سيبويه وأصحابهما هو فينومينولوجي من بعض الوجوه في هذا التشدّد بالذات » [1] ،وكان وصفه هذا انطلاقا من اهتمام العرب الأوائل بدراسة الظواهر كما هي دون تدخل فيها ، بمعنى يقترب من معنى " وصف ما هو معطى" المعروف في الفلسفة الظاهراتية، أو كما يقول هوسيرل:« إنّها [أي الفينومينولوجيا] تُسَمّى علم الظواهر، غير أن هناك علوما معروفة منذ القدم تتناول هي الأخرى الظواهر »[2] ،فكان للعرب تأمُّلا للظاهر وتحرّجا من مُعطياته وشكّ في مظاهره إلى أن يثبت ويصدق، ولا يحتاج الأمر هنا إلى تصرف في المعطى الذي يقدّم لنا نفسه ويعرّفنا بذاته، فهو موجود قبل كلّ شيء (قبل فعل الإدراك والتأمل والنقل والسماع والتصنيف و...الخ) والظاهرة أيضا عند " هوسرل" « هي ما يظهر مباشرة في الشعور، أي أنّها تدرك في الحدس قبل كلّ تفكير أو حكم، و ما علينا إلّا أن نتركها تظهر و تعطي نفسها، فالظاهرة هي ما يعطي نفسه بنفسه أو ما يسمّيه هوسرل الإعطاء الذّاتي للموضوع» [3]، هذا عينه ما آمن به علماء النحو قديما حين حافظوا على مادتهم اللغوية دون تصرف فيها، حيث أبقوا على شكلها وصورتها المتحصل عليها من السماع الناتج عن ترصد الظواهر كما هي موجودة في الواقع.*

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص 107.

[2] نادية بونفقة، فلسفة إدموند هسرل، نظرية الردّ الفينومينولوجي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص56.

[3] المرجع نفسه، ص 60.

*- يمكن أن نضيف هنا أفكار أخرى في الفلسفة الظاهراتية بصفة عامّة و"هوسرل" بصفة خاصة ومن ذلك مفهوم " الموقف الطبيعي" الذي ينطوي على خبرات بديهية أو ممنوحة بالأصل...وقد وسّع هوسرل نطاق فكرة " الموقف الطبيعي" ليشمل فكرة «عالم الحياة قبل وبعد " العلمي"، وعالم الحياة: يضمّ في داخله كلّ الحياة الواقعية بما في ذلك حياة الفكر العلمي» [يُنظر: أندرو بووي، الفلسفة الألمانية، تر: محمد عبد الرحمان سلامة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ط1، 2015، ص 89،90]

– انطلق هوسرل من فكرة " القصدية" أي؛ دوران الفكر الذي يحلله بطرق جديدة مؤثرة، وهو يرى أننا يجب أن" نعلّق" ((فيما أسماه «الإبوخية» أي التوقّف عن الحكم وتعليقه) ما نعرفه عن موضوع البحث من أجل أن نصف البنى المحضة للوعي المتضمنة في ذلك الموضوع» [المرجع نفسه، ص 89]

– تعني أيضا القصدية:" إنّ كلّ وعي يكون وعياً بشيء ما"

[سعيد توفيق، الخبرة الجمالية، دراسة في فلسفة الجمال الظاهراتية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1992، ص 30] =

و في هذا الصدد أيضا (تمسّك العرب بالسماع و بالواقع المشاهد) يتحدّث عن اختلاف نظرتهم مع نظرة "أرسطو" إلى اللغة حيث انصبّ اهتمامه على تناول ماهية عناصر اللغة اليونانية معتبرا دورها في الحكم (حصرها في الصدق و الكذب) لا دورها في التبليغ والإفادة، فكانت فلسفته منطقية ميتافيزيقية بحتة على عكس النّحاة العرب الذين اهتموا بوحدات اللّغة ومجاريها وبناها بعدّها وسيلة للتخاطب وتبليغ الأغراض، وهو ما يتوصّل الباحث إلى استخلاصه من الواقع الحسّي و المشاهد بكلّ أحواله وسياقاته، فكان منهجهم بذلك – كما يؤكد "عبد الرحمان الحاج صالح"– على الدّوام منهجا علميا ضُبطت أحكامه تبعا لاحترام خطواته الإجرائية القائمة على المعاينة الميدانية للوقائع والأحداث (السماع الصحيح وكثير الاستعمال/ ثمّ النظر فيه (المسموع الموثوق فيه) بإعمال العقل (الاستقراء، التجريد) للتعرّف على قوانين الظواهر (المُدوّنة) من خلال التوصّل إلى تحديد وضبط الوحدات اللغوية و التعرف على بناها وأوجه تصريفها و مجاريها في الخطاب [لأداء أغراض تبليغية مختلفة باختلاف السياقات والمقاصد التخاطبية] دون اللجوء إلى عمليات التأويل والتقدير والحمل (ما لم يستدع الأمر ذلك)، وفي هذا الصدد أيضا يُلمّح "الحاج صالح" إلى أن منهجهم قريب من بعض التصوّرات المنهجية الحديثة (الوصفية، الظاهراتية، التجريبية، العقلانية) وكأنّه يحاول أن يثبت الأسبقية العلمية للنحاة العرب في وضع هذه البوادر الأولى للبحث العلمي الصحيح، و هذا كلّه محاولة لإثبات علمية التراث العربي و أصالته.

إنّ الجدير بالذكر هنا – و هو يدافع عن علمية منهج علماء اللّغة العرب الأوائل–دفاعه المستميت عن الممارسة العلمية عند هؤلاء في التعامل مع العربية جمْعًا وتنظيرًا وتطبيقًا، وبالتالي حضور المنهج الوصفي بأدواته التحليلية والتعليلية، وهو ما يعني – ضمنيا – نفي المعيارية التي لطالما وُصف بها منهج القدماء وصفا سلبيا و قاسيا نوعًا ما *، وهي القضية التي أثارت حفيظة " عبد الرحمان الحاج

= – ويشير مفهوم " الإبوخية époché أيضا إلى تعليق الحكم على كلّ معتقدات الحس المشترك التي تُسلّم بواقعية العالم الخارجي بما فيه من أشياء وأحداث، إن عالم الموقف الطبيعي هو عالم الواقع الزماني المكاني الذي أجده منتشرا أمامي... وهو عالم خبرتي الساذجة أو نظرتي الأولى التي ترى العالم على النحو الذي يوجد عليه بوصفه قائما هناك، يتجاوزني. هذا العالم بكلّ معتقداتنا عنه ينبغي أن نشُكَّ فيه... فالشك أو الإبوخية تعني «تقويس» مُعتقداتنا عن هذا العالم الواقعي وليس إنكار وجود ما نعتقد فيه» [المرجع نفسه، ص35، 36]

*- يذكر "كمال بشر" أن المنهج المعياري هو ما سار عليه رجال النحو العربي من أول يوم... وهو الاتجاه السائد في النحو العربي، أما المنهج الوصفي فقد وُجِدَ منه شيء عند مناقشة بعض القضايا النحوية المهمة لكنّه جاء بصورة عفوية لا تسمح بالقول إن المنهج المتّبع في دراسة النحو منهج وصفي.»=

صالح" و دفعته لتناولها بكلّ عناية و تركيز من أجل رفع اللبس و تبديد الغموض و توضيح الرؤى حول صراع الوصفية و المعيارية عند القدماء، وهو يدرك أهمية هذه المفارقة و ضرورة تحديدها، لأنّه مدرك لطبيعة المعرفة اللّسانية في علم اللّسان الحديث وهي القائمة على الوصف العلمي، وكذا مدرك بل مقتنع بوجود هذه المعرفة في البحث اللّغوي العربي قديما.

وردّا على هؤلاء يذهب "عبد الرحمان الحاج صالح" إلى أنّ "المعيار كنظام وكظاهرة موجودة أصلا في اللّغة وهي ناتجة عن التواضع والاتفاق، ثم تَمَّ تأييده وتأكيده (المعيار) بالاستعمال الكثير والمستمر (غير المتغير/ المتحوّل) أما الحكم بالمعيارية عن نظرة اللّغويين إلى اللّغة؛ أي الحكم عليها بانطباعات ذاتية غير علمية، هي ما ينتقده" عبد الرحمان الحاج صالح" ويصفها بأنّها «قاصرة وجدّ محدودة وفيها الشيء الكثير من التعسّف»[1] .

وحكمهم على النحو العربي بهذا المعنى " المعنى السلبي" يُفسّره بتأثر هؤلاء بالمذاهب اللّسانية الغربية خاصة البنيوية التي تنطلق من رفض القاعدة النحوية " كمفهوم غير موضوعي" لأنها تقريرية وتعليمية، تفرض معيارًا وتُفضله على معيار آخر، وهذا تدخل غير علمي، و هنا يؤكد أنّ العرب اعتمدوا على وسائل موضوعية تقريرية وصفية لتحليل المعطيات الموجودة، فكان معيارها موضوعيا ولم يكن تحكّميا و ذاتيا، إذ مرجعه الموضوعي هو لغة القرآن ولغة العرب الناطقين بهذه اللغة قبل ظهور الإسلام و بعده ممن لم تتغيّر لغتهم [2]، ويضيف هنا: أنّ إصدار بعض الأحكام المعيارية مُرتبط بهذا المرجع الموضوعي الثابت والذي تحصّل عليه الباحثون من السماع اللغوي الصحيح والمشاهدة الحسية والمعاينة الميدانية لمجاري تصرف العربية و أوجه استعمالها في الخطاب، ولم يكن هدفهم من ذلك: كمّا يدّعي هؤلاء: « تفضيل طريقة في الكلام على أخرى بإخضاعها لحدودهم وأقيستهم التي وضعوها أو منعها بل إثبات الطريقة التي اجتمع العرب على استعمالهم إيّاها فيما يخص كلّ نحو من نحو العربية » [3]

حسب هذه النظرة من " عبد الرحمان الحاج صالح" يؤكّد أنّ العرب كانوا موضوعيين في بحثهم اللّغوي و لم ينظروا قط إلى لغتهم من زاوية ذاتية، وحجته الوحيدة في هذا أن المعيار يكمن في اللغة

= [ينظر: كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، ط2، 1971، ص 55، نقلا عن: معالي هاشم علي أبو المعالي، الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة، ص 266.]

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 245.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 247.

[3] المرجع نفسه، ص 249.

وليس في منهج البحث عنها، والأحكام الموضوعة مُستقاة من الوصف للواقع وليس من آراء وتصورات مسبقة الوضع، وهي الميزة التي أشاد بها " عبد الرحمان الحاج صالح" إذْ ميّزتهم عن غيرهم عبر التاريخ (قديما و حديثا)، وفي كلّ مرة وكلّ موضع* يكرّر وصفه لهم بالعلمية والتميّز و الأصالة والإبداع، ومن ذلك قوله: « أشدّ الناس احتراما وتقديسا للمسموع بل ربّما كانوا أيضا أكثر علماء على ممرّ الأيام جَمْعًا و استقصاءً لمُعطيات اللّغة و بالتالي لم يكن استنباطهم لأصول اللغة إلّا موضوعيا لأنّه استنباط من الواقع المشاهد لا من حدود و معايير مسبقة و قد بنوا هذه الموضوعية من جهة أخرى على صحة المعطيات زيادة على ضخامة حجمها » [1]

قد لا يكون دفاعه هذا وتفضيله لمكانة البحث اللغوي العربي القديم موضوعيا ومبررا ومنطقيا، لكنّه وُفّق في تقديم الحجة الملائمة لإثبات مواقفه وأحكامه، حيث ميّز بين المعيار التابع للظاهرة الموجودة والناتج عن التواضع والتواتر في الاستعمال، وبين الحكم المعياري الذاتي المنطلق من أحكام مسبقة يتم إسقاطه على الظواهر الموجودة.

ويذهب – في تبرير موقفه و حكمه هذا– إلى أبعد من ذلك حين وصف منهجهم بالوصفي العلمي الدقيق الذي لم يخرج عن مفهوم العلم الحديث في تناوله للعلاقات المتكررة في المكان والزمان، وكما هو معلوم أن القانون العلمي (العلاقات المتكررة) احتماليّ، والحد النحوي لم يخرج عن هذا الإطار حيث كان ينظر في احتمال استمرار التلازم بعد عملية الاختبار، والنزول إلى الميدان من أجل تأكيد هذا الاحتمال بوقوعها (العلاقات المتكررة) في المستقبل ، وهنا تضاف صفة التنبؤ إلى منهجهم العلمي الذي يسمح بتفسير الظواهر التي ستحدث مستقبلا، وبهذا يكون النحو من علوم المشاهدة للظواهر ولا يعترف الإيجابيون بالعلوم إلّا من هذا الجانب ، والفضل كلّه يعزى إلى وصفهم الموضوعيّ غير المعياري و فحصهم العلمي للواقع بهدف البيان عمّا ثَبُت وعَمّ من العلاقات [2] .

*- تناول أيضا هذه القضية في كتابه " بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص 27، 31، (وقد قدّمت الباحثة معالي هاشم علي أبو المعالي أبرز آرائه عن المعيارية والوصفية، يُنظر: الاتجاه التوافقي بين اللسانيات التراث واللسانيات المعاصرة، الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح أنموذجا، ص 267.

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 249.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 252، 253.

والخلاصة أنّ النحو العربي – في منظوره – علم بأدواته المنهجية العلمية القائمة على الوصف والاختيار، الاستقراء، والإحصاء والاستنباط ، وكذلك بفضل نزعته الموضوعية وابتعاده عن الذاتية، والسبب الأخير يجعلنا نتحفظ منه – نسبيا– بالنظر إلى عوامل النشأة وأسبابها وسياقات تطوّره وظهوره المكتمل بالشكل الذي وصلنا عن الخليل و سيبويه وغيرهما، ومن ناحية أخرى، تحفظنا نابع من طبيعة المعرفة النحوية بذاتها، القائمة على مفهوم التقعيد و التعميم، لتتحول بذلك إلى قانون معياري يقيّد سلوك المتكلم و يوجهه إلى الصّواب و تجنّب الخطأ، وبشيء من الإنصاف الموضوعي يمكن القول هنا: إنّ النحو العربي كان مزيجا بين الوصفية والمعيارية، و يظهر هذا المزج في جميع خطوات المنهج النحوي*، بداية من مرحلة الاستقراء ثم الاستنباط ووضع القاعدة إلى مرحلة وضع الفروض العلمية والتعميم وبهذا المنهج يقوم العالم (الباحث) « باكتشاف الكيفية التي توجد عليها التراكيب بُغية معرفة العلاقات الثابتة المطردة التي تربط الأشكال اللغوية لوضع قوانين تفسيرية ... وكان دوره اكتشاف الظواهر الملاحظة وتتبّع مواطن النظام فيها لذا كان المنهج النحوي إكتشافيا وليس إبداعيا، وكانت القوانين التي يضعُها النحاة لا تصل إلى درجة اليقين كما هو الحال في العلوم الصورية كالمنطق والرياضيات »[1].

إنّ مثل هذا الطرح يؤكد الصراع الموجود بين الباحثين –خاصة المهتمين بالتراث– حول قضية علمية النحو العربي، وكذا حول طبيعة منهجه المتراوح بين الوصفي والمعياري، فعلى خلاف " عبد الرحمان الحاج صالح " الذي يرفض فكرة المعيارية في الفكر اللّغوي العربي –قديما– يذهب آخرون إلى أنّ المعيارية ثابتة في منهجهم، فإذا كان الاستقراء والاستنباط يوحيان بعلمية أسلوبهم، فإن مرحلة التقعيد والتجريد يمتزج فيها المظهران: الوصفي و المعياري معًا، وذلك من خلال كون القاعدة النحوية تقوم على وصف الظواهر المُطردة و والمختلفة في الاستعمال اللغوي ، أما المظهر المعياري فيبرز في ضبط سلوك المتكلم بواسطة القواعد، وبما أن الهدف التربوي من النحو هو محاكاة كلام العرب الفصحاء، فإن

-* مخطط نموذجي للمذهب النحوي

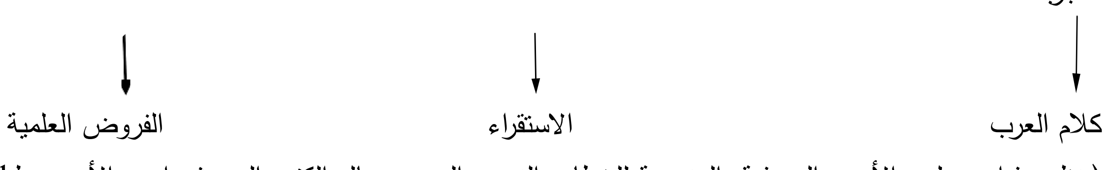

(ينظر: فؤاد بوعلي، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2011، ص 47.)

[1] فؤاد بوعلي، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، ص 47.

الوسيلة الرابطة بين المتكلم المتعلّم والعربي الفصيح القديم هي القاعدة النحوية، فعندما يقول النحوي: إنّ الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، فهذا لا يعني تقريرا لحالة واقعة في التداول اللّساني فحسب، وإنّما هو تقييد لإمكانات التأليف العربي كذلك .[1]

ويبدو هذا الأمر منطقيا في تحديده لحدود الوصف و المعيارية عند القدماء الذين انطلقوا وصفيا وانتهوا بوضع قواعد معيارية لصيانة اللغة العربية ولتعليم قواعدها و لضبط استعمالها وأدائها من خلال تحديد الأصيل والشاذّ و الصواب والخطأ والحسن والمبتذل و المهمل، الجواز والوجوب والمحتمل، إلى غير ذلك من الأحكام التي تؤكد في النهاية بأنّ اللّغة « عبارة عن سلوك اجتماعي مؤسس على سلطة السلف، أما النحو فغدا مُدونة أحكام قانونية لا ينبغي لأي مستعمل أن يخرج عنها و لم يقتصر الأمر عند حدّ إثبات القواعد، بل وصل إلى تحديد مجال الشذوذ الممكن و المسموح به » [2]، والحقيقة أنّ اللّغة سلطة طبيعية تفرض علينا معاييرها الثابتة، و الاشتغال عليها، سلطة علمية موازية قارة و الوصف بهذا الشكل: هو وصف لمعيار موجود سابقا نحو إنتاج معيار تجريدي رمزي علمي، وقد لا نكون مخطئين إن قلنا: إنّ اللسانيات هي انتقال بالوصف من معيار إلى معيار آخر (من معيار طبيعي إلى معيار صناعي).

ثالثا: القياس:

إلى جانب "السماع" و التمسّك بالظاهر، تناول "عبد الرحمان الحاج صالح" مسألة " القياس" كأحد أهمّ أصول بناء اللغة النحوية عند علماء العرب قديما الذين لجؤوا إليه لتقعيد اللغة العربية خاصّة بعد تطورها و ظهور حاجات وسياقات أداءات لغوية جديدة تطلبت الضبط و النمذجة لتسير وفقا لأقيسة لغة السلف الأصلية المسموعة والمنقولة، وبالنظر إلى أهمية هذه الأداة في الممارسة اللغوية العلمية حظيت باهتمام وافر من الباحثين (اللغويين و غيرهم) منذ نشأة الفكر اللساني إلى العصر الحديث على يد سوسير و أتباعه، وإذا تجاوزنا هنا مفهوم "القياس" الذي تواتر و تكرّر ذكره في مؤلفات عديدة* فإن اهتمامنا ينصب – تبعا لموضوع بحثنا– على موقف " عبد الرحمان الحاج صالح" من هذه المسألة.

---

[1] ينظر: فؤاد بوعلي، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، ص 49.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

*- ومما قيل عن القياس نذكر: القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء مقايسته وقياسة، قدّرته... وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل حمل فرع على أصل بعلّة وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع [ينظر: ابن الانباري، لمع =

ينطلق "عبد الرحمان الحاج صالح" في معالجته لهذه القضية وأهميتها في التراث العربي من الغاية المتجذّرة في خطاباته اللّسانية وهي القراءة الجديدة للتراث بحثا عن أصالته وعلميته، قراءةٌ ضمّنها هنا: «موازنة في مفهوم القياس وتطبيقها بين نحاة العرب، وبين المدارس اللّسانية المعاصرة فضلا عن بعض المفاهيم الرياضية، فمحاولة إقامة دراسة موازنة بين المدرستين: (العربية والغربية) تُمكّن من كشف الغطاء عن قوّة التراث اللّغوي العربي.» [1]

وضمن هذا السياق العام نظر في القياس العربي مفهوما وقيمة، فهو لم يهتم كثيرا بتحديد نشأته وأنواعه وأركانه بقدر اهتمامه بتحديد مفهومه كأداة عملية إجرائية ميّزت التفكير العلمي عند العرب من جهة، وكذا بتحديد الفرق بين القياس العربي والقياس اليوناني (الأرسطي) وفيما يأتي أبرز أقواله عن القياس وقضاياه*:

= الأدلة في أصول النحو، تح: عامر عطية، بيروت، 1963، ص 42، نقلا عن: جمال بلقاسم، مباحث في اللسانيات العربية، دراسة في الخصائص لابن جني، دار الألمعية للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص 16.]

– ومفاهيم أخرى ذُكرت هنا لكل من رضي الدين الاستربادي في كتابه شرح شافية بن الحاجب، وكذا "الرماني" في كتابه: الحدود في النحو [ينظر المرجع نفسه، ص 16، 17]

– مفاهيم أخرى للقياس وأنواعه وأركانه نجدها في كتاب الأصول (تمام حسان ومن ذلك نذكر: القياس هو " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه " ص 57)

والقياس في عرف النحاة كان إما من قبيل القياس الاستعمالي وأما من قبيل القياس النحوي، والأوّل هو " انتحاء" كلام العرب، وبهذا المعنى لا يكون القياس نحوا وإنّما يكون تطبيقا للنحو، أما الثاني فهو "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه (الاقتراح للسيوطي، الباب الثالث في القياس نقلا عن: تمام حسان، الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص 151.)

– ويعرّفه سوسير بأنّه: «صيغة صنعت على منوال صيغة أو صيغ أخرى طبقا لقاعدة معلومة» [ينظر: دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، ص 243، نقلا عن هدى صلاح رشيد، تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، ص 166.]

– ويمكن لمزيد من المفاهيم عن القياس عند سوسير، يُنظر (محاضرات في علم اللسان العام، تر: عبد القادر قنيني، ص 237 وما بعدها).

[1] معالي هاشم علي أبو المعالي: الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة، الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح أنموذجا، ص 144.

*- يتعيّن علينا هنا ذكر جملة من أقواله و أوصافه في مواضع مختلفة، من أجل أن نتبيّن موقفه بوضوح عن القياس العربي خاصة ، وعن المنهج العلمي عند العرب قديما بصفة عامّة، ونظرا لحرصه الشديد على توضيح هذا الجانب من النحو العلمي العربي جاءت مواقفه مشحونة بدلالات إيحائية قوية تنمّ عن نزعته التراثية المركزة وعن رغبته القوية في إحياء التراث وإعادة بعثه، و بالنظر إلى هذه الكثافة الدلالية و المفاهيمية تحتّم علينا سرد أبرز أقواله تباعا –دون شرح– فهي وحدها تتحدّث عن نفسها و تصف حالها ولا يمكن –في حالنا هذه – أن نضيف إليها شيئا.

– القياس «أساس الاستدلال» [1]

– «القياس هو توافق في البناء عند النحاة» [2]

– «القياس كمصدر للفعل قاس، هو تلك العملية المنطقية الرياضية التي سميْناها تفريعا من الأصل على مثال سابق، أي في ميداننا هذا بناء كلمة أو كلام باستعمال مواد أوّلية هي كالمعطيات واحتذاء صيغة الباب الذي ينتمي إليه العنصر المُحدث، وهذا التفريع لا يجوز إلّا إذا اطّرد الباب وإذا لم يطرد فيقاس على الأكثر أي الصيغة الغالبة في الباب والاستعمال (لا في الاستعمال وحده)» [3]

– «أمّا كاِسم فهو هذا التوافق في البناء نفسه، ومن حيث المنطلق الرياضي هو تكافؤ Equivalence العناصر في البنية باصطلاح هذا العلم هو نتيجة لعملية تطبيق مجموعة على مجموعة بشرط أن يكون التطبيق من نوع التقابل النظيري لا غير، ومن هذه الحيثية يمكن أن يسمّى الباب قياسا، أي من حيث هو تكافؤ لعناصر تنتمي إلى فئة» [4]

– «فما أبعد هذا القياس عن القياس الأرسطي syllogismus الذي هو عبارة عن صياغة للاستدلال الشمولي؛ أي قياس الشمول كما يُسمّيه ابن تيمية وهو أن تبرهن على صحّة قولك (سقراط مائت) بإدراجك إيّاه في فئة النّاس، وإدراجُكَ هؤلاء في فئة المائتين، فهذا الاستدلال الاندراجي ينتمي إلى القسمة الأفلاطونية لا إلى قسمة التراكيب العربية»[5]

وفي موضع آخر يُؤكد هذه المفاهيم عن القياس وأهميته في إضفاء صفة العلمية على المنهج النحوي العربي وهي السّمة التي ميّزته عن القياس المنطقي عند اليونانيين، ومن أبرز ما قاله نذكر:

– «القياس كاِسم (لا كمصدر) هو تكافؤ لا تطابق ولا مجرد شبه»[6]

– «يخصّ البُنى اللغوية إفرادا وتركيبا... والقياس النحوي تحديدا مجاله المُثل اللفظية من أوزان للكلم وتراكيب الجمل (بنية الكلمة وبنية الجمل) وهو: حمل شيء على شيء في الحُكم لجامعٍ بينهما»[7]

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية ج1، ص 322.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] المرجع نفسه، ص 323.

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] المرجع نفسه، ص 324.

[6] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 159.

[7] المرجع نفسه، ص 159.

– القياس العربي هو قياس رياضي (علمي) قائم على التكافؤ «بين أفراد فئة ناتج عن المجرى المشترك أو البنية المُشتركة الحاصلة منه وهو توافُق في الصيغة الناتجة عن التركيب، فهو تركيبي وتقديري غير كيفي فقط، فليس القياس مجرّد تجانس لبعض العناصر، فلا يكون قياس بعض أفراد الفئة بمجرّد اجتماعها في صفة عامة يتكوّن منها جنسٌ وتتميز بعضها عن بعضها الآخر بصفات معيّنة هي الفصول» [1]

– «القياس النحوي هو تكافؤ في البِنية أو المجرى وليس مجرّد شبه، أو مُجرد مجانسة...وقد يستوي الشيئان في القياس مع اختلافهما، فالبحث عن هذا التساوي بين الأشياء البعيدة فيما بينها يجمعها شيء في عمق كيانها أو بُنيانها هو روح العلم وتطبيقاته، وهو ما كان يقصده النحاةُ العرب الأوّلون، والتفَتوا إلى هذا الجانب من التوافق لأنّ الذي كان يهمّهم هي مجاري الكلام أو كيفية تصرف وحداته إفرادا وتركيبا، ولم يكن لهم اهتمام بوحدات اللغة من حيث هي أي في ذواتها، فنظرتهم هي أبعد ما يكون عن التأمّل الفلسفي» [2]

– «...فهذا الحمل في اصطلاح الرياضيات الحديثة هو تطبيق مجموعة على أخرى بالتقابل» [3]

– «تثبت الموافقة بثبوت التكافُؤ بين أفراد الفئة اللغوية من حيث المجرى أو البنية، وبما أنّ هذه مجارٍ وبُنى فلا يكون الاستدلال على ذلك إلّا بإجراء تطبيق بالمعنى الرياضي لمجموعة على مجموعة (Application) وتُعتبر المفردات والتراكيب مجموعات من العناصر المُرتبة وبتجاوُز ذلك إلى المجموعات من العمليات كالزيادة والحذف والتقديم والتأخير والاستبدال وغير ذلك» [4]

– «كان النّحاة الأولون يقيمون ما سمّاه سيبويه بالقياس اللازم أو المُستمر، وهو عبارة عن قانون لأنّه تلازم مادي مُستنبط من المسموع، ويُعتبر علميا من وجهة نظر الباحث لأنّه تحصّل عليه بالمشاهدة والتصفّح للواقع وسمّي ذلك استقراء مع إثبات التكافؤ بين عناصر القبيل في المجرى، فهذا هو تلازم شُوهد استمراره في الاستعمال وتلازم عقليّ بثبوت التكافؤ في داخل الباب فكُلّما تمّ إلحاق ظاهرة لا يعرف لها أصل بأصلها وبابها؛ أي نظامها فقد تمّ بذلك تفسير وجودها كظاهرة مندمجة في نظام اللغة» [5]

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 165.

[2] المرجع نفسه، ص 171.

[3] المرجع نفسه، ص 371.

[4] المرجع نفسه، ص 337.

[5] ينظر: المرجع نفسه، ص 338.

– القياس العربيّ قياسٌ علميٌّ إجرائيٌّ لأنّه يهتمُّ بالعلاقات، فهو غير اندراجي (اندراج فئة في فئة أخرى) بل يهتمّ بالتكافؤ (ثبوت الموافقة) ولا يهتمّ بالماهية والذوات بل بالعلاقات والتكافؤ والتطبيق والإجراء: ذلك أن «العلم لا يكتفي بمعرفة الذات والجوهر بما هو عليه بل يجب أن يتجاوز ذلك إلى معرفة العلاقات نفسها المؤثرة في الذوات وهذا لا سبيل إلى تحقيقه بالمنطق الاندراجي الانطوائي بل بالوسائل الإجرائية أو ما بمنزلتها» [1]

– وملخص موقفه في قوله: «بفضل المفاهيم المنطقية الرياضية والمناهج العلمية بَنَى العلماءُ العربُ نظرية لغوية تخص اللغة العربية إلّا أنّها تشتمل على مبادئ لغوية عامة يمكن أن تنطبق على عدد كبير من اللّغات» [2]

تتضمن هذه الأقوال (و التي كان قَصْدُنَا ذِكْرهَا تِبَاعًا لغاية توضيح الرُّؤى و تحديد مَوضُوع القراءة و مَرَامِيهَا "عند عبد الرحمان الحاج صالح " من جهة و كذا لاعتقادنا بأنّها نصوصٌ مُكتملةٌ بأسلوبها السهل الممتنع و التي لا يُمكن أن نضيف إليها شيئا غير نقلها و تلخيصِهَا) جُملةٌ من المفاهيم التي تَصُبُّ كلّها في خانة التعريف بالتّراث العلمي العربي الذي تأسّس على أسُسٍ علميةٍ لا ريب في صحتها و سلامتها، فكان موضوعها القياس الذي لجأ إليه العرب بكلّ إحكام و إتقان في نظرهم و تقعيدهم للغة العربية، و كانت أبرز سماته مايلي:

– القياس كأداة عقلية يُصنّف من بين أهمّ أصول التفكير العلمي والتقعيد اللغوي (للّغة العربية)

– هو أداة عملية وإجرائية يأتي نظريا بعد السّماع اللغوي.

– يقوم على التكافُؤ (يتضمن مفهوما رياضيا عِلميا).

– يُعَدّ من أهم أدوات ضبط اللّغة العربية إذ ساهم في دراستها علميا وفي تطويرِها (بالتوليد والاشتقاق، الإبداع، الافتراض...الخ)، وفي تعليمِها كذلك، وبالتالي المحافظة على أصول اللّغة العربية الأصيلة.

– يرتبط بالواقع المشاهد الذي يمثّل الأصل والمرجع في إثبات صحة الأحكام.*

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 354.

[2] المرجع نفسه، ص 373.

*- فالقياس هو ما قيس على موجود في الواقع وهو هنا " كلام العرب"« والحقيقة إن انطلاق القياس من الواقع الاستعمالي هو عين ما أقرّته المدرسة الوصفية، فهو عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر ما بآخر لما بينهما من شبه أو علة » [يُنظر: هدى صلاح رشيد، تأصيل النظريات اللّسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، ص 169]، فارتباط القياس بالواقع و بالتالي وصفه بأنّه استعماليٌّ خالص كان من مفاهيم "سوسير" و تبعه في ذلك الوصفيون =

– يختلف القياسُ العربيُّ عن القياس عند أرسطو ،أو ما يُسمّى بـ (السلوجيسموس)، فالأول علميٌّ لزومي قائم على الحمل و التكافؤ، والثاني اندراجي (إدراج فئة في فئة)، وهذا الأخير هو« قياس ميتافيزيقي صوري، تتمثّلُ مِيتافيزيقيته أو غَيبيتُه في عَدم احتكامه لما تمنحه المعطيات الواقعية... وإنّ القياس عند العرب كان قياسا يستند إلى المسموع من كلام العرب... كانت نشأة مفهوم " القياس" في النحو العربي، نشأة لا تمت بأيّة صلة للقياس المنطقي و أغراضه، بل إن القياس النحوي في المراحل الأولى، لم يكن بمعنى التأليف أو الجمع بين مقدّمتين ونتيجة لازمة عنها ضرورة على طريقة أرسطو، وإنّما هو« حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه » [1]

والنتيجة أن القياس العربيّ علمٌ، والقياس الأرسطي فلسفيٌّ حسب "عبد الرحمان الحاج صالح" ومن يُؤمن معه بعلمية التراث و بأصالته، و ختام هذا كلّه – حسب قراءة "الحاج صالح": كان للعرب– بفضل منهجهم العلمي فضل في بناء نظرية لسانية علمية محضة وجدت لنفسها موقعًا بارزا ومكانة بين صفحات تاريخ علم اللسان (قديما و حديثا)، ولإثبات هذا الأمر عَكفَ على مُدوّنة التّراث باحثا عن أدلّة وحُجج ثابتة يُعيد لهذا الإرث الفكري والعلمي قيمته ودوره التأسيسي و المعرفي، وقد استثمر في إنتاج خطاباته هذه: تشبعه المعرفي والعلمي (المنهجي) المستمد من اللسانيات الحديثة من جهة، ومن تخصصه العلمي من جهة أخرى، إلى جانب سعة معرفته بالتراث و بأصوله و مفاهيمه وقضاياه وسياقاته، وبفضل كلّ هذا استطاع أن يتحكّم في خطابه من حيث الموضوع و الغاية والمنهج، فقرأ التراث و سعى إلى بحث قضاياه و كشف نظرياته و خصائصه من أجل إثبات أصالته وعلميته معتمدا في ذلك على قراءة منهجية وصفية تحليلية و تفسيرية مُدعّمة بأدوات و بأدلة و حُجج ، بَرهَن من خلالها على أنّ التُراث علمٌ يُضاهي أو يفوقُ ما بلغه علمُ اللّسان الحديث.

4: موقفه من قضية التأثّر والتأثير بين العرب واليونان قديما:

يُمثل التراث اللّغوي العربي – على الأقل عند البعض– ظاهرة إبداعية مُقدّسة، ومحطّة فِكرية سجّلها التاريخُ عبر أجيال و أجيال، عَمِلت على تلقّيه (التراث) و نقله من خلال قراءته ووصفه و تفسيره وتأويله بعد الوقوف على عوامل نشأته و قضاياه و نظرياته و مناهجه، أو بعبارة أخرى بعد الكشف عن حُمولته المعرفية الكبيرة التي لا تزال تحتفظ بأسرار وأسرار تستدعي القراءة و إعادة القراءة و تحيينها في كلّ

= الذين «يحصرون القياس في العملية التي يخلق بها الذهن صيغة أو كلمة أو تركيبا تبعا لأنموذج معروف» – حسب ما يذهب إليه " فندريس" في كتابه "اللغة"– (يُنظر: المرجع نفسه، ص 166.)

[1] يُنظر: زكريا أرسلان، إبستيمولوجيا اللّغة النحوية، ص 360، 361، 362.

مناسبة تُعرض فيها مسألة الطرح الأنطولوجي والابستيمولوجي لهذا التراث، وتحديدا هنا ما يتعلّق بمسألة تأصيل البحث أو الفكر اللّغوي عند العرب قديما من خلال البحث عن كيفية تكوّن وتأسيس المعرفة اللّغوية وعن عوامل اكتمالها بشكل يصعب معها –حاليا– النقص أو التعديل أو التطوير؟ !.

وفي إطار هذا السياق العام ظهرت عدّةُ قراءات اختلفت في منطلقاتِها ونظرتها إلى قضية نشأة التراث اللّغوي العربيّ، فإذا كانت تلك القراءات تشترك في السّؤال الجوهري والأساسي المطروح والذي مفاده: هل تأثر العرب بغيرهم في دراساتهم اللغوية للّغة العربية؟ أم أنّهم كانوا –فعلا– مُبدعين ومُؤسسين بصورة خلاقة ومُعجزة ومُحيّرة في الوقت نفسه؟

هناك من يُشير في هذا الشأن إلى وجود أربع قراءات كانت الأكثر انتشارا وذُيوعًا وهي: [1]

– قراءة تزعم أن النّحو العربي مُؤسسة مفاهيمية وتبويبَاتُه بُنيت على مَجهُودات النّحاة السُّريان (ومنهم جُرجي زيدان، أحمد أمين، الأب إسحاق ساكا، حسن عون، أحمد مختار عمر)

– قراءة تدّعي أنّ النحاة العرب لم يكن بوسعهم أن يخوضُوا في مسالك التفكير النحوي، وأن يُوّلدوا ما ولّدوه من مفاهيم وتصنيفات، لولا اطلاعهم على مفاهيم نُحاة اليونان وقواعدهم وتصنيفاتهم لأجزاء الكلام (ومنهم إبراهيم مذكور، مراد كامل: اللذان يُؤكدان أن العرب أخذوا النحو من اليُونانيين عن طريق السريانيين، وحتى كلمة " نحو" يرى الأب "إسحاق ساكا" أنها كلمة منقولة إلى العربية من اليُونانية بواسطة السريانية).

– قراءة تُفيد أن المفاهيم الأساس للنحو العربي مَنقولة من المنطق الأرسطي بصفة خاصة، والتفكير الفلسفي اليوناني بصفة عامة، كما تفيد أيضا أن عددا من المُصطلحات النحوية العربية مُترجمة عن مصطلحات يونانية (منهم مركس، سارتون، لشتانستاد، لوسورف، فليش، إبراهيم مذكور، محمد السعران، أبي المكارم).

– قراءة تُفيد أن صِلةَ النّحو العربي بالمنطقِ اليُوناني (خاصة) كانت متأخرة عن زمن نشأته منهم: (كارتر "carter"، جيرار تروبو "G.Troupeau"، أحمد العلوي).

ونظرا لأهمية هذه القضية في الخطاب اللّساني الحديث (خاصة العربيّ) نجد " عبد الرحمان الحاج صالح" يتناولها بكل اهتمام انطلاقا من تصوّرات وأفكارٍ شكّلت عنده ما يمكن أن نُسمّيه ببؤرة البحث أو نَواته. وهي: " علمية التراث اللّغوي العربيّ وأصالته"، وكذا انطلاقا من مفاهيم لسانية بصفة

---

[1] يُنظر: زكرياء أرسلان، إبستيمُولوجيا اللّغة النحوية، ص 223 وما بعدها.

عامة وهي كون علم اللسان علمٌ بنائيٌّ تراكميٌّ تأسّس وتطوّر بفعل الممارسة العلمية إلى جانب نشاط التلقي والتأثّر والتأثير الناتج بين الأمم، حيث أكّد في أكثر من مَوضع أنّ " عِلمَ اللّسان لم ينشأ طبعا من العدم"، وأن الأكيد أن هذا العلم استفاد من مفاهيم سابقة تطوّرت جيلا بعد جيل إلى أن صار علما قائما بذاته.

وإذا تجاوزنا أهمية هذا الموضوع بالنسبة للّسانيات –بصفة عامة–، وبالنسبة للباحثين – العرب خاصة–، وبالنسبة لـ"عبد الرحمان الحاج صالح" على وجه الخُصوص (والذي وإنْ كُنّا لا نُقلّل من شأنه إلا أننا نتساءل عن سرّ اهتمامه الكبير بهذا الموضوع، وكذا عن أسباب هذا الخلاف في حَسْمِهِ، كونه موضوعا يرتبط بالدرجة الأولى بالتاريخ، والمعلوم أن المعطيات التاريخية مبدئيا ثابتة ومُحددة لا تفترض التأويل خاصة)؛ فإنَّ تَجاوُزَنا هُنا يقتضي الانتقال إلى التساؤل عن موقف "عبد الرحمان الحاج صالح" من القضيّة؟

نوّد هنا أن نشير إلى إحدى مُسلّماته التي لا يريد أن يتنازل عليها وهي ثبوت التأثّر وحدوثه تاريخيا بين الأمم والحضارات في مجالات عديدة حيث يقول: «إن التأثير الحضاري وخاصة الثقافي منه هو ظاهرة طبيعية نشأت مع نُشوء الحضارات المتتالية وبحُكم اتصال الشعوب منذ أقدم العصور في أشكال متنوعة سلمية وغير سلمية»[1]

إنّه يُدرك – في هذا الشأن–أن الإنسان بعلمه وثقافته وحياته هو ابن ماضيه، ومنتوُج حضارات سابقة، اتصل بعضُها ببعض فصنعت ذلك الإنسان المُتراكم ذي العقل الديني والثقافي والحضاري والتاريخي والعلمي والذي مهما تطوّر وارتقى تدفعه عواملٌ حضارية مُغايرة إلى الالتفات إلى ماضيه والعودة إلى تراثه لفهم بعض إشكالاته المتوارثة ومنها على وجه الخصوص: بحث ذلك العقل المتقدّم الذي ساهم من بعيد في صُنع حاضره، كيف أسّس تلك الحضارة (الفكرية والثقافية)؟ كيف فكّر وأنتج؟ متى حدث ذلك؟ وهل كان بمفرده؟ أم اعتمد في تفكيره على غيره واستفاد من آثارهم؟ وبعبارة أُخرى هل اتصل بغيره حين فكّر؟ أم انعزل وأبدع وخلق؟

إنّهُ من أصعب الأمور أن نبحث عن شيء غير موجود آنيا، ولا نملك أدلّة على وجوده سوى روايات و قراءات و نتصوّر أن هذا المفهوم كان في ذهن "عبد الرحمان الحاج صالح" و هو يتساءل عن تأثّر العرب بغيرهم، إذ يُقر بصعُوبةِ تأكيدِ حُدوث التأثّر أو نفيه، فهو عملٌ شاقٌ، يتطلب من الباحث

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، ج2، ص 267.

مَسحا كاملا و شاملا و بحثا مستمرا في كل المعطيات من أجل دراستها واستنطاقها وفرزها وتصنيفها و مُقارنتها إلى أن تثبت الحقائق ، وفي هذا يقول: « ...هو ميدان أعتقد أنه لم يُستقص فيه البحثُ إذ لا يزال يَسوده غُموض كبير سواء فيما يخص التأثير اليُوناني أو الهندي على العرب أم تأثير العرب على الغرب، وذلك لأنّ هذا البحث يحتاج فيه صاحبُه أن ينظر في جميع ما ألّف من دراسات في اللّغات و في نحو هذه اللغات أو فلسفتها في القرون الوسطى، و في بداية النهضة الأوروبية حتى القرن التاسع عشر، و في نفس الوقت أن يحصي جميع ما نُقل من العربية التي عالجت كلّ أو بعض ما يلخص اللغات، و هذا عمل كبير جدّا لم يخض فيه الباحثون بعد "إلّا القليل"» [1]

يُوحي قوله هذا إلى أن التأثر الفكري بين الحضارات سنة يقرّها الإنسان و يُثبتُها الزمن، ولا تحتاج إلّا إلى إرادة جادة وصارمة لكشفها ونقلها، ومن ثمّ نقل تلك التجارب السالفة التي غذّت فكرة التأثر والتأثير، إلّا أنه بالنسبة للعرب قديما ينفي حدوث هذه الظاهرة، إذ يرفض الإقرار بوجود الاقتباس والإفادة بين النحو العربي القديم والمنطق اليوناني، فهو بَنَى موقفه هذا من منطلق استحالة إثبات ذلك، وكذا انطلاقا من أدلة وحجج رأى أنّها مما يثبت أصالة الفكر اللغوي العربي وعدم اتصاله (تأثر) بالفكر اليوناني، و في هذا الصدد يقول: «...هل تأثّر النحو العربي بالمنطق اليوناني، ومتى وقع ذلك؟ وتبيّن بالأدلة التاريخية والعقلية أن النحو العربي هو في جوهره لغوي محض ولهذا فإن مفهوم الإفادة – في الجملة المفيدة–هو أقرب إلى علم الإعلام منه إلى علم المنطق، وعلى هذا يكمُن الغلط في التخليط بين جانبين اثنين لوظيفة الكلام، فالأول يخص اللغة كأداة تبليغ... واللّغة كأداة للتحديد والحكم والبرهان، واللغة لها أيضا هذه الوظيفة وأغراض النحاة العرب الأوّلين هي دراسة البنى المتعارف عليها وتمييزها عن غير المتعارف» [2]

وهو يعني هنا أن مُنطلق الدراسة عند العرب قديما يختلف عن مثيله عند اليونانيين، فالعرب درسوها كبنية وبهدف وظيفي، أما المنطلق المنطقي فكان تأمّل اللغة لاتخاذها وسيلة في فهم وبحث قضايا خارجية غير لغوية (فلسفية).

ويُدعم موقفه هذا في مسألة أخرى يستشهد بها ليفنّد ما يزعمه البعض من حدوث التأثر خاصة في تحديد أقسام الكلام الثلاثة (اسم، فعل، حرف) حيث يقول: «فيجب قبل كلّ شيء أن نعرف أين وفي أيّ كتاب صرّح أرسطو بذلك ثم غرض النحو من لفظي الاسم والفعل غير غرض أرسطو منها، لأنه

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، ج2، ص 267.

[2] بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 42.

يرى فيهما ما يسميه الموضوع والمحمول والمجموع يكون دائما حُكما عقليا ولا يهتم أرسطو بالجانب اللّغوي لهما» [1]

وتأكيدا لهذا النفي يقول في موضع آخر: «لا يمكن أن يثبت التأثير في جوهر النحو العربي إلا إذا كانت مفاهيمه الأساسية وبالتالي تحديداته ومناهج التحليل فيه تتغلب عليها النزعة المنطقية الأرسطوطاليسية لا أي نوع من المنطق، وليس الأمر كذلك، فإنّ النحو العربي الخليلي قد بُني كلّه على مفاهيم أصيلة لا يوجد لها نظير في منطق أرسطو» [2]

واضح في الأمر أن "عبد الرحمان الحاج صالح" وهو ينفي وجود هذا التأثّر كان يقصد عصر الإبداع الذي لطالما حصره في زمن "سيبويه" و شيوخه (الخليل خاصة)، لأنّه يُشير في معالجته لهذا الموضوع إلى ظهور ظرف طارئ خلال القرن الثالث الهجري في تاريخ الثقافة الإسلامية حين احتك العرب بغيرهم وظهور الترجمة ونقل الثقافة والفكر والأدب والعلم مِنْ و إلى البيئة العربيةِ، وهو الدليل الذي يأخذ به أنصار " فكرة التأثّر" المزعومة التي ظهرت مُؤخرا خاصة عند المستشرقين، و ردّا على هذه الحركة يقول مُستنكرا و مُستغربا و مُستهزئا: «... فمن مُقلّ في احتجاجه لا يذكر إلّا ما يظنّه كافيا لإثبات التأثير اليوناني و من مُكثر في البرهنة و ذكر الشواهد، والغريب المقلق أنّ أشهر هذه الآراء التي أُلبِست لباسَ البحث النزيه هي التي تنفي كلّ طرافة للمناهج العربية في النحو وتنكر أن يكون النحاة العرب أخرجوا شيئا جديدا لعجزهم أو عجز البيئة الاجتماعية العربية على الإتيان بمثل هذا الصنع المبتدع، و ذهبوا يقارنون بين مصطلحاتهم وما تواضع عليه اليونان من قبلهم في علم النحو، و رأوا في تقسيم العرب الكلام تقسيما أرسطوطاليسيا محضا، ويا ليتهم ما فعلوا هذا فنجوا من زلل لم يُصب به أيُّ عالم من قبلهم » [3]، يجنحُ "عبد الرحمان الحاج صالح" إلى حسمِ قضية التأثّر، ليُعلن عن وجود أدلة تثبت هذا التأثر لكن في زمن غير زمن الإبداع مع النّحاة الفطاحل الأوائل (سيبويه وأستاذه الخليل خاصة) بل حدث ذلك بعد " سيبويه" وبالضبط في عهد "المُعتضد بالله" حيث بداية ازدهار الفلسفة عند العرب الذين اطّلعوا على مَا نُقل إلى العربية من كتب أرسطو بكيفية منتظمة. [4]

---

[1] ، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1 ص 42.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص 269.

[3] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 43، 44.

[4] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 78.

وكان ابن "السراج" أوّل من تأثّر بالمنطق اليوناني بعد عهد الإبداع فيما ينقُله قائلا:« كان ابن السراج (وهو تلميذ المُبرِّد) أوّل من أدخل شيئا لا بأس به من مفاهيم منطق أرسطو في النحو العربي»[1] واستند في ذلك على ذكر "ابن السراج" في كتابه " الأصول" لبعض المفاهيم المنطقية اليونانية مثل «لجوئه إلى مفهومي الجنس و النوع وهما من قَاطوغُورياس أرسطو و مقُولاته » [2]، ويذكر "عبد الرحمان الحاج صالح" أمثلة أخرى من تلك المفاهيم المنطقية التي نُقلت إلى البيئة العربية في تلك الحقبة والتي انطلق منها البعض ليثبت هذا التأثر (الموضوع، المحمول، الجنس والنوع، الصدق والكذب)، وكذا مفاهيم التصنيف المبنية على القسمة بالإدراج: " الأنواع في الأجناس" في تحديد الوحدات اللغوية (تحديد أقسام الكلام و تصنيف أنواعها) وهذا ما سمّاه بـ" القسمة الأرسطية"، (الجنس وما يندرج تحته من الأنواع والترتيب من الأعم إلى الأخص)، و هو أسلوب أقرب وأنسب وأسهل للتعلّم (النحو و كلّ الصنائع) خاصة للمبتدئين، وقد طغى هذا الأسلوب على الكتب العلمية التعليمية النحوية التي ظهرت في تلك الفترة.[3]

وتجدر الإشارة هنا إلى تمييز "عبد الرحمان الحاج صالح" بين النحو العلمي النظري وهو الذي أسّسه " سيبويه و أستاذه "الخليل" أي عصر الإبداع فهو النحو الأصيل و العبقري، وبين النحو التعليمي الذي ظهر بعد " سيبويه" أي في زمن التأثر بالمنطق اليوناني، فإذا كان النحو العلمي انصب على دراسة اللغة العربية واستقراء أصولها و تجريدها بمنهج علمي ساهم في بناء نظرية لغوية وصفية وتفسيرية لظواهر اللغة العربية، فإن النحو التعليمي قائم على تحديد المفاهيم و المصطلحات و تصنيفها من خلال الاستفادة من المفاهيم المنطقية اليونانية خاصة، فظهرت كتب تعليمية نحوية، في حقبة التقليد (بعد سيبويه) وقد « كثُر فيها التحديد المنطقي و التصنيف الأرسطي و هو يناسب التعليم للمبتدئين لأن هذا المنطق هو في حدوده صياغة للمعلومات في أبسط صورها، وفي برهانه صياغة أخرى لأبسط العلاقات بين الأشياء كاندراج الأشخاص في الأنواع و اندراج الأنواع في الأجناس» [4] *

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 80.

[2] المرجع نفسه، ص 82. (وقد ذكر أيضا في كتابه: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 268.)

[3] يُنظر: منطق العرب في علوم اللسان، ص 86.

[4] المرجع نفسه، ص 87.

*- يُقسّم "عبد الرحمان الحاج صالح "مراحل نشأة البحث اللغوي العربي القديم أو التراث إلى تراث أصيل وتراث تابع (تقليدي) وكان معياره في ذلك التأثر بالمنطق اليوناني، حيث يُمثل التراث الأصيل عنده فترة قبل التأثر وهي فترة الإبداع والخلق (عند الخليل وسيبويه) =

إن التأثّر بالعقل الأجنبي غير العربي والعمل بمفاهيمه وإسقاطها على اللغة العربية من أجل نشرها و تعليمها خلق أزمة فكرية عند العرب، والسبب هو التخلي عن ذاتهم و خصوصياتهم والنظر إلى لغتهم بعيون غيرهم، فكان هذا حسب وصف" عبد الرحمان الحاج صالح": غلطا فظيعا، ارتكبه هؤلاء المقلدين وهو ما أدّى إلى: « تشويه المفاهيم الأصيلة بعد التداخل العميق بين النحو والمنطق، وقد نتج عن ذلك تراجع بل تقهقر حقيقي في البحث اللغوي العربي الأصيل القائم على التحليل العلمي الرياضي، وقد ترتب عن هذا التخلي عن النظرية العربية الأصيلة عند سيبويه وأستاذه الخليل اختفاء التفكير العلمي العربي الأصيل المبدع في عصرنا الحالي وكان هذا من أسباب الانحطاط الحضاري عند المسلمين عامة» [1]، والجدير بالذكر هنا هو أسلوبه المباشر والمفعم بنزعته الذاتية وبتعصّب غير مقنع في دفاعه عن أصالة النحو العربي، حيث يرفض فكرة تأثّره بغيره (السريان واليونانيين).

وفي هذا المجال يصف تلك الآراء التي تؤمن بحدوث هذا التأثر بالمزاعم (أي ادعاءات خاطئة غير موثوق فيها بل كاذبة) كما يصف أصحابَها بالجهل والتجاهل وقلّة العلم والمعرفة، وبالتعصب والذاتية خاصة عند المستشرقين ومنهم " مركس أداليير" الذي خصّه بالرّد على مزاعمه وافتراضاته، وذلك كونه الوحيد الذي استطاع أن يقدّم أدلة ملموسة لإثبات رأيه من خلال المسلّمات الآتية:

– ضرورة مُرور زمان طويل – عدة قرون–حتى تتكوّن القواعد النحوية ويجعل كأصل لذلك تطوّر النحو اليوناني ونشأته فيقيس عليه.

– ضرورة اعتماد النحو على المنطق وعلى مفاهيم فلسفية ومنطقية.

= والتراث التقليدي: الذي ظهر بعد التأثر بالمنطق اليوناني (بداية من ابن السراج) وتبعا لذلك: يُقسّم النحو إلى نوعين:

– النحو العربي الأصيل.

– النحو العربي المدرسَانِي (سكُولاستيك): وهو الذي ظهر عند البغداديين المُولعين بمفاهيم أرسطو: [يُنظر: النظرية الخليلة الحديثة، مفاهيمها الأساسية، ص 64، 70.]

وقد تناول هذا أيضا في موضع آخر، حيث يُحدد ثلاث مراحل لتأسيس التراث:

1–مرحلة التأسيس (يُمثّلها أبو الأسود الدؤلي وأصحابُه)

2–مرحلة النمو والانفجار والإبداع والتفكير العلمي الحقيقي (يُمثلها الخليل وزملاؤه وسيبويه والمتأثرون بهم)

3–مرحلة التقليد: حدثت في بغداد حين بدأ منطق أرسطو ينتشر وقد وصفها بالجُمود الفكري والعقلي وبالكارثة وهو ما أنتج النزعة السكولاتيكية، والتي قال عنها بأنّها "بغيضة" تدلّ على تقهقر الفكر العلمي وذلك بترك من تعلقّ به للمُشاهدة والتجربة وانغماسهم في كثرة الجدل حول الأشياء التافهة [يُنظر: منطق العرب في علوم اللسان، ص 24، 25، فهو يربط الجمود الفكري والعلمي عند العرب بعامل التأثر بالآخر والأخذ بمفاهيم الغير]

[1] يُنظر: المرجع نفسه، ص 89.

- ضرورة اعتماد النحاة العرب على غيرهم وذلك باقتباس ما وضعه الفكر اليوناني، إذ ما كتبوه عن النحو ما كان يُمكن أن يصدر من مثلهم.[1]

وكان من المنتظر من " عبد الرحمان الحاج صالح" أن يرفض هذه المزاعم والمسلمات ويحكم عليها بالبطلان، فراح يفندها بتوضيحات نلخصها فيما يأتي:*

- لم يحدث اللقاء بين الخليل وسيبويه مع مترجمي النحو اليوناني (خاصة إلى السريانية) والدليل عدم ذكر ذلك – كمراجع–عند النحاة العرب.

- تختلف نظرة العرب إلى الموضوعات اللّغوية عن نظرة اليونانيين فغاية العرب من تحليل الخطاب لغوية بحتة بعيدة عن الحكم المنطقي المرتبط بمدى صدق الموضوعات وكذبها.

- بالنسبة لافتراضات " مركس" فهي باطلة من أساسها، و ذلك يُعزى إلى أنّ العلوم العربية نشأت وترعرعت مع القراءات وتدوين أصول اللّغة الأولى وكل ما كان: منبثقا عن القرآن والسنة واستمر البحث بعدئذ حتى اكتمل عند سيبويه،(فهو هنا وإن كان يُؤيّد " ماركس" في المسلمة الأولى، إلّا أنّه لا ينفي حدوث استثناءات وطفرات يشهد فيها التاريخ خروجا عن المألوف، وسرعة في النشأة والتطوّر كالذي حدث مع النحو العربي الذي وُلِد مكتملا – عند سيبويه–حسب قول عبد الرحمان الحاج صالح) و نحن نقول إن: هذا الاكتمال أساسًا هو ما تسبّب في التّسَاؤل والاندهاش !

- لا علاقة للنحو العربي بالمنطق والفلسفة، وهذه الحتمية التي تحدّث عنها " مركس" تعود إلى جهله لمنطق العرب في بناء دراساتهم، و كذا جهله للفلسفة العربية (الإسلامية) عند المتكلمين و الأصوليين، والتي تختلف عن المنطق الأرسطوطاليسي، أو أنّه جاهلٌ لقوانين نشأة العلوم وأطوار تطوّرها وارتقائها عند الإنسان بصفة عامة، وعند العرب بصفة خاصّة؛ فكانت نظرة "مركس" سطحية لأوجه المشابهة بينهما اقتصرت على بعض القضايا اللّغوية فقط (كأقسام الكلام، مفهوم الأحداث، مفهوم الصرف، والتصريف، معنى الجنس، التمييز بين الأزمنة الثلاثة...).

- غلبة النزعة العرقية والتعصّب الذاتي عند " مركس" أدّى به إلى اتهام العرب بالعجز وعدم القدرة على الإبداع في الميدان العقلي، وكلّ هذا " هذيان" ناجم عن آفة الجهل والتجاهل وقلّة العلم والمعرفة.[2]

---

[1] ينظر: منطق العرب في علوم اللسان، ص 39،42 [ينظر أيضا: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 49].

* هذه الردود من الحاج صالح كانت ردّا على مزاعم المستشرق " ماركس" وكذا " إبراهيم مذكور".

[2] يُنظر: عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 40، 46، وبحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 49، 52.

وبهذه الردود يُبلّغ " عبد الرحمان الحاج صالح" فكرتَه للقارئ/ الباحث، والتي يُصّر فيها على أصالة التُراث العربِيِّ الذي يقول عنه بأنّه نحو: «لم يتأثر في ابتداء نشأته بمنطق أرسطو لا في مناهج بحثه ولا في مضمونه التحليلي، فإنّه لا يدينُ بشيء أصلا فيما ابتناه أوّل أمره للثقافة اليونانية»[1]

هكذا إذن يقدم لنا " عبد الرحمان الحاج صالح" قراءته للتراث والتي تحدّث فيها عن أصالته وعلميته، أدواته المنهجية والتحليلية وأصوله، وكذا تميّزه عن غيره من الدراسات اللغوية القديمة منها والحديثة، وقد كانت قراءته جديدة – على حسب تصريحه–مُعتمدا على أدوات منهجية تراوحت بين الوصف والشرح والتأويل والتمثيل و المقارنة حيث يقول :« وأدّتْنا هذه القراءة الجديدة إلى المقارنة بين هذه المفاهيم كما تصوّرها العلماء المبدعون وما جاء بدلها فيما بعد من مفاهيم غير علمية، والمقارنة بينها وبين ما نجده اليوم من مفاهيم علمية في العلوم اللّسانية الحديثة، و في المنطق العلمي »[2]

فالأمر واضح هنا أنّ قراءته كانت كشفية * تهدف إلى استنطاق التراث وإعادة فتح دفاتره للوقوف على إبداعات العقل العربي في مجال البحث اللساني، و يُمكن وصف منهجه بالمنهج التوافقي إذ حاول التوفيق بين المفاهيم القديمة والمفاهيم الحديثة عن طريق المقابلة والمقارنة، وكان غرضه من ذلك تحديد مكانة ذلك التراث و مميزاته لإثبات أصالته وعلميته (دائما) ، وهذا ما وضّحه في مواضع عديدة نذكر منها قوله: « أردنا أن لا تكون دراستنا للجانب الأهمّ من هذا التراث وهو الأصول العلمية التي امتازت بها علومُ اللّسان عند العرب عن غيرها، مقطوعة الصّلة عمّا ظهر في زماننا من النظريات العلمية في العلوم اللّسانية... فحاولنا القيام بمقارنة بين ما قاله العلماء العرب القدامى وما قاموا به من بُحوث وما توصّلوا إليه من أفكار ومناهج التحليل وما يقوله العلماءُ المُحدثون في مختلف نظرياتهم ومذاهبهم كالبنيوية المعاصرة الأوروبية منها والأمريكية وكالنحو التوليدي والتحويلي وكنظرية الخطاب وغيرها» [3]، وهو إذ يدرك تعدّد القراءات التي استهدفت التراث، كما يدرك كثرة المشككين بجدوى قراءة التراث وبأهمية ذلك في البحث اللّساني عامة.. وما رافق ذلك من تهجم على التراث اللّغوي والتقليل من قيمته العلمية وقُصُوره المنهجي وهو الاتهام الذي امتدّ إلى القراء ومناهجهم وغاياتهم (نواياهم) نجده كثير الإصرار

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 63.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، ج2، ص 81.

*- ذكر هذا المصطلح الفاسي الفهري في قوله: «يُمكن أن نصفها (مناهج مقاربة التراث) بأنّها مناهج كشفية، بمعنى أنّها تروم كشف ما يُمكن أن يكون في التراث» [عبد الله العروي وآخرون، المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية، ص 92].

[3] عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللّغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص 8.

على موضوعه هذا وكثير الحرص على الردّ والتبرير والدّفاع عن مواقفه ورُؤاه، لتوضيح الرُّؤى لهؤلاء السلبيين والمُشكّكين يشير إلى أن المقصود من قراءته للتراث اللّغوي العربي (العلمي) هو:

– ليس المقصود الحكم على التراث بالصحّة (صحيح) والخطأ انطلاقا من المُعطيات اللّسانية الحديثة بل المقصود هو اختبار الصفة العلمية في هذا التراث.

– كما أنّ المقصود ليس إسقاط هذه المذاهب والنظريات الحديثة على المذاهب العربية القديمة.

– المقصود هنا أيضا هو كشف تميّز النظرة العربية للظاهرة اللّغوية عن نظرة المحدثين الذين ورثوا الكثير من اليونانيين[1].

ونحن هنا نصرّح أننا لم نستطع تبيّن مواقفه بوضوح حول قراءة التراث وتحديدا حول المنهج الملائم لاستكشاف مفاهيمه وكيفية التعامل مع معطياته، أو بالأحرى لم نستطع أن نفهم بعض مواقفه ونصائحه في طريقة التعامل مع التراث، فأحيانا نجده يدعو إلى تلقّي التراث كما هو(نقله وشرحه وتأويله؛ منه وإليه – فهو بالنسبة إليه–بحث مستقلّ بنفسه، ومُستغنٍ عن غيره يملك كلّ شيء: من موضوع ومنهج وغاية، لكنه أحيانا أخرى يشير إلى اعتماده في قراءته على بعض المفاهيم الحديثة (من باب المقارنة والمفاضلة)، وكأنّنا نشعر من خلال آرائه وخطاباته أنّه مع التقليد وضد التقليد، مع القديم وضده، مع الحديث وضدّه، يمجّد هذا وينتقد ذاك، وأحيانا يدافع عنهما معًا، لكنّه خلال ذلك يقارن لإصدار أحكامٍ ولإثبات حقائقٍ مُعيّنة *

ورغم هذا نقول إن " عبد الرحمان الحاج صالح" باحث فذ و مُفكّر كبير ذو شخصية علمية قوية، آمن بقضية فدافع عنها و أصرّ على أولويتها في البحث واشتغل عليها وجعل منها موضوعا لممارساته اللّسانية الكثيرة ، و الملفت للانتباه هنا هو حرصه المركز والشديد على مسألة المنهج ، وعلى كيفية التعامل مع التراث، فإذا كان موضوع خطابه اللّساني هو " قراءة التراث" لبحث علميته وأصالته، وهو

---

1 عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللّغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص8.

*- نذكر هنا بعض تلك المواقف من خلال هذه الأقوال:

– «القديم يجب أن ينظر فيه من حيث هو لا من حيث هو قديم، لأنّنا لا نؤمن بالترقي العلمي على خطّ مستقيم»

– «والتقليد مهما كان هو أبغض ما يتخذه الباحث كسلوك سواء كان التقليد للقدماء أو المحدثين، وقد أضرّ بعض الباحثين إلى التراث العلمي العربي بهذا السلوك بالذات، وذهبوا يهدمون ما كان بنى علماؤنا الأوّلون بالاعتماد على المذاهب الغربية وبمقاييسهم الخاصة بها التي ظهرت في القرن العشرين وما بعد ذلك إلى الآن في اللّسانيات»

– «التقليد واحد سواء كان للقديم أو الحديث» [يُنظر: حافظ اسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللّغة أسئلة اللسانيات، ص 93].

حرّ في اختيار ما يدرسه وحرّ في تحديد مناحي الدراسة و غاياتها، فإنّه – في المقابل– مقيّد نسبيا بالمنهج وبحدوده وشروطه وأدواته، والحقيقة أنّنا لا يمكن أن نتصور مفكرا كبيرا ك " عبد الرحمان الحاج صالح" يتغافل عن الاهتمام بهذه المسألة، لأنّه عارف بقيمة المنهج، والمنهج هو العلم بعينِه، وهو أيضا « تعبير عن وعي و دراسة لما أنجزه واضع أصلي دون وعي و غالبا دون دراسة»[1] ، ولا يمكن الحديث عن منهج ما إلّا «بوجود قوانين تُمكّن من التعامل مع " الموضوعات" بحسب خصوصياتها، ومفاد ذلك أن الوعي المنهجي يبدأ بإدراك طبيعة التطوّر الذي يحكم الموضوع »[2]

فهو يُدرك أهمية الخضوع لهذه القوانين من جهة وأهمية تلك القوانين والأدوات المنهجية في إنجاز المقاربات والبحوث العلمية من جهة أخرى، وهذان معًا يوّلدان أبحاثا وقراءات ودراسات عميقة لا يُمكن ردّها أو تجاوزها، ونظرا لخطورة هذا الأمر، ونظرا لاستيائه من بعض القراءات للتراث العلمي العربيّ بسبب النقائص المُسجلة ارتأى أن يُقدّم للقراء والباحثين كافة الإرشادات المنهجية من خلال عرض تجربته في قراءة التراث والتي يشرح فيها بعض أصول البحث العلمي في التراث اللغوي، والتي تتلخص في النقاط الآتية:[3]

1–التحلّي بمبدأ الثقة: ويتمثّل في الأُصُول الآتية:

– ضرورة العودة إلى النصّ الأصلي للقائل نفسه أو لمن سمع منه مباشرة والابتعاد عن التخمين والافتراض أو الافتراء (نلحظ حضور هذا الشرط بقوة في بحثه اللّساني إذ كثيرا ما يَحرص على ذكر النصوص الأصلية للقائلين (العلماء) الأوائل خاصة الخليل وسيبويه، وربّما هذا ما جعله يُركز ويدعو إلى التمسك والعودة إلى عهد الإبداع حيث الأصالة موجودة).

– الحرص على التأكّد من سلامة النص وصحّته، وذلك بالبحث عن مصادر مختلفة، ولا تكون منقولة عن بعضها البعض، بالإضافة إلى رفض ما يشذّ وينفرد (هذا لأنّ معيار الصدق والثقة دائما يضيع بسبب كثرة الأقاويل والروايات).

– الابتعاد عن المرجع (المصدر) الذي يشوب صاحبه الراوي نوعٌ من الافتراء والكذب والشواذ والهزل وعدم الجدّية.

---

[1] محمد الدغومي: نقد النقد وتنظير النقد العربي، ص 140.

[2] المرجع نفسه، ص 141.

[3] يُنظر: عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللّغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص 9 وما بعدها.

2-الحرص على الفهم الحقيقي للمقصود ويتأتى ذلك بـ:

- ضرورة تقديم النص الأصلي على النص الفرعي (أو شروحاته) وكذا عدم الاقتصار على تأويل المتأخر لأقوال المتقدّم دون الرجوع إلى القائل الأول (الفعلي) (وهو شرط يضمن شرط الأمانة والأصالة وصدق المعرفة).

- التمسك بمبدأ التصفح الكامل للنص الواحد أو لعدّة نصوص من أجل إدراك المقصود الحقيقي منها: (وهذا يضمن للباحث الإتيان على المعرفة الحقيقية من كلّ جوانبها، و الإحاطة بكلّ سياقاتها وأحوالها، وقد يكون المعنى هو البحث عن الشمولية في إدراك المفاهيم و دلالات الألفاظ و المصطلحات والأقوال) وُيضيف "عبد الرحمان الحاج صالح" هنا منهجية «المقارنة الدلالية والعمليات الاستنباطية » التي استخدمها في تحليل النصوص والأقوال لتحديد المعاني والمقاصد والأغراض، ويذكر في موقف آخر هنا اعتماده على «الطريقة التشخيصية للمعاني؛ أي استكشافية للمعنى المقصود في نص معين وقد تكون زيادة على ذلك برهانية، الغاية منها أن يستدلّ بها على صحة ما يذهب إليه من الافتراضات حول المعنى المقصود، و يُمكن أن يكون الأمر كذلك للدقّة المنطقية التي تتصف بها بعض هذه العمليات الاستكشافية».

وكأنّه يحث هنا على الابتعاد عن التلقي السلبي للتراث والانتقال إلى النظر العلمي بإعمال الفكر عن طريق التحليل والبرهان والاستنتاج.

- الأخذ بعين الاعتبار معيار الزمن (التاريخ) في التعامل مع ظهور العلم وتطوّره (مصطلحاته، مفاهيمه، تصوراته) (وبهذه الطريقة يتمكن الباحث من إجراء تحقيق تاريخي يضمن له الاستدلال المنطقي لأحكامه وتأويلاته وقراءاته، فالتاريخ وثيقة صادقة تُقدّم الأدلّة القاطعة)

- ضرورة التمحيص الموضوعي الدقيق للنظريات اللّسانية الحديثة: وهذا أصل آخر من أصول البحث العلمي، إذ يُسهم في إدراك الحقائق وربطها بأصلها ومنبعها وسياقها دون الخلط بين المفاهيم (خاصة بين القديم والحديث) ولتفادي أيضا عملية الإسقاط (إسقاط الحديث على القديم).

إنّ المتأمل للكتابة عند "عبد الرحمان الحاج صالح" و لنوعية خطاباته و طبيعة موضوعه و منهجه المعتمد يُصنّفه ضمن الباحثين التراثيين أو بعبارة أخرى تصبّ أعمالُه ضمن "لسانيات التراث" ،وهذا ما يؤكده "مصطفى غلفان" حينما أشار إلى الكتابة اللّسانية القرائية للتراث وخصّ الحديث هنا عن "عبد

الرحمان الحاج صالح" حيث يقول :«غير أن المتتبّع للكتابة اللّسانية القرائية لا يكادُ يفهم شيئا عندما يلاحظ بعض التناقض في النتائج التي يتوصّل إليها بعض الدّارسين العرب بشأن المقارنة بين الفكر اللغوي القديم و الفكر اللّساني الحديث، فهذا باحث يشتغل أيضا في إطار لسانيات التراث يَدحض جملة و تفصيلا كلّ مقارنة ممكنة بين الفكر اللغوي العربي واللسانيات البنيوية قائلا: إنّ النحو العربيّ قد وُضع على أُسُسٍ إبستيمولوجية مُغايرة لأُسس اللسانيات البنيوية و خاصة في المبادئ العقلية التي بُنيت عليها تحليلاته (...) وليس الاختلاف متوقعا على هذا الجانب بل هناك أيضا اختلاف آخر في النظرة إلى البحث في اللّغة »[1]

و يذهب "مصطفى غلفان" إلى أبعد من هذا إذ يصف منهج " عبد الرحمان الحاج صالح" في بحثه عن التراث بالمنهج الفيلولوجي وفي هذا يقول: « إن الكتابة اللّسانية القرائية أقرب ما تكون إلى العمل الفيلولوجي من حيث أنّها تضع الشروح و المُساعدة على فهم النصوص القديمة ... إن القارئ في مجال التراث ليس إلّا شارحا و فيلولوجيا إنّه يُحاول أن يضع الشروح المساعدة على فهم النصوص القديمة فيجد نفسه من أجل تقريب فكر قديم من معاصريه يلجأ إلى استعمال ألفاظ و تعابير حديثة وهكذا يأتي الشرح يختلط فيه القديم والحديث عبر ألفاظٍ لا يربط بينها سوى إرادة الشرح » [2] ، وإنّنا هنا لا ندرك حقا ما الغاية من هذا الوصف لمنهج القراءة عند روّاد قراءة التراث بصفة عامة و" عبد الرحمان الحاج صالح" بصفة خاصّة، وماذا يريد بقوله هذا؟ هل هذه الممارسة قاصرة وناقصة؟ أم أنها قراءة غير علمية وذاتية معيارية غير موضوعية؟ و هذا من مُنطلق طبيعة المنهج الفيلولوجي الذي يتنافى تماما مع المنهج الوصفي العلمي حسب ما يُحدّده اللّسانيون بداية من" دي سوسير" * و بهذا الوصف تكون مثل هذه القراءات التي تستهدف التراث اللغوي أو ما يُسمّى بلسانيات التراث بعيدة كلّ البعد عن مجال علم اللسان فهي لسانيات تكشف حسب "مصطفى غلفان" « نوعا من الجفاء النظري و المنهجي حتى لا نقول عداء

---

[1] مصطفى غلفان: اللّسانيات العربية الحديثة، ص141.

[2] يُنظر: المرجع نفسه، ص 156.

*- «فليس اللّسان هو الموضوع الأول والوحيد لفقه اللّغة (الفيلولوجيا) الذي يهدف قبل كل شيء إلى أن يحصر النصوص. بتحديدها، وبأن يؤولها وأن يُحللها. ولقد قادت هذه الدّراسة الأولية إلى أن يجعل موضوع اهتمامه تاريخ الأدب والأعراف والمؤسسات وغير ذلك، وفي جميع الأحوال قد استخدم منهاجا خاصا هو النقد، وإذا أراد أن يتناول المسائل اللّسانية فإنما يفعل ذلك خاصة من أجل أن يُقارن بين نصوص مختلفة وأن يُحدد اللغة الخاصة لكل مؤلف كاتب كما يحاول أن يهتدي إلى كتب في لغة قديمة أو غامضة وأن يفسّر تلك الكتابة» [يُنظر: فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، تر: عبد القادر القنيني، ص 11، 12].

بيّنا للسانيات القائمة على تحليل البنيات اللّغوية في مختلف مستوياتها فلسانيات التراث تُقدم نظرة ذاتية للغة و للتصورات التراث المتعلقة بهذه اللّغة: لتتحوّل معه إعادة القراءة إلى مُقاربة فكرية (ايديولوجية) أكثر منها مُقاربة علمية محدّدة »[1]

وفي رؤية مُنصفة لهؤلاء المهتمين بالتراث بقراءته وإعادة بعثه يُثمّنُ "مصطفى غلفان" جهودهم في سعيهم إلى «إثبات الذات العربية والإسلامية لاسيما في الظروف العصيبة التي يَمرّ منها العالم العربي في مواجهة تحديات سياسية واقتصادية وفكرية... لكن ينبغي ألا يختلط الموقف الحضاري بالموقف العلمي الصرف الذي يحدّد الإطار الدقيق للبحث اللساني، وأنّ لا يتمّ ذلك على حساب البحث في اللغة العربية ذاتها»[2].

والحقّ ما يجب أن نختم به هذا الطرح – من باب الموضوعية–هو ضرورة إنصاف " عبد الرحمان الحاج صالح" وتمييزه من بين هُؤلاء القراء، فقد كان بحثه عن التراث مُختلفا وأصيلا من حيث طريقة تناوله لموضوعه وطريقة عرضه وطرحه لأفكاره وتصوّراته ومواقِفه والتي شعرنا مع هذا كلّه بأن العرب –الأوائل منهم خاصة–قدّمُوا شيئا للإنسانية، وإسهاما للمعرفة، ومَنهجا للعلم.

وبصرف النظر عن غاياته ودوافعه في اتجاهه هذا فقد تمكّن بفضل قراءاته المتنوعة والمتداخلة والشمولية والنموذجية* أن يدافع عن قضيته وفكرته الأساس التي آمن بها وهي «علمية التراث اللغوي

---

[1] مصطفى غلفان، اللسانيات العربية، أسئلة المنهج، ص 219.

[2] المرجع نفسه، ص 102.

*- تُمثل هذه الاتجاهات أنواع القراءة في لسانيات التراث كما حدّدها "مصطفى غلفان" و الذي يُصنف أعمال "الحاج صالح" ضمن القراءة القطاعية التي تتمحور حول قطاع مُعين من التراث اللغوي لتتناول المستوى النحوي أو الصرفي أو الدلالي أو البلاغي...؛أي أنّها تهتم بمستوى أو مجال لغوي معيّن من التراث، في حين تتمحور القراءة الشُمولية حول البحث في النظرية اللّغوية عند العرب من حيث تنظيرها للظاهرة اللّسانية عموما، أما القراءة النموذجية فتتمحور حول شخصية لغوية عربية قديمة (فكرها اللّغوي و طريقة تصورها و كيفية تناولها لقضايا اللغة العربية) [يُنظر: مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية، أسئلة المنهج، ص 185].

– ونحن نرى هنا أن "عبد الرحمان الحاج صالح" قدّم قراءات مُتنوعة ومتداخلة (قطاعية: في تناوله للمجال الصوتي والصرفي والنحوي وأيضا البلاغي والتداولي (الخطابي) عند القدماء خاصة الفكر النحوي عند سيبويه).

وشُمولية: في تقديمه صورة عامة عن التراث ومفاهيمه ومناهجه، فقد وصف إبداع اللّغويين العرب في دراستهم اللغوية وحلل مناهجهم العلمية).

ونمُوذجية: (في دراسته لطريقة تفكير سيبويه والخليل ومنهجيهما في التحليل اللّغوي).

وقريب من هذا التناول: نجده عند الباحثة: معالي هاشم علي أبو المعالي، الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللّسانيات المعاصرة، الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح، أنموذجا، ص 181.

العربي وأصالته" وهو ما استطاع إثباته بكلّ عمق وبراعة من خلال قراءة موضوعية (غالبا) اعتمد فيها على الوصف والتحليل والتعليل والتأريخ والمقارنة والاستنباط، وكلّ هذا ساهم في بناء خطاب معرفيّ جدير بالبحث والدراسة والقراءة الموازية.

III .عبد الرحمان الحاج صالح والبحث اللّساني الحديث:

إذا كان التطوّر سُنة الحياة وقاعدة من قواعدها فإنّه بالنسبة للإنسان هو الحياة نفسها، إذ يُمثل هاجسه وغايته، وعُنوانا لسُلوكاته ونشاطاته، وفي ضوء هذه الصورة يشتغل الإنسان، يَشعر ويُفكر، يقرأ ويتعلّم، يُخاطب ويتواصل، يُبدع ويُنتج ويُؤلف، ولا تخرج هذه الممارسات – جميعها–عن خدمة هذا التطوّر وتغذيته وكذا مواكبته ومسايرته، وبهذا الشكل يتحوّل التطوّر إلى سمة بل معيار تُقيَّمُ به المُمارسات الإنسانية بشتّى أنواعها وأشكالها ومظاهرها.

وضمن هذا المسار الصعب تظهر أفكار وتصوّرات وقراءات ودراسات فكرية ونقدية وعلمية، وكلّها تحتكم إلى "التطوّر" كمعلم يَفصل بين ممارسة وأخرى وبين أبحاث وأخرى. ولعلّه السياق العام الذي يتحرك فيه النشاط اللساني الحالي الذي يقيس تطوّرَه على معيار المفاهيم اللّسانية الحديثة المطوّرة معرفيًا ومنهجيًا، وعلى كلّ خطاب لسانيّ أن يواكب هذا التطوّر من خلال تناوله ومعالجته للموضوعات اللسانيّة الحديثة، وبمنأى عن ذلك يبقى بعيدًا عن المعنى الحقيقي " للخطاب اللّساني" بمفهومه العلمي الحديث.

وعلى هذا النهج اشتغل "عبد الرحمان الحاج صالح" الذي قرأ التراث وسعى لإثبات علميّته بمقارنة مفاهيمه مع المفاهيم الحديثة، فتَوَجُهه نحو التراث لم يبعده عن أبجديات الممارسة العلمية التي فرضت عليه الالتفات إلى العالم المتطور وإدراكه وفهم قضاياه وتفهّم مسائله واستثمار مناهجه، فكان في خطاباته اللسانية نصيب وافرٌ خصّصه لقراءة الدرس اللساني الحديث، وشرحه وبسط مفاهيمه ليعمل بذلك على نقله للقارئ/الباحث العربي بكلّ معطياته وسياقاته وتصوّراته، وهو ما ساهم على التكوين العلمي الحقيقي للمبتدئين خاصة في مجال اللّسانيّات، فماذا كان موقفه من هذا الدرس اللّساني الحديث؟ وكيف قرأه (سؤال المنهج)؟ وكيف استثمر كلّ هذا في قراءة واقع البحث اللساني العربي الحديث؟

1. قراءته وموقفه من الدرس اللّساني الغربي الحديث:

نشير هنا بداية إلى اهتمام "عبد الرحمان الحاج صالح" – في إنتاج خطاباته اللسانية– بالقارئ/الباحث الذي يشعر ويُدرك معاناته مع اللّسانيات من حيث ضعف استيعابها وفهم قضاياها

ومناهجها، لذلك نجده قبل كلّ قضية يُناقشها –غالبا– ما يُحيط القارئ بدواعي كتابة هذا الموضوع أو ذاك مع التركيز على وضعية القارئ وحاجاته المعرفية باستمرار، والأمرُ نفسه نجده هنا حيث يقول «...فرأينا أنّه من الواجب علينا أن نقدّم (للقارئ) أخطر المفاهيم وأهمّ المناهج التي يجري استعمالها الآن في البلدان المتقدّمة...ونفرغ جهدنا في تفسيرها والتعليق عليها وذكر أقوال العلماء فيها مع توجيه انتقادنا لها إن اقتضاه الحال وأوجبه علينا المنطق السليم»[1]، ومن ناحية أخرى وإلى جانب عنايته بالقارئ، يُشعرنا –ضمنيًا– بمخاطر القراءة السلبية والنقل السطحي للدرس اللّساني الحديث ممّا يخلق نوعًا من الفوضى في المفاهيم، وهي فوضى ناجمة عن التلقي السلبي وكذا عن تداخل المفاهيم والتباسها، وهو تقريبا الظرف نفسه الذي شهده العرب وعانى منه الفكر اللّغوي العربي القديم بفعل تداخل العلوم الإسلامية والفلسفية واليونانية، حيث يُؤكد أنّ هذا الأمر أيضا «وقع في عصرنا الحاضر إذْ كَثُرت النقول عن الكتب الغربية ولم يتحفظ فيها أصحابُها التحفظ اللازم»[2].

ومن أجل تفادي سلبيات ما حدث سابقا (الوقوع في خطر الجمود الفكري ومأزقه) يدعو إلى قراءة واقعية واعية ناقدة، وهي القراءة التي نَلمس ملامحها وسماتها من خلال تلقيه للّسانيات الغربية، والتي فضّل تقديمها في صورة مُفصّلة لأطوار تشكّل أبرز المفاهيم اللسانية مع اعتبار المعيار الزمني أو معيار التطور وعامل التأثر والتأثير.

بأسلوبه المُعتاد وحرصه الشديد على ذكر السياقات العامة (التاريخية والفكرية) لظهور العلوم وتطوّرها، يُقدّم لنا عرضا لأبرز محطات علم اللسان الحديث، والذي استهله بمدخل للحديث عن عوامل/أسباب التطور أو النقلة النوعية التي شهدها القرن التاسع عشر والمتمثلة في:

- انتشار الوعي الفكري والتحرّر من قيود الفكر الديني (الرهبان والكنائس)، وهو ما أدى إلى التخلص من النظرة الذاتية والمعيارية والتعصبية والميتافيزيقية للغات، وهو ما ساهم في تجاوز بعض المعتقدات السائدة من مثل الاعتقاد بكمال اللغتين اليونانية واللاتينية، وأنّ العبرية هي أقدم اللغات.

وخلال مناقشته لهذه المسألة (المفاضلة القومية للّغات) تطرّق إلى الاعتقاد السائد عند البعض من أنّ العربية أمُّ اللّغات، وأنها لغة أهل الجنّة بل لغة الله، (وهو اتّهام ظهر عند المستشرقين في حقّ العرب)، يردّ مستنكرا على هؤلاء حيث ينفي هذا الاعتقاد الباطل، ويصفُه بالشنيع وحجّته في ذلك هي

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص11.
[2] يُنظر: المرجع نفسه، ص14.

في قولهم: القرآن كلام الله، فالمقصود هنا هو ذلك الخطاب المُوجّه للبشر على أنّه لا يجوز أن نقول بأنّ العربية هي كلام/لغة الله، فإن خاطب سبحانه النّاس بها بواسطة الأنبياء فإنه تعالى يخاطبهم بما يفهمون، أمّا اللغة حسب تعريفه: فتبقى آلة مسخرة للتبليغ خُلقت لينتفع بها النّاسُ[1].

والملاحظ هنا أنّه فضّل عدم مناقشة الاعتقاد الأول (العربية أم اللّغات) ونظر في الاعتقاد الثاني ليؤكد أنّ العرب أدركوا مُبكرًا الفرق بين اللّغة كنظام تواصُلي (حدّ اللغة أصوات يعبر بها كلّ قوم عن أغراضهم) وبين الكلام (الخطاب) المُتضمن للأغراض والرسالة والمقاصد، لذلك في تعريف القرآن يقولون أنّه "كلام" وليس "لغة" الله تعالى.

ونحن نوافقه على مذهبه هذا الذي "يستنكره" بالرغم من انتشاره بقوة –للأسف–في مُجتمعاتنا، وهو ما يتطلب من أهل الاختصاص الأخذ على عاتقهم تفسير أسباب هذا الاعتقاد وسياقاته من أجل السعي نحو تهذيبه أو إلغائه ودحضه، خاصة وأنّ هذا الأمر صار من التمثّلات الثابتة التي يصعب مناقشتها وتعديلها أو تصحيحها سواء عند العامة أو عند أهل الفكر والعلم، وقد يكون السبب الرئيسي الذي ولّد نوعا من الركود الفكري في مجال البحث اللّغوي (فالمطلب هنا هو تجاوز النظرة التقديسيّة للّغة العربية).

– التأثّر بمناهج علوم الأحياء التي أُسقطت على مجالات عديدة منها اللّغات البشريّة، وهو ما أفضى لاحقا إلى نشأة فكرة التفسير التطوّري للظواهر الاجتماعية (ومنها اللّغات).

– ظهور الثورة الرومانسيّة وولوع روّادها بالأحداث التاريخية وأخبار الأمم القديمة وظهور النزعة لدراسة الماضي والتراث خاصة عند الألمان، وهو ما مكّنهم فيما بعد من وضع أسس المقارنة التاريخيّة للّغات وأنهجوا سبيلها وبَعجُوا النحو المقارن ومدوا القياس والعلل فيه، وقد ارتبط ولعهم بهذا النوع من الدّراسة بنزعة الاعتزاز والتفوّق والتميّز إلى حدّ التعصب إذ ربطوا العلاقة بين بنيّة اللغة الخاصة بقوم وبين مميزاته الخلقيّة[2] *.

---

[1] يُنظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 111، 112.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 114.

* يؤكد "عبد الرحمان الحاج صالح" هذه الفكرة ويُقوّمها في الوقت نفسه، فهو يذكر أنّ النظام المفهومي الذي تختلف فيه اللّغات عائد إلى اختلاف في "رؤية العالم" عند الأمم وهذا ناتج بدوره عن تأثير المناخ والبيئة وهذا يظهر على مستوى المفردات واستعمالها، أما اختلاف اللّغات في مستوى المباني (الأصوات وصيغها) فهو يرتبط بعدّة عوامل (منها الزمن، الاحتكاك بالأمم الأخرى، الكوارث القوميّة...وعوامل داخلية ترتبط بنظام اللّغة)، والدليل على نسبية هذا الحكم (علاقة اللّغة بأخلاق الأمم) يتحدث "عبد الرحمان الحاج صالح" هنا عن ظاهرة وجود لغتين أو أكثر عند بعض الأمم ذات الثقافة المشتركة (نزعات تفكير وعادات واحدة)، وقد نجد أيضا لغتين تجمعهما قرابة بنوية عجيبة تمثلان أمتين مختلفتين ثقافيًا،=

– اكتشاف الحضارات الإنسانيّة غير الأوربية، والتعرّف على لغاتها واكتشاف أوجه القرابة الجوهرية بين تلك اللّغات خاصة بعد اكتشاف اللّغة السنسكريتية، وقد أدّى النظر في تلك القرابة إلى تطوير طرق علمية للمقارنة بين اللّغات وكذلك زيادة الاهتمام بها تلقينًا وتعليمًا في إطار حلقات علمية كثيرة أشهرها حلقة العالم الفرنسي "سلفستر دي ساسي" الذي التفّ حوله أبرزُ الأسماء التي ستقود البحث اللغوي من بعده (شليجل، جريم، فون همبولدت) حيث كوّنهم في علوم اللغة خاصة العربية منها، وقد كان هذا بالموازاة مع حلقة أخرى (بهلندا) التي سعت إلى تطبيق التحليل العربي للكلمات إلى مادة أصليّة وصِيغَة[1].

والملاحظ هنا – وكما أشرنا إلى ذلك سابقا– حرص "عبد الرحمان الحاج صالح" في خطابه اللّساني على الحديث عن ظاهرة التطور الفكري للمفاهيم اللّسانية ليثبت مقولة التأثير والتأثر بصفة عامة من جهة، وليثبت أصالة البحث اللّغوي العربي من جهة أخرى، فهو لا يفوّت فرصة أو موضوعًا إلّا وتطرق إلى هذا الأمر، بل حرصه هذا يتخلله دوما القصد من وراء الفعل والقول، حيث ينتقي من الأفكار والمعلومات ما يصبّ في قالب أفكاره ومقاصده أو النواة الفكرية التي نراها قاعدة جوهرية في ممارساته اللسانية، وقد جاء حديثهُ هنا عن هذه الحلقات العلمية ليُخبرنا عن تأثرها الشديد بالدرس اللغوي العربي القديم المترجم إلى لغات عديدة في أوربا، وفي هذا يذكر استفادة هؤلاء بالمناهج العربية وتحديدًا بـ«مناهج الوصف البنوي ومفهومي الأصل والفرع والطريقة التفريعية، وكذلك مفاهيم الصوتيات العربية التي هي مخالفة تمامًا لمفاهيم اليونان (والهنود أيضا) وذلك مثل مفهوم الجهر والهمس»[2].

وبعد تحديده لعوامل النهضة في التفكير اللساني الحديث؛ يذكر لنا أشكال التطوّر وأطواره الثلاثة التي بدأت بصدور كتاب لـ"فرانزبوب كاول"، إصدار يحمل ملامح التحليل العلمي في دراسة اللغات من الوجهة التاريخية بعيدا عن فرض المعايير والتأمل الفلسفي والتحليل الأرسطوطالي، فكان الانتقال إلى الوصف والتحليل لأوجه القرابة بطرق علمية بحتة.

= والحق هنا أنّه يشير إلى قضية مهمّة في العصر الحديث تمثل أحد أبرز اهتمامات اللسانيّات التطبيقية وهي ظاهرة التعدد والتداخل اللّغوي، مع ما يثيره هذا الموضوع من إشكالات معقدة تتعلق ببناء المجتمعات واتحادها وانقسامها وكذلك بالسياسات اللّغوية والتخطيط اللغوي إلى غير ذلك من القضايا السياسية والاجتماعية والفكرية التي تُنِمّ عن ضرورة دراستها وضبطها وتنظيمها من جهة كما تنمّ عن الحسّ العلمي وكما توحي إلى البُعد الإنساني والاجتماعي لدى "عبد الرحمان الحاج صالح" من جهة أخرى.

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص115، 116.

[2] المرجع نفسه، ص 116.

وتتمثل تلك الأطوار أو التيارات في:

- المقارنة من أجل بيان القرابة بين اللغات الهندية الأوربية.
- التشبيه بين اللغات والكائنات الحيّة.
- التتبع التاريخي الدقيق والاهتمام بتقنين التطوّر وتعليله[1].

يتابع "عبد الرحمان الحاج صالح" في شرحه لهذه التيارات الثلاثة ليشير إلى أبرز الجهود والأعلام والتصنيفات العلمية التي ظهرت في هذا الإطار العام الذي امتد خلال القرنين الثامن والتاسع عشر والذي يتوج بظهور أبرز حدث يسجله تاريخ اللسانيّات وهو تأسيس مدرسة النحاة الشبّان الذين ثاروا على بعض الأفكار السائدة الموروثة، ومن ذلك ثورتهم على بعض الأوهام حول دراسة اللغات القديمة وكذلك فكرة النزوع إلى الاهتمام بأصل اللغات وأصل الإنسان، إلى جانب تحوّل اهتمامهم إلى تفضيل أمتهم وتاريخهم وثقافتهم الخاصة بنوع من التعصّب للذات وللقوميّة الألمانية ، وبذلك تحوّل البحث اللغوي إلى دراسة اللغات المحليّة والسعيّ إلى تحليلها، وقد تمسكوا بكلّ صرامة «بالمنهج العلمي الاستقرائي في إطار علم اللسان التطوري ونبذهم لكل رأي لا ينبثق من الواقع سواء كان من المشاهدة المباشرة أو المشاهدة المعتمدة على الوثائق الصحيحة»[2].

ويفسر لنا "عبد الرحمان الحاج صالح" تميّزهم ودورهم الكبير في تغيير مسار علم اللسان بمعاصرتهم لمناخ علمي قائم على مبادئ المنهج الاستقرائي والمشاهدة الحسّية وهو المنهج الذي علّقت عليه الآمال ليكون مفتاحًا لكل مشكل وفرجًا لكل مكروب ودينًا يؤمن به كل إنسان.

والملاحظ في تحليل "عبد الرحمان الحاج صالح" في قراءته هذه، تركيزه على ذكر عوامل البحث وشروطه مع الإحاطة بكلّ حيثيات نشأة المفاهيم اللسانية وسياقاتها التاريخية والعلمية على حساب ذكر النتائج والمفاهيم نفسها، وكأنّه يلفت الانتباه (لدى القارئ/الباحث اللساني) إلى أهمية المنهج في كلّ ممارسة علمية سواء القراءة، البحث، التطبيق، التفكير، التنظير...الخ، فالتمسّك بالمنهج السليم سيُفضي بلا ريب إلى نتائج متطوّرة متصلة أو منفصلة بتلك السائدة سابقا، ومن جهة أخرى على الإنسان –المفكر والباحث– أن ينظر باستمرار إلى ما هو موجود حوله ليستفيد من المعطيات الموجودة وأن يعمل على استغلالها بالشكل الأمثل وذلك من أجل بلوغ نتائج أصدق وأقرب إلى ما يفترضه العقل، فالمنهج

---

1 عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان ، ص 120.
2 المرجع نفسه، ص 126.

شرط وآلياته وأدواته ضوابط ، وكلّ هذا يسمح باشتغال الفكر وتجنب الوقوع في فخ التقليد البليد الذي يعيد إنتاج الأفكار نفسها ، فلا بأس في العودة إلى الأفكار السابقة وقراءتها وتمثّلها، لكن الأجدر أن يكون ذلك مصحوبًا بنظرة تأمّلية يتحرك معها العقل ليجعل من تلك المفاهيم مفتاحًا لخلق رؤى وتصورات جديدة، وهو المجال المعرفي العام الذي يعرض فيه "عبد الرحمان الحاج صالح" خطابه اللّساني والذي جعله وصلة قراءة ومُوازنة ونقد ومقاربة بين مفاهيم وأفكار تنتمي إلى فترات زمنية مُختلفة، وهاهنا يتحدث عن هذه الفترة وأثرها في تطوير الفكر اللّساني الحديث ، يعرض بكلّ عناية تعليقاته وشروحاته ومواقفه التي حافظ من خلالها على فكرة ضرورة التذكير بأصالة المفاهيم اللّسانية الموروثة بصفة عامة والعربية بصفة خاصة.

وموقفه الأخير هذا جعله يقف وقفة القارئ الواعي أمام الحديث، فهو مُدرك لحفريات نشأة المعرفة اللّسانية، ممّا سمح له بتوجيه آرائه الانتقادية لأولئك الذين أصابهم غرور الاكتشافات الحديثة عند الغرب، وبفضل سعة معرفته هذه ودقتها تمكّن من الوقوف عند تفاصيل القضايا وجزئياتها، ومن ذلك نذكر – دون الحصر –انتقاده أو تحفّظه لما ورد من المفكرين اللسانيين الأوربيين من نعتهم للعربية «بأن ليس لكلماتها أصول! في اصطلاحهم الأصل= الجذر، مع أنّ هذا المفهوم نفسه قد أخذوه عن العرب عند اطلاعهم على ما تُرجم في القرن 16 من كُتب النحو قبل أن يطلعوا على ما يشبه ذلك في نظرية الهنود»[1].

ما لفت انتباهنا – أيضا– في قراءته للخطاب اللساني الغربي وتتبع أطواره، حسن استغلاله لفضاء المناقشة؛ حيث يتدخل بالتعليق والشرح والتبسيط في كلّ موضع يفترض أو يتوقع وجود تساؤل من المخاطَب الذي يجد ذلك في المتن أو في الهامش سواء تعلّق الأمر بذكر الأعلام ومؤلفاتهم أو توجهاتهم الفكرية أو بتقديم شُروحات عن بعض المصطلحات العلمية بِذكر ترجماتها باللغات المختلفة، ومن ناحية أخرى كثيرا ما يستغل فضاء التعليق لعرض أفكاره وتصوراته الخاصة حول قضايا معينة، ومن ذلك ما قاله عن موضوع تطور اللغات وتدهورها تبعا لتطور مستوى الأمم وانحطاطه، حيث يذهب إلى أنّ ظاهرة التدهور راجعة إلى «تدهور الناطقين بها وذهاب نفوذهم المادي والخُلقي ولا سبيل إلى اعتباره تدهورًا «لغويًا» أي انحطاطا وانتكاسًا في ذات اللغة (صيغتها وآلياتها) إنّما الانحطاط يكون في نظامها المفهومي الحضاري، وهذا ليس من صميم اللغة، بل هو راجع إلى ما تكتسبه عند استعمالها كأداة تعبير

1 عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان ، ص 125.

حضاري، ولذلك فإنّ جميع لغات العالم يمكن أن تؤدي مهمتها إذا استوفى أصحابها جميع أسباب النهوض»[1].

إنّه موقف يعكس ما يؤمن به الكثير من وجود علاقة أكيدة بين الأمة ولغتها، فالتدهور والانحطاط والتأخّر والقصور... مفاهيم تابعة للذوات وللنظام المفهومي (التصورات، الأفكار، التمثلات) فهي مستقلة عن اللغات وهي بريئة من كل هذا، وهنا نلمس إرادة دفينة عند "عبد الرحمان الحاج صالح" الذي يدعو بطريقة غير مباشرة إلى النهوض بالذات (الإنسان) وبمستواه الفكري والثقافي والعلمي...إلخ وهو ما سينعكس آليا على الاستعمال اللغوي، وبصورة خاصة يمكن القول: إنّ النهوض بالعربية أفق مرتبط ومرهون بالنهوض بالإنسان العربي المدعو في الوقت نفسه إلى تطوير نفسه بنفسه والتغيير من أنماط تفكيره من أجل تأسيس فعليّ لنهضة فكرية وعلمية تقودها اللغة العربية رمزيًا ودلاليًا (تداوليا) وفي النهاية تتأكد مقولة "تشومسكي": «اللغة وسيلة تفكير» وليست وسيلة تعبير فحسب.

ولعلّها الفكرة نفسها التي تحدث عنها العالم الألماني "همبولدت" والذي خصّص له "عبد الرحمان الحاج صالح" فضاءً واسعًا تحدث فيه عن أبرز إنجازاته في مجال علم اللسان والذي كان له الفضل الكبير في إرساء دعائم هذا العلم من خلال جملة من التصورات الجديدة التي جاء بها والتي أخذها عنه "سوسير" في بداية القرن العشرين*.

إلى جانب "همبولدت" الذي أثنى عليه كثيرًا واهتم أكثر – على غير عادته– بنقل أقوال مطولة/ كاملة لتقديم أفكاره وتصوراته ، ينتقل إلى الحديث عن عَالِم آخر برز بقوة فكره ودقّة منهجه خلال تلك الحقبة وهو العالم الأمريكي "وليام ويتني" الذي عُرف بدوره الكبير في تأسيس اللّسانيات البنوية الحديثة وتحديدًا تأثيره في "سوسير" و"بلومفيلد"، وقد تحدّث عن جدّة أفكاره ومناهضته للمفاهيم السائدة التي

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 125.

* يُلخص هذه الأفكار التي كان لها دور في تأسيس اللسانيات الحديثة في:

- تستعمل اللغة استعمالًا غير محصور بوسائل محصورة من أجل مساعدة الذهن على حصر المعاني وتوضيحها، ولهذا فإن الكلام حدثٌ ونشاطٌ يعبّر عن مجهود الذهن لربط الصوت بالمعنى، والألسنة هي نشاط للذهن.
- للغة نظام عضوي وبنية وصورة غير الصورة الظاهرة في الكلام.
- ليست اللغة رسمًا مطابقًا للواقع ولكلّ شعب نظرته الخاصة للواقع تتراءى في لغته والصورة الباطنية هي التي تدلُّ على شخصية الشعب. [يُنظر: المرجع نفسه، ص 132،134].

لاحظ فيها بعض المبالغات والانحرافات في اعتبار اللغة كائنا حيًّا، وكذلك في الربط المطلق بين تطوّر اللغة وتحوّل الذهنيات، وكان من أهم إسهاماته أيضا تحديد موضوع علم اللسان*.

وما تجدر الإشارة إليه هنا هو موقف "عبد الرحمان الحاج صالح" من هذه التصورات التي وصفها بأنّها قديمة وقديمة جدًا، وكان إسهامه في إعادة بعثها وإحيائها عاملا في بناء الأفكار والنظريات والمناهج العظيمة، وفي مقدمتها البنوية التي ركّز عليها في خطابه هذا ليحدد المناخ الفكري العام الذي أنتجها مع الإشارة خلال ذلك إلى أبرز مؤسّسيها وأهمّ توجُهاتها أو تياراتها، وبالنظر إلى أسلوبه الخاص في عرض المفاهيم وطريقته في مناقشة الآراء والتصوّرات (الحرص على ذكر السياقات العامة التاريخية والثقافية والفكرية المحيطة بها) عمد هنا إلى الإشارة أولا إلى الأرضية الفكرية التي هيأت الجوّ العام للبحث اللّساني لإعادة النظر في أفكاره وموضوعه ومنهجه، وبالأحرى شرح لنا تلك الانتقادات التي وُجهت لمواقف التاريخيين، من خلال الحديث عن الحركات الفكرية التي آمنت – بعد تجارب وتحقيقات

---

* من بين أفكاره التي ساهم بها في تأسيس البحث اللساني الحديث والتي تثبت أصالته بالنسبة لمعاصريه يذكر:

– فكرة التواطؤ الاجتماعي في تفسير كيان اللغة، وهو المفهوم القريب من اصطلاح العرب =الوضع، وقد ساهم في نقل دراسة اللغة من الطبيعيات إلى علوم الإنسان.

– تتكون اللغة من أدلة هي علامات تواضُعية وهو ما يميز الإنسان عن الحيوان، اللغة وسيلة للتبليغ والتخاطب، الألفاظ بالنسبة إلى ذهن الإنسان كالأدوات بالنسبة إلى يديه وليست قوة من قوى النفس ولا هي فعل الفكر، بل هي أثر غير مباشر لهذا الفكر، إنها آلة.

– تتكون هذه الآلة من أصوات تدل على معاني من الفكر، واللغة نظام من الأصوات ذو مضمون معقول، والملاحظ أنّ لهذه الفكرة الأثر الكبير في تأسيس الفكر البنوي من بعده، وبذلك يعد بتصوراته الجديدة هذه أوّل من حاول أن يحدّد مضمون علم اللسان بحصره هذا المضمون في المظهر اللغوي المحض وهو الوضعية والبنية والصورة، ورغم هذه الأهمية نجد "عبد الرحمان الحاج صالح" يعلق على فكرته القائلة بأن "اللغة آلة" ويعتبرها ردّا على فكرة "همبولدت" (الذي جعل اللغة تابعة للفكر)، ويقول: إنّ ذلك من سوء حظ اللسانيات البنوية، لأن العالمين الذين أسّساها وهما "سوسير" و"بلومفيلد" سيأخذان بها ويجعلان الكلام سلوكا آليّا محضًا متجاهلين في ذلك جانبه الخلّاق؛ أي جانبه الإبداعي وهي الفكرة التي أخذها "تشومسكي" ،[وإنّه رأي صائب، إذ لا يمكن مطلقا تقزيم اللغة بدورها وأدواتها و أنساقها ووظائفها وإنسانيتها في مفهوم "الأداة" فهو تقزيم قاتل للّغة إذ يكسبها مفهوم النفعية، السطحية، الظرفية، الزوال والموت (الانقراض)].

– هو أول من قام بفرز اتجاهات علم اللسان حين فَصل بين ما هو فيزيائي (علم الصوت) وفيزيولوجي (علم وظائف الأعضاء، والنفساني، الفيلولوجي لدراسة النصوص القديمة) والإثنولوجي (دراسة خصائص الشعوب والجماعات)، وهو ما كان له الأثر الكبير في تحديد المجال العلمي الدقيق والموضوعي لعلم اللسان، والذي يُعدّ من أولى المبادرات نحو استقلالية علم اللسان واختصاصه، (يُعلق على هذه النقطة ويصفها بالنظرة الضيقة والملبسة، فعلم اللسان وإن كان مستقلا في ذاته عن هذه العلوم فإنه لا يتصوّر أن يستغني عمّا تثبته هذه العلوم فيما له علاقة باللسان وإلّا جَمُد وتحجّر في برجه العالي). [ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص137 ،138].

ميدانية- بنسبية النتائج والقوانين التي وضعها النحاة الشبان وعدم قدرتها على تفسير بعض الظواهر المستجدة، فكانت أولى الضربات التي وُجهت لها هو التغيير من نمط الرؤية أولا ثم مادة المُعاينة ثانيًا، عندما ظهرت البحوث الجغرافية التي توجهت بالمنهج الاستقرائي إلى دراسة «اللغات المنطوق بها بالفعل في أقاليم جغرافية معينة بهدف وصف استعمال عناصرها وإثبات توزيعها الجغرافي ومدى تداخلها ، وكلّ ذلك بالاعتماد على التحريّات الشفاهية والكتابية في عين المكان»[1].

وقد كشف هذا التحوّل في منهج الدراسة وموضوعها عن بعض التناقض بين القوانين الموجودة في الدراسة التاريخية وبين ما هو موجود فعلًا في الواقع وهو ما جعل البعض ينتقد بشدة طريقة صياغة هذه القوانين بل ووجودها أصلًا، وبطبيعة الحال – وبحكم حسّه العلمي وقوة شخصيته فكريًا وإيديولوجيًا- لم تمر هذه الفكرة أمام "عبد الرحمان الحاج صالح" بشكل سلس بل أوردها هنا لينتقدها موجهًا إليها حكم البُطلان، فلا يمكن أن نسقط – بهذا الشكل- وجود القانون في المنهجية العلمية، إذ تُعدّ خطوة الوصول إلى القوانين وتجريدها من أهم مراحل المنهج العلمي، ومن أهمّ مبادئه، والسعي نحو إلغائه هو «إلغاء للعلم نفسه وتحويله إلى مجرد عمل يهدف إلى الحفظ والرواية وجمع الشواهد والنظر في جميع الظواهر نظرة مُجزئة "ذرية" كأن يستقل بعضها عن بعض تمامًا»[2].

يؤمن "عبد الرحمان الحاج صالح" هنا بأهمية وجود القانون في الحياة خاصة وأنّه من المحافظين الذين لطالما دافعوا عن المعيار أو النظام السائد الذي ثبّته السلف، فهو يدرك أن الثورة على المعيار أو النموذج سيؤدي حتما إلى الدخول في فوضى بسبب غياب عامل التفكير النسقي الذي يُنظم البحث أولًا ومن ثم يساهم في تأسيس الحياة الفكرية العلمية ثانيًا.

يُؤكد "عبد الرحمان الحاج صالح" باستمرار على أهمية وضرورة التحلّي بالرؤية المنهجية السليمة التي ستؤسس لفكر علميّ سليم، وانطلاقا من يقينه هذا نجده يوجّه انتقادات بل تحفظات حول آراء وتوجهات وأعمال أصابها خلل ما في التصوّر أو في طريقة العمل، فكثيرًا ما نلاحظه يعلّق على مسألة "المنهج" وآلياته أكثر من تعليقه على النتائج المتوصّل إليها، لأنّها في رأيه تحصيل حاصل، ومن أجل ضمان سلامة هذا الأخير أو ضمان تحقيقه بالأصل، يشترط حضور الإرادة أولا – الإرادة في التفكير والعمل والتطوير- ثم الطريقة أو المنهج ثانيًا (تنسيق التفكير وتنظيم العمل ومَنْهَجَتِهِ).

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان،ص137،138.

[2] المرجع نفسه، ص 141.

وفي هذا الصدد (الحديث عن البنيوية) كثيرًا ما نجد له مواقف حاسمة في توجيه القارئ/الباحث وتذكيره إيّاه بطبيعة المعرفة العلمية وبمبادئها المنحصرة في مقولة "المنهج"، وقد كانت الفكرة التي ساعدت البحث الأوربي الحديث على تجاوز بعض التوجهات الفلسفية واستبدالها بأخرى أكثر عقلانية، ومن ذلك تجاوز النزعة الإيجابية والطبيعية إلى البحث عن «كوامن الأمور غير المادية وتجاوز ظاهرها وأكّدوا أنّ للإنسان قدرة خلاقة لا يُمكن مشاهدتها مباشرة وأنّ له لأجل ذلك قوى لا شعورية يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار»[1].

هذه النزعة الجديدة ستُفرضُ على العلوم مُستقبلًا ومنها علم اللسان، حيث شهد إثر ذلك ظهور نظرية جديدة (عند العالم الإيطالي كروتشي، والعالم فوسلير) تقوم على بحث الأمور الباطنية وإظهارها، وكذا ما يرتبط بالخوالج النفسية عند الفرد، وبالتالي ضرورة تفسير الظواهر اللغوية وتطوّرها انطلاقا من الفرد نفسه أي باعتبار شخصيته وذهنيته لا من المادة التي صِيغ مِنها كلامُه، يعود أصل هذه الفكرة – حسب تعليق " عبد الرحمان الحاج صالح"– إلى مذهب "همبولدت" الذي يرى أنّ اللغة انعكاس لخصائص الناطقين بها، وبهذا التصور طُرحت فرضية التطوّر الناتجة عن إرادة الفرد بدلًا من الفرضية السائدة من قبل والتي مفادها أنّ التطوّر خارج عن إرادة الذوات بشكل آلي لا شعوري؛ تؤثر فيه أحداث مادية.

يُدلي "عبد الرحمان الحاج صالح" بموقفه من هذه الفكرة ويصفها بالمبالغة والغلُوِّ، إذ تقصي دور الظروف الخارجية في التأثير في اللّغات وتطوّرها، حيث يقول: «...والحق أنّ هناك عوامل طبيعية محضة مادية تُجبر الإنسان على الكثير من الأفعال ولا يتفطن إليها»[2].

كمفكر ومثقف يؤكد "عبد الرحمان الحاج صالح" هنا على قوة الظروف وعجز الإنسان عن مقاومة بعض العوامل وضبطها ومسايرتها، فالطبيعة بأحداثها وأهوالها دائما أقوى من الإنسان (بعقله وفكره وفعله)، وهنا نتساءل: إلى أي مدى يمكن الأخذ بتصوره هذا في قضية بحث اللغات وتفسير صورها وتطوّراتها؟ فإن كنا متأكدين من واقعية هذا، وما يحدث للمجتمعات المستعمرة والخاضعة ماديًا وفكريًا خير دليل على هذا، فإنّنا نتحفّظ منه إذ يقصي إمكانية التحكم في لغاتنا بإقصاء دور الفرد وقدراته العقلية غير المحدودة في التحكّم في مصير لغته، وهو الذي تحدّث – مرارًا–عن أهمية المنهج والتفكير

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 142.
[2] المرجع نفسه، ص 144.

العلمي في بحث اللغات واستقصاء واقعها وكشف أسرارها وأنساقها الباطنية من أجل ضبطها نظريًا وتطبيقيا، وبالتالي تطويرها وترقيتها.

وبالعودة إلى موضوع تطوّر البحث اللّساني الحديث في أوربا، وفي خضم الصراع المعرفي المحتدم بين الإبقاء على المنهج التاريخي أو بين الدعوة إلى الأخذ بالاستقراء والتمثيل العقلاني للظواهر الخفية وراء ظواهر اللغات الحية المنطوقة، ظهرت حركة بل فلسفة أخرى وهي أكثر ما سيُوهِن النزعة التاريخية، إنّها البنيوية التي غدت فلسفة القرن العشرين.

يتتبع "عبد الرحمان الحاج صالح" تاريخ ميلاد البنيوية كنزعة أو مذهب عام ساد الفكر الأوربي بعد شيوع أفكار جديدة وحاسمة غيّرت من مسار التفكير اللّساني الحديث*، وهو المسار الذي عمل روّاده على استدراك تلك المفاهيم وتحسينها وتطويرها على أسس ورؤى منهجية جديدة، ولعلّ أوّل وأبرز عالِم التفت إلى أهمية تلك المفاهيم السائدة هو اللغوي السويسري "دي سوسير" والذي خصّص له "عبد الرحمان

* تتمثل تلك الأفكار في:

1. ظهور فكرة تقدّم المجتمع على أفراده في الوجود (وهي فكرة قديمة تعرض لها: شليجل، همبولدت، وقبلهما هردير وقبلهم جميعا ابن خلدون وطوّرها "أوكست كونت" و "كارل ماركس" ويتبعهم "إميل دوركايم" و "أنطوان ميي"، وهو ما يفسّر طبيعة التطوّر والاستمرارية والتأثير والتأثر في المعرفة اللسانية)، وقد انبثقت من هذه الفكرة مجموعة من الأفكار التي سيكون لها وقع كبير في صياغة المفاهيم اللسانية عند "سوسير" وأتباعه (خاصة فيما يخصّ مفهوم اللسان وتحديد خصائصه وعلاقته بالكلام) نذكر منها:

- الإنسان الحقيقي لا وجود له، إنّما الموجود هو الإنسانية.
- مفهوم التصور الجماعي يشير إلى أنّه شيء زائد عن مجموع الأفراد.
- الصفات الجماعية سابقة لوجود الفرد وخارجة عنه، وباقية بعده، وهي جبرية وقسرية.
- اللغة حدث اجتماعي بالدرجة الأولى.

يذهب "عبد الرحمان الحاج صالح" – بكل قناعة وثبات–إلى أنّ هذه الأفكار رغم قِدمها إلّا أنّ إحيائها وإعادة بعثها وتصويرها وتمثّلها مكّن البحث اللساني العلميّ من بناء نظريات جديدة في التحليل والدراسة.

2. من الأفكار أيضا: عودة فكرة النظرة الشاملة للغة والنظرة الآنية غير التطورية للظواهر (وهي فكرة "همبولدت" و"ويتني")، وكذا تجاوز النظرة الجزئية التي لا تغني الباحث فيما يحتاج إليه، و وقد كان هذا الأمر حاجة مُلحة تفطّن إليها "أنطوان مييي" الذي دعا إلى ضرورة الدراسة الدقيقة والموضوعية والعامة، وقد سمّاها باللسانيات العامة، رغم وصفه لها بالقسم الإضافي والتكميلي إلّا أنّها أصبحت من أهمّ الأفكار التي استقامت عند "سوسير" كنظرية علمية مستقلة.

3. ومن الأفكار أيضا: الظهور الجديد «لفكرة النظام الباطني أو الصورة والصيغة الناتجة عن التراكيب الزائدة على مجموع الصفات الجزئية»، حيث تطرق إليها العديد من الباحثين ("كونت" و "ماركس" و "دوركايم") وتفطنوا إلى أهمية الكلّ، ولكنّهم لم يشيروا إلى الجانب الأخطر لهذا المفهوم وهو النظم نفسه أي التأليف الذي يستلزم وجود علاقات ونسب بين أجزاء داخل مجموعة، وهو ما يطلق عليه – لاحقا–بلفظ البنية. [ينظر: المرجع السابق، ص 145- 150].

الحاج صالح" فضاءً واسعًا (حوالي 17 صفحة) ومُهمّا لشرح نظريته وتوضيح أبرز مفاهيمه اللّسانية ومناقشة بعض التساؤلات حول محاضراته وحيثيات نشرها وتأثيرها في البحث اللساني من بعده.

والبداية كانت بالتنويه بفضل هذا الرجل في التأسيس العلميّ للسانيات، وهو فضل لا يعود إلى أفكاره وجدّتها فحسب، بل هو مرتبط بمنهجه وطريقته المتبعة في استقصاء الآراء وتمييزها والتنسيق بينها، ثمّ إعادة ترتيبها وتنظيمها في نسقٍ فكريٍّ أخرج به نظرية لغوية عامة تُمثّل اليوم مرجعًا معرفيًا لكثير من المفكرين والباحثين على اختلاف اختصاصهم، فـ" عبد الرحمان الحاج صالح" هنا يؤكد على أنّ العبرة لا تكمن في الفكرة ذاتها بقدر ما تكمن في كيفية تلقيها وفهمها واستثمارها، وفي الموقف المفترض منها، وهو حال "دي سوسير" الذي عرف كيف يعيد تحوير الأفكار السائدة ويعيد إخراجها بفضل الرؤية المنهجية الثاقبة والسليمة، وهذا من تقاليد الممارسة اللسانية عند الباحثين، وعند "عبد الرحمان الحاج صالح" تحديدا الذي لطالما آمن بأصالة المفاهيم السابقة وبأهميتها من جهة دون إقصاء لدور العقل الحديث المكتشف والباحث/ القارئ المتسائل والمتأمّل والمفكّر والمؤسس من جهة ثانية.

وعلى خطى هذا التقليد العلمي اشتغل "سوسير" الذي استطاع أن يفكّ عقدة البحث اللساني من خلال وضع مبادئ واعتبارات عامة أصبحت مبادئ اللسانيات الحديثة*.

يصف لنا "عبد الرحمان الحاج صالح" نظرية "سوسير" بالنظرية الأساس التي لا تزال مكانتها رائدة إلى يومنا هذا رغم ما يُوجّه لها من انتقادات، فهي نظرية متميّزة وفريدة و«قلما رأينا في تاريخ البشرية نظرية تذيع أو تسير بين الناس مثل هذه التي أخرجها سوسير يأخذ هذا منها ويردّ، يرفضها البعض ثم يرجع إليها نادمًا خاشعًا»[1].

* يلخص عبد الرحمان الحاج صالح تلك المبادئ في النقاط الآتية:

- كيفية تحديده للعلاقة بين الدال والمدلول في الأذهان وفي الأعيان وبنائه بذلك لنظرية الدليل اللغوي.
- تمييزه الصريح وكيفية احتجاجه لهذا التمييز بين اللسان والكلام، وصولا إلى تحديد الفرق بين الصورة والمادة (وقد قابل مفهوم اللسان بتعريف اللغة عند ابن جني، وشرح مفهوم الكلام بما يُحدثه المتكلم، وكان العرب يعبرون عن هذين المفهومين بـ: الوضع/ الاستعمال (التأدية/ الأداء).
- تحديده لموضوع اللسانيات في "اللسان" في ذاته وليس الكلام.
- توضيحه لمعنى الارتباط في اللسان.
- تمييزه الفاصل بين نوعين من الدراسة: الزمانية والآنية. [ينظر: المرجع السابق، ص 154- 165].

وقد فضّل عبد الرحمان الحاج صالح تقديم هذه المفاهيم من مصدرها مباشرة حيث ذكر مجموعة من النصوص الأصلية (16 قولا لسوسير(، وكان تدخله خلالها سطحيا إذ كان يكتفي بتوضيح بعض المصطلحات (التسمية والمفهوم) كشرحه لكلمة الاعتباطية/القيمة.

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 165.

وكأنه يقول عنها بأنّها نظرية لا يزال الغموض يكتنفها إذ تعتليها تساؤلات معرفية ومنهجية لا تزال مفتوحة إلى يومنا هذا، وقد قارنها بنظرية "تشومسكي" الحديثة التي كادت أن تغيّر مجرى البحث العلمي في اللغة إلّا أنّها لم تبلغ ما بلغته نظرية "سوسير" لأنّ نَفَسَهَا –كما يقول–قد أُصيب ببعض الكلل وهو ما لم يحدث مع مذهب "سوسير" إلى الآن، وتعود أسباب هذا التميّز إلى:

- نظريته تمسّ ذات اللغة وأوضاعها بدلًا من جزئياتها.
- كانت أقواله فاعلة ولم يستطع أحد إبطالها إبطالًا كلّيًا، فقد قصد فيها (نظريته) كيفية إطلاقه للقول لا صميم القول.
- موافقة نظريته لما كان ينتظره الجيل الجديد من الباحثين في بداية القرن العشرين.
- عدم مناقضة العلوم الأخرى لهذه النظرية بل أيّدتها بتبنّيها إيّاها أو باقتباس لبعض مفاهيمها، ولا تزال أفكاره إلى يومنا هذا تغذي أقوال الفلاسفة والأدباء وعلماء الاجتماع وغيرهم على مستوى دول العالم[1].

إنّ هذا التميّز لم تصنعه مفاهيم "سوسير" فحسب، بقدر ما خلقته وجهة نظره لموضوعه وللمفاهيم السائدة، وهي نظرة تأسّست على تصوّرات منهجية جديدة كرّست صفة الاستمرارية والثبات لنظريته اللغويّة، لكن "عبد الرحمان الحاج صالح" وبواقعية ينفي صفة الكمال فيها فهي «كغيرها من النظريات قاصرة ومحدودة ومهما بلغته من الصحة والعمق فإنّه لابدّ أن تكون محدودة القدرة على تفسير جميع ما يخصّ اللغة وأحداثها، والذي استطاع أن يبيّن وجود قصورها – لا خطأها–هو تشومسكي»[2].

ويشرح قصور نظرية "سوسير" في عدم قدرتها على تفسير وتعليل ظاهرة التبليغ اللّغوي في جملتها ولا يمكن أن تفسّر وتكشف عن الجانب الدينامي الباطني للكلام، و"عبد الرحمان الحاج صالح" يقول: «إنّنا نوافق تشومسكي في هذا، إذ كشف عثرة سوسير وأتباعه الذين لم ينتبهوا إلى هذا المظهر العام لكيفية انتقال اللغة (التبليغ) من القوة إلى الفعل، وكيف يمكن للمتكلم أن يعبّر عن اللامُتناهي من المعاني بالمتناهي من الألفاظ»[3].

---

[1] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 166،165.
[2] المرجع نفسه، ص 166.
[3] المرجع نفسه، ص167.

والملاحظ هنا أنّ "عبد الرحمان الحاج صالح" وهو يقرأ لخطابات اللسانيين المحدثين يتلقاها بكلّ موضوعية وبحسٍّ معرفيّ ناقد يتجاوز به سلبيات القراءة السطحيّة، فهو مفكر لساني يُدرك عمق المعرفة اللسانية وكذا أصالة البحث العلمي المفعم بالرؤية المنهجية الدقيقة والموضوعية التي تسمح له بإدراك المفاهيم وتصنيفها والمقارنة بينها.

ومن جهتنا وإن كنّا لا نناقض رأي " تشومسكي" و كذا موافقة "عبد الرحمان الحاج صالح" له إلّا أنّنا نرى أنّه من الطبيعي جدا أن لا يتطرق "دي سوسير" إلى تحليل هذا الجانب الباطني في اللّغة، لأنّ العلمَ كان – وهو غارق في فوضى من حيث المنهج والموضوع- يحتاج إلى إعادة التنظيم والترتيب وذلك بتحديد العلم أولًا بتحديد منهجه وموضوعه وغايته بشكل عام، وبعبارة أخرى: رأى "سوسير" أنّه من الضروري بما كان تقديم دليل مادي (بنيوي) لإثبات الموضوع الفعلي والواقعي (اللسان) والمؤهل للدراسة العلمية وهو سعي من أجل تأسيس علم اللسان واستقلاليته كعلم قائم بذاته ، ومن جهة أخرى يتضمن وصفه للسان بالنظام (النسق) جانبا من الإحالة غير المباشرة إلى هذه القوة الإبداعية الباطنية التي لم يتحدّث عنها – صراحة-، فالنظام مفهوم ذهني حتى وإن فسّره بأنّه مُكتسب إلّا أنّه يتحول – فيما بعد- إلى قوّة وطاقة قسرية لا يشعر بها الفرد المتكلم، وكأنها قوة فطرية وُجدت معه.

وبعد هذا المشوار البنائي التراكمي والتطوري للمفاهيم اللسانية استقر البحث اللساني في شكله المؤسس على العلمية والموضوعية، وأخذت ملامحه تتحدّد أكثر فأكثر بظهور اتجاهات ومدارس لسانية مختلفة صنفها " عبد الرحمان الحاج صالح" إلى مدارس انبثقت من مذهب "سوسير" مباشرة وهي: مدرسة جنيف، المدرسة الفونولوجية (حلقة براغ)، حلقة كوبنهاجن، ومدارس لم تنبثق عن السوسورية لكنها تأثرت بها فيما بعد (المدرسة الروسية، المدرسة الانجليزية، المدرسة البنوية الأمريكية)[1].

والفكرة هنا هي خاصيّة التطور للمفاهيم اللسانية بشكل بنائي تفاعلي تراكمي، وهي ناتجة عن فعل التأثر والتأثير بين الأفكار القديمة (الأفكار السائدة) والحديثة المطوّرة، وقد كان هذا المعلم الثابت في الخطاب اللساني عند "عبد الرحمان الحاج صالح" الذي كان حريصًا على إثبات هذا التوالد المعرفي،سواء في خطابه التراثي أو خطابه عن اللسانيات الحديثة، هذه الأخيرة التي لم تخرج عن هذا المسار التفاعلي (خاصة التأثر بالسلف والانطلاق منهم) وتحديدا التأثر بنظرية "دي سوسير" وهو ما بيّنه في مواضع عديدة منها ما يذكره عن تأثر المدرسة البنوية الوظيفية بكلّ اتجاهاتها بأفكار "سوسير" خاصة (جاكبسون،

[1] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 167، 171.

تروباتسكوي، كارسفيسكي) حيث يشير إلى ما تدين به هذه المدرسة لمذهب "سوسير" ومعه أيضا "بودوان دي كورتيناي"، من خلال نقلها واستثمارها وتطويرها لتلك الأفكار وكان أبرزها :

- مفهوم الفونيم : الذي كان يسميه الصور الحركية الصوتية.
- التمييز بين مفهوم اللسان ومفهوم الكلام في تحديد صفات الأصوات اللغوية التمييزية أو الوظيفية.
- التمييز بين المحورين الاستبدالي والتركيبي، لتحديد ماهية الفونيم وموقعه وطرق تأديته.
- التمييز بين علمين لأصوات الكلام وهما: phonétique (الدراسة التاريخية للأصوات، و phonologie وهي الدراسة الوظيفية للأصوات اللغوية[1].
- التمييز بين الآنية والتاريخية: خاصة "جاكوبسون" الذي دعا لأول مرة إلى عدم الفصل بينهما، فالتحوّل يصيب الفونيم أدائيا وفونولوجيا في إطار التغيير الذي يصيب النظام ككل[2].

وفي ختام هذه القراءة، نحاول أن نقف عند موقفه من اللسانيات الغربية التي يشيد بالمستوى الذي وصلت إليه إذ تمكنت من تحقيق نتائج علمية موضوعية في دراسة اللغة، والنظر إليها كبنية وكمنظومة اجتماعية تستعمل كآلية للتبليغ والتواصل تتحكم فيها قوانين صارمة، وهي النتائج التي توسعت إمكانات تطبيقها إلى مجالات التعليم ومعالجة أمراض الكلام والعلاج الآلي للغة، وهذا بفضل النزعة العلمية والموضوعية التي انتهجتها اللسانيات الغربية التي تأسست بفضل جهود "دي سوسير" وأتباعه[3].

على الرغم من إشادته واعترافه بقيمة علم اللّسان الغربي الحديث ، إذ دعا إلى الاستفادة من مفاهيمه ومناهجه خاصة ، إلّا أنّنا نجده يقف وقفة حذرة يتخلّلها نوع من التوتر والتحفظ من هذا الوافد الغربي، حيث نلمس خوفه (خشيته) من أن يُسيطر على العقل العربي فيه فيدفعه إلى نسيان هويته وماضيه (تراثه الفكري) بتبني هذا الجديد بكلّ إيجابياته وسلبياته، وفي هذا الشأن يقول وبلغة خافتة: «من الممكن جدًا أن نكون على علم على الأقل بالنظريات العلمية ومناهج التحليل والوسائل المختلفة التي وضعتها هذه البلدان (الغربية) لتحقيق أغراضها ولحلّ مشاكلنا ولاسيما تلك التي أخرجتها في أحدث صُورها في علوم اللسان وصناعة تعليم اللغات»[4].

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص، ص 241_ 246.
[2] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 253.
[3] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص، ص 279، 280.
[4] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 173.

إنّه لا ينكر حاجتنا إلى هذا الوافد العلمي الجديد بالنظر –خاصة– إلى المشاكل التي لا تكاد تنتهي في بيئتنا العربية على مستوى البحث اللساني والتربوي والعلمي – بصفة عامة– فلا بأس من اللجوء إلى الغير والاستفادة من أبحاثهم العلمية على أن يكون ذلك بحذر كبير تجنبًا للوقوع في خطإ كبير وهو أن تحلّ تلك المناهج والنظريات محلّ ما «أبدعه علماؤنا قديمًا في علوم اللسان...فإن كان لزامًا علينا أن نطّلع على كلّ ما جدّ وحدث من النظريات والمناهج – ولا نتهاون في ذلك إطلاقا– فإنّه من الواجب علينا أيضا أن نأخذ بعين الاعتبار الانتقادات البناءة التي تعرضت لها في مكان نشوئها فحسب، بل حتى الاعتراضات والتحفظات التي يمكن أن يبديها إزاءها العالم النزيه منا غير المتعصب (لما يعرفه على مالا يعرفه) على أساس متين يعتمد المعرفة الواسعة العميقة للتراث العلمي العربي والتراث العلمي اللغوي بصفة خاصة، وذلك لتلافي الأحكام المتسرعة وتحاشي التقليد الأعمى والتطبيق المخطئ»[1].

يلخص لنا هذا القول موقفه من الدرس اللساني الغربي الحديث الذي يراه على تقدّمه وتطوّره وأهميته في حلّ المشكلات اللغوية والتربوية إلّا أنّ هذا لا يعني السقوط في فخ التقليد الأعمى والتطبيق المخطئ الناتج عن الاعتقاد المطلق بصحتها وبكمالها، فهي بحوث علمية كثيرًا ما يعتريها النقص والعجز، وهو سبب لظهور جملة من التحفظات أو الانتقادات في البيئة الأصلية أو البيئة الثانية حيث تنقل إليها وتطبق، و"عبد الرحمان الحاج صالح" هنا يخاطب أهل الاختصاص والحس العلمي الحقيقي لأنهم أولى بتولي هذه المهمة حتى يميزوا بكلّ موضوعية بين الذات والآخر وبين التراث والجديد، ولعلّها المهمة التي تبناها هو كمفكر وكباحث لسانيّ، حيث أخذ على عاتقه مسؤولية تأسيس الخطاب اللّساني العربي وتطويره، فقرأ التراث بعمق ونقل الحديث بوعي ووفق بينهما بنقد وحكمة وموضوعية.

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 174.

2.منهجه في قراءة الخطاب اللساني الغربي الحديث (نماذج من منهج المقارنة):

تمثل فكرة "التأثّر والتأثير" الشعلة التي أنارت فكر "عبد الرحمان الحاج صالح" في قراءته التراث والخطاب اللساني الغربي على حدّ سواء، فهو يؤمن بحصول هذا الأمر منذ زمن بعيد ويستمر حدوثه إلى يومنا هذا وقد كانت لنا أقوال ومواقف له تُثْبتُ تصوّره هذا والتي انعكست عن طبيعة المنهج المعتمد في قراءته للخطابين معا، فنجده ينظر للتراث في ضوء الحديث ويدرس الحديث باستحضار التراث اللغوي القديم، والشيء الذي يحسب له في هذا هو أسلوبه المنهجي المتميز في التعامل مع هذين المرجعين دون الوقوع في فخ التقليد لهما أو السقوط في حُفرة القراءة السطحية الترتيلية الإسقاطية التي تُكرّر وتشرح هذا بهذا دون وعي وفهم واستيعاب وتصنيف.

ويمكن التمثيل لمنهجه في التعامل مع الخطابين بالشكل الآتي:

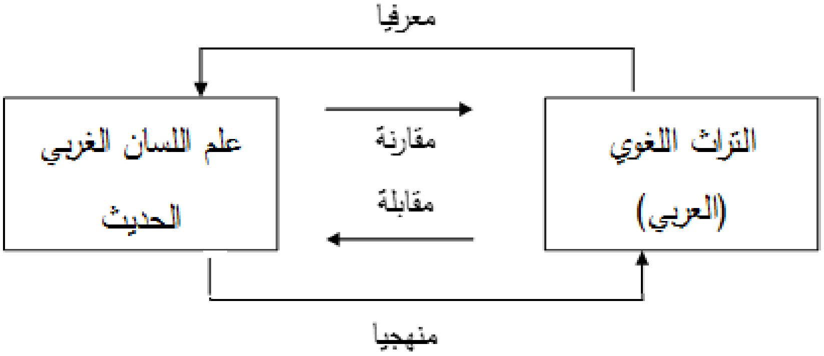

والملاحظ هنا هو القراءة التفاعلية المعتمدة على التوفيق بين الخطابين سواءً بالمقارنة أو المقاربة (المقابلة) بين المفاهيم التراثية والحديثة.

وفيما يأتي نحاول أن نقدّم بعض النماذج عن أسلوب المقارنة الذي اعتمده في خطاباته اللسانية*:

---

* أخذت هذه النماذج من كتبه اللسانية خاصة كتاب بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص 23 وما بعدها، كتاب الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية ص 201 وما بعدها، كتاب البنى النحوية العربية، ص 45 وما بعدها ومواضع أخرى سنشير إليها في موضعها.

UNIVERSITE SETIF2

الموازنة بين القديم والحديث / أوجه الاتفاق والاختلاف	النحو العربي القديم الأصيل (الخليل وسيبويه وأتباعهما الاستربادي والسهيلي)	اللسانيات البنوية الحديثة
أ. **أوجه الاتفاق**		
– موضوع الدراسة	– دراسة اللغة في ذاتها بعدّها أداة للتبليغ بطريقة آنية لا زمانية.	– دراسة اللغة في ذاتها كأداة للتبليغ بمنهج وصفي آني مع أفضلية التفطن إلى عامل تطور اللغات عبر الزمان، وكذا أفضلية التأسيس العلمي للدراسة الآنية [(لكن بفضل ما توارثه الغربيون من القدماء (الهنود، اليونان والعرب)].
– المدوّنة (مادة الدراسة)	– الدواوين الشعرية والكلام المنثور والأمثال (التي تمّ جمعها بالسماع والمشاهدة)	– دراسة الخطابات الراهنة (تحديد الزمان والمكان) أي المعاينة الآنية للمدونة المغلقة.
– دورة التخاطب	– النظر في وظيفة التبليغ وأحوال الخطاب مع النظر في شروط الاستخفاف (التخفيف)	– الأخذ بعنصر التبليغ مع تحديد شرط الاقتصاد والفرق (تجنب الاقتصاد حرصا على عدم اللّبس في فهم الأغراض.
ب. **أوجه الاختلاف(الفوارق):**		
1. المعيارية والوصفية	– منهجهم معياري: (حسب وصف البعض له) وهو وصف بعيد عن الحقيقة لا أساس له، لأنّ المعيار ظاهرة طبيعية وأصلية في اللغة،	– منهجهم وصفيّ، علميّ (بغُلُوٍّ ظاهر) يبتعد عن مبدأ إصدار الأحكام والتعليل للظواهر.

	ويخضع لها المتكلم وإلّا كان شاذًا في كلامه بمخالفته للقياس العام.	
2. اختلاف النظرة إلى اللّغة (اختلاف في مناهج البحث):		
أ. مذهب الوظيفية البنوية الأوربية	– الوظيفة هي الدلالة عند العرب – اهتمّ العرب قديمًا بالإفادة والتبليغ لكن لم يكتفوا بهذا بل جعلوا ذلك للنظر في ميادين أخرى هي: * أجزاء (عناصر) الخطاب وتفسير لغته وألفاظه وأحواله * ميدان البلاغة خاصة المعاني. * ميدان القياس وتفسير الشاذ.	– يحصر الوظيفيون اللغة في وظيفة التبليغ ولا مكان للعناصر التي لا دور لها في اللغة؛ يعني الأخذ بالوظيفة البيانية التي تتميّز بها الألفاظ وهذا غير كاف في تحليل اللغة وفهمها، وهي نظرة قاصرة حسب "عبد الرحمان الحاج صالح"
ب. الوضع والاستعمال (البنية)	– الوضع والاستعمال – تختلف نظرتهم تماما في النظر إلى اللغة حيث كانوا يميزون بين ما هو راجع إلى الوضع (بنية اللفظ ودلالته بعيدًا عن أحوال الخطاب) وما هو راجع إلى الاستعمال (استعمال اللفظ في تأديته للمعاني والأغراض = التبليغ) وما يكون لذلك من تغيّر في بُنَى الكلم (أثناء الاستعمال)	– اللغة والكلام – تنحصر البنية في تنظيم خاص لعناصر اللّغة وفقا لمبدأ التقابل (التمايز)، وتحليل البنية، تحليل العناصر المميزة للوحدات داخل كل فئة بشكل تدريجي :من فئة صغرى إلى فئة أوسع وهكذا. – أمّا عند البنيويين الأمريكيين (الاستغراقيين) فتُحلّلُ بنية الجملة إلى مكوّناتها بالتدريج من الأوسع إلى الأصغر (أصغر مكون دال

		ممكن) مع الأخذ بعامل الاستبدال (هوكت) والتحويل عند "تشومسكي"
	- دراسة الجانبين دون تمييز بينهما مع الاهتمام أكثر بأحوال الكلام (الخطاب)	- دراسة اللغة كنظام من الأدلة دون الكلام.
	- لم ينظر النحاة الأوّلون إلى الجانب الذهني (التصوري) للمعنى (في دراستهم للألفاظ ودلالتها كوحدات للغة) وقد عبّروا عن هذا الجانب بمفهومي "القصيد والبنية"	- قدّم (سوسير) الدليل اللغوي (كوحدة لنظام اللغة) على أنّه رابط اعتباطي بين الصورة الذهنية للفظ الدال وصورة ذهنية للمسمّى.
	- يتكوّن النظام اللغوي من الأدلة والبنية.	- ينحصر نظام اللغة كلّه في الأدلة (الكلم).
	- في موضوع الجملة بين اللغة والكلام: تفطن العرب مبكرًا إلى أنّ بنية الجملة خاضعة لوضع اللغة (بدلالتها على معان) وأنّ استعمال هذه البنية (اختيارها من بين البنى والاتساع) هو الذي ينتمي (يرجع) إلى الكلام (الخطاب).	- لم يفصل "سوسير" هل الجملة تنتمي إلى اللغة أم الكلام.
	- ملكة اللغة في مقابل الإجادة للكلام: الملكة هي المعرفة (العملية) لوضع اللغة أو "العلم بالمُواضَعة"،	- ملكة اللّغة والأداء لها، أو (الكفاية/ القدرة) و(الأداء/ الإنجاز).

	أمّا درجة إجادة الكلام فهو فصاحة المتكلم وبلاغته.	
– طريقة التحليل	– تتوزع عملية التحليل للوحدات الدالة على المحورين الأفقي والعمودي معا؛ أي لا يجعلون التحليل للكلام كله أفقيا أي تابعا للبعد التسلسلي للكلام (فهو ناتج عن كونه صوتا ليس إلّا) وهذا البعد ليس له دور في نظام اللغة الذي له أكثر من بعد واحد.	– يكتفي اللغويون الغربيون بالتحليل الأفقي؛ أي التحليل بالتقطيع مع مراعاة التوالي لعناصر الكلام (عند الأوربيين) أو المجموعات المتسلسلة والمتداخلة من العناصر (عند الأمريكيين).
	– طريقة تبعية غير اندراجية (غير شجرية): يعتمد تحليلهم على التبعية والاندراجية معا. تحليل اندراجي من الكلّ إلى أجزائه، إلى جانب تحليل البنية ذات علاقات مبنية على أساس التكافؤ في الموضع في البنيتين وهي طريقة تتجاوز علاقة الاحتواء والتضمن إلى علاقة حمل الشيء على الشيء. وكان مقصدهم إثبات تبعية العنصر لغيره من العناصر (تبعية المعمول للعامل)	– طريقة اندراجية شجرية: يعتمد التحليل عند البنيويين على التقطيع لمدرج الكلام ولا يتجاوزه ولا تجريد يُجرونَه إلّا عند استخراج أجناس الأصوات وأجناس الوحدات الدالة عن طريق الاستبدال، يعتمد تحليلهم على تصنيف الوحدات وتحليلها إلى المكونات المباشرة [من الكلّ إلى أجزائه بالتدرج: تقسّم الجملة إلى مجموعات متداخلة بالتدريج (عند بلومفيلد) وتُقطّع إلى متوالية (عند الأوربيين)].

من خلال هذه النماذج (المنتقاة على سبيل التمثيل لا الحصر أو العدّ) نتبيّن على ملامح القراءة التفاعليّة التي أشرنا إليها، والتي نظر بها "عبد الرحمان الحاج صالح" إلى الخطاب التراثي والحديث معا، وخلال هذه القراءة المُدعمة بالموازنة تتأكد لنا جملة من الآراء اللّسانية عنده نذكر أبرزها:

- على الباحث اللساني أن يكون واسع الاطلاع نحو إدراك المعرفة اللسانية الحقيقية بأصولها ومناهجها ومفاهيمها ويكون ذلك بالإحاطة الشاملة –وبكل موضوعية–لأغلب الحقائق والتصورات والآراء سواء القديمة منها أو الحديثة.
- الحديث لا يلغي القديم وهذا الأخير لا يمكن أن يكون بديلا للحديث.
- أهمية المقارنة والموازنة بين المفاهيم لمعرفة أصالتها وتحديد قيمتها ومكانتها.
- أولوية القديم على الحديث لأنه الأصل والأسبق زمنيا.
- أصالة التراث تكمن في علميته وشموليته (وقد نظر العرب بعلمية ودقة وموضوعية وبشمولية للغة العربية).
- حدّد العرب (وبدون فصل) مدونة (مادة) البحث وموضوعه وطرق معالجة هذا الأخير.
- تأكيد ظاهرة التأثر والتأثير في نشأة المفاهيم اللسانية وتطورها.
- ملامح المنهج العلمي كانت حاضرة عند الغرب بشكل أدقّ وأكثر حضورا في التنظير والتأسيس والتطبيق.
- الصراع بين القديم والحديث لا يزال قائما إلى يومنا هذا رغم الجهود المبذولة في التوفيق بينهما.
- لا يزال التراث مهجورا ويحتاج إلى جهود أكبر وأكثر جديّة لكشف حقائقه وأسراره الغامضة عند الكثير من الباحثين وغيرهم.
- لا يزال السؤال مطروحا عن آليات التلقي وأدوات القراءة الناجحة والفعّالة للخطابين معا (التراثي والحديث).
- يمثل الحديث تهديدا للذات ولهويتها في فكرها ومكتسباتها التاريخية والثقافية والعلمية، خاصة عند فئة المحافظين ومنهم "عبد الرحمان الحاج صالح" لأنّ الحديث أقوى بسلطة تطوّره العلمي والتكنولوجي.
- لا وجود لعلم بدون منهج، والخطاب اللساني العلمي ممارسة منهجية بصرف النظر عن توجّهاتها وأغراضها، وبالتالي تتوقف الممارسة اللسانية على مقولة المنهج.

- بين التراث واللسانيات الحديثة يقع البحث اللساني العربي الحديث (الذي نتساءل عن موقف "عبد الرحمان الحاج صالح" منه؟).

وقبل أن ننظر في موقفه وقراءته لواقع البحث اللساني العربي الحديث، نرى أنّه من المفيد أن يَطّلِع كل باحث وقارئ على الخطاب اللّساني عند "عند عبد الرحمان الحاج صالح" الذي معه تُفهم اللسانيات وتُدرك المفاهيم على حقائقها، وتُصنف المعلومات على أصولها، فقد قرأ ونقل لنا أطوار علم اللسان الحديث بطريقة متميّزة، وهذا بفضل تفكيره العلمي الذي يقف عند جزئيات الظواهر وكلّياتها، وإلى جانب التدرج في بناء الأفكار وعرضها ومناقشتها، فلا نُشوز في أسلوبه ولا غموض في أفكاره، فجاء خطابه في صورة محكمة التنظيم الذي يُعدّ شرطا من شروط منهج التفكير العلمي، وقد قيل في هذا إنّ: «من المبادئ الداخلية للنسق أن يرتبط مفهوم التفكير العلمي بسمة محددة تصلح علامة فارقة له، وهي أن يكون منظمًا، فالانتقال المنظم من فكرة إلى أخرى ومن نقطة إلى أخرى، ومن خطوة إلى أخرى؛ يدل على التفكير العلمي...فالتفكير قرين التفسير بمعنى البرهنة، والتفسير يتكئ على محسوسات نقلية أو مدركات عقلية أو عليهما معا»[1].

إنّ حضور هذا المبدأ في تفكيره اللساني جعله يتبوّأ مكانة فريدة في ظلّ تعدّد الباحثين والخطابات اللسانية التي لم تتمكن من اختراق التراث ولم تُوفّق في نقل اللسانيات الحديثة نقلًا سليما – إلّا القليل– فقد استطاع بفضل منهجه هذا أن يربط الماضي بالحاضر، وأن يعود بالحاضر إلى أصوله التاريخية في حوار إبستيمولوجي معرفيّ حضاري ثقافي، فكريّ وعلمي، بل إنسانيّ على العموم، وهو الوصف نفسه نجده عند الباحث "حسن خميس الملخ" الذي يؤكد هذا في قوله: «إنّ الفكر اللّساني العربي لم يدخل في حوار علميّ حقيقي مع الفكر اللّساني الحديث ليحدّد موقعه منه، وقد نستثني من هذا الحكم القاسي إلى حدّ ما أعمال الدكتور "عبد السلام المسدي" والدكتور "عبد الرحمان الحاج صالح"»[2] ويُضيف قائلا في موضع آخر: «في السبعينات من القرن العشرين أصبح الحديث اللساني حديثا مقبولا عند المتخصصين والمثقفين لأنّ رواده تجاوزوا النقد وحده إلى الحوار كما في أعمال "عبد الرحمان الحاج صالح"»[3]، والسؤال المهم والجدير بالنقاش هنا في إطار هذا الحوار: كيف ينظر أو يقرأ واقع اللسانيات العربية الحديثة؟

---

1 رفيق البوحسيني، معالم نظرية للفكر اللغوي العربي، ص114.
2 حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة، أسئلة اللسانيات، ص 328.
3 المرجع نفسه، ص 314.

3.موقفه من واقع البحث اللساني العربي الحديث:

عندما يجد الباحث نفسه مضطرًا للعودة إلى أمجاد السلف، أو الهروب إلى إنجازات الآخر، فهذا دليل قاطع على وجود خلل ما في حياته الفكرية والعلمية والثقافية أو الحضارية بصفة عامة، وهو الخلل الذي يُدخلُه في دوامة من الحيرة والتوتر والضغط؛ حيث ينتقل من هذا إلى ذاك دون وعي، يتوجه إلى الماضي وهو متحسّر على انفصاله عن الآخر، وإن لجأ إلى هذا الآخر نجده يتعذب ألمًا على هجرانه لماضيه (تراثه)، وكل هذا سينعكس حتما على سلوكاته إذ يعيش حالة اللااستقرار، وتكاد تكون حالة من العدميّة، ممّا يخلق له واقعًا مزريا وأزمة حقيقية، وهو ما سيؤثر على توجهاته وتصوّراته في سعيه نحو مقاربة هذا الواقع بحثًا عن حلول ناجعة لتجاوز هذه الأزمة المفروضة، وفي حال غياب رؤية منهجية موضوعية وإرادة فعلية لن يُحقق هذا المسعى مآربه، وسيبقى حبيس نفسه إذ يعيد إنتاج الأفكار السائدة دون نقلة معرفية تُذكر، وللأسف هو ما يبدو عليه واقع البحث اللغوي الحديث والمعاصر عند العرب.

يُشخص لنا "عبد الرحمان الحاج صالح" هذا الواقع ويصفه بـ «غير الموجود أصلا» كونه بحث يدور في فراغ، بمعنى أنّه لا يُنتج شيئا، حيث يُشير إلى هذا الواقع المُر ويصفه ب:« الفراغ المهوّل الذي يوجد الآن في صلب الدراسات المُتعلقة بعلم اللّسان البشري العام، فإنّ الجهل المخيم الآن على المثقفين في البلدان العربية بالإضافة إلى هذه الفنون من المعرفة يكاد يكون شاملًا، والفراغ المذكور يكاد يكون "خلاء مطلقا" على حدّ تعبير الفيزيائيين، فما رأينا في أيّة جامعة عربية دراسات منتظمة في هذه المادة إلّا القليل وكل ما هنالك هو محاولات شخصية ترمي إلى إدخال بعض المفاهيم في الدراسات الجامعية، وملاحظات مبعثرة يقتبسها الأساتذة من المؤلفات الغربية فيدرجونها في محاضراتهم»[1].

وبهذا الوصف نفهم أنّه بلغ درجة الاستهانة بالبحوث القليلة الموجودة في الساحة العربية، فهي بحوث لم تَرْتَقِ بعد إلى مصاف البحوث العلمية، حيث يقتصر البحث على المجال الأكاديمي التعليمي الذي تكون مهمته نقل المعارف والتعريف بها، أي تقديمها جاهزة لأغراض يتمّ التخطيط لها مسبقا، إلى جانب هذا يشير هنا إلى غياب التنسيق بين الباحثين الذين يشتغلون في عزلة وفي شكل عشوائي مبعثر وغير منتظم.

وفي وصف آخر – إلى جانب القلّة والفوضى وغياب المردودية – يصف واقع البحث اللغوي العربي الحديث بغياب الاستقلالية الناتج عن التقليد، وهو ما يكرّس الصراع بين الأصالة والحداثة، وفي

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 08.

هذا يقول: « فأمّا الأصالة فإنّنا لا نشاطر نظرة الكثير من المثقفين عندما يقابلون هذا المفهوم بالحداثة أو المعاصرة فإن الأصالة تقابل في الحقيقة التقليد أيّا كان المقلّد المحتذى به سواء كان العلماء العرب القدامى أو العلماء الغربيين، إذ الأصيل هو الذي لا يكون نُسخة لغيره، فكأن هؤلاء المثقفين بجعلهم الأصالة في مقابل المعاصرة لا يتصوّرون هذه الأصالة إلّا بالرجوع إلى القديم فالأصيل في الواقع هو المُبدع الذي يأتي بشيء جديد لم يُسبق إليه مهما كان الزمان الذي يعيش فيه، والأصالة في زماننا هذا وعلى هذا الأساس هي الامتناع من تقليد الغربيين خاصة»[1] ويتبع كلامه عن آفة التقليد ويقول: «... وما يزال الكثير منّا يُقلّد القدامى من علمائنا ثم جاء منّا من يقلّد الغربيين فاستبدلوا بذلك تقليدا بتقليد»[2]، ويقول عنه في موضع آخر أن: «التقليد واحد سواء كان للقديم أو الحديث»[3].

من خلال هذه المواقف نستشفُ مجموعة من الأحكام التي تتعلّق بمواقفه الثقافية بصفة عامة، والمتعلّقة بمواقفه من هذه القضية في مجال البحث اللساني بصفة خاصة، إنّه يستنكر أن تكون "الأصالة" شيئًا مشينًا ويستنكر بذلك مقابلتها بالحداثة فالعودة إلى الأصل الأول (الخلاق والمبدع الأساسي) هي فضيلة، والأصالة في منظوره هي عدم التقليد للغرب أي المحافظة على الذات بهويتها وأصولها، وهذا مبدأ عام يستحسنه كل ذي عقل ووعي يقظ.

أمّا حديثه عن التقليد في مجال البحث اللّساني العربي الحديث، فذاك بلاء ضاع به العقل العربي، وهو شيء مذموم إذ يعجز الباحث عن التفكير فيهرب إلى الماضي (الأصيل عند "عبد الرحمان الحاج صالح") أو إلى فكر الغرب الغريب والدخيل.

وإنّنا هنا نعجز عن استيعاب بعض مواقفه حول مسألة التقليد، فهو يدافع عن التراث ويدعو إلى التمسّك به، ثم نجده يسوّي بين التقليد للقديم والتقليد للحديث (عند الغرب)، ومن ناحية أخرى يتساءل: إذا كان العلم عام وشامل وإنساني إذ يُجرد ظاهرة اللّغو عند الإنسان علميًّا، فما حكم استنكاره لهذا الوافد الجديد الذي لطالما وصفه بالعلم والتطوّر والتقدّم ولطالما دعا إلى الاستفادة من مناهجه خاصة.

ومن ناحية ثالثة ألا يمكن اعتبار أعماله وجهوده اللسانية – التي عكف فيها على قراءة التراث وإحيائه وإعادة بعثه من أجل تطوير اللغة العربية وترقيتها–تقليدا؟

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 11.
[2] المرجع نفسه، ص 12.
[3] حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة، أسئلة اللسانيات، ص93.

لقد أفرز هذا التقليد بشكليه – حسب "عبد الرحمان الحاج صالح–"اتجاهين للبحث اللساني العربي الحديث وهما:

1. اتجاه تراثي: أو ما يُسمّيه البعض بلسانيات التراث، حيث يتجاهل هذا الاتجاه تماما أو حدّ بعيد اللسانيات الحديثة ويعتمد أساسا على المفاهيم اللغوية التي تبلورت عند المتأخرين، ويخلط أصحابه بين المفاهيم العربية الأصيلة ومفاهيم هؤلاء المتأخرين.

2. اتجاه آخر يتجاهل تمامًا إلى حدّ ما التراث العربي، أو يجعل مثل الاتجاه الأوّل كل التراث واحدًا، وهو مقتنع أنّه تراث قد تجاوزه الزمان، أو هو وجهة نظر لا يمكن أن تساوي وجهات نظر اللسانيات الغربية[1].

بالنسبة للاتجاه الأوّل: يميّز فيه من جهته بين تراث أصيل وتراث التقليد (بعد القرن الثالث وازدهر في القرن 5ه و6ه)، حيث يتحدث عن الاعتقاد الذي اعتنقه بعض الباحثين العرب في وقتنا الحاضر بضرورة المحافظة على التراث العلمي والرجوع إليه لا حبًّا في القديم في ذاته ولا للمحافظة من أجل المحافظة، بل بعدّه ركنا من أركان الهوية، ولكن الخطأ الذي وقع فيه هؤلاء هو عدم تمييزهم بين التراث الأصيل والتراث التقليد الذي ساده الجمود الفكري، ومن مظاهر هذا الوضع نفور الباحثين من العودة إلى كتب الأوّلين (العلماء المتقدمين) وتفضيلهم لكتب المتأخرين المقلّدين(الشرّاح كابن مالك وابن الأنباري وغيرهم) ومن ذلك نكاد لا نعثر على دراسة واحدة اعتمدت على كتاب "سيبويه" الذي لا يزال مخطوطًا[2]، ومن أجل تجنب هذا التقليد السلبي، نجده يدعو إلى العودة إلى تراث الخليل وتلميذه "سيبويه" ومن تأثر بهما وهو ما جسّده في أعماله خاصة النظرية الخليلية الحديثة.

أمّا الاتجاه الثاني فنجد لـ "عبد الرحمان الحاج صالح" خطابات كثيرة تشير إلى ازدرائه من هؤلاء الذين انبهروا بالآراء والنظريات اللسانية الجديدة القادمة من الغرب (خاصة المذهب الوصفي الذي أصبح "موضة")، وما حدث هو تبني لمختلف المناهج التي ظهرت عندهم من وصف وتفسير وتعليل، وعملوا على نقلها إلى البيئة اللغوية العربية فاستبدلوا بذلك تقليدًا بتقليد[3].

لقد أثّر هذا الواقع في نفسية "عبد الرحمان الحاج صالح" الذي يبدو أنّه أصابه أرق وحيرة، وهو ما

---

[1] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص، ص 227،228.
[2] ينظر: المرجع نفسه، ص، ص 280، 281.
[3] ينظر: المرجع انفسه، ص، ص 281، 282.

دفعه إلى النظر في المسألة بحثًا عن أسبابها (عواملها) وسعيا لإيجاد حلول لها، ومن أجل تجاوز الوضع وكذا الدفع بالبحث اللساني العربي نحو التقدّم، يدعو "عبد الرحمان الحاج صالح" الباحثين العرب –خاصة ذلك الاتجاه الذي يعتني بالأصالة أو بالتراث العلمي–إلى تجاوز الهنّات التي وقع فيها، والتي يذكرها فيما يأتي:

– التبنّي المطلق للأقوال والمذاهب والنظريات الغربية بدعوى تقدّمها وتطوّرها علميًّا دون تفكير وتأمّل وتأصيل، وهو ما تسبّب في قصور الرؤية ومحدوديتها حول المفاهيم اللسانية ونشأتها.

– التعصب الذاتي عند بعض المفكرين لمن تتلمذوا وتكوّنوا على أيديهم من الغربيين وما ينتج عنه من عدم تقبّل آراء وتصوّرات أخرى، وهو الواقع الذي نُقل إلى البيئة العربية أو الذي خلق أزمة معرفية حقيقية نتج عنها ما يمكن أن نسمّيه بالانغلاق الفكري.

– تجاهل بعض الباحثين للتراث العلمي العربي في ميدان اللغة وخصوصا ما اختص به العرب المبدعون من المفاهيم، ولم يوجد ما يقابله في التراث الفكري اليوناني اللاتيني ولا في المذاهب اللغوية الغربية الحديثة[1].

تتحصر هذه الأسباب – فيما نرى– في عوامل ذاتية خارجية تتعلق أساسا بما يعود إلى شخصيّة الباحث بذاته الذي يتكون ذاتيا ويتشبع بأفكار غيره ممّا سيؤثر على أبحاثه وتصوراته، فتجده يقرأ وينقل ما يريده بتعصّب وبتوجيه من تمثلات سابقة تشكّل بالنسبة إليه معلَما معرفيًا لا يمكن تجاوزه، والحقيقة أنّ الأسباب العميقة أبعد من هذا الذي يمكن أن نجعله تحصيل حاصل لسياسة فاشلة في التكوين والتخطيط والتنظيم والتأهيل، وفي توفير الجو (المناخ) العلمي الصارم الذي تُحدّد فيه سياسات العمل وأهدافه وآفاقه، فغياب الإرادة الفعليّة في تحقيق كلّ هذه العوامل هو ما أدّى إلى خلق جوّ يسوده نوع من الفوضى والسطحية وغياب النجاعة في البحث، إضافة إلى تجاوز أو تجنّب الدخول في حوار مع الذات ومتطلباتها العلمية والمعرفية والثقافية.

والمطلب هنا هو إعادة النظر في السياسات المنتهجة من أجل البحث عن سبل إعادة إحياء العقل المفكر والمنتج أولا، وهذا سيسمح بإعداد مشاريع قومية يقودها البحث العلمي الحقيقي بكلّ شروطه وضوابطه.

[1] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 12 وما بعدها.

يقدم لنا "عبد الرحمان الحاج صالح" – بالنظر إلى تأثره بالتراث–إضاءات منهجية علمية وهي مُوجهة للباحثين المهتمين بهذا النوع من الممارسة (قراءة التراث) وذلك من أجل تفادي الوقوع في تلك الأخطاء السابقة الذكر، حيث يدعو إلى:

1. التأكد الصارم من صحة الخبر أو الرواية قبل أن تبنى عليه نظرية كاملة، وهنا نشير إلى ضرورة العودة إلى مصدر المفهوم وأصله قبل الحكم عليه، وعدم الاكتفاء بما ورد في بعض الكتب المتأخرة غير الموثوقة التي تكتب وتنسب وتنقل الأخبار دون تحرج ودون تشدّد في انتقاء الصحيح وطرح الضعيف والمنكر من الأخبار.
2. توخي الشمولية فيما يخصّ المراجع المعتمدة والإتيان على المخطوطات المحققة قدر الإمكان مع ضرورة تصفحها بدقة وعمق من جهة، وكذلك ضرورة الإحاطة بكلّ السياقات العامة للمفاهيم والأراء (المتفق عليها والمتعارضة معًا).
3. يجب ردّ الأقوال إلى أصحابها مباشرة أو الإشارة إلى مصادرها بالدقة المتناهية وتجنّب ذكرها من مصادر مرويّة على لسان غير أصحابها.
4. التجرّد من الأحكام المسبقة عند نقل الأقوال والنصوص وقراءتها، مثل ما ظهر عند الباحثين الذين انطلقوا في بحوثهم من أفكار المستشرقين وأحكامهم خاصة فيما يتعلّق بقضية التأثر بالمنطق اليوناني عند "سيبويه" و"الخليل".
5. يجب التحلّي بالمنهج العلمي في فهم مقاصد النحاة الأولين وتحليلها وذلك يتطلب أولًا: المسح الكامل والشامل للنص المراد تحليله، ثانيًا: الاكتفاء بهذا النص في التحليل هو وحده إذا كان طوله يسمح بذلك (كتتبع مفهوم الفصاحة عند "سيبويه" مثلا)[1].

من خلال هذه الآراء المنهجية نفهم توجهه المعرفي إذ يحاول توجيه اهتمامات الباحثين إلى التمسك بالتراث، ويحثُّ على ضرورة العودة إليه خاصة التراث الأصيل الموجود عند النحاة الأوائل الفطاحل، وكأنّه يقول أنّه لا بحث إلّا وعنوانه "التراث"، وعدا ذلك فهي جهود واهية لا أساس لها ولا قيمة لها إلّا بقدر ارتباطها وإثرائها للأصل الموجود، وهو المنحى الذي سار عليه في ممارساته اللسانية.

لقد انعكس غياب هذا المنهج التأصيلي والموضوعي حسب "عبد الرحمان الحاج صالح" بشكل سلبيّ على البحث اللغوي العربي المعاصر وهوما ألحق ضررا جسيما على اللغة العربية من جهة أخرى، هذه

[1] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 15 وما بعدها.

اللغة التي تحتاج إلى إعادة النظر وتحيين البحث في ظواهرها وتطويره وفقًا لتطور متطلبات العصر وتحدّياته.

وفي مقاربة أخرى لهذا الموضوع، يُشخص "عبد الرحمان الحاج صالح" واقع البحث اللغوي الخاص باللغة العربية ويصفه بالسلبية وبأنّه عملٌ تقليديّ تعذّر عليه الاستجابة لمتطلبات العصر، وتنحصر النقائص – في نظره–في أمور عدّة خاصة في مجال وضع المصطلحات وتوسيع استعمالها وكذا تعميم استعمال الفصحى، تتمثل تلك النقائص في:

1. اعتباطية العمل: أي عدم خضوعه لضوابط علمية وذلك بعدم مراعاته لمعطيات العلوم اللسانية الحديثة بصفة خاصة ومنهجية العلوم الاجتماعية بصفة عامة ومن مظاهر ذلك:
   - عدم خضوعه لمقاييس المشاهدة والتحليل وابتعاده عن الواقع.
   - الابتعاد عن واقع الاستعمال الفعلي للغة في البحث، خاصة ميدان وضع المصطلحات والمسمّيات.
2. حرفية العمل واقتصاره على البحوث الفردية التي هي أشبه بالصّناعات التقليدية يُعتمد فيها على المعالجة اليدوية، كالنظر الجزئي في القواميس، والاقتصار على جرد العديد من المعلومات بالأيدي العزلاء، ومن مظاهر ذلك غياب العمل والتنسيق الجماعي بين الباحثين، وكذلك عدم إشراك الباحثين ذوي الاختصاصات العلمية الأخرى (الحاسوبيات الهندسية) في البحث اللغوي ممّا يكفل العمل العلمي المشترك الفعّال.
3. عدم الشمولية: بسبب عدم الرجوع إلى كلّ المصادر العربية التي يمكن الاستقاء منها – وخاصة المخطوط منها– وجميع المراجع الأجنبية التي يمكن استغلالها لتحديد المفاهيم الحديثة، خاصة في مجال وضع المصطلحات حيث يقتصر على القواميس والمعاجم المشهورة والمتداولة في المكتبة العربية دون الجرد الشامل لجميع النصوص التي وصلتنا، وهو ما يبعد اللغة أكثر عن المعلومات والسياقات المختلفة للألفاظ والمصطلحات، وهذا سبب آخر للابتعاد عن واقع الاستعمال اللغوي أو لغة التخاطب اليومي الفصيحة العفوية، وكما هو معلوم يمثل هذا الجانب المستوى الأهم في اللغة وهو المستوى الجدير بالدراسة والبحث والتعليم والتعميم[1].

من خلال تشخيصه لهذه النقائص التي تبدو مُكمّلة للهنات و السلبيات التي تحدّث عنها سابقا، والتي تتلخص جلّها في مشكل عويص تصعب مقاربته وتحليله وفهمه، إنّه مشكل يرتبط بانعدام التفكير العلمي

[1] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص، ص 125_135.

عند العرب ، وهي نتيجة لجمود العقل العربي الذي أصبح مستهلكًا بشكل سلبيّ لأفكار وعلوم غيره ، فعندما أصبح العقل العربي عاجزا عن التفكير والعمل والإنتاج فَقَد بذلك كلَّ أسباب وجوده في الواقع، وبكلّ موضوعية وبنظرة واقعية يمكن أن نستثني القليل القلّة من البحوث التي نلمس فيها انشغال العقل العلمي، ومنهم "عبد الرحمان الحاج صالح" في مجال البحث اللساني الذي فكّر فعلا وأنتج وخاطب الجمهور القراء الباحثين علميًا لولا استغلال فكره هذا كلّه في قراءة التراث وإحيائه وإعادة بعثه من جديد.

وبفضل حسّه العلمي هذا وتشبُّعه بالآراء العلمية معرفيًا ومنهجيًا، راح يتساءل وبكلّ حرفية وفنية وموضوعية وصرامة عن الصعوبات التي يلاقيها الباحث اللغوي (العربي)، والتي أدّت إلى تأزّم واقع البحث اللساني العربي الحديث، والتي قسّمها إلى قسمين هما:

أ. الصعوبات العامة: وهي ما «تعلّق بعسر المادة نفسها لشدة تقنينها أو تجريدها، وهي تخص الشعب العربي بصفة عامة، بل هو عام الوجود، (لكل من يشتغل بالعلوم الدقيقة الشديدة التجريد يلاقي نفس الصعوبات خصوصًا إذا حاول تقريب هذه المعلومات إلى أفهام الكافة)»[1]، والإشكالية هنا – كما قلنا سابقا–هي صعوبة التعامل مع العلوم أو مشكلة العقل العربي والتفكير العلمي، وهي صعوبة تظهر في مستوى الفهم والممارسة والنقل والتطبيق والتعليم.

ورغم خطورة هذا الأمر إلّا أنّ "عبد الرحمان الحاج صالح" تجاوزها ولم يعمد إلى النظر في أسبابها والحلول الناجعة لتجاوز هذه الصعوبة، ونحن ندرك أنّه أهل لذلك وقد يكون السبب عائد إلى عوامل غير علمية بقدر ارتباطها بظروف خارجية تتعلق أساسًا بالجانب السياسي والاجتماعي، وإن جاز لنا قول شيء هنا فسيكون عن أزمة التكوين والتعليم وفسادهما، إلى جانب غياب الحرية كأحد أهم عوامل التفكير والممارسة في الحقل العلمي (حرية التفكير والإبداع واتخاذ القرارات في جانب الممارسات العلمية والعملية).

ب. الصعوبات الخاصة: وهي العقبات الحقيقية والتي حصرها في مشكلتين:

1. مشكلة اللغة العلمية والمصطلحات.
2. مشكلة الأوهام العلمية الشائعة المُسلَّمة.

تتفرع المشكلة الأولى إلى مشاكل جزئية ذات خطر عظيم منها:

---

[1] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 11.

– "جنوح اللغة العربية نحو أداء المعاني الشعرية الخطابية على حساب المعاني العلمية"، وطبعًا هو يلقي اللوم هنا على الناطقين بها وليس اللغة في حدّ ذاتها، فهم الذين حصروا العربية الفصحى في التعبير الأدبي وذلك ناتج عن عدم تمييزهم بين المستويين.

– "عدم توفر المصطلحات العربية لتأدية المعاني العلمية وذلك رغم ما تبذله المجامع اللغوية من مجهودات لسدّ الفراغ، ومن سلبيات هذه الظاهرة عدم مواكبة التطورات العلمية"، ومن أجل تجاوز هذه المشكلة يدعو إلى التنمية اللغوية السريعة التي بموجبها تنقلب الأوضاع الحالية بشكل جذريّ وتلتحق بالركب الحضاري في أقرب الآجال، وبذلك يدعو بكلّ صرامة وجدّية إلى السعي الفوري نحو القضاء على ما وصف به البحث اللغوي العربي؛ من بطء وفوضى وتثاقل، ويكون ذلك باتخاذ الوسائل الجبارة اللازمة ، ومن ذلك تكثيف عمل المجامع اللغوية ومضاعفة مجهوداتها والتنسيق بينها[1].

– ومن الصعوبات الأخرى: تلك التي ترتبط بموضوع اللغة بحدّ ذاتها، وهو ما يرتبط بالجمود الذي يُصيب أهل اللغة وهم ينظرون إليها بذهنيات الرّكود وعدم إدراكهم بالجانب التطوّري للغة وبتغيّر مفاهيمها وأساليب أدائها واستعمالها من عصر لآخر، ويصف هذا الأمر بـ « الخطير جدّا ما رأينا أخطر منه» ويضيف: إنّ اللغة « إن لم يُعَدّ فيها النظر من أكبر العوائق في طريق الترقي العلمي»[2]، في مناقشته لهذه المسألة يُثير قضية فكرية مهمّة مرتبطة باللغة و بأبعادها الثقافية و العلمية وحتى الإنسانية بشكل عام ، ويتضح هذا في تصوّره العام للغة (مفهومها) بكونها : « مجموعة المفردات التي يجري استعمالها في زمن معين فإن لكلّ عصر مفرداته الخاصة به، تدلّ على مسمّيات شتّى»[3].

ترتبط اللغة بالإنسان، وهما معًا بالبيئة حيث يتفاعلان ويشتغلان مع معطيات هذه البيئة الثقافية والاجتماعية والحضارية والعلمية، وكلّ طرف ينعكس على الطرف الآخر وعلى هذا يجب مراعاة الجوانب الثابتة والمتغيرة في اللغة والتي يوحي إليها القول السابق والمتمثّلة في:

– اللغة نظام من الدوال والمدلولات وكلاهما معرضان لسمة التطوّر.

– تعدّ مرْكبا نقّالا للأنظمة الفكرية وأداة لنشرها في البيئات المختلفة.

– تعلُّق الناس (المتكلمين) باللغة واستماتتهم بالتمسك بها ورفضهم لكلّ أشكال التطوّر فيها، والاجتهاد فيها وهذا يعدّ من أفقم الموانع للترقي العلمي، فاللغة تتغيّر دلاليا (على مستوى المدلولات أو المفاهيم) بين القديم والحديث كما تختلف في ذلك أيضا بين البيئات المختلفة (بين الغرب والعرب مثلا) لذلك

---

[1] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان ، ص 11- 12- 13.
[2] ينظر: المرجع نفسه، ص13.
[3] المرجع نفسه، ص 14.

ينبغي مراعاة هذا الجانب – بكلّ تحفظ وموضوعية–أثناء البحث والنقل والترجمة تفاديًا لأشكال الالتباس المفاهيمي الذي يصفه "عبد الرحمان الحاج صالح" بـ" الظاهرة الفاحشة"[1] *.

ومن أجل تخطي هذه الخطورة (الصعوبة) يلمح "عبد الرحمان الحاج صالح" إلى ضرورة العودة إلى الواقع الذي يتمظهر في اللغة بكلّ جوانبها، وإعادة النظر في طريقة التفكير وأساليبه حتى يبلغ الأمر مبلغ الرؤية العلمية التي تظهر سماتها الأولى في وضع المصطلح العلمي، وضعا يكون موازيًا لتطوّر الواقع وتقدّمه.

–أمّا مشكلة الأوهام العلمية الشائعة المسلّمة: فهي المشكلة التي يتأسف لها "عبد الرحمان الحاج صالح" بالنظر إلى شيوعها عند الفئة المُفكّرة على وجه الخصوص وقد صنّفها إلى نوعين:

أ. أخطاء في الأصول المنهجية نفسها أو في تطبيقها على البحث العلمي.

ب. أوهام تتعلق ببعض النظريات العامة وكانت سبب الأغلاط الجزئية الكثيرة في تفسير الظواهر اللغوية وتعليلها[2].

يذهب "عبد الرحمان الحاج صالح" إلى أنّ الصنف الأول هو الأكثر خطورة من غيره، وهذا يُعزى إلى دور المنهج ومكانته وأهميته في البحث العلمي سواء النظري أو التطبيقي، فالبحث العلمي يتطوّر في نظرياته وتصوّراته بفضل الأدوات المنهجية وكذا أساليب البحث، وفي هذا يصرّح قائلا: «...فإنّنا لا نظن أن النظريات والآراء العلمية غير المنهجية تستطيع البقاء المديد في الأوساط العلمية الراقية»[3].

وهو بهذا يحكم على البحوث غير العلمية البعيدة عن العمل المنهجي بالضعف وبعدم القدرة على الصمود أمام الممارسات العلمية المتطورة، لأنّها أعمال عشوائية غير منتظمة ولا يمكن أن تصل إلى نتائج علمية حقيقية، فالمنهج مقولة ثابتة وفاصلة في التقاليد العلمية، ويبدو أنّها الحلقة الضائعة عند المفكرين العرب الذين وقعوا في فخ العمل غير الممنهج وفي فخ الفوضى، والذي تنتج عنه ما نصفه

---

[1] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان ،ص14.

* تحدث عن هذا التطوّر في موضع آخر، حيث يقول عن النظام اللغوي: «يصيبه بالضرورة تغيير بالاستعمال له ككل آلة عند استعمالها، وإن كانت اللغة، بما أنّها منظومة من الألفاظ والمعاني الموضوعة فتغيّرها يحصل من عدّة جوانب، لأنّ المستعملين للغة هم بشر ويعيشون في مجتمعات وعليهم وعلى لغتهم ضغوط، فهناك عوامل مختلفة تؤثر في اللغة فيتغيّر جانب منها». [عبد الرحمان الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص 237].

[2] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص15.

[3] المرجع نفسه، ص 15.

بالتراكم والتقديس والجمود والفرار من منطق التغيير إزاء المستجدات التي تحدث على إثرها الثورات العلمية.

يتابع "عبد الرحمان الحاج صالح" تشخيصه لسلبيات هذا المأزق ويذكر أخطاء أخرى صعّبت من مهمّة المفكرين العرب في النهوض بالبحث اللساني العربي والمتمثلة أساسًا في نوعين من الأخطاء المنهجية الشائعة والتي «تتوزع في هذه الآونة على نوعين من البيئات: البيئة التقليدية التي حافظت على التقاليد الدراسية، والبيئة التجديدية التي نشأت من احتكاك العرب بالحضارة الغربية الحديثة» [1].

إنّ غياب المنهج العلمي أو بالأحرى أسس التفكير العلمي هو الذي خلق هذا الصراع بين التقليد للقديم وبين الجديد، وفي هذا الصدد يتحدث عن تبعات الأخذ والرد بين البيئتين، والابتعاد عن الإجراءات المنهجية الوصفية والتحليلية والاختبارية للمفاهيم المنقولة عن البيئتين، ولعلّ أكبر عيب لحق بالبحوث اللسانية العربية الحديثة جرّاء هذا التقليد هو«تعلّقها بالمعيارية المطلقة » أي شدّة اهتمامها « بالعلل التعليمية وقلّة التفاتها إلى العلل القياسية وإلى الأسرار الكامنة في الظواهر اللغوية»[2].

إنّه على صواب تمامًا فيما ذهب إليه، لأنّه العيب الأكثر عرقلة لمهمة النهوض بالبحث اللساني العربي الذي بقي قابعا متأثرا مقدسًا لجملة الخطابات اللغوية التقليدية، وهو ما ساهم في ترسيخ فكرة «كمال الدرس اللغوي العربي القديم» وعدم حاجته إلى إعادة النظر في مفاهيمه ومناهجه.

وبالنسبة للبيئة التجديدية فقد تحدث عنها مستغربًا جنوح بعض اللغويين إلى التجديد في القديم من خلال تجاوزه ونبذ المعيارية فيه نحو الأخذ بالمناهج الاستقرائية والتحليلية الحديثة وهو ما أوقعه مرّة أخرى في أوهام جمة نوجزها في النقاط الآتية:

- الوقوع في الخطأ المنهجي الذي وقع فيه الغرب وبالأخص المستشرقين اللغويين حين تبنّوا الطريقة الفيلولوجية كأنسب أسلوب للبحث اللغوي رغم أنه منهج مقتصر على النصوص القديمة.
- الاعتقاد بأنّ الوصف المجرّد من كلّ تعليل أو تفسير لما وراء الظواهر هو وحده الكفيل بنجاح البحث، فأصبح السؤال العلمي عند هؤلاء: (كيف؟) دون البحث عن (لم؟)، ومن الضروري تبديد هذه الأوهام الخطيرة –حسب "عبد الرحمان الحاج صالح"–.

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان ، ص 16.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 16.

– وهناك أخطاء أخرى تتعلق ببعض المفاهيم الفكرية خاصة تلك المتعلّقة بالمدونة اللغوية وإعطاء الأولويات للهجات ولغة العوام دون لغة الثقافة (وطبعا " عبد الرحمان الحاج صالح" هنا يرفض رفضا قاطعًا دراسة العامية بدلا من العربية الفصحى)، بالإضافة إلى أخطاء جوهرية أخرى تتعلق بالريب حول أصالة الآراء والمفاهيم الأصيلة (عند "سيبويه" وغيره) حيث لا يزال الشك قائما فيما يخص تأثر هؤلاء العرب بالفكر اليوناني.[1]

ترتبط كلّ هذه الأوهام والاعتقادات الخاطئة بسببٍ رئيسيٍّ هو "الجمود الفكري"، وهي أزمة عامة يعاني منها العرب في ميدان التعبير والتفكير والبحث – حسب عبد الرحمان الحاج صالح–الذي يضيف قائلا بأنّها ظاهرة تعكس الاستهلاك السلبي الناجم عن التقليد الأعمى وهو أكبر عيب يُبلى به الرجل المثقف وذلك حين يرتاح إلى ما يجده في نفسه من مفاهيم وأن يطمئن كل الاطمئنان إلى ما يجده عند غيره.[2]

وهي أزمة فكرية حقيقية، لا زلنا جميعا نعاني منها، فقد أتت بثقلها المرير على كلّ جوانب الحياة، وعلى مسار البحث العلمي على وجه الخصوص واللساني تحديدا، فأصبح الباحث يعمل من أجل الإشادة بالأمجاد أو تمجيد المقلّد (من البيئتين معًا)، وهو ما سمح بغلق باب الإبداع وتكريس آفة التأخر (التخلف) العلمي، ومن مظاهر هذا الوضع حسب "عبد الرحمان الحاج صالح" أنّه أصبح الباحث يتقبّل كل شيء ويرضى بكل خطاب يتلقاه، فهو عاجز عن:

– التحقيق في مضمون المفردات القديمة، والمقاربة بينهما وبين المفاهيم التي أثبتت نجاعتها في البحث العلمي.

– النظر إلى كلّ ما قيل ونُشر حول المفاهيم الجديدة.

– الأخذ بما وُجه إلى هذه المعاني الطارئة من نقد نزيه قد يكون سببا في إبطاله.

– اعتبار المفاهيم العلمية في ذاتها من حيث هي لا من حيث أنّها حديثة (الحداثة لا تعني صحتها) ولا من حيث أنّها قديمة (قدمُها لا يعني أنّها من المسلّمات).

– مراعاة عوامل التحول الزماني، وعوامل البقاء في معاني الكلمات، فإذا وقع منه هذا فقد يقتصر غالبا على التطوّر والتحوّل، ويظنّه دائما تقدّما فكريًا، وإذا راعى الجانب الاستقراري للمعاني، فقد يظنه

---

[1] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 19.

[2] المرجع نفسه، ص 20.

تحجرًا وجُمودًا فكريًا إنْ تعصّب للحديث أو يعتبره الحق الذي لا غُبار عليه إنْ تعصّب للقديم، والواقع المشاهد أشد تعقيدا ممّا يظنّه.[1]

بهذا الشكل–إذن–يُشخص لنا "عبد الرحمان الحاج صالح" واقع البحث اللساني العربي الحديث، في قراءة واقعية وموضوعية يتخللها موقفه السلبي والتهكمي من هذا البحث الذي وصفه بالسلبية والتأخر والسطحية، وكذا غياب الواقعية وبكثرة أوهامه وأخطائه أو بالأحرى، يصفه بالبحث الذي يعاني أصحابه بالجمود الفكري الناجم عن آفة التقليد الأعمى، وهو ما تسبّب في عرقلة مسار التفكير العلمي الذي لا يزال يبحث عن نفسه إلى يومنا هذا، وكأنّه بهذا الوصف يدعو بإلحاحٍ إلى نهضة فكرية عامة من خلال السعي نحو الاستقلالية، وإعادة النظر في الأسس القاعدية الضرورية واللازمة لخلخلة العقل العلمي عند العرب.

IV. جهوده في تطوير البحث اللساني العربي الحديث وترقية اللغة العربية :

يعدّ واقع استعمال اللغة العربية الفصحى واقعًا ضعيفا مأساويا إن لم نقل مزريا بالنظر إلى مكانتها وقيمتها التاريخية والحضارية والعلميّة كذلك، فقد تحوّلت إلى لغة البحوث الأكاديمية (في العلوم الإنسانية خاصة) بل إلى لغة الوصف فحسب، كما انحسر استعمالها في حجرات التدريس وبعض المحافل الرسمية (لغة الإدارة والوثائق الرسمية) وأحيانًا يقتصر استعمالها على الإبداع الأدبي (الشعري خاصة).

وبعبارة أخرى أصبحت لغة مهجورة بعيدة كلّ البعد عن الاستعمال في الواقع، ويمكن القول: لقد ترفَّعَ عنها أهلُها، فانحسر استعمالها على مناسبات معينة إذْ لم تعد تحمل هموم المواطن ولا تعبّر عن أغراضه الفكرية والعاطفية، ولم تعد بذلك لغة الحياة.

وهو الواقع الذي أثار قريحة بعض الباحثين اللغويين الذين راحوا يبحثون عن الأسباب والحلول الناجعة لأنقاض الأمر وإعادة إحياء العربية، ولعلّ أبرزهم بل رائدهم في هذا المسعى المفكر "عبد الرحمان الحاج صالح" الذي لا نبالغ إنْ قلنا إنّ الدّافع الرئيسي والعميق والهدف البعيد لأعماله وجهوده كان من أجل هذه المسألة التي أثارت قريحته ووخزت فكره، فانبرى على دراسة العربية وعلومها، واندفع ذاتيا وموضوعيا باحثا عن حلول ناجعة سريعة لتطوير البحث في العربية، وبالتالي تطوير البحث اللساني العربي بصفة عامة، وكذا لإيجاد السبل نحو إعادتها إلى الواقع الحي من خلال إعادة إحياء استعمالها

[1] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص20.

وتوسيع ذلك في مختلف المجالات، ومن أجل ذلك كانت له رؤى وتصوّرات وأعمال ضخمة، و جهود قيّمة تجسدت في مشاريع علمية قومية ومحلّية كان في مقدمتها النظرية الخليلية الحديثة، ومشروع الذخيرة اللغوية، بالإضافة إلى إسهاماته في تطوير الخطاب التطبيقي والتعليمي خاصة.

1.النظرية الخليلية الحديثة:

عندما يُقال عن "عبد الرحمان الحاج صالح" أنّه مفكرٌ وباحث لسانيّ فذّ، فهذا حكم تنطق به مؤلفاته وأعماله التي جاءت مشحونة بخطابات لسانية استطاعت أن تفتح آفاقا جديدة لتطوير البحث اللساني العربي الحديث من خلال جهوده التي حاول فيها أن يعيد النظر في طرق دراسة اللغة العربية، أو بالأحرى تجديد النظر وآلياته المنتهجة في بحث ظواهر اللغة العربية، وهو ما نظّر له معرفيًا (على مستوى المفاهيم) ومنهجيًا وفق منظور خاص تصوّره على أنّه الحل المناسب والسريع لتحقيق ذلك المسعى.

لقد تُوّجَت هذه الأعمال والجهود التنظيرية بظهور نظرية جديدة أطلق عليها الباحثون "النظرية الخليلية الحديثة". *

ومن أجل الوقوف عند مفهوم هذه النظرية وأهميتها أو قيمتها العلمية، سنذكر هنا أقوال وتعاريف لها مأخوذة من صاحبها – بعينه–والتي من خلالها سنقف عند أهداف النظرية ودورها في تطوير البحث اللّساني العربي وبالتالي تطوير اللغة العربية.

وفيما ورد عن مفهوم هذه النظرية نذكر ما يأتي: «قراءة جديدة لما تركه "الخليل بن أحمد الفراهيدي" وتلميذه "سيبويه" خاصة وجميع من جاء بعدهما من النحاة الذين اعتمدوا في بحوثهم على كتاب "سيبويه" إلى غاية القرن الرابع كشروح سيبويه وغيرها» [1]، وفي موضع آخر يعرفها بأنّها: «مفاهيم ومبادئ مستخرجة من النظرية اللغوية العربية القديمة وكوصف نقدي هي في الحقيقة نظرية ثانية métathéorie بالنسبة للنظرية الخليلية» [2].

---

* يذكر "عبد الرحمان الحاج صالح" أنّ هذه التسمية: «أطلقها بعض الإخوان من اللّغويين خارج الجزائر وهي تُشرفنا». [ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة، مفاهيمها الأساسية، ص 05 (المقدمة)].

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة، ص05.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 226.

تتأسّس هذه النظرية كما هو موضح على قراءة التراث الأصيل قراءة جديدة تستند على أسس منهجية جديدة مُستمدة من اللسانيات الحديثة ومناهجها، وبهذا يقال عن الكتابة اللّسانية عند "عبد الرحمان الحاج صالح" بأنّها «الكتابة اللّسانية ذات المنحى التجديدي في ضوء ما اكتشفه من رؤى ثاقبة للنحاة العرب في المسألة اللّغوية بعد قراءة مستفيضة في نصوص سيبويه والجرجاني والرضي الاستربادي وابن جني على وجه الخصوص، مُحاولا صياغة هذه الرؤى في نظرية نسبها إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، عُرفت في الفكر اللّغوي العربي باسم النظرية الخليلية الحديثة»[1].

والمقصود هنا أنّ "عبد الرحمان الحاج صالح" استطاع بفضل قراءته التفاعلية للتراث، والوقوف على مبادئه ومفاهيمه ومناهجه أن يستنتج أصالة النظرية الخليلية القديمة مُقارنة بما استجد من مفاهيم لسانية في العصر الحديث، وما كان له ذلك لولا «درايته الواسعة باللّسانيات الحديثة على اختلاف مدارسها، وبما لديه من إلمام باللّغة وبنيتها، ومسار اكتساب اللغة وتطوّر اللغة ووظائفها وغير ذلك من النظريات الحديثة، كلّ ذلك ساعده على أن يكتشف أنّ علماءنا كانوا روادا في هذا الميدان»[2]، وحتى يكتشف هذا التميّز والأفضلية اعتمد كعادته على منهج المقارنة بين القديم والحديث، وهو بنفسه يُقِرُّ بهذا في مواضع عديدة، نذكر منها قوله عن اهتمامات هذه النظرية والتي حصرها في «تقويم النظرية اللّغوية العربية التي كانت أساسا لأغلب ما يقوله سيبويه وشيوخه ولاسيما الخليل وكيفية مواصلة هذه الجهود الأصيلة في الوقت الرّاهن ويبدأ بوصف المبادئ المنهجية التي بُنيت عليها هذه النظرية وذلك بالمقارنة بين المبادئ التي تأسّست عليها اللسانيات الحديثة وخاصة البنوية والنحو التوليدي التحويلي وبين هذه النظرية»[3].

ومن أقواله في هذا الشأن أيضا وهو يتحدّث عن الهدف من هذه النظرية «فالغاية من هذا البحث هو قبل كلّ شيء التعريف بهذه النزعة التي تصف نفسها مُنتقى للآراء والنظريات التي أثبتها النحاة العرب الأولون وخاصة الخليل بن أحمد، وفي الوقت نفسه مُشاركة ومُساهمة للبحث اللّساني في أحدث صورة وخاصة البحث المتعلّق بتكنولوجيا اللغة، هذا لب البحث»[4].

---

[1] نعمان عبد الحميد بوقرة، الدراسات اللّسانية في المملكة العربية السعودية –دراسة وصفية تأصيلية في ضوء التلقي العربي للمناهج اللّسانية الحديثة، ص 60.

[2] التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، ص 82.

[3] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 207.

[4] المرجع نفسه، ص 208.

ولتأكيد غايته في قراءة التراث من خلال تأسيسه لهذه النظرية نجده يُكرر هذا مرارًا وتكرارًا في مؤلفاته المختلفة، حيث يضيف في التعريف بها قوله: «بُنيت هذه النظرية على عدد من المفاهيم والتصوّرات قد يوجد في اللّسانيات الحديثة ما يُماثلها، بل قد تفوقها إلى حدّ بعيد، وهذا ما حاولنا أن نُبرهن على صحته بتحرير هذه النظرية وصياغتها صياغة منطقية حتى يُمكن أن نقارن بينها وبين النظريات الحديثة»[1].

فهي نظرية لغوية تقوم على منهج المقارنة بهدف التقويم وهذا كلّه بهدف إحياء التراث الخليلي واستثماره في مجالات لغوية مُتعددة، وهنا يؤكد مرة أخرى هذا البعد في مشروعه الحديث حيث نراه يفضل توجها صائبا يتجاوز أزمة الدراسات المتضاربة للتراث فيقول الأجدر أن: «نحاول المقارنة التقويمية العلمية بين كلّ هذه الاتجاهات بقصد الوصول إلى مفاهيم دقيقة أصيلة ذات نجاعة كبيرة في الميدان العلمي والتكنولوجي»[2].

وقد تحوّل هذا المشروع المهمّ والضخم – بالنسبة إليه–والذي أسسه نظريا وعمليا إلى اتجاه تبناه مجموعة من الباحثين الذين يملكون الدوافع نفسها في قراءة التراث وإعادة إحيائه من جديد، فالتفوا حول القضية وبذلك «تكوّنت حلقة من الباحثين العرب في عصرنا هذا بعد أن انتبه بعضهم إلى هذه الأشياء (الثراء الفكري والمنهجي الأصيل والبديع والجهود العلمية الخلاقة عند الأوائل) وهم يحاولون الآن أن يوضحوا هذه الأفكار ويواصلوا ما بدأه الخليل وأتباعه، وقد أطلق بعضهم عليها اسم المدرسة الخليلية الحديثة»[3].

قصدنا –من خلال عرض هذه الأقوال المُتتالية عن مفهوم النظرية الخليلية الحديثة–استقراء مقولاتها الثاقبة فيها وفي فكر "عبد الرحمان الحاج صالح" بصفة عامة، وتتمثل في مقولة التراث وأصالته، ومنها تتفرع جملة من القضايا الفكرية أهمّها:

- التراث الأصيل (عند الخليل وسيبويه وأتباعهما) نظرية لسانية علمية (بمبادئها ومفاهيمها ومناهجها).
- إعادة قراءة التراث قراءة جديدة هو مشروع فكرّي وحضارّي وقوميّ وعلميّ، وقبل كلّ هذا مسؤولية إنسانية.

---

1 عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص 44.

2 المرجع نفسه، ص 53.

3 عبد الرحمان الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة، ص63.

- قراءة التراث الأصيل في إطار النظرية الخليلية الحديثة ليس من أجل التراث فحسب بل من أجل الحاضر وذلك باستثماره لحلّ المشكلات اللغوية الحديثة والراهنة.
- النظرية الخليلية الحديثة ممارسة لسانية قائمة على الوصف، التحليل، الاستنباط، الاستنتاج والمقارنة، التطبيق والتوظيف.
- المعرفة اللسانية تراكمية تطوّرية بنائية، والنظرية الخليلية الحديثة ملخص لهذه المقولة.
- العودة إلى الأصل (البديع والخلاق) عمل أصيلٌ يُنمُّ عن وعي فكريّ وبعد إنساني وحضاريّ.
- لا يمكن استبدال القديم بالحديث، ولا هذا بذلك، فلكلٍّ قيمته ودوره في الدرس اللساني العام، مع أولوية القديم وأفضليته بحكم المعيار التاريخي خاصة.
- النظرية الخليلية الحديثة مسار فكريّ تطوّريّ يطمح لولوج عالم التكنولوجيا والدراسات التطبيقية خاصة في تعليم اللغات.
- النظرية الخليلية الحديثة "نظرية على نظرية" حسب "عبد الرحمان الحاج صالح".

يجدر بنا الأمر هنا قبل الحديث عن مفاهيم هذه النظرية ومهامها (أهميتها) التوقف عند القضية الأخيرة السابقة الذكر وهي كونها "نظرية" ذلك أنّ مفهومها الحقيقي سيحددّ أكثر في دلالة هذا المصطلح أكثر من دلالة الجزء الآخر (المتبقي) من التسمية وهو الخليلية الحديثة. فإذا كان مصطلح "الخليلية" نسبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ ومصطلح "الحديثة" كونها رؤية جديدة وقراءة وفقًا للأسس المنهجية اللسانية الحديثة، فما هي دلالات مصطلح "نظرية"؟

يُشير مفهوم النظرية إلى «تلك الفروض الذهنية أو العقلية التي يقدّمها العلماء في استنباطهم للأنظمة التي يدرسونها...وهي عند بعض اللغويين مجموعة من الفروض متماسكة بشكل كبير أو قليل يُراد به شرح مدى الظواهر»[1].

ومن مفاهيم هذا المصطلح أيضا أنّها «فرض علميّ يربط قوانين عدّة، بعضها ببعض ويردّها إلى مبدأ واحد يمكن أن تُستنبط منه أحكاما وقواعد»[2]، يتضمن مفهوم النظرية هنا مفهوم "التصوّر" و"النسق"

---

[1] ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام للطباعة، القاهرة، ط1، 2006، ص، ص 17، 18. نقلا عن: معالي هاشم علي أبو المعالي، الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة، ص 108.

[2] ينظر: المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الثقافة، ط2، 1979، ص 202. نقلا عن معالي هاشم علي أبو المعالي، الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة، ص 108.

أو أنّها «كلّها مفاهيم تروج في الحقل الدلالي ذاته، بحيث إنّها تنطوي كلّها على شرط لازم مفاده في أي علم من العلوم، ولتبرير وجود تصوّر ما يجب أن يكون صالحا/نافعا داخل هذا العلم، ويتجلى نفع النظرية في المساعدة على معالجة الواقع، بتصوّر سبقيّ، فللنظرية قوة الكشف عن مبادئ الظاهرة المدروسة، وبواسطتها نتعرف على المشاكل، ونثيرها ونبحث لها عن حلّ... ما يجعل نظرية هامة وواردة هو العلاقة المنطقية التي تقيمها مع المشاكل التي تواجهها، وعلاقتها مع النظريات السابقة والمنافسة لها وقدرتها على حلّ مشاكل موجودة واقتراح أخرى جديدة»[1].

وبهذا يتبين أن مفهوم "النظرية" مفهوم كثيف يتضمن جملة المفاهيم الجزئية وهي: النظر والتأمّل، وجود ظواهر أو مشكلات مطروحة، تفكير وتنظير على شكل تصوّرات وأطروحات وأراء وفروض، التنظيم والتنسيق في طريقة التفكير والمعالجة (الانسجام)، حضور المنهج وأدواته التحليلية والاستنتاجية والاستنباطية للبحث عن العلاقات، النظرية علم أو أنّها موازية لتأسيس علم من العلوم، للنظرية مكانة علمية تتحدّد قيمتها بين النظريات السائدة على وجه التقويم أو التصحيح أو التطوير أو المنافسة والنقد...إلخ.

إنّ تسمية "عبد الرحمان الحاج صالح" لمشروعه هذا في قراءة التراث الأصيل بـ" نظرية على نظرية" هو إثبات أولًا وقبل كلّ شيء لوجود مفهوم "النظرية" وبالتالي مفهوم "العلم" في فكر الخليل وأتباعه، ولطالما سمّي جهودهم "بعلم اللسان عند العرب" إذ تضمن مفهوم التفكير العلمي المنسجم والشامل، وبطريقة تجريدية وتنظيرية (رياضية) في تأمّله للظواهر اللّغوية المطروحة آنذاك في اللّغة العربية، وكذا في أسلوب المعالجة واستنباط الأحكام والقواعد عن طريق الوصف والتعليل والتفسير (البرهان) ، وبهذا يتأكد «اقتران مبدئي بين العلم والنظرية من أجل ذلك استعمل مصطلح "علم اللغة" في اللسانيات الحديثة، وكذا في السابق عند القدامى الذين استعملوا صيغة "علم النحو" "علم الكلام" و"علم الأصول"»[2]، ويضاف هنا أيضا اقتران مفهوم الصناعة "بمفهومها العلمي" مع مفهوم "النظرية" « فالعلم عندهم هو الصناعة

– ونضيف هنا ما ورد في معجم العلوم الإنسانية حيث ورد مصطلح "نظرية" للدلالة على «جملة من التصورات والقضايا والنماذج المترابطة فيما بينها والتي تهدف إلى تفسير ظاهرة معينة». [ينظر: جان فرنسوا دورتيه، معجم العلوم الإنسانية، تر: جورج كتورة، ص 1059].

[1] رفيق البوحسيني، معالم نظرية للفكر اللغوي العربي، مقاربة إبستيمولوجية، ص 113.

[2] المرجع نفسه، ص 114.

(كعلم العروض مثلا)...فكان مفهوم الصناعة عند القدامى مفهوما يقترب أو ينطبق على مفهوم النظرية عند المحدثين»[1].

وإذا كان هذا الوصف مبدأ ثابتا عند القدامى، فماذا عن وصفه لمشروعه "بالنظرية"؟ هل كانت قراءته لتلك النظرية الكلاسيكية القديمة نظرية؟ بمعنى هل تمكن من ممارسة التنظير ومن التأسيس لعلم ما؟

من خلال مفاهيم النظرية الخليلية الحديثة – كما قدّمها "عبد الرحمان الحاج صالح"، والتي ذكرناها سابقا– والتي تشير في مجملها إلى حضور منهج الوصف والتحليل والاستنتاج والمقارنة بمفاهيم ومبادئ لسانية موجودة في النظرية القديمة، ولا نعلم هنا إلى أيّ مدى تصدُقُ مقولة "التنظير" على هذا الفعل؟، وعلى صعوبة المقاربة والتحديد للأمر هنا، يمكن أن نتهرب من السؤال –بكلّ موضوعية– لنقول: إن ملامح الممارسة التنظيرية لم تكن غائبة – تماما– في مشروعه هذا من منطلق الهدف الذي فكّر من أجله، وهو تقديم فرضية أو أطروحة جديدة لقراءة التراث أولا، ثمّ لاستغلال هذا التراث في الواقع الراهن ثانيًا، فإن كان نشاطه لسانيا بهذا الشكل فيمكن إدراج أعماله ضمن ما يوحي إليه النص الآتي والذي يشير إلى كون «النظرية مجموعة من الكتابات اللامحدودة حول كلّ شيء تحت الشمس، بداية بالمشكلات الفنّية الدقيقة بالفلسفة الأكاديمية وانتهاء بالطرق المتغيرة التي تكلّم بها الناس وفكروا من خلالها حول الجسد، وتشمل الكتابة الخاصة بـ"النظرية" أعمالا من الأنثروبولوجيا، وتاريخ الفن، والدراسات السينمائية ودراسات الجنوسة أو النوع، واللسانيات، والفلسفة، والنظرية السياسية، والتحليل النفسي والدراسات العلمية...هذه الأعمال مرتبطة بأطروحات في هذه المجالات، ولكنّها تصبح "نظرية" لأنّها تقدم تصورات أو أطروحات ذات قوة إيعازية وإنتاجية بالنسبة لأناس لا يدرسون هذه المعارف، وتقدّم الأعمال التي تصبح "نظرية" تقريرات لأناس آخرين يمكنهم استخدامها لمعالجة قضايا تخص المعنى، والطبيعة، والثقافة، وقيام العقل بوظيفته، وعلاقات التجربة العامة بالتجربة الخاصة، وعلاقات القوى التاريخية المتسعة بالتجربة الفردية»[2].

لقد تحتّم علينا هنا إيراد هذا النص كاملا دون بتر فيه حتى نصل إلى المعنى أو المفهوم الذي اتخذناه

---

[1] ينظر: رفيق البوحسيني، معالم نظرية للفكر اللغوي العربي، مقاربة إبستيمولوجية، ص 117، 118.
[2] جونثان كولر، مدخل إلى النظرية الأدبية، تر: مصطفى بيومي عبد السلام، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2003، ص، ص 17، 18.

اتخذناه مسوغًا وحجة لحكمنا الخاص على أعمال "عبد الرحمان الحاج صالح" (النظرية الخليلية الحديثة) باشتغاله في إطار التنظير بمفهومه العام انطلاقا من حضور مفهوم الأطروحة أو التصوّر الجديد وتقديمه للباحثين غير المتمكنين من معرفة التراث على حقيقته، وغير القادرين على التأمّل لمشاكل الواقع وعلى معالجة قضاياه، وبالتالي حضور مبدأ التفكير المنتج المرتبط بتجربة الميدان، وكذا حضور العقل العلمي الذي يبحث عن العلاقات بين الأنساق المعرفية المختلفة التاريخية (القديمة منها والحديثة).

ويمكن أن ندعم هذا بما ينصّ عليه القول الآتي: «تُحدَّد النظرية من خلال تأثيراتها بوصفها ما يغيّر آراء الناس ويجعلهم يفكرون بطريقة مختلفة وأنشطتهم في دراستها...إنّ النظرية، عادة، ما تكون نقدا متماسكا لمفاهيم الإدراك المألوف، والأبعد من ذلك هي محاولة لكشف ما نسلّم به جدلا على أنّه إدراك مألوف هو في الحقيقة تشييد تاريخي...إنّ النظرية بوصفها نقدا للإدراك المألوف واستكشافًا للمفاهيم البديلة تتضمن مساءلة المسلمات أو الافتراضات ذات الأهمية البالغة...وزعزعة أي شيء قد تمّ به التسليم جدلًا»[1].

يبدو حضور هذه النظرة وهذا المسعى في النظرية الخليلية الحديثة بشكل قوي إذ اتخذت من هدف تصحيح النظرة المغالطة للتراث غاية لها، فكانت نظرة واقعية استكشافية للمفاهيم السائدة، كما كانت نظرة ناقدة وجدلية موجهة لبعض الأطروحات المسلّمة حول التراث أو حول جدوى العودة إليه، ومن جهة أخرى كانت نظرة فكرية تضمنت فرضية معالجة ظواهر اللغة العربية في العصر الآني وفقا للمنظور القديم الموجود في النظرية الخليلية التقليدية.

وفي تحقيق هذه الأطروحة التي تصوّرها بنظرة جديدة وبأفق مغايرة قدّم هذا المشروع محاولًا كسب الرهان في إحياء التراث وإعادة تحيينه واستثماره، فكانت قراءته تنظيرا لما يمكن أن يقال في هذا المجال أولًا وتنظيرا لكيفية القول والفعل معًا، وهنا حرص شديد على عامل التنظيم والتنسيق في طريقة بناء الأفكار ومناقشتها وعرضها، فالمُنظر بهذا الشكل: يُفكر وفي ذهنه مخطط ما يضبط عمله، وبعبارة أخرى « يأمل في أنّ القراءة النظرية (المنجزة) تعطيه المفاهيم التي تمكّنه من فهم الظواهر التي يهتم بها، والنظرية نفسها هي تساؤل حول النتائج الجريئة، والفرضيات التي يؤسسها (المفكر)...إنّه يتأمل ما يقرأه بطرق جديدة، كما أنّه يملك أسئلة مختلفة يمكن طرحها، مع فهم أفضل لمضمون الأسئلة التي

[1] جونثان كولر، مدخل إلى النظرية الأدبية، تر: مصطفى بيومي عبد السلام، ص 18.

يضعها للأعمال التي يقرأها»[1].

فما قدمه "عبد الرحمان الحاج صالح" في مشروع قراءته للتراث يتضمن رؤية نقدية واعية تتخللها جوانب تنظيرية للنتائج التي يتوصل إلى إثباتها عن طريق الاستنباط والنقد والتحليل...إلخ ، ليعيد صياغة ما توصل إليه من مفاهيم وأحكام وقواعد ومناهج في خطاب علمي اكتسب لنفسه مصطلح "النظرية" تسميةً ودلالةً، ولطالما كان هذا التفكير المنتظم والنقد والإنتاج من أهمّ سمات الخطاب التنظيري، وبعبارة أخرى يقال: إنّ من «أهمّ مميزات الخطاب الذي نطلق عليه صفة التنظير أنّه خطاب ميتا نظري يفكر في «النقد» بما هو مشكل معرفيّ ويقترب إليه من خلال المستوى النظري والمفاهيمي والمنهجي، ويعمل من أجل وضع ممكن في مقابل ما هو سائد»[2].

من الصعب الحكم على أعمال "عبد الرحمان الحاج صالح" ونظريته تحديدًا بالعلمية (وجود التنظير العلمي) من عدمه، فذلك يحتاج إلى رؤية إبستيمولوجية تأصيلية وتحليلية ونقدية موسّعة، وهو ما لا يتوفر عند كثير من الباحثين، لكن ما هو متاح بين أيدينا في الوقت الحالي واعتمادا على بعض الضوابط والمعايير التي يحدّدها الباحثون اللسانيون والنقاد بصفة عامة، يمكن أن ندرج خطاباته ضمن الأعمال النادرة في الوقت الحالي التي توخّت شروط التنظير العلمي والمتمثلة في:

- البرهنة: فالعلم ينبغي أن يكون قادرًا على تقديم البرهان أي البراهين التي تحدد المصداقية، لأنّ البرهنة تبعد الشك من نتائج العلم.
- تكوين إطار نظري مرجعي للعلم «نظرية» تمثل المثالية للعلم في التفسير والتنبؤ والضبط.
- الوضوح المنهجي واعتماد التبسيط أو الاقتصاد في عرض القواعد التي تصف وتفسّر إلى حدّ كبير القضايا اللغويّة[3].

يمكن التثبت من هذا من خلال ما عرضه من مفاهيم أساسية في النظرية الخليلية الحديثة، وكذا أسسها ومهامها وكيفية استغلالها أو تطبيقها.

[1] ينظر: جونثان كولر، مدخل إلى النظرية الأدبية، تر: مصطفى بيومي عبد السلام، ص31.
[2] محمد الدغومي، نقد النقد وتنظير النقد العربي المعاصر، ص 81.
[3] ينظر: رفيق البوحسيني، معالم نظرية للفكر اللغوي العربي، مقاربة إبستيمولوجية، ص 120.

فيما يخصّ مبادئها ومفاهيمها الأساسية، فكان مُنطلقها ما ورد في النظرية القديمة عند الخليل وكانت لمسة "عبد الرحمان الحاج صالح" في إعادة قراءة هذه النظرية واستخراج الأسس منها والمفاهيم اللّسانية التي تعدّ أصولا ثابتة أقرّها الدرس اللّساني الحديث رغم تجاهل البعض لقيمتها وأهميتها في البحث اللغوي الحديث، و تحديدا في معالجة الظواهر اللغوية المستجدة ، فكانت قراءته أو منهجه في نظريته هذه مزيجًا بين «المنهج التأصيلي والتوافقي، إذ ينتهجه أصحاب هذا الاتجاه في سعيهم للتأصيل بين جوانب من النظرية اللغوية العربية، وجوانب من مناهج النظر اللّغوي الحديث»[1].

وبفضل هذا المنهج استطاع أن يعيد صياغة تلك المفاهيم الأساسية والمتمثلة في:

- اللسان وضع واستعمال
- مفهوم الاستقامة
- مفهوم الانفصال والابتداء
- مفهوم المثال
- مفهوم الموضع والعلامة العدمية
- مفهوم العامل
- مفهوم القياس
- مفهوم الأصل والفرع[2]

على أهمية هذه المفاهيم التي اكتشفها في النظرية العربية القديمة يدعو –في إطار نظريته الحديثة دائما–إلى ضرورة إحياء هذا التراث، وبأسلوب مباشر ينادي أهل الاختصاص ويلفت انتباههم إلى هذه الأهمية قائلا لهم: ««تعال نحي علم الخليل» أو الجوانب العلمية المعاصرة لتراث الخليل وسيبويه»[3].

---

[1] ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 141.نقلا عن: معالي هاشم علي أبو المعالي، الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة، الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح أنموذجا، ص 110.

[2] يعرض هذه المفاهيم ويناقشها ويُحلّلها في مواضع عدّة أهمها:

- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، وج2.
- النظرية الخليلية الحديثة، مفاهيمها الأساسية.

[3] قدّم هذا البحث في مجمع اللغة العربية في القاهرة في 2002. [يُنظر: بُحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص 58].

UNIVERSITE SETIF2

وهو كما نرى عُنوانا مُغريا ومُلفتا ومُفعمًا بمعاني الإصرار والتحدّي، وقد كانت المسألة رغبة دفينة في ذهنه ووجدانه، عمل على إخراجها وتجسيدها في خطابات لسانية ثرية، وضح من خلالها مواقفه وتصوّراته وغاياته من توجهه هذا، فاشتغل بتركيز عال وبحضور ذهنيّ قويّ حتى يُبرزَ هذا الجانب العلمي الموجود في التراث وكان ذلك إيذانا لتأسيس بحث علميّ عربي حديث في إطار عمل مشترك وطموح وهو المعروف بالنظرية الخليلية الحديثة التي فضل من خلالها استحضار تلك الجوانب العلمية المضيئة والعمل على استثمارها في دراسة اللغة العربية من أجل تطويرها وترقيتها، ممّا سيسمح بتوسيع استعمالها في الحياة الخاصة والعامة، ويمكن أن نوجز تلك الجوانب العلمية فيما يأتي[1]:

- المشاهدة للحوادث والاعتماد المطلق على المسموع الثابت.
- في المجال الصوتي: ضرورة الاستفادة من النتائج المُبهرة التي توصل إليها الخليل واستغلالها خاصة في المجال المعلوماتي "الآلي" وكذلك فهم بعض الظواهر الصوتية التي ظهرت في وقتنا الحاضر، ومن ذلك يذكر ما يتعلق بفيزيولوجية الصوت اللّغوي (حدوث الصوت، الحركة والسكون، دور الحنجرة أو الأوتار الصوتية في ذلك، الوصف الدقيق لمخارج الحروف وصفاتها).
- في مجال التحليل الصرفي والنحوي: ضرورة الاستفادة من المنهج العلمي عند "الخليل" و"سيبويه" في هذا الميدان ومن ذلك طريقة التفكير الرياضي الأصيل والمتميّز (تحديد الأصول والتمثيل لها، إجراء العمليات الرياضية، رسم الدوائر، استعمال الرموز لتمثيل الحروف الأصلية...إلخ).
- الاستفادة أيضا من المفاهيم اللّغوية التي صاغها بطريقة رياضية حيث يذكر بعضها: الاعتماد على التجريد العقلي، الاعتماد على الحساب والإحصاء في حصر أصل بناء الكلمة العربية (من 03 إلى 05 أحرف مرتبة ترتيبا خاصا)، الاعتماد على نظام الاحتمالات في توليد الكلمات العربية، الاعتماد على مفهوم "قسمة التراكيب الذي يقابل المفهوم الرياضي الحديث combinatory"، مستوى مثال الكلمة والجداء الديكارتي والتعرّف على قسمة المثل أو الأبنية الخاصة بالكلم.
- ومن المفاهيم اللّغوية أيضا: مفهوم اللفظة كوحدة دالة مفردة أكبر من الكلمة وأقل من الجملة (مفهوم عربي أصيل لا يوجد عند غيرهم لا في القديم ولا في الحديث).
- وعلى مستوى مثال الكلام (الجملة المفيدة) تمكّن "سيبويه" من أن يضع بناء تجريديا للجملة يتكون من العامل والمعمولات، واستنبط ذلك بالقياس، وتوصّل أيضا إلى وضع أحكام العامل ومعموليه من

---

[1] يُنظر: بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، ج2، ص، ص 58_ 75.

حيث العمل والابتداء والتقديم والتأخير، كما حدّد النواة الأساسية؛ أي أقل ما يمكن أن تتكون منه الجملة العربية، ويضاف إلى هذا البناء ما يمكن إضافته كزوائد (مخصص/فضلة) وهي إضافات للإفادة والدلالة ليكون مخطط الجملة العربية على النحو الآتي:

[(ع ← م$_1$) + م$_2$]+ خ

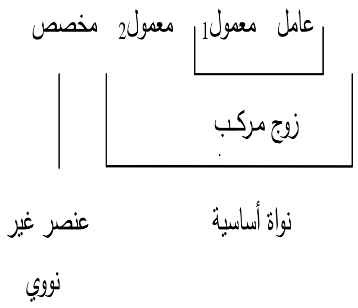

يريد "عبد الرحمان الحاج صالح" من خلال تقديمه للمفاهيم السابقة الذكر، ولهذه الجوانب العلمية أن يقول ويؤكد أنّ كلّ شيء موجود في التراث على مستوى المفاهيم والمعارف، وعلى مستوى المنهج وطرق التحليل اللّغوي، والمطلوب فقط هو قراءته ودراسته وفهمه ثم الأخذ به وتوظيفه واستثمار كلّ هذا من أجل نهضة حقيقية للبحث اللغوي العربي الحديث خاصة لمجابهة المشاكل اللغوية المنتشرة على نطاق واسع.

وفي هذا الإطار يشير إلى أهمية هذه النظرية حيث يقول في سياق حديثه عن الدراسات التطبيقية ودورها في معالجة المشكلات اللغوية: «...بظهور اللسانيات التطبيقية ، وكان العالم الثالث أحوج ما يكون إلى هذه اللسانيات نظرا إلى المشاكل الإنمائية العويصة التي يعانونها، وكانت مدرستنا الخليلية أكثر النزعات اهتماما بها خصوصًا بما ظهر في أيامنا من استعمال التكنولوجيا في البحوث اللغوية ولاسيما التطبيقية منها»[1]، وهكذا ينتقل "عبد الرحمان الحاج صالح" في مشروعه هذا من التنظير إلى التطبيق، كطموح عام يدعو إلى تحقيقه وتوسيعه في مجالات عديدة يحصرها في: ميدان علوم اللسان، وميدان تعليم اللغات، وميدان علاج اللغة بالحاسوب[2].

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة، مفاهيمها الأساسية، ص46.

[2] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص، ص 54_ 57.

بهذه الصورة النسقية يقرأ "عبد الرحمان الحاج صالح" التراث العلمي ويبني أفكاره انطلاقا من مفاهيم قديمة وبواسطة أسس لسانية حديثة، من أجل دراسة الظواهر المعاصرة، وبذلك استطاع أن يحقق مشروعه الذاتي الذي وضع له أهدافا وموضوعا ، ورسم له آفاقا عملية وتطبيقية، فكان منطلقه فرضيّا إلى أن أصبح تنظيرًا لسانيا، وبعد أن التف حوله باحثون لغويون ومهندسون (كما يقول) ومختصون في الدراسات التطبيقية من مجالات مختلفة (التعليمية، الترجمة، الحاسوبيات اللغوية...إلخ) أصبحت مدرسة لها أتباع وأنصار يعكفون على دراستها وتطبيقها، في انتظار أن تنال حقّها من البحث والاهتمام خاصة في التعليم الأكاديمي الجامعي.

2.مشروع الذخيرة اللغوية:

من خلال تنظيره العلمي في نظريته الخليلية الحديثة قدّم "عبد الرحمان الحاج صالح" رؤى وبدائل وتصوّرات عن آليات تطوير اللغة العربية وترقية استعمالها، وفقًا لأسس النظرية اللغوية القديمة، فهو يرى أن إعادة اللغة العربية إلى مجدها السابق ورقيها الماضي مرتبط بالعودة إلى الأسس التنظيرية للعربية في وقت ازدهارها، فهذا كفيل حسبه بإغراء الناس وحثّهم على الإقبال عليها تعليمًا واستعمالًا وتفكيرًا، ومن أجل تحقيق هذا في أرض الواقع انتقل من التفكير التنظيري إلى العمل الميداني (التطبيقي) حيث يرى – من أجل ذلك– ضرورة حفظ اللغة العربية وحفظ ثقافتها وتاريخها وذاكرتها (ماضيها) وتقييد حاضرها والتخطيط لمستقبلها، لكن اشترط في هذا المسعى الرؤية العلمية المتطوّرة من خلال الاستفادة من التطوّر التكنولوجي المعاصر الذي يمثل استعمال الحاسوب (الكمبيوتر) أهم مظهر من مظاهره، لذلك اقترح مشروعًا نوعيًا يعمل الباحثون المختصون والمهتمون بمصير اللغة العربية على جمع وحفظ اللغة العربية، أي حوسبة تراث اللغة العربية وواقعها الحالي (في ألفاظها ومعانيها ونصوصها المختلفة)، وهو ما سُمّي بمشروع الذخيرة اللغوية الذي يقول عنه بأنّه : «عبارة عن معجم آلي للّغة العربية في استعمالها الفعلي من الجاهلية إلى زماننا هذا من خلال عيّنة كبيرة من النصوص»[(1)]، وهو مشروع اتخذ عدّة تسميات: الذخيرة اللغوية، الذخيرة العربية، الانترنيت العربي، غوغل عربي، بنك معلومات آلي، وقد قدّم هذا المشروع لأول مرة في المؤتمر الواحد والستين ، سنة 1995، بمجمع اللغة العربية بالقاهرة [2]، وهو مشروع قوميّ ضخم يسعى إلى تخزين كلّ ما يتعلق بالتراث اللغوي والثقافي والتاريخي والعلمي من

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 340.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 395.

القديم إلى الحديث في الأنترنيت، فهو كما يضيف صاحبه : «بنك آلي من النصوص العربية القديمة وخاصة التراث الثقافي العربي والحديثة مثل الإنتاج الفكري العربي المعاصر، وأهمّ الإنتاج العلمي العالمي بالعربية وذلك على موقع من الأنترنيت»[1]، والملاحظ هنا هو طريقة التخزين المختلفة ، فهو يشير إلى اعتماد النصوص وكذا تخزين المعلومات الكلّية الشاملة المرتبطة بالجانب الفكري والعلمي المُنتجة باللغة العربية أو المترجم إليها.

وإذا نظرنا إلى القصد البعيد من هذا المشروع فهو: قوميّ كما يصفونه، كونه يبدد عوامل الشتات العربي ويجمع أشلاءهم وأجزاء ثقافتهم وتاريخهم المشترك، ويوحّد فكرهم من خلال توحيد لغتهم، وقد يكون هذا المشروع في المستقبل: "قرآن العربية الآلية" والذي سيكون قبلة للغرب ولغيرهم، وقد يكون أيضا من أهم عوامل بناء الأمة العربية وتوحيدها ثقافيا وفكريا وعلميا ولم لا إيديولوجيًا وسياسيًا.

أمّا عن أهدافه الخاصة فقد حدّدها "عبد الرحمان الحاج صالح" في قضايا عدّة منها:

1. الذخيرة كبنك معلوماتي آلي: يمكّن الباحث العربي أيّا كان وأينما كان من العثور على معلومات شتّى من واقع استعمال العربية بكيفية آلية وفي وقت وجيز.
2. الذخيرة كمصدر لمختلف المعاجم والدّراسات: سيستخرج من هذا البنك الآلي (قاعدة المعطيات النصيّة) العديد من المعاجم نذكر منها.

- المعجم الآلي الجامع لألفاظ العربية المستعملة.
- المعجم الآلي للمصطلحات العلمية والتقنية المستعملة فعلًا.
- المعجم التاريخي للغة العربية.
- معجم الألفاظ الحضارية (القديمة والحديثة).
- معجم الأعلام الجغرافية.
- معجم الألفاظ الدخيلة والموّلدة.
- معجم الألفاظ المتجانسة والمترادفة والمشتركة والأضداد[2].
- معاجم أساسية ووظيفية لتعليم العربية.
- معاجم للغة الطفل العربي.

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص 153.

[2] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص، ص 396_ 398.

- معاجم فنية في كلّ الميادين[1].

يهدف مشروع حوسبة الذخيرة اللغوية من خلال هذه النقاط التي أشار إليها "عبد الرحمان الحاج صالح" إلى جعل اللغة العربية بمفرداتها ومعانيها ومفاهيمها وعلومها وثقافتها العامة مصدرًا ومرجعًا علميًا يستمد منه الإنسان العربي وغيره معارفه في مختلف المجالات، وبالتالي منح صفة الحياة والمسايرة والاستعمال الواقعي لهذه اللغة، وهو محاولة لإثبات أن اللغة العربية لغة فكر وعلم، فاللغة ظاهرة اجتماعية إنسانية، عليها أن تحمل هموم الفرد (المتكلم بها خاصة) وطموحاته وحضارته وآفاقه في مختلف الميادين ، وحتى يتحقق هذا المطلب: على اللغة أن تتمتع بحمولة فكرية معرفية شاملة وعامة ومرنة ومتنوعة ، والأهمّ من ذلك عليها أن ترضخ لمتطلبات التطور العلمي والتكنولوجي خاصة، حتى لا تصطدم مع أفق توقعات المستعملين لها.

لكن وعلى قدر هذه الأهمية لا يزال هذا المشروع يواجه صعوبات وعوائق أو بعض المشاكل التقنية واللغوية المتعلقة بحيازة المعطيات بحسب تحديد "عبد الرحمان الحاج صالح" لها، وتتمثل تلك المشاكل المرتبطة أساسا بصعوبة الإنجاز في برمجة أعمال الحيازة (أو صعوبة تحديد النصوص والأعلام والتنسيق بينها)، صعوبة توحيد طرائق النشر الأولي وتقنيات الحصر والإحصاء (وهو ما يرتبط بالمعالجة الإضافية للنصوص قبل حيازتها وقبل نشرها)[2].

و"عبد الرحمان الحاج صالح" يدرك هنا أنّ مشروع الذخيرة سيعرف حتمًا هذه الصعوبات الناجمة عن صعوبة تحقيق التنسيق بين الجماعات واللجان المحلية والإقليمية (الدولية) الموكلة إليهم هذه المهام، فتحقيق التوافق الجماعي والانسجام في العمل من أصعب الأمور في البيئة العربية نظرا لبعض الظروف الصعبة غير المحفزة لبناء فكر أو تحقيق مشروع قومي وجماعي.

وعند تحديده الصعوبات المحتملة وكذا صعوبات الإنجاز الواقعية التي أخّرت من وتيرة نمو المشروع وتطوره، يقترح "عبد الرحمان الحاج صالح" جملة من التوجيهات والإرشادات والمتمثلة في[3]:

---

[1] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص 156.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 157.

[3] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص، ص 404_ 408.

أ- الكيفية المثلى: توزيع المهام على أكبر عدد من المؤسسات مع التنسيق والمتابعة، نظرا لضخامة المشروع وكذا لضخامة التكاليف الباهظة التي يتطلبها، كما ينبغي أن يشارك فيه أكبر عدد ممكن من المؤسسات العلمية وفي الوطن العربي على أن تكون المشاركة جادّة وفعّالة.

ب- كيفية توزيع العمل وتنظيمه وتنسيقه: ويكون ذلك بـ:

1. إنشاء فريق من الممارسين والاختصاصيين يفرغ بعضهم أو كلّهم للمشروع، يُكلَفون بإدخال المعطيات في ذاكرة الحاسوب (ويكون العمل بإشراف أهل الاختصاص في الإعلام الآلي وفي علم اللغة).

2. توفير الإمكانيات المادية المناسبة واللازمة لربح الوقت والجهد (الحواسيب الصغيرة، الأقراص، آلات ماسحة للقراءة الآلية للنصوص (سكانير)...إلخ).

3. توزيع الحصص: لكل مؤسسة حق الاختيار لنوعية النصوص أو الأعلام أو المعطيات التي تريد تخزينها وهذا عامل محفّز للعمل.

4. تنظيم العمل وتخطيطه وتنسيقه: وذلك بتعيين ممثلين عن المؤسسات العلمية وعن الدول المشاركة في إنجاز المشروع مع تحديد المدة وكذا المهام المنوطة باللجنة المداومة على المشروع والمتمثلة في المتابعة العلمية والفنيّة، للعمل والتنسيق بين المؤسسات المشاركة، والحرص على استمرارية العمل وإتمامه في أحسن الظروف.

5. برمجة العمل: ويشمل ذلك برمجة التراث بتحديد معطياته وتصنيفها، وعناوين الأعمال والكتب والنصوص الشعرية والنثرية، بالإضافة إلى جرد التّراث غير المكتوب وتصنيفه حسب العصور والبلدان والميادين، كما تشمل البرمجة أيضا الإنتاج المعاصر العلمي والأدبي والفني والتقني، وكذا إنتاجات الصحف والإذاعة ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية.

6. تدرُّج العمل والمتابعة: من أجل متابعة الإنجاز وتقييم ما تمّ إنجازه في كلّ مؤسسة القطرية (الإقليمية) والدولية، ويكون التقييم من طرف لجنة الخبراء التي يتمّ تعيينها سابقا، أمّا المقاييس الأساسية المعتمدة في التقييم فتتمثل أساسًا في: ضرورة اعتماد النصوص المنقّحة والمصححة فقط من طرف اللغويين المختصين، مراقبة مدى احترام كلّ فريق بالمبادئ العلمية في الحوسبة (المؤلف، العصر، الإقليم، ميدان النص وغير ذلك) وكذا مراقبة كمية النصوص التي كلّفت بحيازتها كلّ مؤسسة.

نلمس من خلال هذا المخطط التنظيمي قوة الإلحاح والرغبة القويّة في إنجاز هذا المشروع الذي يدعو إلى تسخير كلّ الإمكانات المادية والبشرية من أجل إنجاحه، والذي جعل منه مشروعا قوميًا علميًا

وثقافيًا يمتد ويتوسّع في تأثيره ليشمل كلّ المجالات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، فهو يرى هنا ضرورة تظافر كلّ الجهود من أجل هدف واحد ووحيد وهو تطوير اللغة العربية وترقيتها وإعادتها إلى الاستعمال الفعلي والحقيقي.

وبهذا نلمس مرّة أخرى الحّس العلمي في جانبه النظري والتطبيقي عند "عبد الرحمان الحاج صالح"، فجاء خطابه اللساني دليلا علميًا للمعرفة اللسانية النظرية والتطبيقية، وما جهوده التنظيرية إلاّ من أجل تغذية الجانب العملي لاستعمال اللغة العربية (خاصة)، وبعيدا عن هذه الممارسة الميدانية (الاختبار) للعلم ولنتائجه لن يتحقق طموح تطوير اللغة العربية وترقيتها، فهو من أولئك الذين يعتقدون أنّ «علم اللغة قادر على تقديم الرؤى والحلول للمشكلات ذات الصلة باللغة، وذلك في ظروف وسياقات متباينة، ويعتبر هذا الاعتقاد بمثابة الأساس الذي يرتكز عليه ذلك المجال المعرفي الذي نطلق عليه علم اللغة التطبيقي ويسعى علماء اللغة التطبيقيون إلى التوصل إلى حلول لتلك المشكلات التي لها علاقة باللغة»[1].

ومن ثمار هذا التداخل في فكره العلمي وممارساته اللسانية؛ ظهور نظريات ومشاريع لغوية تسعى في مجملها إلى إعادة النظر في اللغة العربية فكرًا وقولًا وفعلًا، وهو ما بلغه بالفعل في حثّه على إعادة بناء أسس اللسانيات العربية وفق منظور جديد يستوحي مفاهيمه ومناهجه من التراث اللغوي العربي، وكذا الدعوة إلى توحيد الجهود عمليًا لعلمنة اللّغة العربية وتوسيع استعمالها في مختلف ميادين الحياة، فكانت له نظرة تأسيسية لمشاريع عملية وتطبيقية. *

---

[1] ميشيل ماكارثي، قضايا في علم اللغة التطبيقي، تر: عبد الجواد توفيق محمود، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ص 19.

* في إطار مشروع الذخيرة اللغوية، نجد له تصوّرات ورؤى حول مسألة الترجمة والمصطلح العربي ومشاكلهما حيث دعا إلى تطوير الترجمة والاهتمام بالمصطلح اللغوي والعلمي خاصة ، من أجل ترقية استعمال اللغة العربية الذي جعله منوطا بتطوير البحث العلمي وذلك بإثراء آليات البحث ووسائله ومن بينها: تطوير الترجمة والمصطلح حيث يقدّم توصيّات في هذا الشأن تتعلّق بالجانب التنظيمي أساسًا (توفير الكتاب العلمي وترجمته، تعلّم اللغات الأجنبية، تكوين المتخصصين في الترجمة وفي علم المصطلحات، وتأسيس هيئات ومنظمات ومعاهد متخصصة في هذا الجانب)، وفيما يتعلق بالاهتمام بالمصطلح يقترح ويدعو – في ظل النقص الفادح المسجل في البحوث الاصطلاحية– إلى:

- القيام بمسح كامل وشامل لكلّ ما يجري في مختلف المؤسسات والأماكن.
- تعيين أفواج العمل الميداني في كلّ بلد، توكل إليهم مهمّة التحرّي والجمع للكتب العلمية والدراسات والبحوث، وكذا إجراء لقاءات مع أهل الاختصاص والاستعانة بمختلف وسائل الإعلام المتاحة.=

3.الخطاب التعليمي ودوره في ترقية اللغة العربية وتطوير استعمالها:

بعد تشخيصه لواقع استعمال اللغة العربية الفصيحة ، أدرك "عبد الرحمان الحاج صالح" أن السبب الرئيسي وراء ضعف استعمالها وتأزّم عملية التواصل العام بها أو بالأحرى تدنّي مستوى التخاطب باللغة العربية الفصيحة يكمن في إشكالية التعليم والتعلّم، حيث يُرجع أنّ سوء التكوين وضعف مستوى المدرسين للغة العربية وسطحية المناهج التربوية وسوء إعدادها وغياب البحث العلمي النظري والتطبيقي المعالج للمسألة أو الابتعاد عن نتائجهما وتوصياتهما، كلّ هذا تسبب بشكل مباشر أو غير مباشر في تأزّم الوضع ، وتأخر العربية وضعفها عند الناطقين بها خاصة.

ومن أجل نهضة نظرية (فكرية) وعملية (تربوية/تعليمية) في مجال تدريس العربية وتطوير تعلّمها واستعمالها يدعو إلى تبنّي الرؤية العلمية والموضوعية للموضوع، حيث يُشير إلى ضرورة الاستفادة من المعطيات والمفاهيم التي وضعتها اللسانيات والمناهج الحديثة عند الغرب.

وكانت دعوته هذه منطقية بالنظر إلى المبررات التي قدّمها والمتمثلة في تأخرنا الناجم عن الوضع الاقتصادي والثقافي والذهني الذي ورثناه من عهد الجمود والانحطاط والإفقار والتجهيل الذي عرفناه بعد الغزو الأوربي، وهذا كلّه سبب لنا التأخر بل وعدم القدرة على الالتحاق بالركب الحضاري والنهضة العلمية والتكنولوجية الحديثة[1].

لكن وإن كنّا نتفق معه في وجود هذه الأسباب التاريخية القاسية التي كادت أن تؤدي إلى مسخ الهويات والشخصيات وكذا الامتداد التاريخي، إلّا أنّنا نرى أنّ الإشكالية الكبرى تكمن هنا في الذات المستعمَرة في ذهنيتها ومواقفها التي اكتسبت معاني الاستعمارية ، واستأنست إلى التبعية والخضوع، وأكثر من هذا فقد تحولت هذه المفاهيم من مكتسبات بشكل قسريّ إلى خصائص مرتبطة بالهوية والطبع، ممّا أصبح من الشبه المستحيل تغييرها وتعديلها، فباتت تمثّلات ذهنية تُعيق كلّ أشكال التطور والتفكير السليم والتعلّم والتعليم، فكان المنفذ العودة حتمًا إلى هذا العقل المستعمر من جديد اضطرارًا، مع كلّ ما يحمله ذلك من مخاطر وخيمة حسب "عبد الرحمان الحاج صالح" خاصة خطر نسيان

= – جمع المعطيات وحوسبتها، إضافة إلى تخزين أهمّ ما وصل إلينا من أمّهات الكتب في جميع الميادين. (ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص، ص 372_ 377).

[1] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص173.

الماضي وتجاوزه واستبداله بهذا الحديث المستورد، بل الأخطر هو إلغاء الذات وتكريس لعقدة الآخر المتفوق والمسيطر بجبروت عقله وبقوة تفكيره.

إذا وبعد تشخيصه لهذا الوضع في البلاد العربية تيقن من وجود خلل مفاهيميّ ومنهجيّ طال الزمن به وآن الأوان للنظر فيه ولاتخاذ أولى المبادرات لمعالجته وتحسينه، وقد توصّل إلى أنّ السبيل الأمثل هو العودة إلى المعرفة اللسانية الحقّة ومحاولة استثمارها في الجانب التربوي والتعليمي، ذلك أنّ التنشئة التربوية السليمة للطفل المتعلّم هي الوسيلة الناجعة لاكتساب الملكة اللسانية السليمة وبالتالي المهارة في التفكير وغير ذلك من المكتسبات المرجوة والمخطط لها.

وهو يؤكد هنا من ناحية أخرى العلاقة بين اللسانيات كعلم نظري والتربية والتعليم كفروع من علم اللغة التطبيقي، وهو ما يذهب إليه "كوردير" حين أكّد «أن بين أيدينا اليوم زادًا ضخمًا من المعارف المتعلقة بطبيعة الظاهرة اللغوية وبوظائفها لدى الفرد والجماعة وبأنماط اكتساب الإنسان لها، وثمرة أبحاث اللسانيين في هذا المضمار لمِمّا يتأكد اعتباره عند صوغ البرامج التعليمية التي موضوعها اللغة، وعلى معلّم اللغات أن يستنير بما تمدّه به اللسانيات من معارف علمية حول طبيعة الظاهرة اللغوية»[1].

والمقصود هنا هو كون اللسانيات هي المصدر المعرفي الذي يحدد طبيعة المادة التعليمية وخصائصها ومفاهيمها الجزئية و الكلّية، وهذا يسمح بتنظيم عملية اكتساب اللغة و تعلّمها وفق أسس علمية وعملية معًا، ولطالما كان هذا المصدر أو الأصل نابعا من دراسة تلك اللغة، وبعبارة أخرى تكون« نظرية اللغة في تفاعل مستمر، فكلّ جديد يَعثرُ عليه اللسانيون في اللغات التي يدرسونها يُدْرَكُ على الفور ويدخل في نظرية اللغة، وكلّ منجز نظري جديد يدخل في صورة واسعة في ممارسة البحث في اللغات الفعلية، وينعكس في التفسيرات والتعريفات ويقود إلى تغييرات في دراسة اللغات وتدريسها»[2]، والمعنى هنا – حسب ما ينصّ عليه هذا القول: ضرورة الحفاظ على مبدأ المسايرة بين المجالين: النظري والتطبيقي (العملي) ، وتطوّر البحث في اللغة هو تطوير لطرق وأساليب تدريسها وتلقينها، وفي هذا المعنى يذهب اللسانيون إلى أنّ «اللسانيات مشدودة ويجب أن تكون مشدودة إلى الذهاب والإياب بين النظري والتجريبي حيث لا يكون النظري نظريًا إلا إذا كانت له طموحات (أي توقعات) تجريبية، وحيث

1 عبد السلام المسدي: مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص 215.

2 زينايدا بوپوها، اللسانيات العامة، ص 14.

التجريبي لا يكون كذلك إلّا إذا أُختِير(أو كان ذا دلالية) كأساس لإثبات القضايا النظرية أو دحضها»[1]، ولا نتصور طموحا للسانيات أكبر من تطبيق معرفتها ومفاهيمها ومناهجها في مجال التعليمية وتحقيق النجاح في ذلك بترقية الأداء أو التخاطب في شقيه اللغوي والفكري معًا (أي في جانب استعمال الألفاظ والتراكيب والخطابات وكذا في نمط التفكير ونوعيته وفعاليته) ، وفي الأخير لا انفصال بين اللغة والفكر (التفكير) وأيّ لمسة نوعية وتقدميّة في اللغة (تعليمًا واكتسابًا) هو تطوير للفكر وتطوير للإنسان من ناحية أخرى.

ضمن هذا الإطار المعرفي التفاعلي بين المعرفة اللسانية النظرية والمجال التطبيقي لها في التربية والتعليم، ينظر "عبد الرحمان الحاج صالح" إلى واقع تعليمية اللغة العربية ليتحدّث–في خطاب مُركّز وموسّع دلاليا –عن أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرّسي اللغة العربية، حيث تطرق في خطابه التعليمي هذا إلى أبرز القضايا اللسانية والتربوية والتعليمية التي تتعلّق بالمفاهيم والمناهج وطرق التدريس (تقديم المادة اللغوية)، وكانت له رؤى وتصوّرات نحاول تتبّعها فيما يلي:

قبل أن يعرض لنا تصوّراته حول أثر اللسانيات في ميدان التربية وكذا قوانينها العامة التي لا ينبغي تجاهلها، يصنف المعلومات اللّغوية إلى نوعين:

إحداهما: تخصّ المتكلّم كمتكلم، والمخاطب كمخاطب، ومعنى ذلك أنّها راجعة إلى الملكة اللغوية التي يكتسبها الإنسان فتمكنه من الاتصال مع غيره بالخطاب على الوضع (أي نظام من الرموز أو اصطلاح التخاطب) الذي بُنِيَت عليه لغته[2] (وهي معرفة فطرية أولية غير نظرية؛ أي أنّها معلومات غير شعورية يستوي فيها جميع الناطقين بها).

وثانيهما: «يخص اللساني وحده، أي العالم بأسرار اللسان، فإن معرفته لظاهرة اللسان هي معرفة علمية محضة، وهي غير ملكته اللغوية التي اكتسبها»[3] وهي معرفة الصناعة في قواعدها وخصائصها وقوانينها وكذا معرفة مفرداتها وتراكيبها وأوجه تصريف هذا في الخطاب، وتفريقه هذا جاء ليبيّن أوجه الارتباط بين هذين الصنفين وليوضح وجه المغالطة التي يقع فيها البعض في اعتقادهم أنّ اكتساب الملكة متوقف

[1] إسماعيلي علوي، أمحمد الملاخ، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ص 66.
[2] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 176.
[3] المرجع نفسه، ص 177.

على الصنف الثاني من المعلومات (النظرية العلمية الخاصة بقوانين اللغة وأسرارها) ، حيث يشير إلى أنّ النحو والصرف مثلا لا يمكن أن ننظر إليهما على أنّهما وسيلة مجردة لإكساب الناس الملكة اللغوية، فرغم أن هذه المعرفة ضرورية لكن لا ينبغي النظر إليهما كقواعد نظرية تُحفَظ عن ظهر القلب (بعيدا عن واقع الاستعمال) فهي نظرة سلبية أدّت إلى غلق باب الاجتهاد والبحث العلمي القائم على نشاط دائم وهادف لخلق جوّ من الاكتشاف والإبداع[1]. فاللغة المقنّنة معيارية وثابتة، واللغة المستعملة الخطابية حيوية متطورة ومتغيرة تتجدد فيها الظواهر والخصائص.

وفي هذا الأمر تطرّق إلى مسألة جوهرية في ميدان التعليمية، وهي «الدعوة إلى تبسيط النحو وتيسيره» وهو ما يستنكره بشدة، وقد وصف جهود هؤلاء بمثابة الطعن « في مجد التراث » ، ويُشير إلى أنّ هذه الظاهرة دليل على التباس المفهومين السابقين الذكر، ويتساءل مستنكرا ومتعجبا: « كيف يُبَسّطُ النحو وهو القانون الذي يُبنى عليه اللسان، ولا شك أنهم أرادوا تبسيط الصورة التي تُفرَضُ فيها القواعد على المتعلم، فعلى هذا ينحصر التبسيط في كيفية تعليم النحو، لا في النحو نفسه، لأنّه علم محض، وهل يُعقل أن يُجْحَفَ بالعلم بحذف قوانينه وعلله؟...لا يميّز المصلحون بين ما هو علم –وينبغي أن يكون مجردا عميقا وتلك هي طبيعته– وبين ما هو تطبيق له، وينبغي أن تكون ثمراته سهلة المنال أو على الأقل أن تناسب طبيعة القطاع من النشاط الإنساني الذي يجري فيه التطبيق »[2] كقطاع التربية – هنا– حيث يكون التعامل مع الأطفال خاصة.

إنّ "عبد الرحمان الحاج صالح" هنا يعارض تلك الآراء التي تدعو إلى تيسير النحو بدعوى صعوبة قواعده وتعقدها، ولا يوافقهم في وصفهم للغة النحوية بأنّها «لغة عسيرة، تقوم على الحِجاج والجدل والتعقيد، وتتداخل فيها العبارات وتكثر فيها المصطلحات المجردة، ويحمل منها المتعلّم ألوانا معقدة من التعبير والتفكير»[3].

وهذا موقف طبيعيّ من رجل لا يؤمن إلّا بمجد السلف ولا يأخذ إلّا بالمعرفة التراثية، لكن نظرته العلمية للموضوع أدّت به إلى تقديم مبرر منطقي لصعوبة النحو كعلم معقد صعب المنال إلّا على ذوي

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 178.

[2] المرجع نفسه، ص 178.

[3] قباوة فخر الدين، المهارات اللغوية وعروبة اللسان، ص 10. نقلا عن زكريا أرسلان، ابستيمولوجيا اللغة النحوية، بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل، ص 463.

البصيرة الذين يتفطنون إلى الفرق بين لغة الكلام (التخاطب/الاستعمال) ولغة الصناعة أي لغة العلم التجريدية للغة الطبيعية.

يواصل "عبد الرحمان الحاج صالح" مناقشته لهذه المسألة لينتقل إلى قضية أخرى لا تقل أهمية عمّا تحدّث عنه سابقا، وهي « العلاقة بين العلم وتطبيقاته هي علاقة جدلية » ، حيث يذكرنا هنا بما أشرنا إليه سابقا من وجود علاقة تفاعلية بين الجانب النظري في العلم وتطبيقاته (الجانب العملي أو التطبيق)، حيث يشترط الاختبار وإثبات الإنجازات، ففي بحث علميّ آخر ينظر في كيفية استغلال القوانين التي يكتشفها العلم والنظريات وهذا الذي سمّي بالبحث العلمي التطبيقي، على أن لا يجوز أن نفصل بين البحث النظري والبحث التطبيقي، وإن حصل فذلك خطر على مصير العلوم التي ستبقى مجرد فلسفة يطالها الجمود والروتين –على حدّ تعبيره–[1] واستدراكا لهذا الأمر ينبغي أن يعكف أهل الاختصاص على بحث المشكلات المطروحة في الميدان بهدف المعالجة الفعلية وإيجاد الحلول، وهنا يرى أنّ الأمر يحتاج إلى حضور أكثر من تخصّص وتفاعل أكثر من نظرية، فالميدان التطبيقي –كما يصفه– متعدد التخصصات، فالجانب الواحد منه «كتعليم اللغات مثلًا يهم لا المتخصص في علم اللسان فقط، بل الباحثين في علوم التربية وعلم النفس وحتى الأطباء المتخصصين في علم الأعصاب والتبليل (علاج أمراض التعبير)، وكذا الاختصاصيون في علم الاجتماع، وعلم النفس»[2].

وهذا يعني أنّ ميدان تعليم اللغات مجال خصب ، تلتقي فيه هذه التخصصات وتتفاعل للنظر في ظاهرة التعلّم ولتحديد جوانبها ومستوياتها وشروطها، وكذا لمعاينة الإشكالات والصعوبات التي تعترض الطفل في تعلّمه للغات واكتسابه للمهارات المختلفة، ونتيجة لذلك تهتم التعليمية كبحث نظري وتطبيقي بالنظر في عملية التعلّم والتعليم وعواملها وشروطها ومبادئها وعناصرها وكذا مناهجها وطرائقها وأهدافها، وكلّ هذا يمثل مجالا حيويا تلتقي فيه مجموعة من الفروع العلمية التي لها علاقة بشكل أو بآخر مع اللغة والإنسان (المتعلم) والمحيط، لذا تدخل التعليمية في علاقة محورية مع اللسانيات، وعلم النفس (اللغوي) وعلم الاجتماع (اللغوي) وعلم المناهج، والبيداغوجيا، إلى غير ذلك من العلوم التي تمثّل مرجعا معرفيا للديداكتيك، وأهم فرع ظهر في هذا المجال المعرفي الناتج عن العمل الجماعي بين هذه التخصصات يذكر "عبد الرحمان الحاج صالح" فرع "اللسانيات التربوية" الذي ينظر في التعلّم وعناصره

[1] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 179.

[2] المرجع نفسه، ص 197.

وكيفية حصوله بعد أن أدرك الباحثون أنّ «بين البنى اللغوية وكيفيات اكتسابها علاقات ثابتة وقوانين خفية يجب أن يُكشف عنها الغطاء وأن تُصاغ على ما تتطلبه الصياغة العلمية الدقيقة»[1].

يبدأ حديثه عن هذا التخصص بالحديث عن "اللسانيات" كعلم قدّم نتائج باهرة عن اللسان وخصائصه ومستوياته ممّا لا يجوز تجاوزه في عملية اكتسابه أو تعلّمه، وعلى المربي أن يحيط بهذه المعرفة ، ويسعى إلى إدراك هذه الحقائق، وكما يقول "ميشال زكريا" « وغنيّ عن الذكر أن ما من مجال بحث إنسانيّ قد أثار الاهتمام وتوصّل إلى نتائج مهمّة جدّا فيما يتعلق باللغة الإنسانية وعلاقتها بالفكر والمجتمع كعلم الألسنية، فالألسنية من حيث أنّها تهدف إلى تحليل طبيعة اللغة الإنسانية تقوم بدور أساسيّ في إطار تحليل مسائل التعلّم، وذلك لأنّ الإنسان يكتسب اللغة، كما تقوم أيضا بدور مهمّ في تحليل مسائل المجتمع، وذلك لأنّ اللغة عنصر أساسي من عناصر المجتمع، وأخيرا تسهم الألسنية في تحليل مسائل الفكر الإنساني، وذلك لأنّ اللغة تحمل الأفكار وتصوغها وتعبّر عنها»[2].

وبالنظر إلى هذه الشمولية والاتساع والامتداد للمعرفية اللسانية يدعو "عبد الرحمان الحاج صالح" إلى ضرورة الاستفادة من هذه الحقائق ومستجداتها ومن أوجه ذلك يذكر:

- ضرورة مواكبة التطورات المستجدة في الدراسات الصوتية وما تمّ بلوغه من تحليل مخبري إلكترونيّ للعناصر الصوتية بمعاينة الذبذبات الصوتية وقياسها، وتقدير سرعتها وسعتها وشدّتها.
- ضرورة الاطلاع على ما هو موجود من مفاهيم لسانية وتصوّرات علمية عند نحاتنا القدماء، فهي تمثل مفاهيم أصيلة وثابتة على مرّ الزمان، مثل مفهوم المسند والمسند إليه وأحوالهما، مفهوم الكلمة، وأقسام الكلم، مفهوم الحركة في مقابل السكون، إلى غير ذلك من المفاهيم اللغوية المهمة[3].

ومن ناحية أخرى تحدث عن بعض المبادئ اللسانية المتعلقة بظواهر اللسان والتبليغ، والتي صارت من المسلّمات التي لا يغفل عنها المربي أو المدرس وأهمّها:

- اللسان أداة تبليغ (التبليغ وظيفة أساسية للسان).
- اللسان ظاهرة اجتماعية لا فردية

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 181.

[2] ميشال زكريا، مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1985، ص10.

[3] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص، ص 183_ 184.

- لكل لسان خصائص من حيث الصورة والمادة.
- اللسان هو في حدّ ذاته نظام من الأدلة المتواضع عليها، وله بذلك بنى ومجاري ظاهرة وخفيّة.
- للسان منطقة الخاص به.
- اللسان وضع واستعمال.
- للبنى اللغوية مستوى من التحليل غير مستوى الوضع وغير مستوى الاستعمال[1].

يشرح "عبد الرحمان الحاج صالح" هذه الخصائص مركزا على بعض المؤشرات الموجهة للمربين الذين يتوجب عليهم أن يدركوا عمليا ما يلي[2]:

- أساليب التركيز على الوظيفة الأساسية للسان وهي التواصل (أو التبليغ) والذي يقوم على دوران ثنائية الأفكار والمعاني إلى جانب مكوّن الألفاظ، وفي هذا الصدد تطرق إلى جملة من المفارقات التي تعترض سيرورة هذه العملية بنجاح تام منها: الصراع بين الفصحى والعامية*، وبين الجانب المنطوق والمكتوب من اللغة، ودور السماع وأولويته في اكتساب اللغة وتلقينها.
- كون اللسان ظاهرة اجتماعية هذا يعني أنّه بقوة الوضع والاصطلاح الجماعي خارج عن إرادة الفرد لذا على العملية التعليمية مراعاة هذا بالسعي إلى حتمية هذا القدر المشترك بالاعتماد على مقاييس

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 184، 185.

[2] المرجع نفسه، ص 186_198.

* يدعو "عبد الرحمان الحاج صالح" –لفض هذا الصراع–إلى العودة إلى العربية الفصحى تعليمًا واستعمالا في الواقع، وهو يطرح فرضية أو امكانية –استرجاعها لمكانتها–ويذهب إلى أن الفصحى التي تخاطب بها العرب قديما مشافهة في شتى الأغراض اليومية ما كانت على ما هي عليه الآن، أي الفصحى التي يتعلّمها الناس في المدارس من الحشو والكلفة والغرابة. [بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 186]، ودعوته هذه التي نلمس فيها نوعا من المبالغة غير المبررة تجعلنا نتساءل: ماذا عن اللسانيات التي تعطي الأولوية في البحث للغات الشفاهية والمنطوقة الآنية؟ ثم هل يمكن فعلا العودة إلى تلك اللغة القديمة القوية والجزلة والمعقدة والمرتبطة بطبيعة المجتمع ونمط حياتهم آنذاك؟ وماذا عن عامل التطوّر والتحول الفكري والشكلي في اللغات؟ ونحن نعتقد أنّ التمسك بهذا المطلب –الصعب المنال–سيزيد الوضع تأزما إذْ لا يُعقل أن نوسّع الحفرة أكثر بين لغة التعلّم وبين لغة الحياة التي تعرف من القوة والانتشار بشكل لا يمكن السيطرة عليه، فقد أصبحت لغة الحياة والتواصل اليومي بل ولغة التفكير وبناء الكيانات والشخصيات.

إن آفاق حلّ هذا الإشكال بيد أهل الاختصاص، وأهل السياسات اللغوية الذين يتوجب عليهم التحلي بالجرأة الكافية –وبكل صرامة وموضوعية– نحو تبني قرارات تاريخية لتطوير العامية (دراستها) وتعميم استعمالها كلغة رسمية بشرط تنظيمها وتقنينها وترميزها وتوحيد مصطلحاتها، ومسح معجمها اللفظي والموضوعاتي...الخ، ولعلّه المنفذ الوحيد لفك الصراع الداخلي (المونولوج) الذي يعاني منه الإنسان العربي الذي يفكر ويتحدث بلغة ويتكلف في المحافل الرسمية بأخرى، وكم خلق هذا الأمر من أزمات فكرية تعليمية، نفسية واجتماعية قومية وحضارية !

العربية، كما يتوجب مراعاة شرط "شيوع الاستعمال" أثناء وضع الألفاظ الجديدة، وغياب هذا الشرط يؤدي إلى امتناع الناس والتلاميذ عن الإقبال عليها.

– اللسان كصورة وكمادة: مرتبط بالبيئة الاجتماعية التي وضعته، لذا فاختلاف الألسنة عائد إلى اختلاف هذا الجانب، وكذا اختلاف الألفاظ والمفاهيم والمدلولات، وهو ما يجب مراعاته أثناء صناعة القواميس وكذا في نشاط الترجمة والتعريب.

– اللسان نظام من الأدلة: يجب إدراك اللسان أثناء عملية التعليم على أنّه مجموعة من الألفاظ في نظامها ووظائفها وعلاقاتها وبنائها وفق قواعد صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، والأمر هنا يتطلب –من ناحية أخرى– مراعاة حالة الألفاظ ومعانيها وتغيّرها بين الوضع والاستعمال، وهذا معناه أنّه من الضروري أثناء تحليل اللسان أن يفرق بين ما هو راجع إلى التأدية واختلاف كيفياتها بين الأفراد والمجتمعات والأقاليم، وبين ما هو خاص بالوضع لا خلاف فيه لأنّه شيء مجرد من الاستعمال لفظًا كان أم معنى، ويدعو هنا –في موضع آخر– إلى أولوية الاستعمال الفعلي كمعيار ومقياس في بناء المناهج التعليمية، وعمليا يترتب على هذه الحقيقة أيضا: استعمال اللغة هو مشافهة قبل أن يكون كتابة وتحريرا، أي أولوية المنطوق على المكتوب، وكذا التمييز بين التعبير الإجلالي (أو الترتيلي) والتعبير الاسترسالي[1] *.

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص178، 179.

* من أهم القضايا التي عالجها في هذا المجال التعليمي : اللّغة العربية بين المُشافهة والتحرير حيث يعاني واقعُنا من هذه الازدواجية الناجمة عن اتساع الهوة بين لغة التحرير ولغة الاستعمال اليومي (أي بين المستوى الإجلالي والمستوى الاسترسالي)، وأشار في البداية إلى وجود هذه الظاهرة مُنذ القديم وقد اهتم النحاةُ الأوائلُ بمشافهة فصحاء العرب وقوفا على ظواهر لغة الاستعمال، وهي ظاهرة تُعتبر من سنن اللغات الحية جميعها، إلا أنّه غائب تماما في مدارسنا وبذلك ينظر للعامية على أنّها استعمال خاطئ شاذ عن الكلام الفصيح.

– لكنه من جهة أخرى نجده يدعو اللّسانيين إلى معالجة الأخطاء اللغوية ومكافحة ظاهرة تفشي اللحن في ألسنة الطلاب وعامة المثقفين، حيث يستثني خضوع العربية (لغة القرآن) لهذه الظاهرة فالعربية قد مَسّها تغيرٌ طفيف على مستوى الأداء لبعض أساليبها وأصواتها (على مستوى النطق) ويذهب إلى أبعد من هذا (دعوة اللّسانيين) إلى دعوة الدولة بفرض السلطة والقوة في فرض العربية الفصحى وتعميمها في مُختلف المجالات (مثلما حدث مع اللغة الفرنسية). وهذا إثبات لموقفه المُندرج ضمن المحافظين لكل ما هو معياري ثابت وأصيل.

– أمّا عن سبب تفاقم الوضع فهو ناجم عن خلل في التعليم الذي اقتصر على تلقين صحة التعبير وجماله فقط واستبعاده لما يتطلّبه الخطاب اليومي من خفّةٍ واقتصاد وهذا ما جعل الفصحى محصورة في لغة الأدب فحسب وعجزت عن ولوج عالم الاستعمال اليومي، وهذا الأمر جعل الناس يستأنسون إلى العامية ويبتعدون عن التكلّف والتصنّع الموجود في الفصحى.=

– المستعمل من اللغة في حالات الخطاب الطبيعي شيء محدود، وهذا يقتضي مراعاة القدر المشترك والأكثر تواترًا واستعمالا في عملية تلقين اللغة، وتجنّب غزارة المادة اللغوية، وكثرة المترادفات والغريب والمشترك، بمعنى يجب أن تقدّم وتعلّم الطفل من الرصيد اللغوي ما يحتاجه فقط في حياته[1].

– استعمال اللغة في العلوم والتقنيات يقتضي عدم الاشتراك: أي بضبط الدلالة على المعاني والمفاهيم خاصة فيما يخصّ بعض المصطلحات والتحديدات العلمية، لأنّ الاشتراك –كما يقول–يجلب البلبلة والتشويش للتصورات العلمية، ويؤدي إلى عدم الدقة في التفكير، وعليه فلابدّ في التعليم أن يميّز بين التعبير عن المعاني العلمية وبين المعاني الأدبية.

– العناية بالنحو والبلاغة معًا: دون تفضيل أحدهما على الآخر، بمعنى على المربي أن يهتم بكيفية استعمال اللغة وكذلك أنماط الاختيار الأدائي للتعبيرات وللألفاظ والأساليب في واقع الخطاب[2].

وفي هذا الصدد يشير"عبد الرحمان الحاج صالح" إلى نقطة مهمّة أثبتها اللسانيون المحدثون وهي ضرورة الاهتمام بعناصر العملية التواصلية معًا وأحوالها في فعل التخاطب حيث يقول: «إنّ عملية الخطاب أو الحديث لا تتم إلّا بأركان أربعة هي: مصدر الحديث وهو المتحدث (أو المتكلم) والمرسل إليه وهو المحدّث، والمحدّث به وهو اللفظ الذي اختاره المحدّث، وحال الحديث وهي الحالة التي يجري فيها الحديث، وكلّ ما يقترن به من أسباب ومسببات ومثيرات وغيرها ممّا يرتبط به محتوى الحديث من قريب»[3].

والمقصود هنا هو ضرورة الاهتمام بكلّ عناصر العملية التعليميّة أو ما يسمى بعناصر المثلث

= – ومن أجل محاربة هذه الظاهرة يدعو من جهة أخرى إلى محاربة الأمية في المجتمع ويقدم اقتراحات ووسائل عملية للتخفيف من حدّة هذه الظاهرة، وقد صنّف هذه الوسائل إلى مُستويات هي: مستوى البحوث العلمية، مستوى التكوين، مستوى وسائل الإعلام، يدعو إذن إلى مباشرة عملية الترميم –كما يقول– للقضاء على انزواء الفُصحى في زاوية التحرير وحدها دون التخاطُب اليومي، ويرى هنا ضرورة تحقيق النّمو للشعب الناطق بها في الميدان الاقتصادي والثقافي وغيرهما حتى تستجيب اللّغة لمثيرات الناطقين بها، وهو هنا يؤكد الجانب الروحي في اللّغة.

– وفي الأخير، ومن أجل تحقيق حركة نهضوية لغوية بصفة عامة، والنهوض بمستوى أداء اللغة العربية واستعمالها حدّد ثلاثة مصادر معرفية متينة يجب الانطلاق منها من أجل الوصول إلى نتائج فعّالة وهي: العودة إلى التراث، التخلّي عن التقليد، العمل المنهجي التجريبي (إنشاء مُختبرات عملية يلتقي فيها خبراء وعلماء من مختلف التخصصات). [يُنظر: عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، ج1، ص 64–83 وص، ص114_ 117].

[1] عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، ج1، ص 179، 180.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 179_ 183.

[3] المرجع نفسه، ص 183.

البيداغوجي المتكوّن من المعلّم، المتعلّم، المادة التعليمية، مع الاهتمام بكلّ حيثيات السياق العام والتفاعلي الذي يدور بين هذه الأقطاب الثلاثة التي تتحدّد وظائفها ومهامها في إطار علاقاتها مع بعضها البعض.

والمخطط الآتي يمثل أوجه الأقطاب والعلاقات[1]:

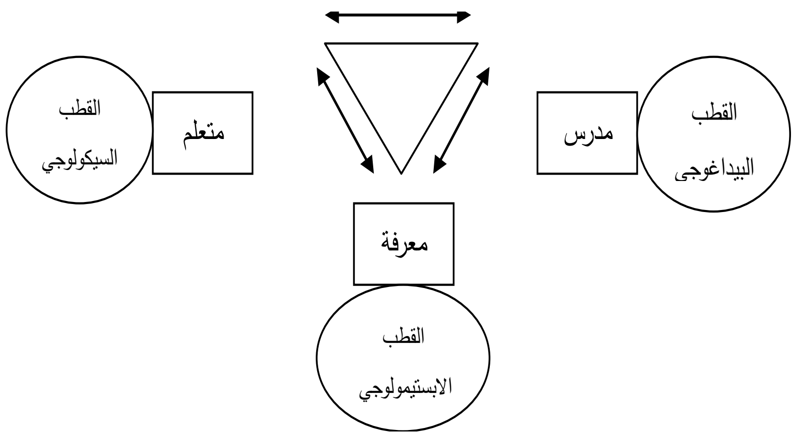

يشرح "عبد الرحمان الحاج صالح" نموذجه التصوّري في خطابه السابق عن عناصر العملية التعليميّة وتفاعلها بالإشارة إلى أهمية العلاقات البيداغوجية بين هذه الأركان مع مراعاة أحوال الخطاب (مقتضى الحال)، فلا ينبغي في تعليم اللغة الاكتفاء بجانب السلامة اللغوية بل المسعى هو إكساب المتعلّم التمرّن والتدرب على الملكة اللغوية باكتساب مهارة التبليغ والتواصل الفعّال والسليم في جميع الأحوال بما يقتضيه الوضع اللغوي وهذه الأحوال معًا من لفظ سليم ومناسب[2]، وقد استوحى مفاهيمه هذه من النماذج اللسانية التواصلية عند "رومان جاكوبسون" وأتباعه الوظيفيين، وهي نماذج مستوحاة بدورها من نموذج دورة الكلام (التخاطب) عند "دي سوسير".

وبعد هذا العرض لأهمّ ما تطرق إليه "عبد الرحمان الحاج صالح" عن المفاهيم اللسانية التي أثبتها علم اللسان ممّا ينبغي على المربين والمدرسين إدراكها ومعرفتها، نحو إثبات العلاقة بين العلم وتطبيقاته التي استهل حديثه بها ليخلص إلى الحديث عن هذه الجدلية في ميدان التعليمية (صناعة تعليم اللغات)، وليثبت من جهة أخرى وجه التكامل المعرفي بين علم اللسان وعلوم التربية وهو ما أطلق عليه مصطلح "اللسانيات التربوية".

[1] ينظر: علي آيت أوشان، اللسانيات والديداكتيك نموذج النحو الوظيفي من المعرفة العلمية إلى المعرفة المدرسية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2005، ص 23 وص39.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 184.

وقد تطرّق في هذا المبحث إلى قضايا عامة جوهرية يشعر الفرد عند تأمّلها بالقلق الكبير لدى –"عبد الرحمان الحاج صالح"– تجاه ما تعانيه اللغة العربية من تهميش متعمّد سواء في الحياة العامة أو داخل المؤسسات التعليميّة خاصة، حيث يسجل بعض المشاكل المنهجية والنظرية التي تُعرقل عملية تعلّمها بشكل سليم، وهو الواقع الذي دفعه إلى تحديد الشروط المبدئية الواجب توفرها عند المدرس (المعلم)، وكذا تحديد المشاكل التي تتعرض لها اللسانيات التربوية، لينتقل إلى دور اللسانيات في تذليل هذه المشاكل من خلال بعض المقاييس لاختيار المادة اللغوية، إلى جانب هذا تفطن "عبد الرحمان الحاج صالح" إلى نوعية الطريقة المعتمدة في التبليغ في اكتساب الملكة اللغوية من خلال تحديده للمبادئ العامة وأساليب التخطيط والترتيب والتدرج والترسيخ وخلق العادات السليمة، وفيما يلي تفصيل لهذه القضايا التي يمكن عدّها كتوصيات عامة مُوجّهة بالدرجة الأولى إلى أهل الاختصاص للاستفادة منها:

– بداية: تحدث عن أحد أركان العمل التعليمي التربوي وهو المعلم أو المربي بعدّه الركن الذي يتوجب عليه امتلاك أدوات العلم النظري (المعرفي) والمنهجي من أجل تصوّر صحيح وموضوعي للمادة التعليمية، وقد اشترط فيه ثلاثة شروط أساسية هي: ضرورة اكتساب الملكة اللغوية الأصلية، امتلاك أدنى كمية من المعلومات النظرية في اللسان (ضرورة اطلاعه على ما أثبتته اللسانيات العامة واللسانيات العربية خاصة)، أمّا الشرط الثالث فيتمثل في ضرورة امتلاك ملكة تعليم اللغة وهي الهدف الأسمى بالنسبة له، كما يضيف هنا شرطًا آخر مفترضا ومقتضى وهو ضرورة تطوير المدرس لمعلوماته بالاطلاع المتواصل على ما يجد في صعيد البحث العلمي وتطبيقه بكيفية معقولة[1].

يُولي "عبد الرحمان الحاج صالح" عناية كبيرة للمعلّم إذ يجعله المحور الأساسي عكس –ربما– ما تنادي به البيداغوجيات الحديثة التي يتراوح اهتمامُها بين المتعلّم والمادة التعليمية، وقد يكون السبب في تصوره هذا هو ضعف مستوى المعلّمين في المؤسسات التعليمية، على المستوى العلمي والمنهجي معًا، وهو ضعف ناتج عن ضعف التكوين، لذا يرى أنّ الاهتمام بالعملية التعليمية تبدأ من الاهتمام بهذا العنصر الذي يقود فعل التدريس، وهو اهتمام يقتضي إعداده نفسيا واجتماعيا وثقافيا ومعرفيا حتى يكون أهلًا لتحمّل مسؤولية تكوين الأجيال، فالمعلم – كما يُحدّده البعض – شخصية نوعية ينبغي أن «يتحلّى بشخصية قوية وأن يتميّز بذكاء وموضوعية وحزم وحيوية، وهو شخص أيضا ينبغي أن يكون مثقفا واسع الأفق، لديه اهتمام بالقراءة وسعة الاطلاع ومُتذوق، ولديه اهتمام بالفنون والثقافة بشكل عام، له القدرة

[1] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 199، 200.

على العمل، حسن الصوت والأداء العربي السليم، متمكن من المادة الدراسية التي يقوم بتدريسها والقدرة على العرض، يستطيع تكوين علاقات مع المتعلمين والزملاء والرؤساء وكذلك مع أفراد المجتمع المحلي خارج المدرسة»[1].

والملاحظ أنّ "عبد الرحمان الحاج صالح" يركّز أكثر على جانب المهارة في الأداء، بالإضافة إلى سعة الاطلاع والثقافة، حتى يكون شخصًا ذا كفاءة مهنية يملك من المؤهلات ما يجعله قائدا وموجِّها ومربيا ومدرسًا ومعلمًا.

– في جزئية مهمة أخرى تابعة لما قاله عن المعلم وشروط تأهيله، تطرّق إلى الحديث عن أهمّ المشاكل التي تتعرض لها اللسانيات التربوية، وقد عالج هذه المسألة من زاويتين:

1. زاوية مُحتوى التدريس أو المادة العلمية من اللغة المقدّمة للمتعلّم؛ أي ماذا يجب أن نعلّم من اللغة؟
2. زاوية طريقة التدريس لهذا المحتوى؛ أي كيف يجب أن نُعلّمه؟

يدرك "عبد الرحمان الحاج صالح" هنا حدود مصطلح التعليمية وأسئلتها الجوهرية المُتعلقة بمن؟ (المعلم) وماذا؟ (المادة التعليمية أو المحتوى) ولمن؟ (المُتعلِّم)، وأيضا سؤال عن الكيفية والآليات والمناهج، كيف؟ (الطريقة؟).

فالتعليمية في مفهومها الحقيقي تمثل «تأملا وتفكيرا في طبيعة المادة، وكذا طبيعة وغايات تعلمها، وهي أيضا صياغة فرضياتها الخاصة انطلاقا من المعطيات التي تتجدد وتتنوع باستمرار لكلّ من علم النفس والبيداغوجيا وعلم الاجتماع...الخ، دراسة نظرية وتطبيقية للفعل البيداغوجي المتعلّق بتدريس تلك المادة»[2].

وهي المفاهيم التي يطلّ من خلالها "عبد الرحمان الحاج صالح" ليحدّد المشاكل التي تتعرض لها اللسانيات التربوية، وبحكم حسّه العلمي النظري والتطبيقي في ممارساته اللّسانية: يشترط في النظر لهذه المشاكل توفر الموضوعية والتجربة والاعتماد على الأدوات العلمية، وهذا كلّه من أجل الإدلاء بأحكام

---

[1] يُنظر :حسن شحاتة، تعليم اللغة العربية بين النظرية والتطبيق،الدار المصرية اللبنانية،ط7، 2008،ص 416، 417.
[2] ينظر: علي آيت أوشان، اللّسانيات والديداكتيك، ص 20.

غير ذاتية، والسعي نحو المُعالجة والتقويم المحكم بعد مرحلة تحليل المعطيات المدوّنة، ومرحلة النقد الموضوعي البناء[1].

للإجابة على السؤال الأول الخاص بمحتوى التدريس يفترض مبدئيا الاعتماد على ما تُقدّمه اللسانيات من حقائق علمية ثابتة عن اللغة والتي سَتُستغل ميدانيا من طرف منظري مجال البحث التطبيقي، ومن تلك الحقائق يذكر[2]:

– « ليس كلّ ما في اللغة من الألفاظ والتراكيب وما تدلّ عليه من العاني يُلائم الطفل أو المراهق في طور معين من أطوار ارتقائه ونُموّه» والمقصود أنّه ينبغي مراعاة حاجة المتعلّم من جهة، وسنه ومستواه وأوضاعه من جهة أخرى، فمن غير الممكن إخضاعه لتعلّمات لا تناسبه، كتعليمه في الطور الابتدائي مثلا موضوع: معاني حروف الجر، الإسناد، التقديم والتأخير والحذف، ومن ناحية أخرى لا يحتاج الطفل في هذه المرحلة تعلّم بعض المفاهيم التي تتجاوز طاقته الاستيعابية كتعلّم بعض المفاهيم المُعقدة عن الاقتصاد والعلوم والفنون بصفة عامة، لأنّ الطفل في هذا الطور يحتاج فقط إلى اكتساب المهارات اللغوية الأساسية من كلمات ومعانيها واستعمالاتها المُمكنة في حدود ما تمليه أو تسمح به قدراته العقلية والبدنية معًا.

– «لا يحتاج المتعلّم إلى كلّ ما هو ثابت في اللّغة للتعبير عن أغراضه، بل تكفيه التي تدل على المفاهيم العادية وبعض المفاهيم العلمية والفنية والحضارية ممّا تقتضيه الحياة العصرية، أمّا اللغة التقنية فهذا سيكون من مكتسباته الشخصية عبر مراحل لاحقة من مسيرته الثقافية» فالطفل يحتاج أولا إلى اكتساب لُغة الحياة حيث يدرك ذاته وبيئته وموقعه من كلّ هذا بإدراك حقوقه وواجباته، وبعد مرحلة التكوين تأتي مرحلة اكتساب المفاهيم المتعلقة بالعمل والمهن والتخصص...الخ.

– « لا يمكن للمتعلم أن يتجاوز أثناء دراسته للغة في مرحلة معينة حدًّا أقصى من المفردات والتراكيب...وإلا سيُصاب بتخمة ذاكريه، بل حصر عقلي خطير قد يمنعه من مُواصلة دراسته للّغة» وهنا حثّ على الأخذ بعين الاعتبار معايير الإيجاز، الاقتصاد، الفعالية، المناسبة الدلالية، مراعاة سياق التعلّم والخطاب والحياة بصفة عامة، بمعنى يجب تحديد معدل الكم النوعي للمفردات والأساليب والدلالات، والعمل على توزيعه وتواتره –وفقا لمقتضى الحال– وفي ظلّ وجود هذه الحقائق الثابتة من

[1] يُنظر: عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللّسان، ص 200، 201.
[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 203_ 205.

الوجهة النظرية وغيابها نسبيا في الواقع، يشير إلى وجود بعض العيوب والنقائص، خاصة من جانب نوعية الرصيد المُفرداتي الذي يقدّم للطفل في المدارس الابتدائية، وهو ما يتعلّق أساسًا بجانب الكم والكيف معًا، حيث تُقدّم له كمية كبيرة جدا من العناصر اللغوية دون مراعاة لحاجته ولسنه وقدراته وهو ما تسبب –حسبه– بالتخمة ونقص الاستيعاب، والحشو المهول، وهو ما أدى بدوره إلى متاهة فكرية وصراع معرفيٍّ ونُفور من التعلّم.

من خلال ما سبق يتضح لنا أنّ "عبد الرحمان الحاج صالح" حصر الصعوبات والعيوب في تعليمية مادة اللغة العربية –في المرحلة الابتدائيّة–في الجانب اللفظي وسوء اختياره وتوظيفه، ومن أجل تخطّي هذه العيوب وتصحيح النقائص وتقويمها يذهب إلى أنّ المسؤولية تقع على عاتق المربّي واللّساني معًا. فالمربّي الذي عليه أن ينظر في طبيعة المفاهيم ثمّ يحدّدها ويقارنها مع الواقع المعطى للتلميذ، يتوجب عليه أن يختار المناسب لحاجة المتعلّم وفقا للمقاييس التي يستخرجها علماءُ اللسان والمتمثلة في[1]:

أ– المظهر اللفظي: يلجأ المُربّي إلى اختيار الألفاظ الفصيحة مع مراعاة الخفة وسهولة النطق، اختيار الألفاظ الشائعة في الاستعمال، تفضيل الألفاظ القليلة الحروف والحركات، والمجردة على المزيدة والمتصرفة، لسهولة ترسيخها في الذهن.

ب– المظهر الدلالي: على المُربّي أن يحرص في اختياره على:

- أن يكون اللّفظ عاما ومشاعا.
- تجنّب الترادف قدر الإمكان.
- التفرقة بين الألفاظ الدالة على المعاني العلمية التقنية والألفاظ الدالة على معاني الأدب والعواطف.
- تفضيل الألفاظ المعروفة المألوفة على الألفاظ الجديدة.
- مراعاة خصوصية الألفاظ الدالة على الغريب من المعاني.

والملاحظ هنا أنه يدعو إلى اعتماد اللغة الحية الحيوية، أي لغة العامة ولغة التخاطب اليومي والابتعاد عن لغة الخشب والتكلّف والتصنّع ولغة المناسبات ولغة التخصص المعقدة.

---

[1] يُنظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 208_213.

ج- المظهر النفساني الاجتماعي: يجب اختيار الألفاظ الخاضعة للاستعمال والتداول والمرتبطة بحياة الفرد ومجتمعه أكثر من الألفاظ الموروثة، ويُمكن أن تكون موازنة بين القديم والجديد والمولّدة ما لم يجد ما يقابلها في لغة التداول، كما يجب إسقاط الألفاظ الدالة على المعاني المحظورة في المجتمعات.

يريد "عبد الرحمان الحاج صالح" في تحديده هذا أن يُوحّد استعمال المفردات بمعانيها في المجتمعات العربية من خلال المنظومة التعليمية، والمعلوم هو اختلاف هذه المجتمعات ثقافيًا واجتماعيًا وحتى في البنية الذهنية التحتيّة التي تُؤسس لرؤيا العالم بصور مختلفة تتفاوت بتفاوت البيئات والانتماءات التاريخية والسياسية والدينية والإيديولوجية...وغيرها من المتغيّرات التي تجعل ما ذهب إليه "عبد الرحمان الحاج صالح" تَصوّرا نسبيا.

د-ترتيب هذه المقاييس بحسب أهميتها: انتبه "عبد الرحمان الحاج صالح" إلى إمكانية حُدوث اللّبس في ألفاظ تجتمع فيها هذه المقاييس المذكورة كلّها، فحينها يضطر المُربّي أن يختار اللفظة المناسبة تبعا لعامل الأهمية والمتمثل في تفضيل المعيار الدلالي ثمّ معيار الاستعمال، ثمّ المعيار اللفظي المرتبط بمخارج اللفظة.

وبعد مقاربته هذه لبعض المشاكل الميدانية التي تُعاني منها اللسانيات التربوية وما يتعلق بالمحتوى تحديدًا، يواصل مقاربته هذه للنظر في الشق الثاني من الأسئلة المطروحة في هذا المجال وهو الخاص بطرق وبكيفيات التقديم والأداء والتطبيق.

استهل حديثه عن هذه الطرق التبليغية بالإشارة إلى الموارد المعرفية التي يستمد منها اللسانيون والتربويون معًا المفاهيم والمعلومات من أجل التنظير والتخطيط والتطبيق، فقسمها إلى ثلاثة ميادين:

- ميدان ينظر في كيفية اكتساب لغة الأم واللّغة الثانية.
- ميدان خاص بآفات التعبير وأمراض الكلام.
- ميدان تربوي لغوي (كتخصص ميداني تجريبي لاختبار الطرق التدريسية)[1].

بدقة متناهية وباهتمام كبير تناول "عبد الرحمان الحاج صالح" هذه الموارد المعرفية التي تتغذّى منها الطرق التدريسية ميدانيا، فقد ذكر لنا بالنسبة للميدان الأول أطوار اكتساب اللغة الأم عند الطفل والتي أشار فيها إلى أهمية الاستماع كأولى المهارات، ويليها النطق بمختلف مراحله (من اللّثغة إلى تركيب

[1] يُنظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 214.

الكلام والتراكيب)، مُشيرا خلال ذلك إلى أهمية الاستماع والتدرج وكذا دور الاحتكاك الفعّال مع المحيط، ومن خلال شرحه هذا يحيلنا إلى مفاهيم مهمة في مجال التعليمية وفي موضوع اكتساب اللغة خاصة، ومن تلك المفاهيم اللّغة الأم (لغة المنشأ)، عوامل اكتساب اللّغة وشروطه، دور الأسرة والمحيط في عملية الاكتساب، مراحل الاكتساب والنمو اللغوي عند الطفل ، وهي المفاهيم التي يذكرها أهل الاختصاص[1].

إلى جانب هذا يحيلنا أيضًا إلى موضوع مهمّ في مجال تعلّم اللغات وهو موضوع المهارات اللغوية حيث بدأ بأُولى هذه المهارات وهي مهارة الاستماع ثم النطق (تليها القراءة ثمّ الكتابة) وتمثّل مهارة الاستماع مهارة مركزية لأنّها مرتبطة بالاتصال المباشر مع المحيط (الأسرة) وبالمثاقفة والمحادثة المباشرة مع أفراد أسرته، وتليها عملية التقليد والمحاكاة والنطق.

وعن الميدان الثاني (آفات التعبير وأمراض الكلام)؛ يذكر أنّ عملية اللّغو والاكتساب لا تسير دائما بالشكل السليم المرغوب فيه، فقد تُعيقها بعض المشاكل التي ترتبط بالجانب العضوي والنفسي لدى الأطفال (الحصر، الحُبسة)، وهو ما يرتبط بموضوع الاضطرابات اللّغوية والاضطرابات الخاصة بالكلام والنطق والصوت*.

أما فيما يخص الميدان الثالث الخاص بالتجارب التربوية اللّسانية، فقد تحدث عن المبادئ العامة في التدريس وكذا تحديد مقاييس التخطيط والتبليغ والترسيخ، وفي مسألة المبادئ أيضا يشير بشكل مُفصّل إلى خطوات تقديم المادة الدراسية التي تعتمد عليها كل طريقة تعليمية وهي: الانتقاء، التخطيط، الترتيب، اختيار كيفية ناجعة للعرض، اختيار كيفية ناجعة للترسيخ.

وخلال عملية تنظيم هذه الخطوات، يجب التمييز بين مرحلتين:

1. مرحلة اكتساب الملكة اللغوية الأساسية بشكل تدريجي.

---

[1] يُنظر: ميشال زكريا، مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، ص 25_ 47.

* يستخدم مصطلح "اضطراب" للإشارة إلى خلل في الأداء العادي لأية عملية كيف ما كان نوعها...ونعني بالاضطراب اللغوي أي خلل في الأداء العادي للغة كوسيلة اتصال، مهما كان نوع هذا الأداء اللغوي أو شكله، شفويا، كتابيا، إشارات أو إيماءات...وعن مُصطلحاته، التأخر اللغوي، العجز أو القصور اللّغوي، الإعاقة اللغوية، المرض اللّغوي. وعن أسبابها، وتصنيفاتها (الاكلينيكية واللسانية) وعلاجها: [ينظر: عبد الفتاح بنقدور، اللّغة دراسة تشريحية إكلينيكية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، ط1، 2012، ص 322 وما بعدها].

2. مرحلة اكتساب مهارة التعبير الفني والبليغ.

يُضاف إلى هذا كلّه ضرورة الأخذ بعين الاعتبار بالسياق العام والظروف التي تقع فيها عملية التعليم والتي لا يجب على المربّي أن يتجاهلها إذ يتوجب عليه ألّا ينسى أنّ أبقى المهارات اللغوية وأرسخها هي تلك التي تحصل في جوّ من العفوية مع اعتبار دور الحوافز النفسية، وكذا أهمية توفير المرئيات والمسموعات ومختلف المحسوسات الأخرى (الوسائل التعليمية المتنوعة)[1].

من خلال هذا يتضح لنا أنّ "عبد الرحمان الحاج صالح" كباحث لساني وأكاديمي خاصة، يدرك تماما كليات العملية التعليمية والتعلّمية وجزئياتها ويُحللها باهتمام كبير مشيرًا إلى عناصرها، عوامل سيرورتها، علاقاتها ومبادئها، فتحدث عن المعرفة (المادة العلمية)، الطريقة، الوسط المحيط.

ومن المخططات التي تلخص هذه المفاهيم والأركان والمبادئ[2]:

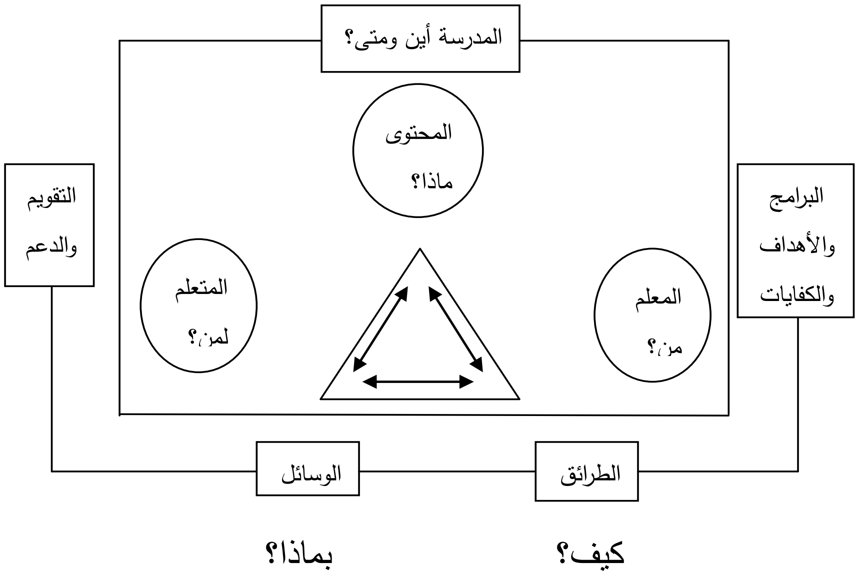

بعد إدراك هذه المبادئ العامة والعناصر المرتبطة بالعملية التعليمية التعلّمية، يقترح "عبد الرحمان الحاج صالح" إرشادات وتوجيهات عملية لتجسيد هذه المبادئ والخطوات: [3]

[1] – ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 224_226.

[2] – ورد هذا المخطط في كتاب "اللسانيات والديداكتيك لـ: علي آيت أوشان، ص28، مع إضافات أو تعديلات شخصية، (إضافة ركن المدرسة (المحيط)، وتحديد نوع الأسئلة المرافقة للأركان والمفاهيم).

[3] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 226_ 228.

1. ينبغي الاهتمام بالتخطيط لتنظيم العملية التدريبية، من أجل القدرة على الترتيب والتصنيف ومن أجل الحفاظ على التنسيق العام لسيرورة الدرس، فهذا يضمن الانسجام والتناسق والترابط بين الأفكار، وكذا مبدأ تداعي التعلّمات (البنى والمعاني).

2. اعتبار المقياس اللغوي في اختيار المادة اللغوية وترتيبها (أسبقية: المطرد على الشاذ، الأصل على الفرع، العام على الخاص، السهل على المعقد، المأنوس على الغريب، المعلوم على المجهول...).

3. تقديم المفاهيم على شكل مجالات معرفية أو أنساق مترابطة يسمّيها الباب، وعمليًا هي الوحدات العامة أو المحاور.

4. اعتبار المدة الزمنية المناسبة لكل درس (مفهوم أو قاعدة) ولكل وحدة (مع الحرص على تحقيق ما نخطط له مسبقا في حصة واحدة أو لمدّة شهر أو فصل أو سنة).

5. الوصول بالمتعلم بالتدرج للاكتشاف الذاتي للنظام أو للرابط المفهومي (المصفوفة) الموجود بين الدروس بمعنى اكتشاف العلاقات بينها وممارسة نشاط القياس اللغوي.

بعد مرحلة التخطيط والترتيب، تأتي مرحلة التنفيذ والتطبيق –عمليا–وهو ما ختم به حديثه عن اللسانيات التربوية وقضاياها ومشاكلها في ميدان تعليمية اللغة حيث تحدث بدقة وتفصيل –ملفت للانتباه–عن مقاييس التبليغ التعليمي والترسيخ وخلق العادات السليمة لدى المتعلّم، معتبرا هذه الخطوة من أصعب الأمور كونها تتطلب من المعلّم أو الأستاذ حذقا ومهارة كبيرة لا يُمكن أن تُحصر بضوابط جامعة ومانعة.

وكما نرى كانت رُؤيته/تحليله شاملا لكل الجوانب النظرية والتطبيقية للعملية التعليمية إذ تحدث عن جميع أركان هذه العملية، المعلم، المتعلم، المحتوى، الطرائق، المناهج، الوسائل، الأهداف، العوامل أوالظروف الداخلية والخارجية (وهي الجوانب التي تضمنها المخطط السابق).

لا يكتفي "عبد الرحمان الحاج صالح" في ممارساته اللسانية بالتحليل النظري والوصف والتصنيف والتبرير، بل نجده أكثر حرصا على تقديم الحلول وتوجيه التوصيات والاقتراحات لتجاوز الصعوبات والعراقيل التي يواجهها العمل التطبيقي، سواء في البحث اللساني بصفة عامة أو المبحث التعليمي بصفة خاصة، وفي هذا الصدد وبعد تحليله للعملية التعليمية التعلميّة وتحديد ما تواجهه اللسانيات التربوية من مشاكل وعراقيل في تحقيق أهدافها وممارسة مُخططاتها، يقدّم لنا جملة من الآليات والتوجيهات فيما

يخص عملية الاكتساب/التعلّم ومقاييس الأداء والتبليغ وكذا فيما يتعلّق بطريقة تقديم المادة، ومما أشار إليه في خطته نذكر:[1]

1. تستهدف عملية التعليم أربع مهارات لُغوية أساسية:

- السماع (إدراك المسموع/المنطوق وفهمه).
- الإنشاء (التلفظ أو إنشاء اللّغة بالتعبير الشفوي أو الكتابي ويحصلان أيضا بالإدراك والفهم).
- القراءة (للمكتوب المحرّر وتكون أيضًا بالإدراك والفهم) وأهم المقاييس هنا: أسبقية المشافهة على القراءة والكتابة، ليكون الترتيب : فهم المنطوق، إنشاء اللّغة، القراءة، الكتابة، وكذا أسبقية الإدراك (والفهم) على التعبير*.

2. ضرورة تلقي هذه المهارات بمعية وسائل بيداغوجية تعليمية مساعدة لتحقيق الإدراك والفهم وضرورة عرضها بالتوازي مع النص المسموع أو المنطوق أو السند النصي المقدم (جمل، حديث، قصة، وصف، تعليق...إلخ)**

3. تتكون خطة الدرس (بالنسبة لفهم المنطوق) من مراحل مُتسلسلة هي: مرحلة العرض للإدراك (بالحواس السمعية البصرية: وتكون بعرض الصور أو الرسوم أو النصوص المختارة)، مرحلة التحقيق

---

[1] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 229_ 240.

* جاء هذا التصنيف تبعا لما يحدده الدارسون في مجال التعليمية متأثرين بما يحدده اللسانيون فيما يتعلق بممارسة العمل اللغوي بصفة عامة والذي يستلزم: تظافر خمس عمليات متتالية وهي: سمع البنية القولية للعبارة اللّغوية، فهم البنية الكلامية المقترنة بالبنية القولية المسموعة، تخزين هاتين البنيتين (المسموعة والمفهومة)، ذكر ما أُختزن، ترويض جهاز النطق وترييض الملكة الناطقة للنطق بالبنية القولية إلى أن تتعود على التمييز بين سليم العبارة ومختلّها.[ينظر: محمد الأوراغي، اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية، منشورات الاختلاف،الجزائر،ط1، 2010، ص 161].

وطبقا لهذا القالب تحدد المهارات اللّغوية في التعلم وتصنف إلى مهارات مركزية وأخرى تكميلية. [ينظر: المرجع نفسه، ص 162 وما بعدها].

** تعمل الوسائل والوسائط التعليمية هنا على المساعدة على حلّ مشكلة تعليمية ما، كما تسهل عملية التعليم والفهم والإدراك وتحقق تنوعا مرغوبا في الخبرات التعليمية، وتعمل الوسائل أيضا إلى إثارة النشاط الذاتي لدى التلاميذ وتتيح لهم فرص المشاركة الإيجابية في المواقف عن طريق تحديد النواحي التي يرغبون في تعرّفها من المشاهدة والاستماع ومناقشة ما تمّ مشاهدته وفهمه والاستماع إليه (استثارة الاهتمام)، وتساهم هذه الوسائل أيضا في استمرارية الفكر والتفكير، تعديل الاتجاهات واكتساب التلاميذ اتجاهات تربوية سليمة، ربح وتوفير الجهد والوقت في تقديم المواقف والمواد التعليمية. [ينظر: حسن شحاتة، تعليم اللغة العربية بين النظرية والتطبيق، ص، ص 406، 408].

(الإدراك اللفظي والدلالي ويتخللها الشرح والحوار)، مرحلة التعبير الفني (التوضيح، الترسيخ: ربط المفهوم مع مُقتضى الحال...).

4. أولوية الترسيخ وأهميته في اكتساب مهارة "فهم المقروء" ومهارة "الإنشاء/التعبير الشفاهي والكتابي".

5. ضرورة الحرص المستمر على التنسيق في الأداء بين الاكتساب الذهني (أي الإدراك والفهم بالعقل) وآليات الاكتساب الحسيّ (خاصة حاستي السمع والبصر) مع دفع المتعلم إلى الاعتماد على نفسه في اكتساب مهاراته، وحصر دور المعلّم في الإرشاد والتنسيق والتصحيح والانتقاء والتخطيط والترتيب.

أمّا فيما يخص العمل الترسيخي يُشير إلى:

1. أهمية تدريب المتعلّم على المراقبة الذاتية بكيفية آلية؛ أي بإحداث تصحيح ارتجاعي مستمر، وهذا يتولّد من التصحيح الفوري للأخطاء وهو بذلك يبتعد عن ظاهرة التكيّف السلبي مع حدوث الأخطاء وما قد ينتج عنه من استئناس قد يتحوّل إلى طبع يصعب تغييره.

2. يجب تحديد الصعوبة وترتيبها من المُعقدة إلى البسيطة، ويجب تجنّب تقنية تكثيف الدروس وحشوها.

3. يحتل العمل الترسيخي الأولوية والمكانة الأسبق في نشاط الاكتساب، حيث يمثل ثلاثة أرباع الدراسة بل يجعله "عبد الرحمان الحاج صالح" أساس الاكتساب كلّه.

4. أهمية تعليمية "القواعد" والتمرّن عليها في العمل الترسيخي من أجل اكتساب الملكة اللغوية، وفي هذا الصدد يُشير إلى بعض الأمور المهتمة في عملية تقديم أو تعليم القواعد والتي تعرف نوعا من الصعوبة وعدم الاتفاق على الطريقة المثلى المناسبة لعرضها (طريقة النصوص الأدبية ثم الأمثلة ثم القواعد، أو طريقة الأمثلة ثم القاعدة، أو طريقة القاعدة ثم الأمثلة)*.

---

* يُشير الدارسون إلى وجود عدّة طرق تعليمية لتدريس القواعد وأهمّها: –الطريقة القياسية (القاعدة ثمّ الأمثلة).

– الطريقة الاستنباطية أو الاستنتاجية الاستقرائية (المقدمة، العرض، الربط، الموازنة، الاستنتاج، االتطبيق).

– طريقة النص (عرض النص، استخراج الأمثلة، القاعدة).

–طريقة النشاط (البحث عن النصوص والأمثلة والأساليب التي تتناول القاعدة المرغوبة، المناقشة ثم استنباط القاعدة المقصودة).

–طريقة البدء بمشكلة (جون ديوي)، (تبدأ من ظاهرة معينة في نص القراءة أو درس التعبير وتكون نقطة البدء لإثارة المشكلة تمهيدا لتناولها في درس القواعد) [ينظر: محمد بن إبراهيم الخطيب، طرائق تعليم اللغة العربية، مكتبة التوبة، الرياض، السعودية، ط1، 2003، ص 167– 170، وينظر: حسن شحاتة، تعليم اللغة العربية بين النظرية والتطبيق، ص 207– 213].

وعن رأيه الشخصي، فقد أشار إلى جواز المزج بين طريقتين (الاستقرائية والقياسية خاصة) وتبعا لهذا يقترح للمربين منهجية عملية لسيرورة تقديم هذه المادة والتي حدّدها في الخطوات الآتية:

1. مرحلة الانطلاق: عرض وحدة خطابية (نص مسموع مع مراعاة مقاييس الانتقاء والتدرّج وتقسيم الصعوبة، ويكون إبلاغه بالمشافهة في إطار محسوس مُناسب لمحتواه ليحصل إدراكه.
2. إجراء مُراقبة فورية من قبل المعلّم على شكل سلسلة من الأسئلة تتحوّل إلى حوار (مرحلة العرض والمناقشة والشرح وبناء التعلّمات).
3. مرحلة التدريب: على استعمال العناصر الجديدة وتثبيت القديمة في آن واحد، وهي مرحلة الترسيخ وهي أهمّ مرحلة، وتكون على شكل تمارين فورية أو فروض منزلية، وهو ما يُسمّى بمرحلة الإدماج أو الوضعية الإدماجية.

وقد تحدث أيضا عن أنماط الترسيخ وأجناسه (الحكاية المتكررة وتكون بالحفظ للنصوص المختلفة أو للقواعد أو لكليهما، تمارين التصريف والتحويل، التمارين التحليلية التركيبية).

وفي عرض توضيحي تحدّث عن أهداف هذه الأنماط الترسيخية التي يربطها بتحقيق غايات عامة ترتبط باكتساب الملكة اللغوية وتوظيفها في التواصل وفي الحياة بشكل عام، وما اهتم به أكثر في هذا الموضوع: تحديد مقاييس تدريسية أساسية لما سمّاه بالتمارين البنوية (التحليلية التركيبية) وقد لخصها في:

- يجب أن يكون التدريب فوريًا أي بعد الإدراك والفهم.
- استثمار المعطيات القديمة (السابقة) ومُقابلتها بالعناصر الجديدة بشكل مُخطط ومُنسق ومُتدرج للتوصّل إلى اكتشاف معايير القياس.
- الاقتصاد والإيجاز في التدريب (تجنّب الكثافة والحشو) بأن يكتفي في كلّ حصة ترسيخية على التصرف في بنية واحدة أو إجراء تقابل بنوي واحد:

(المفرد ⟵ جمع التكسير، المضارع المثبت ⟵ المضارع المنفي...الخ) مع الحفاظ على مبدأ التكرار المُفيد في عملية التدريب، ولا بأس بتكثيف العملية خارج الصف.

– اعتماد تقنية التنوّع في التمارين (الحكاية المجردة، الاستبدال، الزيادة، الحذف...الخ).[1] *

بهذه الصورة الشاملة والموسعة والمُفصلة قدّم "عبد الرحمان الحاج صالح" خطابا عن اللّسانيات التربوية وقضاياها وبعض مشاكلها خاصة فيما يتعلق بتعليمية مادة اللغة، حيث عرض على المختصين والمربين والمعلمين توجيهات وتوصيات عملية تخص سُبل تجاوز تلك العراقيل المسجلة في الميدان، وكذا مخططا توجيهيا عن سيرورة عرض المادة اللغوية ومراحلها وأنماط الترسيخ فيها.

فكان عرضه هذا بمثابة بطاقة فنية استشرافية يهدف من خلالها إلى التحسين في الأداء التعليمي، وهذا كلّه أملا في تطوير اللغة العربية وترقيتها، وهو ما يبدأ عند الطفل المتعلّم كحلقة أولى من حلقات مشروع تحسين وإحياء اللّغة العربية الفصحى وتوسيع وتعميم استعمالها في مُختلف المجالات.

خلاصة الفصل:

حاولنا في قراءتنا هذه للخطاب اللساني عند "عبد الرحمان الحاج صالح" والتي قصدنا فيها الوقوف عند أبرز القضايا اللسانية التي اهتم بها والتي عرضها في ثنايا مؤلفاته وصفا وتحليلا ومناقشة ومقارنة وتنظيرا وممارسة.

وقفنا في البداية عند تصوّره لعلم اللّسان من حيث التسمية والمفهوم والمنهج، وتبيّنا خلال ذلك حدود المعرفة اللسانية وطبيعتها والتي وصفها بالعلمية وبالبنائية التراكمية والتطورية، وهي تلك الناتجة عن الرؤية العلمية الصارمة والدقة المنهجية والموضوعية، وكذا الناتجة عن فعل التأثير والتأثر بين الأجيال (بين الأمم والحضارات من القديم إلى الحديث).

وتناولنا بعد ذلك –كنتيجة منطقية للقضايا السابقة (طبيعة المعرفة اللسانية) – قراءته للتراث اللغوي بصفة عامة، وللتراث العربي بصفة خاصة، هذا الأخير الذي ركّز عليه واهتم به أكثر إذ خصّه بقراءة نوعية من حيث تحليله ومناقشة مفاهيمه ومسائله وكشف مناهجه، وقد وقفنا هنا عند موقفه الثابت والدائم القائل بعلمية هذا التراث وبأصالته.

---

[1] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 237– 240.

.* مفاهيم أخرى عن البنائية والتمرين اللغوي، يذكرها ميشال زكريا في كتابه مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، ص 87، 88.

ثم تطرقنا بعد هذا إلى موقفه الموازي من اللّسانيات الحديثة، الغربية والعربية، أمّا اللسانيات الغربية التي تَتَبَع أطوار نشأتها وتطوّر مفاهيمها، فقد اندهش من مستوى التقدّم الذي بلغته بفضل التجديد في مناهج البحث والتفكير، ولكن يُحذّر من جهة أخرى من خطر التأثّر بها واستبدال تراثنا العربي بهذا الفكر الجديد.

وعن اللّسانيات العربية يقف وقفة تحسّر وتأسّف من مستوى البحث فيها الذي وصفه بالأزمة والتأخّر والضعف والسطحية والجمود بسبب آفة التقليد الأعمى.

وأخيرا ختمنا قراءتنا بعرض أو وصف جهوده اللّسانية التي عرضها على شكل مشاريع تأسيسية نظرية وتطبيقية وتعليمية، وقد دعا من خلالها إلى تسخيرها لتطوير اللّغة العربية وترقيتها فهذا كان هاجسه منذ البداية.

ويمكن التمثيل لحركية خطابه اللّساني بهذا المخطط الذي عنونّاه بـ "سيرورة الخطاب اللّساني عند عبد الرحمان الحاج صالح" والذي وضعناه لتحديد المرجعية الفكرية لخطابه اللّساني بالإضافة إلى توضيح سمات منهجه في تلقّيه لهذا الخطاب سواء أكان قديما أم جديدا وكذا تبيان أشكال الممارسة اللّسانية لديه تنظيرا وتطبيقا:

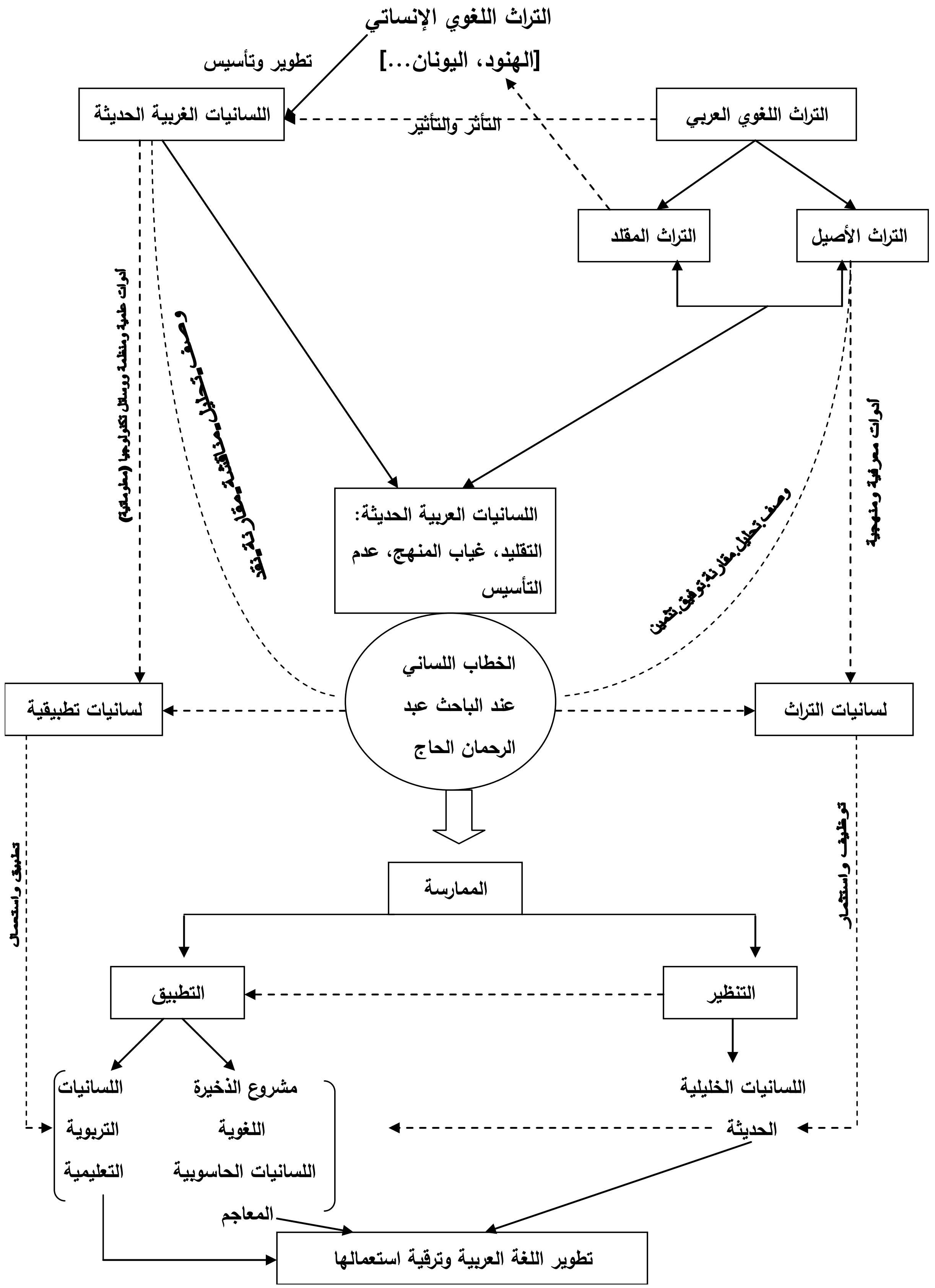

التراث اللغوي الإنساتي
[الهنود، اليونان...]
تطوير وتأسيس
اللسانيات الغربية الحديثة
التراث اللغوي العربي
التأثر والتأثير
التراث المقلد
التراث الأصيل
أدوات علمية ومنظمة ووسائل تكنولوجيا (معلوماتية)
وصف.تحليل.مناقشة.مقارنة.نقد
أدوات معرفية ومنهجية
وصف.تحليل.مقارنة.توفيق.تثمين
اللسانيات العربية الحديثة: التقليد، غياب المنهج، عدم التأسيس
الخطاب اللساني عند الباحث عبد الرحمان الحاج
لسانيات تطبيقية
لسانيات التراث
تطبيق واستعمال
توظيف واستثمار
الممارسة
التطبيق
التنظير
اللسانيات الخليلية الحديثة
مشروع الذخيرة اللغوية
اللسانيات الحاسوبية
المعاجم
اللسانيات التربوية التعليمية
تطوير اللغة العربية وترقية استعمالها

خاتمة

خاتمة:

تناول هذا البحث إشكالية التعامُل مع الخطاب اللّساني الذي يتضمن معرفة لسانية سائدة، وقد حاولنا الإجابة عن جُملة من التساؤلات طرحناها حول طبيعة المعرفة اللسانية وآليات انتاجها وتلقيها وقراءتها وتطبيقها، وكذا تلك المرتطة بمرجعياتها وأسسها التاريخية والحديثة، وصولا إلى صورة هذا الخطاب عند الباحث "عبد الرحمان الحاج صالح" الذي اخترنا كتبه العلمية كمُدوّنة لتحديد أنماط الخطاب اللّساني عنده وكيفية تلقّيه وقراءته وممارسته للنشاط اللّساني.

ومن النتائج التي توصّلنا إليها نذكر ما يلي:

تمثّل اللغة بعدّها ظاهرة طبيعية عامة موضوعا معقّدا يفترض لنفسه رؤية علمية جادة ومستقلة، تأخذ على عاتقها كشف طبيعة تلك الظاهرة وبحث خصائصها وقوانينها، وهو ما اختصت بمعالجته الدراسات اللّسانية الحديثة.

يجرِّد العمل اللساني تلك القوانين من أجل إمكانية التعميم والتنبؤ بفضل رؤية منهجية علمية موضوعية ودقيقة، ونتيجة ذلك هو توليد معرفة لسانية علمية عامة.

تُؤخذ تلك المعرفة وصفا وتحليلا وتفسيرا، فهمًا وإدراكا وتوظيفا واستثمارا، وكلّ ذلك يتمّ نقله وممارسته في شكل خطابات لسانية موازية.

ليس من السهل التعامل مع هذه المعرفة اللّسانية المرتبطة بمتغيرات جمّة تُعقِّد من عملية فهمها، وإدراك حقائقها وسياقاتها وأبعادها ومقاصدها، فيصعب معها فعل الممارسة، وقد كان هذا الأمر سببا في ضبابية المعرفة اللسانية بل سببا لنفور البعض من مجال اللسانيات، وهو ما أدّى إلى ظهور إشكالات عميقة تصبّ في مجملها في خانة: كيفيات وآليات التعاطي مع الدرس اللّساني ومع خطاباته المتنوعة النظرية والتطبيقيّة وكل هذا مرتبط بشكل أو بآخر بمسألة **المنهج**.

يبدو هذا الوضع أكثر تفاقما وتأزّما في البيئة العربية التي لم يستقر بعد البحث اللساني في ساحتها، إذ لم تُحدَّد إلى يومنا هذا هُوية (اللسانيات العربية) سواء على المستوى المعرفي أو المنهجي وحتى على مستوى التسمية والمصطلح.

من أسباب تأزّم الوضع في اللسانيات العربية الحديثة غياب المنهج العلمي وغياب التنسيق والعمل الجماعي بين الباحثين وكذا غياب الجدية والصرامة والإرادة في تجاوز الوضع، وهو ما كرّس السطحية والرداءة والتأخر.

أما عن المنفذ الذي تمسّك به هؤلاء الباحثين فكان البحث عن الجاهز وما هو سائد من معرفة ومفاهيم نظرية ومنهجية، وقد ظهرت إثر هذا النشاط اتجاهات عديدة في البحث اللساني العربي الحديث، منها من اتجه نحو التراث ورأى ضرورة العودة إليه والعمل على إحيائه وتطويره وتكييفه، وهناك من يرى أنّه تراث قديم قد تجاوزه الزمن وحلّ محلّه الفكر الحديث المتطور، وهو ما يفترض آليا تجديد الرؤية من أجل المسايرة للمستجدات العلمية، وهناك من يؤمن بالموقف التوفيقي بين الاتجاهين، فوقع مترددا بين الأخذ والردّ.

كانت النتيجة من هذا الصراع كلّه وعدم السعي إلى إيجاد أسس التأسيس والتطوّر الذاتي للسانيات العربية، هو تكريس التبعية وغياب الذات العربية المُفكرة، باستثناء بعض الجهود الفردية القليلة المعزولة التي تنشط أكاديميا خاصة، والخلاصة هي انّنا لا يمكن حاليا أن نتحدث عن وجود لسانيات عربية قائمة الذات، ويبقى الأمل موجودا في ظلّ الانفتاح الفكري العالمي الذي سيضغط على الجميع من أجل إعادة هيكلة الذات المفكرة وإلا سيؤول أمرها إلى الزوال.

ومن أجل نهضة فكرية عربية ينبغي الاقتداء بما حدث في النهضة الحديثة عند الغرب، حيث كان الانتقال من التفكير في الجزئيات إلى الكلّيات والعموميات وفي النسق العام، وكذا تجاوز النظرة التاريخية إلى الوصفية والاهتمام بتفسير ما هو ثابت ومشترك وموجود في الحاضر: وقد كان هذا منذ الأوّليات التي ساهمت في تأسيس علم اللسان الحديث الذي انفجر وذاع صيته بفضل نظرية سوسير، واستمر في التطور بفضل نشاط التأثير والتأثر بين التصورات والنظريات والمدارس اللسانية المختلفة التي تسارع تطورها خلال القرن العشرين.

وكان من أهمّ عوامل النهضة في التفكير اللساني العربي الحديث التقيّد التام بالموضوعية، إذ نظروا إلى الماضي من أجل غايات علمية بحتة من دون تقديس وتبجيل، فلا حرج في العودة إلى المفاهيم السائدة والاستفادة منها لكن بنظرة موضوعية بعيدة عن أهواء الذات وتبريراتها الإيديولوجية، بل لأغراض

علمية تصبّ في مجملها في تبجيل العلم والعقل بعيدا عن تقديس الأشخاص وحضاراتهم، ولذلك نلاحظ مسارا تطويريا لعلم اللسان الذي بُنيَت مفاهيمه بشكل نسقي محكم التنظيم والترابط.

من بين روّاد البحث اللّساني العربي الحديث مِمّن يؤمن بأهمية المنهج في البحث العلمي بصفة عامة والبحث اللساني على وجه الخصوص نجد الباحث "عبد الرحمان الحاج صالح " الذي انطلق من أولوية هذا الشرط ومقولاته ومبادئه في حديثه عن علم اللسان ونشأته وتطوّره وبناء نظرياته واستقلاليته.

بفضل تقيّده بالمنهج العلمي وبضوابطه (الموضوعية والشمولية) ، وإتباع خطواته التي حدّدها في الملاحظة (المشاهدة الحسية للواقع) ثم الاختبار (بالوصف، التحليل، التعليل، القياس، تفكيك النظام وبحث العلاقات) ثمّ التقنين والتجريد وأخيرا التطبيق والاستثمار، توصّل إلى تحديد المفهوم العلمي للّسان كموضوع حقيقي لعلم اللسان ،وكان له ذلك بعد تحليله وتفكيكه للمجال المفهومي والدلالي للّسان، وبالتالي تمكّن من استخلاص السّمات العلمية للفظ اللسان مُمثلة في الظواهر البنيوية الآتية :الأبنية الإفرادية والتركيبية ، نظامها الباطني، كيفية أدائها لمهمة التبليغ وهو ما سمّاه ببنية اللسان ومجاريه.

يؤمن "عبد الرحمان الحاج صالح " أنّ المعرفة العلمية اللسانية الناتجة عن استيعاب هذه الجوانب وفهمها لم تنشأ من العدم أي بمحض الصدفة، بل إنّ نشأتها وتطوّرها بدأ منذ الأزل مع أقدم الحضارات البشرية، وهو ما يُمثل التراث اللغوي الإنساني، وهو التراث الذي حظي باهتمام كبير منه إذ تتبّع أهمّ أطواره ووقف عند أبرز أعلامه ومفاهيمه وقضاياه.

بنظرة منهجية واعية نقدية وموضوعية في الغالب قرأ هذا التراث اللغوي ليُبيّن طبيعة المعرفة اللسانية المتميزة بأنّها تطوّرية بنائية تراكمية ناتجة عن فعل التأثير والتأثّر، وليُبيّن من خلال ذلك أيضا العلاقة الموجودة بين القديم والحديث.

جاء خطابه اللساني في الغالب خطابا عن التراث اللغوي خاصة العربي منه، حيث تناوله بتركيز كبير وعميق ودقيق وشامل، توصّل من خلال ذلك إلى استخلاص جملة من الخصائص والسّمات عن البحث اللغوي العربي القديم منها: أنّه علميّ: نتيجة توفره على المبادئ العلمية (المشاهدة، السماع، القياس، القوانين)، وأنّه أصيل ومتميّز وفريد من نوعه، وله السبق التاريخي إذ لم يتأثر بغيره (بالمنطق اليوناني خاصة).

التراث العلمي الأصيل هو تراث الخليل وتلميذه سيبويه وأتباعهما قبل مرحلة الجمود الفكري التي بدأت بظهور ظاهرة التقليد والتأثر باليونان خاصة.

استمر هذا الجمود الفكري إلى يومنا هذا بفعل "التقليد الأعمى" للتراث العربي أو للدرس اللّساني الغربي الحديث، وهو الوضع الذي تأسّف له "عبد الرحمان الحاج صالح" والذي شخّصه مُعدِّدا صعوباته وعراقيل نهضته، ليصفه في الأخير بالضعف والتأخّر والجهل.

يرى "عبد الرحمان الحاج صالح" أنّ الحلّ –من أجل النهوض بالبحث اللساني العربي–يكمُن في التراث وذلك بالعودة إليه وإعادة قراءته واستثمار مفاهيمه وأصوله ومناهجه، إلى جانب الاستفادة من المناهج الحديثة المتطورة عند الغرب.

بهذه الرؤية المنهجية والقائمة على إحياء التراث وإعادة تكييفه لتجديد النظرة في ظواهر اللغة العربية: اشتغل "عبد الرحمان الحاج صالح" لسانيا، فكانت له جهودٌ وأعمالٌ وأبحاثٌ ثرية ومتنوعة توزعت بين: خطابات لسانية نظرية (أو بالأحرى تنظيرية) وخطابات لسانية تطبيقية وتعليمية.

أثمرت جهوده النظرية بظهور نظرية اللسانيات الخليلية الحديثة التي استوحى فيها مفاهيم القدماء (الخليل وسيبويه) ومناهجهما في دراسة العربية، ودعا إلى استغلالها في المجالات العلمية والعملية المختلفة؛ التطبيقية والتعليمية من أجل إعادة الاعتبار للغة العربية الفصحى وتطويرها وكذا ترقيتها وتعميم استعمالها.

ومن أشكال ممارسته اللسانية العملية أيضا تأسيسه لمشروع الذخيرة اللغوية الذي يطمح من خلاله إلى صون اللغة العربية وكلّ ما يتعلّق بها منذ القديم إلى يومنا هذا، وهذا من شأنه تطوير العربية وعلمنتها وتسويقها إلى الآخر، وذلك من خلال حوسبة التراث وكلّ الرّصيد الثقافي واللّغوي والعلمي والفنّي الخاص بالعربية قديما وحديثا.

من أهمّ إنجازاته: ما قدّمه عن التعليمية وأُسس تعلّم وتعليم اللغة العربية، فكان له خطاب تعليمي ثري ونوعي وقيّم، إذْ قدّم فيه توصيات ورؤى نظرية وعملية ملموسة عن العملية التعليمية، فتحدّث عن المُعلِّم وشروط تكوينه، وعن المتعلّم وحاجاته النفسية والسلوكية والمعرفية، كما تحدّث عن المادة التعليمية وشروط انتقائها وكيفية التخطيط لها ومراحل تقديمها، فكان خطابه وثيقة تربوية تعليمية مُؤهلة للاستعمال المباشر.

لقد عالج هذه المسائل والقضايا اللّسانية بكلّ وعي وتركيز في خطاب لسانيٍّ دقيق من حيث اللغة والمصطلح، وكذا من حيث المفاهيم والتحكّم المنهجي، فتميّز خطابه اللّساني بصفة عامة بـ:

–التّدرج في عرض القضايا والمفاهيم اللسانية؛ من العام إلى الخاص، ومن الجزء إلى الكلّ، ومن الأسبق تاريخيا إلى اللاحق.

–التفصيل والتأصيل في ذكر الأخبار والمعلومات والآراء والنظريات مع الحرص على إيراد كلّ السّياقات والحيثيات العامة المحيطة بها.

–الحرص على ذكر المصطلحات العلمية ومقابلتها بنظيرتها من اللّغة الأخرى (الأجنبية).

–الاعتماد على أساليب الإقناع والحجاج بذكر الأمثلة والفروقات والأدلة من النصوص الأصلية، مع اعتماد التحليل والمناقشة والتعليل والنقد والمقارنة والاستنتاج، كما يُوسم أسلوبه بالسّهل البسيط والممتنع.

–نادر الاستشهاد بالكتب والمصادر العلمية، إذْ يعتمد على سعة معرفته واتساع ثقافته أثناء العرض والمناقشة والاستنتاج.

–كما تميّز منهجه أيضا –في عرضه للمادة اللسانية–بالتنوع المعرفي من جهة، وبالتداخل الفكري من جهة أخرى؛ حيث ينتقل من فكرة إلى أخرى؛ من الحديث إلى القديم، من قضية لسانية إلى قضية علمية رياضية ثقافية إنسانية، فهذا دليل على موسوعته العلمية والمعرفية من جهة، وعلى دقّة ملاحظته وعلى حضور الوعي المستمر والقدرة والكفاءة العلمية التي جعلته يتحكم في موضوعه ويضبطه ويسير به نحو تحقيق مقاصده وغاياته من جهة أخرى.

وفي الأخير نخلص من خلال صورة خطابه اللّساني إلى أنّ:

–عبد الرحمان الحاج صالح باحث لساني فذّ انفرد برؤيته الخاصة وبمنهجه المتميز.

– هو من أبرز أعلام البحث اللساني العربي الحديث رغم ما لقيه من تجاهل وتجاوز لأفكاره وجهوده.

– اشتغل لسانيا فحاول التنظير، وأدرك مفاهيم اللسانيات فمارسها عمليا.

– تنوعت المرجعية الفكرية لخطابه اللّساني (من تراث عربي وغربي إلى علم اللسان الحديث)، فكان موسوعة فكرية غنية وثريّة.

– جاء خطابه اللساني كثيفا من حيث المضامين والمفاهيم والمقاصد لكنّه تميّز أحيانا بالتعقيد من حيث الضبابية في المنهج المُعتمد في قراءته للتراث وإعادة إحيائه ونقله وتوظيفه وكذا من حيث الدعوة إلى الأخذ بالحديث إزاء القديم.

–كان فكره تقليديا تراثيا ، لا يؤمن إلّا بالرجوع لأمجاد السلف (المنجز العلمي في مرحلة التأسيس)، ولا يقتنع إلّا بالأصالة في العلم والثقافة معا.

– آراؤه وتصوراته وخطاباته جديرة بالتساؤل المفتوح وبالدراسة والبحث والقراءة.

–يتميّز بشخصية علمية قوية فرض بها آراءه ومواقفه بأدوات حجاجية إقناعية، وناضل بها من أجل اللغة العربية الفصحى.

وفي الختام نقول:

إنّ عبقرية العلّامة اللغوي "عبد الرحمان الحاج صالح" تجعل منه قُدوة ورمزا ومعلما يستحقّ الاحترام والتقدير في مجال البحث العلمي، وستظلّ مدونته مصدرا معرفيا سواء للمبتدئين أو المتخصصين لما تطرحه من قضايا لسانية متنوعة جديرة بالبحث والاطلاع، ومن هنا ندعو إلى إدراج أعماله وجهوده ضمن مقاييس التدريس في الجامعة الجزائرية والعربية، تخصّص الآداب وعلوم اللّسان (مقياس: اللسانيات العامة، المدارس اللسانية، تعليمية اللغة العربية).

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا-المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم أحمد: أنطولوجيا اللّغة عند هيدجر، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008.
2. ابن شمّاني محمد: النظرية الغلوسيماطيقية وتجلّياتها في الدرس اللّساني العربي -مقاربة إبستيمولوجية-جامعة الكوفة، دراسات فكرية، بيروت، لبنان، ط1، 2019.
3. أحمد محمد قدور: اللّسانيات وآفاق الدرس اللّغوي، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2001،1.
4. أمبرتو إيكو: العلامة "تحليل المفهوم وتاريخه"، تر: سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2007.
5. أندرو إدجار، وبيتر سيدجويك: موسوعة النظرية الثقافية، "المفاهيم والمصطلحات الأساسية"، تر: هناء الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ط1، 2009.
6. أندرو بووي: الفلسفة الألمانية، تر: محمد عبد الرحمان سلامة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، ط1، 2015.
7. أندريه لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، تعريب: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، باريس، ط2، 2001.
8. أندريه مارتينيه: مبادئ ألسنية عامة، تر: ريمون رزق الله، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1990.
9. أوزوالد ديكرو، جان ماري سشايفر: القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللّسان، تر: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2007.
10. باتريك شارودو، دومينيك منغنو: معجم تحليل الخطاب، تر: عبد القادر المهيري، حمادي صمود، دار سيناترا، تونس، 2008.
11. البدراوي زهران: محاضرات في علم اللغة العام، دار العالم العربي القاهرة، ط1، 2008، ج1، ج2.
12. بريجيته بارتشت: مناهج علم اللّغة، من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، تر: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2004.

13. بسام قطوس: المدخل إلى مناهج النقد المعاصر، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، د.ط، 2006.

14. بشير خليفي: الفلسفة وقضايا اللغة، قراءة في التصوّر التحليلي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010.

15. بيريزين ف.م: تاريخ الدراسات اللسانية، تر: فتيحة قنيش، دار القدس العربي، وهران، الجزائر، د. ط، 2013.

16. تمّام حسان: الأصول "دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب" النحو، فقه اللغة، البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، د. ط، 2000.

17. اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط2، 1979.

18. التواتي بن التواتي: مفاهيم في علم اللسانيات، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ط، 2008.

19. جابر عصفور: الهوية الثقافية والنقد الأدبي، مكتبة الأسرة، القاهرة، د. ط، 2010.

20. جان فرانسوا دورتيه: معجم العلوم الإنسانية، تر: جورج كتورة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 2011.

21. جعفر دك الباب: النظرية اللغوية العربية الحديثة دراسة، منشورات اتحاد الكتّاب العرب، دمشق، ط1, 1996.

22. جمال بلقاسم: مباحث في اللّسانيات العربية "دراسة في الخصائص لابن جني"، دار الألمعية للنشر والتوزيع، ط1، 2011.

23. جودث جرين: علم اللغة النفسي "تشومسكي وعلم النفس"، تر: مصطفى التوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ط، 1993.

24. جورج سارتون: تاريخ العلم والإنسيّة الجديدة، تر: إسماعيل مظهر، دار النهضة العربية، القاهرة، د. ط، 1961.

25. جورج مونان: سوسير أو أصول البنيوية، ترجمة وتقديم: جواد بنيس، مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2016-2015.

26. جورج مونين: تاريخ علم اللّغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، تر: بدر الدّين القاسم، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 1972.

27. جون ليونز: نظرية تشومسكي اللّغوية، تر: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1985.

28. جونثان كولر: مدخل إلى النظرية الأدبية، تر: مصطفى بيومي عبد السلام، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، ط1، 2003.

29. جويل جارد تامن، ماري كلود إيبار: معجم النقد الأدبي، تر: عويد العامري، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، العراق، ط1، 2013.

30. حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي: أسئلة اللّغة، أسئلة اللسانيات "حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية"، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2009.

31. حافظ إسماعيلي علوي، أمحمّد الملاخ: قضايا إبستيمولوجية في اللّسانيات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009.

32. حسن شحاتة: تعليم اللغة العربية بين النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، ط7، 2008.

33. حلمي خليل: مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011.

34. حنفي بناصر، مختار لزعر: اللسانيات، مُنطلقاتها النظرية وتعميقاتها المنهجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د. ط، 2009.

35. حنون مبارك: مدخل للسانيات سوسير، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 1987.

36. حيدر محمد جبر: البحث اللّساني الحديث في العراق "في النصف الثاني من القرن العشرين"، مكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، ط1، 2012.

37. خليفة الميساوي: المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2013.

38. ديان مكدونيل: مقدمة في نظريات الخطاب، تر: عز الدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية، الدقى، القاهرة، مصر، ط1، 2001.

39. رالف بارتن بيري: آفاق القيمة "دراسة نقدية للحضارة الإنسانية"، تر: عبد المحسن عاطف سلام، المركز القومي للترجمة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ط، 2011.

40. رفعت سلاّم: بحثا عن التراث العربي، "نظرة نقدية منهجية"، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط1، 1989.

41. رفيق البوحسيني: معالم نظرية للفكر اللغوي العربي، مقاربة إبستيمولوجية "المزهر نموذجا"، أفريقيا الشرق، المغرب، 2013.

42. روبرت م. أغروس وجورج.ن. ستانسيو: العلم في منظوره الجديد، تر: كمال خلايلي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، د. ط، 1989.

43. روبير مارتان: مدخل لفهم اللسانيات "إبستيمولوجيا أوّلية لمجال علمي"، تر: عبد القادر المهيري، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2007.

44. روجر فاولر: النقد اللساني، تر: عفاف البطاينة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2012.

45. زكريا إبراهيم: مشكلة البنية، دار مصر للطباعة، د. ط، 1990.

46. زكرياء أرسلان: إبستيمولوجيا اللغة النحوية "بحث في المقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل"، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016.

47. زين كامل الخويسكي: يراع في علم اللغة العام، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ط، 2009.

48. زينايدا يوبوفا، يوسف ستيرنين: اللسانيات العامة، تر: تحسين رزاق عزيز، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2017.

49. سالم يفوت: فلسفة العلم المعاصرة ومفهومها للواقع، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1986.

50. سامي أدهم: فلسفة اللغة، تفكيك العقلي اللغوي، بحث إبستيمولوجي أنطولوجي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1993.

51. سامي عياد حنّا وآخرون: معجم اللّسانيات الحديثة -إنجليزي عربي-، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 1997.

52. سعيد توفيق: الخبرة الجمالية، "دراسة في فلسفة الجمال الظاهراتية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1992.

53. صلاح الدين زرال: الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجري، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008.

54. الطيب دبه: مبادئ اللسانيات البنوية " دراسة تحليلية إبستيمولوجية"، جمعية الأدب للأساتذة الباحثين، دار القصبة للنشر، الجزائر، د. ط، 2001.

55. عاطف فضل محمد: مقدّمة في اللسانيات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2011.

56. عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللّسان، موفم للنشر، الجزائر، د. ط، 2007.

57. بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ج1.

58. بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ج2.

59. البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، 2016.

60. الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2012.

61. السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، 2007.

62. النظرية الخليلية الحديثة "مفاهيمها الأساسية"، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر، ع4، 2007.

63. منطق العرب في علوم اللّسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012.

64. عبد الرّحمان بودرع: في اللّسانيات واللّغة العربية " قضايا ونماذج"، دار كنوز المعرفة للنّشر والتّوزيع، عمّان، الأردن، ط1، 2016.

65. عبد السلام المسدي: التفكير اللّساني في الحضارة العربية، الدّار العربية للكتاب، لبنان، ط2، 1986.

66. العربية والإعراب، مركز النشر الجامعي، تونس، د. ط، 2003.

67. المصطلح النقدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر التوزيع، تونس.

68. النقد والحداثة مع دليل بيبليوغرافي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1983.

69. ما وراء اللغة "بحث في الخلفيات المعرفية"، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، د. ط، د.ت.

70. مباحث تأسيسية في اللسانيات، مؤسّسات عبد الكريم بن عبد اللّه للنشر والتوزيع، تونس، 1997.

71. عبد الفتاح بن قدور، اللّغة دراسة تشريحية إكلينيكية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، ط1، 2012.

72. عبد القادر الفاسي الفهري: اللّسانيات واللّغة العربية "نماذج تركيبية ودلالية"، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985.

73. عبد الله العروي وآخرون: المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية، دار توبقال للنشر، المغرب، ط3، 2001.

74. عز الدّين البوشيخي: التواصل اللّغوي "مقاربة لسانية وظيفية" مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2012.

75. عز الدين مجدوب: المنوال النّحوي العربي " قراءة لسانية جديدة "، دار محمد علي الجامعي للنشر والتوزيع، تونس، ط1، 1998.

76. عزيز الحدادي: أزمة الفكر العربي وأسئلة الميتافيزيقيا، أفريقيا الشرق، المغرب، 2014.

77. علي آيت أوشان: اللسانيات والديداكتيك "نموذج النحو الوظيفي من المعرفة العلمية إلى المعرفة المدرسية"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2005.

78. فاطمة الطبال بركة: النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون "دراسة ونصوص" المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1993.

79. فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدّرس اللّساني العربي الحديث _دراسة في النشاط اللّساني العربي_، ابتراك للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2004.

80. فرديناند دي سوسير: فصول في علم اللغة العام، تر: أحمد نعيم الكراعين، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2014.

81. محاضرات في علم اللّسان العام، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، ط2، 2008.

82. فضل تامر: اللغة الثانية "في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث"، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 1994.

83. فلوريان كولماس: دليل السوسيو لسانيات، تر: خالد الأشهب وماجدولين النهيبي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2009.

84. فؤاد بوعلي: الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، عالم الكتب الحديثة، إربد، الأردن، ط2011،1.

85. كلاوس هيشن: القضايا الأساسية في علم اللغة، تر: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 2010.

86. كميل الحاج: تصدّع العقل العربي المعاصر أو الصّدام الصاعق مع الحداثة، في الواقع المعرفي والسياسي والثقافي والحضاري العربي (1967-2007)، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1, 2010.

87. لويس هيلمسلاف: حول مبادئ نظرية اللغة، تر: جمال بلعربي، منشورات ضفاف، بيروت، لبنان، ط1، 2018.

88. لويك دوبيكير: فهم فرديناند دو سوسير وفقا لمخطوطاته، مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات، تر: ريما بركة، مكتبة الفكر الجديد، توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، سبتمبر 2015.

89. مادلين غراويتز: مناهج العلوم الاجتماعية "الكتاب الأول العلم والعلوم الاجتماعية، تر: بسام عمار، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، 1993.

90. ماري آن بافلو، جورج إليا سرفاتي: النظريات اللّسانية الكبرى "من النحو المقارن إلى الذرائعية "، تر: محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2012.

91. مازن الوعر: دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، دار المتنبي للطباعة والنشر، دمشق، سورية، ط1، 2001.

92. منصور أحمد عبد المنعم، بهاء الدين السيد النجار: المنهج، النظرية والنموذج والتحدّيات، الهيئة المصرية لدار الكتب والوثائق القومية، ط2، 2008.

93. مجمع اللغة العربية: المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، د. ط، 1983.

94. مجموعة من الأكاديميين العرب: الفلسفة العربية المعاصرة، صناعة العقل العربي من مركزية الحداثة إلى التشفير المزدوج، موسوعة الأبحاث الفلسفية، تقديم علي حرب، ط1، منشورات الاختلاف الجزائر، 2013، ج1، ج2.

95. مجموعة من الأكاديميين العرب: موسوعة الأبحاث الفلسفية، الفلسفة الغربية المعاصرة، صناعة العقل الغربي من مركزية الحداثة إلى التشفير المزدوج، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2013، ج2.

96. محمد الأوراغي: نظرية اللسانيات النسبية، "دواعي النشأة"، دار الأمان، الرباط، ط1، 2010.

97. اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010.

98. محمد الحيزم: حركة تدوين العلم في العالم الإسلامي إلى مُوفى القرن الثاني الهجري، الدار التونسية للكتاب، تونس، ط1، 2019.

99. محمد الدغومي: نقد النقد وتنظير النقد العربي المعاصر، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1999.

100. محمد بن إبراهيم الخطيب: طرائق تعليم اللّغة العربية، مكتبة التوبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2003.

101. محمد خان: مدخل إلى أصول النحو، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، د. ط، د.ت.

102. محمد عبد الرحمان جابري: نظرية العلامات عند جماعة فيينا، "رودولف كارناب نموذجا" دراسة وتحليل، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2010.

103. محمد علي عبد الكريم الرديني، شلتاغ عبود: منهج البحث الأدبي واللّغوي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط1، 2010.

104. محمد محمد العمري: الأسس الابستيمولوجية للنظرية اللّسانية، البنيوية والتوليدية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2012.

105. محمد محمد يونس علي: مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1 ،2004.

106. محمد هشام: تكوين مفهوم الممارسة الابستيمولوجية عند باشلار، أفريقيا الشرق، المغرب، د.ط، 2006.

107. محمود السعران: علم اللغة، "مقدمة للقارئ العربي"، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط2، 1999.

108. مختار مزارى: دوسوسير من جديد (مدخل إلى اللسانيات)، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2017.

109. مرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2002.

110. مصطفى غلفان بمشاركة أمحمد الملاخ، حافظ إسماعيلي علوي: اللسانيات التوليدية "من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي" مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2010.

111. مصطفى غلفان: اللسانيات البنيوية "منهجيات واتجاهات"، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2013.

112. اللسانيات العامة: تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2010.

113. اللسانيات العربية "أسئلة المنهج"، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ط1، 2013.

114. اللسانيات العربية الحديثة "دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية"، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

115. منذر عياشي: اللّسانيات والحضارة، مُساهمة في علم طرح القضايا وإنشاء المفاهيم، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2013.

116. موريس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية "تدريبات عملية"، تر: بوزيد صحراوي وغيره، دار القصبة للنشر، الجزائر, 2004.

117. ميشال أريفيه: البحث عن فيرديناند دو سوسير، تر: محمد خير محمود البقاعي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2009.

118. ميشال زكريا: مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1985.

119. ميشيل ماكارثي: قضايا في علم اللّغة التطبيقي، تر: عبد الجواد توفيق محمود، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2005.

120. ميلكا إفيتش: اتّجاهات البحث اللساني، تر: سعد عبد العزيز مصلوح، وفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، 2000.

121. نادية بونفقة: فلسفة إدموند هسرل، نظرية الرّد الفينومينولوجي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

122. نايف خرما: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، سبتمبر 1978.

123. نعمان عبد الحميد بوقرة: الدراسات اللسانية في المملكة العربية السعودية "دراسة وصفية تأصيلية في ضوء التلقي العربي للمناهج اللسانية الحديثة"، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2011.

124. نعوم تشومسكي: آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، تر: عدنان حسن، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سوريا، ط1، 2009.

125. نعوم جومسكي: البنى النحوية، تر: يُؤيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط1، 1987.

126. نعوم تشومسكي، بنيان اللغة، تر: إبراهيم الكلثم، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2017.

127. اللسانيات التوليدية من التفسير إلى ما وراء التفسير، تر: محمد الرحالي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2013.

128. نوام تشومسكي، المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها، تر: محمد فتيح، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1 ،1993.

129. هدى صلاح رشيد: تأصيل النظريات اللّسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، ط1،2015 .

130. هربيرت بركلي: مقدّمة إلى علم الدلالة الألسني، تر: قاسم المقداد، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، د. ط، 2013.

131. هيام كريدية: أضواء على الألسنية، مكتبة نرجس، بيروت، لبنان، ط1، 2008.

132. يوسف وغليسي: الخطاب النقدي عند عبد الملك مرتاض –نقد «–بحث في المنهج وإشكالياته"، إصدارات رابطة إبداع الثقافية، الرغاية، الجزائر، د. ط، 2002.

ثانيا–المراجع باللغة الاجنبية:

133. Nathalie Garric:Introduction à la linguistique, Mame imprimeurs, Tours, France, collection 03, ed 01, 2007.

134. –Jackie SchÖn: "La linguistique" ،édition Milan، Toulouse، France, 2008.

135. –Jean Dubois et autres: dictionnaire de linguistique، librairie Larousse، éd, 1980، Nancy، Frances.

136. –René Amacker: Linguistique saussurienne¸ Librairie Droz¸ Genève–Paris.

ثالثا: الرسائل الجامعية (الدكتوراه):

137. معالي هاشم علي أبو المعالي: الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة، "الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح أنموذجا"، رسالة دكتوراه، إشراف: بن صالح مهدي الخفاجي، جامعة بغداد، العراق، 2014.

رابعا: المجلات والندوات:

138. عبد السلام المسدي، الفكر العربي والألسنية، مجلة أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث االقتصادية والاجتماعية، تونس، [13–19 ديسمبر 1987]، سلسلة اللسانيات4.

139. منذر عياشي: مناهج اللسانيات ومذاهبها في الدراسات الحديثة، مجلة ثقافات، جامعة البحرين، 2005، ع16–15.

140. عبد الوهاب صديقي: أوراق لسانية نقدية "قراءة في تطورات العرب المحاصرين لطبيعة العلاقة بين لسانيات التراث واللسانيات الحديثة"، مجلة اللسانيات العربية، المملكة العربية السعودية، ع1، جانفي 2015.arabiclielisa@kaica.org.sa

فهرس الموضوعات

فهـــــرس المـــــــــوضوعات

الصفحة	العنوان
أ	**-مقدمة**
9	**-المدخل: اللغة والخطاب اللساني**
10	- تمهيد
11	**1**-اللسان واللسانيات: حدود المصطلح والمفهوم
13	1-1 اللّسان من المتكلم إلى اللّساني
27	1-2اللّسانيات: قراءة في تعريفات المصطلح
36	**2**-المعرفة اللسانية والمنهج العلمي
45	**3**-الخطاب اللّساني: المفهوم والإشكالية
53	4-الخطاب اللّساني بين التلقي والممارسة
58	5-قراءة الخطاب اللّساني: سؤال المنهج
71	**الفصل الأول: اللّسانيات العربية بين التراث والتجديد**
72	- تمهيد
73	1- اللسانيات العربية: المصطلح والمفهوم
82	2- واقع اللسانيات العربية من خلال أراء بعض الباحثين
95	3- اللسانيات العربية وصراع الهويّة
95	3-1-اللسانيات العربية ومسألة التراث: قراءة في الموضوع
107	3-2اللسانيات العربية وتداعيات التجديد

-الفصل الثاني: اللسانيات الغربية الحديثة: قراءة في موضوع التأسيس المفهومي والمنهجي	115
- تمهيد	116
1- اللسانيات الغربية الحديثة: الأوليات والاهتمامات	117
2- سوسير والمعرفة اللسانية	128
3- لسانيات القرن العشرين بين القطيعة والاستمرار	143
-الفصل الثالث: الخطاب اللساني عند" عبد الرحمان الحاج صالح": قراءة في الموضوع، المنهج والممارسة	184
- تمهيد	185
I. عبد الرحمان الحاج صالح والمعرفة اللّسانية	186
1- تحديده لمفهوم علم "اللسان"	186
أ- مفهوم مصطلح "علم" والمعرفة العلمية	186
ب- مفهوم اللسان وقضاياه الدلالية	193
2-اللسانيات وطبيعة المعرفة اللسانية	202
II.عبد الرحمان الحاج صالح والتراث اللغوي	206
1- موقفه من مسألة التراث	206
2- قراءته للتراث اللغوي الغربي والعربي: آراء وتصورات	212
3- ملامح المنهج العلمي وأدواته التحليلية في التراث العربي	225
أوّلا: التمسك المطلق بالواقع المشاهد	225

أ- المشاهدة الحسيّة	225
ب-السماع اللغوي: العناية به وتصحيحه	226
ثانيا: التمسّك بالظاهر	230
ثالثا: القياس	236
4-موقفه من قضية التأثّر والتأثير بين العرب واليونان قديما	241
III. عبد الرحمان الحاج صالح والبحث اللّساني الحديث	255
1- قراءته وموقفه من الدرس اللساني الحديث	255
2- منهجه في قراءة الخطاب اللساني الغربي الحديث (نماذج عن منهج المقارنة)	271
3- موقفه من واقع البحث اللساني العربي الحديث	278
IV. جهوده في تطوير البحث اللساني العربي الحديث وترقية اللغة العربية	289
1- النظرية الخليلية الحديثة	290
2- مشروع الذخيرة اللغوية	301
3- الخطاب التعليمي ودوره في ترقية اللغة العربية وتطور استعمالها	306
-خلاصة الفصل	327
-خاتمة	331
-قائمة المراجع	338
-فهرس الموضوعات	350

الملخص باللغة العربية:

تقتضي مُمارسة النشاط اللّساني وُجُود مَنهجٍ عِلميّ يسمحُ بإنتاجِ خطاباتٍ لسانيةٍ علميةٍ، تتضمن بدورها معارف وحقائق ومفاهيم نظرية ومنهجية والتي تتدرجُ ضمن ما أقرّه علمُ اللّسان منذ نشأته إلى أن استقرَّ كعلمٍ قائمٍ بذاته في العصر الحديث، وقد حاول هذا البحثُ مُقاربة هذه القضايا من خلال التّساؤل عن مدى حُضورها في الخِطاب اللّساني عند الباحث "عبد الرحمان الحاج صالح"، والذي كانت له رؤى وتصوّرات خاصة عن المعرفة اللّسانية وشروط مُمارستها وتأسيسها وكذا استثمارها وتوظيفها نظريا وعمليا.

الكلمات المفتاحية:

اللّسانيات –الخطاب اللّساني –المعرفة اللّسانية – المنهج – القراءة – الممارسة – التراث –الحديث.

Résumé : L’exercice d’une activité linguistique nécessite l’existence d’une méthode scientifique permettant de produire des discours linguistiques scientifiques comportant des connaissances, des vérités et des concepts théoriques et méthodologiques, issus des soubassements fondamentaux des sciences du langage, depuis leur genèse et jusqu’à ce qu’elles soient confirmées en tant que science à part entière qui se suffit à elle-même. En somme, la présente recherche tend à mettre en exergue tous ces problèmes à travers un questionnement inhérent au degré de manifestation du discours linguistique chez le chercheur «Abderrahmane El Hadj Salah» qui avait une vision et des représentations spécifiques à la connaissance linguistique, aux conditions relevant de son exercice et de son développement pour atteindre son exploitation théorique et pratique.

Les Mots Clés : linguistique - discours linguistique - connaissance linguistique - méthode - littératie - pratique - patrimoine - moderne.